جامعة الحاج لخضر – باتنة 1 –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير موارد الطـاقة على الـدور الصيني في القـارة الإفـريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث:
* حسين قوادرة

إشراف الأستاذ:
* د.يوسف بن يزة

لجنة المناقشة

الإسـم واللقـب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفـة
دلال بحـري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة - 1-	رئيسـا
يوسف بن يزة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة - 1-	مشرفا ومقررا
شفيعـة حـداد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة - 1-	عضوا مناقشا
صليحة كبابـي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا
عبد القادر دنـدن	أستاذ محاضـر- أ-	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
إدريس عطيـة	أستاذ محاضـر- أ-	جامعة تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: (2019/2018) م

الإهـــــداء

إلـــى الوالـدة الكريمة، وإلـى الوالـد العـزيز أطـال الله فـي عمـرهما...

إلـــى إخوتي وجميـع أفـراد عائلتـي الكبيرة...

إلـــى كافـة الأهـل والأقـارب...

إلـــى الأصدقـاء والأحبـاب، و إلى زملائي بقسم العلوم السياسية- جامعة أم البواقي

إلـــى هـؤلاء جميعـا أهـدي حصـاد جهـدي وثمـرة عملـي.

حسين قوادرة

شكـــر وعـــرفان

بعد شكر الله عز وجل في الأول والآخر على توفيقه في إتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر الجزيل إلى مشرفي **الدكتور يوسف بن يـــــــزة** على كل ما أسداه لي من نصائح وإرشادات قيمة ساهمت في إثراء عدة جوانب من الأطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لمشرفي السابق **الأستاذ الدكتور حسين قادري** على كل التوجيهات التي قدمها لي منذ بداية العمل على الأطروحة، والتي كان لها أثر كبير في إنجازها.

وأشكر كل الأصدقاء الأوفياء والزملاء الأعزاء الذين ساندوني في إنجاز هذا العمل، وأولئك الذين أبدوا كل استعدادٍ للمساعدة ولم يقصّروا عند الطلب وعند عدم الطلب. أشكرهم جميعاً.....

والشكر الجزيل موصول إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

خطـــة الدراســـــــة

مقدمـــــة

الفصل الأول: الصّعود الصّيني وسياق العلاقات الصينية- الإفريقية

المبحث الأول: الصعود الصيني ومؤشراته

المطلب الأول: الاتجاهات النظرية المفسّرة للصّعود الصّيني

المطلب الثاني: مؤشرات الصعود الصيني

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية

المطلب الأول: موارد الطاقة الإفريقية وتعزيز الأمن الطاقوي العالمي

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية

المطلب الثالث: الأهمية السياسية- الأمنية للقارة الإفريقية

المبحث الثالث: تطور العلاقات الصينية – الإفريقية

المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية – الإفريقية منذ القديم حتى **1949م**

المطلب الثاني: تطور العلاقات الصينية – الإفريقية من **1949**م إلى نهاية الحرب الباردة

المطلب الثالث: تطور العلاقات الصينية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة

الفصل الثاني: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا من منظور أمن موارد الطاقة

المبحث الأول: أهداف ووسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

المطلب الأول: أهداف الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

المطلب الثاني: وسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

المبحث الثاني: الموارد الطاقوية الصينية

المطلب الأول: البترول

المطلب الثاني: الفحم

المطلب الثالث: الغاز الطبيعي

المطلب الرابع: الطاقات المتجددة

المبحث الثالث: النظام الطاقوي الصيني: الفواعل ومساعي الإصلاح

المطلب الأول: الفواعل المؤسساتية للنظام الطاقوي الصيني

المطلب الثاني: إصلاح نظام تسعير الطاقة في الصين

المبحث الرابع: الأمن الطاقوي من منظور الإستراتيجية الصينية

المطلب الأول: إستراتيجية الأمن الطاقوي الصيني

المطلب الثاني: الاعتماد الطاقوي الصيني على موارد الطاقة الإفريقية

الفصل الثالث: العلاقات الطاقوية الصينية– الإفريقية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: العلاقات التجارية الطاقوية الصينية– الإفريقية

المطلب الأول: تطور التبادلات التجارية الطاقوية الصينية – الإفريقية

المطلب الثاني: تأثير عامل الموارد في التبادلات التجارية الصينية – الإفريقية

المبحث الثاني: الاستثمار في العلاقات الطاقوية الصينية – الإفريقية

المطلب الأول: التبعية والحاجة للاستثمار الخارجي الصيني في قطاع الطاقة الإفريقي

المطلب الثاني: تأثير عامل الموارد في الاستثمارات الصينية في إفريقيا

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في موارد الطاقات المتجددة الإفريقية

المبحث الثالث: دبلوماسية موارد الطاقة الصينية تجاه القارة الإفريقية

المطلب الأول: مرتكزات دبلوماسية الطاقة الصينية تجاه إفريقيا

المطلب الثاني: المساعدات والقروض الصينية للقارة الإفريقية

المبحث الرابع: تحديات الأمن الطاقوي الصيني في القارة الإفريقية

المطلب الأول: التنافس الدولي على مصادر الطاقة الإفريقية

المطلب الثاني: التحديات الأمنية (الصراعات المسلحة في القارة الإفريقية والهجومات المسلحة على المواقع النفطية)

الفصل الرابع: انعكاسات النفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا على دورها في القارة

المبحث الأول: الآثار الإيجابية للنفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا

المطلب الأول: الاستفادة من النموذج التنموي الصيني

المطلب الثاني: أثر النفوذ الصيني على التنمية الاقتصادية–الاجتماعية في إفريقيا

المبحث الثاني: الآثار السلبية للنفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا

المطلب الأول: إضعاف اقتصاديات القارة الإفريقية

المطلب الثاني: التغاضي عن قضايا حقوق الإنسان، ودعم الأنظمة الفاسدة

المطلب الثالث: عسكرة القارة الإفريقية والتورط في الصراعات المسلحة

المبحث الثالث: أثر النشاطات الطاقوية الصينية على البيئة في إفريقيا

المطلب الأول: التحديات البيئية الناتجة عن الاستثمارات الصينية في إفريقيا

المطلب الثاني: الآثار البيئية للنشاطات الطاقوية الصينية في شرق إفريقيا

المطلب الثالث: الآثار البيئية للنشاطات الطاقوية الصينية في وسط إفريقيا

الخـــــــاتمة

قائمة الاختصارات

List of Abbreviations

APEC	**Asia Pacific Economic Cooperation**
ARF	***ASEAN Regional Forum***
ASEAN	**Association of Southeast Asian Nations**
ASEAN+3	**Association of Southeast Asian Nations + China, Japan, and South Korea**
ASEM	**Asia-Europe Meeting**
BP	***British Petroleum***
BRICS	**Brazil, Russia, India, China, and South Africa**
CFR	**The Council on Foreign Relations**
CIWEC	**China International Water and Electricity Company**
CMEC	***China National Machinery & Equipment Corporation***
CNMC	**China Nonferrous Metal Mining Company**
CNOOC	**China National Offshore Oil Corporation**
CNPC	**China National Petroleum Corporation**
CNRD	**National Committee for Reform and Development**
CNSPC	**China National Star Petroleum Corporation**
CSIS	**Center for Strategic and International Studies**
EAC	**East African Community**
FDI	**Foreign direct investment**
FOCAC	**Forum on China-Africa Cooperation**
FS-UNEP Centre	**Frankfurt School - *UNEP* Collaborating *Centre* for Climate & Sustainable Energy Finance**
GDP	***Gross domestic product***
GIZ	**Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit**
IEA	***International Energy Agency***
IMF	***International Monetary Fund***
LNG	***Liquefied Natural Gas***
MEND	**Movement for the Emancipation of the Niger Delta**
MLR	***Ministry of Land and Resources***
NBSC	**National Bureau of Statistics of China**
OCS	**Shanghai Cooperation Organization**

ODA	**Official development assistance**
OECD	**Organisation for Economic Co-operation and Development**
OMC	**Organisation mondiale du commerce**
OPEC	***Organization of the Petroleum Exporting Countries***
RE IPPPP	**Renewable Energy Independent Power Producer Procurement Program**
SETC	**State Economic and Trade Commission**
SINOPEC	**China Petroleum & Chemical Corporation**
SIPRI	***Stockholm International Peace Research Institute***
SLOCs	**Sea Lines of Communication**
Sonagol	**Société nationale des carburants d'Angola**
Sonatrach	**Société nationale pour la recherche, la production, le transport, la transformation, et la commercialisation des hydrocarbures**
SPC	***State Planning Commission***
SSTC	**State Science and Technology Commission**
Sudapet	**The Sudan National Petroleum Corporation**
UN	***United Nations***
UNCTAD	***United Nations Conference on Trade and Development***
Unipec	**China International United Petroleum & Chemicals Co., Ltd.**
WTO	***World Trade Organization***

مقـــــــدمة

أصبح أمن موارد الطاقة في السنوات الأخيرة أحد أهداف السياسة الرائدة لكل من الدول الصناعية والنامية على حدّ سواء. هذا ليس فقط بسبب الدور المركزي الذي تلعبه موارد الطاقة في إدارة الدولة الحديثة، ولكن مع ظهور التجارة العالمية والعولمة، أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل متزايد على إمدادات موارد الطاقة مثل النفط الخام واليورانيوم. فمسألة أمن الطاقة لها أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد العالمي لأن الطاقة تعتبر أحد المدخلات الرئيسية في جميع العمليات الاقتصادية.

رغم أن النفط هو مصدر الطاقة المهيمن في جميع أنحاء العالم، إلا أن مصادر الطاقة الأخرى مثل الحديد والكوبالت واليورانيوم والطاقة المائية والوقود الحيوي أصبحت ضرورية بشكل متزايد للدول التي تسعى لتنويع مصادر الطاقة لديها. وبالنظر إلى المخزونات النفطية الهائلة في القارة الإفريقية على غرار ليبيا، نيجيريا، مصر، أنغولا، الجزائر والسودان، وكذلك الرواسب الإضافية لموارد الطاقة الطبيعية مثل الحديد والكوبالت واليورانيوم في جميع أنحاء القارة، فإن الفهم المتعمق للاهتمام الصيني المتنامي بإفريقيا أمر ضروري لتحديد طبيعة الأدوار التي تلعبها الصين في القارة.

فقد تماشى الصعود الصيني مع اهتمامه الكبير والمتزايد بالشركاء الاقتصاديين، وفي سياق ذلك عملت الصين على توسيع قاعدة استثماراتها وتجارتها في الخارج، كما أصبح لها دور هام في السياسات العالمية باعتبارها مسؤولية دولية، وذلك من خلال التزامها بتعزيز النمو العالمي من خلال الاستثمار في مجال التنمية في إفريقيا ومناطق أخرى.

وفي ظل تحول الصين منذ سنة 1993م إلى مستورد صاف للنفط من أجل سد احتياجات الاقتصاد الصيني المتحفز بما يحتاجه من مصادر طاقوية. برزت أهمية النفط الإفريقي ضمن أجندة الأمن الطاقوي الصيني، لتتحول إلى إفريقيا بعد أن كانت تعتمد على نفط الشرق الأوسط، خصوصا في ظل عدم استقرار هذه المنطقة المضطربة، وما يمكن أن يشكله ذلك من تهديد للمصالح الطاقوية الصينية، إضافة إلى المنافسة الأمريكية في هذه المنطقة.

لذلك فعلى مدى العقد الماضي وطيلة العقد الحالي، حرصت الصين على توجيه سياستها الخارجية نحو إفريقيا بهدف تأمين الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة من هذه القارة الغنية بالموارد، وفق مقاربة مؤسسة على منطق الصعود السلمي الذي يوظف القوة الناعمة في تحقيق أهدافه الإستراتيجية. فحرصت الصين وفق هذه الرؤية على تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي وحتى العسكري إذا ما استدعت الضرورة للدول الإفريقية، مقابل ضمان الوصول بدون عائق وحصرا إلى الموارد الطبيعية الوفيرة في إفريقيا خاصة موارد الطاقة، وتسهيل استثماراتها في هذا القطاع، خاصة إذا علمنا أن الصين تواجه نموا سريعا في الطلب على مصادر الطاقة، متجاوزة بذلك اليابان، إذ أصبحت تمثل ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل الجدل الكبير المثار حول السياسة الخارجية الصينية ودبلوماسيتها في مجال الموارد الطاقوية تجاه إفريقيا. تستمر هذه القضايا في إثارة اهتمام العديد من الدوائر البحثية والسياسية على مستوى العالم، إضافة إلى وسائل الإعلام. ونتيجة لذلك، توجهت الكثير من الكتابات حول العلاقات الصينية–الإفريقية لمحاولة الكشف عن طبيعة هذه العلاقة غير المسبوقة وتوضيح طبيعة الدور الصيني في القارة. خصوصا لما أصبح التوسع الاقتصادي الصيني منذ أوائل السبعينيات يتحدى الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى في إفريقيا. لتصبح الأمور أكثر تعقيدًا وحيوية في عام 2010، نظرًا لتجاوز الصين للولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لإفريقيا. هذا الإنجاز الرئيسي يشير بشكل عملي إلى تنامي الدور الصيني في القارة الإفريقية.

1- أهميـة الموضوع

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع من خلال الأهمية البالغة التي يحظى بها النقاش حول الصعود الصيني ومكانتها في النظام الدولي الجديد كقوة ذات ثقل اقتصادي كبير ومتزايد بصفة عامة والدور الصيني في القارة الإفريقية بصفة خاصة، ورغبتها في إقامة شراكة مرتكزة على موارد الطاقة.

كما تكمن أهمية الموضوع في حداثته كأحد أهم محاور النقاش الحالية في الأوساط الأكاديمية ضمن حقل العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، والذي يعنى بدراسة أهمية الموارد الطبيعية ودورها في تفسير السلوك السياسي للدول الكبرى ومن ضمنها الصين.

أما الأهمية العملية فتتمثل في معرفة طبيعة تأثير النشاطات الطاقوية الصينية المرتكزة على تحقيق أمنها الطاقوي في القارة الإفريقية، من أجل فهم طبيعة الدور الصيني في إفريقيا على جميع المستويات (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، خصوصا في ظل النقاشات المتضاربة بين متفاءل ومتوجس، وهذا لتوضيح الرؤية أكثر قصد تصويب الممارسات والسياسات الإفريقية لإقامة شراكة حقيقية مع الصين تحكمها علاقة رابح – رابح وتقليل فرص الخسارة.

علاوة على ذلك، هناك اعتبار عملي آخر متعلق بكيفية تعامل صناع القرار الأفارقة مع الوجود الصيني، وضرورة تجهزهم ببعد النظر والتبصر العلمي للدور الصيني في القارة ، فقد يكون لهم اليد العليا في فرض وإملاء شروطهم عند الدخول في التجارة والعلاقات الأخرى مع الصين بدلاً من الرضوخ للسياسات التنموية المفروضة عليهم. لذلك، قد يكون صانعوا السياسات الأفارقة قادرين على صياغة مسار تنموي خاص بهم يتماشى مع مواردهم واحتياجاتهم.

2- أسباب اختيار الموضوع: لم تكن دراسة هذا الموضوع نابعة من فراغ، وإنما هناك مجموعة من الأسباب الدافعة لذلك، وتنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أ- الأسباب الذاتية: تتمثل في:

– رغبة الباحث في إثراء المكتبة بالمراجع العربية المتخصصة في العلاقات الصينية– الإفريقية المرتكزة على البعد الطاقوي، من أجل توسيع دائرة الاستفادة منها لدى الطلبة والباحثين المهتمين بهذا الموضوع.

– وجود ميل واهتمام شخصي لدى الباحث بالتجربة التنموية الصينية، والعلاقات الطاقوية الصينية–الإفريقية، والرغبة في الكشف عن طبيعة التغلغل الاقتصادي–الطاقوي الصيني في القارة الإفريقية مع ما يمكن أن يشكله من فرص وتهديدات لها.

– رغبة وميل الباحث للتخصص في موضوع العلاقات الصينية–الإفريقية عموما، باعتباره من المواضيع التي تحظى باهتمام علمي وأكاديمي واسع، كما أنه من المواضيع المثيرة للجدل في وسائل الإعلام والدول الغربية التي تتوجس من التغلغل الاقتصادي، السياسي والعسكري الصيني في إفريقيا.

ب– الأسباب الموضوعية: تتمثل في:

– دراسة التغلغل الطاقوي الصيني في القارة الإفريقية للكشف عن طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في القارة. ومن ثم يسعى الباحث إلى تقديم صورة كاملة وموضوعية عن حجم الدور الصيني الحقيقي في إفريقيا ووصولها إلى موارد القارة وتغلغلها في قطاع الطاقة فيها، انطلاقا من توظيف مختلف النظريات المفسرة لسلوك الصين كقوة صاعدة.

– أهمية الموارد الطاقوية في عالم اليوم، سواء بالنسبة للصين، أو بالنسبة للقارة الإفريقية التي تشكل فيها تصدير الموارد الطاقوية عصب الاقتصاد خصوصا الدول الغنية بموارد الطاقة (الدول الريعية).

– الكشف عن مدى قدرة القارة الإفريقية على الاستفادة من الطرف الصيني وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال استغلال الفرص التي يوفرها التواجد الصيني مع دول القارة.

3– مراجعة أدبيـات الدراسة

في هذه المرحلة يقوم الباحث بإعادة النظر في عمل الباحثين الآخرين فيما يتعلق بالموضوع قيد الدراسة. وهذه ليست مهمة سهلة لأن الباحثين لديهم دائما وجهات نظر متباينة بشأن أية مسألة. ففي موضوع هذه الدراسة مثلا، هناك جدل كبير حول طبيعة الدور الصيني الحقيقي في إفريقيا في ظل تنامي مصالحها الاقتصادية–الطاقوية فيها. فيرى بعض الباحثين في هذا الصدد أن السياسة الخارجية ودبلوماسية الموارد الصينية المتغيرة إزاء إفريقيا تجسد دور شراكة راسخة تفيد كلا الطرفين.

وعلى النقيض من ذلك، يرى آخرون أن الوجود الصيني في إفريقيا واستغلالها لموارد الطاقة يعيق التنمية ويسهم بشكل أكبر في التدهور الاجتماعي والاقتصادي لإفريقيا بشكل عام. ومن أجل الفصل في هذه الآراء المتناقضة، سيتم مراجعة الأدبيات المتاحة من الكتب والدراسات الأكاديمية التي قدمت نظرة عامة حول العلاقات الصينية–الإفريقية بعناية.

من بين الدراسات ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:

1– الكتاب المحرر من قبل "يونج–شان كيم" Young-Chan Kim بعنوان: الصين وإفريقيا: نموذج جديد للأعمال التجارية العالمية China and Africa : A New Paradigm of Global Business، الصادر سنة 2017 عن Palgrave Macmillan. تم التركيز فيه على الدبلوماسية الطاقوية الصينية نحو إفريقيا من منظور سياسي. إضافة إلى دراسة نشاطات الشركات الصينية في بعض البلدان الإفريقية على غرار

الكاميرون، مصر، كينيا وناميبيا. وتوصلت الدراسة إلى أن إفريقيا بحاجة ملحة لنموذج تنموي خاص بها من خلال الجمع بين توافق آراء واشنطن وتوافق بكين.

2- كتاب "ماركوس باور" Marcus Power وآخرون بعنوان: China's Resource Diplomacy in Africa : Powering Development?، الصادر عن Palgrave Macmillan سنة 2012. تطرق من خلاله إلى سياق العلاقات الصينية-الإفريقية، وأثر السياسات الصينية في إفريقيا، كما درس تطور دبلوماسية المساعدات الصينية في القارة باعتبارها وسيلة لتسهيل الوصول الصيني لموارد الطاقة الإفريقية، بالإضافة إلى الآثار البيئية، والجغرافيا السياسية للمشاركة الصينية في القارة، مع تسليط الضوء على السياقات المتغيرة ومستقبل العلاقات الصينية-الإفريقية.

3- الكتاب المحرر من قبل كريستوفر م. دونت "Christopher M.Dent" بعنوان: China and Africa :development relations، الصادر عن Routledge سنة 2011. تم التطرق فيه إلى العلاقات التنموية بين الصين والقارة الإفريقية من خلال التركيز على دراسة الحالة لدول افريقية معينة، كما تم التركيز على المنظور الصيني لقطاع الموارد الطبيعية والدبلوماسية الطاقوية الصينية في إفريقيا. وتوصل الباحث إلى أن تعزيز القدرات التنموية لإفريقيا، يمثل رهانا أساسيا للصين في مقابل استفادتها من الموارد الطاقوية للقارة.

4- كتاب الباحث "ديبورا بروتيغام" Deborah Bräutigam بعنوان: The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa الصادر سنة 2009 عن Oxford University Press. تطرق فيه إلى الوجه المتغير للمشاركة الصينية في إفريقيا من خلال انتقالها إلى تبني أسلوب المساعدات كأداة من أدوات سياستها الخارجية، ووسيلة لتحقيق التغلغل الصيني في قطاع الموارد النفطية والمعدنية الإفريقية، كما تناول كيفية عمل وكم المساعدات الصينية، ودورها في تطوير قطاعي الصناعة والزراعة في القارة الإفريقية. وسلط الضوء على أهم الآثار السلبية المترتبة عن المساعدات الصينية في القارة على غرار عرقلة مسار تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودعم الأنظمة الفاسدة، بالإضافة إلى عدم التزام الأعمال الصينية بالمعايير البيئية والاجتماعية. ليتوصل الباحث في الأخير أن الصعود الصيني في إفريقيا يمكن أن يسبب بعض القلق، لكنه لا يحتاج إلى إثارة المخاوف الشديدة التي أشار لها البعض ممن أدانوا المساعدات الصينية للقارة بشأن زعزعة الاستقرار فيها. علاوة على ذلك، من غير المرجح أن تساعد الصين إفريقيا على التخلص من الفقر.

5- كتاب كريس ألدن "Chris Alden" بعنوان: الصين في إفريقيا "China in Africa"، الصادر عن Zed Books سنة 2007، والذي ركز فيه على سياسة الصين الجديدة تجاه إفريقيا باعتبارها خزان للموارد الطبيعية والطاقوية لضمان أمنها الطاقوي، كما أبرز مختلف ردود الأفعال الغربية إزاء تواجدها في إفريقيا. توصل الباحث إلى أن الدور الصيني في إفريقيا تعمق أكثر، باعتبارها شريكا تنمويا حقيقيا للقارة، والإدعاءات بأن الصين تخطط لاستعمار إفريقيا مبالغ فيها كثيرا.

6- كتاب إيان تايلور "Ian Taylor" بعنوان: China and Africa :engagement and compromise الصادر عن Routledge سنة 2006، والذي تطرق فيه إلى تاريخ الصين في إفريقيا وأبرز السياسة الصينية في بعض الدول الإفريقية (جنوب إفريقيا، أنغولا، الموزمبيق، زمبابوي، ناميبيا، زامبيا، بوتسوانا ليسوتو، سوازيلاند ومالاوي)، وكذلك الدور المتنامي للصين في القارة الإفريقية التي ترفض منطق الهيمنة وتطرح منطق الشراكة في إطار التعاون جنوب- جنوب من أجل الترويج لموقعها في العالم النامي عموما وفي إفريقيا على وجه الخصوص. ليتوصل الباحث إلى احتمال مواصلة الصين نشر خطاب مكافحة الهيمنة من أجل تعزيز تغلغلها الاقتصادي في القارة الإفريقية.

من خلال استعراض أدبيات الدراسة، تجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه الدراسة ليس تكرار ما كتب في هذا المجال، بل إثراء هذا الموضوع، وإبراز أهمية موارد الطاقة الإفريقية في الصعود السلمي للصين، باعتبارها موردا حيويا مهما للاقتصاد الصيني الذي زادت حاجته إلى إمدادات الطاقة من الدول الإفريقية. كما يتم التطرق إلى التداعيات والآثار الناجمة عن زيادة الطلب الصيني على موارد الطاقة في إفريقيا على دورها في القارة، من خلال رصد مختلف التأثيرات الحاصلة والمحتملة للسياسة الطاقوية الصينية على الدول الإفريقية على كافة المستويات.

4- تحديد الإشكالية

يعتبر تأمين مصادر الطاقة من أولويات وأهداف السياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية وبذلك فالدور والسلوك الصيني في المنطقة يتحدد على ضوء المصالح الطاقوية المتنامية. من هذا المنطلق يثار التساؤل حول الأثر الذي يمكن أن يتركه اعتماد الصين المتزايد على موارد الطاقة في إفريقيا على دورها في القارة. فاهتمام الصين بالاستثمار في قطاع الطاقة في إفريقيا من شأنه أن يؤدي إلى خلق شراكة حقيقية بينهما، وما ينتج عنها من فرص تنموية حقيقية للاقتصاديات الإفريقية وتحسين الظروف المعيشية لأبناء القارة وفق علاقة رابح- رابح. من جانب آخر قد يؤدي النفوذ الطاقوي الصيني إلى تعميق التبعية وتكريس الهيمنة الصينية بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية لأغلب الدول الإفريقية وبالتالي تكون الاستفادة من جانب واحد وفق علاقة رابح – خاسر.

على هذا الأساس تثار إشكالية البحث على النحول التالي:

- إلى أي مدى يؤثر سعي الصين لتأمين موارد الطاقة الإفريقية على دورها في القارة بعد الحرب الباردة؟

من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية، يمكن إدراج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أبرز المنظورات المفسرة للصعود الصيني؟، وكيف تم توظيفه في إعادة بناء وإحياء العلاقات الصينية بالقارة الإفريقية بعد الحرب الباردة؟

2- ما هي أهداف ووسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا من منظور أمن الموارد الطاقوية؟

3- كيف وظفت الصين منظورها لأمن الطاقة في تعميق علاقاتها الاقتصادية – الطاقوية (التجارة والاستثمار) بإفريقيا، وما هي أهم التحديات التي واجهتها في تحقيق هذا المسعى؟

4- ما هي انعكاسات النشاطات الطاقوية الصينية على دورها في إفريقيا؟

5- فرضيات الدراسة

بغرض إيجاد تفسيرات أولية لإشكالية الدراسة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي تشكل حلولا محتملة لإشكالية البحث:

1- كلما كانت الصين أكثر ارتباطا بالموارد الطاقوية الإفريقية، كلما كان لها أثر كبير وبارز على طبيعة دورها في القارة.

2- كلما كانت هناك منافسة دولية للصين في قطاع الموارد الإفريقية، كلما شكل ذلك تهديدا للأمن الطاقوي الصيني في القارة.

3- كلما كانت النشاطات الطاقوية الصينية تنطوي على مفهوم الشراكة والمنفعة المتبادلة، كلما كان الدور الصيني ايجابيا بالنسبة للدول الإفريقية ومكرسا لتنميتها.

4- كلما كانت النشاطات الطاقوية الصينية تنطوي على توجه استغلالي للقارة الإفريقية، كلما كان الدور الصيني مكرسا للمصلحة الذاتية وتهميش الدول الإفريقية.

6- المقاربة المنهجية

أ- المناهج

تفرض معالجة الموضوع اعتماد مجموعة من المناهج والتقنيات والمقتربات القادرة على تفسير الموضوع والإلمام بجميع جوانبه، من هذا المنطلق وقع اختيار الباحث على المناهج والمقتربات التالية:

1- المنهج التاريخي: الذي يمد الباحث في دراسته الظواهر الماضية التي وجدت في ظروف زمنية سابقة وهذا من أجل الاستعانة بها في التفسير، لإعطاء صورة عن طبيعة الموضوع، وتم توظيفه في تتبع تطور العلاقات الصينية- الإفريقية عبر مختلف المراحل التاريخية، وهذا لمعرفة موقع القارة الإفريقية ضمن الأجندة الصينية التي عرفت تغيرات عبر مراحل زمنية معينة.

ب- تقنيات البحث

1- تقنية تحليل المضمون الكمي: تم الاستعانة بتقنية تحليل المضمون الكمي بتوظيف المؤشرات الكمية في معرفة الوضعية الطاقوية الصينية الحالية (الاحتياطيات، الإنتاج، الاستهلاك، الاستيراد)، بالإضافة إلى دراسة آثار ونتائج السياسات والاستثمارات الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية، وذلك بتقديم الإحصائيات اللازمة لمعرفة الواقع الحقيقي للتواجد الصيني الجديد في المنطقة وتوسيع فرص الاستفادة منه.

2- تقنية تحليل المضمون الكيفي: بالاعتماد على التحليل المعمق للخطابات والتصريحات الرسمية والوثائق المختلفة وقراءة ما تخفيه من نوايا حقيقية. من خلال قراءة النوايا الصينية الحقيقية وطبيعة الدور

الذي تلعبه في إفريقيا من خلال تصريحات المسؤولين الصينيين ومختلف الوثائق الخاصة بالمشاركة الصينية– الإفريقية مثل: وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا.

ج– مقتـــربات الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإحاطة بجميع جوانبه، تم توظيف بعض المقتربات المساعدة في ذلك، وتتمثل في:

1– مقترب الاقتصاد السياسي الدولي

تتطلب دراسة الاقتصاد السياسي والاقتصاد السياسي الدولي إتباع نهج تحليلي يأخذ في الاعتبار الاقتصاد والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى. تم تطوير مقترب الاقتصاد السياسي الدولي من خلال ثلاث منظورات رئيسية متنافسة. حيث تختلف كل واحدة منها في توضيحاتها وتفسيراتها بشأن التغيير في الاقتصاد السياسي العالمي. وتتمثل هذه المنظورات الثلاثة الرئيسية المتضاربة في: اتجاه القومية الاقتصادية، اتجاه الليبرالية، والاتجاه النقدي.

لا يشكل الاقتصاد السياسي الدولي جزءًا كبيرًا من الإطار النظري للدراسة، ولكن يتم تضمينه كمنظور يستخدم في هذه الأطروحة، كأسلوب يتم من خلاله تحليل مختلف الفواعل مثل الدول والشركات في إطار المنظور القومي الاقتصادي. حيث يرى هذا المنظور أن جميع الأنشطة الاقتصادية محددة من قبل الدولة، وأن هذا التغيير في الاقتصاد العالمي هو بدرجة كبيرة نتيجة الإجراءات التي تتخذها الدولة (جهود الدولة) state action وبدرجة أقل نتيجة للتحرير liberalisation. كما يتيح المنظور القومي الاقتصادي لمنظور الاقتصاد السياسي أن يكون أكثر وضوحًا في البحث، من خلال محاسبة أفضل لدور الدول في المجال المؤسسي لصياغة السياسات وتأثيرها على الاستثمار الخارجي.

وتم توظيفه في فهم الصعود الصيني باعتباره جزءا من عملية أوسع لإعادة الهيكلة الرأسمالية العالمية، وبالتالي فالعلاقات الاقتصادية الصينية – الإفريقية تدخل أيضا في هذا المسعى، خاصة في ظل التأكيد على مكانة إفريقيا في الاقتصاد العالمي كمورد للمواد الخام وحاجة الصين لها. كما تم توظيفه في دراسة الأنشطة الاقتصادية واستثمارات الشركات الطاقوية الوطنية الصينية في قطاع الموارد الإفريقية سواء ما تعلق بالموارد الطاقوية الأحفورية أو الموارد الطاقوية المتجددة.

2– مقترب التبعية

بما أن الصين تتطور بسرعة، وتكتسب قوة مالية تمكنها من تقديم المعونات والقروض لتبادل المواد الخام والوصول إليها. لذلك، من المناسب القول إن مقترب التبعية قابل للتطبيق لتوضيح التطور الصيني السريع المتجذر في السياسات النيوليبرالية، التي تقوم على الاستغلال والإمبريالية. كان منظور التبعية مستمداً دائماً من القوى الخارجية الفاعلة التي تستغل الدول الأكثر فقراً. ففي كفاحهم من أجل التغيير السياسي والاقتصادي، يجد فقراء العالم الثالث عادة أن أعداءهم المحليين يستمدون قوتهم من اتصالاتهم وعلاقاتهم الدولية.

على هذا الأساس، فإن مقترب التبعية هو حالة تعتمد فيها الاقتصاديات الفقيرة على الاقتصادات المتقدمة فقط من أجل تنميتها. وفي هذه الحالة، تعتبر كل الدول الإفريقية هي الأولى (اقتصادات فقيرة) والصين هي الأخيرة (اقتصاد متقدم).

إضافة إلى أن نظرية التبعية تدور حول وجهة نظر الماركسيين الجدد بأن الاتصال بالغرب، مثله في ذلك مثل الصين، قد يجلب التنمية والتحديث إلى الدول الأفريقية، لكن ذلك يأتي مع انتشار الاستغلال والفقر. لقد أصبحت آثار التقدم الصيني محسوسة في أجزاء كثيرة من القارة. وقد بدأت الصادرات الصينية من السلع المصنعة فضلا عن اليد العاملة، ورد فعل الأفارقة إزاء الصادرات الصينية يشير بأنها مبنية على الهيمنة والاستغلال واستخراج المواد الخام وشحن السلع المصنعة الرخيصة.

وبذلك يعتبر مقترب التبعية كأداة نظرية مناسبة لاستخدامها عند تحليل العلاقات الإفريقية مع القوى الناشئة أو المهيمنة. كما أنه حسب تقدير هذا المقترب لا يمكن لإفريقيا البحث عن خيار تنموي بديل أو مصادر توليد الدخل دون الاعتماد على القوى العالمية والناشئة.

علاوة على ذلك، يبقى مقترب التبعية إلى حد ما عاملاً توضيحيًا عندما يؤخذ بعين الاعتبار أن السباق والتدافع الصيني في إفريقيا يرجع في جزء كبير منه إلى الأسباب نفسها التي كانت تتخبط فيها أوروبا في القرن التاسع عشر، وحاجتها الملحة إلى المواد الخام والموارد الطاقوية لتشجيع التصنيع.

3- مقترب تحليل الدور

تم استخدامه في دراسة السلوك الخارجي للصين وتفاعلها مع دول القارة الإفريقية، كما وظف في معرفة طبيعة الأدوار التي تلعبها الصين على المستوى العالمي خصوصا دورها في القارة الإفريقية التي شهدت تنامي النشاطات الطاقوية الصينية، وما نتج عنها من توسيع للنفوذ الصيني فيها.

7- الإطار الزماني والمكاني للدراسة

تؤكد مختلف الدراسات أن الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية يعود إلى عدة قرون وصولا إلى فترة الحرب الباردة، لكن لم يبرز الدور الاقتصادي الصيني في المنطقة إلا بعد فترة ما بعد الحرب الباردة وما عرفته من إصلاحات اقتصادية وتحرير للاقتصاد الصيني، الذي زادت حاجته الملحة لموارد الطاقة الإفريقية من أجل النمو والتوسع. على هذا الأساس، فإن دراسة إشكالية الموضوع ستغطي الفترة الممتدة من بداية تسعينيات القرن الماضي حتى نهاية 2017.

أما بالنسبة للإطار المكاني فسيتم التطرق للتواجد الصيني الجديد في القارة الإفريقية، بالتركيز على قطاع الموارد الطاقوية في سياق السعي الصيني لتحقيق الأمن الطاقوي، وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى المبادلات التجارية الطاقوية بين الصين ودول القارة، ومختلف الاستثمارات الصينية الطاقوية في الدول الإفريقية.

8- صعوبات البحث

هناك صعوبات واجهت الباحث في إنجاز الأطروحة، وهي مرتبطة أساسا بطبيعة موضوع البحث، فمن ناحية وجد الباحث صعوبة إجراء دراسة إمبيريقية- ميدانية في الدول الإفريقية التي شملتها النشاطات الاقتصادية-الطاقوية الصينية، نتيجة لصعوبة تحقيق ذلك، وارتباطها بتكاليف باهظة وإجراءات صعبة تتجاوز قدرات وإمكانيات الباحث، ليتم الاكتفاء بالاستفادة من الدراسات والتقارير التي أنجزت من طرف باحثين آخرين.

ومن جهة أخرى يطرح موضوع هذه الأطروحة مسألة البحث في مجالات جديدة تتجاوز تخصص الباحث في حقل العلوم السياسية، خصوصا المسائل الاقتصادية- الطاقوية المرتبطة بالاقتصاد الكمي والتي تتطلب جهدا إضافيا لفهمها والإحاطة بها وتوظيفها في الجانب التحليلي.

9- تقسيم البحث

من أجل الإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم اعتماد خطة متكونة من أربعة فصول:

يعالج **الفصل الأول** الصعود الصيني وسياق العلاقات الصينية- الإفريقية، من خلال التعرف على أهم المنظورات المفسرة للصعود الصيني بالتركيز على الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة والبنائية، ثم الانتقال إلى توضيح مؤشرات الصعود الصيني المتمثلة في المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات السياسية الدبلوماسية، الثقافية والعسكرية. وبعد ذلك يتم التعريج على بيان الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية خصوصا ما تعلق بالفرص الاقتصادية والسياسية والثروات والموارد الطاقوية التي توفرها، وتجعل منها مصدر استقطاب الدول الكبرى على غرار الاتحاد الأوروبي، أمريكا والصين. لتتم في المبحث الأخير دراسة تطور العلاقات الصينية-الإفريقية، ومعرفة أسباب اهتمام الصين بإفريقيا منذ القديم حتى وقتنا الحالي مرورا بسنة 1949م، ونهاية الحرب الباردة أين تجدد الاهتمام الصيني بإفريقيا وتم التحول من الالتزامات الإيديولوجية إلى تحقيق المصالح الاقتصادية.

أما **الفصل الثاني**، فقد خصص لدراسة الإستراتيجية الصينية في إفريقيا من منظور أمن موارد الطاقة، من خلال إبراز أهداف ووسائل الإستراتجية الصينية في القارة، ومعرفة وضعية الموارد الطاقوية الصينية الحالية (الإنتاج والاستهلاك) في ظل تنامي اعتمادها على البترول والغاز الطبيعي المستوردين من الخارج، بالإضافة إلى التطرق للنظام الطاقوي الصيني من أجل معرفة أهم فواعل صنع السياسة الطاقوية الصينية، وأهم المساعي الإصلاحية خصوصا ما تعلق بنظام تسعير الطاقة. ثم الانتقال إلى دراسة الأمن الطاقوي من منظور الإستراتيجية الصينية وارتباطه بالنفط الإفريقي، في ظل تنامي اعتمادها على الخارج كمصدر لتزويدها بالموارد الطاقوية اللازمة لنمو اقتصادها.

وتم في **الفصل الثالث** تسليط الضوء على العلاقات الطاقوية الصينية- الإفريقية بعد الحرب الباردة. من خلال توضيح تطور العلاقات التجارية الطاقوية الصينية-الإفريقية وتأثير عامل الموارد فيها

في المبحث الأول، والتطرق إلى الاستثمارات والامتيازات الطاقوية الصينية في الدول الإفريقية الغنية بموارد الطاقة في المبحث الثاني، ومعرفة تأثير عامل الموارد في تقوية الروابط التجارية والاستثمارية الصينية بإفريقيا. علاوة على ذلك، تم توضيح دبلوماسية موارد الطاقة الصينية تجاه القارة الإفريقية في المبحث الثالث، وكيف تم توظيفها بنجاح مع الدول الإفريقية الغنية بالموارد من أجل تسهيل وصول الصين إليها واستغلالها. وفي الأخير تم إبراز أهم التحديات التي تواجهها الصين في تأمينها لمصادر الطاقة الإفريقية خصوصا ما تعلق بالتنافس الدولي على موارد الطاقة الإفريقية، إضافة إلى التحديات الأمنية المرتبطة بالصراعات المسلحة في القارة التي من شأنها التأثير على عمل الشركات النفطية الصينية.

أما **الفصل الرابع** يركز على توضيح انعكاسات النفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا على دورها في القارة من خلال إبراز طبيعة الدور الصيني في إفريقيا في ظل الجدل المثار حوله، إذ يمكن أن يكون للتغلغل الصيني في إفريقيا – خصوصا قطاع الموارد– آثار إيجابية، ودافعا نحو استفادة الدول الإفريقية من فرص تنموية متمثلة في الاستفادة من النموذج التنموي الصيني، وتوسيع فرص التنمية الاقتصادية– الاجتماعية في القارة وهو ما تم التطرق إليه في المبحث الأول. ومن جانب آخر يمكن أن يكون للنفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا آثار سلبية، من خلال تنامي الدور الاستغلالي الصيني فيها من خلال تسهيل الوصول إلى الموارد، وإضعاف اقتصاديات القارة الإفريقية، إضافة إلى التغاضي عن قضايا حقوق الإنسان، ودعم الأنظمة الفاسدة، والتورط في الصراعات المسلحة في القارة، وهو ما تمت معالجته في المبحث الثاني. ليتم تسليط الضوء في المبحث الثالث على الآثار البيئية الناجمة عن النشاطات الطاقوية الصينية في شرق ووسط إفريقيا.

الفصل الأول

الصعود الصيني وسياق العلاقات الصينية- الإفريقية

يعتبر الصعود الصيني من أبرز مظاهر القرن الواحد والعشرين، إذ تحولت الصين إلى قوة اقتصادية كبيرة متجاوزة في بعض الأحيان القوى الاقتصادية التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان)، لتصبح قوة مؤثرة في المنظومة الدولية.

في هذا السياق أثار الصعود الاقتصادي الصيني كقوة منافسة للقوى الكبرى المهيمنة عدة نقاشات نظرية في حقل العلاقات الدولية حول طبيعة ومضامين هذا الصعود.

كما ارتبط النمو الاقتصادي الصيني المتسارع بسعي الصين للبحث عن مناطق النفوذ، لتلبية احتياجات اقتصادها المضطرد النمو. وتعتبر قارة إفريقيا من أهم المناطق التي حظيت باهتمام الدوائر الصينية، خصوصا في ظل غناها بموارد طاقوية متنوعة على غرار البترول والغاز الطبيعي، وبما تقدمه من إمكانيات تجارية واستثمارية دفعت بالصين نحو تعميق وتوثيق علاقاتها بها.

لذلك سيختص هذا الفصل بتوضيح مضامين الصعود الصيني وسياق العلاقات الصينية الإفريقية، من خلال التطرق للاتجاهات النظرية المختلفة المفسرة للصعود الصيني، وتحديد مؤشراته (الاقتصادية، السياسية، الدبلوماسية، الثقافية والعسكرية)، إضافة إلى تناول الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية من حيث الموارد الطاقوية والإمكانات الاقتصادية التي توفرها، وكذلك أهميتها السياسية، هذا ما جعلها تستقطب القوى الدولية خصوصا الصين. ليتم في الأخير التطرق إلى تطور العلاقات الصينية– الإفريقية منذ القديم إلى غاية فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: الصّعود الصّيني ومؤشراته

يتم التطرق في هذا المبحث لمختلف النقاشات النظرية والفكرية التي أثيرت بشأن الصعود الصيني ودلالاته، وتأثيراته على النظام الدولي، خاصة في ظل الترويج لمفهومي "الصعود السلمي" the rise peaceful و"القوة الناعمة" the soft power. بالإضافة لمحاولة معرفة مدى تأثير صعود الصين على نظام القطبية الأحادية وإمكانية تغيير ميزان القوى، بفضل عوامل القوة التي تمتلكها الصين وتؤهلها للعب دور محوري في السياسات العالمية.

المطلب الأول: الاتجاهات النظرية المفسّرة للصّعود الصّيني

لقي موضوع الصعود الصيني ردود أفعال متباينة بين متفائل وحذر ومتشائم. فبالنسبة للمتفائلين، فالصعود الصيني في نظرهم سوف يجعل العالم يشهد سلاما طويلا مع احتمال أقل لرؤية الصراع والمواجهة، أما بالنسبة للذين ينتهجون نهجا أكثر حذرا فيرون بأن ما يخبئه المستقبل لا يمكن التنبؤ به، فالنهوض الصيني قد يؤدي إلى الصراع، وقد لا يؤدي إلى ذلك. أما المتشائمون فيرون بأن الصين من المحتمل أن تتسبب حتما في عدم الاستقرار والصراع.[1]

باعتبار أن هدف الصين طويل المدى هو التحول إلى قوة عالمية رئيسية ومؤثرة، مع ما يترتب عن ذلك من تحديات أمنية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم، وبالتالي كيف يمكن لها (الولايات المتحدة الأمريكية) توجيه الصعود الصيني بطريقة تؤدي إلى تجنب الصّراع.[2]

سيتم التطرق في هذا الإطار لأهم الاتجاهات النظرية المفسرة للصعود الصيني، والتي غلبت عليها بطبيعة الحال الأدبيات الغربية بمختلف تفرعاتها (منظور الواقعية الجديدة New-realism، منظور الليبرالية الجديدة New-liberalism والمنظور البنائي constructivism).

أولا: منظور الواقعية الجديدة Neo-realism perspective

ينطلق الواقعيون من فرضية أساسية مفادها فوضوية النظام الدولي؛ أي عدم وجود سلطة فوق سلطة الدولة. هذا النظام الفوضوي الذي تعتبر فيه الدول كفواعل مركزية في العلاقات الدولية، وتكون فيه موجهة أساسا باعتبارات القوة والمصلحة الوطنية.[3] والعلاقات الدولية هي لعبة صفرية أين تكون فيها الدول مهتمة بالمكاسب النسبية بدلا من المكاسب المطلقة، والدول تسعى دائما لامتلاك القوة والتأثير، وهذا من شأنه خلق صراعات حتمية، وانعدام فرص التعاون بين مختلف وحدات النظام الدولي، حتى وإن كان فإنه

---

[1]- Sverrir Steinsson, "John Mearsheimer's Theory of Offensive Realism and the Rise of China", 6 march 2014, see : http://www.e-ir.info/2014/03/06/john-mearsheimers-theory-of-offensive-realism-and-the-rise-of-china/ (accessed 01/08/2015).

[2] -(N.A), "Confronting the Rise of China: An analysis of Realist and Liberal approaches", see : http://www.columbia.edu/itc/sipa/U6800/Question_3.pdf (accessed 01/08/2015).

[3]-Amitay Acharya, "theoretical perspectives on international relations in Asia", **draft paper** of the conference on international relations in Asia : The new regional system, George Washington university, 27, 29 september 2007, p6.

يكون تعاونا سطحيا، وتكون المحافظة على تماسك النظام الدولي عن طريق توازن القوى the balance of power، كما يتم تعريف القوة بالعوامل المادية (عسكرية/اقتصادية).

بالرغم من أن فكرة "ميزان القوى" فكرة مركزية في المنظور الواقعي عموما، غير أنه يكتنفها الكثير من الغموض والتضارب، فهذا المفهوم استعمل على سبيل المثال في حالة وجود توازن القوى وفي حالات عدم وجود توازن القوى على حد سواء.[1]

لكن الطروحات الفكرية الواقعية الكلاسيكية تعرضت لانتقادات كثيرة من طرف الواقعيين أنفسهم، مم فتح المجال لتطوير وتعديل بعض أفكارها ومنطلقاتها بما يتماشى مع التغيرات الواقعية والنظرية. فظهر الاتجاه النيوواقعي (الواقعية الجديدة new-realism)، الذي تطور بفضل إسهامات "**كينيث والتز**"**Kenneth Waltz**، من خلال تأكيده على أهمية الجوانب الهيكلية للنظام الدولي، خصوصا توزيع القوة ودورها في تشكيل الصراع والنظام، وبذلك التقليل من تأثير الطبيعة البشرية، ودور السياسات الداخلية للدول في العلاقات الدولية، حسب منظور الواقعية الكلاسيكية.

لقد حدثت نقاشات كبيرة داخل المنظور الواقعي الجديد، أفرزت بروز اتجاهين متباينين هما: الواقعية الدفاعية offensive realist والواقعية الهجومية defensive realist. فيرى الواقعيون الهجوميون أمثال "**ميرشايمر**"**Mearsheimer** أن الدول تهدف أساسا لتعظيم قوتها، فتسعى بذلك إلى امتلاك كل ما تستطيع من مقدرات القوة، مع سعيها أيضا للهيمنة كهدف نهائي. أما الواقعيون الدفاعيون مثل: "**روبرت جارفيس**"**Robert Jarvis**، "**جاك سنايدر**"**Jack Snyder**، و"**كينيث والتز**"**Kenneth Waltz** فيزعمون أن كل دولة عموما راضية بالوضع الراهن status quo، في حالة ما إذا لم يتعرض أمنها لتحديات، ويركزون على إبقاء توازن القوى.[2]

يعتبر جون "ميرشايمر" **John Mersheimer** من أبرز الواقعيين الهجوميين المتشائمين والمشككين بشأن قضية الصعود السلمي الصيني، الذي تروج له دوائر صنع القرار السياسي الصيني، بادعائها أن صعود الصين وبروزها كقوة مؤثرة على المسرح الدولي لا يمكن أن يشكل أي تهديد للنظام الدولي.

انطلق "**ميرشايمر**" في بناء منظوره من خمسة افتراضات أساسية هي:[3]

1- النظام الدولي تطبعه حالة الفوضى، وهذا يعني عدم وجود تدرج هرمي للسلطة، وبالتالي غياب السلطة المركزية القسرية التي يمكن أن تضع قيودا على سلوك الدول.

2- كل القوى العظمى تمتلك قدرات عسكرية هجومية، قادرة على استخدامها ضد دول أخرى.

3- لا يمكن للدول أبدا أن تكون على يقين من أن الدول الأخرى سوف تمتنع عن استخدام تلك القدرات العسكرية الهجومية.

---

[1] - Stev Chan, "realism, revisionism, and the great powers", **Issues & Studies**, 40, no. 1 , March 2004, p 3.
[2] - Amitay Acharya, op.cit , p 6.
[3] - John Mersheimer, **the tragedy of great power politics**, new york : w.w.Norton, 2001, P.P 30-31.

4- تسعى الدول إلى الحفاظ على بقائها وسلامتها (سلامة أراضيها واستقلالها الداخلي) كهدف أساسي فوق الأهداف الأخرى، كما يعتبر وسيلة لتحقيق أغراض أخرى.

5- تعتبر الدول فواعل عقلانية، وهذا يعني أنها تنظر في العواقب الفورية والطويلة الأجل لأعمالها، وتفكر استراتيجيا حول كيفية البقاء على قيد الحياة.

انطلاقا من هذه الافتراضات التي صاغ "**ميرشايمر**" على أساسها منظور الواقعية الهجومية، وفي ظل نظام دولي مليء بعدم اليقينية بشأن نوايا وطبيعة الدول وقدراتها العسكرية، والدول المساعدة للدول المعادية، فأفضل طريقة – حسب "**ميرشايمر**"- للقوى العظمى هو تعظيم القوة ومتابعة الهيمنة (الهيمنة الإقليمية والعالمية) لضمان بقائها واستمرارها. لكن هذا السلوك الهجومي للقوى العظمى يمكن أن يشكل تهديدا للأمن مع وجود احتمال لقيام حروب.

تأسس المنظور الواقعي الهجومي لـ "لميرشايمر" على إفتراضات مماثلة لمنظور الواقعية الدفاعية لـ"كينيت والتز"، لكنه وصل (ميرشايمر) إلى استنتاجات مختلفة، خاصة ما تعلق بافتراض فوضوية النظام الدولي، افتراض النوايا غير المؤكدة، افتراض البقاء، وافتراض العقلانية. والاستنتاج الأساسي الذي توصل إليه "والتز" هو ما تعلق بمفهوم "ميزان القوى" the balance of power، إذ تفترض النظرية أن نمط معين من التوازن يحدث عندما تتحالف الدول مع دول أضعف لتحقيق التوازن بين الدول الأقوى،[1] وينبغي لهذا التوازن منع الدول من متابعة ومواصلة الهيمنة، كما أنه يقود الدول الأخرى للانضمام معا ضد العارض للهيمنة".[2]

وبالتالي يمكن القول أن الدول لم تكن تسعى لتعظيم القوة، بل تسعى لتعظيم الأمن. فالدول تمتلك من القوة ما يكفي لكي تكون آمنة، مم يولد شعورا بالرضا فيما يخص هذا الوضع، مع عدم السعي لمتابعة القوة العظمى.[3] بعد كل هذا، ونظرا لحتمية ميزان القوى وفق منظور "والتز"، فالدول المعارضة للهيمنة سوف تعمل على إثارة دول أخرى في النظام الدولي من أجل انضمامها إلى تحالف تطويق ضد القوة الصاعدة الجديدة التي تهدد الأمن الدولي.

لكن "**جون ميرشايمر**" من جانبه يعارض هذا الاستنتاج الأخير الذي توصل إليه "**والتز**"، ويحاجج بأن الدول لا يمكنها أبدا أن تكون آمنة حقا، وأن ما يضمن بقاءها هو ضمان امتلاكها للحد الأقصى من القوة الذاتية (تعظيم القوة)، لأنه كلما قويت الدولة مقارنة بمنافسيها،كلما تراجع احتمال تعرضها لهجوم من المنافسين وتهديد أمنها.[4] مع انتقاده أيضا لحتمية توازن القوى، وذلك بسبب المشاكل المرافقة للعمل الجماعي في تحقيق التوازن.

---

[1]- Kenneth Waltz, **theory of international politics**, Reading, MA : Addison publishing company, 1979, p 117.

[2] - IBID, p 126.

[3]- John Mersheimer, **the tragedy of great power politics**, op.cit, p 61.

[4]- جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، الرياض: النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، 2012، ص.ص 42-43.

انطلاقا من افتراضات "**ميرشايمر**" المتشائمة بشأن صعود أية قوة على المسرح الدولي، فالاستنتاجات الخاصة بصعود الصين حسب رأيه، سيكون صعودا غير سلمي، ومن شأنه تهديد النظام الدولي، والسعي لتحقيق الهيمنة الإقليمية على الأقل، وهذا من شأنه أن يشكل تحديا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية.

يرى "ميرشايمر" في هذا الصدد، بأن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم قلقة بشكل كبير بشأن الصين، ليس بسبب جيشها (القوة العسكرية) الذي لا يزال ضعيفا نسبيا، وإنما بسبب امتلاكها للقوة الديمغرافية (1.2 مليار نسمة)، وسرعة تحديث اقتصادها، هذا ما سيسمح لها بسهولة وفق تصور "ميرشايمر" أن تصبح قوة عسكرية عظمى تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فالدول –وفق ميرشايمر– تتنافس دائما لامتلاك الثروة والقوة والهيمنة، على عكس منظور "كينيث والتز"، الذي يرى بأن الدول تتنافس من أجل امتلاك الثروة والأمن، والمنافسة أدت في أغلب الأحيان إلى حدوث صراعات؛ لأن الدول تاريخيا حساسة اتجاه تغيير علاقات القوة فيما بينها.[2]

لكن اتجاه الصين نحو تعزيز قدراتها العسكرية من خلال ارتفاع حجم ميزانية الجيش الصيني، يمكن أن يسبب عدم الاستقرار في المنطقة (شرق آسيا)، ويثير مخاوف الدول المجاورة (اليابان، كوريا الجنوبية، والهند) تجاه سعي الصين نحو الهيمنة الإقليمية، التي تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

يتوقع "**ميرشايمر**" إتباع الصين نفس الطريق الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية لفترات تاريخية طويلة، بمحاولة السيطرة على المنطقة (آسيا والمحيط الهادي **Asia-Pacific**) مثلما تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على النصف الغربي للكرة الأرضية. فمن أجل ذلك ستعمل الصين نحو زيادة وتعظيم قوتها وإحداث فجوة بينها وبين الدول المجاورة الخطيرة (روسيا، اليابان، والهند) لتصبح قوة في محيطها الإقليمي.[3]

فلا يمكن – حسب زعم **ميرشايمر**– توقع سلوك ونوايا الصين الحالية والمستقبلية بشأن صعودها السلمي، لأن السلوك الماضي السلمي للصين لا يمكن أن يسير في نفس الاتجاه خاصة في ظل تغير المعطيات على مستوى النظام الدولي. من هذا المنطلق أسس "**جون ميرشايمر**" منظوره على افتراض تشاؤمي مفاده أن الآخرين لهم "أسوأ النوايا" worst intentions، فالصين تحاول حشد القوة من أجل الهيمنة الإقليمية، التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب مع منافسيها (الولايات المتحدة الأمريكية) كأقصى تقدير، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وأغلب الدول المجاورة للصين قد تحاول وتسعى لاحتواء الصين.

---

[1]- John Mersheimer, **the tragedy of great power politics**, op.cit, p 62.

[2] - Kenneth Waltz, "structural realism after the cold war", **international security**, vol.25, n=1, Summer 2000, p33.

[3]- John Mersheimer, "the gathering storm: China's challenge to U.S power in Asia", **the Chinese journal of international politics**, vol.3, 2010, p 389.

فمنظور "**ميرشايمر**" يرى بأنه كلما كانت الدول عقلانية، وكانت قياداتها أقل قلقا بشأن حياة الدولة وبقائها، مقارنة بقلقهم على حساباتهم المصرفية الخاصة أو احتمالات إعادة انتخابهم، فإن الدول في هذه الحالة يفترض أن تكون عدوانية، على اعتبار السعي لتعظيم القوة متأصل في الطبيعة البشرية؛ وهذا ما يفسر الميل للمخاطرة من أجل الهيمنة.[1]

فالصعود الاقتصادي والسياسي الصيني، وسعيه للهيمنة باعتباره يحوز السلاح النووي، ويسعى إلى توسيع ترسانته العسكرية، يمكن أن يشكل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة آسيا، خاصة في ظل وجود دول نووية مجاورة (الهند، باكستان وروسيا).

يعتقد "**ميرشايمر**" مثل "**كينيث والتز**" أن انتشار الأسلحة النووية يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار عن طريق "توازن الرعب النووي"balance of nuclear terror، والحذر المتبادل تجاه بعضهم البعض، لكن "**ميرشايمر**" يختلف مع "والتز" في قضية استحالة شن حرب نووية بين دولتين، فهو يشكك في هذه النقطة، ويفترض العديد من السيناريوهات التي لا ترجح الحرب النووية، ولكن تبقى معقولة.[2]

بالرغم من تنامي القدرات العسكرية الصينية (تطوير القدرات الدفاعية البرية والبحرية)، يرى "جون **ميرشايمر**" أنه في ظل عدم القدرة على التنبؤ بسلوك ونوايا الصين المستقبلية التي تميل إلى الهيمنة، غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق لها في الوقت الراهن؛ لأن قدرتها مازالت محدودة وتكتنفها الكثير من المتاعب، ومع ذلك من المتوقع حدوث تغيير ملحوظ على مر الزمن عندما يكون لها قدرة هجومية كبيرة.[3]

بخلاف منظور الواقعية الهجومية التشاؤمي إزاء الصعود الصيني، نجد منظور الواقعية الدفاعية أكثر تفاؤلا بالواقع الدولي، بتأكيديهم على سعي الدول نحو امتلاك أكبر قدر من الأمن (تعظيم الأمن)؛ فالدولة تمتلك القوة ليس من أجل الهيمنة، ولكن من أجل تعظيم أمنها وقدراتها الدفاعية، وصد مختلف الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها.

يرى معظم الواقعيون الدفاعيون بأن تكاليف الحروب دائما أكبر من المكاسب المرجوة، لذلك يركزون على مبدأ التعاون فيما بين الدول من أجل المصالح المشتركة والحفاظ على الوضع الراهن. في هذا السياق يؤكد "كينيث والتز" أهمية التركيز على المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة؛ لأن المكاسب المطلقة غير مضمونة في الحروب خاصة الحروب النووية، فمن الصعب تخيل القدرة على الضربة الأولى؛ لأن الدول تميل إلى اقتسام المكاسب مع خسائر أقل.[4]فالصعود الصيني من هذا المنظور لا يمكن أن يشكل تهديدا للنظام الدولي؛ لأن القوى العظمى سوف تسعى لتعزيز التعاون المشترك مع الصين من أجل الحفاظ على الوضع القائم والحفاظ على قدراتها الدفاعية.

---

[1] - John Mersheimer, "conversation in international relations : interview with John Mersheimer part 1", **international relations**, vol.20 (1), 2006, P.P 121-122.

[2] - John Mersheimer, "conversation in international relations : interview with John Mersheimer part 2", **international relations**, vol.20 (2), 2006, P 240.

[3]- John Mersheimer, "the gathering storm: China's challenge to U.S power in Asia", op.cit, p 384.

[4]- Kenneth Waltz, **theory of international politics**, op.cit, p 195.

فمنظور الواقعية الهجومية يستبعد احتمال حدوث حرب بين الصين كقوة صاعدة والولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن نتائج هذه الحرب سوف لن تكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها في حاجة للمحافظة على قدراتها العسكرية وتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية في مختلف مناطق العالم، ولا يمكن تحقق ذلك إلا في ظل بيئة دولية أكثر استقرارا وأمنا.

ويؤكد "باري بوزان" **Barry Buzan** أن الصين في الوقت الراهن لا يمكن أن تغير بنية النظام الدولي، ولا يمكن اعتبارها تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها مازالت قوة محدودة التأثير عل المستوى العالمي، ولم تصبح بعد قطبا جديدا في النظام الدولي، وإن كانت تمثل قوة إستراتيجية رئيسية في نطاق محيطها الإقليمي[1]. وهذا يدعم استمرارية النظام الدولي خاصة في ظل التفاعل المستمر بين مختلف وحداته ونظمه الفرعية[2].

كما برز اتجاه جديد في الواقعية الهجومية يعرف "بالاتجاه التعديلي"، الذي يركز على نوايا الدولة في تغيير ميزان القوى لصالحها، بالرغم من أن سلوكاتها لا تعكس دائما هذه النوايا إذا لم تتوفر للدولة القدرة على إبراز ذلك.

فبخلاف الواقعية الدفاعية التي ترى إمكانية تحديد القوى العظمى للنوايا الصالحة والشريرة للدول، بما يمكّن من وضع سياسات تعاونية أو نزاعية مبنية على اعتقادها بتلك النوايا. أما الواقعية الهجومية ترى بأنه من الصعب تحديد نوايا الآخرين، حتى لو استطعنا تحديدها، فإنه لا يوجد ما يضمن ثباتها، لذلك يتم الاهتمام بمعرفة قدرات المنافسين المحتملين بدل نواياهم، فجميع القوى العظمى لها "نوايا تعديلية"Revisionist intentions إلى حين تحقيق الهيمنة Hegemony.[3]

وتؤكد النقاشات المعاصرة – حول الإستراتيجية الصينية الكبرى- هذا الطرح، بيد أن الخطابات الرسمية الصينية – منذ عهد الزعيم "دنغ شياوبينغ" **Deng Xiao Ping**- تتوجه نحو طمأنة المدافعين عن الوضع الراهن لنوايا الصين الحميدة منذ 2004، بالرغم من أن الصين تسعى بصفة خاصة إلى إقناع المجتمع الدولي بأن صعودها سيكون سلميا، وأنها لا تمتلك أية نوايا تعديلية تجاه الوضع الراهن.[4]

يزعم بعض الدارسين أن النوايا الرسمية للدولة بما فيها النوايا التعديلية Revisionist intentions ليست مهمة لتوضيح وشرح سلوك الدولة والنتائج على الصعيد الدولي، لأن هيكل النظام الدولي- ذو الطبيعة الفوضوية تحديدا- يضمن أن جميع الدول تتشاطر نفس الأهداف الأساسية، وهذا المنظور يرتبط عموما بالواقعية الهيكلية.

---

[1] - Lawrence Freedman, "China as a global strategic actor", in : Barry Buzan and Rosemary foot (editors), **Does China matter ? a reassessment : Essays in memory of Gerald Segal**, London and New York: Routledge, 2004, p 35.

[2]- Barry Buzan and others, **The logic of anarchy : neorealism to structural realism**, New York : Columbia University Press, 1993, P.P 87-88.

[3]- Yuan-Kang Wang, "offensive realism and the rise of China", **Issues/Studies**, 40, n=1, March 2004, p 180.

[4]- Steven Michall Ward, "**status immobility and systemic revisionism in rising great powers**", a dissertation doctorat, Faculty of the graduate school of Arts and sciences, George Town University, Washington, May 2012, P 2.

يدّعي "جون ميرشايمر" والواقعيون الهجوميون الآخرون أن "المنظور التعديلي" هو أفضل طريق لفهم سجل سلوك القوى العظمى على مر التاريخ، ووفقا لهذا المنظور كلما كانت الدول أكثر عدوانية أصبحت أكثر قوة.

وقد لاحظ عدد من الدارسين بأنه ليس كل الدول العظمى الصاعدة تنطلق نحو حروب الهيمنة، أو تتبع سياسات خارجية عدوانية، والمثال الأكثر بروزا هو "الصعود السلمي" للولايات المتحدة الأمريكية" في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومع ذلك حتى ضمن الحالات التي تبدو لدعم الادّعاء بوجود علاقة إشكالية بين القوة والتوسع، فهناك تباين واختلاف يضع هذه العلاقة موضع تساؤل، على سبيل المثال في أعقاب حروب التوحيد الألمانية، واصلت ألمانيا نموها سريعا، ولكنها لكم تستمر في توسعها حتى عام 1914، بالرغم من تنامي قوتها بما فيه الكفاية لتصنف باعتبارها قوة مهيمنة محتملة على الأقل قبل عام 1905.[1]

فالصين وفق هذا المنظور التعديلي تسعى لزيادة وتعظيم نموها الاقتصادي والسياسي والعسكري من أجل تغيير الوضع القائم والوصول إلى دعم دورها الإقليمي ثم العالمي. وهذا من شأنه إحداث تغييرات حاسمة في بنية النظام الدولي، إذا ما ترافق النمو وتعظيم القوة مع نزعة الهيمنة والتوسع.

ثانيا: منظور الليبرالية الجديدة Neo-liberalism perspective

تبلور منظور "الليبرالية الجديدة" (الليبرالية المؤسساتية) أساسا في ثمانينات القرن العشرين، ويعد بمثابة امتداد لدراسات التكامل والاندماج الوظيفي Functional Integration studies التي طبعت سنوات الأربعينات والخمسينات، ودراسات التكامل والاندماج الجهوي Regional Integration studies التي ميزت سنوات الستينات، ثم دراسات الاعتماد المتبادل المعقد Complexe Interdependence studies، والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية Transnational التي تبلورت وتطورت في سنوات السبعينات من خلال أعمال كل من "روبرت كيوهين"**Robert 0. Keohane** و"جوزيف ناي"**Joseph S. Nye.**[2]

يدّعي أصحاب الاتجاه النيوليبرالي امتداد التعاون الدولي ليشمل جزءا كبيرا؛ لأن المؤسسات عنصر مهم في هذا الشأن، وتشكل إطارا مناسبا لبلورة التعاون.

بالرغم من أن النيوليبراليين لا ينكرون وجود حالات النزاع المتطرف، لكنهم يرون بأن هذه النزاعات تطبع كل السياسات العالمية، ففي الكثير من الحالات وفي العديد من المناطق تكون الدول قادرة على العمل سوية (مجتمعة) للتخفيف من الآثار الفوضوية، والتوصل لتحقيق مكاسب متبادلة، وتفادي الأضرار المشتركة.[3] بدأ النيوليبراليون (المؤسساتيون) بإعادة النظر في جوهر الفرضيات الواقعية الجديدة

---

[1]- Steven Michall Ward, op. cit, p 4.

[2] - Steven Lamy, "contemporary mainstream approaches : neo-realism and neo-liberalism", in: john Baylis and Steve Smith(editors), **The Globalization of World Politics. An introduction to international relations**, Second Edition, New York : Oxford University Press, 2001, p.p 188-189.

[3] - Robert Jervis, "realism, neoliberalism, and cooperation : understanding debate", in : Colin Elman and Miriam Fendius Elman (editors), **progress in international relations theory : appraising the field**, London : MTI press, Cambridge, Massachusetts, 2003, p 283.

التي تم التطرق لها سابقا، والتي شكلت محور الخلاف الدائم بين كلا المنظورين، بالرغم من أن المؤسساتيين لم ينكروا بعض الافتراضات الواقعية خاصة تلك المتعلقة بفوضوية النظام الدولي، لكنهم اختلفوا في تحديد طريقة التعامل مع هذا النظام الدولي الفوضوي.

على أية حال، فمنظري المؤسساتية الجديدة أكثر حذرا بشأن تصنيف مفهوم الفوضى Anarchy وتمييزه عن معنى "Chaos"، وعدم قبول افتراضات الواقعية الجديدة فيما يخص حقيقة الفوضى، التي لها آثار سلبية إلى حدّ بعيد على التعاون Cooperation. وفي الحقيقة فإن المؤسساتيين أرادوا إظهار إمكانية وجود ما يعرف بـــ : "التعاون في ظل الفوضى Cooperation under anarchy.[1]

فالدول توجد في حالة فوضى دائمة، في ظل عدم وجود سلطة مركزية تفرض حدودا على مساعي تحقيق المصالح السيادية، وهذا ما يحول دون تحقيق الأهداف المشتركة؛ لأن الدول لا يمكنها التنازل عن السيطرة المطلقة على سلوكها لصالح سيادة فوق- وطنية "Supra-national sovereign"، باعتبار هذه الأخيرة لا يمكن من خلالها ضمان التزامها بتعهداتها.فإمكانية الإخلال بالتعهدات الدولية يمكن أن تعيق التعاون، وإن كان أفضل حالا للجميع.[2]

وفي أحيان كثيرة تدرك الدول بأن تحقيق الأهداف يكون من خلال التعاون في ظل الفوضى Cooperation under anarchy، بالرغم من عدم وجود سلطة دولية في نهاية المطاف، غير أن الدول تستطيع فرض احترام بنود الاتفاق، وتحقيق المصالح المشتركة من خلال التعاون الضمني والمفاوضات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وإنشاء نظم دولية. وهذا من شأنه إيجاد ميكانيزمات وآليات تجعل الدول منخرطة في المنظومة الدولية عن طريق التزاماتها الدولية، لذلك ركز المنظور النيوليبرالي على دور المؤسسات الدولية في تعزيز وتفعيل التعاون بين الدول.

فيشير كل من "روبرت كوهين" و"جوزيف ناي" في كتابهما "القوة والاعتماد المتبادل" " Power and Interdependence" إلى أهمية الاعتماد المتبادل المعقد في تجاوز الافتراضات الواقعية التي تعتقد بأن السياسات الدولية هي نضال من أجل القوة والهيمنة وتحقيق المصلحة الوطنية، من أجل تحقيق الأمن العسكري (سياسة عليا)، والأمن الاجتماعي والاقتصادي (سياسة دنيا).[3] فالاعتماد المتبادل المركب يعبر بصدق عن الواقع السياسي العالمي، من خلال الخصائص التي يتميز بها، والمتمثلة في:[4]

1- تعدد القنوات التي تربط المجتمعات، بما في ذلك العلاقات غير الرسمية بين النخب الحكومية، فضلا عن الترتيبات الرسمية من وزارة الخارجية، والمنظمات العابرة للحدود الوطنية (العبر- وطنية) مثل: البنوك

[1] - Robert 0. Keohane and Lisa L. Martin, "institutional theory as a research program", in :Colin Elman and Miriam Fendius Elman, op. cit, pp 74-75.
[2]- Kenneth A. Oye, "explaining cooperation under anarchy : hypotheses and strategies", **world politics**, Vol 38, n=1, October 1985, p 1.
[3]- Robert O. Keohne and Joseph S. Nye, **power and interdependence**, third edition, New York : Longman, 2001, p 20.
[4]- IBID, p 21.

والشركات متعددة الجنسيات. هذه العلاقات يمكن أن تلخص في العلاقات غير الحكومية وعبر الوطنية المشتركة.

2- قد تكون أجندة العلاقات المشتركة من قضايا متعددة غير مرتبة في تسلسل هرمي واضح أو ثابت، وهذا يعني بأن الأمن العسكري لن يستمر في الهيمنة على هذه الأجندة.

3- لا تستخدم القوة العسكرية في مختلف القضايا من قبل الحكومات تجاه حكومات أخرى في المنطقة، عندما يسود الاعتماد المتبادل المعقد.

فاللّيبراليون المؤسّساتيون فسروا الترتيبات الدولية الليبرالية للتجارة والتمويل الدولي كاستجابة للحاجة إلى تنسيق السياسات التي تم إنشاؤها بواسطة الاعتماد المتبادل. هذه الترتيبات التي يمكن تسميتها بـ "الأنظمة الدولية" تتكون من قواعد ومعايير ومبادئ وإجراءات صنع القرار.

يمكن للواقعيين الرد أن هذه النظم كانت قد شُيّدت على أساس المبادئ التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، وأن القوة الأمريكية ضرورية من أجل بنائها وصيانتها (الأنظمة الدولية)، فبالنسبة للواقعيين تعتبر نظم ما بعد الحرب القديمة مرتكزة على الهيمنة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا استغل كل من الواقعيين والليبراليين المؤسساتيين تطورات ما بعد الحرب القديمة لدعم نظرياتهم.[1]

يطرح كل من "روبرت كوهين" و"ليزا مارتن" **Lisa Martin** مفهوم "المكاسب النسبية في إطار التعاون الدولي، ودور المؤسسات الدولية في توزيع هذه المكاسب، حيث توجد في إطار ذلك مسألتين مهمتين هما:[2]

1- الشروط التي في إطارها تكون المكاسب النسبية مهمة.

2- دور المؤسسات الدولية عندما تكون المسائل التوزيعية كبيرة، وفي المقابل تكون المكاسب النسبية على المحك.

وهذا ما يؤدي إلى طرح التساؤل التالي: ما مدى الدور الذين يمكن أن تلعبه المؤسسات الدولية، إذا كانت القضايا والمسائل التوزيعية مهمة؟.

رغم أن هذه القضايا المهمة قد تؤدي إلى حالة الصراع التوزيعي، بما من شأنه أن يقضي على فرص التعاون، وبالتالي دحض المنظور المؤسساتي، لكن أصحاب هذا المنظور يجادلون بأن الصراع التوزيعي قد يجعل المؤسسات أكثر أهمية في حسم هذا الصراع، لكن من الضروري تلافي المشاكل التي تواجه الدول في مساعيها التعاونية، وهي مشكل احتمال الغش ومشكلة تنسيق الأعمال.

يشير "جوزيف ناي" في هذا الإطار إلى أهمية استخدام القوة الناعمة في السياسة الدولية من أجل تعزيز ودعم فرص التعاون؛ لأن القوة الصلبة (العسكرية) لا تؤدي إلى هذا المسعى، خاصة في ظل بروز التحديات الجديدة المرتبطة بالعولمة وظهور الفواعل الجديدة.

---

[1]- Robert O. Keohne, **After hegemony : cooperation and discord in the world political economy**, New Jerzey : Princeton University Press, 1984, PP 8-9.

[2]- Robert O. Keohne and Lisa Martin, "the promise of institutionalist theory", **international security**, Vol 20, n=1, Summer 1995, p 44.

فبالرغم من تأكيده على الأبعاد غير الصلبة للقوة (الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية)، إلا أنه لا يهمل أهمية استمرار القوة العسكرية لتحقيق بعض الأغراض، فالقوة الأمريكية ليست كبيرة على قدم المساواة في المجال الاقتصادي والأبعاد العبر- وطنية، إذ ليس هناك فواعل جديدة للنظر في هذه المجالات والعديد من القضايا العبر- وطنية مثل: التدفقات المالية، قضايا انتشار الإيدز، والإرهاب، هذه القضايا لا يمكن أن تحل بدون التعاون مع الآخرين، حيث العمل الجماعي يعتبر جزءا ضروريا للحصول على النتائج المرجوة.[1]

فرضت التحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة توظيف القوة الناعمة من قبل الدول لمواجهتها جماعيا والتقليل من أخطارها، فمصدر التهديدات الأمنية الصلبة أصبح متجاوزا في إطار التهديدات الجديدة، التي تفرض آليات جديدة مبنية على التنسيق والتعاون الدولي في هذا المجال.

يعتقد أصحاب الاتجاه النيولبرالي بأن التعددية القطبية هي أحسن أشكال التنظيم الدولي التي تتناسب مع طروحاتهم، وتنسجم مع مبدأ التعاون والاعتماد المتبادل في إطار المؤسسات الدولية، بخلاف التنظيم الدولي المعتمد على الأحادية القطبية المكرّسة للهمينة.

وفي هذا الصدد يحاجج "جوزيف ناي" متسائلا عن مستقبل القوة الأمريكية، مؤكدا أن القرن الحادي والعشرين عرف توزيعا غير متكافئ لموارد الطاقة، واستئثار الولايات المتحدة الأمريكية بربع الإنتاج العالمي، وفسر المراقبون الأزمة المالية العالمية عام 2008 بمثابة مؤشر على بداية تراجع القوة الأمريكية.[2]في المقابل سمح بظهور فواعل جديدة على المسرح الدولي مثل: روسيا، الصين، البرازيل، الهند وغيرها من الدول الصاعدة، التي مهّدت نحو الانتقال لعالم متعدد الأقطاب.

ضمن الاتجاه النيولبرالي، يقدم أصحاب منظور "السلام الديمقراطي" طرحا يقضي بعدم إمكانية دخول الدول الديمقراطية في حروب ضد بعضها البعض، بالرغم من أنها تستطيع الدّخول في حرب ضد دول أخرى، باعتبار الديمقراطية تفترض وجود ضوابط تمنع استعمال القوة بين مختلف الأطراف التي تعتنق نفس المبادئ.[3]

حسب هذا المنظور هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية والسلام، فالليبرالية هي التي تؤدي إلى نشر قيم السلام، باعتبارها نظرية سلمية، كما أنها تعتبر نظاما مرنا وفعّالا، ولا يتصف بالجمود، ويشجع الانفتاح السياسي والاقتصادي (اقتصاد السوق).

يشير في هذا الإطار "**مايكل دويل**" **Michael Doyle** إلى دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام الدولي، عن طريق إجراءات الدبلوماسية الوقائية، التي تلعب دورا كبيرا في منع نشوء النزاعات بين

---

[1]- Joseph S. Nye, **the paradox of American power : why the world only super power can't go it alone ?**, New York : Oxford University press, 2002, p 140.

[2]- Joseph S. Nye, "the future of American power : dominance and decline in perspective", **foreign affairs**, Vol 89, n=6, November /December 2010, p 2.

[3]- ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، أنظر الموقع الالكتروني: **https://mega.nz/#!Xdgk2bQD!-iH0eIg1rKm-QESjnKWA43MdsgVP4SCmatVqHZYq9AE** (تاريخ التصفح: 09-08-2017).

مختلف الأطراف، ومنع تصاعد النزاعات القائمة، وتحويلها إلى صراعات، والحد من انتشار هذه الأخيرة عند حدوثها، بما تنطوي عليه الدبلوماسية الوقائية من تدابير بناء الثقة وتقصي الحقائق والإنذار المبكر، وربما الانتشار الوقائي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.[1]

ويؤكد "مايكل دويل"في دراسة أخرى موسومة بـــ: international peacebiulding : atheoretical and quantitative analysis فكرة ديموقراطية السلام، ودورها في عمليات حفظ السلام، باعتبارها تضفي عليه العنصر المدني، إضافة إلى تعزيز القدرات المحلية وتخفيض عمق العداء، لما له من أهمية في بناء السلام الديمقراطي.[2]

مع أن هذا المنظور أظهر قدرا كبيرا من وجود علاقة سببية بين الديمقراطية والسلام، غير أنه تعرض لانتقادات من طرف بعض المشككين في هذه العلاقة الخطّية، انطلاقا من تأكيدهم بأن الديمقراطية ليست شرطا ضروريا لبناء السلام، فقد تلعب الدول غير الديمقراطية دورا كبيرا في تحقيق السلام في إطار ما يعرف "بالمصالح المشتركة"، إضافة إلى أنهم أغفلوا بعض العوامل الأخرى المهمة في بناء وتشكيل السلام الدولي، وهي: التشابه الإيديولوجي بين النظم، ونزعة نظم بعينها للحفاظ على الوضع القائم في النظام الدولي.

كذلك استخدام مسعى "نشر الديمقراطية" من أجل تحقيق السلام، كذريعة للتدخل في شؤون الدول غير الديمقراطية، وهذا ماحدث أثناء التدخلات العسكرية الأمريكية في الكثير من الدول غير الديمقراطية حسبها (التدخل في أفغانستان2001، التدخل في العراق 2003...)، فالسلام الديمقراطي كمبدأ يعتبر جميلا، لكنّه يخفي وراءه مصالح وأهداف خفية للقوى العظمى من أجل الحفاظ على الوضع القائم.

من جانب آخر قام الباحث "**تشارلز كوبشان**" **Charles A. Kupchan** من خلال كتابه الموسوم "كيف يصبح الأعداء أصدقاء: جذور السلام المستقر"" how enemies become friends : the sources of stable peace"، بتفنيد أسطورة السلام الديمقراطي، بتأكيده على دور الدبلوماسية والحوار بين الأعداء، عن طريق تقديم التنازلات وضبط النفس وتغليب التعاون على الصراع والتنافس، وهذا يقتضي تكثيف الاتصالات بين مختلف الأطراف سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية (الإدارات، النخب، القطاع الخاص، المواطنون العاديون).[3]

يؤكد "كوبشان" أن تحقيق مسعى السلام الديمقراطي لا علاقة له بالنظم الديمقراطية؛ فالدول الأوتوقراطية قادرة على بناء شراكات دائمة بينها، كما أنه يؤكد على أهمية التوافق السياسي كشرط سابق

[1] - Michael W. Doyle, "discovering the limits and potential of peace keeping", in : Olara A. Otunnu and Michael W. Doyle (editors), **peacemaking and peacekeeping for the new centuy**, Boston : Rownan/Little field publishers. Inc, 1998, p 2.

[2] - Michael W. Doyle and Nicholas Sambanis,"international peacebiulding : a theoretical and quantitative analysis", **the American political science Review**, Vol.94, No.4, December 2000, p 800.

[3] - Charles A. Kupchan, **how enemies become friends : the sources of stable peace**, Oxford : Princeton University Press, 2010, p 6.

للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول من أجل تحقيق السلام، ويشير من جانب آخر إلى دور الترتيبات والبنى الاجتماعية المتشابهة بين الدول في تسهيل عمليات بناء السلام بينها. [1]

انطلاقا من أطروحات الاتجاه النيوليبرالي بمختلف تياراته (الليبرالية المؤسساتية والاقتصادية، السلام الديمقراطي)، يمكن تلمس التفسيرات والمضامين المتعلقة بتنامي وتصاعد دور الصين في المنظومة الدولية كلاعب استراتيجي مؤثر.

فعلى ضوء الطّروحات الليبرالية المؤسساتية والاقتصادية، يمكن القول بأنها لا تتوجس من الصعود الصيني، الذي ترى فيه فرصة إيجابية من أجل دعم التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل، بالإضافة إلى تعزيز فرص التنمية للاقتصاد العالمي، نظرا لما تمتلكه الصين من إمكانات اقتصادية واستثمارية كبيرة.

شكّل الانعطاف الصيني بقيادة "**دنغ جياوبنغ**" "**Deng Xiaoping**" منعرجا هاما وحاسما نحو مسار الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح على اقتصاد السوق النيوليبرالي كحاجة ملحة لضمان الأمن الاقتصادي الصيني، بالرغم من الحفاظ على المركزية السلطوية للدولة.[2]

فالسياسات النيوليبرالية في الثمانينات فتحت العالم أمام السوق التمويلي والقوى المالية، هذا الانفتاح مكّن الصين من الدخول المضطرب إلى السوق العالمية والاندماج فيه بطرق لم تكن ممكنة بموجب نظام "بريتون وودز"؛ فظهور الصين كقوة اقتصادية عالمية بعد عام 1980، لم يكن نتيجة مقصودة للانعطاف النيوليبرالي في العالم الرأسمالي المتقدم.[3]

هذا التحول كان نتيجة للإصلاحات والتحولات التي شهدتها الصين داخليا وخارجيا، عن طريق تحويل بنية الاقتصاد الصيني، وفتح المجال أمام المبادرات الفردية والاستثمار الأجنبي المباشر (نشوء قطاع خاص تدريجيا بتدفق رأس المال الأجنبي إلى البلاد)، بالموازاة مع إصلاح النظام المصرفي والمالي، مما مكّن الصين من إضفاء الطابع النيوليبرالي على الاقتصاد، وسمح لها بتحقيق قفزة نوعية ونسب نمو مرتفعة.

كما لعبت العوامل الخارجية دورا كبيرا في دمج الصين بالاقتصاد العالمي، عن طريق النشاط التجاري الصيني، إذ بعد تبنيها للانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة ابتداء من سنة 1992، مهّد السبيل لنموها التجاري وتدفقات رؤوس الأموال التي جعلت الاقتصاد الصيني أكثر ديناميكية ونجاحا على المستوى العالمي.[4]

بفعل هذه العوامل الاقتصادية التي عملت على زيادة الانفتاح الصيني على الخارج، وتمكينها من إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع العديد من الدول، زيادة على انضمامها لمنظمة التجارة

---

[1]- IBID, pp 7-8 .

[2]- ديفيد هارفي، **الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**، ترجمة: وليد شحادة، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013، ص 156.

[3]- المرجع نفسه، ص 167.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 185-186.

العالمية"**WTO**"، كان لها دور كبير في زيادة فرص التعاون والاندماج الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى انخراط الصين في المؤسسات الاقتصادية الدولية، وهيئة الأمم المتحدة "**UN**" باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن.

هذه المؤشرات تؤكد –حسب منظور الليبرالية المؤسساتية والاقتصادية– أن الصعود الصيني لا يمكن أن يشكل تهديدا للمنظومة الدولية، بل على العكس من ذلك سيعمل على زيادة الترابط والتعاون الاقتصادي بينها وبين الدول العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية)، وإضفاء الديناميكية على الاقتصاد العالمي (دور الصين في الخروج من حالة الركود العام الذي أصاب الاقتصاد العالمي بعد عام 2001). فاندماج الصين في الاقتصاد العالمي من شأنه التقليل من التهديدات الصينية وإمكانية قيام حروب تكون طرفا فيها.

وحسب منظور "السلام الديمقراطي" الذي يرى بأن التحولات والإصلاحات الاقتصادية الصينية، عملت على دمج الصين بالمنظومة الليبرالية والديمقراطية من الناحية الاقتصادية، بفضل تبنيها للرأسمالية، لكنها من الناحية السياسية ظلت تحت سيطرة الحزب الشيوعي، محتفظة بسجل سيئ فيما يخص حقوق الإنسان. لكن هذا المنظور يرى أن الانفتاح الاقتصادي الصيني سيقود تدريجيا نحو التغيير السياسي بفضل الدور المتنامي للقوى الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عملية التحول الاقتصادي.[1]

فبالرغم من انفتاحها الاقتصادي، تبقى الصين بحاجة إلى تدابير سياسية من شأنها إحداث القطيعة مع النظام الأحادي، بالرغم من أن النظام الديمقراطي لا يتجه دائما نحو تبني سياسات خارجية سلمية، فطبيعة السلوكات الخارجية للدولة تكتسي أهمية كبيرة مقارنة بشكل أنظمتها السياسية.

لكن أصحاب منظور السلام الديمقراطي يرون بأن إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الصيني أمر بالغ الأهمية في الأجل الطويل؛ فعلى سبيل المثال تحول الصين إلى نظام ديمقراطي من شأنه فتح المجال أمام السعي إلى حل قضية تايوان بالوسائل والطرق السلمية[2]، إضافة للدور الذي تلعبه الديمقراطية في منع الحروب بين الأنظمة التي تطبق مبادئ ومعايير الديمقراطية الحقيقية.

ومع ذلك يظل منظور السلام الديمقراطي يواجه صعوبات كثيرة للتصدي لتأثير التجارة والترابط الاقتصادي، فكيف يمكن تفسير استقرار العلاقات السلمية بين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة ديمقراطية والصين باعتبارها دولة استبدادية، رغم وجود بعض التوترات العسكرية في بحر الصين الجنوبي، لا يمكن إيجاد تفسير لاستمرار العلاقة السلمية بينهما بمعزل عن المصالح التجارية والاقتصادية التي تربط كلا الدولتين.[3]

---

[1]- (N.A), "confronting the rise of china : an analysis of realist and liberal approaches", Question number 3, see : **http://www.columbia.edu/itc/sipa/U6800/Question_3.pdf** (accessed 08/10/2015).

[2]-(N.A), "confronting the rise of china : an analysis of realist and liberal approaches", op, cit.

[3] - Toni Ann Pazienza, "challenging the democratic peace theory: the role of U.S-China relationship", a **thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts**, college of Arts ans sciences, University of South Florida, March 2014, P2.

وخلافا للنظرية الواقعية الجديدة (الهجومية) التي تدعو إلى استعمال الردع كوسيلة لاحتواء الصين باعتبارها تشكل خطرا على موقع الولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الدولية، بفضل اتجاهها نحو بناء وتطوير قوتها العسكرية، وفي هذه الحالة تزيد احتمالات المواجهة والحرب الناتجة عن سوء التقدير للجانبين. على العكس من ذلك – حسب منظور الليبرالية الجديدة– يؤدي تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الصين إلى السلام، ويجعل الحرب بينهما مكلفة للغاية ويقلل من احتمالات سوء الفهم.

ثالثا: منظور البنائية Constructivism perspective

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة العديد من التحولات التي جاءت نتيجة لظهور عوامل ومتغيرات جديدة، استوجبت ضرورة العمل على إيجاد أطر نظرية جديدة تتلاءم معها وقادرة على تحليل وتكييف المتغيرات الجديدة، عن طريق امتلاك الأدوات التحليلية والمناهج المناسبة لذلك، حتى تحظى بقبول داخل الأوساط العلمية في حقل العلاقات الدولية، وتتمثل هذه العوامل التي شكلت أساس التحول في: – التحول على مستوى الفواعل الدولية، – التحول على مستوى نطاق وأولوية الموضوعات، – التحول على مستوى المفاهيم والعمليات الدولية.

فعلى مستوى الموضوعات برز طرح جديد أولى أهمية كبيرة للمتغيرات والعوامل الثقافية في السياسة العالمية، متمثلا في الاتجاه البنائي الذي يؤكد بأن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت ظهور قوي لدور الهويات والأفكار والقيم والثقافات، وذهب في هذا السياق "صمويل هنتنجتون"**Samuel Huntington** مؤكدا على دور المتغيرات الحضارية في توجيه الصراعات لفترة ما بعد الحرب الباردة.

إن اهتمام الاتجاه البنائي بمصدر التغيير والتحول، يجعله يحل محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية، حيث يركز على تأثير عامل الأفكار بخلاف الليبرالية والواقعية وميلهما للتركيز على العوامل المادية، إضافة إلى أن البنائيين يرون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية تاريخية، كما أن الخطاب السائد يعكس ويشكل في الوقت نفسه المعتقدات والمصالح، وهو الذي يؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الواقعيين، بالنظر إلى الدولة كمعطى مسبق وأنها تعمل من أجل الحفاظ على بقائها.[1]

يعتبر "نيكولاس أونيف"**Nicholas G.Onuf** بأن الاعتقاد التقليدي حول منبع (مصدر) قواعد السلوك، الذي يستند لقواعد التوجيه الأدائية هو اعتقاد محل نظر، لأنه يربط بين فعالية القواعد وتنفيذها أو على الأقل هناك إمكانية لتنفيذها، وهو مرتبط أكثر بالجزاءات والعقوبات. لكنه من جانب آخر يرى بأن البناء السليم للقواعد مرتبط بمدى رسوخها التاريخي في الخبرات الثقافية للمجتمع.[2]

[1]- ستيفن وولت، موقع سابق.

[2]-Nicholas Greenwood Onuf, **world of our making : rules and rule in social theory and international relations**, Columbia : University of south Carolina press, 1989, P.P 120-121.

فكلما كان هناك توافق بين قواعد التوجيه والبناء الاجتماعي للمجتمع، كلما كانت هناك إمكانية لتفعيل وترسيخ هذه القواعد، باعتبارها الموجه لسلوك الأفراد والمجتمعات والدول داخليا وخارجيا.

وشدّد **N.Onuf** على أهمية القواعد، باعتبار وجود صلة واضحة ووثيقة بين القواعد كأدوات للرقابة الاجتماعية، والقواعد كنظام لتوزيع الامتيازات. فمن خلال الاطلاع على أدبيات المنظّرين الماركسيين الغربيين في السبعينات يلاحظ بأنها غلبت عليها لغة الهيمنة والاستغلال، ونادرا ما نجد فيها لغة النظام والقاعدة، ومع ذلك تأتي التباديل اللازمة بسهولة على الذهن وهي:[1]

1- مصدر السيطرة الاجتماعية (امتياز) = الموارد غير المتكافئة

2- طريقة السيطرة الاجتماعية (السلطة) = العنف، الثورة، والرموز (عن طريق القواعد)

3- ممارسة السيطرة الاجتماعية (الهيمنة) = الإخضاع (الشرعنة كشرط للقاعدة)

4- تأثير السلطة الاجتماعية (الاستغلال) = قواعد غير متساوية (امتياز: الفوائد = الموارد)

كما يرى "ألكسندر وونت" **Alexander Wendt** بأن الهويات هي أساس المصالح، فالفواعل لا تملك حافظة **portfolio** للمصالح -التي تنطوي عليها- بمعزل عن السياق الاجتماعي، وبدلا من ذلك، فإنها تحدد مصالحها في عمليه تحديد الحالات.[2] فالمصالح التي تسعى الدول إلى تحقيقها بالتفاعل فيما بينها ليست عواقب غير قابله للعلاج من الطبيعة البشرية. ونظرا لاعتبار الهويات تتأثر بالسياسات المحلية والدولية علي السواء، فإن المصالح تتحدد أيضا جزئيا بالسياسة الدولية. وبالتالي لا يمكن الاستدلال مسبقا علي مصلحه الدول وسلوكها ولا يمكن تعميمها.

وقدم **وونت Wendt**- أحد أكثر دعاه البنائية حماسة- توضيحا للتأثير الاجتماعي في العلاقات الدولية عندما كتب أن "خمسمائة(500) رأس نووي بريطاني أقل تهديدا للولايات المتحدة من خمس(5)أسلحة نووية لكوريا الشمالية"[3]، والسبب البسيط لهذا السلوك من جانب الولايات المتحدة هو أنها تعتبر بريطانيا حليفا وكوريا الشمالية تهديدا. تجدر الإشارة أنه بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن فرنسا وبريطانيا غير مستقرتين من الوجود المادي للقوات الأميركية في كل منهما، ولكنهما كانتا أكثر تهديدا من قبل الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن لديه قوات في أي منهما. وبالتالي، يمكن ملاحظه أن الهويات الداخلية والخارجية للبلدان تحدد نوع الروابط التي تتقاسمها الدول. وفي المثال الأخير، كانت الميول (النزعة) الرأسمالية والديمقراطية للولايات المتحدة مقبولة من طرف بريطانيا وفرنسا، في حين أن الهوية الشيوعية للاتحاد السوفيتي جعلتها تشك في الغرب.

---

[1]- Nicholas Onuf, "rule and rules in international relations", Erik Castrén Institute of International Law and Human rights, University of Helsinki, 24 April 2014, see : **http://www.helsinki.fi/eci/Events/Nicholas%20Onuf_Rule%20and%20Rules%20%204-2-14.pdf** (accessed 30/09/2015).

[2] - Alexander Wendt, anarchy is what states make of it : the social construction of power politics, **international organization**, Vol.46, No.2, Spring 1992, p 398.

[3]- Alexander Wendt, "constructing international politics", **international security**, Vol 20, n= 01, Summer 1995, p 73.

فالسياسة الدولية من هذا المنطلق لا تتأثر بسياسة القوة فحسب، بل أيضا بالأفكار التي تتشكل بفعل تأثير البنى الاجتماعية، وعلى هذا الأساس تكون الهويات ومصالح الدول انعكاسا للبنى الاجتماعية السائدة في الدولة، لتتفاعل هذه الأفكار والهويات مع بعضها مشكلة الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها وفقا لذلك. والتفاعل المهم بين الدول حسب "ألكسندر وونت" هو ذلك الذي يعتمد على أهمية التفاعل بين دساتيرها وهوياتها ومصالحها.[1]إذ أن مصلحة وهوية الفاعل سواء كان فرد أو جماعة أو دولة تبنى وتتشكل انطلاقا من الأفكار المشتركة والتفاعلات المتبادلة أكثر مما تتشكل عن طريق الجوانب المادية أو الطبيعية.[2]

تعتبر قضية البنية الفوضوية للنظام الدولي من أهم نقاط الاختلاف بين التحليل البنائي والواقعي، بالرغم من اتفاقهما حول قضية الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، غير أن الفوضى لا تحتل نفس القيمة التحليلية لكل منهما، ففوضوية النظام الدولي ليست هي كل شيء كما يعتقد الواقعيون، فمنظور البنائية يركز على البنية الاجتماعية وإدراكها الجماعي باعتبارها القادرة على معرفة أو تأويل نتائج الفوضى أو آثار فوضى النظام.

من هذا المنطلق لا يوجد منطق متأصل للفوضوية، فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها (المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة) هي في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضى هي في واقع الأمر ما تصنعه الدول "anarchy is what states make of it"بتعبير "ألكسندر وونت"، وليست معطى مسبق، لذلك يؤكد البنائيون بأنه حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا ومنظومتنا، ونحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم، وفي هذا إشارة إلى أهمية تغيير الهوية من أجل ضمان اتساقها مع معايير وقيم النظام.

لكن مسألة تغيير الهوية بالنسبة للبنائيين هي مسألة لا تتم بسهولة إلا إذا كان هناك تغيير كبير يجعل الفواعل تنخرط في علاقات اجتماعية جديدة وتعتنق أفكار جديدة تسهم في تحديد هوية جديدة، ويؤكد **وونت wendt** أنه من المهم توضيح كيف تتألف الحقائق الاجتماعية من أفكار مشتركة، لأن هذا من شأنه الكشف عن إمكانيات جديدة للتغيير، بالرغم من أنه يرى أن هذه الحقائق لا تكون دائما معبّرة عن حالة الطبيعة في بعض الظروف التاريخية.[3]

في هذا الصدد يؤكد **وونت wendt** أنه بمجرد فهم الثقافة، فإنه من الصعب الحفاظ على الحجة التي القائلة بعدم إمكانية تغيير البنية العميقة للسياسة الدولية، فبالنسبة للتاريخ الدولي، عاشت الكثير من الدول في ظل الثقافة الهوبزية Hobbesean Culture (نسبة إلى هوبز) أين كان منطق الفوضى هو السائد مؤديا إلى التقاتل والحروب، لكن في القرن السابع عشر أسست الدول الأوربية لثقافة لوكية Lockean

[1]- Alexander Wendt, "anarchy is what states make of it : the social construction of power politics",op.cit, P 423.

[2]- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد 02، 2014، ص 322.

[3] - Alexander Wendt, **social theory of international politics**, New York : Cambridge University Press, 1999, P.P 314-315.

Culture (نسبة إلى جون لوك)، أين أصبح الصراع مقيدا بالاعتراف المتبادل بالسيادة، لتصبح فيما بعد ثقافة عالمية. وفي نهاية القرن العشرين مرّ العالم بتغيير هيكلي آخر نحو تبني الثقافة الكانتية Kantian Culture (نسبة إلى إيمانويل كانت) المؤسسة لفكرة الأمن الجماعي.[1]

وبالتالي يشكل الاتجاه البنائي منظورا معارضا لكل من المنظور النيو- واقعي الذي يركز على دور القوة المادية في توجيه السياسة الدولية، والمنظور الآخر "نظرية الاختيار العقلاني" الذي يركز على دور المصالح المتبادلة للدول في توجيه السياسة الدولية.

لكن البنائيين يرون أهمية تحليل البناء الاجتماعي للسياسة الدولية، والذي يتم عبر تحليل كيفية تأثير عمليات التفاعل في إنتاج وإعادة إنتاج الهياكل الاجتماعية التعاونية والصراعية، مشكلة بذلك هويات الفواعل والمصالح، وتمكّن من معرفة أهمية ظروفها المادية.[2]

فمن وجهة نظر الاتجاه البنائي، تعتبر القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهويتها ومصالحها المتشكلة تبعا لها. ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلّا أن البنائية تركز بالأساس على كيفية نشوء وتشكل الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض لتنتج عنها توجهات وسلوك الدولة.

على هذا الأساس يتضح أن معرفة ما إذا كان الصينيون سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، لأنه سينعكس على توجهات وسلوكات ومواقف الصين في النظام الدولي، ويحدد مضامين صعودها على المسرح الدولي، وتتنبأ البنائية للصراع أو التعاون تبعا لمدى الاختلاف الفكري بين الفواعل الدولية وكيفية إدارته، فالتنافر القيمي (تنافر الأفكار والقيم) سوف يؤدي إلى نشوب صراعات، وفي هذا الصدد جادل "فرنسيس فوكوياما"**Francis Fukuyama** فيما يتعلق بالدول الإسلامية الراديكالية المعاصرة، فيرى بأن الإسلام الراديكالي هو الثقافة العالمية الرئيسية التي لديها بعض المشاكل الجوهرية مع الحداثة، وهو الذي يشكل الخلفية للإحساس العميق بالظلم والشعور بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.[3]

كما حذّر العديد من الكتّاب من الاختلاف الفكري الأساسي بين الصين والدول الغربية المهيمنة أو الدول الآسيوية المجاورة لها، إذ يشير "صمويل هنتنغتون" **Samuel Huntington** في أطروحته "صدام الحضارات" إلى تجديد المعتقدات الحضارية الصينية وما تحمله من تهديدات للاستقرار الدولي في أوائل القرن الحادي والعشرين.

لقد ركّز "هنتنغتون" على دور التاريخ والثقافة والتقاليد الصينية إضافة إلى دور العامل الاقتصادي كقوة محركة، باعتبارها عوامل تجبر الصين على اتخاذ وضع الهيمنة في شرق آسيا، وهذا مشروط

---

[1]- Ibid, P 314.
[2]- Alexander Wendt, "constructing international politics", op.cit, P 81.
[3] - Francis Fokuyama, "Has History Started Again?", Winter 2002, p 5, see : https://www.cis.org.au/app/uploads/2015/04/images/stories/policy-magazine/2002-winter/2002-18-2-francis-fukuyama.pdf (accessed 01/10/2017).

بحفاظها على المستويات العالية من النمو الاقتصادي الذي حققته في القرن الواحد والعشرين، بالإضافة لحفاظها على وحدتها في حقبة ما بعد "دنج"، وعدم دخولها في صراعات مستمرة.[1] وبالتالي فتح المجال أمام منافستها للهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا وفي مختلف مناطق العالم، عن طريق إعادة صياغة النظام العالمي وفق رؤيتها وثقافتها.

كما أشار "لوسيان دبليو باي" **Lucian Pye** إلى دور القيم الثقافية الآسيوية في تحقيق وتوليد النمو الاقتصادي في البلدان الآسيوية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وركز على قيم الثقافة الصينية التي تأثرت بالكنفوشيوسية وإسهامها الكبير في النهضة الاقتصادية الصينية، لكنه حاول تفنيد هذه العلاقة بين القيم الثقافية والنمو الاقتصادي، بالادّعاء أن هذه القيم الثقافية الآسيوية عموما والصينية على وجه الخصوص ليست دائما مكرّسة للتطور، والنمو الاقتصادي الآسيوي راجع لاحتكاكها بالرأسمالية الغربية.[2]

بالنسبة لمنظور "صمويل هنتنغتون"، هناك تخويف وتوجس من صعود القيم الحضارية الصينية لأنها تشكل خطرا على الحضارة الغربية، أمّا بالنسبة لمنظور "لوسيان باي" فهو محاولة للتقليل من شأن القيم الثقافية الصينية في مواجهة القيم الثقافية الغربية، وما يحمله هذا المنظور المتحيز من تمركز حول قيم الثقافة الغربية واحتقار الثقافات الأخرى لمختلف الحضارات. "وهذا راجع لتنامي نزعة التمركز الإثني في الحضارة الغربية، الناتج عن إخضاع الشعوب الأخرى وقهرها والسيطرة عليها، وتوفير بيئة نفسية وتاريخية ملائمة لانفجار وانتشار مشاعر التفوق والاستعلاء الثقافي الأوربي".[3]

ويحاجج أصحاب المنظور البنائي التشاؤمي إزاء الصعود الصيني، أن القواعد الداخلية الصينية غير ليبرالية في عمقها، بينما النظام الدولي يتبنى الليبرالية بحزم، وعلى أوسع نطاق. فإذا كان أحد أو كلّاً من هذه الشروط (الليبرالية) غير صحيح، فلا يوجد سبب ضروري لتوقع عواقب وخيمة ناتجة عن الصعود الصيني. أما إذا أصبحت القواعد والمعايير الداخلية الصينية ليبرالية نسبيا، سيكون النظام الدولي مستعدا بما فيه الكفاية لاستيعاب صين متواضعة وغير ليبرالية.[4]

هذا المنظور يدعّم المنظورين السابقين حول القيم الثقافية الصينية ومقاومتها لقيم الليبرالية الغربية، باعتبارها – حسب رؤى أصحابها– قيم عالمية قابلة للتطبيق في كل المجتمعات، لكن هذا الرأي ينطوي على الكثير من المخاطر خاصة ما تعلق بمسألة الخصوصية الثقافية والحضارية لكل منطقة، ومصالح القوى الكبرى الغربية في إطار نسق العولمة (الأمركة).

---

[1]- صمويل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ط 2، تر: طلعت الشايب، القاهرة: دار سطور للنشر، 1989، ص 371.

[2]- للمزيد من التوسع حول هذه الفكرة راجع: لوسيان دبليو باي، "القيم الآسيوية هل تتحول من قوى محركة إلى أحجار دومينو؟"، في: لورانس هاريزون وصمويل هنتنغتون (محررين)، **الثقافات وقيم التقدم**، ط2، تر: شوقي جلال، القاهرة: الموقع القومي للترجمة، 2009، ص ص 413-429.

[3]- عبد الإله بلقزيز، **نقد الثقافة الغربية في الاستشراق والمركزية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص 210.

[4] -Bruce Gilley, "why China is not disrupting world order", p 12, see : https://www.pdx.edu/sites/www.pdx.edu.hatfieldschool/files/media_assets/poli_sci/Gilley_WhyARisingChinaIsNotDisruptingWorldOrder-1.pdf (accessed 02/10/2017).

لكن هناك من يرى أن العوامل البنائية تلعب دوراً إيجابيا في دفع الصعود السلمي الصيني بالنظر إلى الخلفية الفكرية والقيمية والفلسفية الصينية، إضافة إلى العوامل البنيوية التي من شأنها تدعيم النهضة السلمية الصينية في منطقة آسيا وفي مناطق أخرى من العالم، وبالتالي التقليل من فرضية منظور التهديد الصيني.

من الناحية الفكرية والفلسفية يمكن أن تقدم الفلسفة الكنفوشيوسية إطارا مناسبا لتفسير وفهم النهضة الصينية، بما تحدده من أطر تمكّن قادة الصين من إضفاء الطابع العالمي والسلمي للصعود الصيني وإيجاد مبررات مقنعة لذلك.

تستند فلسفة الفلسفة الكنفوشيوسية على نظرية الحتمية القيمية، ودراسة العلاقات ما بين الدول على المستوى الفردي، لأنها تدرك بأن التأثير الأساسي في العلاقات بين الدول هو النظرة الأخلاقية المسطرة. يرى "كونفوشيوس"**Confucius** أن السياسة اللائقة والحكم الرشيد يجب أن يستندا إلى الروابط الأسرية، ويمثل النوع المثالي من الأسرة حيزا حيا يكون فيه الحد الأدنى من حساب المصلحة الذاتية، ويكون الجو منسجما تماما وموات للتطوير غير المشروط للتعاون والرعاية والمسؤولية بين الأعضاء المختلفين، وهذا النظام القائم على مبدأ الروابط الأسرية يؤسس لنظام أكثر ملاءمة للقرن الحادي والعشرين مقارنة بنظام الإمبراطورية أو النظام المهيمن القائم إلى حد كبير على القوه القسرية.[1] والقادة الصينيون أيضا بدأوا يدركون بأن النفوذ السياسي ومراعاة الآثار الأخلاقية الناتجة عنه، تشكل أهمية كبيرة في تحقيق القيادة العالمية.

باستخدام وتوظيف فلسفة ما قبل – تشين يمكن أن تتغلب الصين على الانتقادات الغربية القائلة بطبيعة نظام الحكم الصيني الاستبدادي، لأن فكر ما قبل – تشين لا ينطوي على رفض المفاهيم الغربية للديمقراطية، فهو يحترم معاييرها، إذ يوجد هناك تشابه بين المفهوم الحديث للديمقراطية والمفهوم الصيني القديم للسلطة الإنسانية.[2]ففي حقبة ما قبل – تشين كانت الحقائق العلمية للسلطة الإنسانية ممثلة في الطقوس والقواعد التي سادت فترة حكم تشو الغربية، لكن النواة الداخلية كانت مؤسسة أو مرتكزة على الأخلاق العالمية المطلوبة للشرعية السياسية.

فالمنظور الصيني يركز ويشدد على فتح الصين أمام العالم بأسره، وفتح جميع دول العالم أمام الصين، لأنه وفقا لفلسفة ماقبل– تشين، الدولة باعتبارها قوة مسؤولة لا يعني بأنها تقرر أي شيء لوحدها، لكنها مسألة الحكم بواسطة دول أخرى.[3]

تعتبر فلسفة ما قبل تشين أحسن دعم لمفهوم الصعود السلمي الصيني، وتشكل رد فعل استراتيجي صيني لمواجهة ما يسمى بـ "نظرية التهديد الصيني" (الاتجاه الواقعي) التي تعيق تحقيق المصالح الوطنية الصينية، وضمن هذا المسعى عمل الباحثون والدارسون الصينيون على تقديم واقتراح

[1] - Qin Yaqing, "culture and global thought : Chinese international theory in the making", **Revista CIDOB d'Afers Internacionals**, n= 100, December 2012, p 72.
[2] - Jay Shree Borah, Chinese international relations theory : is it a narrative of China's rise ?,
[3]- Ibid.

فكرة الصعود السلمي الصيني، على أساس أن المساهمات الإيجابية لصعود الصين في المنظومة الدولية تفوق الجوانب السلبية، بالإضافة لاعتبار الصين ما تزال متخلفة عن الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة الشاملة والنفقات العسكرية.

من جانب آخر يعمل أصحاب منظور "النهضة السلمية" على تحييد المشاعر المناهضة للصين، استنادا للثقافة السياسية التقليدية التي تدعّم هذا المسعى (الصعود السلمي) بعيدا عن الأفكار الماركسية اللينينية أو الماوية، وبالتالي تقديم الصعود الصيني بأنه صعود سلمي يدعم فرص التنمية في المنطقة وفي مختلف مناطق العالم، ولا يمكن أن يشكل أي تهديد لفرص السلام العالمي.

فهناك فرص بنائية مهمة تدعم آفاق الأمن في منطقة شرق آسيا، وبالتالي التقليل من مخاطر وتهديدات الصعود الصيني، تتمثل هذه العناصر فيما يلي:[1]

1- الموقف الثقافي السلبي في هذه المنطقة اتجاه منظور "الحرب كوسيلة لحل الصراعات"، باعتبار الثقافة السياسية الشرق آسيوية تميل نحو التأكيد على قيم السلام وصنع السلام، والنفور من الصراعات والنزاعات والحروب التي لم تخدم شعوب المنطقة.

2- يمكن للأدوات الأمنية الإقليمية ودون الإقليمية القائمة العمل كقاعدة لحفز الآليات المتعددة الأطراف في المستقبل، من أجل دعم الحل السلمي في العمليات متعددة الأطراف سواء فيما بين الدول الأعضاء أو مع قوى خارجية، ففي إطار هذا المسعى أنشئت الهيئات القائمة، مثل: المنتدى الإقليمي للآسيان(**ARF**) ومجموعة **ASEAN** من أجل دعم سبل الحوار البناء والأعراف والثقافات السلمية.

3- مشاركة الدول الكبرى وقدرتها على نشر قواعد ومعايير الحل السلمي والحوار البنّاء والثقة المتبادلة، كلها عناصر لا يمكن الاستغناء عنها من أجل بقائها، وضمان التشغيل الفعّال للمؤسسات الأمنية المتعددة الأطراف.

إن مشاركة الصين في هذه المؤسسات الأمنية متعددة الأطراف على غرار المنتدى الإقليمي للآسيان **ARF** يمكن اعتبارها على نطاق واسع كعنصر مساهمة كبيرة، ليس فقط لتشجيع التنمية التعددية، والسعي المشترك لمواجهة التحديات الأمنية البنائية، وإنّما أيضا من أجل تحقيق هذه الصفات والمعايير، ونشرها إلى مناطق أخرى بما في ذلك منطقة شرق آسيا.

فعلاقة الصين بدول الآسيان **ASEAN** تتحدى التصنيف الثنائي البسيط مثل "المركز– الأطراف، وبالمثل استجابة الآسيان للقوة الصينية لا يمكن وصفها بدقة باستخدام المفاهيم التقليدية للأمن مثل: Balancing - Bandwagoning، أو Enmity – Alignment. تستمر علاقات الصين مع دول جنوب شرق آسيا بمزيج من المنافسة والتعاون، وفي الأجل القصير تسعى الآسيان إلى احتواء الصين، وفي الوقت نفسه محاولة الاستفادة من الروابط الاقتصادية مع الاقتصاد الصيني المزدهر، وفي الوقت نفسه

[1]- Chen Dongxiao, "the constructivist challenge to the debate on East Asian security in the new century", in : David W.Lovell(editor),**Asia- Pacific security : policy challenges**, Singapore : Institute of southeast Asian studies, 2003, p 178.

تبقى الصين – كقوة صاعدة– مصدر قلق لدول جنوب شرق آسيا، لذلك ستبحث الآسيان عن سبل التعامل مع هذا التحدي الأمني عن طريق إتباع نهج الردع والأمن التعاوني.[1]

من الواضح أن الآسيان**ASEAN** تأسس وفق تصور "الهوية الإقليمية" التي تستند إلى التقاليد الاجتماعية والثقافية والسياسية للشعوب الأصلية، ومحاولة تكييفها مع مستلزمات التعاون مع العالم الخارجي،[2] لذلك يمكن أن يكون التقارب الثقافي والاجتماعي بين الصين ودول الآسيان **ASEAN** كمحفز لتحقيق مسعى الأمن التعاوني بعيدا عن أشكال الصراع والهيمنة.

كذلك يمكن اعتبار قلق الدول الآسيوية من تدهور العلاقات الصينية – الأمريكية، والخطر المحتمل لاحتواء الصين من طرف الدول الغربية، دوافع مهمة لتعزيز النزعة الإقليمية التعاونية في شرق آسيا من خلال الآسيان ASEAN + الصين، هذا ما يتيح لهم التعامل مع الدول الغربية من موقف قوة في العديد من القضايا.[3]

المطلب الثاني: مؤشرات الصعود الصيني

يختص هذا الجزء بالبحث عن المؤشرات التي لعبت دورا أساسيا وبارزا في تحقيق القفزة النوعية الصينية كقوة لها الثقل الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري الذي سعت لتطويره مؤخرا، بما سمح لها من لعب أدوار مهمة على الساحة الدولية. وسيتم التركيز على المؤشرات الاقتصادية، السياسية، الدبلوماسية، الثقافية والعسكرية.

أولا: المؤشرات الاقتصادية

لا يمكن التطرق للمؤشرات الاقتصادية للصعود الصيني من دون تناول المسار الإصلاحي الذي عرفته البلاد بداية من فترة حكم "ماوتسي تونغ" زعيم الحزب الشيوعي الصيني (في الخمسينات والستينات من القرن العشرين)، الذي كان يؤمن بدور الأبعاد الإنسانية والإيديولوجية (الشيوعية وفق النمط الصيني) في التنمية الوطنية الشاملة.

فالبوادر الأولى لظهور التيار الإصلاحي في الاقتصاد بدأت داخل الحزب الشيوعي نفسه، فقد كان لتيار "دينج شياو بينج" Deng XiaoPing الدور البارز في ذلك، بفضل توجهاته ودعوته لتبني الليبرالية في الجانب الاقتصادي.[4]

غير أن هذه الأفكار الإصلاحية اصطدمت بالثورة الثقافية التي أطلقها "ماوتسي تونغ"، هذه الأخيرة بالرغم من أنها مكّنت "ماوتسي تونغ" من استعادة السلطة داخل الحزب الشيوعي، لكنها بالتأكيد

[1]- Amitay Acharya, "seeking security in the dragon's shadow : China an southeast Asia in the emerging Asian order", **working paper**, submitted to the institute of defence and startegic studies : Singapore, n= 44, March 2003, p-p 23-24.

[2]- Amitay Acharya, **constructing a security community in Southeast Asia : ASEAN and the problem of regional order**, London and New York : Routledge, 2001, p 28.

[3] - Joseph Y.S. Cheng, "Regional Security in Southeast Asia", in: Hussein Solomon (editer), **Challenges to Global Security: Geopolitics and Power in an Age of Transition**, New York and London : I.B.Tauris, 2008, p 127.

[4]– فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 120.

خلّفت بعض الآثار التدميرية السلبية على الاقتصاد الصيني، مما أدى إلى بروز أفكار "دنج" على الساحة من جديد، ليحسم التيار الإصلاحي المناقشات داخل الحزب الشيوعي لصالحه في مواجهة الاتجاه المحافظ.

لعب الفكر الإصلاحي دورا كبيرا في بلورة الملامح الأساسية للتوجه الاقتصادي الصيني الجديد، لتنعكس على الإصلاحات الاقتصادية لعام 1978. جاءت هذه الإصلاحات بالدرجة الأولى كاستجابة للأوضاع الاقتصادية السيّئة التي كانت تعانيها الصين في أواخر السبعينات، فالمؤشرات الاقتصادية في تلك الفترة وضعت الصين في خانة الدول الفقيرة جدا، من خلال ازدياد عدد سكانها والضغط الذي سببه على إمدادات الغذاء، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر (250 مليون صيني يعيشون في فقر مدقع)، وبدائية النقل والبنية التحتية، ما أدى لبقاء الصين متخلفة كثيرا عن دول الجوار (اليابان وكوريا الجنوبية)، وتايوان التي أحرزت نموا كبيرا بفضل المساندة والتمويل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

اشتملت الإصلاحات التي وضعها "دنج" على أربع مجالات أساسية هي: الزراعة، الصناعة، الدفاع الوطني، والعلم والتكنولوجيا، وشكلت أهم محاور البرنامج الإصلاحي الذي كان يهدف إلى مسايرة الصين للتطورات العالمية، ووضعها في خانة القوى العالمية المتقدمة بحلول عام 2000، عن طريق مضاعفة الإنتاج القومي إلى أربعة أضعافه.[2]

اعتبر هذا البرنامج الإصلاحي الطموح بمثابة قطيعة مع النموذج الشيوعي السابق، وانطلاقة جديدة نحو عصرنة ليبرالية للبنية الاقتصادية الصينية.

وشمل هذا البرنامج عدة جوانب يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

1- جعل الاقتصاد الصيني أكثر تكيفا مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد العالمي، بإضفاء المزيد من المرونة الاقتصادية التي تمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- إعادة ترتيب أولويات التنمية بمراعاة خصوصية الصين، المتمثلة في نقص المساحة الصالحة للزراعة، لذلك تم التركيز على الزراعة ثم الصناعة، فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع الوطني.

3- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج عن طريق إقرار نظام المسؤولية العالمية وفتح المجال أمام المشروعات الخاصة.

4- الإصلاحات الحضرية المتمثلة في إقرار لامركزية تسيير المشروعات.

5- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب الشيوعي.

6- فتح وتسهيل قنوات التجارة الخارجية.

7- السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارة الدولية.

---

[1] - Jonathan Fenby, **modern China : the fall and rise of a great power, 1850 to the present**, New York : Harper Collins Publishers, 2008, p 552.

[2]- فولفانج هيرن، **التحدي الصيني**، تر: محمد رضا حسين، الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011، ص 31.

[3]- فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص ص 124- 125.

8- إنعاش القطاع السياحي وبناء المرافق السياحية، وتسهيل إجراءات التأشيرة للسياح.

9- إنشاء أسواق مالية صينية لتمويل المشروعات العامة كأنواع من الشركات المساهمة، وكاستجابة لضغوط المستثمرين والمصارف الأجنبية.

لعبت هذه الإصلاحات دورا كبيرا في تحقيق نمو اقتصادي مقبول في الصين منذ 1979، وهو ما أدّى إلى نجاح هذا المسعى الإصلاحي، بفضل السياسات المطبقة. لكن تجدر الإشارة إلى أن نجاح البرنامج الإصلاحي الصيني راجع أيضا إلى الاستفادة الكبيرة من بعض المزايا التي اختص بها الاقتصاد الصيني، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

1- يد عاملة وفيرة ورخيصة مما أدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج.

2- تزايد الاستهلاك الداخلي بسبب ارتفاع القدرة الشرائية.

3- ارتفاع معدل الادّخار لدى الفرد الصيني بنسبة 30 %.

4- الدور الذي لعبه الصينيون في ربط الاقتصاد الصيني باقتصاديات الدول التي يتواجدون فيها.

5- القدرة الكبيرة على استيعاب التدفقات المالية الكبيرة. بالإضافة إلى الخلفية التاريخية والتقاليد الثقافية المشجعة على الانضباط، والتكيف بسرعة مع قواعد النظام الجديد .

حدث تحول مهم في فترة التسعينات، فبعدما استخدم الإصلاح كوسيلة لإنقاذ الاشتراكية في الثمانينات، أصبح غاية في حد ذاته، عندما طرحت مسألة تفكيك الاشتراكية لإنقاذ الإصلاح على مستوى النظام الاقتصادي وحتى السياسي، في ظل تنامي العولمة وما طرحته من تحديات أمام الاشتراكية الصينية، خاصة ما تعلق التأسيس لأخلاقيات جديدة للتحديث من خلالها، أو مزيد من الدقة والتحديث من خلال المشاركة في الرأسمالية العالمية.[2]

قدّمت الإحصائيات الاقتصادية التي وصفت حجم أو معدّل النمو الإجمالي الصيني، أرقاما مذهلة للتحول، بفضل المؤشرات الاقتصادية الايجابية، كنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي **(GDP)**، وتغيير هيكل التجارة الخارجية.

ففي أقل من عشرة سنوات تضاعف حجم إجمالي الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه تضخم حجم التجارة الخارجية الصينية من 38,2 مليار دولار إلى أكثر من 250 مليار دولار، كما حدث أيضا تحول في تركيب (هيكل) الصادرات والواردات، فتحولت الصين من مصدر للمواد الخام ومستورد للمواد الغذائية لتصبح مصدر للسلع الاستهلاكية ذات العمالة الكثيفة، ومستورد للمنتجات الصناعية، بالإضافة إلى تسجيل زيادة كبيرة في العملات الأجنبية بفضل سلسلة الفوائض التجارية.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 128.

[2] - Edward S. Steinfeld, **playing our game : why China's economic rise doesn't threaten the West**, New York : Oxford University Press, 2010, p 49.

[3] - Avery Goldstein, **rising to the challenge : China's grand strategy and international security**, California : Stanford University press, 2005, p 53.

يعتبر النمو السريع للاقتصاد الصيني منذ تبني الاصلاحات الاقتصادية 1979 عنصرا حاسما لتنامي النفوذ العالمي الصيني، مقارنة بتأثير القدرات العسكرية والدبلوماسية. لقد أكّد القائد "جيانغ زيمين" **Jiang Zemin** في خطابه سنة 2001، بأن الصين تعرف ما تحتاجه والمتمثل في توفر البيئة السلمية التي تستطيع في إطارها تطوير اقتصادها وزيادة قوتها. ويعتبر التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)** بعدا هاما لنجاح الاقتصاد، ليس باعتباره كمكون غالب على إجمالي الاستثمارات، لكن كميسر لتصدير العملة الصعبة ومصدر للمعرفة، والوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق تجنب العجز في الحساب الجاري والمديونية الخارجية من خلال الاعتماد على القروض.[1]

هذه المؤشرات الإيجابية عملت على جعل الاقتصاد الصيني في وضعية أحسن، بما يمكنه من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بدرجة أكبر، مقارنة بالاقتصاديات الانتقالية Transition Economies على غرار اقتصاديات دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول أمريكا اللاتينية.

لكن النمو الاقتصادي الصيني السريع يمكن إرجاعه إلى عاملين أساسيين هما: الاستثمارات الكبيرة الممولة من المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى النمو السريع في الإنتاجية؛ لأن الإصلاحات الاقتصادية أدّت إلى الرفع من الكفاءة الاقتصادية، والقدرة على الحصول على الموارد اللاّزمة لنمو الإنتاج الزراعي والصناعي. كما أن ارتفاع الفوائد المرتبطة بنمو الإنتاجية يرجع إلى إعادة توزيع الموارد في القطاعات التي كانت تديرها الدولة من قبل مثل: الزراعة والتجارة وقطاع الخدمات.

لقد أدرك القادة الصينيون منذ البداية أن السوق لوحده لا يمكن أن يؤدي إلى تحول اقتصادي فعلي، ما لم يكن هناك تغيير مواز في العلاقات بين الطبقات، وفي الملكية الخاصة، وجميع الترتيبات المؤسسية الأخرى التي تشكل عادة أساسا متينا لاقتصاد رأسمالي مزدهر. وبفضل "الخصخصة ذات الخصائص الصينية" "Privatization with Chinese characteristics" تمكنت الصين من بناء اقتصاد السوق بتوجيه من الدولة، حقق لها نموا اقتصاديا كبيرا بمعدل وسطي يقارب 10 % سنويا، وارتفاعا في المستويات المعيشية لقطاع كبير من الشرائح السكانية، ولما يزيد عن عشرين عاما.[2]

ثانيا: المؤشرات السياسية والثقافية

أدرك القادة الصينيون بأن الدّعامة السياسية والدبلوماسية لا تقل أهمية عن الدعامة الاقتصادية، باعتبارها من مستلزمات تطوير القوة الناعمة أو سياسة الجزرة والعصا بتعبير "جوزيف ناي".

فالقوة الناعمة **Soft Power** بمنظور "جوزيف ناي" ليست مجرد القدرة على التأثير، لأنه يمكن أيضا أن يوجد في إطار القوة الصلبة **Hard power** للتهديدات أو المدفوعات، وركز "جوزيف ناي" على أهمية جاذبية القواعد والقيم والمثل العليا للأمّة. لكن السياق الصيني يعطي فكرة أوسع من المنظور الذي

[1] - Alan Smart and Jinn- Yuh Hsu, "the Chinese diaspora, foreign investment and economic development in China", in : Ronald C. Keith (editor), **China as a rising world power and its response to globalization**, London and New York : Routledge, 2005, p 38.

[2]- ديفيد هارفي، مرجع سابق، ص.ص 167- 168.

قدّمه "جوزيف ناي" عن القوة الناعمة، فهي تعني أي شيء خارج مجال الشؤون الأمنية والعسكرية (الأمن والجيش)، لتشمل كل ما هو متعلق بالثقافة الشعبية، والدبلوماسية، والأدوات الاقتصادية والمشاركة في المنظمات متعددة الأطراف.[1] كما أكد "جوزيف ناي" على أهمية القوة الذكية الناتجة عن دمج كل من الوسائل الصلبة والناعمة.

لقد طور الدارسون والمسئولون الصينيون مصطلح "الصعود السلمي" "**Peaceful Rise**" الذي استخدم لأول مرة من طرف أحد كبار مستشاري القيادة الصينية "زينج بيجيان" "**Zheng Bijian**"، ليصبح هذا المصطلح شاغلا لحيز كبير من الخطاب الرسمي الصيني، ومفهوما مركزيا في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بمستقبل الصين. لكن يميل بعض الدارسين الصينيين للاعتقاد بأنه يبدو كتهديد، لذلك تميل القيادات الصينية الآن إلى استبداله بمصطلح "النمو السلمي" "Peaceful Development". فالصعود السلمي الصيني بخلاف القوى الناشئة التقليدية – التي من شأنها إحداث موجات صدامية عبر العالم–، ليس من شأنه تهديد أي دولة حتى وإن أصبحت قوة عالمية، وهذا ما أكّده رئيس الوزراء الصيني "وان جياباو" "**Wen Jiabao**" في خطابه عام 2004 بقوله، الصعود الصيني: "لن يأتي على حساب دولة أخرى، لن يقف عقبة في طريق دولة أخرى، ولا يشكل تهديدا لأية دولة أخرى".[2]

China's rise :"will not come at the cost of any other country, will not stand in the way of any other country, nor pose a threat to any other country".

اعتبر النمو الاقتصادي الصيني السريع بداية التسعينات كعامل مهم في زيادة وتكثيف النشاط السياسي والدبلوماسي الصيني في كل مكان، من أجل امتلاك النفوذ السياسي والدبلوماسي الذي يدعم بدوره الصعود السلمي الصيني، ويحافظ على المكتسبات المحققة، ويرعى المصالح الاقتصادية الصينية عبر العالم.

ففي بداية التسعينات من القرن العشرين، وبعد أحداث ساحة "تيانانمان" "Tiananmen" سعت جمهورية الصين الشعبية للخروج من عزلتها السياسية والدبلوماسية، وقامت تدريجيا بتغيير مواقفها إزاء المجتمع الدولي من أجل امتلاك القوة السياسية. وفي نهاية التسعينات خطت حكومة "جيانج زيمين" **Jiang Zemin** خطورة كبيرة بهدف تحقيق التكامل في عالم تتواجد فيه الصين كفاعل أساسي، وهذا من خلال تزايد مشاركتها في المنظمات والمؤسسات الدولية، ليتأكد هذا المسعى بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية OMC سنة 2001. وتشارك الصين حاليا في العديد من المحافل الإقليمية والدولية بما في ذلك l'APEC، l'ASEM، l'ASEAN+3 و l'OCS2، بالإضافة إلى نشاطها الكبير في بعثات المساعدات الإنسانية، وتقديم الدعم لبعثات الأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام، إلى جانب الدور البارز الذي تقوم به فيما يخص مواقفها من القضايا الدولية الرئيسية في إطار تأكيدها على تبني الحلول السلمية

[1] - Joshua Karlantzick, **charm offensive : how China's soft power is transforming the world**, New Haven and London : Yale University Press, 2007, p 6.
[2] - Ibid, p 38.

في مسألة الطاقة النووية الإيرانية، أو النزاع في دارفور، والمشاركة في جميع الحملات والمنتديات الدولية المعنية بشؤون البيئة.

كما ركزت الصين على دور الأجهزة الدعائية الصينية في الخارج، من أجل تقديم صورة مرغوب فيها للدولة، وإصدار ردود عن التقارير الأجنبية المشوهة للصين، إضافة إلى تحسين البيئة الدولية المحيطة بها، وممارسة التأثير على القرارات السياسية للدول الأجنبية.[1] لأنها تدرك أهمية الدعاية والإعلام في توجيه الرأي العام العالمي والمحلي، ودعم المصالح الوطنية، إضافة لنشر الثقافة الصينية.

وتبرز الأدوات الثقافية كوسائل أكثر تطورا واهتماما من قبل الصين لدعم وتعزيز نفوذها، وتغلغلها المرن في مختلف مناطق العالم المرتبطة بالمصالح الإستراتيجية الصينية. حيث تعتبر الثقافة الصينية والفنون واللغة والأصل العرقي من أهم هذه الأدوات، التي تكلّف الصين أموالا ضخمة، وتدفعها إلى عقد مؤتمرات ثقافية أو إرسال معلمي اللغة الصينية إلى دول أخرى.[2]

فتعزيز الثقافة الصينية ودراسات اللغة الصينية، تشكل إحدى العناصر الرئيسية للدبلوماسية العامة الصينية، لأن المسؤولين الصينيين يدركون جيدا أن تشجيع استخدام اللغة الصينية في مناطق عديدة من العالم يساهم بشكل كبير في نشر الثقافة الصينية (باعتبارها ترتكز على قيم الثقافة الكنفوشيوسية المسالمة)، وزيادة النفوذ العالمي للصين، وبناء القوة الوطنية، إضافة إلى اعتبارها كوسيلة لدعم وتطوير القوة الناعمة الصينية.

وقد قامت الحكومة الصينية بعدة تدابير لزيادة ودعم تعلم اللغة الصينية حول العالم، حيث صرفت أموالا كثيرة لإنشاء ما يسمى "معاهد كونفوشيوس" **Confucius Institutes** باعتبارها مدارس رائدة في تعلم اللغة والثقافة الصينية في الجامعات المحلية لعدة دول على غرار: كينيا، كوريا الجنوبية، أوزباكستان وأستراليا، وخططت منذ 2007 لفتح مئة معهد كونفوشيوس على الأقل خلال الخمس سنوات اللاحقة عبر مختلف دول العالم.[3]

لم تقتصر الإجراءات الحكومية على تشجيع تعليم اللغة الصينية في الخارج، بل عملت الحكومة الصينية أيضا على جذب المزيد من الطلبة الأجانب إلى الصين، من خلال إنشاء برامج جديدة للمنح الدراسية للطلبة من مختلف الدول النامية، وتخفيف وتسهيل سياسات منح التأشيرة للطلبة الأجانب. زيادة على ذلك عملت الحكومة الصينية على جذب واستقطاب النخب والعلماء الأجانب للتدريس في الجامعات الصينية، مركزة على الكوادر الصينية الأصل العاملة في الخارج، بغرض الارتقاء بالنظام الجامعي الصيني، والاستفادة من التجربة الغربية مع الحفاظ على مقومات الثقافة الصينية.

---

[1] - Aoyama Runi, "Chinese public diplomacy in the multimedia age : public diplomacy and civil diplomacy", dec . 2014, p.p 10 – 11, see : **https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/378080040.pdf** (accessed 30/10/2016).

[2] - Joshua Karlantzick, Op.cit, p 61.

[3] - Ibid, p 68.

بالرغم من سعي الصين نحو زيادة حضورها وتأثيرها السياسي والثقافي في النظام العالمي الجديد، فإنها تظل محدودة مقارنة بحجم تأثيرها الاقتصادي. فهي لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة الأمريكية (القطب الأحادي المهيمن) في لعب الأدوار السياسية والثقافية، لأنها لا تمتلك القوة الناعمة بالقدر الذي تحوزه الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في النظام العالمي الجديد ثقافيا وسياسيا مثلها، خاصة في ظل صعوبة التعامل العالمي مع اللغة الصينية نتيجة تعقيدها الشديد، بالإضافة إلى الهوية الكونية الصينية التي يطبعها عنصر الثروة.[1]

فبناء وتجسيد القوة الناعمة الصينية مازال لم يتحقق بالشكل المطلوب، خاصة في ظل تصديرها لمشاكل الحكم عبر عدة دول في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، وما يشكله من تنفير إزاء الصين؛ لأن دعمها للحكام الاستبداديين في بلدان مثل: زمبابوي والسودان، يؤدي إلى غضب قادة المجتمع المدني والسياسيين المعارضين في هذه الدول.

ثالثا: المؤشرات العسكرية

إذا كان الصعود الصيني يحمل دلالات اقتصادية بالدرجة الأولى، غير أن ذلك لا يعني أنه يتضمن دلالات عسكرية (القوة الصلبة)، لأن تطوير القاعدة الاقتصادية يعد من المقومات الأساسية لبناء المنظومة العسكرية، ونظرا لأهمية القوة والقدرات العسكرية في دعم النمو الاقتصادي وضمان حماية المصالح الصينية داخليا وخارجيا، لا يمكن إغفال الطموحات العسكرية الصينية المتنامية في الحقبة الأخيرة.

فرغم امتلاك الصين لجيش تقليدي قوي (جيش التحرير الشعبي الصيني)، أثبت قدرته على حماية الصين والحرص على سلامة أراضيها من كل عدوان، باعتباره شارك في حرب الثورة الأرضية (1927-1937)، وحرب المقاومة ضد الغزو الياباني (1937- 1945)، وحرب التحرير (1945- 1949).[2] غير أن فترة بداية التسعينات وما شهدته من حروب كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها (حرب الخليج 1990-1991، الحرب في أفغانستان 2001-2014، الغزو الأمريكي للعراق 2003)، وخاصة بعد الهزيمة المدمّرة التي ألحقتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في عدوانها على العراق، مما مكّن الصين من ملاحظة التطور الكبير للتكنولوجيا العسكرية الأمريكية.

وقد نتج عن ذلك إعادة نظر المسؤولين والقادة الصينيين في الإستراتيجية العسكرية المنتهجة، لأنهم أدركوا بأن الإمكانيات العسكرية الصينية محدودة جدا، في ظل تنامي الحروب التكنولوجية التي

---

[1]- جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 509.

[2]- فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 79.

أثبتت تفوقها على الحروب التقليدية (الشعبية)، فأصبحت هناك ضرورة وحاجة ملحة لتطوير ترسانة الأسلحة كبديل عن ضخامة الجيش.[1]

عكست الإصلاحات الأربعة التي اقترحها "دنج"، إيلاء الاهتمام بالدفاع الوطني ضمن البرنامج التحديثي الذي تبناه، فاتجه نحو التركيز على الجانب الكيفي (النوعي) وليس الكمي، وهذا بطبيعة الحال استجابة للمتغيرات الجديدة في مجال الإستراتيجية العسكرية والحروب.

فالسياسة الدفاعية الوطنية الصينية عبر مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها، تغيرت حسب أوضاع وظروف البيئة الأمنية الدولية، لكن هناك ثوابت أساسية لم تتغير مثل: القوانين الوطنية الصينية (دستور جمهورية الصين الشعبية، وقانون الدفاع الوطني)، مبادئ العلاقات الدولية، الأوضاع الأمنية الدولية، المصالح الأمنية الوطنية، مسؤوليات الدول الكبرى، التقاليد الوطنية، الثقافية والتاريخية للصين، والأنماط الأساسية للحرب.[2]

إلى جانب ذلك هناك مجموعة من التحديات التي فرضت نفسها على الدفاع الوطني الصيني، لتطرح مسألة التحديث العسكري والدفاعي كقضية جوهرية ملحة، ويمكن إجمال هذه التحديات فيما يلي:[3]

1- البيئة الأمنية الدولية التي أصبحت أكثر تعقيدا، خاصة في ظل تحركات الولايات المتحدة الأمريكية (على خلفية التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية في سنة 2006، محذرا من إمكانيات الصين الكبيرة للتنافس مع الولايات المتحدة، ومجال التكنولوجيا العسكرية التخريبية التي يمكنها على مدى الزمن إزاحة المزايا العسكرية الأمريكية التقليدية في غياب مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية)، لضبط انتشارها العسكري عبر العالم، وتعزيز تواجدها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إضافة إلى زيادة قوات العمليات الخاصة في المناطق الساحلية لشرق آسيا، وسعيها الدائم لتثبيت قواتها بشكل دائم في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

تعتبر هذه التعديلات والتحركات إلى حد بعيد بمثابة تهديدات واقعية للأمن الصيني في المنطقة، خاصة في ظل التقدم الكبير الذي أحرزته التوازنات العسكرية في منطقة آسيا – المحيط الهادي، أين أصبحت فيها القوة الإستراتيجية تميل نحو الجانب الأمريكي- الياباني في مواجهة الطرف الصيني (التعاون الأمريكي- الياباني في مجال الدفاع الصاروخي)، إضافة إلى تعزيز التحالفات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من كوريا الجنوبية واليابان.

2- التحدي المرتبط بالحركات والقوى الانفصالية الداخلية، وما يمكن أن تشكله من تهديد للاستقرار الاجتماعي الداخلي في الصيني، على غرار قضية انفصال تايوان، والحركة الانفصالية في إقليم التبت،

---

[1]- فولفانج هيرن، مرجع سابق، ص.ص 233- 234.

[2] - Fan Gaoyue, "alliances, military balances and strategic policy", in : Ron Huisken, **rising China : power and reassurance**, Canberra : ANU E press, 2009, p 119.

[3] - Ibid, p.p 120- 121.

والحركة الإيغورية في منطقة "تشينج يانج" **Xinjiang** التي تتمتع بالحكم الذاتي، لكنها تدعو وتطالب باستقلال تركستان الشرقية.

3- التحديات المتعلقة بالنزاعات الإقليمية خاصة ما تعلق بنزاعات الحدود البرية (الهند وبوتان)، أو تلك المتعلقة بالنزاعات حول المياه الإقليمية والجزر (نزاع الصين مع ثمان دول). هذه النزاعات تعود إلى أسباب تاريخية معقدة تجعل من الصعب حلها بشكل نهائي وفي وقت قصير، لذلك فسوء التعامل معها يمكن أن يضر بالاستقرار والسلام في المنطقة.

4- المنافسة العسكرية المكثفة، والسعي إلى إجراء البحوث وإنتاج الأسلحة ذات التكنولوجيا الجديدة الفائقة، التي فرضها "عصر المعلوماتية"، أدت إلى توسيع الفجوة بين الصين والدول المتقدمة الأخرى (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا)، في مجال التسلح والنفقات الدفاعية، فالصين لا تزال في مستوى منخفض نسبيا مقارنة بهذه الدول.

وبالتالي فإن الإستراتيجية العسكرية الصينية تنبثق من طبيعة البيئة الأمنية وطبيعة الحروب التكنولوجية الجديدة، إضافة إلى دور الإيديولوجية السياسية التي انتهجتها الصين عن طريق تبني توجهات قياداتها.[1]

تكشف سياسات الدفاع الصينية عبر مختلف المراحل التاريخية عن تمسكها الدائم بالمبادئ الأساسية باعتبارها مرتكزات لإدارة وتنمية وتطوير القوات المسلحة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[2]

1- مبدأ الدفاع الاستراتيجي، الذي بموجبه تلتزم الصين بالمقولة التالية: "إذا لم تهاجمني، لن أهاجمك، إذا هاجمتني، من المؤكد أني سوف أهاجمك".

2- الاعتماد على الذات؛ فالصين لا تسعى للتحالف مع أية كتلة أو دولة كبيرة، كم أنها لم تشارك مع أي كتلة عسكرية، إضافة إلى تعاملها بشكل مستقل فيما يخص المسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بالدفاع الوطني .

3- الدفاع عن النفس بكامل الهيئة الشعبية، عن طريق الجمع بين الجيش الدائم مع قوة احتياطية قوية، لتحقيق القوة المتكاملة "للحرب الشعبية"، والاستفادة منها لأقصى الحدود.

4- التطوير المنسق؛ أي أن بناء الدفاع الوطني خاضع للبناء الاقتصادي، وفي الوقت ذاته يعتبر خادما له.

5- حماية السلام؛ أي العمل من أجل الحفاظ على السلام العالمي وصونه، ومعارضة العدوان والتوسع.

تشكل هذه المبادئ جوهر المنظور العسكري الصيني الذي يتماشى مع مساعي تطوير المنظومة الدفاعية، وتحديث الترسانة العسكرية الصينية. فالصين تحرص دائما على تطوير قدراتها العسكرية في

[1]- فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 85.

[2] - Fan Gaoyue, Op.cit, p 119.

مقابل حرصها على تطبيق المبادئ السالفة الذكر، بالرغم من أن التاريخ الصيني الحديث يكشف عن بعض الممارسات التي تتنافى مع بعض هذه المبادئ، من خلال مبادرة الصيني بالهجوم الاستباقي ضد دول معينة كما حصل في الحرب الكورية 1950- 1953، وكذلك تدخل الصين في فيتنام عام 1979، والصراعات الحدودية مع الهند عام 1962، ومع الاتحاد السوفيتي سابقا عام 1969.

فمنطق "الهجوم الاستباقي" قد يدفع بالصين مستقبلا إلى احتمال تدخلها وانخراطها عسكريا خارج حدودها، وذلك من أجل حماية مصالحها الأساسية، كضم تايوان مثلا، أو حسم بعض الخلافات الحدودية، وضم بعض الجزر البحرية في بحر الصين الجنوبي.[1]

لكن السؤال الذي يطرح في هذا الإطار هو: هل الصين حاليا تمتلك القوة العسكرية التي تمكنها من تحقيق أهدافها الإقليمية والعالمية ؟.

تعتبر قضية استمرارية التحديث العسكري من المسائل الهامة والملحة في الصين، نظرا لطبيعتها المزدوجة، فهي من ناحية تتألف من الأنشطة العادية والمتوقعة للدولة لزيادة إيراداتها وتوسيع مصالحها، ومن ناحية أخرى سعت الصين إلى إحداث تعبئة سريعة في أوجه قصور قدراتها العسكرية، باكتساب أسلحة متطورة من مصادر خارجية مثل: روسيا، لزيادة قدرتها والمحافظة على مطالبها إزاء تايوان.[2]

فمنذ 1985 بدأت الصين بشكل دقيق وجدّي في عملية إعادة هيكلة وتجديد قواتها العسكرية (جيش التحرير الوطني)، وسعت إلى تحسين معداتها، وتدريب تكنولوجي كبير للأفراد المهرة، مع إضفاء الطابع المهني على الضباط وضباط الصف، بالإضافة لسعيها من أجل التكيف مع عقيدتها العسكرية إزاء البيئة الأمنية العالمية والإقليمية الحالية.

لكن تواجه الصين في هذا المسعى مشكلة متعلقة بالحاجة إلى أسلحة ذات تقنيات عالية، باعتبارها مازالت متخلفة عن الغرب في هذا المجال، إضافة إلى امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن معاملة الصين في هذا النوع من الأسلحة، وعدم السماح للأوروبيين بذلك أيضا، لاعتبارات متعلقة بالحظر على الأسلحة الذي يشمل الصين كذلك.[3]

لكن تمكنت الصين من تحديث ترسانتها العسكرية (الجوية والبحرية) وحتى النووية، وإن كانت تميل نحو الاعتماد على الذات، غير أن حاجتها لأسلحة متطورة وبتقنيات تكنولوجية عالية، أرغمها باللجوء إلى الموردين الأجانب.

ففي إطار تحديث قواتها الجوية، وبسبب قصور قدراتها الإنتاجية المحلية، حصلت الصين بداية التسعينات على طائرات متطورة من المورد الرئيسي الجديد (روسيا)، فاشترت 24 مقاتلة من نوع **SU-27**

[1]- فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 86.

[2] - Christopher Byrnes, "China's rise and satisfaction with the modern global order", **Master of Arts in security studies**, California : Naval Postgraduate school, 2009, p 59.

[3] - Avery Goldstein, Op. cit, P 58.

في سنة 1991، و 22 مقاتلة من نفس النوع عام 1995. كما وافقت موسكو سنة 1996 على مشروع للإنتاج المشترك مع بكين. كما دعمت الصين ترسانتها الجوية بطائرات من نوع **J-7 Mikoyan**، وطائرات من نوع **J-6 Fantan**، وعدة أنواع بما في ذلك القاذفة- المقاتلة **FB-7A Fighter-Bomber**، كما تسعى الصين إلى تطوير نظام الإنذار المبكر المحمول جوا وطائرات المراقبة، بالاعتماد على طائرات النقل **Y-8**.[1]

تمكنت صناعة الطيران العسكرية الصينية إنتاج مقاتلتين من الجيل الرابع مساويتين تقريبا للمقاتلات في القوات الجوية للدول المتقدمة هي **J-10** (المطورة محليا بمساعدة إسرائيلية) والطائرة **j-11B** (استنادا إلى الإنتاج المشترك والهندسة العكسية للمقاتلة **Su-27**)، وكلا الطائرتين لا تزال تعتمد على المحركات المروحية النفاثة المستوردة من روسيا. كما تطمح الصين لبناء مقاتلات من الجيل الخامس على طراز المقاتلة **J-20**، ومن المرجح أن تؤدي العقبات التقنية الكبيرة في تصميم المحركات وفي إلكترونيات الطيران وتكامل النظم إلى تأخير اشتغال مشروع بناء الـ **J-20** حتى حوالي عام 2020، مما يجعل صناعة الطيران العسكرية الصينية ما زالت متخلفة بـ: 15-20 سنة عن صناعة الطيران العسكرية الأمريكية.[2]

طوّرت الصين أيضا من مخزون القذائف التقليدية والإستراتيجية، الذي يتضمن مجموعة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، بهدف حرمان أي خصم من القدرة على القيام بأية عمليات على السواحل الصينية ومياهها الإقليمية. كما طوّرت صواريخ كروز المضادة للسفن التقليدية مثل: "**CSSF2 Silk Worm**"، و"**CSSC-3 Seersucker**"، كما وضعت العديد من الصواريخ الباليستية مع مجموعة كافية لضرب أي مكان في الولايات المتحدة الأمريكية. فهي تشكل قوة ردع قاري وإقليمي. كما اتجهت الصين نحو تطوير القدرات غير المتماثلة مثل: الصواريخ المضادة للأقمار الصناعية(**ASAT**) والألغام الحديثة.

ويشير المحللون أن الصين عملت على تطوير الجيل الثاني من الأسلحة النووية بعيدة المدى من نوع **ICBMs (DF-31, DF-41)**، و**SLBM (JL-2)**، بهدف توسيع الحفاظ على البقاء، وتوسيع نطاق التغطية المستهدفة، وإحباط الدفاعات الصاروخية المتوقعة. غير أن هذا البرنامج وفقهم لن يبلغ قدرته التشغيلية على الأقل إلا في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.[3]

كما أولت الصين كذلك أهمية كبيرة لتحديث وتطوير القوة البحرية **Naval Force** نظرا لطبيعة موقعها، وطبيعة التحديات الأمنية المحيطة بها، وضرورة تحقيق التوازن العسكري الصيني- التايواني في

[1] - Christopher Byrnes, Op.cit, p 61.
[2] - Phillip C. Saunders and Joshua K. Wiseman, **Buy, Build, or Steal:China's Quest for Advanced Military Aviation Technologies**, China Strategic Perspective No= 4, Washington : National Defense University Press December 2011, p 2.
[3] - Avery Goldstein, Op. cit, p.p 62-63.

مجال القوة البحرية، باعتبار هذه الأخيرة سمة من سمات النهضة السياسية والعسكرية والاقتصادية للدول، ووسيلة لتحقيق الصعود الإقليمي والعالمي.

يرجع الملاحظون بداية جهود تحديث القوات البحرية الصينية إلى بداية التسعينات، وتم تعزيزها خاصة بعد العملية العسكرية الأمريكية ضد العراق في 1991، وحادثة 1996 أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر حاملتي طائرات في المياه القريبة من تايوان ردّا على التجارب الصاروخية الصينية والتدريبات البحرية قرب تايوان. وانصبت الجهود التحديثية للقوة البحرية الصينية على عدة عناصر شملت برنامج حاملة الطائرات وصواريخها الباليستية المضادة للسفن، وبرنامج اكتساب الأسلحة (صواريخ كروز، الغواصات، الفرقاطات، المدمّرات، مركبة دورية، سفن برمائية، ألغام مضادة)، كما تضمنت أيضا إصلاحات وتحسينات في الصيانة والنقل والإمداد، العقيدة البحرية، نوعية الموظفين، التعليم والتدريب والتطبيقات.[1]

يمكن إرجاع تغير القدرات البحرية الصينية – التي أصبحت تركز على النوعية والتكنولوجيا المتطورة– إلى التغير الحاصل على مستوى الإستراتيجية البحرية التي بدورها تتأثر بعدة عوامل مثل: دور القيادة البحرية، التجربة الشخصية، تأييد القيادة المدنية، تغير تصور البيئة الأمنية الخارجية، مدى توافر التمويل والتكنولوجيات إضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على البحوث البحرية. وبناءا على ذلك مرت الإستراتيجية البحرية الصينية بعدة تحولات من إستراتيجية السواحل القريبة **Near-Coasts**، مرورا بإستراتيجية البحار القريبة **Near-Seas**، وصولا إلى الإستراتيجية الحالية التي تعرف بإستراتيجية البحار البعيدة (أقصى البحار) **Far-Seas**.

حيث ذكر القائد الصيني "جيانج زيمين" **Jiang Zemin** في 2001، بأن الدّفاع النشط في البحار القريبة يجب أن يمتد ويتعزز ليشمل البحار البعيدة، كما شدد أيضا خليفته الزعيم "هوجنتاو" في 2002 على الحاجة الملحة لخطة من أجل الانتقال التدريجي إلى الدّفاع في أقصى البحار وتعزيز القدرات العملية المناوراتية فيها. هذا المفهوم الجديد **Far-Seas** الذي بنيت عليه الإستراتيجية البحرية الصينية الجديدة تدخل في إطاره منطقة شاسعة تمتد من شمال غرب المحيط الهادي، إلى شرق المحيط الهندي.[2]

لم تغفل الصين الاهتمام بالصناعات العسكرية باعتبارها بديلا لسد العجز في هذا القطاع الذي ظل متخلفا مقارنة بالدول الكبرى طيلة فترة التسعينات، ومنذ سبتمبر 1997، وضع المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي برنامجا طموحا لإعادة هيكلة وتقليص حجم قطاع الشركات الوطنية بما في ذلك الصناعات الدفاعية من أجل فتحها على قوى السوق الحرة، للوصول إلى المنتجات التنافسية، وتحقيق ديناميات العرض والطلب وضمان الجودة والمسؤولية الذاتية.

[1] - Ronald O'Rourke, "China naval modernization : implications for U.S navy capabilities- background and issues for Congress", **CRS report**, 23 december 2014, p.p 2-3.

[2] -Nan Li," the evolution of China's naval strategy and capabilities : from near coast and near seas to far seas, in : Phillip C. Saunders and others (editors), **the Chinese Navy : expanding capabilities, evolving roles**, Washington : National Defence University Press, 2011, P.P 129-130.

فعملت الصين على حفز وإعادة الهيكلة الشاملة لشركات الدفاع الوطنية، لتمكينها من تحقيق استجابة أكثر لقاعدة زبائنها (جيش التحرير الشعبي الصيني PLA)، وتزويده بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية. تهدف هذه الإستراتيجية الجديدة لتحديث الجيش إلى مضاعفة بناء نهج الميكنة Mechanisation والمعلوماتية[1] Informatisation، لمسايرة التحديات الأمنية الجديدة، ومواكبة التطور التقني الذي وصلت إليه جيوش الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا).

ويعتبر مؤشر ميزانية الدّفاع من المؤشرات التي توضح الاهتمام الصيني المتزايد بتطوير قدراتها العسكرية، بالموازاة مع نموها الاقتصادي المتسارع، لأن الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادية المحققة والسعي نحو زيادة الفرص يحتاج للدعم من قوة عسكرية مساندة.

لقد تضاعفت النفقات العسكرية الصينية أربع مرات تقريبا منذ منتصف التسعينات لتصل إلى 350 مليار ين (45 مليار دولار أمريكي) سنة 2007 بزيادة 18 % تقريبا مقارنة بعام 2006، لتتواصل الزيادة المضاعفة لقيمة الإنفاق العسكري التي امتدت لأكثر من عشر سنوات.[2] وبلغت عام 2008 حسب الإحصائيات الرسمية الصينية 58,5 مليار دولار بزيادة قدرها 17,6 % عن عام 2007، ومع ذلك يفترض أن تكون النفقات الفعلية الصينية المتصلة بالدفاع أعلى بكثير من هذه الأرقام المسجلة، لأن المصاريف المتعلقة بالبحوث والتنمية، والقوات شبه العسكرية والإستراتيجية، وشراء الأسلحة الأجنبية كلها مستبعدة من الميزانية الرسمية.[3]

يمكن القول بأن الترتيبات والآثار الناتجة عن التحديث العسكري الصيني ترمي بوضوح إلى توسيع نطاق قدرتها على التأثير في الأحداث العسكرية والاقتصادية والسياسية بشكل يتجاوز أطرافها، وهذا مؤشر على عدم ارتياحها فيما يتعلق بقدراتها العسكرية المحلية، لذلك تسعى لتطويرها بما يتناسب مع تحقيق مصالحها الإقليمية والعالمية.

ومن الملاحظ أن التحديث العسكري الصيني يسير في الاتجاه الذي يتيح لها أن تصبح مصدر قلق وتهديد مباشر للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ما تعلق بقضية تايوان وإمكانية حدوث مواجهة بينهما، بالإضافة إلى تمكنّها من منافسة القوى الغربية التقليدية للوصول إلى الموارد الطاقوية الإستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي) في مناطق مختلفة من العالم (آسيا الوسطى، الشرق الأوسط وإفريقيا). لذلك سيتم التطرق في المبحث الموالي إلى الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية من حيث أنها تحتوي على عدة عوامل مستقطبة للصين كقوة صاعدة، وحاجتها الملحة لإفريقيا باعتبارها مصدر للفرص الاقتصادية والموارد الطاقوية.

[1] - Fan Gaoyue, Op.cit, p 132.
[2]- Ibid, p 140.
[3] - Fred Bergsten and others, **China's rise : challenges and opportunities**, Washington : Center for strategic and international studies, 2008, p 192.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية

أصبحت القارة الإفريقية تحظى بمكانة إستراتيجية مرموقة في الآونة الأخيرة على الصعيد الدولي، بعدما عانت من سياسات الهيمنة والتهميش طيلة القرون الماضية، وعدم قدرتها على الاندماج في النسق العولمي بتحدياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وترتبط أهمية القارة الإفريقية بما تتوفر عليه من إمكانيات وفرص تنموية من شأنها دفع مسار التنمية الوطنية المستقلة، كما تحوز في الوقت ذاته على عناصر استقطاب، جعلتها محل اهتمام القوى الكبرى من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية في القارة، ويمكن تلمس هذه الأهمية في: موارد الطاقة وتعزيز الأمن الطاقوي العالمي، الأهمية الاقتصادية (التجارة والاستثمار)، إضافة إلى دورها فيما يتعلق بمسائل الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الأول: موارد الطاقة الإفريقية وتعزيز الأمن الطاقوي العالمي

تعتبر القارة الإفريقية من ضمن المناطق الغنية بالموارد الطبيعية عبر العالم، بفضل الثروات الطبيعية التي تزخر بها، سواء ما تعلق بالموارد الطاقوية (النفط والغاز الطبيعي)، أو الموارد المعدنية (البلاتين، الماس، الذهب، الكوبالت....)، أو موارد المياه العذبة.[1]

وتحتل موارد الطاقة أهمية كبيرة بالنسبة للموارد الأخرى، باعتبارها مورد حيوي، ومحرك للاقتصاد والتجارة العالميين، كما أنها تشكل محور أجندة واستراتيجيات الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، الصين...)، لارتباطها الوثيق بالأمن القومي.

بالإضافة إلى البعد الاقتصادي- التنموي لموارد الطاقة (البترول والغاز) فهي تتضمن أيضا أبعادا إستراتيجية وأمنية وعسكرية وسياسية، باعتبارها مصدر الثروة والأزمات. فقد احتلت موارد الطاقة وبخاصة النفط أدورا سياسية وعسكرية في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية، كما حدث في 1990 عندما تكتل العالم ضد العراق بسبب غزوها للكويت، وهو تكتل ضد دولة تمتلك أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، ويمكن أن تتحول بفضله إلى قوة اقتصادية وسياسية ونووية، لتعمل على إعادة تركيب موازين القوى الدولية لمصلحتها.[2]

لكن الغرب أدرك ذلك مبكرا، فقام بعدة حملات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إيقافها، كان آخرها التدخل والعدوان الأمريكي في العراق عام 2003 بذريعة الحرب على الإرهاب ونشر قيم

---

[1]- عاصم فتح الرحمان أحمد الحاج، "التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية"، على الموقع الإلكتروني: https://www.sudaress.com/sudanile/16577 (تاريخ التصفح: 2015/07/10).

[2]- هاني حبيب، **النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا: مصدر الثروة والطاقة والأزمات**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص 13.

الديمقراطية الغربية، لكن السبب الجوهري هو تسهيل سبل السيطرة على منابع النفط في المنطقة من أجل ضمان الأمن الطاقوي الأمريكي.

تمتلك القارة الإفريقية احتياطيات طاقوية كبيرة (النفط والغاز الطبيعي)، بفضل التنقيب والاكتشافات الجديدة في السنوات الأخيرة، حيث تمتلك 8 % من الاحتياطي العالمي للبترول، و7 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وتمثل الخامات متوسط 70 % من إجمالي الصادرات الإفريقية، وحوالي 28 % من ناتجها المحلي الإجمالي.[1]

فوفقا للتقرير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة "**IEA**"، فيما يخص استشراف الاستثمارات الطاقوية العالمية، تتوقع السيناريوهات المقترحة ارتفاع حصة إفريقيا من استثمارات التمويل الطاقوية خلال الفترة (2014- 2035) بـــ: 3238 مليار دولار أمريكي، يمثل فيها البترول نسبة 43 %، والغاز الطبيعي 28 % مقارنة بالاستثمارات في مجال الفحم والوقود الحيوي.[2]

وبالتالي يتوقع أن يحافظ النفط على الحصة الكبيرة في مجال الاستثمار والإنفاق على موارد الطاقة في إفريقيا، يليه الغاز الطبيعي، وهذا الاختلاف في الإنفاق هو انعكاس لتسلسل الموارد الطاقوية في القارة الإفريقية، فبينما يسود الإنفاق على الغاز الطبيعي في روسيا مثلا، نجده يسود على الفحم الحجري في الهند.

كما توقع نفس التقرير ارتفاع إمدادات الطاقة من القارة الإفريقية، بالنسبة للبترول يتوقع أن يرتفع حجم الإمدادات من 63 مليار دولار (2000- 2013) إلى 137 مليار دولار في عام 2025، ويتوقع أن يصل 171 مليار دولار عام 2035. أما بالنسبة للغاز الطبيعي يتوقع أن يرتفع حجم إمدادات القارة الإفريقية منه حسب السيناريوهات المستقبلية من 18 مليار دولار (2000- 2013) إلى 38 مليار دولار لعام 2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 47 مليار دولار بحلول عام 2035.[3]

إن الارتفاع المتوقع في حجم الإمدادات الطاقوية للقارة الإفريقية، يبين مدى الأهمية الجيوسياسية للقارة الإفريقية على المدى القصير والمتوسط، ليمثل أهم موردي الطاقة (البترول والغاز الطبيعي) على المستوى العالمي بفضل الاكتشافات النفطية والغازية الأخيرة التي تعتبر أهم الاكتشافات العالمية، ومن المتوقع أيضا ارتفاع حجم الإنتاج من الموارد الطاقوية خاصة النفط، إذ تنتج إفريقيا حوالي 10 مليون برميل يوميا، بما يمثل 12 بالمئة من الإنتاج العالمي[4]، والجدولين الآتيين يوضحان استشراف تطور إنتاج البترول والغاز في القارة الإفريقية.

---

[1] -Groupe de la Banque Africaine de developpement et centre African des ressources naturelles, "strategie (2015-2020)", Departement ANRC, **Rapport**, Juin 2015, p 1.

[2] - International Energy Agency, world energy investment outlook, **special Report**, Paris : international Energy Agency, 2014, p 29.

[3] -Ibid, p 178.

[4] – قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري أنموذجا**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 48.

جدول رقم (01): سيناريو تطور الإنتاج النفطي في إفريقيا (مليون برميل/يوميا)

	2013	2020	2030	2040
إفريقيا	**9.0**	**9.2**	**9.4**	**9.8**
شمال إفريقيا	3.3	3.1	3.9	4.5
غرب إفريقيا	2.6	2.6	2.8	3.2
إفريقيا الوسطى	1.0	1.0	0.5	0.3
إفريقيا الشرقية	0.2	0.5	0.4	0.2
إفريقيا الجنوبية	1.9	2.1	1.8	1.6

- Source : International Energy Agency (IEA), "Africa Energy Outlook : a focus on energy prospects in Sub-Saharan Africa", **special Report**, Paris : IEA, 2014, p 96.

يلاحظ من الجدول الارتفاع المضطرد في الإنتاج النفطي للقارة الإفريقية حسب السيناريوهات المتوقعة ليصل إلى 9.8 (مليون برميل/يوميا) بحلول عام 2040، وهذا ما يعكس الاحتياطيات النفطية الكبيرة التي مازالت لم تستغل بعد في القارة، خصوصا في شمال إفريقيا، وغرب إفريقيا.

جدول رقم (02): سيناريو تطور إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا (مليار متر مكعب)

	2012	2020	2030	2040
إفريقيا	**213**	**235**	**347**	**469**
شمال إفريقيا	154	157	186	240
غرب إفريقيا	43	48	69	98
إفريقيا الوسطى	8	9	13	13
إفريقيا الشرقية	1	1	أقل 1	أقل 1
إفريقيا الجنوبية	7	21	78	114

- **Source** : International Energy Agency (IEA), "Africa Energy Outlook : a focus on energy prospects in Sub-Saharan Africa", Op.cit, p 99.

يلاحظ من الجدول الارتفاع المضطرد في إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا حسب السيناريوهات المتوقعة ليصل إلى 469 (مليار متر مكعب) بحلول عام 2040، وهذا ما يعكس الاحتياطيات الغازية الضخمة التي مازالت لم تستغل بعد في القارة، خصوصا في شمال إفريقيا التي تستحوذ على أغلب الإنتاج باعتبارها تحتوي على أكبر الاحتياطيات الغازية في العالم خاصة الجزائر.

إن الارتفاع المضطرد في احتياطيات القارة الإفريقية من الموارد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي)، بالإضافة للمزايا التي يتميز بها النفط الإفريقي طارحا نفسه كبديل أمثل عن نفط الشرق الأوسط مستقبلا من حيث انخفاض تكاليف الإنتاج والنقل، وهو الأكثر أمانا فيما يتعلق بطرق الشحن البحرية مقارنة بطرق الشحن والنقل المتعلقة بنفط الشرق الأوسط الذي يوجد ضمن ممرات مائية تقع ضمن بؤر صراع كبيرة، إضافة إلى تركزه في مواقع بعيدة عن السواحل والمياه (بعيد عن مصادر التوتر)، وأغلب الدول المنتجة للنفط لا تنتمي لـ: OPEC .[1]

كل هذه العوامل والمؤشرات تجعل القارة الإفريقية في موقع يسمح لها بالبروز كواحدة من المناطق الإستراتيجية المساهمة والمؤثرة في الحفاظ على هيكل الأمن الطاقوي العالمي، ويجعلها تحظى بأهمية كبيرة في الأجندة الخارجية للدول الكبرى. ويتأكد ذلك من خلال الزيارات التي قام بها مسؤولوا مختلف الدول المتقدمة للقارة الإفريقية، بداية بزيارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" إلى إفريقيا عام 1998، تلتها زيارات لمسؤولي وقادة دول أخرى على غرار: الصين، الهند، روسيا، تركيا، البرازيل والاتحاد الأوروبي، مركزة على الدول الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، مؤكدة على الدور الهام لهاذين الموردين كموارد أساسية وحيوية لأداء واستمرار النظام الاقتصادي العالمي.

فبالنسبة لأمريكا، منذ عام 2002 أصبحت القارة الإفريقية بمواردها الطاقوية (بترول وغاز طبيعي) من أولويات الأمن القومي الأمريكي الذي تجاهلها لعدة عقود، وتجلى ذلك في شبكة التحالفات الكبيرة التي أقامتها إدارة "بوش الابن" مع حكومات الدول النفطية في إفريقيا، وانتشار الشركات النفطية الأمريكية فيها (أنغولا، نيجيريا، غينيا الاستوائية، تشاد، السودان، وصولا إلى الجزائر وليبيا)، فبلغت صادرات النفط الإفريقي إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004 حوالي 26.1 مليار دولار، أي ما يعادل 73 % من إجمالي الصادرات الإفريقية، و15 % من الاستهلاك الأمريكي.[2]

وتشير المعلومات المتوفرة بأن إفريقيا قد تجاوزت الشرق الأوسط كمورد نفطي رئيسي، كما تشير البيانات الصادرة من قبل "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" إلى بلوغ نسبة استيراد الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الإفريقي في عام 2010 نسبة 21.7 % من إجمالي وارداتها النفطية العالمية، وخلال

---

[1]- جلاء محمد مرعي، "الثروة النفطية..والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا"، في: مجلة البيان السعودية، الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، **التقرير الاستراتيجي السابع**، الرياض: مجلة البيان، 2010، ص 420.

[2]- قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 49.

نفس الفترة كانت وارداتها النفطية من الشرق الأوسط تمثل 18.5 % من إجمالي واردتها النفطية العالمية، وكانت هذه النسبة تقدر بـ: 22.3 % سنة 2004 بالنسبة لإفريقيا، و19.4 % بالنسبة للشرق الأوسط.[1]

تؤكد هذه المؤشرات أهمية موارد الطاقة الإفريقية، التي كان لها دور كبير في إعادة إحياء التنافس الدولي على القارة. فبالرغم من تقلص المصالح الروسية فيها استراتيجيا وإيديولوجيا بعد نهاية الحرب الباردة، وما صاحبه من فقدان الاهتمام الغربي بإفريقيا، غير أنه لا يمكن إغفال حقيقة الأطماع الدولية في القارة الإفريقية التي ظلت قائمة ومتجددة. [2]

شكّل النفط الإفريقي محور الخطة الأمريكية للسيطرة ومنافسة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوربي التقليدي في القارة خاصة النفوذ الفرنسي الكبير المرتبط باعتبارات تاريخية- استعمارية، والتي لا تستطيع فرنسا بموجبها التخلي عن إفريقيا نظرا لأهميتها الإستراتيجية المرتبطة بالمصالح الفرنسية. لكن من جانب آخر تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير المفاهيم الجيو- إستراتيجية في القارة بغية السيطرة عليها (خاصة الدول الغنية بالموارد)، وهذا ما يفسر النفوذ الأمريكي المتزايد في دول القارة الإفريقية، ولم تستطع فرنسا مواجهته، فسعت للتقاسم الودي لمناطق النفوذ، فتراجع دورها في بعض المناطق لصالح الشركات الأمريكية (الكونجو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، البحيرات العظمى).[3]

لم يقتصر استقطاب الموارد الطاقوية الإفريقية على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، بل أدخل قوى جديدة صاعدة في قائمة الاستهلاك العالمي للطاقة، باندفاعها نحو القارة الإفريقية. فصعود دول البريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) فتح أطر جديدة للتعاون والشراكة مع دول الجنوب خاصة دول إفريقيا، ودعم مساعيها لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر[4]، في المقابل تضمن القارة الإفريقية سد الحاجات المتزايدة لهذه الدول لموارد الطاقة خاصة الصين والهند.

وبالتالي تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من الدور المتنامي للصين والهند ودول أخرى صاعدة في القارة الإفريقية، مما يجعلها مسرحا للتنافس الدولي الشديد على الموارد. لأن القوى الدولية تدرك جيدا بأن إفريقيا في مرحلة تحول استراتيجي لكي تصبح قوة جيو- إستراتيجية رئيسية فاعلة في المستقبل، من أجل الحفاظ على النظام الاقتصادي العالمي، كما تدعم عدة عوامل أخرى الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا في هيكل الأمن الطاقوي العالمي من ضمنها: 1- ارتفاع أسعار إنتاج النفط في عدة مناطق من العالم لتصل ذروتها في بحر الشمال. 2- عدم القدرة على التنبؤ لروسيا كمورد للطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. 3- تغير المناخ. 4- ارتفاع استهلاك الطاقة في الصين والهند

[1] - International Energy Agency (IEA), oil supply security : emergency reponse of IEA countries, **IEA Report**, Paris : IEA, 2007, p 303.

[2]- حمدي عبد الرحمان، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الثاني، سبتمبر 2005، ص 50.

[3]- للتوسع أكثر في موضوع التنافس الفرنسي- الأمريكي في إفريقيا راجع: ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا: أنموذج التنافس الأمريكي . الصيني على السودان"، **مجلة دراسات إفريقية**، العدد 45، السنة 27، جوان 2011، ص.ص 23- 28.

[4] - NEPAD Planning and Coordinating Agency, "Africa's decade of change : reflections on 10 years of NEPAD", **Final Report**, NEPAD Agency, 2012, p 3.

والمنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. 5- سباق التسلح والصراعات وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية

يمكن القول أن غنى القارة الإفريقية بالموارد الطبيعية (موارد الطاقة) إضافة لعوامل أخرى طبيعية- جغرافية وبشرية، هي التي أكسبت القارة الإفريقية جاذبية اقتصادية (تجارية واستثمارية)، وجعلها محل اهتمام القوى الكبرى من أجل التغلغل الاقتصادي فيها.

فمن الناحية التاريخية لعبت القارة الإفريقية دورا كبيرا في النهضة الأوروبية- الغربية من خلال استنزاف واستغلال ثرواتها وخيراتها من قبل القوى الاستعمارية الغربية (الحركة الاستعمارية)، التي لعبت دورا كبيرا في تكريس علاقات التبعية، وعدم التكافؤ بين الدول الاستعمارية (دول المركز) والدول الإفريقية المستعمرة (دول الأطراف) وبقيت هذه العلاقات مستمرة حتى بعد حصولها على الاستقلال. وفي هذا الصدد ينظر منظروا مدرسة التبعية إلى طبيعة الصراع في إطار النظام الدولي، باعتباره قائما على أساس التناقض القائم بين الامبريالية وشعوب العالم النامي في إطار التنمية والتبادل غير المتكافئ. فالعلاقة المبنية على عدم المساواة بين دول الشمال ودول الجنوب في إطار الرأسمالية، هي التي أدّت إلى التقدم المادي للدول الغربية منذ قرنين.[1]

فتخلف وتهميش القارة الإفريقية راجع لأبعاد تاريخية عميقة، بالإضافة إلى ارتباطه بتبعيتها الاقتصادية والسياسية للدول الغربية (المراكز الرأسمالية)، بسبب تغلغل رأس المال العالمي في دول العالم الثالث عموما وإفريقيا على وجه الخصوص، متخذا عدة أشكال حسب المراحل التي مرت بها الرأسمالية وهي: المرحلة المركنتيلية (1500- 1800)م، المرحلة الصناعية (1800- 1888)م، والمرحلة المالية التي تعرف بعصر الامبريالية التي نعيشها الآن. [2]

رغم حصول الدول الإفريقية على استقلالها، ظلت محل استقطاب واهتمام الدول الكبرى الساعية للحصول على فرص اقتصادية في القارة، لأنها تدرك الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للقارة الإفريقية التي تشكل مصدر قوة، يمكن أن تحولها إلى لاعب دولي فاعل إذا ما أحسن استغلالها في إطار تنمية مستقلة، مع تنسيق وتكامل الجهود المشتركة، والاستفادة من مزايا كل منطقة بما يسمح قيام شراكات وتكتلات اقتصادية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، بما تفرضه من تحديات في إطار الاقتصاد المعولم. لذلك تسعى الدول الكبرى إلى عرقلة مثل هذه المبادرات التعاونية والتكاملية في القارة

[1]- عبد الحميد براهيمي، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 137.

[2]- للمزيد من الشرح والتفصيل حول مراحل تغلغل الرأسمالية في الدول النامية، راجع في هذا الصدد: نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.ص 99- 105.

الإفريقية، وتكريسها لمنطق العلاقة غير المتكافئة (رابح – خاسر)، الذي تبقى بموجبه القارة الإفريقية تابعة وخاضعة لما تريده القوى الكبرى الفاعلة على الساحة العالمية.

هذا ما أدركه القوميون الأفارقة في وقت لاحق، خاصة مع استمرار الاستغلال الاقتصادي للقارة الإفريقية فيما أصبح يعرف باسم الاستعمار الجديد **Neo-Colonialism**، وهو ما أشار إليه "نكروما"، بأن النظم الاقتصادية والسياسية للدول الإفريقية وضعت بشكل غير مباشر من قبل القوى الاستعمارية الغربية من خلال الدعم المالي الأجنبي لهذه الدول، مع ضمان دعم المصالح الاقتصادية والمالية الأجنبية فيها، ليؤدي هذا الوضع إلى استغلال الدول الإفريقية من قبل الرأسمال الأجنبي الذي كرس التخلف بدلا من تعزيز فرص التنمية في القارة.[1] ولم يقتصر هذا التغلغل على القوى الاستعمارية بل امتد لاحقا إلى قوى دولية جديدة سعت إلى إيجاد موطئ قدم لها في القارة (الولايات المتحدة الأمريكية والصين).

تعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارة من حيث المساحة، بها أكبر عدد من الدول مقارنة بالقارات الأخرى، بتعداد سكاني يقدر بـ: 1 مليار نسمة (سدس سكان العالم)، يتوزعون عبر أقاليم جغرافية مختلفة ومتنوعة. هذه المؤشرات الجغرافية والسكانية تضع القارة الإفريقية في موقع جيد للاستفادة من الاقتصاد العالمي، وتحدد موقعها في الأسواق العالمية للعمل والتجارة والاستثمار ورؤوس الأموال.

فمن الناحية الاستثمارية هناك مزايا كثيرة ستجنى من تنشيط اقتصاديات الدول الإفريقية، نظرا لما سجلته إفريقيا خلال عدة سنوات بتحقيقها لأعلى عائد على الاستثمار، وتزايد فرص العديد من الدول لتحقيق وزيادة متوسط الدخل، لذلك توسعت روابط الشركات الأجنبية بالقارة الإفريقية، وتجلى ذلك فعليا بمشاركة الدول الإفريقية من قبل عدة دول على غرار الصين، ألمانيا، غير أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تدركا هذا البعد الاستثماري والاستفادة من النمو في القارة.[2]

بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيزهما على الاستثمارات الطاقوية في القارة الإفريقية، اتجهت الدول الأخرى على غرار الصين لتنويع مصادر الاستثمارات فشملت قطاعات أخرى مثل: قطاع الأشغال العمومية والبنية التحتية، قطاع الخدمات، قطاعي الزراعة والصناعة، وتدعم هذا المنحى بإدراك حكومات الدول الإفريقية ضرورة توفير ضمانات وظروف ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحاجتها إلى إجراءات منسقة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتحفيز الاستثمار في القارة، وتعزيز الروابط بين المؤسسات المحلية والأجنبية وتدفق الرأسمال الأجنبي للقارة.

بالرغم من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفريقيا، غير أنها تظل بعيدة عن المستويات المطلوبة لتعزيز النمو في القارة مقارنة بالقارات الأخرى، وهذا من خلال الانخفاض الملاحظ في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة نحو إفريقيا، من خلال نسبة مشاركتها في مجموع جلب الاستثمارات الأجنبية

[1] - Joy Asongazoh Alemazung, "post- colonial colonialism : an analysis of international factors and actors marring African socio-economic and political development", **the journal of pan African studies**, Vol 3, n=10, September 2010, p 69.

[2] - Tom Cargill, "Our common strategic interest : Africa's role in the post- G8 world", **A Chatham house Report**, London : Royal Institute of International Affairs, 2010, p 26.

المباشرة على المستوى العالمي فقد سجلت نسبة 3.1 % سنة 2005، و2.5 % سنة 2006 و2.6 % سنة 207،[1] بينما نلاحظ ارتفاعا ملحوظا لهذه النسبة ابتداءا من سنة 2008 بنسبة مساهمة قدرت بـــ: 3.4 %، لتصل سنة 2014 إلى 4.4 %،[2] وهي نسبة تعكس مدى اهتمام الشركات والمؤسسات الأجنبية بالاستثمار في القارة الإفريقية، خاصة توسيع الاستثمارات خارج مجال الموارد الطاقوية، لتشمل قطاعات أخرى مثل: قطاع الخدمات، وقطاع الصناعات التحويلية.

سجل قطاع الخدمات نموا كبيرا في قيمة المشاريع الاستثمارية الموجهة إليه من 29175 مليون دولار عام 2010 إلى 37534 مليون دولار عام 2014، بينما سجل قطاع الصناعات التحويلية انخفاضا ملحوظا خلال نفس الفترة من 39505 مليون دولار سنة 2010 إلى 28787 مليون دولار سنة 2014.[3]

إذا كانت الدول الغربية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) تولي اهتماما كبيرا بالاستثمارات الطاقوية لسد احتياجات اقتصادياتها وضمان أمنها الطاقوي، فإنه منذ منتصف التسعينات استقطبت القارة الإفريقية استثمارات ضخمة في مجموعة من القطاعات الأخرى: الأعمال المصرفية، قطاع الخدمات، قطاع الصناعات التحويلية بما في ذلك السيارات والصلب والمستحضرات الصيدلانية، هذه الاستثمارات الضخمة مصدرها الصين والهند وتايوان[4]، لأنها أدركت الفرص الاستثمارية الكبيرة الموجودة في إفريقيا خارج قطاع الطاقة والمناجم، وربما كان هذا التوجه من أجل زيادة وتسهيل تغلغلها في القارة وتحقيق مكاسب وفرص استثمارية في قطاع الطاقة باعتباره قطاعا حيويا لهذه الاقتصاديات الصاعدة، واستبدال التعاون شمال/جنوب بالتعاون جنوب/جنوب لما له من مكاسب وفرص تنموية لدول القارة الإفريقية.

بالرغم من الأرقام المسجلة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القارة الإفريقية، غير أنها تبقى ضعيفة وبعيدة عن المستوى المطلوب، وهذا راجع إلى المنظور السلبي عن القارة الإفريقية لدى المستثمرين الأجانب خاصة ما تعلق بانتشار الاضطرابات الداخلية (تداعيات الربيع العربي في شمال إفريقيا)، والحروب الأهلية والفساد، لكن هذه الاعتبارات لا تقلل من شأن وقيمة الجبهة الإفريقية كوجهة جديدة للرأسمال الأجنبي، بما توفره من آفاق جديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي للمستثمرين غير التقليديين (الدول الصاعدة). فلو لم يكن الأمر يتعلق بزيادة التدفقات الوافدة من هذه البلدان الصاعدة لكان الانخفاض في حصة إفريقيا من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر انحدارا. ويؤمل أن

[1] - UNCTAD," towards a new generation of investment policies", **world investment Report**, UNCTAD, 2012, p 39.
[2] - UNCTAD,"reforming international investment governance" , **world investment Report**, UNCTAD, 2015, p 33.
[3] - Ibidem.
[4] - Jan Joost Teunissen, "clichés, realities and policy challenges of Africa : by way of", in : Jan Joost Teunissen and Age Akkerman (editors), **Africa in the world economy**, the Hague : FONDAD, December 2005, p 15.

يصبح هؤلاء المستثمرون الجدد، الذين اكتشفوا مؤخرا الفرص الاستثمارية التي ستوفرها القارة، مصادر مستدامة للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا[1].

أثّر هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على هيكل التجارة الخارجية للقارة الإفريقية، لأنها كرست منطق التبادل غير المتكافئ في إطار علاقات التبعية. فاندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي المعولم جعلها مجرد مورد للمواد الخام الأساسية ومستهلك للسلع الصناعية من البلدان الصناعية خاصة منها الدول الاستعمارية سابقا، وبالتالي ترسيخ واستمرار التفاوت في التقسيم الدولي للعمل.[2]

هذا التقسيم غير العادل جعل من الدول الإفريقية مجرد سوق للمنتجات الأجنبية، ضمن ترتيبات عولمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية)، وما ينتج عنها من فتح أسواق الدول الإفريقية أمام الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة، خاصة في ظل اتساع السوق الاستهلاكية المحلية في القارة الإفريقية وتغير أنماطها، وما تمثله من فرص تجارية لتثمين الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (03): تطور حجم التجارة الخارجية لإفريقيا (مليون دولار)

المستويات / حجم التجارة الخارجية	1990	2000	2005	2010	2012	2013	2014
حجم الصادرات	104877	147905	311127	521435	640096	601313	555480
حجم الواردات	94444	129914	256561	479039	616983	635863	642062

- **Source** : UNCTAD, **Unctad handbook of statistics**, New York : United Nations Publications, 2015, p.p 2-3.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن حجم الواردات أخذ منحى تصاعديا منذ 1990 إلى غاية 2014، وهذا ما يفسر انفتاح الأسواق الإفريقية على المنتجات الأجنبية، لكن هذا الارتفاع لم يؤد إلى زيادة حجم صادرات الدول الإفريقية بنفس الوتيرة، وإن كانت هي الأخرى قد ارتفعت من سنة لأخرى، غير أنه لم يعكس تطوير الإنتاج المحلي بقدر ما يعكس هيمنة الموارد الأولية على هيكل الصادرات. فبالرغم من تحقيق برامج التكييف الهيكلي لنتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي (استقرار

[1] - UNCTAD, "foreign direct investment in africa:Performance and Potential", **Report**, Geneva : UNCTAD, June 1999, p10.
[2] - NEPAD Agency, Africa's decade of change : reflections on 10 years of NEPAD, **Final Report**, NEPAD planning and coordinating Agency, August 2012, p 2.

اقتصادي ومعدلات نمو مرتفعة)، إلا أنها لم تؤد إلى توسيع الإنتاج و تنويع الصادرات الإفريقية، مما أضعف من قدرة الدولة على تطبيق آليات السوق.[1]

فاتساع السوق الاستهلاكية المحلية وضعف القاعدة الإنتاجية، جعل من القارة الإفريقية وجهة مفضلة لمنتجات الدول الكبرى المصنعة (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) والدول الصاعدة (الصين، الهند، ماليزيا...) من أجل تسويق منتجاتها، وتقوية التبادل التجاري مع دول القارة، للحصول على المزيد من الامتيازات الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقارة الإفريقية خاصة قطاع الموارد.

فالاقتصاديات الصناعية لا تستطيع التخلي عن موارد الطاقة (البترول والغاز الطبيعي) باعتبارها أرخص مصادر الطاقة وأكثرها حيوية لاقتصادياتها حاضرا ومستقبلا، بالإضافة إلى أنها موارد إستراتيجية هامة للإنتاج الرأسمالي العالمي، مما يجعل لاحتكارات النفط والغاز الطبيعي دور محوري مؤثر في مصير التراكم الرأسمالي العالمي، لذلك تظل إفريقيا بما تزخر به من موارد محور اهتمام وتقاطع السياسات العالمية لمختلف الفواعل الدولية.

المطلب الثالث: الأهمية السياسية- الأمنية للقارة الإفريقية

أصبحت القارة الإفريقية محل اهتمام متزايد من قبل القوى الدولية من أجل المزيد من المكاسب السياسية، خاصة في ظل التغيير الجذري الحالي الذي يمر به هيكل السلطة العالمية وعلاقات القوة، وبداية فقدان الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية لهيمنتها العالمية، وبروز قوى جديدة على المسرح الدولي، بما تشكله من تأثيرات للتحول والتداخل والتنافس في التحالفات الجديدة للدول الصاعدة.[2] فالكتلة الإفريقية باعتبارها أكبر الكتل الإقليمية من حيث عدد الدول الأعضاء، من المحتمل أن تلعب دورا مؤثرا – أكثر من أي وقت مضى- في هيكل السلطة العالمية الناشئة،[3] وفي تغيير موازين القوى العالمية.

هذا ما يفسر سعي مختلف القوى العالمية والإقليمية الصاعدة إلى استقطاب القارة الإفريقية، وزيادة أنشطتها فيها لكسب المزيد من التأييد والدعم السياسي في الأمم المتحدة، وفي المحافل الدولية متعددة الأطراف. تأكّد هذا المسعى من خلال الزيارات التي قام بها مسؤولوا عدة دول إلى القارة الإفريقية (إسرائيل، تركيا، كوريا الجنوبية، اليابان، الصين ودول مجموعة الثمانية G8).

تنبع الأهمية السياسية والأمنية للقارة الإفريقية من أهميتها الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية، التي جعلتها محل اهتمام القوى الكبرى منذ القدم، وبالتالي حتى يمكن تحديد أهميتها بشكل أكثر وضوحا في الجانب السياسي والأمني، يجدر توضيح مصالح القوى العالمية الفاعلة في القارة، التي جعلتها محل استقطاب من أجل كسب واستمالة الجبهة الإفريقية، وسيتم التطرق لأهم هذه الفواعل المتمثلة في: الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين.

[1] - NEPAD Planning and Coordinating Agency, "Africa's decade of change : reflections on 10 years of NEPAD", Op.cit, p 3.
[2] - Tom Cargill, Op.cit, p 26.
[3] -Ibidem.

أولا- المنظور الأوروبي (الفرنسي) لإفريقيا

تحظى القارة الإفريقية بأهمية خاصة لدى الطرف الأوروبي خصوصا فرنسا، انطلاقا من الروابط التاريخية- الاستعمارية وما شكلته من إرث يصعب فصله عن المنظور الأمني الفرنسي إزاء القارة الإفريقية، بحكم قربها الجغرافي مقارنة بالفواعل الأخرى (الصين والولايات المتحدة الأمريكية). من هذا المنطلق تمثل إفريقيا الفضاء الجنوبي للاتحاد الأوروبي عموما والفرنسي على وجه الخصوص باعتبارها عمقا استراتيجيا، وهذا ما يفسر الحرص الفرنسي الشديد على تفادي ومواجهة أية تهديدات محتملة من الجنوب لأنها تؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي.

فركزت فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي على وضع السياسات الخارجية الأمنية وفقا لمختلف المناطق في إفريقيا، إذ عمل على زيادة وتعميق علاقاته الأمنية مع الدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) من خلال سياسة الجوار الأوروبية **European Neighbourhood Policy** في عام 2004، وبالمثل عزز علاقاته الخارجية والأمنية مع بلدان شرق إفريقيا (إثيوبيا، إيريتيريا، كينيا، الصومال، جيبوتي، السودان وأوغندا) من خلال إستراتيجية القرن الإفريقي في سنة 2006، كما أقام علاقات ثنائية خاصة مع جنوب إفريقيا من خلال الشراكة الإستراتيجية الأوروبية – الجنوب إفريقية **EU-South Africa Strategic Partnership** في سنة 2007.[1]

تكشف هذه المبادرات من الجانب الفرنسي أهمية إفريقيا ضمن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، وتدخل في إطار بناء نهج أمني جديد لأوروبا إزاء الدول الإفريقية، من أجل مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة التي تقلق صناع القرار الفرنسي على غرار: الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، تبييض الأموال، والجريمة المنظمة العابرة للحدود. فالمنظور الفرنسي ينطلق من قناعة مفادها أن وجود إفريقيا آمنة ومستقرة وديمقراطية ومزدهرة، يمكن أن يخدم المصالح المشتركة لشعوب ودول القارة الإفريقية والاتحاد الأوروبي على حد سواء، لأن انعدام هذه العناصر يمكن أن يكون عاملا لزعزعة المنطقة والأمن الأوروبي الموسّع، كما يشكل تهديدا لأمن الاتحاد الأوروبي نفسه.

ثانيا- المنظور الأمريكي لإفريقيا

ظل المنظور الاستراتيجي الأمريكي للقارة الإفريقية محكوما طيلة عقود الحرب الباردة بمحددات الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وسعي كل منهما لاستمالة وضم أكبر عدد من الدول في صفه.

غير أن التحولات الإقليمية والعالمية التي شهدتها فترة منتصف التسعينات إلى غاية يومنا هذا، أسهمت في تنامي وزيادة الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بإفريقيا. فبعد الحرب الباردة تخلت الولايات المتحدة عن "سياسة الاحتواء" لصالح "سياسة التوسع"، التي تعنى بنشر قيم الديمقراطية واقتصاد السوق الحر على الصعيد الشامل ليحل محل الاستبداد والاقتصاد الموجه. شملت "سياسة التوسع" القارة الإفريقية

[1] - Abdurrahim Siradağ, "the EU's security policy towards Africa : causes, rationales, and dynamics", **Insight Turkey**, Vol 14, n=04, 2012, p 178.

من ناحية جرّها نحو الانخراط في آليات الاقتصاد الحر وتبني الليبرالية السياسية، والتخلص من جميع أشكال النظم الاستبدادية والاقتصاد الموجه وفق الرؤية الأمريكية.[1]

كما عكس إنشاء القيادة الجديدة لإفريقيا "أفريكوم" تطورا في المقاربة الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة، وهذا ما أكّده الفريق الاستشاري في الكونجرس عام 2004، بتحديد العوامل التي أدت إلى تبني الولايات المتحدة الأمريكية لنهج إستراتيجية أمنية جديدة نحو إفريقيا، تمثلت هذه العوامل في: فيروس نقص المناعة المكتسبة AIDS، النفط، التجارة العالمية، الصراعات المسلحة والإرهاب.[2]

يشكل موضوع الإرهاب والمخاوف الأمنية المرتبطة بالجماعات المسلحة، محور الاهتمام الأمني الأمريكي في القارة الإفريقية، لأنها حسب المنظور الأمريكي تمثل ملجأ ومنبع للجماعات المتطرفة التي من شأنها زعزعة الاستقرار في القارة، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية فيها.

لذلك راهنت الولايات المتحدة الأمريكية على إفريقيا لتنسيق الجهود والتعاون الأمني والاستخباراتي مع دول القارة، خاصة منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل والصحراء، باعتبارهما منطقتين تغطيان أكبر نشاطات الجماعات المسلحة.

فالحرب الأمريكية على الإرهاب لم تبدأ في 11 سبتمبر 2001، بل بدأت خلال فترة التسعينات في السودان، واتهام القاعدة بمحاولة اغتيال الرئيس المصري "حسني مبارك"، مرورا بانخراط القاعدة في تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام سنة 1998.[3]

ولعل إنشاء القيادة الأمريكية الجديدة في إفريقيا "أفريكوم" في 2008 مرتبط جزئيا بمحاصرة الجماعات الإرهابية المسلحة، بالإضافة لدورها في تأمين مصادر الطاقة في القارة،[4] لأن أمريكا مؤخرا أصبحت تعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة الإفريقية (تمثل إفريقيا حوالي 22 % من وارداتها النفطية).

كما راهنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال "أفريكوم" على كسب أصوات ودعم البلدان الإفريقية لها في الأمم المتحدة، في مختلف القضايا المتعلقة بتغيير المناخ والملف النووي الإيراني والجزاءات المرتبطة به، هذا ما يعكس الجهود الدبلوماسية الأمريكية لتقوية روابط التعاون والتبادل مع دول القارة، خاصة في ظل ضُعف حضور الشركات الأمريكية تجاريا واستثماريا خارج قطاع الطاقة، وسعي بلدان أخرى لتعزيز حضورها في القارة على غرار الصين وإيران والهند ودول أخرى، كل هذا من شأنه التأثير على النفوذ الأمريكي في إفريقيا.

فالأنشطة الصينية ونفوذها المتنامي في القارة الإفريقية، أصبحت تقلق الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها تتحول بالتركيز على إفريقيا، هذا ما عكس انتقاداتها الشديدة لسياسة القروض اللينة التي

---

[1]- ياسر أبو حسن، مرجع سابق، ص 12.

[2] - Lauran Ploch, Africa command : U.S strategic interests and the role of the U.S military in Africa, **CRS Report** for Congress, Congressional research service, May 2007, p 11.

[3] - Princeton N.Lyman, "the war on terrorism in Africa", in : John W.Harbeson and Donald Rotchild, **Africa in world politics : reforming political order**, 4th edition, Philadelphia : Westview Press, 2009, p 276.

[4] - Tom Cargill, Op.cit, p 29.

تقدمها الصين لدول إفريقيا، وانعكاساتها الخارجية السلبية، لأنها تقوض الجهود الدولية للتعديلات الهيكلية في التخفيف من حدة الفقر، وتحسين حقوق الإنسان والديمقراطية، وترسيخ الحكم الراشد، وتحسين التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية الفقيرة، بالإضافة إلى تحدي آخر مرتبط بزيادة التواجد العسكري الصيني في القارة الإفريقية من خلال انتشار قوات أمن صينية لحماية أصول الطاقة بما يقارب 5000 فرد. كما يوجد 14 مكتب ملحق عسكري صيني في الدول الإفريقية (إثيوبيا ،الجزائر، جمهوريه الكونغو الديمقراطية، مصر، المغرب، ليبيريا، ليبيا، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، السودان وتونس وزامبيا وزمبابوي).[1]

فالتواجد العسكري الصيني في القارة يمكن أن يزيد احتمال انخراط الصين في نشاطات عسكرية فيها على نحو: التبادلات العسكرية، التدريب، تزويد الدول ومختلف الجماعات الإفريقية المسلحة بالأسلحة على غرار ما حدث في السودان، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية في دول القارة، والاتجاه نحو "عسكرة إفريقيا" بما يتضمنه هذا المفهوم من أبعاد وتحديات ورهانات ومحاذير يمكن أن تجعل الأمن القومي الأمريكي على المحك.

فالنفوذ الصيني المتنامي في القارة الإفريقية طرح عدة تحديات أمام الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الغربيين، يمكن إجمالها في النقاط التالية:[2]

1- دعم الصين لما يسمى "الدول المارقة" rogue states، على غرار السودان وزيمبابوي في مواجهة الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان.

2- انعكاس السلوك الصيني على أنماط التأثير الغربية والضغط السلبي مثل: حجب المعونة ووضع القيود على الاستثمارات لتحسين حقوق الإنسان في دول القارة.

3- الممارسات التجارية الصينية التي تخدم مصالح الدولة أكثر من سعيها لتحقيق الربح، هذا ما أوجد منافسة غير عادلة للشركات الأمريكية فيما يخص منح العقود.

ولعل ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية هو السعي الصيني واستعدادها لاستخدام مقعدها الدائم في مجلس الأمن لدعم وحماية الأنظمة السياسية الأكثر فظاعة في إفريقيا، بما فيها بعض الدول الإفريقية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعرضت لضغوطات غربية بشأن مسألة الإصلاح السياسي والاقتصادي. وإن كان تطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية من مصلحة الأفارقة من أجل بناء دول ديمقراطية وأكثر استقرارا على المدى الطويل، فإنه أيضا من مصلحة الولايات المتحدة وجود دول إفريقية تشاركها نفس القيم الليبرالية، وبالتالي يمكنها أن تصبح شريكا مفضلا للولايات المتحدة في مجال التجارة والتنمية ومكافحة الجريمة والإرهاب،[3] وتقليل النفوذ الصيني المتزايد في القارة.

---

[1] - Christina Y.Lin, the rise of Africa in the international geopolitical landscape : a U.S energy perspective, p 4, see : **https://www.files.ethz.ch/isn/45570/Rise_of_Africa.pdf** (accessed 18/02/2018).

[2] - Antony J.Carroll, "more than humanitarianism : a strategic U.S approach toward Africa", **Independent task force Report**, n=56, New York : the Council on foreign relations, 2006, p.p 49- 50.

[3] - Ibid, p 89.

فالمنظور الأمريكي مؤسس على اعتبار الأمن العالمي مرتبط بأمن القارة الإفريقية على نطاق واسع، من هنا تبرز حاجة الولايات المتحدة إلى مشاركة استباقية وأكثر موضوعية مع إفريقيا من أجل تأمين السلام والأمن، باعتبارها متطلبات حيوية لتحقيق المنفعة المتبادلة والأهداف المشتركة للتخفيف من آثار النهج الصيني في القارة الذي اعتمد على "عدم وضع شروط للتعامل مع القارة".

ثالثا- المنظور الصيني لإفريقيا

لا تقتصر أهمية إفريقيا بالنسبة للصين على الجانب الاقتصادي (الطاقوي) كما يتم الترويج له، بل يمتد إلى الجوانب السياسية- والأمنية، باعتبارها عوامل أساسية للحفاظ على المكاسب الاقتصادية وحماية استثماراتها الطاقوية، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده معظم دول القارة الإفريقية وانتشار الجماعات المسلحة. فالصين بحاجة إلى تنسيق سياسة أمنية مع الدول المضيفة من أجل توفير بيئة آمنة لاستثماراتها الضخمة في القارة، وهذا ما يفسر تواجد أزيد من 5000 فرد من قوات الأمن الصينية في مختلف الدول الإفريقية.

كما تراهن الصين على استمالة الدول الإفريقية باعتبارها توفر لها قاعدة دعم كبيرة في العديد من القضايا المرتبطة بها، خصوصا كسب التأييد والدعم الدبلوماسي الإفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وتأتي مسألة "تايوان" في مقدمة الأهداف الصينية لدى منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قضايا أخرى مرتبطة بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان، وإصلاح الأمم المتحدة[1]، واحتمال انضمام اليابان، وقضية التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي. من هذا المنطلق، تبحث الصين عن تعزيز نفوذها بين الدول النامية خصوصا الإفريقية لتحسين شرعيتها على المستوى الدولي، وبالتالي كسب حلفاء جدد لدعم مبدأ "صين واحدة"، ومن ثم تهميش وتحييد تايوان على الساحة الدولية.

فالرؤية الصينية لإفريقيا تتجاوز المصالح الاقتصادية-الطاقوية، لتعبر عن رؤية إستراتيجية لتغيير موازين القوى في المنطقة ومن ثم على المستوى العالمي. هذا التوجه الذي أقلق كثيرا الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تعتبر الصين خصم استراتيجيي وليس شريك استراتيجي، وتوجسها من حدوث تحول للقوى، خاصة الإعلان الصريح من قبل الصين بأن هدفها هو خلق نظام عالمي متعدد القوى والأقطاب، وهذا الوضع من شأنه تهديد المصالح الأمريكية التي حققتها في ظل وضعها كقوة مهيمنة.[2]

بالرغم من المرحلة الجديدة للتوسع العدواني الأمريكي الأحادي، حافظ القادة الصينيون على موقفهم الذي يستند إلى مبدأ "السلام والتنمية" كاتجاه عالمي سائد، والعمل على تعزيز التعددية القطبية بوسائل متعددة الأطراف، من خلال دبلوماسيتها الجديدة، التي تسعى إلى تعزيز الأمن التعاوني

[1] - Valérie Niquet-Cabestan, "la stratégie Africaine de la Chine", **Politique étrangère**, Paris : IFRI, 2e trimestre, 2006, p 362.

[2]- أبو بكر الدسوقي، "الدور العالمي للصين... رؤى مختلفة"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 173، يوليو 2008، ص 147.

Cooperative Security، وبناء تدريجي لشبكة علاقات دولية من نوع جديد كأساس لعالم متعدد الأقطاب، بهدف تعزيز الاعتماد المتبادل من خلال التنسيق لنظام سياسي واقتصادي دولي جديد.[1]

من هذا المنظور يتبين عمق الإستراتيجية الصينية في إفريقيا، من خلال سعيها لإضعاف القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء شبكة علاقات مع الدول الإفريقية في إطار الاعتماد المتبادل، والتأسيس لوضع دولي تعددي يتوافق مع مصالحها وطموحاتها العالمية.

فالتوجه الصيني في إطار علاقات "جنوب- جنوب" لقي قبولا وترحيبا كبيرا لدى الدول الإفريقية، بما يسمح للصين من لعب دور كبير ومحوري كناطق باسم الدول النامية عموما والدول الإفريقية على وجه الخصوص، وتجسيد مطالب هذه الدول بخلق بيئة دولية تعددية كبديل للهيمنة الأحادية الأمريكية.

بالرغم من الدور الناشئ للصين كقوة عالمية مسؤولة، والقائم على الابتكارات الهيكلية الخاصة بها، فإنه أصبح واضحا من خلال التزامها بالحد من الفقر وتعزيز النمو العالمي من خلال الاستثمارات التنموية في إفريقيا ومناطق أخرى، وتمسكها بالقانون الدولي، ومساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ودعم النشاط السلمي لحل الصراعات، ومعالجة مشاكل الطاقة وحماية البيئة، غير أن هذا الدور يثير جدلا كبيرا حول سعيها للتعاون جنوب- جنوب تحت غطاء الاستعمار الجديد والامبريالية الاجتماعية **Social Imperialism** واستغلال الطبقات العاملة من بلدان أخرى باسم الاشتراكية **Socialism**.[2]

إن الاهتمام الكبير الذي توليه القوى الكبرى بالقارة الإفريقية من خلال سياساتها في المنطقة، يكشف عن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية، خاصة مع استقطابها لاهتمام دول أخرى من مختلف القارات (روسيا، اليابان، الهند، إسرائيل، الأرجنتين، البرازيل، كوريا الجنوبية...)، هذا النمو المضطرد لدور مختلف القوى والفواعل الدولية من شأنه التأثير على ميزان القوى السائد منذ نهاية الحرب الباردة ضمن ترتيبات إعادة رسم الخريطة الجيو- سياسية للقارة الإفريقية ومن ثم للعالم.

لكن ما يهم في هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الاهتمام والتغلغل الصيني ودوره في القارة الإفريقية، باعتبارها من أهم القوى الصاعدة التي استطاعت تحقيق مستويات نمو عالية ومضطردة، ما مكنها من إيجاد موطئ قدم لها في مناطق العالم عموما، وفي القارة الإفريقية على وجه الخصوص، هذا ما يستدعي البحث في تطور العلاقات الصينية- الإفريقية.

[1] - Jenny Clegg, **China's global strategy : toward a multipolar world**, London : Pluto Press, 2009, p.p 74- 75.
[2] - Ibid, p 224.

المبحث الثالث: تطور العلاقات الصينية الإفريقية

سيتم التطرق في هذا المبحث لسيرورة تطور العلاقات الصينية – الإفريقية ضمن سياقات ومتغيرات مختلفة أثرت على طبيعة هذه العلاقات، وجعلتها تأخذ مناحي ومسارات معينة، وهذا من أجل فهم جذورها وارتباطاتها المختلفة وانعكاساتها على العلاقات الحالية في ظل التغيرات والتحولات التي شهدتها طبيعة العلاقات الصينية- الإفريقية من مرحلة لأخرى.

المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية- الإفريقية منذ القديم إلى 1949م

بالرغم من البعد الجغرافي الكبير بين الصين والقارة الإفريقية، الذي لم يسمح بمد جسور الاتصال بينهما عبر مختلف العصور القديمة، غير أن الحضارة الصينية القديمة مكّنت من إقامة تواصل ثقافي وتجاري وحضاري بين الحضارة الصينية العريقة في الشرق الأقصى، والحضارة الإفريقية خصوصا الواقعة منها على الساحل الشرقي للقارة باعتبارها مطلة على قارة آسيا.

فتواجد الصين حاليا في إفريقيا ليس وليد الصدفة، بل كان له امتداد عبر مختلف المراحل التاريخية الماضية، من خلال "طريق الحرير" **Silk Road**، الذي عمل على إقامة روابط تجارية بين الصين وكل من قارة آسيا، وأوربا وإفريقيا منذ القديم.[1] فكانت البواخر الصينية تجوب معظم السواحل الشرقية للقارة الإفريقية منذ ستة قرون محملة بالبضائع الصينية من أقمشة وأواني خزفية، لترجع إلى الصين محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية.

توجد شواهد كثيرة تبرز وجود علاقات تجارية "للصين القديمة" تمتد لعدة قرون مع عدد من المناطق الإفريقية. فهناك مواقع أثرية على الساحل الشرقي لإفريقيا يعود تاريخها إلى آلاف السنين (960- 1279)م*، وكذلك الرحلات التي قام بها الأدميرال "تشنج هو" **Zheng Ho** في إطار الاستكشافات الشهيرة من قبل الصينيين المسلمين للساحل الشرقي الإفريقي، لتتطور خلالها التجارة مع السكان المحليين.[2]

كانت هذه الاستكشافات التي قام بها الأدميرال "تشنج هو" خلال عصر سلالة مينغ **Ming Dynasty** ما بين 1416م و1423م، تم التوصل من خلالها إلى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية، وتم اكتشاف ما تزخر به القارة من منتجات زراعية مثلت عنصرا مهما في تقوية الروابط التجارية بين الصينيين والأفارقة (السكان المحليون)، خصوصا بالنسبة للدول الواقعة في الساحل الشرقي للقارة مثل: كينيا، تنزانيا، مدغشقر، زيمبابوي وجنوب إفريقيا.

---

[1] - Ben Simpfendorfer, **the new silk road : How a Rising Arab World is Turning Away from the West and Rediscovering China**, London : Palgrave Macmillan, 2009, p 1.

*- وجدت عملات معدنية صينية وشظايا الخزف الصيني في زنجبار، وعلى طول الساحل الشرقي الإفريقي، وأقصى الجنوب بزيمبابوي يعود تاريخها إلى سلالة "سونج" Sung Dynasty.

[2] - Ian Taylor, **China and Africa : engagement and compromise**, New York : Routledge, 2006, p 16.

فمنذ تلك الفترة من تاريخ الحضارة الصينية القديمة اعتبرت جهود "تشنج هو" Zheng Ho بمثابة ذروة جهود الصينيين لتطوير علاقاتهم مع إفريقيا خلال عصر ما قبل الثورة.[1] وهي مرحلة الاكتشافات الأولى للقارة الإفريقية، التي لم تترافق مع الاهتمام الصيني بها بصفة جدّية، خاصة بعد انسحابها الإرادي من الشؤون العالمية في إطار سياسة العزلة التي طبقتها خلال فترة حكم سلالة كينج **Qing Dynasty**، وتراجع العلاقات الصينية مع مختلف مناطق العالم ومع القارة الإفريقية، وما تبعها من استغلال الملاحة البرتغالية للساحل الشرقي الإفريقي.

لكن بالرغم من سياسة العزلة المتبعة من قبل الصين، كانت هناك محاولات وجهود صينية جديدة من أجل الإبقاء على الاتصال بالقارة الإفريقية، واستكمال المسار الذي بدأه "تشنج هو"، باعتبارها مهمة تاريخية لإعادة بعث العلاقات التجارية بينهما. وهذا ما أشار إليه القادة الصينيون في تعاملاتهم اللاحقة مع القارة الإفريقية، ففي زيارة للقائد الصيني (رئيس الوزراء) "تشو أنلاي" **Zhou Enlai** إلى تنزانيا عام 1965، قال بأنه لا يجد نفسه غريبا عن الأراضي الإفريقية، لأن العلاقات بيننا – على حدّ قوله– تعود إلى تسعمائة سنة،[2] وهذا في إشارة إلى الدور الكبير الذي قام به المستكشف الصيني "تشنج هو"، وعمق وقدم العلاقات الصينية –الإفريقية خاصة مع دول الساحل الشرقي.

لعل وجود الإمبراطورية الصينية في فترة كانت فيها الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية في أوج قوتهما، خاصة بعد وصول الإمبراطورية الرومانية إلى ذروة توسعها الذي شمل عدة مناطق في قارة آسيا،[3] وكذلك توسعها إلى مناطق في القارة الإفريقية (شمال إفريقيا)، هو السبب في عدم توسع الإمبراطورية الصينية غربا، واكتفائها بالمناطق المجاورة.

ومنذ أوائل القرن الخامس عشر (ق15) بدأت محاولات الأوروبيين عموما والبرتغاليين على وجه الخصوص، بمحاولة الكشف عن خبايا القارة الإفريقية فيما يعرف "بالحركة الكشفية الكبرى" في إفريقيا، التي شملت سواحل القارة ومسارات الأنهار،[4] وكانت هذه الكشوفات الجغرافية بمثابة تمهيد للحركة الاستعمارية الأوربية التي برزت بشكل خاص في القرن التاسع عشر (ق19) من أجل دوافع وأهداف اقتصادية، دينية وإستراتيجية.

اقترن الاستعمار الأوربي بظهور وميلاد الثورة الصناعية، فبرزت حاجة الصناعة الأوربية للموارد الأولية واليد العاملة الرخيصة (الرق) الموجودة في إفريقيا. كل هذه العوامل أدّت إلى عدم اهتمام الصين بإفريقيا، لأنها كانت تعتبر دول القارة خلال هذه الفترة كمستعمرات أوربية لا يحق لها التدخل في شؤونها.

هذا ما أكّده "ماوتسي تونغ" **Mao Zedong** من خلال صياغته لمفهوم المناطق الوسيطة Intermediate Zones، باعتباره مفهوما ساهم في حسم التناقض القائم بين الرأسمالية والاشتراكية في تلك

[1] - Ibid, p 16.
[2] - Ididem.
[3]- René Grousset, **Histoire de la Chine**, Paris : Club des Libraires de France, 1942, p 52.
[4]- شوقي الجمل وعبد الله الرازق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2002، ص 20.

الفترة، وهو مفهوم واسع جدا شمل جميع الدول الواقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، كما شمل دولا رأسمالية صريحة مثل: بريطانيا العظمى وفرنسا، وكذلك مستعمراتهما في الخارج.[1]

فالقارة الإفريقية على هذا الأساس، تصنف ضمن المناطق الوسيطة باعتبارها تمثل ساحة للصراع والمنافسة بين موسكو وواشنطن من أجل الهيمنة. وينظر لنظرية ماو للمناطق المتوسطة على أنها لبنة بناء تصور مستقبلي لعالم ثالث بين موسكو وواشنطن. والأهم من ذلك، ستسمح هذه النظرة الثلاثية لوجود "العالم الثالث" لماو بأن يتوسع في العلاقات الدولية لجمهوريه الصين الشعبية بمعزل عن الاتحاد السوفييتي.[2] لكن هذا المنظور الصيني سيتغير بعد وصول الحزب الشيوعي الصيني إلى سدة الحكم سنة 1949، أين سيعاد تشكيل العلاقات الصينية- الإفريقية على أسس جديدة.

المطلب الثاني: تطور العلاقات الصينية- الإفريقية من 1949م إلى نهاية الحرب الباردة

تعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 حدثا مهما على صعيد العلاقات الدولية، بما أفرزته من تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى وصول الحزب الشيوعي الصيني للسلطة عام 1949 بقيادة "ماوتسي تونغ" بعد نضال شاق، وتأسيسه لجمهورية الصين الشعبية. انعكست هذه الأحداث والتحولات الجديدة على توجهات السياسة الخارجية الصينية، وذلك بإعادة تشكيلها وفق أسس جديدة فيما يعرف بالتضامن الإيديولوجي Ideological Solidarity.

واجهت الصين خلال هذه الفترة خاصة الممتدة من 1949 م إلى 1965م عدة تحديات متعلقة أساسا بالاستقطاب الإيديولوجي بين القطبين، وتورطها في الحرب الكورية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الأمم المتحدة، وقضية تايوان، بالإضافة إلى تصاعد المشاكل والصراعات بين موسكو وبكين، وبعض المشاكل الداخلية والحروب الحدودية، مما أدّى إلى عزلتها مرة أخرى.[3]

في ظل هذه الظروف الدولية والإقليمية كانت الصين بحاجة إلى دعم دبلوماسي وسياسي كبير من قبل الدول الإفريقية، خاصة مع تصاعد حركات التحرر في القارة الإفريقية ضد الاستعمار الاستيطاني الغربي، وإبداء الصين دعمها للحركات التحررية عبر العالم.

ففي الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانت الصين تتطلع إلى إفريقيا كأساس لنشر الشيوعية، وجعلها مركزا للنضال الثوري العالمي، بجعل كفاحها ضد الاستعمار، أو في وقت لاحق ضد الحكومات الحاكمة، بمثابة معارك ثورية ماوية (نسبة إلى ماوتسي نونغ)، كما حاولت الصين إظهار فكر "ماوتسي تونغ" بأنه فكر عالمي.[4] وما ترتب عن ذلك من اعتبار نفسه كزعيم إيديولوجي للعالم النامي

[1] - Ian Taylor, **China and Africa : engagement and compromise**, Op.cit, p 17.
[2] - Ibidem.
[3] - David Shambaugh, **China goes global : the partial power**, New York : Oxford University Press, 2013, p.p 38-39.
[4] - Joshua Kurlantzick, "China's soft power in Africa", in : Mingjiang Li, **soft power : China's emerging strategy in international politics**, Lanham : Lexington Books, 2009, p 168.

عموما والقارة الإفريقية على وجه الخصوص، هذا ما تأكّد من خلال انضمام الصين إلى كتلة الدول غير المنحازة التي تعتمد مبدأ "عدم التدخل" Non-Interference في شؤون الدول والأمم الأخرى.

فالمنظور الصيني المؤسس على تشابه تجارب الماضي من خلال المناداة بالكفاح المشترك ضد كل الإمبرياليات،[1] هو الذي طبع وأسّس لعلاقات صينية–إفريقية جديدة قائمة على دعائم سياسية–إيديولوجية، في إطار الخطاب الذي ساد العالم الثالث خلال هذه الفترة (الحرب الباردة)، والقائم على أساس تقوية العلاقات والتعاون جنوب–جنوب. وهو خطاب يتماشى مع مبادئ الدبلوماسية الصينية منذ الثورة الشيوعية، باعتبار الصين واحدة من دول العالم الثالث النامية. كما عملت بكين من أجل تجسيد ذلك بإقامة علاقات جماعية مع دول العالم الثالث على غرار حركة عدم الانحياز، أو من خلال إقامة علاقات ثنائية مع كل دولة.[2]

أصبحت الساحة الإفريقية تحتضن المعركة الإيديولوجية بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، خاصة في ظل معاداة الصين لكل منهما، وسعيها للحصول على الدعم والاعتراف الدولي من البلدان الإفريقية المستقلة حديثا للخروج من عزلتها الدولية، باستعمال وسائل الدبلوماسية الإيديولوجية الموجهة للسياسة الخارجية الصينية خلال حقبة الحرب الباردة في مواجهة القوى الإمبريالية، الاستعمارية والتعديلية Imperialism, Colonialism and Revisionism،[3] فقد سعت الصين نحو نشر إيديولوجية اشتراكية وفق الخصائص الصينية المختلفة عن الاشتراكية–السوفييتية، وبالتالي مزاحمة موسكو في القارة تحت غطاء التعاون جنوب– جنوب.

فعلاقات الصين بالدول الإفريقية خلال الحرب الباردة تمركزت حول المصالح السياسية، لأن الصين في الواقع كانت تريد تشكيل ما سمي "بالطريق/المسار الثالث" Third Way، لموازنة القوتين الأمريكية والسوفييتية، وتحقيق أهدافها الإيديولوجية.[4]

تجسد هذا المسعى من خلال مؤتمر باندونج بأندونيسيا عام 1955، وشمل تسعا وعشرين (29) دولة إفريقية وآسيوية (أكثر من نصف سكان العالم) تتبادل الإحساس المشترك باستبعادها من عالم ثنائي القطبية خلال حقبة الحرب الباردة، فانتهجت مبدأ عدم التدخل Non-Interventionist، كما تم إنشاء حركة حركة عدم الانحياز في عام 1961 بضم مجموعة الدول المستقلة.[5] لتعمل الصين في إطار حركة عدم الانحياز على زيادة وتعميق التعاون الثقافي، ودعم حركات التحرر الإفريقية للحد من الاستقطاب الأمريكي والسوفييتي لها وتقليل نفوذهما فيها.

---

[1] - Valérie Niquet, Op.cit, 361.

[2] – وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978–2010**، أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث، 2000، ص 171.

[3] - George T. Yu, China, "Africa and Globalization : the China alternative", **Asia paper**, Stockholm : Institute for security and development policy, June 2009, p 9.

[4] - Chung – Lian Jiang, "les relations de la Chine avec l'Afrique : fondements, réalités, et perspectives", **Monde Chinois**, n=8, Eté 2006, p 7.

[5] - Greg Pollock, "back to the future : understanding China's return to Africa and its implications for U.S policy", **Journal of Public and International Affairs**, Volume 18, Spring 2007, p 57.

لقد عمّق مؤتمر باندونج العلاقات الصينية – الإفريقية بعدما كان الاتصال الرسمي بينهما ضئيلا جدا خلال فترة ما بعد الثورة (1949)، وما قبل مؤتمر باندونج (1955). وتجدر الإشارة أنه في هذه الفترة لم تعترف أيّ من الدول الإفريقية المستقلة آنذاك (مصر، إثيوبيا، ليبيريا، وجنوب إفريقيا) بالحكومة الصينية، ومع ذلك قام وفد صيني بزيارة القاهرة عام 1951 لحضور اجتماع مشترك للاتحاد البريدي العالمي والرابطة الدولية للنقل الجوي.

يرى بعض الكتّاب أن "مؤتمر باندونج" له أهمية كبيرة للعلاقات الصينية – الإفريقية بتأكيده تصدّر إفريقيا للأجندة الصينية، بينما يرى فريق آخر أن إفريقيا غير مهمة نسبيا بالنسبة للصين في مؤتمر باندونج، لكن هذا المنظور يتجاهل بعض الحقائق المتعلقة بحالة إفريقيا والتأثيرات المختلفة التي شكلت ردود الفعل الإفريقية إزاء الصين، وتتمثل هذه الحقائق فيما يلي:[1]

1- هناك دول إفريقية كانت موالية بشدّة للغرب عل غرار: إثيوبيا، ليبيريا وليبيا، باعتبارها كانت ترفض أي إيحاءات أو تدخلات منبثقة من الصين، وهو ما طبع وضع الصين في عدة دول رغبت شعوبها في الاعتراف بالصين الشعبية، لكن حكوماتها لم تستطع القيام بذلك نتيجة للضغوطات الأمريكية الممارسة عليها.

2- أصبحت السّودان ثاني بلد إفريقي يعترف بالصين الشيوعية في 4 فيفري 1959 بمجرد حصولها على الحكم الذاتي، لأنها لم تكن تتمتع بالاستقلال أثناء المؤتمر .

3- كانت منظمات التحرير الإفريقية بطبيعتها تعمل سرا، لذلك فتقديم الدعم العلني الصيني للمؤتمر الوطني الإفريقي ANC يمكن أن يضر بكل من الصين وحركات التحرر التي تشاركها.

بعد مؤتمر باندونج أصبحت الصين تدريجيا من أكبر المشاركين في القارة الإفريقية، خاصة تركيزها على منطقة شمال إفريقيا، التي يعود اتصالها بالصين إلى رحلات الرّحالة المغربي "ابن بطوطة" نحو الصين في القرن السادس عشر ميلادي (ق16)، لكن على الصعيد الديبلوماسي- الرسمي فإن العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول شمال إفريقيا تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من صعود حركات التحرر الوطني في شمال إفريقيا، ومساندة الصين لهذه الحركات وفق مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، الذي تأكد في مؤتمر باندونج 1955، حيث أبدت الصين تأييدها لشعوب شمال إفريقيا من أجل تحقيق الاستقلال الوطني وحمايته. ليتواصل دعمها لها حتى بعد استقلالها، أين كان لها مشاريع معونة في إفريقيا أكبر مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من تضاؤل الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية في أواخر السبعينات،[2] أو بالأحرى توجه الاهتمام الصيني نحو أبعاد أخرى جديدة غير البعد الإيديولوجي.

من ناحية أخرى تعتبر دول شمال إفريقيا (الجزائر، ليبيا، تونس والمغرب) من بين الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية معها منذ 1958م بالنسبة للمغرب

[1] - Ian Taylor, **China and Africa : engagement and compromise**, Op.cit, p.p 20-21.
[2] - Ian Taylor, **china's new role in Africa**, Boulder : Lynne Rienner Publishers, 2009, p 13.

والجزائر، وفي عام 1964 بالنسبة لتونس، أما ليبيا فقد تأخرت عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين إلى سنة 1978م بسبب قضية اعترافها بتايوان.

وتعد مصر من أوائل الدول العربية والإفريقية التي كان لها تمثيل دبلوماسي مع الصين منذ عام 1928م، وتعتبر أول الدول التي بادرت للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية عام 1956م، لتقابلها الصين بمواقفها الرافضة للعدوان الثلاثي على مصر في نفس السنة، بالإضافة لوجود تقارب في التوجهات السياسية للبلدين في دعم سياسة عدم الانحياز إلى جانب تأييد الصين للقضايا العربية، ويرتبط البلدين بعلاقات تعاون ثنائية شملت علاقات ثقافية، تجارية وزيارات لبعض المسؤولين لكلا البلدين.

كما قامت الصين بدعم استقلال الجزائر في حربها التحريرية ضد فرنسا. فعلى الساحة السياسية، قدمت كل من جبهة التحرير الوطنية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نفسيهما كشركاء سياسيين فعالين للتفاعل مع الصين، من خلال مزيج من الزيارات المتبادلة والاتصالات العامة، كما تطورت الصين لتصبح حليفا ثابتا لحركة الاستقلال الجزائرية على الساحة الدولية. أما على الجبهة العسكرية، حظي جيش التحرير الوطني بالدعم المعنوي والمالي والمادي الدائم من قبل الصين، بالرغم من أنه طفيف من الناحية الكمية. كما قدمت الصين التدريبات اللازمة لاختيار ضباط الجيش. ومع أن تأثيرها قد تضاءل مع تحول الجزائر إلى دولة قومية مستقلة، غير أن الصين نجحت في اكتساب موطئ قدم استراتيجي لها في هذا البلد الواقع في شمال إفريقيا، مما أوجد ظروفًا اجتماعية وسياسية مواتية للعلاقات المستقبلية.[1]

فالعلاقات الجزائرية-الصينية تعتبر ذات تميز تاريخي، باعتبار الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958م، وقد ساهم العامل الإيديولوجي المرتكز على البعد الاشتراكي في تعزيز التعاون بين البلدين أثناء الثورة التحريرية، لتتعمق العلاقات الثنائية بينهما منذ الاستقلال، مما أهّل الجزائر لتصبح الأفضل في المنطقة بالنسبة للطرف الصيني. وكذلك الشأن بالنسبة لتونس التي ترسّخت علاقاتها بالصين خاصة بعد عدم اعترافها بانفصال تايوان عن الصين، وتأييدها لها في مسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.[2]

توطدت العلاقات الصينية- الإفريقية خلال هذه الفترة خاصة بعد الزيارات المتكررة للقادة الصينيين على غرار زيارة الزعيم **Zhou Enlei**، مما زاد من وضوح التوجهات والنوايا الصينية نحو تعزيز علاقاتها بالقارة الإفريقية، القائمة على مبادئ "المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل"، استنادا إلى المبادئ الصينية الخمسة للتعايش السلمي، فتم التركيز من خلالها على إقامة علاقات صينية- إفريقية ودّية، خالية من أي شروط سياسية، أو أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.[3]

[1] -Donovan C. Chau, **Exploiting Africa : The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania**, Annapolis : Naval Institute Press, 2014, p 143.
[2] - Zohra Abid, "la Chine à l'assaut du Maghreb", **Revue Afkari/Idée**, n=16, Hiver 2007-2008, p 24.
[3] - Larry Hanauer and Lyle J. Morris, **Chinese engagement in Africa : Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy**, Washington : RAND corporation, 2014, p 19.

لكن بعد سنة 1978م حدثت تحولات عميقة على مستوى النهج الاقتصادي الصيني، بتبني سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، لإعطاء حيوية جديدة للنظام السياسي الماوي، وحفز التنمية الاقتصادية، والرّفع من مستوى معيشة السكان.[1] هذه التحولات كان لها أثر كبير في تغيير منظور الصين إزاء دول القارة الإفريقية في المراحل اللاحقة.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الصينية- الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة

في الحقيقة لم يكن التحول في طبيعة العلاقات الصينية- الإفريقية وليد ما بعد الحرب الباردة بما أفرزته من تحولات ومعطيات جديدة، إنما كان مرتبطا بالدرجة الأولى بالمرحلة التي سبقتها، وبالتحديد منذ سنة 1978، حيث تعتبر مرحلة انتقالية في التاريخ الصيني. فبعد انتهاء الثورة الثقافية وتغير القيادة السياسية بعد وفاة "ماوتسي تونج" ومجيئ "دينج شياو بينج" Deng Xiaoping حدث تحول تدريجي في سياسة الصين إزاء التنمية الاقتصادية، وإصلاح المنظومة الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق الحر، في إطار رؤية جديدة تختلف جذريا عن المنظور الماوي المحافظ.

شرع "دينج شياو بينج" بطريقة منظمة في هدم إستراتيجية ماو الاقتصادية، فتم التخلي عن اقتصاد الحصار لصالح الانفتاح على الرأسمالية الغربية واليابانية، وتطوير "اشتراكية السوق" كطريق وحيد لجذب الصين خارج الركود والفقر اللذين خلفتهما فترة حكم "ماو تسي تونج".[2]

وقد تجسد هذا التوجه الجديد من خلال مقولته الشهيرة: "لا يهم إن كان القط رماديا أو أسود، المهم أن يلتهم الفئران"، فالمهم بالنسبة للصين ليس الاشتراكية أو الرأسمالية، لكن الأهم هو حصول الصين على التكنولوجيا المتقدمة، ورؤوس الأموال التي تحتاجها من أجل تحقيق نهضتها.[3]

فمع نهاية الحرب الباردة، تبنى القادة الصينيون سياسة خارجية أقل إيديولوجية، وركزوا في الغالب على التنمية المحلية داخل الصين. وأدى ذلك إلى الانسحاب الصيني المؤقت من إفريقيا. وفي أعقاب النمو الاقتصادي الصيني الاستثنائي، يشهد الآن عودة الصين إلى إفريقيا، إذ أدى الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا إلى زيادة كبيرة في حجم العلاقات التجارية والاستثمارية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.[4]

أدّت هذه التحولات الجديدة إلى تحول في العلاقة بين الدبلوماسية والاقتصاد، من "الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية" economy serving diplomacy إلى علاقة جديدة تحكمها المصالح الاقتصادية وفق

---

[1] - Etienne Girouad, "la Chine en Afrique : neocolonialisme ou nouvel axe de cooperation Sud/Sud ?", un survol des enjeux pour le forum Afrique- Canada, April 2008, p 2, voir : **https://www.ftq.qc.ca/wp-content/uploads/ftqimport/5025.pdf** (consulté le 20/02/2018).

[2] - Wayne M. Morrison, "China's economic conditions", **CRS Report for Congress**, Congressional research service, June 2011, p 2.

[3] – محمد إبراهيم الدسوقي، "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 112، 1993، ص 153.

[4] - Anna Katharina Stahl, **EU-China-Africa Trilateral Relations in a Multipolar World**, London : Palgrave Macmillan, 2018, p 8.

منظور "الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد" diplomacy serving economy، حيث اقترن هذا التحول بتبني سياسة خارجية صينية جديدة للاستقلال والسلام والتنمية.

أثّرت هذه التحولات في طبيعة العلاقات الصينية – الإفريقية، بانتقال السياسة الصينية في القارة من موقف دعم تشكيل تحالف دولي لمواجهة القوى العظمى، إلى موقف جديد يدعم تعزيز التبادل والحوار مع إفريقيا على أساس البحث عن أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا، إلى جانب تغيير النظرة الصينية المعادية للغرب وللاتحاد السوفييتي سابقا (روسيا حاليا) في مرحلة لاحقة، باتجاه تبني أساليب وطرق أكثر دبلوماسية فيما يعرف بـ: Diplomatic Room، من أجل الحفاظ على بقائها وسيادتها.[1] لأن سياسة المواجهة والعداء (القوة الصلبة) غير مضمونة العواقب، فقد يترتب عنها إفناء وتدمير الدولة، عكس التوجه الجديد الذي ركّزت الصين من خلاله على الاعتماد المتبادل، وتقوية روابط التعاون الاقتصادي التي من شأنها تعزيز السلم والأمن الدوليين.

فالتقارب الصيني – الإفريقي لفترة ما بعد الحرب الباردة كان نتيجة حدثين مُهمين هما: إعتداءات "تيان أنمين" Tian Anmen في 1989م*، وانهيار الإتحاد السوفييتي في 1991، الذي أظهر حدود وعدم كفاية النظام الاشتراكي الصيني في عالم الليبرالية المنتصرة، وخوفا من أخدها لدور الاتحاد السوفييتي سابقا باعتبارها العدو الأول للعالم الغربي، سعت الصين إلى استمالة القوة السياسية الإفريقية من أجل مقاومة الضغوطات الغربية، تجسد هذا المسعى من خلال اكتساح القادة الصينيين للقارة الإفريقية، وعملهم على بناء روابط وعلاقات مميزة معها.[2]

مع أن المصالح الاقتصادية– الإيديولوجية شكلت دافعا وموجها لنشاطات الصين الأخيرة في القارة الإفريقية، غير أن بكين مازالت تشدد على أهمية التضامن الدبلوماسي بين الدول النامية لتشكيل قوة موازية للغرب الصناعي Industralized West.[3]

لذلك تطورت العلاقات الصينية–الإفريقية بشكل متسارع في هذه المرحلة التي عرفت تنامي دعاوى صراع الحضارات، فكانت العودة الصينية لإفريقيا مستندة إلى تصميم متجدد يحمل معاني جديدة، وناتج عن الاضطرابات على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية التي يجب مواجهتها من قبل الصين. بالرغم من أن مسار وسياق النمو الصيني والإفريقي بعد الحرب الباردة اتخذ طرقا متناقضة، ففي حين كانت الصين تسعى جاهدة للظهور كقطب رئيسي في آسيا، لا تزال إفريقيا في تلك الفترة تكافح من أجل الخروج

---

[1] - Li Anshan, "China's new policy toward Africa", in : Robert I. Rotberg (editor), **China into Africa : trade, aid, and influence**, Washington : Brookings Institution Press, 2008, p 22.

*– كانت هذه الاعتداءات على خلفية الاحتجاجات والمظاهرات الطلابية والشعبية في ساحة "تيان أن مين" في العاصمة بكين، ولكنها قمعت قسرا من قبل القادة المتشددين الذين أمروا الجيش بالتدخل، وفرض الأحكام العرفية في العاصمة، فقام بارتكاب مجازر أسفرت عن مقتل مئات وآلاف المدنيين. هذه الاحتجاجات اعتبرتها الحكومة الصينية أعمالا شغب معادية للثورة، ومنعت إحياء النقاشات حولها وإحياء ذكراها.

[2] - Chung – Lian Jiang, Op.cit, p 8.

[3] - Greg Pollock, Op.cit, p 58.

من دائرة التخلف.[1] غير أن العلاقات الثنائية بين الصين والدول الإفريقية اتسمت بالاستمرارية ليغلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري بالأساس، وهو ما يعكس الوعي البراجماتي الصيني وإدراكه لأهمية تشكيل الخارطة الجيو–سياسية والجيو–اقتصادية للقارة الإفريقية خاصة مع تنامي حاجات ومتطلبات الاقتصاد الصيني المتنامي.

لتحقيق هذا المسعى، اتجهت الصين نحو تبني واستخدام القوة الناعمة Soft Power التي شكلت تحديا للمفهوم التقليدي "لجوزيف ناي"، لأنها تجاوزت الأدوات القسرية، لتشمل كل ما هو خارج إطار المجال العسكري والأمني، ليصبح محور خطاب المسؤولين الصينيين مرتكزا على المساعدات والاستثمارات التي شملت نطاقا واسعا في سياسة الصين الجديدة إزاء القارة الإفريقية ومختلف مناطق العالم، من أجل تمكنها من لعب دور أكبر على المستوى العالمي.

وحتى الدول الإفريقية كانت أكثر استعدادا لقبول الصين، نظرا لاعتبارها أقل تجربة مع الصين مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى، وبالتالي فهي أقل خوفا فيما يتعلق بقضايا الأمن الصيني والتنافس الاقتصادي. إضافة إلى سعيها للبحث عن نموذج جديد للتنمية وشريك رئيسي، بعد فشل الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه الغربي، كما تسعى نحو إيجاد نظم سياسية ديمقراطية واستعادة الشرعية الشعبية لقادتها، مما جعلها أكثر تحررا لبناء علاقات مع مجموعة واسعة من الفواعل الخارجية متجاوزة في ذلك القوى الغربية، فكانت أكثر قابلية لتوثيق علاقاتها مع بكين.[2]

تم تعزيز وتفعيل العلاقات الصينية–الإفريقية فيما بعد من خلال إنشاء منتدى التعاون الإفريقي–الصيني عام 2000م كإطار منظم لهذا التعاون، وكذلك من خلال الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية "وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا" سنة 2006م، التي حددت مكانة ودور القارة الإفريقية، إضافة إلى تطرقها للعلاقات الصينية– الإفريقية عموما، كما أوضحت سبل تدعيم وتعزيز التعاون الصيني – الإفريقي في جميع المجالات (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، وفي مجال السلم والأمن).

شددت الوثيقة على تقوية روابط التعاون بين الطرفين على أساس الثقة المتبادلة، حيث ورد فيها أن: "تأسيس الصين الجديدة واستقلال الدول الإفريقية، فتحا عصرا جديدا لعلاقاتهما. منذ أكثر من نصف قرن توثقت العلاقات السياسية بين الجانبين... وتطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية تطورا سريعا...إن الصداقة المخلصة والمساواة والمنفعة المتبادلة والتضامن والتعاون والتنمية المشتركة هي مبادئ للتعامل والتعاون بين الصين وإفريقيا".[3]

---

[1]- Chung – Lian Jiang, Op.cit, p 8.

[2] - Joshua Kurlantzick, Op.cit, p 171.

[3]- "وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا"، بكين، 12 جانفي 2006، متاحة على الموقع الإلكتروني: **http://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/gb/W020160115345916404312.pdf** (تاريخ التصفح: 2018/02/21).

من هذا المنطلق يلاحظ حجم الاهتمام الصيني المتزايد بالقارة الإفريقية وتصدرها أجندة السياسة الخارجية الصينية، مرتكزة على التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار بعيدا عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي سياستها ونهجها التنموي، فقد ورد في نفس الوثيقة بأن "تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتحترم خيار الدول الإفريقية لطريق التنمية الملائم لها".[1] هذا النهج يعاكس السياسات الغربية في القارة الإفريقية، التي انتهجت مبدأ مشروطية المساعدات الاقتصادية والاستثمارات، وتم ربطها بالإصلاحات السياسية والدمقرطة، التي فتحت الطريق أمام التدخل في شؤونها الداخلية.

فالسياسات الغربية (الأوروبية والأمريكية) في القارة الإفريقية أصبحت تتدخل في شؤون الدول الإفريقية وتمس بشؤونها الداخلية تحت مظلة المؤسسات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، إضافة إلى أن التواجد الغربي في القارة ركز على الاستثمارات الهيدروكربونية وأهمل القطاعات الأخرى، لكن الصين بالإضافة إلى اهتمامها بالاستثمارات الهيدروكربونية، اهتمت أيضا بالاستثمار خارج قطاع المحروقات (البنية التحتية، قطاع الخدمات، وتوسيع التبادل التجاري).

وهناك من يرى أن السياسة الناعمة الصينية وجدت قبولا وانجذابا في أماكن تواجدها، ففي شمال إفريقيا بلغت نسبة قبول الصين 40 %، و في إفريقيا جنوب الصحراء (الساحل الإفريقي) بلغت نسبة قبول الصين 57 %. (أنظر الشكلين (01) و(02)).

شكل رقم (01): مستوى قبول الصين حسب المناطق الجغرافية

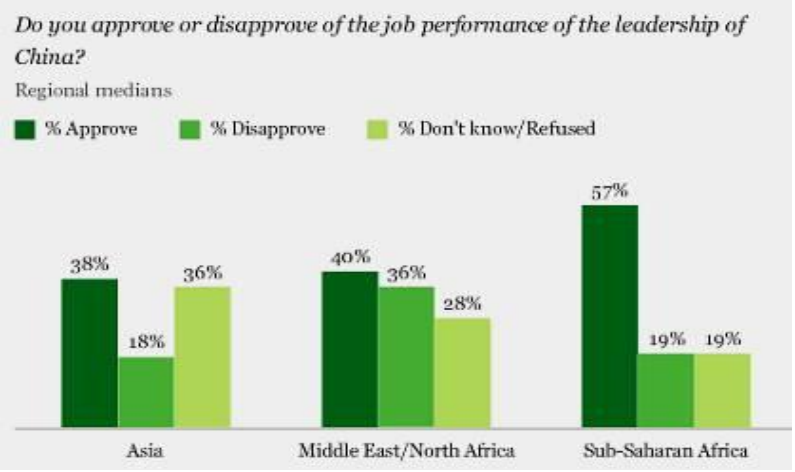

-Source : Eugenia Pecoraro , "China's strategy in North Africa and future economic challenges for the Mediterranean region". **EUGOV Working Paper**, No.26, November 2010. Barcelona: Institut Universitari d'Estudis Europeus , p 8.

[1]– الموقع الإلكتروني نفسه.

شكل رقم (02): مستوى قبول الصين حسب البلدان

Do you approve or disapprove of the job performance of the leadership of China?
Among residents of Middle East/North Africa

	Approve
Yemen	52%
Iran	50%
Lebanon	46%
United Arab Emirates	42%
Morocco	41%
Egypt	41%
Kuwait	40%
Saudi Arabia	39%
Algeria	38%
Tunisia	36%
Palestine	33%
Turkey	29%
Israel	25%
Jordan	11%

-Source : Eugenia Pecoraro , Op.cit, p 9.

لذلك فدور الصين وتأثيرها في القارة الإفريقية تزايد بصفة مستمرة منذ نهاية الحرب الباردة، وأصبح منافسا للدور الأمريكي والأوروبي فيها، خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري اللذين حققت فيهما الصين معدلات مقبولة ومتزايدة بالنسبة لحجم التبادل والاستثمارات في القارة مقارنة بالدول الغربية.

يمكن القول أن الصين نجحت بفضل سياستها الهادئة استقطاب واستمالة الدول الإفريقية، وإيجاد مكان لها كشريك استراتيجي مهم للقارة، وإن كان تأثيرها السياسي والثقافي والعسكري مازال محدودا، مقارنة بتأثيرها الاقتصادي الذي شكل بعدا محوريا للتواجد الصيني، وهو نتيجة طبيعية للتوسع والنمو المضطرد للاقتصاد الصيني وحاجاته الخارجية المتزايدة.

فالنموذج التنموي الصيني المعتمد أساسا على هيكل الصناعات التحويلية التي تتطلب زيادة كبيرة في استهلاك موارد الطاقة، أدّى إلى التعطش المتزايد لموارد الطاقة، مما أدى بدوره إلى زيادة الأنشطة الاستخراجية الضخمة سواء داخل الصين، أو في مختلف مناطق العالم الغنية بموارد الطاقة، فمن الطبيعي أن ترى الشركات الصينية في إفريقيا أفقا جديدة، نتيجة غناها بموارد الطاقة وغيرها من الموارد الأساسية، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار التواجد الصيني في القارة الإفريقية واستخراج موارد الطاقة كشرط هيكلي لاستمرار مسار التصنيع الصيني الضخم.[1]

على هذا الأساس يمكن فهم طبيعة العلاقات الصينية–الإفريقية لما بعد الحرب الباردة، انطلاقا من المتغير الاقتصادي بأبعاده المختلفة، باعتباره من أهم آفاق السياسة الصينية الجديدة في القارة الإفريقية.

لكن بالرغم من أن الصين تجني مكاسب اقتصادية كبيرة من إفريقيا، غير أنه من البساطة اعتبار تلك الفوائد هي الموجه الوحيد للأجندة السياسية الصينية تجاه إفريقيا، كما تشير لذلك وسائل الإعلام والباحثين الغربيين، من خلال ربطها مباشرة بموارد الطاقة والأسواق والفرص الاستثمارية للصناعة الصينية المزدهرة.[2]

[1] - Wenran Jiang, "Fuelling the Dragon : China's rise and its energy and resources extraction in Africa", **the China Quarterly**, n=199, September 2009, p.p 587-588.
[2] - Hany Besada, "Assessing China's relations with Africa", **Africa Development**, Vol 38, n=1-2, 2013, p83.

يمكن أن يكون هذا المنظور معبرا عن التخوف الغربي (الأوروبي – الأمريكي) من تطور وتعزيز العلاقات الصينية–الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، لذلك يرى المنظور الغربي التواجد الصيني في إفريقيا من منظور استغلال ونهب الثروات الباطنية (موارد الطاقة والمعادن)، واستفادة الطرف الصيني من هذه المشاركة أكثر من الطرف الإفريقي. فالدول الغربية تدرك مدى تأثير التقارب والشراكة الإستراتيجية الصينية– الإفريقية، وانعكاساتها السلبية على مصالحها الإستراتيجية في القارة.

من أجل فهم حقيقة التواجد الصيني في إفريقيا وطبيعة العلاقات الصينية– الإفريقية لما بعد الحرب الباردة، يفضل التعرف على معالم الإستراتيجية الصينية في القارة، وربطها بمسألة الأمن الطاقوي الصيني، ومدى ارتباطه بأنشطة الصين ومشاركتها الاقتصادية والسياسية في القارة الإفريقية.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الصينية في إفريقيا من منظور أمن موارد الطاقة

يمكن القول أن الاهتمام الصيني المتجدد بإفريقيا كان مدفوعا في السنوات القليلة الماضية بعدة قضايا، ويمكن اعتبار السياسة الحالية كمجموع ومحصلة لهذه القضايا، التي تعبّر عن مجموعة من المصالح، خصوصا التجارية والاقتصادية، بالإضافة إلى المصالح السياسية أيضا.[1]

لقد ولّد النمو الاقتصادي الصيني المتسارع في العشرين سنة الأخيرة، تركزا للحكومة الصينية وتوسيع نطاق تصوراتها حول الإستراتيجيات الصينية في إفريقيا، من خلال الاهتمام بتقوية الروابط الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية. لذلك سيركز هذا الفصل على محاولة الكشف عن طبيعة النوايا والسلوكات والأهداف الإستراتيجية للصين في القارة الإفريقية ووسائل تحقيقها، بالإضافة إلى التطرق للوضعية الطاقوية الصينية خصوصا ما تعلق بتنامي حاجتها لمصادر الطاقة الخارجية (البترول والغاز الطبيعي) في ظل سعيها نحو التقليل من الاعتماد على الفحم، كما يتم توضيح طبيعة المنظومة الطاقوية الصينية من حيث الفواعل المؤسساتية لصنع السياسات الطاقوية الصينية، والمساعي الإصلاحية خاصة ما تعلق بنظام تسعير الطاقة، وفي المبحث الأخير يتم التطرق للأمن الطاقوي الصيني في إفريقيا من منظور الإستراتيجية الصينية، وسعيها نحو التغلغل في هذا القطاع الحيوي لاقتصادها.

[1] -Michal Meidan, "China's Africa Policy: Business Now, Politics Later", **Asian Perspective**, Lynne Rienner Publishers, Vol. 30, No. 4, 2006, P 91.

المبحث الأول: أهداف ووسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

واجهت سياسة الصين إزاء القارة الإفريقية انتقادات شديدة فيما يخص استغلالها لمواد الطاقة والمعادن، لكن الفحص الدقيق للتواجد الصيني يكشف وجود متغيرات وميكانيزمات تتحكم في توجيه الإستراتيجية الصينية نحو إفريقيا، من أجل تعزيز التعاون الثنائي وزيادة فرص التنمية وتحقيق المصالح المشتركة. لذلك سيتم تسليط الضوء على أهداف ووسائل الإستراتيجية الصينية في القارة من أجل فهم السلوك الصيني إزاءها.

المطلب الأول: أهداف الإستراتيجية الصينية في إفريقيا:

يفسر السلوك الصيني في القارة الإفريقية من خلال العلاقة بين محددات رئيسية كان ولا زال لها الأثر البارز في توجيه اهتمام الصين بها، وتتمثل هذه المحددات في الواقع الطبيعي لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة والمعادن، والدافع التجاري الاقتصادي من أجل تقوية مكانتها على الساحة الدولية والمكانية المهيمنة على الاقتصاد العالي، إضافة إلى الدافع السياسي والدبلوماسي.

أولا: تعزيز إمدادات الطاقة والمعادن

إذا كانت مواد الطاقة والمعادن هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد يسعى إلى النمو والتطور، فإن الصين بما تمتلكه من مصانع ومنشآت اقتصادية ضخمة، وبما تطمح إليه من تبوأ الزعامة الاقتصادية العالمية، هي بحاجة دائمة لإمدادات هذه المصادر الحيوية أكثر من أي وقت مضى.

لمّا كانت الغزوات التجارية الصينية في إفريقيا عموما متعددة الأسباب والدوافع، يمكن أن تكون الحاجة المتزايدة للموارد الخام والنفط هي أحد أهم هذه الأسباب، وهذا راجع إلى حاجات الاقتصاد الصيني الضخم والمزدهر. ففي عام 1993م أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط، وفي عام 2004م، جاءت في المرتبة الثانية عالميا كأكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتستورد الصين حاليا 28% من احتياجاتها النفطية من القارة الإفريقية في المقام الأول، وهذا راجع إلى الإستراتيجية الصينية التي أولت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي، وتأمين إمدادات النفط والغاز باعتباره من أهم أولويات المصلحة الوطنية، إضافة إلى أنه بعد مهم في السياسة الخارجية الصينية[1] خاصة في ظل التوقعات بعد تزايد وارتفاع وارداتها البترولية. فوجود النفط في القارة الإفريقية يشكل عامل استقطاب وإغراء للشركات الصينية، بالإضافة إلى الموارد الأولية الأخرى التي تزخر بها إفريقيا مثل: اليورانيوم، النحاس، الكولتان، الكوبالت والماس والكروم، البوكسيت، الذهب، الحديد والقطن والخشب ذو النوعية الجيدة.

تتوافق التوجهات الحالية للصين نحو تأمين مصادر الطاقة، مع توقعات الطاقة (الإنتاج والاستهلاك) التي تقدمها شركة بريشتين بتروليوم (B.P) بالنسبة للصين والقارة الإفريقية.

[1] - Drothy-Grace Guerrero and Firouza Manji, **china's new role in Africa and the south**, Oxford : Fahamu, 2008, p 134.

فتشير التوقعات بشأن الصين، أنه من المرجح استئثارها مع الهند بحوالي 60% من الزيادة العالمية في الطلب على النفط خلال السنوات العشرين المقبلة، وتتطلعان بحلول عام 2035 إلى استيراد حوالي 3/4 (ثلاثة أرباع) النفط (حوالي 90%).[1] وهو مؤشر على مدى حاجة الاقتصاد الصيني الذي يواصل نموه المضطرد لمزيد من الموارد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي).

أما بشأن إفريقيا، تشير توقعات "بريتيش بتروليوم" British Petroleum (B.P)، بأن إفريقيا تظل مصدرا للطاقة بشكل ملحوظ، لكن مع توقع انخفاض الصادرات الطاقوية مع مرور الوقت (على المدى البعيد)، كما أن نمو الطلب سيفوق العرض، وهو ما يفسر استمرار تعطش الاقتصاد الصيني لمزيد من الطاقة.

وتشير توقعات (B.P) إلى توسع إنتاج الغاز الطبيعي بمقدار 22 مليار قدم مكعب في اليوم، ينمو كما أن إنتاج الطاقة في إفريقيا ينمو بنسبة 58٪، ولا يزال النفط يهيمن عليه، لكن حصته تنخفض من أكثر عن 50٪ إلى 34٪. في الوقت نفسه، من المتوقع تلاقي نسبة مساهمة الغاز مع نسبة مساهمة النفط، حيث ستبلغ 33٪ لكل منهما بحلول عام 2040. ووفقا للتوقعات، يبقى الغاز هو الوقود المهيمن في خليط الطاقة بحلول عام 2040 بحصة 35 ٪، في حين من المتوقع ارتفاع مساهمة مصادر الطاقة المتجددة من 3 ٪ حاليا إلى 20 ٪ بحلول عام 2040.[2]

ووفقا لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية U.S energy information administration، تمثل الصين نسبة 40% من إجمالي النمو في الطلب على النفط في الأربع سنوات الأخيرة، ففي 2003 احتلت المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل اليابان حسب تقديرات استهلاك النفط، وتتوقع الحكومة الصينية وصول استهلاكها إلى 450 مليون طن في عام 2020، سيكون 60% من الواردات.[3] يبدو أن هذه المؤشرات الكمية ستجعل من القارة الإفريقية محور تنافس القوى الكبرى (الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، إذ رغم اختلاف دوافع كل منهما في القارة، يبدو أن الدافع الرئيسي المشترك لكليهما هو تأمين الوصول إلى الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة (البترول والغاز).

لقد أصبحت القارة الإفريقية بفضل ثرواتها الطبيعية تحتل موقعا مهما ضمن المنظور الاستراتيجي للفواعل الرئيسية في النظام الدولي[4]، من خلال سعيها إلى توسيع مصالحها النفطية في القارة وإيجاد قبول ودعم لأنشطتها.

---

[1] - Spencer Dale, "New Economics of Oil", **society of business economists Annual conference**, London, 13 october 2015, p 14.

[2] - B.P energy outlook, "country and regional insights-Africa", 2018, see : https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy-economics/energy-outlook/bp-energy-outlook-2018-region-insight-africa.pdf (accessed 27/07/2018).

[3] - Jedrzej George Frynas And Manuel Paulo, "a new scranble for Africa oil ? historical, political, and busines perspeetives", **African Affairs**, vol.106, Issue.423, April 2007, p 238.

[4] - Ibid, p 236.

من أجل فهم الإستراتيجية الصينية في إفريقيا خاصة ما تعلق بأنشطتها الطاقوية، وتركيزها على دول القارة الغنية بهذه الموارد، يفضل إلقاء نظرة على الاحتياطات الإجمالية للقارة الإفريقية من البترول والغاز الطبيعي لمعرفة مدى استمرارية المنظور الاستراتيجي الصيني إزاء إفريقيا، ومدى استقطاب الموارد الطاقوية الإفريقية للصين.

جدول رقم (04): إجمالي الاحتياطات البترولية المؤكدة في إفريقيا

	أواخر 1994 ألف مليون برميل	أواخر 2004 ألف مليون برميل	أواخر 2013 ألف مليون برميل	أواخر 2016 ألف مليون برميل	أواخر 2017		
					ألف مليون برميل	الحصة الإجمالية %	نسبة الاحتياطات إلى الإنتاج % R/P
الجزائر	10.0	11.8	12.2	12.2	12.2	0.7	21.7
أنجولا	3.0	9.0	12.7	11.6	9.5	0.6	15.6
تشاد	–	0.9	1.5	1.5	1.5	0.1	39.7
جمهورية الكونغو (برازفيل)	1.4	1.5	1.6	1.6	1.6	0.1	15.1
مصر	3.9	3.6	3.9	3.5	3.3	0.2	13.8
غينيا الاستوائية	0.3	1.8	1.7	1.1	1.1	0.1	15.2
الغابون	1.4	2.2	2.0	2.0	2.0	0.1	27.4
ليبيا	22.8	39.1	48.4	48.4	48.4	2.9	153.3
نيجيريا	21.0	35.9	37.1	37.1	37.5	2.2	51.6
السودان الجنوبي	–	–	3.5	3.5	3.5	0.2	88.3
السودان الشرقي	0.3	0.6	1.5	1.5	1.5	0.1	47.8
تونس	0.3	0.7	0.4	0.4	0.4	–	22.1
بقية إفريقيا	0.6	0.6	3.7	3.7	4.0	0.2	35.6
المجموع/إفريقيا	65.0	407.6	130.1	128.0	126.5	7.5%	42.9

– **المصدر**: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- B.p, statistical review of world energy, London : Bp, June 2015, p 6.
- B.p, statistical review of world energy, London : Bp, June 2016, p 6.
- B.p, statistical review of world energy, London : Bp, June 2017, p 12.
- B.p, statistical review of world energy, London : Bp, June 2018, p 12.

من خلال الجدول يلاحظ استمرار ارتفاع حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة للقارة الإفريقية ما بين 1994 و2014، هذا ما يفسر وجود اكتشافات بترولية جديدة في إطار عمليات التنقيب والاستكشاف في

الدول الإفريقية البترولية، لذلك شهدت هذه الفترة اندفاعا كبيرا من قبل الصين نحو القارة الإفريقية وتركز وجودها في الدول التي تمتلك احتياطات طاقوية معتبرة مثل: أنجولا، ليبيا، الجزائر، الغابون ونيجيريا.

فالصين بحاجة إلى دعم وتغطية وارداتها من النفط الخام من الدول الإفريقية، حيث بلغ حجم واردتها من هذا المورد 6209 ألف برميل يوميا سنة 2014، في المقابل تنتج 4276 ألف برميل يوميا (2014)، وتصدر 8 ألاف برميل يوميا من النفط الخام.[1]

فحاجة الصين إلى إفريقيا كشريك اقتصادي تأكدت منذ فترة السبعينات، في ظل الوضعية المعقدة التي أصبح يواجهها أمن موارد الطاقة الصيني، بعد الاضطرابات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط باعتبارها موردا رئيسيا للطاقة (البترول)، وحاجة الصين لموردين دائمين. على هذا الأساس تم تغيير التوجه نحو بعث الصين للعلاقات الودية مع القارة الإفريقية خصوصا الدول الغنية بمصادر الطاقة والمعادن، وعلمت الصين على توثيق التعاون الصيني الإفريقي في مجال النفط نظرا للأهمية الإستراتيجية التي أصبح يشكلها النفط الإفريقي ضمن منظور أمن الطاقة الصيني.[2]

غير أن الصين واجهت مشكلة عدم امتلاك شركاتها البترولية للتكنولوجيا اللازمة، والخبرة البشرية لتحدي ومنافسة الشركات البترولية الغربية المحتكرة للنفط الإفريقي[3]، إلا أنها تمكنت من الحصول على امتيازات وتراخيص لاستغلال حقول النفط والغاز في عدة دول إفريقية. ومن أجل تنويع واردتها النفطية، أطلقت الصين شركاتها النفطية الحكومية إلى الساحة الإفريقية: شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC)، الشركة الصينية للنفط والكيمياويات (SIMOPEC)، وهي شركات أثّر نشاطها في السودان، أنجولا، نيجيريا، الجزائر والغابون[4]، كما عملت على توسيع نشاطاتها البترولية إلى الدول الإفريقية النفطية الأخرى على غرار تشاد، ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى.

فالمصالح التجارية الصينية في إفريقيا أصبحت متنوعة جغرافيا، لأن معظم واردتها تأتي من الدول الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، وهذا بفضل نشاطات وأعمال شركاتها (أكثر من 800 شركة صينية) المتنوعة عبر 49 دول إفريقية عام 2007[5].

بالإضافة إلى النفط، يشكل الغاز الطبيعي في إفريقيا عاملا آخر لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية الصينية–الإفريقية، نظرا لحاجات الاقتصاد الصيني المتزايدة من هذا المورد، والإمكانيات الغازية التي تتوفر عليها القارة الإفريقية، والجدول التالي يوضح الاحتياطات المؤكدة لإفريقيا من الغاز الطبيعي.

---

[1] - Bp Statistical Review of world Energy, Op.cit, p 8, p 19.
[2] - Lei Wu and Youyong Wang, "compowative analysis of china's energy activities in the middle east and Africa", **Journal Of Middle Eastern And Islamic Studies (In Asia)**, vol.3, N.1, 2009, p 40.
[3] - Jedrzej George Frynas And Manuel Paulo, Op.Cit, p 244.
[4] - Lei Wu and Youyong Wang, Op.Cit, p 41.
[5] - Chris Alden, **China In Africa**, New York : Zed Book, 2007, p 14.

جدول رقم (05): إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في إفريقيا

	أواخر 1994 (تريليون متر مكعب)	أواخر 2004 (تريليون متر مكعب)	أواخر 2014 (تريليون متر مكعب)	أواخر 2016 (تريليون متر مكعب)	أواخر 2017		
					تريليون متر مكعب	الحصة الإجمالية %	الاحتياطات إلى الإنتاج (R/P) %
الجزائر	**3.0**	**4.5**	**4.5**	4.3	4.3	2.2	47.5
مصر	**0.6**	**1.9**	**1.8**	1.8	1.8	0.9	36.3
ليبيا	**1.3**	**1.5**	**1.5**	1.4	1.4	0.7	124.0
نيجيريا	**3.5**	**5.2**	**5.1**	5.2	5.2	2.7	110.2
بقية افريقيا	**0.8**	**1.1**	**1.2**	1.1	1.1	0.6	41.1
المجموع	**9.1**	**14.2**	**14.2**	13.8	13.8	7.1	61.4

- **Source** : B.p, statistical review of world energy, June 2018, Op.cit, p 26.

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع الاحتياطيات الغازية لإفريقيا، خصوصا في كل من الجزائر ونيجيريا باستحواذهما على النسبة الكبيرة للاحتياطيات، بفضل عمليات التنقيب والاستكشاف لهذا المورد، فضلا عن تلك التي لم تستكشف بعد. لذلك اهتمت الصين باستغلال هذا المورد في هذه الدول الغنية به.

كما عرفت حركات التجارة في الغاز الطبيعي (liquefied natural gas) بين إفريقيا والصين انتعاشا كبيرا في السنوات الأخيرة، إذ قدر حجم المعاملات التجارية بين الصين والدول الإفريقية الغازية عام 2014 بـ: 0.3 مليار متر مكعب مع الجزائر، 0.2 مليار متر مكعب مع أنغولا، 0.2 مليار متر مكعب مع مصر، 1 مليار متر مكعب مع غينيا الاستوائية و0.6 مليار متر مكعب مع نيجيريا[1]. أما خلال سنة 2017 فقد سجلت انخفاضا محسوسا، إذ قدر حجم المعاملات التجارية الصينية للغاز المسال مع الدول الإفريقية الغازية كما يلي: 0.1 مليار متر مكعب مع الجزائر، 0.4 مليار متر مكعب مع أنغولا، 0.1 مليار متر مكعب مع مصر، 0.1 مليار متر مكعب مع غينيا الاستوائية و0.5 مليار متر مكعب مع نيجيريا.[2]

وقد شكلت الزيادات المتبادلة بين الطرفين الصيني والإفريقي فرصة لوضع أسس الشراكة في المجال الطاقوي، كالزيارة التي قام بها الرئيس الصيني هو "جين تاو" في 2004 إلى بعض الدول الإفريقية (مصر، الغابون والجزائر) التي تسجل في إطار الإرادة الصينية الهادفة إلى تنويع الموردين من النفط والغاز Hydrocarbure[3]، ليشمل دولا من شمال وشرق وجنوب وغرب القارة الإفريقية.

بالنسبة لشمال القارة الإفريقية تبرز كل من الجزائر وليبيا كشريكين استراتيجيين للصين في مجال الطاقة، فرغم حيازة الشركات الصينية لأصول مالية ذات صلة بالطاقة في ليبيا إلا أنها متضائلة مقارنة بالشركات الغربية، وهذا بسبب العلاقات التاريخية المعقدة بين طرابلس وبكين على مر السنين، بما يفسر

[1] - B.p, statistical review of world energy, june 2015, Op.cit, p 28.
[2] - B.p, statistical review of world energy, june 2018, Op.cit, p 34.
[3] - François Lafrague, "la Chine, une puissance Africaine", **Revue Perspectives Chinoises**, No.90, Juillet- Aout 2005, p 5.

تأخر ليبيا في إقامة علاقات ديبلوماسية مع الصين، باعتبارها آخر دولة عربية تقيم علاقات ديبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، تلك العلاقات التي لم تكن جيدة بينهما منذ ذلك الحين، على خلفية عدم زيارة "القذافي" للصين منذ سنة 1982[1]، كما شكلت الأحداث الأخيرة في ليبيا في سياق الاضطرابات التي حدثت في المنطقة العربية تعقيدا للجانب الصيني خصوصا فيما يتعلق بانتشار الجماعات المسلحة ومشكلة تأمين الاستثمارات الطاقوية، غير أن إزاحة نظام العقيد "القذافي"، ومجيئ نظام جديد قد يعيد إحياء العلاقات الدبلوماسية وبعثها من جديد بين الطرفين.

أما فيما يتعلق بالجزائر، فإنها تشكل محور الاهتمام الصيني في شمال القارة الإفريقية فيما تعلق بالموارد الطاقوية (النفط والغاز الطبيعي)، ففي ظل علاقاتهما الودية أصبحت الصين المورد السابع للجزائر، فقد تم ابرام العديد من الاتفاقات الثنائية خصوصا في مجال النفط، مثل توقيع شركة SINOPEC الصينية للنفط والكيماويات في عام 2002م لعقد قيمته 420 مليون يورو لترقية الإيداع بمنطقة زارزايتين Zarzaitine في صحراء الجزائر (عين أمناس)، كما أكدت الشركة الصينية للتنقيب عن البترول والغاز على بناء مصفاة للتكرير غرب ولاية أدرار[2]، وتم إنشاؤها فعلا من أجل إنتاج عدة أنواع من الوقود.

كما أصبحت دول القارة الإفريقية الوحيدة المفضلة للاستثمارات الصينية في مجال الطاقة (الفحم، البترول والغاز الطبيعي)، والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في دول إفريقية مختارة.

جدول رقم (06): حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في قطاع الطاقة في إفريقيا

الدولة	السنة	القطاع	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
ليبيريا	2008	المعادن	2600
نيجيريا	2008	الفحم، البترول والغاز الطبيعي	2400
أنجولا	2007	الفحم، البترول والغاز الطبيعي	2262
مصر	2010	الفحم، البترول والغاز الطبيعي	2000
نيجيريا	2010	الفحم، البترول والغاز الطبيعي	1913
النيجر	2008	الفحم، البترول والغاز الطبيعي	1850
السودان	2009	الفحم، البترول والغاز الطبيعي	1701
تشاد	2008	الفحم، البترول والغاز الطبيعي	1586

– **المصدر**: نقلا بالتصرف عن:

- Zhang Jian, "China's energy security: prespects, challenges, and opportunities", the Brookings Institution: Center for North East Asian policy studies, july 2011, p 28, see :

[1] - Peter Pham, "China's Interests in the Middle East and North Africa in the Light of Recent Developments in those Regions", testimony before the U.S China economic and security review comission hearing on China's current and emerging foreign policy priorities, wednesday, 13 April 2011, p 7, see : https://www.uscc.gov/sites/default/files/4.13.11Pham.pdf (accessed 27/07/2018).

[2] - François Lafargue, "La Chine, une Puissance Africaine", Op.cit, p 5.

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/07_china_energy_zhang_paper.pdf (accessed 27/07/2018).

يلاحظ من الجدول ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في قطاع الطاقة (الفحم، البترول والغاز الطبيعية)، خصوصا في نيجيريا عام 2008، في أنجولا عام 2007، وفي مصر عام 2010، وبقية الدول الإفريقية الأخرى الغنية بموارد الطاقة. هذا ما يفسر حاجات الاقتصاد الصيني المتزايدة والملحة لموارد الطاقة الإفريقية كوجهة مفضلة، في ظل عدم كفاية المصادر المحلية وعدم موثوقية واستمرار المصادر الخارجية الأخرى.

ثانيا: إيجاد أسواق جديدة

إذا كانت الدول الغربية وخاصة الأوروبية هي المهيمنة على حصة المبادلات التجارية مع دول القارة الإفريقية لاعتبارات تاريخية، وجغرافية، فإنها ستكون مهددة بالتناقص مع مرور الوقت، خاصة بعد تنامي وتزايد الأدوار التجارية للشركات الصينية، وظهورها كشريك رئيسي لإفريقيا.

سجلت المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية والصين ارتفاعا ملحوظا بدءا من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني، وخصوصا بعد انضمامها إلى منظمة التجار العالمية OMC عام 2001، والصادرات الصينية موجهة إلى كل دول القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة من دولة أخرى مع وجود تسارع بالنسبة لبعض الدول (رفع صادرتها نحو أنجولا، نيجيريا، الجابون، الجزائر، ليبيا،...) وهذا مرتبط باحترامها لخصوصية هذه الدول، التي تصدر البترول، والغاز الطبيعي والموارد المعدنية الأخرى للصين.[1]

ويمكن تلمس ملامح السياسة التجارية الصينية نحو إفريقيا، من خلال وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا لعام 2006، إذ ورد فيها: "ستنفذ الحكومة الصينية إجراءات فعالة لتسهيل دخول المزيد من المنتجات الإفريقية للسوق الصينية، وتطبق بجدية إلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الإفريقية الأقل نموا...ودفع أوساط المؤسسات في الجانبين لتأسيس غرفة صينية إفريقية مشتركة للصناعة والتجارة...الصين ترغب في توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمنظمات الإفريقية عندما تكون الظروف ناضجة".[2]

شكّل كبر حجم السوق الإفريقية (900 مليون من المستهلكين المحتملين) إغراءا للشركات الصينية، كما أصبحت إفريقيا تمثل آفاقا تجارية جديدة لهذه الشركات، إذ ترى الصين في إفريقيا مستودعا لموارد الطاقة المختلفة (فحم، خامات...) من جهة، ومنفذا لتصريف صناعاتها التحويلية من جهة أخرى، كما هو الحال في بقية مناطق العالم.[3]

---

[1] - François Nicolas, **le Maghreb dans son environnement régional et international : la présence économique Chinoise et Indienne au Maghreb**, paris : centre des études économiques, 2010, p 22.

[2] – "وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا"، بكين، 12 جانفي 2006، أنظر: http://www.cctv.com/special/forum_ar/20091105/103928.shtml (تاريخ التصفح: 2018/07/28).

[3] - François Lafargue, « la chine, une puissance Africaine, op cit, p 7.

يرى الخبراء أن الشركات الصينية تنظر لإفريقيا كسوق ممتازة لسلعهم الاستهلاكية منخفضة التكلفة، وفرصة لازدهارها الاقتصادي، خاصة بالنسبة للدول التي تريد خصخصة صناعاتها، وفتح اقتصادها أمام الاستثمارات الأجنبية.

وتشير التقارير إلى الارتفاع المضطرد لحجم المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية منذ بعث منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، والشكل التالي يبين تطور حجم التجارة الخارجية بين الصين وإفريقيا (صادرات/واردات).

شكل رقم (03): تطور حجم التجارة الصينية – الإفريقية (%)

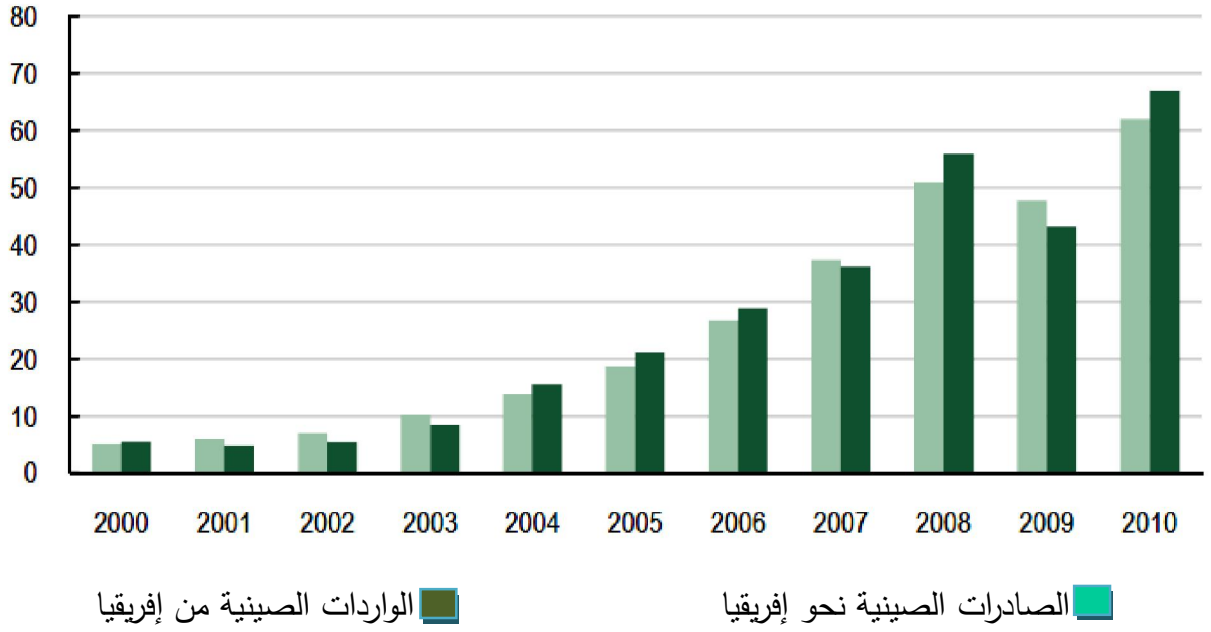

- **Source**: Lucy Corkin, "China in Africa", Strategy EMEA, , 21 April 2011, p 5, see : http://www.thefastestbillion.com/res/Research/China_in_Africa-210411.pdf (accessed 28/07/2018).

يلاحظ من خلال الشكل الارتفاع التدريجي لكل من نسبة الصادرات الصينية نحو إفريقيا، ونسبة الواردات الصينية من إفريقيا خلال الفترة 2000–2010، مما يؤكد اهتمام الصين بإفريقيا كشريك تجاري مهم لتصريف المنتجات الصينية واستيراد موارد الطاقة.

بالرغم من أن إفريقيا تمثل 15% فقط من التجارة العالمية الصينية في عام 2011، غير أن أهميتها كشريك تجاري للصين تتزايد بشكل ملحوظ على مدى العقد الماضي، فمن خلال الشكل السابق يلاحظ نموا كبيرا للتجارة البينية الصينية – الإفريقية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 30%، من 10.8 مليار دولار عام 2001، إلى 150.3 مليار دولار عام 2011.[1]

[1] - Global Trade Atlas.

شملت تركيبة الصادرات الصينية نحو إفريقيا محددا للاتصالات، الآلات، الالكترونيات والسيارات فضلا عن السلع المصنعة التي تستأثر بنصيب كبير منها، في حين تركزت واردتها من إفريقيا في الموارد الطبيعية (النفط 64%، الحديد والمعادن الأخرى والخامات 16%، النحاس 6%...)، وقد استثمرت الصين بكثافة في هذه القطاعات خاصة قطاع الطاقة من أجل تنويع، وتأمين إمداداتها من السلع الأساسية والضرورية لاستمرار نموها الاقتصادي، وحاجاتها المتزايدة منها النفط، الخام.

وبالنسبة لتوزيع صادرات وواردات الصين في مناطق ودول القارة الإفريقية، نلاحظ بأنها تركزت أكثر في المناطق والدول الغنية بالموارد الطبيعية، (أنظر الشكل رقم (04))، مما يدل على أهميتها الإستراتيجية للاقتصاد الصيني، فهي تستورد من أنجولا، جنوب إفريقيا، السودان، جمهورية الكونجو، نيجيريا، وتصدر إلى نفس الدول بالإضافة إلى دول إفريقية أخرى، لكن معظمها تتركز فيها أحد الموارد الطبيعية الأساسية (نفط، غاز، فحم، معادن...).

شكل رقم (04): توزيع صادرات وواردات الصين في إفريقيا حسب الدول

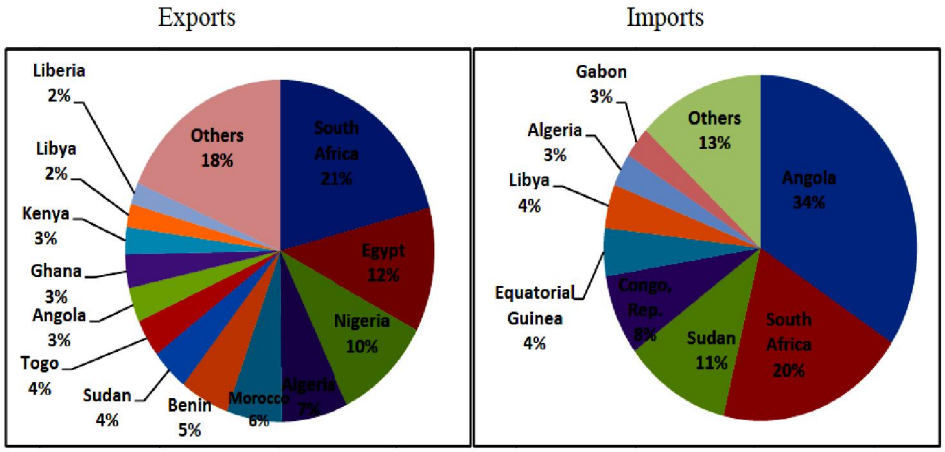

- **source**: Mary-Françoise Renard, " China's Trade And Fdi In Africa", **Working Paper**, No.126, African Development Bank Group, May 2011, P 15.

كما سجلت التجارة البينية الصينية– الإفريقية عجزا بلغت قيمته 10 مليار دولار في سنة 2008 (52 مليار دولار في الصادرات، و62 مليار دولار في الواردات) مع مصدري النفط والغاز باستثناء الجزائر ونيجيريا (أنظر الشكل رقم (05))، وقد يكون السبب هو تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي أدت إلى تراجع وانخفاض واردات الصين من إفريقيا في عام 2009م، بالرغم من زيادة قيمة الواردات الزراعية بنسبة 25%، نتيجة للتسهيلات والمزايا التي استفادت منها بعض الدول الإفريقية فيما يخص تحسين الهيكل التجاري الصيني– الإفريقي، وتسهيل التجارة الصينية من خلال اتفاقيات التجارة الثنائية مع عدة دول إفريقية، وتعزيز التعاون في مجال الجمارك والضرائب، وإعفاء الدول الإفريقية الأقل نموا من التعريفة الجمركية منذ عام 2005م.

شكل رقم (05) : الميزان التجاري الصيني مع أهم الدول الإفريقية (مليار دولار)

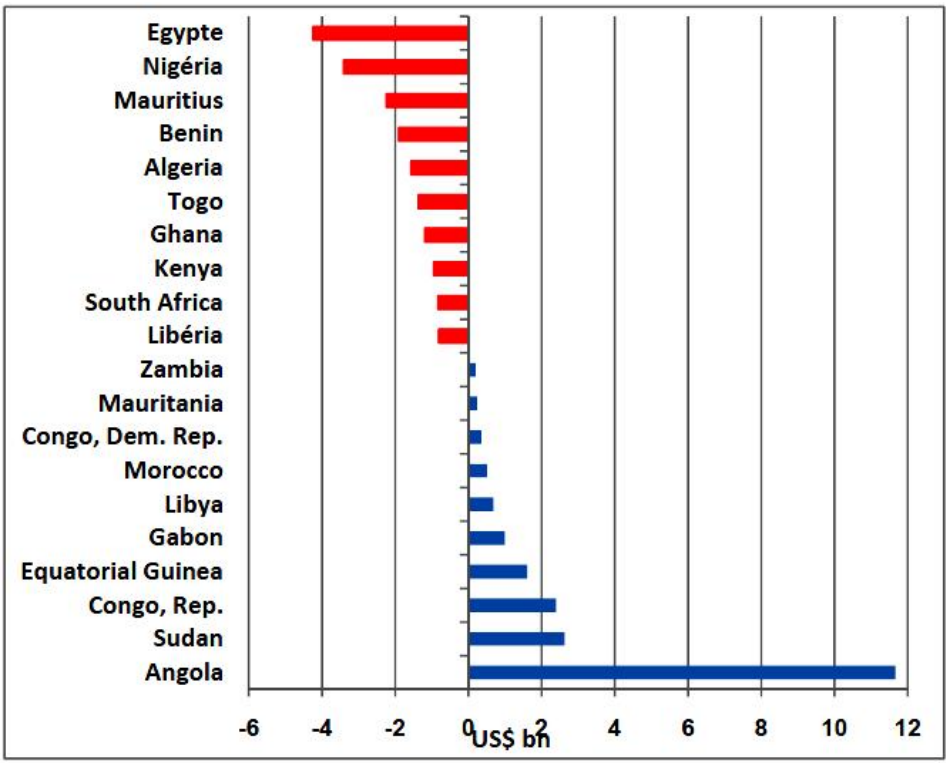

- **source**: Mary-Françoise Renard, Op.cit, p 18.

من خلال المؤشرات التجارية سابقة الذكر، يمكن القول أن الصين مرشحة لمنافسة الأسواق الغربية في قارة إفريقيا كشريك تجاري استراتيجي، فتشير الإحصائيات إلى الارتفاع المتزايد والمضطرد لحجم المبادلات التجارية بين الصين ودول إفريقيا منذ إطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000م.

وهناك من يفسر هذا التزايد بالسياسة المتبعة من طرف الصين في القارة الإفريقية، حيث تقدم نفسها بأنها أكثر البلدان النامية الكبيرة، وتعرض تجارتها مع الدول الإفريقية في إطار التبادل جنوب–جنوب[1]، على عكس الدول الغربية التي تتعامل مع دول القارة الإفريقية من منطق التعالي والهيمنة، فشكلت السياسة التجارية الصينية في إفريقيا رضا واطمئنان لدى الدول الإفريقية عموما، مما أثار مخاوف كبيرة لدى الشركاء الغربيين التقليديين للقارة حول مستقبل مصالحهم التجارية فيها، وما ينتج عن ذلك من تأثير على مصالحهم الطاقوية.

فالقارة الإفريقية تمثل مجالا حيويا وسوقا مهمة للصادرات الصينية، خاصة في ظل التوقعات بتوسيع أسواقها الاستهلاكية في إفريقيا على المدى المتوسط، كنتيجة للفرص التنموية التي يتيحها التعاون والشراكة مع الجانب الصيني.

[1] - Jean Raphael Chaponniére, "la Chine et l'enjeu African : analyse des échanges sino-africaines", **revue d'intelligence stratégique et des relations internationales** , N.3, September 2010, p 36.

وفي الواقع، فإن إستراتيجية الصين المغرية في استقطاب الأسواق الإفريقية مدعومة بسياستها المعروفة بـ"النهضة السلمية الصينية"، والتزامها بعدم التدخل في الشؤون الدولية للدول. هذا ما مكنها من إغراء الحكومات والشعوب الإفريقية على حد سواء، وقبول السلع الصينية التي تمتاز بميزة أخرى هي انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع الغربية، وبالتالي اكتساب فرص تجارية أكثر.

ثالثا: تعزيز الفرص الاستثمارية الصينية في إفريقيا

يرتبط النمو الاقتصادي الصيني بتوسيع الاستثمارات الصينية، وإيجاد فرص جديدة للشركات الصينية خارج حدودها، لذلك أولت الحكومة الصينية اهتماما كبيرا بالسياسة الاستثمارية في إفريقيا، علاوة على تشجيعها للاستثمار في القارة، إضافة إلى تقديم تسهيلات وقروض تفضيلية للاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة للأعمال.

حددت وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا لعام 2006، أهم أطر التعاون في مجال الاستثمار بين الصين وشركائها في إفريقيا، فورد فيها: " تشجع الحكومة الصينية للمؤسسات الصينية وتدعمها للاستثمار في إفريقيا، وستواصل تقديم القروض الميسرة وقروض الاعتماد الميسرة للمستثمرين، وترغب في البحث عن سبل وأساليب جديدة لدفع التعاون في المجال الاستثماري، وستواصل وضع وتحسين السياسات المعنية وتعزيز الموجهات العامة، والاهتمام بالخدمات وتقديم التسهيلات. ترحب الصين باستثمار المؤسسات الإفريقية في الصين. وستواصل مناقشة وتوقيع اتفاقات ثنائية لدفع الاستثمار وحمايته واتفاقات تفادي ازدواج الضرائب، وتهيئ بالاشتراك مع الدول الإفريقية ظروفا جيدة للاستثمار وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين من الجانبين".[1]

لقد سعت الصين إلى توقيع وتنويع استثماراتها في القارة الإفريقية، لأنها في البداية كانت مركزة في قطاع الصناعات الاستخراجية، على حساب الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية والاجتماعية.[2] فانتقلت الصين من النزعة التجارية إلى محاولة إعادة إشراكها مع القارة الإفريقية بما يحقق لها الحفاظ على اقتصادها المتنامي وحاجتها للوصول إلى المعادن، وموارد الطاقة في القارة. ففي عام 2006م بلغت الاستثمارات الصينية في إفريقيا 1.2 مليار دولار، وفي 2008 ارتفعت إلى 5 مليار دولار، مما جعلها سادس أكبر مستثمر في إفريقيا، بعد المملكة المتحدة (UK) والولايات المتحدة الأمريكية (US)، فرنسا وألمانيا.[3] في السنوات الأخيرة توسع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بسرعة في إفريقيا، إذ أصبحت القارة الإفريقية وجهة ناشئة للاستثمار الصيني في الخارج، فخلال سنة 2014 قدمت الشركات الصينية استثمارا مباشرا غير مالي قدر بـ 3.5 بليون (مليار) دولار أمريكي في إفريقيا.[4]

---

[1] – وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا، الموقع الالكتروني السابق.

[2] - Bertha Z. Osei –Hwedie, "the dynamics et China-Africa Cooperation", **Afro Asian journal of social sciences**, vol.3, N.3.1, quarter I, 2012, p 8.

[3] - Ibidem.

[4] - Shuyang Li, "Chinese investment in Africa and human rights abuses : is there a way out ?", **Master of Arts in human rights**, Wine University, 2015, p 36.

فمثلا بالنسبة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) تشير بيانات وزارة التجارة الصينية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في هذه المنطقة وصل إلى 3.1 مليار دولار أمريكي عام 2013 وهو ما يمثل 7% من الاستثمارات العالمية في المنطقة (أنظر الشكل رقم 06).

شكل رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2003-2013) (مليون دولار أمريكي)

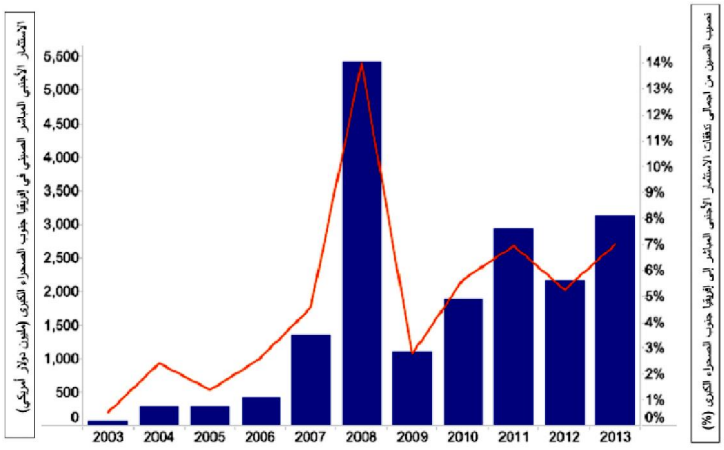

- **source** : Miria Pigato and Wenxia Tang, "China and Africa: Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context", March 2015, p 10, see : **https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015/investing-in-africa-forum-china-and-africa-expanding-economic-ties-in-an-evolving-global-context.pdf** (accessed 28/07/2018).

من خلال الشكل السابق يلاحظ الزيادة التدريجية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ووصل إلى أوجه عام 2008، ويرجع ذلك إلى شراء حصة 5.6 مليار دولار تقدر بـ 20% في بنك ستاندرد Standred Bank الجنوب إفريقي من البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC).[1] هذا كما أدى إلى تسهيل الخدمات المالية للمستثمرين الصينيين في المنطقة، والعمل في شراكة من أجل استكشاف الفرص التجارية الجديدة في المنطقة.

لكن في سنة 2009 تهاوى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقة جنوب الصحراء إلى حدود 1 مليار دولار أمريكي، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، ثم ارتفع تدريجيا خلال السنوات اللاحقة.

وبالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا فقد أولتها الصين مكانة مميزة كشريك اقتصادي واستراتيجي كبير، نظرا لاعتبارها منطقة غنية بالثروات الطبيعية (النفط، الغاز الطبيعي، الخشب، الماس، الذهب واليورانيوم)، فأصبحت دول هذه المنطقة (نيجيريا، موريتانيا، النيجر، السينغال، غينيا، كوت ديفوار، غانا، غينيا الاستوائية) من أهم الوجهات المطلوبة لدى البلدان الصناعية.[2]

[1] - The New York Times, "ICBC to buy 5.6 Billion $ stake in south African bank", **New York Times**, 25 October, 2007, see : **https://www.nytimes.com/2007/10/26/business/worldbusiness/26iht-26icbc.8062473.html** (accessed 28/07/2018).

[2]-Omar Ndo Elhadji, "investment and trade between West Africa and China : the Senegalese case", **Journal of International Business Research**, vol.11, N.1, 2012, p 81.

فمن خلال البيانات المنشورة من طرف وزارة التجارة الصينية، يلاحظ ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقة غرب إفريقيا خلال سنة 2013 (النيجر 116.54 مليون دولار أمريكي، نيجريا 209.13 مليون دولار أمريكي، السنغال 10.44 مليون دولار أمريكي، مالي 108.01 مليون دولار أمريكي، غانا 122.51 مليون دولار أمريكي، عينيا 100.13 مليون دولار أمريكي، كوت ديفوار 121.27 مليون دولار أمريكي، تشاد 120.95 مليون دولار أمريكي).[1]

بالرغم من الأهمية المتزايدة لمنطقة غرب إفريقيا كوجهة مفضلة وأكثر جاذبية للاستثمارات الصينية، إلا أن منطقة شمال إفريقيا مازالت تحتل درجة عالية من الاهتمام الصيني من بين مناطق القارة، ففي عام 2012 كان هناك ثلاث دول من شمال إفريقيا (مصر، الجزائر وليبيا) من بين البلدان العشر الأولى التي تمثل الوجهة المفضلة للاستثمارات الأجنبية الصينية في القارة.

لم تكتف الصين بالاستثمار في قطاع الطاقة، بل دخلت في قطاعات أخرى مثل: البنية التحتية والأشغال العمومية والخدمات، وقد قدرت قيمة الاستثمارات الأجنبية الصينية المباشرة في شمال إفريقيا سنة 2003 بـ 4.86 مليون دولار، لترتفع سنة 2007 إلى 215.46 مليون دولار، وبلغت سنة 2013 قيمة 229.87 مليون دولار.[2]

تزامن الارتفاع المضطرد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى شمال إفريقيا مع المسار الأمني الذي شهدته المنطقة بعد سنة 2002، لأنه قبل ذلك وخاصة في الفترة (1971-2002) م كانت فيها شمال إفريقيا معزولة عن خريطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قارة إفريقيا. ومنذ 2002م شهدت ارتفاعا كبيرا إلى غاية 2008م التي عرفت انخفاضا بشكل كبير نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، وما تبعها بعد ذلك من اضطرابات وتحولات سياسية شهدتها المنطقة (تونس، مصر، ليبيا) منذ 2011.[3]

تراهن الصين كثيرا على قارة إفريقيا في تعزيز الفرص الاستثمارية المعززة لنموها الاقتصادي كقوة اقتصادية عالمية، وهذا ما نلاحظه في توزيع الاستثمار الأجنبي الصيني المباشر في قارة إفريقيا عموما، والذي يشمل تقريبا كل دول القارة (49 دولة افريقية).

فالصين اندفعت إلى كل دول القارة بغض النظر عن الوضعية السياسية والاقتصادية، وحتى الأمنية لهذه الدول، هذا ما يجعل الصين تختلف عن الدول الغربية، بفعل إقبالها الكبير على المخاطرة، من خلال رغبتها في الاستثمار في البلدان الإفريقية التي تسجل فيها ضعف سيادة القانون. ومع وجود

[1] - Miria Pigato and Wenxia Tang, Op.cit, p.p 32-33.
[2] - Ibid, p 32.
[3] - Mohamed A. Elshehawy and Others, "Chinas relation with North Africa : trade and investment", **International Journal Of Social Science And Humanities Research**, vol.2, Issue.3, july - september 2014, p 190.

احتمال فشل بعض هذه الاستثمارات الأولية، يبدو من المرجح أن الشركات الصينية سوف تدرك مستقبلا أنه من الصعب تحويل تحقيق الأرباح في مثل هذه الظروف الصعبة.[1]

المطلب الثاني: وسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

سعت الصين لتحقيق أهدافها الإستراتيجية السالفة الذكر في القارة الإفريقية باستعمال أدوات ووسائل مختلفة ومتداخلة في بعض الأحيان، يمكن حصرها في الأدوات الصلبة (الاقتصاد، العلوم والتكنولوجيا، الدفاع)، فضلا عن الأدوات الناعمة التي أكدت عليها القيادات الصينية، من خلال حاجتها إلى بناء القوة الناعمة (الثقافة، القيم السياسية، العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية) لتلبية الاحتياجات المحلية، ومواجهة التحديات الدولية المتزايدة.

اعتمدت الصين على سياسة "التغيير الناعم" في القارة الإفريقية كوسيلة للتغلغل فيها، وضمان تحقيق المصالح الصينية والإفريقية على حد سواء، وفق منطق المشاركة الفعالة وإتاحة الفرصة لدول القارة من أجل تحقيق التنمية بعيدا عن الضغوطات والمشروطية الغربية. سيتم التركيز في هذا المطلب على أهم الوسائل المتبعة من قبل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا والمتمثلة: الوسائل الاقتصادية، الوسائل السياسية والدبلوماسية، والوسائل الثقافية.

أولا: الوسائل الاقتصادية

يرتكز التواجد الصيني في القارة الإفريقية على وسائل اقتصادية مغرية وفعالة لاستقطاب الدول الإفريقية، وتحقيق أهدافها الاقتصادية المتنامية في القارة.

تعتبر المساعدات (المعونات) الاقتصادية أحد أهم الوسائل الاقتصادية التي راهنت عليها الصين في سياستها إزاء قارة إفريقيا منذ عدة سنوات. فبالنسبة لتاريخ المساعدات الصينية عموما، تشير المصادر أن الصين بدأت برنامج المساعدات في 1950 أي بعد عام واحد من إنشاء جمهورية الصين الشعبية، وكانت هذه المساعدات موجهة في أول أمر إلى كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية والدول الاشتراكية الأخرى المجاورة للصين، لكن بحلول عام 1975 وسعت برنامج مساعدتها ليشمل دول جنوب آسيا الشرق الأوسط وإفريقيا. إذ قدر المبلغ التراكمي للمساعدات الصينية الموجهة للقارة الإفريقية ما بين 1960-1989 بـ 4.728 مليون دولار.[2]

بدأت المساعدات الإنمائية الصينية لإفريقيا في عهد "ماوتسي تونج" عام 1955م، عقب المؤتمر الآسيوي الإفريقي في باندونغ بأندونيسيا. ونتيجة لظهور برامج دعم صينية في عام 1964م، تم تأسيس ثمانية مبادئ أساسية للمساعدات الاقتصادية والتقنية الصينية. ومن بين المبادئ الأكثر بروزاً الدعوة إلى المساواة، وعلاقات المنفعة المتبادلة، وسياسة "عدم فرض الشروط". وفي العام نفسه، بالرغم من أن

[1] -David Dollar, **China's engagement with Africa : from natural resources to human resources**, Washington : China center at Brookings Institution, 2016, p 40.

[2] - Deborah Brautigam, "China's foreign aid in Africa : what do we know ?", in : Robert Rotberg (editor), **China into Africa : trade, aid, and influence**, Cambridge : Brookings Institution Press, 2008, p199.

الصين دولة نامية، فقد مولت خط السكك الحديدية بين تنزانيا وزامبيا، وهو أحد مشاريع البنية التحتية الرئيسية في إفريقيا في ذلك الوقت. كانت السنوات الأولى من المساعدات الصينية في إفريقيا متأثرة أيديولوجياً، مع وجود بعض الشعارات مثل: "وجود أرضية مشتركة متبادلة"، و"المساواة". ومع ذلك، تحول التركيز تدريجيا نحو البراغماتية الاقتصادية ابتداء من فترة الثمانينات. في هذه المرحلة، تم أيضاً دمج خمسة مبادئ أخرى للتعايش السلمي كمبادئ أساسية للمساعدات الخارجية التي صرفتها الصين.[1]

وبالتالي تحولت الصين من الاعتبارات الإيديولوجية، لتتبع مقاربة أكثر واقعية، فقرارات تخصيص المعونة أصبحت تتأثر أساسا باعتبارات اقتصادية محضة، خاصة بعد استبدال المعونة الانفرادية بالتعاون الاقتصادي، الذي يفيد كلا من الصين والدول المتلقية للمعونة، مع العلم أن الصين تلتزم باحترام سيادة الدول المتلقية للمعونة، مع عدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم فرض شروط سياسية.[2]

بالرغم من أن النسبة الأكبر للمساعدات التنموية الصينية تقدم للبلدان الآسيوية، بغية تأمين وتوفير بيئة مستقرة، ودعم النمو الاقتصادي في المنطقة، إلا أن إفريقيا اكتسبت أهمية كبيرة في سياسة المساعدات الخارجية الصينية، فوفقا لتقديرات المصادر المفتوحة تشير أن الصين أعطت ما قيمته 5.5 مليار دولار كمعونات إنمائية للقارة الإفريقية بين عامي 2000 و2007، وتستأثر إفريقيا الآن بأكثر من ثلث 3/1 المساعدات التنموية الصينية.[3]

اشتملت المساعدات الصينية في القارة الإفريقية على عدة أوجه هي:[4]

1- تمويلها لمشاريع البنية التحتية في القارة الإفريقية التي توقفت عن تمويلها الجهات المانحة الغربية.

2- بناء علاقات مع المصارف الإقليمية مثل: بنك التنمية الإفريقي.

3- التركيز على التدريب المهني للأفارقة، فقد أنشأت الصين في هذا الصدد صندوق تنمية الموارد البشرية الإفريقية، مما يساعد على تدريب 3800 من المهنيين الأفارقة في السنة.

4- محاولة بكين إنشاء مدارس اللغة الصينية في الجامعات الإفريقية، في إطار مشروع معهد كونفوشيوس، فقد أنشأت الصين اتفاقيات تعاون مع عدة جامعات إفريقية.

وقد اقترنت المصلحة الاقتصادية والدبلوماسية الصينية المتزايدة في إفريقيا بزيادة كبيره في المساعدات التنموية الصينية للمنطقة. ومع ذلك، بما أن الصين تندرج في ما يسمى بالمانحين الناشئين لإفريقيا، غير أن تحديد حجم ونوعية برنامج المساعدات الصينية في إفريقيا ليس بالأمر اليسير نظرا لما

[1] -May Tan-Mullins, "Chinese Perception of Soft Power: The Role of the Media in Shaping Chinese Views and Discourses on Foreign Aid to Africa", in : Xiaoling Zhang and others (editors), **China's Media and Soft Power in Africa: Promotion and Perceptions**, Palgrave Series in Asia and Pacific Studies, Hampshire, New York : Palgrave Macmillan, 2016, p 109.

[2] - Wioletta Nowak, "China's Development aid strategies", **Chinese Business Review**, vol.14, No.4, April 2015, p 204.

[3] - pehnelt Gernot, "the political economy of China's aid policy in Africa", **Jena Economic Research Pepers**, No.51, August 24, 2007, p 4.

[4] - Joshua Kurlantzik, "Bejing's safari : china's move into Africa and its implications for Aid, Development and gouvernance", Policy Outlook, Washington : Carnegie Endowment For International Peace, November 2006, p3, see: **http://carnegieendowment.org/files/kurlantzick_outlook_africa2.pdf** (accessed 28/07/2018).

يكتنف هذا الموضوع من سرية وانعدام الشفافية، بالإضافة إلى توزيع برنامج المساعدات الصينية بين عدد من الهيئات التي تشارك كلها في صنع القرارات المتعلقة بمنهج المساعدات الخارجية.

فبالرغم من نشر الوثائق الرسمية المتعلقة بأنشطة المعونة الخارجية الصينية، لا تزال هناك شكوك بشأن نطاق المعونة الصينية المقدمة إلى إفريقيا. ومن أجل التوصل إلى فهم شامل للتعاون الإنمائي الصيني مع إفريقيا فإن البيانات الصينية الرسمية تحتاج إلى التحقق منها مع مصادر أخرى حول المساعدات الصينية.[1]

ومع ذلك لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي تلعبه المساعدات التنموية الصينية في تحقيق الأهداف الإنمائية التي تساعد الدول النامية عموما والإفريقية على وجه الخصوص في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر، فمن خلال هذا المسعى تبرر الصين أنشطتها الاقتصادية في إفريقيا.

لكن سياسة المعونة الصينية لإفريقيا غالبا ما تتبع أجندتها الدبلوماسية والتجارية[2]، وبالتالي إخضاع الأهداف الإنمائية، لاعتبارات إستراتيجية أو دبلوماسية أو تجارية، فالمساعدات الخارجية الصينية إزاء إفريقيا تكمن وراءها أهداف إستراتيجية بعيدة المدى يمكن حصرها في النقاط التالية:[3]

1- جر الدول المتلقية للمساعدات الصينية إلى التعاون مع الصين وتكوين علاقات متعددة الأطراف.

2- بناء قاعدة كبيرة للدعم السياسي الصيني من قبل الدول الإفريقية تجاه السياسات الصينية في المجتمع الدولي.

4- تدعيم النمو الاقتصادي الصيني، عن طريق تسهيل الوصول إلى أسواق جديدة في القارة الإفريقية.

5- تسهيل الوصول إلى الموارد الطبيعية في القارة الإفريقية (البترول، الغاز الطبيعي، والموارد المعدنية)، من أجل تحقيق الأمن الطاقوي الصيني.

ثانيا: الوسائل السياسية والدبلوماسية

إن المقاربة الصينية لتواجدها في القارة الإفريقية وإن كانت تركز على الوسائل والأدوات الاقتصادية، كما رأينا سابقا، غير أنها لم تهمل الوسائل السياسية والدبلوماسية باعتبارها تمثل إحدى مرتكزات سياستها الناعمة في القارة الإفريقية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الارتباط الوثيق بين تقوية الروابط السياسية والدبلوماسية، وتحقيق المصلحة الاقتصادية الصينية في إفريقيا.

ففي ظل عالم معولم وشديد الترابط، أصبحت القوة الناعمة مهمة بشكل متزايد. فالقوة الناعمة الصينية كجزء من السياسة الخارجية للبلاد، من المتوقع أن تخلق صورة إيجابية عن الصين في الداخل والخارج. من أجل ذلك، وسعت الحكومة الصينية قوتها الناعمة إلى إفريقيا لكسب العقول والقلوب هناك وبالتالي الوصول إلى البلدان الإفريقية وتسهيل السيطرة على مواردها الطاقوية.

---

[1] - Anna Katharina Stahl, Op.cit, p.p 12-13.

[2] - Yu Zheng, "China's aid investment in Africa : aviable solution to international development", August 15, 2016, see: **https://www.hhs.se/contentassets/bc7089cd2c364b2cae4c287184ad743b/yu-zheng---chinas-aid-and-investment-in-africa-.pdf** (accessed 28/07/2018).

[3] - Frauke Urban and Other, "China and the Africa oil sector : channels of engagment, motives, actors and impacts", **IDS Working paper**, No.374, 2011, p 15.

لا تقتصر الصين في علاقاتها مع إفريقيا على البعد الاقتصادي، إنما تسعى إلى إقامة علاقة شاملة معها. فالسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ليست مصممة أساسا من أجل السيطرة على القارة، بل هي محاولة للحصول على دعم سياسي دولي لها في إفريقيا.[1] بما يضمن لها من ناحية أخرى التغلغل الاقتصادي المرن فيها.

ركزت الدبلوماسية الصينية في إفريقيا خلال الستينات والسبعينات والثمانينات على خدمة العقيدة أو التوجه الإيديولوجي في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الليبرالي والاشتراكي، أين كان الحزب الاشتراكي الصيني يقوم بدعم الأحزاب الاشتراكية في البلدان الإفريقية المستقلة حديثا من أجل نشر الإيديولوجية الاشتراكية، لكن هذا التوجه الإيديولوجي للدبلوماسية الصينية في إفريقيا اتخذ منحى آخر بعد تطبيقها لسياسة الانفتاح والإصلاح.[2]

فالصين تستغل علاقاتها الودية مع دول القارة الإفريقية، خاصة ما تتعلق بماضي الصين غير الاستعماري، الذي جعلها تتغلغل فيها بطريقة سياسية ناعمة. هذا ما جعل الصين تراهن على ثلاثة أوراق مؤثرة في علاقاتها بإفريقيا، لتجعلها متباينة عن الوسائل والأدوات الغربية في القارة، وتتمثل في ورقة الاحترام المتبادل، ورقة الربح المتبادل win-win، وورقة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية.[3]

استخدمت الصين مجموعة متداخلة من أدوات القوة الناعمة للدبلوماسية والأنشطة الاقتصادية والمساعدات والثقافة. إن هدف دبلوماسية الصين هو "الكشف عن مستوى عال من الثقة"، الذي ينفذ على عاتق سياستها الخارجية، للوصول إلى النخبة وصانعي القرار في إفريقيا. إذ يتم ممارسة الدبلوماسية الشخصية على المستوى الحكومي أثناء الزيارات والمؤتمرات. كما تعد الندوات والمبادلات والمنح الدراسية والجولات الدراسية من الطرق القياسية لتوسيع وتحسين العلاقات بين الأفراد. ومع ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية التي تعتبر التعاون "المربح للجانبين" كانت في طليعة العلاقات الصينية الإفريقية. ومنذ الخمسينات من القرن العشرين، كونت المساعدات الصينية إرادة طيبة بين مختلف المناطق. واليوم، تعد المساعدات الصينية لإفريقيا جزءًا من مشاريع التجارة والاستثمارات الصينية.[4]

كما عملت الصين على إحياء علاقاتها من جديد مع القارة الإفريقية وتوطيدها، وأعادت تشكيلها على أسس صداقة صينية–إفريقية مستمرة وأكثر تعاونا في القرن الواحد والعشرين، وهذا من خلال الزيارة

[1] -Cheng Aiqin and Cai Jianhong, "China's Energy Diplomacy Towards Africa from the Perspective of Politics", in : Young-Chan Kim (editor), **China and Africa A: New Paradigm of Global Business**, Cham, Switzerland : Palgrave Macmillan, 2017, p 136.

[2] - George T.Yu, Op.cit, p.p 9-10.

[3] - Lioyd Thrall, **China's expanding African relations : implications for U.S national security**, California : RAND Corporation, 2015, p 49.

[4] - Anja Lahtinen, **China's Diplomacy and Economic Activities in Africa : Relations on the Move**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018, p 36.

التي قام بها الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" Jiang Zemin[1]، وتأكيد الرئيس "هوجنتاو" Hu Jintao فيما بعد على تعزيز العلاقات الثنائية، من خلال إشارته إلى الالتزام بتدعيم التضامن والتعاون الصيني مع الدول النامية بما فيها الدول الإفريقية[2]، وتم تجسيده من خلال التأسيس الفعلي لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000.

كما تسعى الصين إلى كسب الدعم والتأييد الإفريقي لفكرة "صين واحدة" "One China"، وبالتالي مساعدتها في عزل تايوان دوليا، للوصول إلى الهدف النهائي في إعادة توحيد تايوان مع الوطن الأم.[3]

إن ضمان ولاء إفريقيا للصين باعتبارها أكبر قارة نامية، سيجعلها تتكامل مع المنظومة الصينية في كل مناطق العالم النامي (آسيا وأمريكا اللاتينية)، ما يدعم مسار الصين وصعودها السلمي كقوة عالمية، هذا المسعى الصيني جعلها تتعامل مع القارة الإفريقية معاملة خاصة، حيث عملت على تعزيز علاقاتها بالقارة الإفريقية نحو المزيد من المصالح والأعمال المشتركة، من خلال ما يلي:

1- تعزيز وتنمية الصداقة التقليدية بين الصين والقارة الإفريقية عبر الدعم المتبادل، وتجلى هذا من خلال مساعدة الصين للدول الإفريقية في إقامة الاتحاد الإفريقي، وتطبيق برنامج الشراكة الجديد من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد)، وتعزيز التكامل والتعاون الإقليمي في القارة.

2- ترى الصين بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن وجوب الوقوف إلى جانب قضايا الدول النامية في إفريقيا، ودعم مطالبها المشروعة ومقترحاتها العلمية.

3- المواجهة الجماعية لتحديات العولمة الغربية من خلال تنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الصيني الإفريقي في شتى المجالات.

وفي سياق استعمال الأدوات الدبلوماسية لتعزيز العلاقات الصينية-الإفريقية طورت الصين الدبلوماسية الصحية health diplomacy في قارة إفريقيا، التي بدأت مع تدفق المساعدات الصحية الصينية إلى ما وراء البحار بعد نهاية الحرب الباردة، وتصاعد المخاوف الإيديولوجية في تلك الفترة.

فتطور البرنامج الصحي الصيني في إفريقيا كان بالتوازي إلى حد كبير مع تطور العلاقات الدبلوماسية لدول القارة الإفريقية، وكانت الجزائر أول دولة إفريقية تستفيد من المساعدات الصحية الصينية خارج حدودها، في شكل بعثة فريق طبي صيني نحو الجزائر (مارس 1963م) في أعقاب نهاية الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي.[4]

---

[1]- رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي لصين في إفريقيا: الفرص والتحديات"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، جانفي 2006، ص 142.

[2]- طارق عادل الشيخ، "الصين وتجديد سياستها الإفريقية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 156، أفريل 2004، ص 156.

[3] - Clifton W. Pannell, "China's economic and political penetration in Africa", **Eurasian Geography And Economics**, vol.49, No.6, 2008, p 707.

[4] - Deborah Brautigam, "U.S and Chinese efforts in Africa in global health and foreign aid", in : Xiaoqing Lu Boynton (editor), China's emerging global health and foreign aid engagement in Africa, **A Report at CSIS**, Washington : CSIS, november 2011, p 4.

لتتوالى بعدها المساعدات الصحية الصينية لمختلف دول القارة الإفريقية، فعند نهاية 2007 أرسلت الصين فرقا طبية إلى 67 دولة حول العالم ومنها إفريقيا، كما وزعت قرابة 200 مليون علاج تلقت إفريقيا أغلبيتها، وخلال مؤتمر قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في 2006، طرح الرئيس الصيني السابق "هوجينتاو" تدابير وإجراءات للنهوض بتقديم المساعدات لإفريقيا، شملت إنشاء 30 مستشفى، و30 مركزا للوقاية والعلاج من الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة "AIDS".[1]

علاوة على ذلك، توظف الصين ما يسمى بدبلوماسية وسائل الإعلام media diplomacy الصينية في إفريقيا، من أجل عرض مختلف المناهج التي تهدف إلى بناء قاعدة مادية، وتنمية الدعاية الايجابية، وتوسيع التأثيرات، والأهم من ذلك كله، التغلب على الثغرات اللغوية والثقافية والإيديولوجية ضمن العوائق الأخرى في التواصل. لا يمكن فهم هذه العملية بشكل كامل دون فهم ازدواجية العمليات والأنشطة الإعلامية في بناء العلاقة بين الصين وإفريقيا، التي تتجاوز الأصناف التقليدية للدعاية الدولية والدبلوماسية العامة، والدبلوماسية الإعلامية وإستراتيجية القوة الناعمة[2].

ثالثا: الوسائل الثقافية

تعتبر دراسة الصلة بين الثقافة وسياسة الصين في إفريقيا إحدى الموضوعات المفتقدة أكاديميا. لأن مثل هذه المواضيع بلا شك مثيرة للاهتمام وصعبة للغاية. لأن توجهات السياسة الخارجية لأي دولة بما في ذلك الصين تتجسد من خلال التقاليد التاريخية، والقيم الاجتماعية، وكذلك الإيديولوجية السياسية للدولة القومية المعنية، لذلك فهي لديها ارتباط مباشر مع ثقافة ذلك البلد.[3]

عملت الصين على توظيف الوسائل الثقافية من أجل رسم صورة إيجابية وبناءة لها في القارة الإفريقية، لأنها تدرك أهمية العامل الثقافي في تعميق وترسيخ علاقاتها مع الإفريقيين، ودعم صعودها السلمي الناعم، بالإضافة إلى دوره في زيادة درجة التّأثير السياسي والاقتصادي.

وتجلى ذلك في الإنجازات الكبيرة المحققة (كمّا وشكلا وحجما) خلال السنوات الأخيرة، في المبادلات الثقافية والتعليمية بين الصين وإفريقيا، لأن الصين كانت دائما تعلق أهمية كبيرة على تعزيز سبل التعاون الثقافي مع إفريقيا، من خلال توقيعها على 65 اتفاقية ثقافية، و151 خطة تنفيذية مع البلدان الإفريقية من 1955م إلى 2005م، بالإضافة إلى الإنجازات الكثيرة المتبادلة بين الوفود الثقافية الصينية والإفريقية (زيارة أكثر من 50 وفدا ثقافيا حكوميا صينيا إفريقيا، وزيارة أكثر من 160 جماعة ثقافية إفريقية إلى الصين)، أما في السنوات الأخيرة فقد ازدادت وتيرة التبادل الثقافي الصيني–الإفريقي.[4]

---

[1] - Xu Jing and Others, "health diplomacy in China", **Global Health Governance**, vol.4, No.2, Spring 2011, p 7.
[2] -Shubo Li, **Mediatized China-Africa Relations : How Media Discourses Negotiate the Shifting of Global Order**, Palgrave Series in Asia and Pacific Studies, Singapore : Palgrave Macmillan, 2017, p 7.
[3] -Anshan Li, "Cultural Heritage and China's Africa Policy", in : Jing Men and Benjamin Barton, **China and the European Union in Africa : Partners or Competitors?**, Surrey, Burlington : Ashgate Publishing, 2011, p 41.
[4] - Xu Weizhong, "Sino-African relations : new transformations and challenges", in : Dorothy - G Guerrero and Firoze Manji (editors), **China's new role in Africa and the south**, Oxford : Fahamu, 2008, p 71.

بالرغم من قلة الدراسات المتعلقة بمناقشة الجهود الصينية الشاملة في تصدير الثقافة الصينية، وسعيها لتصبح قوة ثقافية في العالم، بالموازاة مع تنامي قوتها الاقتصادية التي جذبت اهتمام العالم، ساهم ذلك في دفع الجهود الصينية المتواصلة لتصدير وممارسة سلطتها الثقافية، إذ أن المناقشات الحالية المتعلقة بالبعد الثقافي للقوة الناعمة الصينية ركزت في الغالب على دور معاهد كونفشيوس " Confucius Institutes" وتزايد شعبية تعلم اللغة الصينية[1] في مختلف مناطق العالم ومنها قارة إفريقيا.

وبالتالي، تسعى الحكومة الصينية لتحسين صورتها في إفريقيا من خلال التعاون الثقافي ومعاهد كونفوشيوس. تم تأسيس أول معهد كونفوشيوس في أفريقيا في كينيا عام 2005م، واليوم، تمتلك الصين 46 معهد كونفوشيوس في القارة. وهي تعمل كـ "شراكة" تابعة للجامعات والمؤسسات التعليمية المحلية، تمتد من كيب تاون إلى القاهرة. تقدم معاهد كونفوشيوس دورات تعليمية في اللغة الصينية و تعمل على الترويج للثقافة الصينية. تشمل الأنشطة الثقافية الصينية دورات في فن الخط، والطب التقليدي، والوخز بالإبر، وفنون الدفاع عن النفس، والمأكولات الصينية. وتهدف مختلف الأحداث ذات الصلة بالثقافة الصينية، مثل الاحتفال بالسنة الصينية الجديدة، إلى تمهيد الطريق للوصول إلى المجتمع الإفريقي والاندماج فيه.[2]

فالمنظور الصيني لتصدير الثقافة نحو الدول الإفريقية يستجيب إلى مساعيها في تجاوز معضلة التنمية، والرغبة في الحصول على نتائج طويلة الأجل في مجال تحسين سبل كسب العيش، وأنماط حياة الأفارقة. ويتحقق ذلك بإتباع سياسة تثقيف النخب الإفريقية (بما في ذلك قادة المستقبل)، بدراسة اللغة والثقافة الصينية من أجل دعم مسار التنمية في بلدان إفريقيا في مجالات رئيسية (الزراعة، والعلوم الطبية)[3]، بالاستفادة من النمط الزراعي الصيني، وخبراته في مجال الطب، إضافة إلى مجالات أخرى.

بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية، وتخفيف عبئ الديون عنها، تعتبر المبادلات الثقافية والتعليمية أيضا جزءا من جهود الصين لتعزيز نفوذها في إفريقيا، على الرغم من اختلاف الثقافة الصينية تماما عن العديد من الثقافات الأصيلة في القارة الإفريقية، وهو ما يطرح تحديا حول طبيعة المنتجات الثقافية التي يمكن شراؤها ونقلها من الصين، لكن الصين بدلا من ذلك تركز جهودها الآن على مجالين رئيسيين هما: تدريب أجيال المستقبل من القادة الأفارقة، والترويج للمقاربة عبر–الثقافية "Cross-cultural approach".[4]

[1] - Xiaogang Deng and Lening Zhang, "China's cultural exports and its growing cultural power in the world", in : Ming jiang Li (editor), **Soft power : China's emerging strategy in international politics**, Plymouth : Lexington Books, 2009, p143.
[2] - Anja Lahtinen, Op.cit, p 57.
[3] -Clifton W.Pannell, Op.cit, p 716.
[4] - Xiaogang Deng and Lening Zhang , Op.cit, p 154.

المبحث الثاني: الموارد الطاقوية الصينية

يعالج هذا المبحث وضعية قطاع الطاقة الصيني منذ نهاية الحرب الباردة، من خلال التطرق إلى الهيكل الطاقوي الصيني سواء ما تعلق بالطاقات غير المتجددة أو الطاقات المتجددة واحتياطات الصين منها، بالإضافة إلى دراسة وتحليل الإنتاج (العرض) والاستهلاك (الطلب) والتجارة في مجال الطاقة بالنسبة للصين، من أجل الوقوف على حقيقة انخراطها في السوق العالمية للطاقة من جانب الطلب على موارد الطاقة خاصة البترول.

المطلب الأول: البترول Pétrol

يتم التطرق إلى الاحتياطات البترولية الصينية من خلال بعض الأرقام والبيانات المقدمة من طرف الهيئات المختصة في قضايا الطاقة، ونشر المعلومات والإحصائيات المتعلقة بها، مثل بريتيش بتروليوم (B.P)، الوكالة الدولية للطاقة(IEA) وغيرها من الهيئات والوكالات، بالإضافة إلى تقديم وتحليل مؤشرات المرتبطة بقطاع البترول الصيني من جانبي العرض والطلب.

أولا: احتياطيات البترول الصينية

وفقا لإحصاءات "بريتيش بتروليوم" (B.P) عرفت الاحتياطيات البترولية الصينية المؤكدة انخفاضا واضحا منذ 1987م إذ قدرت بـ 2.377 ألف مليون طن، انخفض إلى 2.322 ألف مليون طن أواخر 1997، و2.117 مليون ألف طن عام 2008[1]. لكن في أواخر 2014 وأواخر 2015 حققت احتياطات البترول الصينية المؤكدة ارتفاعا ملحوظا إلى 8.5 ألف مليون برميل، وتستأثر حاليا بـ 1.1% من إجمالي الاحتياطات العالمية.[2]

وحسب الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، منذ عام 2000م حققت الاحتياطات النفطية الصينية نموا مضطردا، بزيادة الإنتاج بـ 60% و24% على التوالي عام 2009 مقارنة بسنة 2000، وهذا راجع لزيادة عمليات التنقيب في شمال غرب البلاد، وفي الخارج من أجل تأمين الإمدادات، نتيجة لانخفاض الاحتياطيات والإنتاج في منطقة شمال شرق الصين.[3]

واستنادا إلى بيانات المكتب الوطني الصيني للإحصائيات National Bureau Of Statestics Of China، فإن احتياطيات البترول الصينية عرفت ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2004، يستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2014، وهذا ما يؤكد استمرار عمليات التنقيب داخل وخارج الصين في ظل الطلب الصيني المتزايد على البترول.

[1] - Hengun Ma, "China's energy situation and its implications in the new millennium", **working paper**, No.1, Departement of Economics, Univercity at Canterbury, New Zealand, January, 2009, p 9.
[2] - BP, "statistical review of world energy", June 2016, p 6.
[3] -IEA, oil and gaz security emergency respence of IEA Countries, **Report**, 2012, p 5.

جدول رقم (07): الاحتياطيات البترولية الصينية المضمونة (المؤكدة) (10000 طن)

السنة	2004	2006	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطي	249097.9	275856.75	294919.8	317435.27	323967.94	333258.33	336732.81	3433335.00

– **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- National Bureau Of Statistics Of China, "China Statistical Year Book (2005-2015), see: http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/annualdata/ (accessed 28/07/2017).

من خلال بيانات الجدول، يلاحظ الارتفاع التدريجي لحجم الاحتياطيات البترولية الصينية المؤكدة من 249097.9 (10000 طن) عام 2004 لتصل إلى 343335.00 (10000 طن) سنة 2014. وفقا لمصادر الإحصائيات المختلفة، وإن كانت تختلف حول حجم الاحتياطيات الصينية المؤكدة من البترول، غير أنها تتفق أن هناك ارتفاعا مضطردا في حجم الاحتياطيات الصينية، لكن ما يهم أكثر هو تحليل مؤشرات الطاقة (البترول) الصينية من خلال معرفة الإنتاج/الاستهلاك وبالتالي الوقوف على حقيقة الطلب الصيني على الموارد البترولية.

ثانيا: الإنتاج والاستهلاك البترولي الصيني

تعتبر الصين من الدول المنتجة للبترول بفضل الاحتياطيات التي تتوفر عليها، وبفعل نموها الاقتصادي المضطرد منذ التسعينات، ارتفع إنتاجها الإجمالي للنفط الخام الصيني بين عام 1980 و 2004من 106 مليون طن إلى 175 مليون طن، بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 2.1%، ففي 2002 أنتجت 149 مليون طن من البترول من المصادر الداخلية، و18 مليون طن من المصادر الخارجية[1]، وهو مؤشر على الحاجة المتزايدة للاقتصاد الصيني لمزيد من الإمدادات النفطية اللازمة لتغطية النمو الاقتصادي المتسارع، وهذا ما تؤكده إحصائيات بريتيش بتروليوم (B.P) حول إنتاج واستهلاك الصين من البترول (أنظر الجدول رقم 08).

جدول رقم (08): الإنتاج والاستهلاك الصيني من البترول الخام (ألف برميل يوميا)

السنة	2005	2007	2009	2011	2013	2014	2015	الحصة الإجمالية 2015
الإنتاج	3642	3742	3805	4074	4216	4246	4309	%49
الاستهلاك	6900	7808	8279	9791	10732	11201	11968	%12.9

– **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- B.P, Statistical Review Of World Energy, June 2016, Op.cit, p.p 8-9.

[1] - Jiang Kejun, "management of energy resources in China", Energy Research Institute, p 3, see: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.489.7515&rep=rep1&type=pdf (accessed 28/07/2017).

يلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المضطرد لكل من الإنتاج والاستهلاك الصيني للبترول (النفط الخام) خلال الفترة 2005-2015، حيث أصبحت الصين تمثل ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم لسنة 2015 بـ 12.9% بعد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 19.7% لنفس السنة.[1]

وهو ما يفسر تزايد حاجة الاقتصاد الصيني للبترول كسلعة ومورد استراتيجي ليس في هذه الفترة فقط وإنما منذ 1989. ويرجع ذلك لإدراك الصين أهمية صناعة الطاقة النفطية للأمن الوطني والتنمية الاقتصادية، منذ أن كان أول حقل نفطي صيني "حقل فوشون" "Fushun Field" في مقاطعة لياونينغ "Liaoning" شمال شرق الصين، مستغلا من قبل اليابان قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1945.[2]

لكن وفقا لإحصائيات وبيانات المكتب الوطني الصيني للإحصائيات نجد هناك تفاقما ملحوظا في حجم إنتاج البترول في الصين منذ السبعينات، أين كان حجم إنتاج 11.2 (10000 طن) سنة 1999 لينخفض سنة 2007 إلى 10.1 (10000 طن)، ثم يستمر في الانخفاض إلى حدود 8.4 (10000 طن)[3]. وهو ما يؤكد بعض الافتراضات التي تقول بصعوبة استغلال ما هو متوفر من احتياطيات نفطية في الصين نتيجة لعوامل جيولوجية وجغرافية، والإمكانيات التكنولوجية الضخمة التي تتطلب لاستغلالها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها إضافة إلى نضوب الحقول النفطية في المناطق الشرقية.

ثالثا: تزايد الطلب الصيني على البترول

تباينت الأرقام حول احتياطي النفط الصيني، فوفقا لبريتيش بتروليوم (B.P) تمتلك الصين 3.2 مليار طن من احتياطي النفط، وحسب وزارة الموارد الصينية تمتلك الصين 6.5 مليار طن، وهو رقم ضعيف وفقا للمعايير العالمية، خاصة إذا علمنا بأنها تمتلك فقط من 2% إلى 3% من الاحتياطي العالمي للنفط، وتشير بعض الإحصائيات أنه يصل إلى 1% فقط.[4]

ففي ظل هذه المؤشرات المنذرة بتراجع الإنتاج المحلي، وتزايد الاستهلاك لهذه المادة الحيوية للاقتصاد الصيني المتنامي، فإن الصين لا تمتلك خيارات أخرى غير التوجه نحو السوق النفط العالمية لتصبح مستوردا إضافيا للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية (أنظر الجدول رقم 09).

---

[1] - B.P, Statistical Review Of World Energy, june 2016, Op.cit, p 9.

[2] - Zhang Jian, "China's energy securirty: prospects, challenges, and opportunities", **Working Paper**, Washington: the Brookings Institution, july 2011, p4.

[3] - National Bureau Of Statistics Of China, China Statistical Year Book 2015, see : **http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2015/indexeh.htm** (accessed 28/07/2017).

[4] – فولفانج هيرن، **التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا**، ترجمة: محمد رمضان حسين، ط1، الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011، ص 206.

جدول رقم (09): تطور الإنتاج والطلب الصيني على البترول (Kb/d)

السنوات	1990	2000	2005	2010	2011	2012
الإنتاج	2774	3262	3639	4124	4134	4125
الطلب	2333	4642	6748	9085	9471	9840

- **Source** : International Energy Agency (IEA), **Energy Supply Securiry**, Paris : IEA, 2014, p 527.

من خلال الجدول يلاحظ أنه بعد 1990 وبالتحديد سنة 1993 أصبح الطلب الصيني على النفط أكبر من الإنتاج (التصدير)، ليستمر الطلب في الارتفاع السريع من 6748 (كيلو برميل في اليوم kb/d) سنة 2005 إلى 9840 (كيلو برميل في اليوم kb/d) سنة 2012.

وفقا للمكتب الوطني الصيني للإحصائيات، يستأثر قطاع النقل الصيني بنسبة كبيرة من الطلب على النفط، وبالتالي تزايد الطلب الصيني على البترول سيكون نتيجة الزيادة في استخدام أنواع وقود النقل الرئيسية أكثر من أي وقت مضى. فقطاع النقل الصيني استهلك 6399.02 (10000 طن) من البترول سنة 2000، ليقفز هذا الرقم إلى 15079.3 (10000 طن) سنة 2010، ووصل سنة 2013 إلى 18967.6 (10000 طن).[1]

فالإنتاج النفطي الصيني منذ سنة 1993 أضحى غير قادر على مواكبة الطلب المحلي المتزايد، وبالتالي وجود ثغرة في الأمن الطاقوي الصيني، هذه الثغرة ليست مرتبطة بصفة كلية بارتفاع الطلب على الطاقة، وإنما تربط كذلك بالارتفاعات القياسية لأسعار الطاقة على مدى العقد الماضي. فالإمداد ليس هو المشكلة الوحيدة التي تواجه الأمن الطاقوي الصيني، بل استقرار أسعار الطاقة يعتبر أيضا عاملا مهما، ويمثل تحديا كبيرا لصانعي السياسات الصينيين.[2]

وتشير توقعات استهلاك الطاقة، إلى استمرار الطلب الصيني المتزايد على النفط على المدى المتوسط والبعيد، مما يشكل تحديا لكل من الصين وبقية العالم (أنظر الجدولين رقم 10، و 11)

جدول رقم (10): الطلب الصيني على النفط على المدى المتوسط (مليون برميل/يوميا)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الطلب	10.8	11.1	11.4	11.7	11.9	12.2	12.5

[1] - National Bureau Of Statistics Of China, "China Statistical Yearbook 2015", see : http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2015/indexeh.htm (accessed 28/07/2017).
[2] -Zhang Jian, Op.cit, p 8.

جدول رقم (11): الطلب الصيني على النفط على المدى البعيد (مليون برميل/يوميا)

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040
الطلب	10.8	12.2	13.6	14.9	16.1	17.1

- Source : OPEC, "oil supply and demand outlook to 2040", **World Oil Outlook 2016**, p 99, p104,see :**https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO%202016.pdf** (accessed 28/07/2018).

من خلال الجدولين يلاحظ احتمال بلوغ الطلب الصيني للنفط في عام 2020 فيه 12.2 مليون برميل/يوميا، ووصوله إلى أقصى مستوياته على المدى البعيد إلى حدود 17.1 مليون برميل يوميا سنة 2040، هذه المؤشرات تؤكد كذلك فرضية احتمال مواصلة الاقتصادي الصيني لنموه المضطرد وبالتالي حاجته المستمرة للمزيد من البترول.

المطلب الثاني: الفحم Coal

يتم التطرق إلى الاحتياطات والإنتاج الصيني للفحم، باعتباره موردا رئيسيا ضمن هيكل القطاع الطاقوي الصيني، بالإضافة إلى معرفة مؤشرات قطاع الفحم في الصين من حيث الإنتاج واستهلاك، ونسبة الطلب المستقبلي الصيني على هذا المورد مقارنة بالموارد الأخرى (البترول، الغاز الطبيعي، والطاقات المتجددة).

أولا: الاحتياطات والإنتاج الصيني من الفحم

تعتبر الصين من بين أكبر المنتجين والمستهلكين للفحم في العالم منذ الثمانينات، حيث تستأثر بحوالي نصف استهلاك الفحم في العالم، وهذا بفضل الاحتياطات الكبيرة التي تستأثر بها من هذا المورد الطاقوي.

مكنت الموارد الهائلة المتوفرة من الفحم من جعل الوقود هو الدعامة الأساسية للصناعة الطاقوية الصينية، كما دعمت النمو الاقتصادي الهائل في البلاد على مدى العقد الماضي.[1]

يتواجد الفحم تقريبا في كل المناطق الصينية، لكن الرواسب الكثيرة تتركز في مناطق معينة، إذ تتركز معظم احتياطات الفحم في الشمال (مقاطعة شانشي ومنغوليا الداخلية Shanxi and Inner Mongolie) بما يزيد عن 100 مليون طن متري (mmt)، كما تتركز رواسب أخرى في الجنوب الغربيYunnan and Guizhou، وفي الشمال الغربي (Shaamxi).[2]

[1] - EIA, "China International Analysis", **Full Report**, U.S energy information (EIA), May 2015, p 31.
[2] - Hengyun Ma and Les Oxley, **China's energy economy : situation, reforms, behavior, and energy intensity**, London, New York : Springer, 2012, p 52.

هذا التوزيع الجغرافي المتنوع لاحتياطيات الفحم في جمع أنحاء البلاد بالإضافة إلى حجمها ونوعيتها، ترك أثارا هامة على كل من السياسة الطاقوية الصينية، والإستراتيجيات التكنولوجية في صناعة الفحم، وكذلك على الصناعات الرئيسية المستهلكة للفحم مثل: توليد الطاقة الكهربائية، وإنتاج الفحم الكيميائي بما في ذلك تحويل الفحم إلى وقود سائل.

تشير بيانات شركة بريتيش بتروليوم (B.P) لعام 2016م، أنه في أواخر سنة 2015م جاءت الصين في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطات المؤكدة من الفحم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (U.S) وروسيا الفدرالية (Russian Federation) باحتياطي إجمالي قدر بـ: 114500 مليون طن، أي ما يعادل 12.8% من الاحتياطات الإجمالية العالمية من الفحم.[1]

لكن رغم هذه المرتبة المتقدمة عالميا من حيث احتياطات الفحم، غير أن البيانات المقدمة من طرف المكتب الوطني للإحصاء تشير إلى تناقص تدريجي لحجم الاحتياطيات الصينية من الفحم (أنظر الجدول رقم 12).

جدول رقم (12): الاحتياطيات الصينية المؤكدة من الفحم (100 مليون طن)

السنة	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطي	3334.80	3261.44	3189.6	3793.93	2157.89	2298.86	2362.90	2399.93

– **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- National Bureau Of Statistics Of China، "China Statistical Yearbook (2007-2015)", China Statstical Press, see : http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/annualdata/ (accessed 28/07/2017).

من خلال الجدول يلاحظ التناقص التدريجي في حجم الاحتياطيات الصينية من الفحم من 3334.80 (100 مليون طن) سنة 2006 إلى 2399.93 (100 مليون طن) عام 2014، وهو مؤشر على الاستغلال الصيني المفرط لهذا المورد الطاقوي، إضافة إلى عدم وجود اكتشافات جديدة تغطي هذا الاستغلال بتوفير كميات كبيرة منه، خاصة في ظل تزايد حاجة الاقتصاد الصيني المتنامي لهذا المورد وزيادة حجم الاستهلاك الداخلي للفحم، بالرغم من الآثار البيئية الوخيمة الناتجة عن استعماله خاصة ما تعلق بانبعاثات غاز Co_2.

فمن أجل تغطية الحاجات المتزايدة للاقتصاد الصيني من الفحم، هناك توجه نحو توسيع الإنتاج والاستغلال، بدليل سيطرة الفحم على الإنتاج الإجمالي للطاقة في الصين، إذ يستأثر بـ 73.2% من انتاج الطاقة في الصين سنة 2014.[2]

فالمؤشرات الكمية تشير إلى ضخامة وتزايد حجم الإنتاج الصيني من الفحم، باعتبارها أكبر منتج للفحم في العالم، والجدول التالي يبين ذلك:

[1] - B.P, "statistical review of world energy", June 2016, Op.cit, p 30.
[2] - National Bureau Of Statistics Of China, "China Statistical Yearbook 2015", op cit.

جدول رقم (13): تطور حجم الإنتاج الصيني من الفحم (مليون طن مكافئ نفطي)

السنة	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2015
الانتاج	1241.7	1439.3	1491.8	1537.9	1665.3	1851.7	1894.6	1827.0

- **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- B.P, "Statistical Review Of World Energy", June 2016, Op cit, p 32.

توضح أرقام الجدول أهمية إنتاج الفحم في الصين، ومدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المتصاعد، وهذا يعكس تركيز الصين على الاستثمار في المناجم المملوكة للدولة (مركزيا ومحليا).

لا تكتمل الصورة الحقيقية لوضعية قطاع الفحم في الصين إلا بمعرفة المؤشرات المتعلقة بالاستهلاك والطلب الصيني على هذا المورد، خاصة في ظل توجهها نحو الاستيراد من أجل تغطية الطلب المتزايد.

ثانيا: الاستهلاك والطلب الصيني على الفحم

شكل النمو السريع للاقتصاد الصيني منذ نهاية الحرب الباردة، تزايدا سريعا لحصة الفحم ضمن مزيج الطاقة الأولية مقارنة بأنواع الوقود الأخرى (النفط، الغاز الطبيعي، والطاقات المتجددة)، بالرغم من التكلفة البيئية الكبيرة المترتبة عن استغلاله واستعماله.

يرتبط هذا النمو المتزايد لحصة الفحم، بارتفاع وتزايد وتيرة الاستهلاك الصيني لهذا المورد الحيوي، إذ تعتبر الصين أكبر مستهلك للفحم في العالم بما يقارب الثلث 3/1 من الاستهلاك العالمي للفحم.[1] والجدول التالي يبين نسب استهلاك الصيني للفحم ضمن مزيج الطاقة الأولية:

جدول رقم (14): نسبة استهلاك الفحم من إجمالي استهلاك الطاقة في الصين (%)

السنة	1990	1995	1998	2000	2004	2008	2010	2012	2015
الاستهلاك	76.2	74.6	70.9	68.5	70.2	71.5	69.2	68.5	64.0

- **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- National Bureau Of Statistics Of China, "China Statistical Year Book 2015", Op.cit.

من خلال الجدول يلاحظ استحواذ الفحم على الحصة الأكبر من حيث الاستهلاك، باعتباره مصدرا أساسيا للوقود في الصين، حيث بلغ استهلاك الإجمالي للفحم سنة 1990 بـ 105523.0 (1000 طن)،

[1] -Richard K. Lester and Edward S. Steinfeld, "the coal industry in china and secondarily India", **Working paper series**, Cambridge : Industrial performance center, January 2007, p1.

ليصل إلى 135689.7 سنة 2000، يرتفع الاستهلاك إلى 349008.3 سنة 2010، و411613.5 سنة 2014.[1]

هذا التزايد المستمر في حجم الاستهلاك الصيني للفحم، يفسر بالحاجات المتزايدة لهذا المورد من قبل القطاعات الاقتصادية المتنامية التي تعتمد بصفة كبيرة على الفحم، فنجده سيتأثر بـ 80% لتوليد الطاقة الكهربائية، ويستخدم كوقود صناعي بنسبة 50% من المواد الخام الكيميائية، و45% في النقل بالسكك الحديدية.[2]

بالرغم من أن الصين مصنفة ضمن أكبر الدول المنتجة للفحم في العالم، غير أن التسارع ونمو وتيرة الاستهلاك لهذا المورد الطاقوي (أكبر مستهلك للفحم في العالم)، حيث تجاوز حجم الاستهلاك من المفحم لحجم الإنتاج منه في السنوات الأخيرة وحتى في سنوات التسعينات، هذه الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج أدت إلى محاولة سد هذا العجز، عن طريق زيادة الطلب الصيني على الفحم في الأسواق العالمية. (أنظر الجدول رقم 15)

جدول رقم (15): انتاج واستهلاك الفحم في الصين (مليون طن مكافئ نفطي)

السنوات	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2015
الإنتاج	1241.7	1439.3	1491.8	1537.9	1665.3	1851.7	1994.6	1827.0
الاستهلاك	1318.2	1576.9	1603.1	1690.4	1743.4	1899.0	1964.4	1920.4

– **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- B.P, "Statistical Review Of World Energy", June 2016, Op.cit, p.p 32-33.

من خلال المؤشرات الإحصائية للجدول نلاحظ وجود فرق بين حجم انتاج واستهلاك الفحم الصيني، لصالح الاستهلاك، وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى الاستعمال المتزايد للفحم في قطاع توليد الطاقة، الذي يعتبر من أكبر انقطاعات المستهلكة للفحم منذ 1995م عندما تفوق على القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومنذ سنة 1990 على الأقل 40% من الزيادات التدريجية في استهلاك الفحم تعزى إلى قطاع توليد الطاقة.[3]

فعند انخفاض استخدام الفحم الإجمالي في الصين بين عامي 1998م و2000م كان فقط قطاع توليد الطاقة، القطاع الوحيد الذي زاد فيه استخدام الفحم زيادة كبيرة، ومن المرجح تزايد حصة استخدام الفحم في قطاع الطاقة للعقود المقبلة داخل القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى توقع زيادة استهلاك الفحم في السنوات المقبلة، وأن جزءا كبيرا من الزيادة في الطلب العالي على الفحم خلال هذه العقود سوف يأتي من الصين.[4]

[1] - National Bureau Of Statistics Of China, "china statistical year book 2016", Op.cit.
[2] - Richard K. Lester and Edward S. Steinfeld, Op.cit, p 2.
[3] - Guodong Sun, "Coal in China : resources, uses, and advanced coal technologies", **Coal Initiative Repports**, Combridge : Harvard University, March 2010, p 7.
[4] - Ibidem.

المطلب الثالث: الغاز الطبيعي Natural Gas

بالرغم من عدم الاستخدام الكبير للغاز الطبيعي في الاقتصاد الصيني، مقارنة بالفحم والبترول، غير أنه هناك العديد من العوامل والمؤشرات التي تجعل منه قابلا للإحلال محل الفحم والنفط، هذه العوامل مرتبطة بالكفاءة العالية نسبيا لاستخدام الغاز الطبيعي، وانخفاض انبعاثات غاز Co_2 والملوثات الأخرى، وانخفاض تكاليف رأس المال لاستغلاله، بالإضافة إلى قدرته على منافسة المصادر الأخرى النظيفة مثل: الطاقة النووية والمتجددة.

أولا: الاحتياطات والإنتاج الصيني من الغاز الطبيعي

تؤكد أغلب الاحصائيات المتعلقة باحتياطات الغاز الطبيعي في الصين، الارتفاع التدريجي لها من فترة لأخرى، وهذا ما يؤكد فرضية الاهتمام الصيني المتزايد بهذا المورد الطاقوي من خلال تكثيف عملية التنقيب والاستكشاف.

إذ تشير احصائيات بريتيش بتروليوم (B.P) إلى تزايد احتياطات الصين من الغاز الطبيعي من نهاية 1995م إلى غاية 2015م، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (16): احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة للصين (تريليون متر مكعب)

السنة	نهاية 1995	نهاية 2005	نهاية 2014	نهاية 2015
الاحتياطي	1.7	1.6	3.7	3.8

- **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- BP, "Statistical Review Of World Energy", June 2016, Op.cit, p 20.

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي من 1.7 تريليون متر مكعب ($م^3$) نهاية 1995 إلى 3.8 تريليون متر مكعب نهاية 2015، لكن رغم ذلك تبقى هذه الاحتياطات ضعيفة مقارنة باحتياطيات الدول التي تحتل المراتب الأولى في احتياطي الغاز الطبيعي. فالاحتياطي الصيني من الغاز الطبيعي لا يمثل سوى 2.1% من الاحتياطيات العالمية، وهذا ما يجعل الصين غير مؤشرة في جانب موردي الغاز الطبيعي، باعتبارها مستهلكا إضافيا لهذا المورد في السنوات الأخيرة.

كما تشير الاحصائيات الرسمية الصينية (المكتب الوطني الصيني للإحصائياتNBSC) لتزايد الاحتياطيات الصينية المؤكدة من الغاز الطبيعي، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (17): الاحتياطيات الصينية المؤكدة من الغاز الطبيعي (100 مليون $م^3$)

السنة	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطيات	30009.24	34049.62	37074.2	37793.20	40206.41	43789.88	46428.84	49451.78	51939.50

- **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- National Bureau Of Statistics Of China, "china statistical year book (2007-2016)", Op.cit.

تتركز أغلب الاحتياطيات الغازية الصينية في غرب وشمال ووسط البلاد، حيث يحتوي حوض "تاريم" في مقاطعة "سينجيانغ" على نسبة 25% من الاحتياطيات في الحقول الأرضية الصينية، أما الاحتياطيات المتركزة في الحقول البحرية تمثل 20% من الاحتياطيات الاجمالية المضمونة، وتتركز في خليج "بوهاي"، وفي بحر الصين الشرقي، وفي شمال بحر الصين الجنوبي.[1]

أما بالنسبة للإنتاج الصيني من الغاز الطبيعي، فقد كان منخفضا طيلة سنوات التسعينيات من القرن العشرين، لأنه لم يكن يعتمد عليه في هيكل انتاج واستهلاك الطاقة في الصين، لكن بداية من سنة 2005م بدأ الإنتاج الصيني من الغاز الطبيعي يتزايد تدريجيا.

وهذا ما تؤكده احصائيات بريتيش بتروليوم (B.P)، إذ تشير إلى أن حجم الإنتاج الصيني من الغاز الطبيعي بلغ 51.0 بلوين متر مكعب سنة 2005، ليصل إلى 71.6 مليون متر مكعب سنة 2007، واستمر في الارتفاع المضطرد ليصل إلى 109 مليون متر مكعب سنة 2011، و122 مليون متر مكعب سنة 2013، ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2015 بـ 138.0 مليون متر مكعب.[2]

فبالرغم من أنه من المصادر غير الرئيسية للطاقة في الصين، غير أن الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة أخذ موقعا ضمن هيكل انتاج الطاقة في الصين، نتيجة لتوجه الصين نحو توسع استغلال واستعمال مصادر الطاقة النظيفة، من أجل معالجة تلوث الهواء، والوفاء بالتزاماتها العالمية الأخيرة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ثانيا: الاستهلاك والطلب الصيني على الغاز الطبيعي

عرف الغاز الطبيعي نموا مطردا على المستوى العالمي كمصدر للوقود الأحفوري ضمن مزيج الطاقة منذ 1950، في ظل السيناريوهات التي تنبأت باستمرار نموه على مدى السنوات الثلاثين المقبلة، ونظرا للمزايا التي يوفرها مثل: الارتفاع النسبي لكفاءة استخدامه، وانخفاض انبعاثات Co_2 والملوثات الأخرى الناجمة عن استعماله، وانخفاض تكاليف رأس المال الاستثمارية فيه، كلها مؤشرات تجعله ينافس مصادر الطاقة الأحفورية الأخرى (الفحم والنفط).

لذلك سعت الصين في السنوات الأخيرة إلى توسيع استعمال، واستهلاك الغاز الطبيعي على نطاق واسع ضمن مزيج الطاقة. فمنذ 2005 عرف استهلاك الغاز الطبيعي في الصين نموا مضطردا حيث

[1] - Lionel Vairon, **Defis Chinois : Introduction à une géopolitique de la Chine**, Paris : Ellipses édition marketing, 2006, p154.

نقلا عن: عبد القادر دندن، "الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا"، **أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة**، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2012-2013، ص 91.

[2] -B.P, "statistical review of world energy", June 2016, Op. cit, p 22.

شمل 2.4% من إجمالي استهلاك الطاقة سنة 2005، ليرتفع إلى 3.5% سنة 2009، واستمر في الارتفاع إلى 4.8% سنة 2012، و5.7% سمة 2014، و5.9% سنة 2015.[1]

وتشير كذلك إحصائيات بريتيش بتروليوم (B.P) إلى الارتفاع المضطرد لاستهلاك الصين من الغاز الطبيعي في الفترة من 2005-2015، فبلغ استهلاكها سنة 2005، 48.2 مليار متر مكعب، ليصل إلى 111.2 مليار متر مكعب سنة 2010، و150 مليار متر مكعب سنة 2012، ليستمر في الارتفاع إلى حدود 197.3 مليار متر مكعب سنة 2015.[2]

فالزيادة الكبيرة في إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الصين من 25.3 مليار متر مكعب سنة 2000، إلى 197.3 مليار متر مكعب سنة 2015، جعلت توقعات خبراء ومحللي وكالات الطاقة والصناعة متفائلة جدا بشأن نمو الطلب الصيني على الغاز الطبيعي.

فتشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة IEA سنة 2014، أن الطلب الصيني على الغاز الطبيعي سوف يصل إلى 915 مليار متر مكعب سنة 2019م، واستنادا إلى هذا السيناريو ستعرف الصين عصرا ذهبيا للغاز الطبيعي خلال السنوات القادمة، وحتى صناع السياسة في الصين أكثر إيجابية وتفاؤلا بشأن نمو الطلب الصيني على الغاز الطبيعي، ويتوقعون وصوله إلى 360 مليار متر مكعب بحلول عام 2020م، مما ينتج عنه ارتفاع نسبة استهلاك الغاز الطبيعي ضمن مزيج الطاقة إلى 10%.[3]

ولتحقيق هدف طلب ما يزيد عن 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بحلول 2020، تحتاج الصين إلى زيادة استغلالها من الغاز خلال السنوات القادمة، هذا ما يجعل الإنتاج المحلي من أحواض الغاز الرئيسية (تاريم Tarim، أوردوس Ordos، وسيتشوان Sichuan) غير قادر على مواكبة الاستهلاك المتزايد للغاز الطبيعي، ونتيجة لذلك سيتم تغطية الاحتياجات المتزايدة بالاستيراد من أهم موردي الغاز الطبيعي في العالم سواء عن طريق أنابيب الغاز، أو الغاز الطبيعي المسال LNG (أوزباكستان، كازاخستان، تركمنستان، قطر، ميانمار، ماليزيا، أندونسيا، أستراليا...).

يمثل الغاز الطبيعي المسال LNG 46% من الواردات الصينية الغازية، في حين تمثل خطوط أنابيب الغاز الطبيعي 54% من الواردات، وتعتبر منطقة آسيا الوسطى أهم مصدر لواردات الصين من الغاز الطبيعي (خطوط الأنابيب)، في مقدمتها تركمنستان كأكبر مورد للصين من الغاز الطبيعي بـ 44% من الواردات الغازية الصينية.[4]

[1] - National Bureau Of Statistics Of China, "china statistical year book 2016", Op. cit.
[2] - BP, "statistical review of world energy", june 2016, Op. cit, p23.
[3] - Xin Li, "natural gaz in China : a regional analysis", **Oies Paper** , NG.103, The Oxford Institute for Energy Studies, November 2015, p 5.
[4] - Michael Rather and others, "China's natural gas : uncertainty for markets", **CRS Report**, Congressional Research Service, May 2, 2016, p 14.

المطلب الرابع: الطاقات المتجددة Renewable Energies

بينما كان ينظر أحيانا– في بعض البلدان– إلى مصادر الطاقة المتجددة نظرة عداء بسبب قبضة صناعات الوقود الأحفوري الراسخة، كانت صناعات الطاقة المتجددة هدفاً رئيسياً للدعم والترويج الحكومي الصيني. وهكذا فإن ثورة الطاقة في الصين تشمل كلا من الطاقة النووية والمتجددة كمصادر طاقة غير أحفورية، وكذلك الصناعات المخصصة لتصنيع المعدات والأجهزة المخصصة لتسخير الموارد المتجددة.[1]

وبذلك، حققت الصين الخيارات الإستراتيجية التي تفضل الطاقات المتجددة على أنواع الوقود الأحفوري الأخرى، التي لا تزال تسيطر على مزيج الطاقة الصيني. لقد سرّعت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة من وتيرة الاستثمار وتطوير مصادر الطاقة المتجددة (الرياح والطاقة الشمسية)، لمواجهة المشاكل البيئية الخطيرة الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري، ففي عام 2009م تقدمت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مستثمر في الطاقات المتجددة والنظيفة في العالم، إذ استثمرت الصين 34.6 مليار دولار أمريكي في الطاقات المتجددة، بزيادة نسبة 14.7% منذ عام 2005، وتقريبا ضعفي ما خصصته الولايات المتحدة الأمريكية من استثمارات في الطاقات المتجددة لعام 2009.[2]

تعتبر الطاقة الكهرومائية أقدم مورد للطاقة المتجددة في الصين، وهي التي تقدم حاليا المساهمة الرئيسية في قطاع الطاقات غير الأحفورية، حيث يتم استخدام تقنية بناء السدود على الأنهار لإنشاء خزانات كبيرة من المياه التي يتم تغذيتها بعد ذلك بواسطة الجاذبية من خلال التوربينات لتوليد الكهرباء، إذ تمثل واحدة من أكثر تقنيات الطاقة المتجددة نضجًا، وتستخدم في الصين على نطاق واسع مقارنة بأي مكان آخر.[3]

كما تفوقت الصين أيضا على الغرب في السنوات الأخيرة السابقة، بظهورها كأكبر مصنع للألواح الشمسية في العالم، بالرغم من أن مصادر الطاقة المتجددة في الصين لا توفر إلا 4% من طاقة توليد الكهرباء، ولا تمثل إلى 0.1% من إجمالي استهلاك الطاقة، وهو ما أدى بالحكومة الصينية للتخطيط من أجل رفع قدرات الموارد المتجددة (الرياح، الطاقة الشمسية، طاقة الكتلة الحيوية) للوصول إلى تحقيق 8% من قدراتها في مجال توليد الكهرباء بحلول عام 2020.[4]

فمن خلال المؤشرات الإحصائية للمكتب الوطني الصيني للإحصائيات، سجل الإنتاج والاستهلاك الصيني من الطاقات البديلة ارتفاعا ملحوظا، فمن حيث الإنتاج تمثل مصادر الطاقات البديلة 6.2% من مجموع الإنتاج الطاقوي الصيني، لسنة 1995، وارتفعت النسبة إلى 7.7% سنة 2000، لترتفع إلى

[1] - John A. Mathews and Hao Tan, **China's Renewable Energy Revolution**, Hampshire, New York : Palgrave Macmillan, 2015, p 49.
[2] - Simon Rogers, "how china, overtook the US in renewable energy", **The Guardian Online**, 25 March 2010, see : https://www.theguardian.com/news/datablog/2010/mar/25/china-renewable-energy-pew-research (accessed 29/07/2017).
[3] - John A. Mathews and Hao Tan, Op.cit. p 49.
[4] - Keith Bradscher, "China leading global race to make clean energy", **The New York Times**, jan 30, 2010, see : https://www.nytimes.com/2010/01/31/business/energy-environment/31renew.html (accessed 29/07/2017).

14.5% سنة 2015. أما من ناحية الاستهلاك فكانت نسبة استهلاك الطاقات المتجددة 6.1% سنة 1995 من الاستهلاك الكلي للطاقة، لتصل إلى 7.3% سنة 2000، ثم يتواصل ارتفاعها إلى غاية 12.0% سنة 2015.[1]

بالنسبة للطاقة الكهربائية تعتبر الصين من أغنى الدول بهذا المورد نظرا لوجود شبكة كبيرة من الأنهار، حيث بلغ الحد الأقصى لموارد الطاقة الكهربائية القابلة للاستغلال حوالي 680 مليون كيلو واط، يستغل منها 380-400 مليون كيلو واط. فالإنتاج الصيني من الطاقة الكهربائية زاد بشكل سريع خلال العقد الماضي من 1906 كيلو واط/سا سنة 1995 إلى 4829 كيلو واط/سا في عام 2007، بمعدل نمو سنوي قدره 8%، وارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية أيضا بشكل كبير من 89.8 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2005 إلى 254.9 مليون طن مكافئ نفطي عام 2015.[2]

كما نما بسرعة نصيب الطاقة النووية في الاستهلاك الطاقوي الصيني من 12.8 كيلو واط/سا سنة 1995 إلى 62.9 بليون كيلو واط/سا عام 2007، بمعدل نمو سنوي قدر بـ 15%، وواصل استهلاك الطاقات النووية في الزيادة وصولا إلى 16.7 مليون طن نفطي مكافئ سنة 2010، إلى 25.3 مليون طن نفطي مكافئ عام 2013، ليصل إلى 38.3 مليون طن نفطي مكافئ عام 2015.[3] بالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، غير أن حصة الطاقة النووية تبقى ضعيفة جدا في توليد الكهرباء، وعلاوة على ذلك تمثل أقل من 1% من حصتها في إجمالي إنتاج واستهلاك الطاقة في الصين.

[1] - National Bureau of Statistics Of China, "China Statistical Yearbook 2016", op cit.
[2] - B.P, "statistical review of world energy", june 2016, op cit, p 36.
[3] - Ibid, p 35.

المبحث الثالث: النظام الطاقوي الصيني: الفواعل ومساعي الإصلاح

لا يمكن فهم الإستراتيجية الطاقوية الصينية من دون فهم بنية النظام الطاقوي الداخلي خاصة ما تعلق بالنظام النفطي، وكيفية عمله واشتغاله، ومعرفة الفواعل المؤثرة في استخدام وتوزيع النفط، خاصة في ظل سعي السلطات الصينية إلى إخفاء فشل النظام الصيني في معالجة المشاكل الداخلية التي تعزز التوترات في مجال الطاقة والموارد الطبيعية.

ترتكز الحلول الداخلية على إعادة النظر في هياكل النظام الطاقوي، وترشيد الاستهلاك بالإضافة إلى إصلاح نظام الأسعار، وبالتالي فهي تشمل إصلاح الشركات النفطية الكبرى في الصين التي تسيطر عليها الدولة، وهذا أمر صعب التنفيذ بسبب شبكة الإصلاح المعقدة والمتداخلة بين الدولة والحزب والشركات ذات المصالح الطاقوية والمرتبطة بالمصلحة الوطنية.

المطلب الأول: الفواعل المؤسساتية للنظام الطاقوي الصيني

تم فتح قطاع الطاقة (القطاع النفطي) الصيني بعد أن كان منغلقا تماما، وشمل هذا الإنفتاح تحرير أسعار البترول، باعتبار الصين كانت تعتمد في استخدامها المتزايد للنفط على سياسة السعر المنخفض، بسبب اعتماد سياسة دعم قطاع الصناعة النفطية الداخلية، لكن تم اتخاذ قرار رفع الأسعار من قبل مجلس الشؤون الخارجية، الذي قرر الاستثمار في الإمدادات البترولية الأجنبية عام 1991م، بالرغم من أن عملية تحرير أسعار البترول كانت جارية بشكل جيد منذ 1983م، ثم تسارعت في 1998م لكن لا تزال هناك الكثير من الضوابط وآليات الرقابة المفروضة عليها.[1]

ارتبط انفتاح قطاع النفط الصيني بظهور فواعل جديدة في السوق الطاقوية الوطنية، ويتعلق الأمر بالشركات البترولية الأربعة التي تنافس على معظم الصناعات النفطية في الصين (CNPC, SINOPEC, CNOOC, SinoChem).

لكن تعزيز المنافسة كحل لتنظيم قطاع الطاقة الصيني ينطوي على مخاطر متعلقة بعدم وجود تنسيق بين الدوائر الحكومية ونظام التسعير، وعدم اليقين في السوق الذي يفرض عقوبات على الاستثمار.[2]

ومع ذلك تتميز الإجراءات التنظيمية المطبقة بوضع سياسة تسعير لا تشجع الاقتصاد بما فيه الكفاية، فضلا عن ضعف قدرة المؤسسات على معالجة ونقل المعلومات، فالمنافسة ليست ظلا سعريا، بل يجب أن تكون مؤطرة، وتصاغ بالاعتماد على سوق الطاقة، في حين تسمح بالاستثمار في الهياكل الصناعية، وهذا يتطلب وجود نظام مؤسسي معقد جدا.

---

[1] - Pierre Noel et Michal Meidan, "l'approvisionnement énergétique de la Chine, marchés et politiques", **Policy Paper**, IFRI, juillet 2005, p 14.

[2] - Angie Austin, "energy and power in China : domestic regulation and foreign policy", **Working Paper**, London : foreign policy centre, 2005, p 22.

شكلت إدارة الطاقة الصينية محور نقاش حول إعادة هيكلتها، لكن في الواقع فهي تعاني أزمة مؤسسية حقيقية من خلال النظام الطاقوي الذي تم تشكيله من قبل مختلف الفواعل الطاقوية الصينية، وظهرت بوادر هذه الأزمة منذ إلغاء وزارة الطاقة سنة 1993م بعد خمس سنوات فقط من وجودها.

وبالتالي أصبحت السياسة الطاقوية الصينية تعتمد على الإفراط في تعدد الفواعل المسؤولة رسميا عن صياغتها. ويرى مكتب الطاقة* التابع للجنة الوطنية للإصلاح والتنمية (CNRD)، بأن هناك تنافس وتداخل بين جميع الأطراف المعنية بوضع السياسات الطاقوية الصينية حول صلاحياتها، فمثلا يعتبر القسم المسؤول عن التسعير في اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية (CNRD) هو المكلف بتنظيم أسعار الطاقة، في حين سياسة نقل النفط والفحم تعتمد على قرارات وزارة النقل في اللجنة نفسها، وفي الوقت نفسه فإن وزارة التجارة هي المسؤولة عن مراقبة الواردات والصادرات الطاقوية، وكذلك مراقبة أسواق الطاقة، وأخيرا تعتبر وزارة الأراضي هي المسؤولة عن التنقيب.

يظهر بأن صنع السياسة الطاقوية الصينية لا تزال في أيدي القيادة العليا وفق تصوراتهم الإستراتيجية، فهم لم يجدوا الطريقة الصحيحة لإدارة القطاع الطاقوي بطريقة رشيدة، من خلال إنشاء مكتب احتياطي داخل اللجنة الوطنية لخطة مجلس الأعمال الحكومية.[1] لأن التداخل بين مختلف الهياكل وتعدد مراكز السياسة الطاقوية الصينية أثار العديد من الانتقادات التي اتهمت الحكومة الصينية بعدم رغبتها في ترشيد السياسة الطاقوية الصينية محليا ودوليا، وفي الواقع أبدى القادة الصينيون تفضيلهم لتعزيز مكتب الطاقة لأن الإصلاح سيكون بالغ التعقيد، في نفس الوقت هناك من يدعو إلى إنشاء مظلة لوزارة الطاقة أو السيطرة على الشركات الحكومية النفطية الصينية الكبرى، لأن تماسك المؤسسات والشركات وسيلة لا غنى لترشيد وعقلنة القطاع الطاقوي الصيني.

فالصين في حاجة ملحة للإصلاح الذي سيؤدي إلى كسر الاحتكار وإدخال المنافسة وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف، وصقل آلية التسعير، والاستفادة المثلى من تخصيص الموارد، بالإضافة إلى تطوير الصناعة الطاقوية وتسيير فكرة الترابط على الصعيد الدولي.[2]

يبدو أن الصين قد تحركت وكرست جهودها نحو مسار الإصلاح الهيكلي للصناعات الطاقوية، وهو نفس المنحى الذي سارت فيه بقية دول العالم خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة، حيث شكل الإصلاح الإطار الذي تعمل فيه المؤسسات المملوكة للدولة أحد التحديات الأكثر إلحاحا ضمن أجندة الحكومة الصينية خلال السنوات الأخيرة.

---

*– أنشئ مكتب الطاقة في 2003 من أجل الإصلاح الكلي للإدارة الطاقوية الصينية، للتعامل مع تخفيضات الطاقة التي تهم ثلثي 3/2 سكان الصين، والتي تضاعفت منذ 2002. الجزء الكبير من هذه المسؤولية في وقوع الاضطرابات الطاقوية يعزي إلى انخفاض قدرة المؤسسات الصينية في التنظيم والتنسيق بين العرض والاستهلاك.

[1] - Valérie Niquet, "la géopolitique de l'énergie en Extrême-Orient : un noueux enjeu des relations Sino-Japonaises ? ", **Politique Étrangère**, No.4, Hiver 2005, p 870.

[2] - The Compling Team of China's energy outlook (edit), **China's Energy Outlook 2004**, Beijing : Tsinghua University Press, 2006, p 21.

تم الإعلان عن حزمة واسعة من الإصلاحات الهيكلية في ربيع 1998م، حيث مست كل من المؤسسات الحكومية والمؤسسات الصناعية الوطنية، وقد أثرت هذه الإصلاحات على معظم القطاعات الصناعية للاقتصاد الصيني، فتم إلغاء خمسة عشرة (15) وزارة، وتغيير هيكل العديد من القطاعات الصناعية من أجل تحقيق الفصل بين وظائف الحكومة وإدارة الشركات. وذلك بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في محاولة الحد من تكلفة الحكومة في إدارة الاقتصاد، إضافة إلى تحقيق فصل أكثر وضوح بين وظائف الحكومة عن تلك الوظائف المتعلقة بالإدارات التجارية للمنشآت الصناعية، أما الهدف الجوهري من هذه الإصلاحات مرتبط بزيادة فعالية الحكومة الصينية في إدارة الاقتصاد.[1] وتحقيق النجاعة الاقتصادية بعيدا عن طرق التسيير الإداري للاقتصاد التي ألحقت عواقب وخيمة بالاقتصاد الصيني.

ركزت الإصلاحات الهيكلية على إعادة تنظيم الطاقة الكهربائية وقطاع الفحم باعتباره أكبر مصدر للإمداد بالطاقة الأولية في الصين، بالإضافة إلى الإصلاحات التنظيمية في قطاعي البترول والغاز الطبيعي باعتبارهما قطاعين حيويين وبدلين لاقتصاد الفحم، خاصة بعد ارتفاع الطلب المتزايد على هذين الموردين، والخطر الكبير الذي يمكن أن يواجه الصين إزاء هذه الحالة في سعيها لتأمين إمدادات الطاقة.[2] بالنسبة لهيكل الإدارة الطاقوية في السابق (قبل 1998) كان بسيطا جدا مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، إذ توجد في قمة الهرم لجنة تخطيط الدولة (SPC)، فهي المسؤولة عن سياسات الطاقة، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الدولة، بالإضافة إلى لجنتين أخريين هما: اللجنة الحكومية للاقتصاد والتجارة (SETC)، واللجنة الحكومية للعلوم والتكنولوجيا (SSTC)، فبالرغم من أنهما مساويتين اسميا للجنة تخطيط الدولة، غير أنهما تلعبان دورا ثانويا وضعيفا في قطاع الطاقة. لكن إصلاحات 1998 أفرزت تغييرات أساسية في الهيكل الحكومي لقطاع الطاقة، وذلك بالإزالة الاسمية لوظيفة إدارة المشاريع من الحكومة وإسنادها إلى شركات الطاقة نفسها، ومنح اللجنة الحكومية للاقتصاد والتجارة (SETC) موقعا هاما في قطاع الطاقة، بدليل تعيين الرئيس التنفيذي السابق لشركة سينوبيك (Sinopec) رئيسا لها، بالإضافة إلى استحداث وزارة جديدة متمثلة في وزارة الأراضي والموارد (MLR) لإدارة استخدام الأراضي، وعين الرئيس التنفيذي السابق للشركة البترولية (CNPC) وزيرا لها.[3] والشكلين التاليين يوضحان التنظيم القديم والجديد لإدارة الطاقة في الصين.

[1] - Philip Andrews- Speed, **energy policy and regulation in the People's Republic of China**, London, New York : kluwer law international, 2004, p 169.
[2] - Xin Ma and Philip Andriews- speed, "the overseas Activities of China's national oil companies: rationale and outlook", **Minerals/Energy**, routledge, Vol.21, No.1, 2006, p18.
[3] - Philip Andrews- Speed and Others, "the Ongoing reforms to China's gouvernment and State sector : the case of the energy industry", **Journal of Contemporary China**, Vol.9, Issue.23, 2000, p.p12-13.

شكل رقم (07): التنظيم القديم لإدارة الطاقة في الصين (قبل 1998)

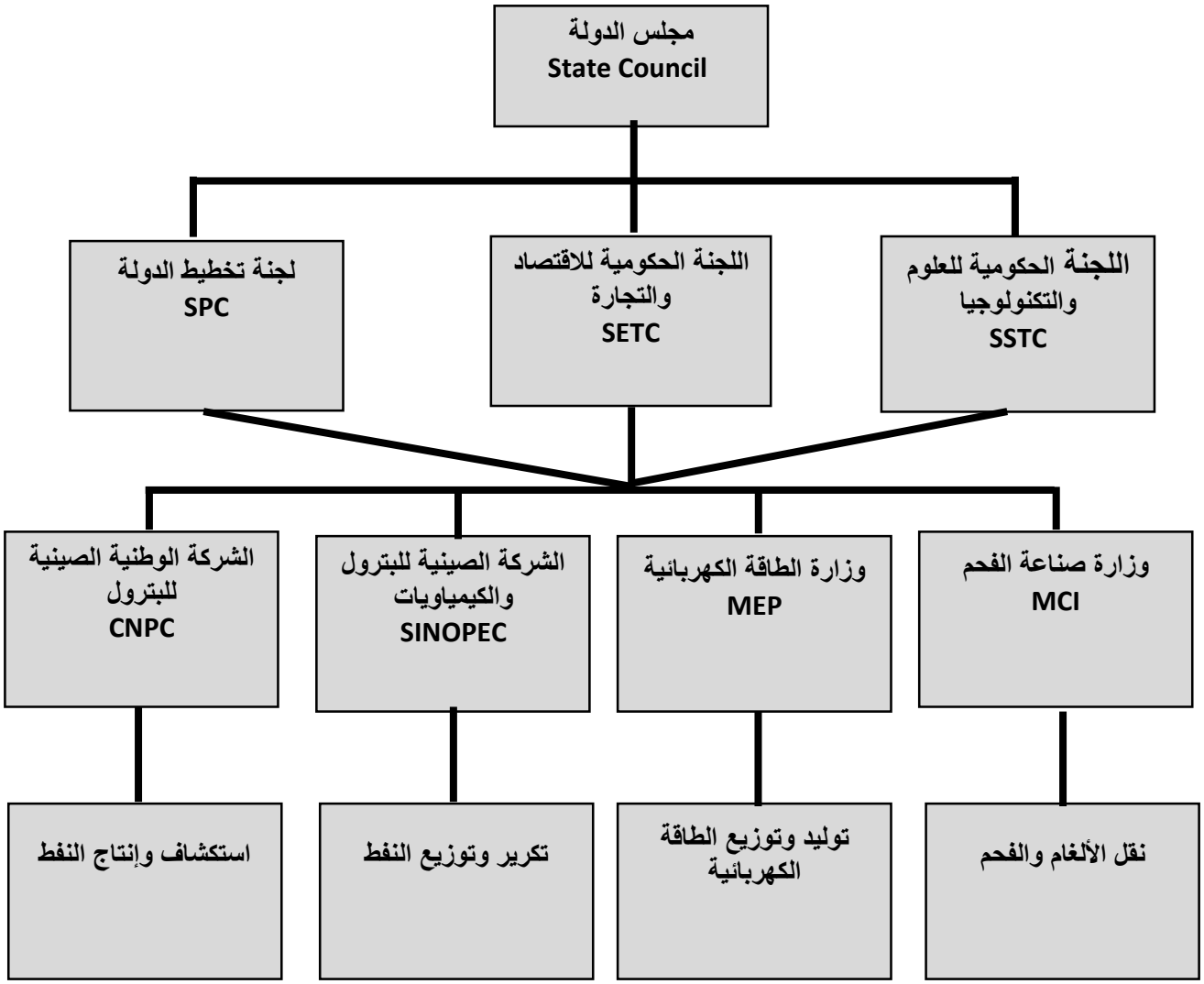

-**Source** :Xengyan Ma and Les Oxley, **China's energy economy : situation, reforms, behaviour, and energy intensity**, Berlin : springer, 2012, p126.

لعبت اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية (CNRD) دورا مهيمنا على التنفيذ اليومي لسياسات الطاقة، من خلال المسؤوليات المتعددة التي اضطلعت بها، والمتمثلة في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، المشاريع الواسعة النطاق، التخطيط طويل الأجل، ورصد ومراقبة الأسعار.[1]

[1] - Global Investment Center (USA), **China : energy policy, laws and regulations handbook**, Vol.1, Washington : International business publications, 2015, p 72.

شكل رقم (08): التنظيم الجديد لإدارة الطاقة في الصين (بعد إصلاحات 1998)

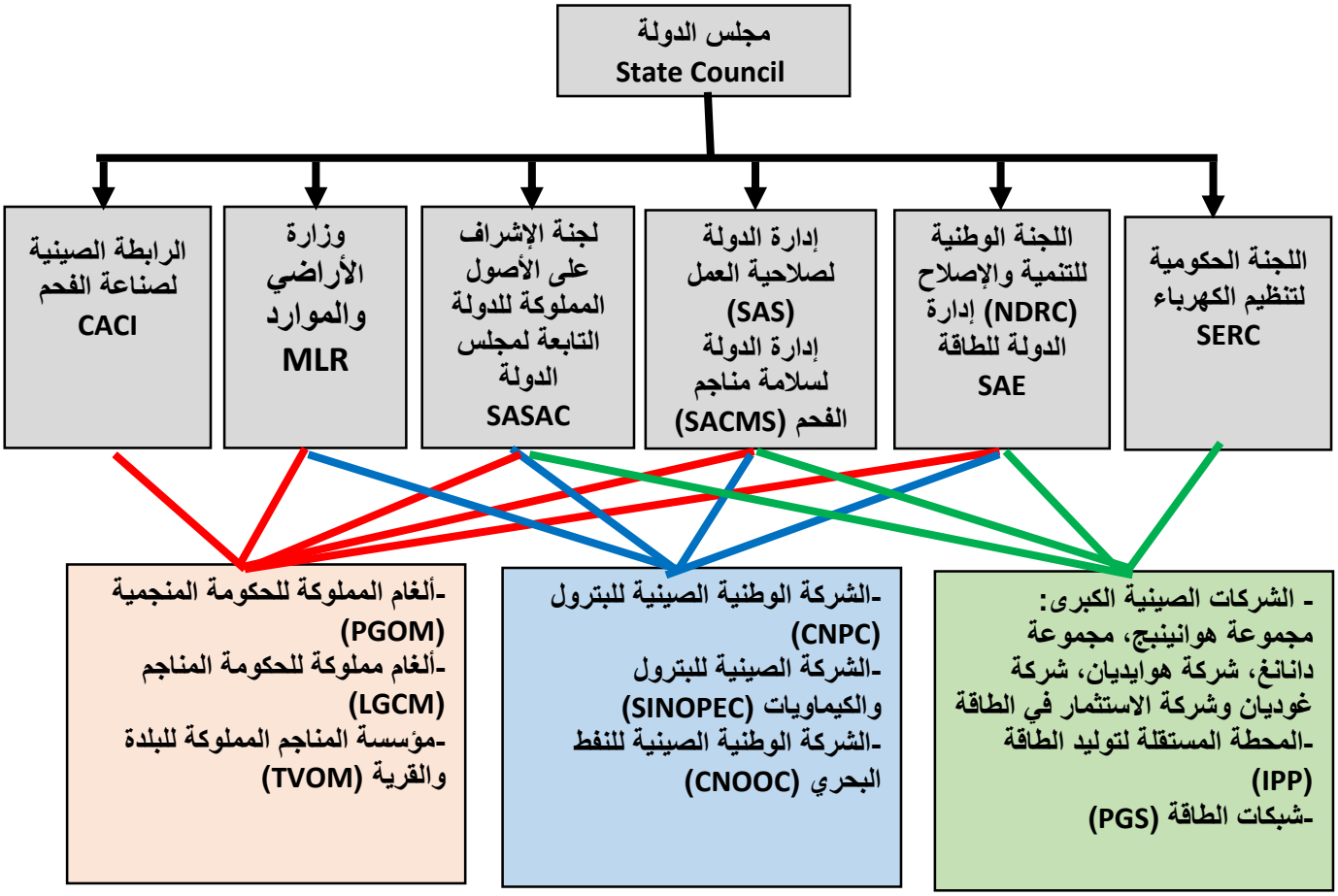

- **Source** : Xengyan Ma and Les Oxley, Op.cit, p 127.

في الهيكل الطاقوي السابق سيطرت على الصناعة البترولية شركتان حكوميتان هما الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) المسؤولة عن استكشاف وإنتاج النفط والغاز (على اليابسة)، والشركة الصينية للبتروكيمياويات (Sinopec) التي كانت مضطلعة بأعمال تكرير البترول وتوزيعه.

لقد جمعت هاتان الشركتان بين الأدوار الحكومية وإدارة المؤسسات، هذا بالإضافة إلى وجود فواعل أخرى متمثلة في وزارة الصناعات الكيميائية، الشركة الوطنية للنفط البحري (CNOC) شركة (SinoChem) المكلفة بالتجارة الدولية للنفط، بالإضافة إلى وجود شركتين تجاريتين مشتركتين هما: شركة Unipec والصينية للنفط "China Oil"، وشركة النجمة الوطنية الصينية للبترول (CNSPC)المنشأة حديثا.

غير أن هذا الهيكل القديم تغير ابتداء من سنة 1998، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الأسعار الدولية للنفط في أواخر 1997، مما أدى إلى ازدهار الصناعة النفطية الصينية، وزيادة الواردات الصينية المشروعة وغير المشروعة من النفط خلال النصف الأول من عام 1998، حيث سعى الزبائن من خلال هذا الوضع للحصول على نفط أجنبي رخيص بدلا من النفط المحلي الباهظ الثمن، وتسجيل خسائر مالية

كبيرة، وأعقب ذلك رد الحكومة الصينية بقمع التهريب، وفرض حظر مؤقت على استيراد المنتجات النفطية من خلال الإعلان عن إصلاحات ربيع 1998.[1]

تضمن الهيكل الجديد للقطاع الطاقوي الصيني إعادة هيكلة عنصرين رئيسيين الأول متعلق بإزالة الوظائف الحكومية من الشركات الحكومية الصينية واستبدلها باللجنة الحكومية للاقتصاد والتجارة (SETC)، أما الثاني يختص بإعادة توزيع الأصول التجارية لشركتي CNPC وSINOPEC، من أجل إنشاء شركتين إقليميتين متكاملتين رأسيا، لتغطية النطاق الكامل للأنشطة من الاستكشاف إلى التكرير والتسويق.[2] فكلاهما أصبح مخولا بالمشاركة في جميع الأنشطة المحلية، عكس التنظيم السابق الذي حدد وقسم المسؤوليات.[3]

يبدو أن الصناعة النفطية الصينية الحالية تخضع للتنظيم من قبل أربع هيئات متمثلة في: إدارة الأسعار التابعة للجنة الوطنية للتنمية والتخطيط (SDPC)، إدارة النقل والطاقة التابعة لـ: (SDPC) اللجنة الحكومية للاقتصاد والتجارة (SETC)، والوزارة الجديدة للأراضي والموارد (MLR).[4]

إن الطبيعة المجزأة لهياكل الحكم الطاقوي الصيني، إلى جانب السمات الأخرى لوضع السياسات الاقتصادية الصينية، تسهم في عدد كبير من نقاط الضعف على مستوى صنع السياسات الطاقوية. فالافتقار إلى القيادة على مستوى قطاع الطاقة، والدرجة العالية غير المتناسبة عن التأثير الذي تمارسه الشركات الطاقوية الوطنية، إضافة إلى الرغبة في استخدام الأهداف الطموحة وانتشار المساومة في صنع السياسات، كلها عوامل تؤدي إلى نواتج سياسات قد تكون غير ملائمة لمواجهة التحديات التي يراد معالجتها.[5]

بالرغم من أن هذه الإصلاحات الهيكلية يمكن أن تحقق درجة عالية من النجاح في الأجل الطويل، فإنها يمكن أن تؤدي في الآجال القصيرة والمتوسطة إلى نتائج غير مقصودة، خاصة إذا كانت عملية الإصلاح الجزئي لقطاع الطاقة تخلق فرصا جديدة للألعاب والربح واستغلال القوة الاحتكارية. ففي قطاعي النفط وتوليد الطاقة الكهربائية، سمحت الخصخصة وإضفاء الطابع التجاري على الشركات النفطية الوطنية، بتعزيز قوتها السوقية في ظل غياب الأسواق التنافسية، قد مكنها ذلك من قمع المنافسين الفعليين والمحتملين، فضلا عن تهميشهم في تنفيذ القرارات والسياسات الحكومية في مجال الطاقة، ولاسيما شركة Petrochine وsinopec التي أصبحت تتمتع بقوة سوقية مفرطة، مما أدى إلى اتهامات بضعف ضوابط رأس المال وعدم الكفاءة والبحث عن الريع.

---

[1] - Philip Andrews- Speed and Others, Op.cit, p13.
[2] - Ibid, p14.
[3] - Tatsu Kambara and Christopher Howe, **China and the global energy crisis : development and prespects for China's oil and natural gas**, Cheltenham (UK) : Edward Elgar Publishing limited, 2007, p 47.
[4] - Philip Andrews- Speed and Others, Op.cit, p14.
[5] - Philip Andrews- Speed, "the institutions of energy governance in China ", **Working Paper**, Paris : IFRI , January 2010, p 41.

في هذا السياق بدأت الحكومة الصينية في اتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات من أجل جعل صرامة السوق تؤثر على الشركات الطاقوية المملوكة للدولة لمعالجة أوجه القصور، ومن ناحية أخرى العمل من أجل فتح وتوفير المزيد من الفرص للشركات الصينية الأخرى المهمشة.

لكن رغم الخصخصة التي حدثت في العديد من القطاعات الاقتصادية، لا تزال الحكومة الصينية تفضل السيطرة المباشرة للدولة على قطاع الطاقة، من منظور الإيمان القوي والراسخ بدور الدولة في هذا القطاع الإستراتيجي، هذا المنظور لعب دورا حاسما في تغيير النهج الذي يسير به هذا القطاع، فبالرغم من الطابع التجاري للشركات الطاقوية الصينية لاسيما تلك المملوكة للدولة، لا تزال تخضع لرقابة حكومية صارمة نسبيا فيما يتعلق بالتعيينات والإستراتيجيات.[1]

حققت الإصلاحات الهيكلية في قطاع الطاقة بعض النتائج المرجوة من جمع وتوفير الأموال وتحويل الحوافز الإدارية، إضافة إلى تحسين الأداء التقني والتجاري، وإيجاد أسواق للتوسع الدولي، غير أن الحكومة الصينية لم تتخذ سوى خطوات محدودة لتطوير المنافسة داخل السوق المحلية للنفط والغاز الطبيعي، بدلا من ذلك ساعد هذا الوضع العديد من المصافي النفطية المحلية، وتجار التجزئة للخروج من الأعمال التجارية.

ومنذ 1998م نجحت كل من Potrochine وSinopec في تعزيز مراكزهما المهيمنة في السوق الطاقوية المحلية، وفي استكشاف وإنتاج النفط والغاز على اليابسة، فضلا عن نقل النفط والغاز بخطوط الأنابيب، وتكرير النفط والبيع بالتجزئة.

ولم تقتصر الإصلاحات الطاقوية الصينية على الهيكل الطاقوي فقط، إنما تجاوزت ذلك إلى محاولة إصلاح نظام تسعير الطاقة وجعلها أكثر مرونة واستجابة لمنطق اقتصاد السوق الحر.

المطلب الثاني: إصلاح نظام تسعير الطاقة في الصين

يعتبر إصلاح أسعار الطاقة جزءا لا يتجزأ من مجموعة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة في الصين، إذ أن أسعار الطاقة في الصين كانت غير عقلانية "Irrational"، تسببت في تشوهات هائلة في الاقتصاد الصيني (الكلي والجزئي)، وخصوصا في قطاع الطاقة، ومع ذلك فإن الجانب الأكثر أهمية هو معرفة الإجراءات والسياسات المطبقة من قبل الصين لتعديل نظام تسعير الطاقة، وتأثيرها على السوق الطاقوية الصينية.

كانت أسعار الطاقة في الصين خاضعة لسيطرة الدولة بالكامل، غير أن تدابير ترشيد أسعار الطاقة بدأت منذ بداية الثمانينات، لما اعتمدت الصين نظام التسعير المزدوج "Dual Pricing System" لسياسة تسعير الطاقة، أي اعتماد أسعار في الخطة وأسعار خارج الخطة، حيث كانت أسعار الطاقة

[1] - Philip Andrews- Speed and Others, "China's energy crossroads : forging a new energy and enviromental balance", **NBR Special Report**, No. 47, Washington : The National Bureau of Asian Research, November 2014, p 4.

الداخلة في الخطة أقل عادة من أسعار السوق (خارج الخطة)، غير أن أسعار الطاقة الداخلة في الخطة لم تكن ثابتة دائما، حيث زادت معظم الأسعار الداخلة في الخطة زيادة كبيرة عقب عملية إصلاح أسعار الطاقة بعد سنة 1994.[1] واستعيض تدريجيا عن أسعار الطاقة الداخلة في الخطة بأسعار السوق.

واستنادا إلى بعض البيانات المتعلقة بالخطة وأسعار السوق فضلا عن البيانات المتعلقة بمخصصات الخطة، ومن خلال دراسة استقصائية شملت 17 سوقا للمقاطعات الصينية في مارس 1989، تم التوصل إلى أن الشركات الوطنية الطاقوية الصينية ما زالت تتلقى جزءا من مدخلات الطاقة الخاصة بها لاسيما النفط الخام والكهرباء بأسعار الخطة الحكومية، التي ظلت أقل بكثير من أسعار السوق، وهذا بعد أربع سنوات من إدخال نظام التسعير المزدوج، ونتيجة لذلك أصبح لهذه المؤسسات تحفيزا ضعيفا للاستثمار في حفظ الطاقة.

من أجل مواجهة النقص في الطاقة، وعدم كفاية الاستثمار في حفظ الطاقة، قامت الصين بإدخال إصلاحات عميقة على نظام تسعير الطاقة بداية من سنة 1993.[2] وشملت عدة قطاعات مثل، قطاع البترول والغاز الطبيعي، قطاع الفحم...

بالنسبة لقطاع النفط، مرت عملية تنظيم أسعاره بأربع مراحل أساسية، المرحلة الأولى قبل 1981م التي تميزت بسيطرة الدولة بالكامل على تحديد أسعاره، أما الفترة الثانية الممتدة من 1998م إلى 1994م تم اعتماد نظام التسعير المزدوج، في حين كانت أسعار النفط متعمدة تدريجيا/جزئيا في السوق للفترة الممتدة من 1994 إلى 1998، وبعد سنة 1998 تم تحديدها وفقا للأسعار الدولية لسوق الطاقة.[3]

أدى الإلغاء الجزئي للضوابط على الأسعار إلى تأثيرين غير مرغوبين، الأول تمثل في استفادة شركات النفط الصغيرة في المقاطعات من التحكم في الأسعار بشراء النفط الخام الداخل في الحصة من الأسواق التجارية بأسعار أقل من الأسعار الدولية، مما دعم تدهور الأوضاع المالية للشركات النفطية الوطنية الصينية، أما التأثير الثاني فتمثل في ارتفاع معدل التضخم إلى 26% في عام 1994، وهو رقم تجاوز كثيرا نسبة التضخم المعتدلة التي حققتها الحكومة (5%- 9%)، وأدت هذه الآثار غير المقصودة إلى إعادة النظر في فرض الضوابط على الأسعار من قبل الحكومة، فقامت بتحديد أسعار كل من النفط الخام والمنتجات المكررة في كل مدينة ومقاطعة.[4]

بالرغم من تناسق أسعار البترول الخام المحلية في الصين مع الأسعار الدولية منذ سنة 1998م، غير أن ذلك لم ينطبق على المنتجات البترولية، فبينما رفعت الصين منذ ذلك الحين أسعار منتجاتها من البنزين والديزل عدة مرات، فإن مصافي النفط المحلية مازالت تشعر بالضيق، لأن ارتباط الأسعار المحلية

[1] - King Wu and Binsheng Li, "energy development in China : national policies and regional strategies", **Energy Policy**, Vol.23, Issue.2, February 1995, p171.

[2] - Zhong Xiang Zhang, "energy prices, subsidies and resource tax reform in China", **Asia α The Pacific Policy Studies**, Vol.1, No.3, September 2014, p 440.

[3] - Leiming Hang and Meizeng Tu, "the impacts of energy prices on energy intensity evidence from China", **Energy Policy**, Vol.35, Issue.5, 2007, p 2981.

[4] - Bassam Fattouh and Others, "gasoline and diesel pricing reforms in the BRIC countries : a comparison of policy and outcomes", **Working Paper** , WPM 157, Oxford Institute for Energy Studies, January 2015, p 9.

للنفط الخام بشكل مباشر بالأسعار الدولية قد سمح بارتفاع أسعاره. ولمعالجة هذا الانفصال نفذت الحكومة الصينية منذ ماي 2009 آلية جديدة للتسعير تم بموجبها تعديل أسعار المنتجات البترولية المحلية إلى أعلى إذا ارتفع المتوسط المتحرك لأسعار النفط الخام الدولية، استنادا إلى سعر النفط الخام برنت (Brent)، ودبي (Dubaï)، وسينتا (Cinta)، ومنذ تنفيذ هذه الآلية أصبحت أسعار المنتجات البترولية المحلية تعدل عدة مرات تصاعديا وتنازليا وفقا للمتوسط المتحرك لأسعار النفط الخام الدولية.[1] فمثلا في الفترة الممتدة من جوان 2014م وديسمبر 2014م أجرت الصين ثمانية تعديلات تنازلية على أسعار البنزين والديزل، مما يعكس المواءمة الوثيقة لحركات الأسعار المحلية والدولية.[2]

من الناحية النظرية وبموجب نظام التسعير الجديد، كان من المقرر أن تستند أسعار التجزئة إلى أسعار النفط الخام العالمي، وتكاليف التكرير المحلية، وتكاليف التوزيع المعقولة، إضافة إلى الضرائب وهامش الربح الملائم، أما من الناحية العملية، من الصعب تنفيذ هذا الإصلاح على أساس منتظم، ولكنه يعتبر بمثابة خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف الحكومة في مجال الإصلاح في الأجل الطويل[3].

يعتبر قرار ربط أسعار النفط بالمعايير الدولية قرارا دوريا وخطوة هامة ومتوقعة منذ وقت طويل لدمج صناعة النفط الصينية مع العالم (الاقتصاد العالمي).

في إطار هذه الإصلاحات الجديدة تتمتع كل من شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) التي أعيد هيكلتها حديثا، وشركة الصين الوطنية للبتروكيمياويات (SINOPEC)، بمزيد من الحرية في إدارة الأعمال المتعلقة بإنتاج النفط الخام وسوق المنتجات النفطية، كما أنهما الكيانين الوحدين المخول لهما بتحديد أسعار المنتجات النفطية بالجملة والتجزئة (استنادا إلى أسعار المحددة من قبل اللجنة الوطنية للتنمية والتخطيط).

وبالتالي الصيغة الجديدة للتسعير تعتبر أكثر انفتاحا مقارنة بنظام التسعير القديم المعمول به حتى نهاية 1998م، لأن هذا الأخير (نظام التسعير القديم) تسبب في ممارسات غير عقلانية من قبل شركة البترول الوطنية (CNPC) المهيمنة على قطاع الطاقة في تلك المرحلة، مسببة خسائر مالية فادحة في البترول التابع للشركة.

أما بالنسبة لقطاع الغاز الطبيعي، فالبرغم من التوجه التدريجي للصين نحو الاعتماد عليه، باعتباره الوقود الأنظف مقارنة بالفحم، غير أن أسعار الغاز الطبيعي ظلت لفترة طويلة تحدد بالنظر لتكاليف المنتجين، ولا تعكس العلاقة بين العرض والطلب أو أسعار الوقود البديلة. هذا الوضع لم يؤد فقط إلى عزوف منتجي الغاز المحليين عن زيادة الاستثمارات في الإنتاج، ولكنه أعاق أيضا واردات الغاز الطبيعي الأكثر تكلفة من الخارج.[4]

[1] - Zhong Xiang Zhang, Op.cit, p 441.
[2] - Bassam Fatouh and others, Op.cit, p10.
[3] - Ibidem.
[4] - Zhong Xiang Zhang, Op.cit, p 442.

فسعر الغاز الطبيعي يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي أعاقت تطور صناعة وسوق الغاز الطبيعي في الصين، لذلك أطلقت الحكومة الصينية في القرن الواحد والعشرين إصلاحا شاملا لتسعير الغاز الطبيعي، بما في ذلك إصلاح نظام إدارة الأسعار وآلية التسعير، وتعديل مستوى وهيكل الأسعار، بهدف ترشيد مستوى الأسعار وإنشاء آلية أكثر علمية ومعقولية للتسعير،[1]من أجل زيادة مساهمة الغاز الطبيعي في إمدادات الطاقة في البلاد.

تم اختبار الإصلاح الجديد لآلية تسعير الغاز الطبيعي في مقاطعتي "قوانغدونغ" "Guangdong" و"قوانغشي" "Guangxi" في عام 2011، ليتم تعميمه على المستوى الوطني في 2013، ويهدف هذا الإصلاح إلى إيجاد آلية تسعير أكثر استنادا للسوق بغرض تشجيع إمدادات الغاز الطبيعي.[2]

يعتبر هذا الإصلاح طفرة على نطاق واسع في اصلاح أسعار الغاز الطبيعي في الصين، إذ عمل على تغيير نظام التسعير القائم على التكلفة الإضافية إلى نهج التسعير السوقي للقيمة الصافية، الذي يتم بموجبه اختيار معايير التسعير، وربطها بأسعار الوقود البديلة التي تتشكل من خلال قوى السوق، لإنشاء آلية بين الغاز الطبيعي وأنواع الوقود البديلة الأخرى.[3]

من الناحية التاريخية، تم تنظيم أسعار الغاز الطبيعي في الصين بهدف حماية المستهلكين بالدرجة الأولى، ولم يوفر التسعير القديم حوافز كافية لموردي الغاز الطبيعي، مما أدى في الكثير من الأحيان إلى نقص في هذا المورد.

لا تزال بعض القيود المعروضة على تسعير الغاز الطبيعي، لأنها تخلق حوافز متحيزة للمنتجين وتفضل الموردين الكبار للغاز الطبيعي، ولا يرقى نظام التسعير في مرحلته الحالية إلى إنشاء آلية سوقية كاملة يحركها تفاعل بين العرض والطلب على الغاز الطبيعي في الصين، لكن لعب إصلاح تسعير الغاز الطبيعي دورا حيويا في تعزيز إمدادات الغاز الطبيعي من المصادر المحلية والخارجية على حد سواء.

يبقى إصلاح تسعير الطاقة في الصين حساس جدا من الناحية السياسية وينطوي على تضارب المصالح، ونظرا لأن الغاز الطبيعي في الصين كان أقل سعرا لفترة طويلة بسبب السيطرة الحكومية، فمن المتوقع أن ترتفع أسعاره نتيجة لعملية الإصلاح، وللتقليل من المخاطر السياسية المرتبطة بارتفاع أسعاره، قررت الحكومة الصينية إدراج تقسيم استهلاك الغاز الطبيعي في الحجم العالي والحجم الإضافي واعتماد نهج تسعير متمايز.[4]

[1] - Hu Aolin and Dong Qing, "On natural gas pricing reform in China", **Natural Gas Industry**, Vol.2, Issue.4, October 2015, p 374.
[2] - Danwei Zhang, "The future of natural gas in China : effects of pricing reform and climate policy", **Master of Science In The Tchenoligy and Policy**, Massachusetts Institute of Technology, February 2016, p 17.
[3] - Zhong Xing Zhang, Op.cit, p 442.
[4] - Danwei Zhang, Op.cit, p 23.

المبحث الرابع: الأمن الطاقوي من منظور الإستراتيجية الصينية

يتم التطرق في هذا المبحث إلى الإستراتيجية الصينية لتأمين مصادر الطاقة، وخاصة البترول باعتباره موردا طاقويا استراتيجيا بالنسبة للصين، ويتم التركيز على حاجة واهتمام الصين المتزايدين بالنفط الإفريقي، باعتباره بديلا عن موردي النفط التقليديين لها. وبالتالي الوقوف على حقيقة الاندفاع الصيني نحو القارة الإفريقية.

المطلب الأول: إستراتيجية الأمن الطاقوي الصيني

بالرغم من أن البترول لا يلعب دورا مركزيا في الاقتصاد الصيني مقارنة بالدول الغربية المصنعة، فإن خطاب أمن الطاقة في الصين يتسم بتركيز هائل على أمن إمدادات النفط الخارجية. إذ أن تسارع نمو الاقتصاد الصيني الناشئ، الذي انضم إلى نادي المستوردين للطاقة لمدة لا تزيد على عقدين من الزمن، طرح مسألة الأمن الطاقوي كموضوع جديد إلى حد ما ضمن أجندة صناع القرار الصينيين.

ينظر أغلب المعلقين والمهتمين بالأمن الطاقوي الصيني في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين لهذا الموضوع من وجهة نظر تقليدية، لما تعنيه عبارة "الأمن الطاقوي"، باعتبارها مسألة محورها الدولة، وركز هذا المنظور على الإمداد بالطاقة أكثر من الطلب عليها، إضافة إلى اعتقادهم بأن انعدام الأمن ناشئ من الاعتماد على الخارج، مع التركيز على النفط بوجه الخصوص.[1]

وبالتالي فإن دراسة الصّلة بين الطاقة والأمن تصبح مهمة ملحة للباحثين، وصانعي السياسات الصينيين، فقد ازدادت بسرعة الأدبيات المتعلقة بأمن الطاقة منذ أواسط التسعينات نتيجة للارتفاع المتزايد للطلب الصيني على موارد الطاقة خاصة البترول، والغاز الطبيعي مقارنة بالفحم كما رأينا سابقا.

بالرغم من أن مصطلح "أمن الطاقة" قد استخدم في الوثائق الإستراتيجية الصينية منذ أوائل التسعينات على الأقل، فإنه لم يمنح أولوية رسمية باعتباره مسألة أمنية وطنية ذات أهمية قصوى حتى أوائل القرن الواحد والعشرين منذ سنة 2003.[2]

لقد أصبح أمن الطاقة مقدمة أساسية للصين من أجل تحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل في مضاعفة إنتاجها المحلي الإجمالي بأربع مرات من سنة 2000م إلى 2020م. من أجل ذلك عملت الحكومة الصينية بجد للحيلولة دون تحول قضية الطاقة إلى عامل لتقويض النمو الحيوي، والاستقرار الاجتماعي.[3]

عملت السياقات والتطورات التي مرت بها الصين بدءا بتجربة الاعتماد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية، وعواقبها المؤلمة بسبب السحب المفاجئ لهذه المساعدات من قبل الإتحاد السوفيتي، وصولا إلى الصعوبات التي واجهتها خلال الثمانينات بسبب استمرار الحظر

[1] - Andrew B. Kennedy, "China's new energy-security debate", **Servival**, vol.52, No.3, June -July 2010, p 139.
[2] - John Lee, "China's geostrategic search for oil", **The Washington Quarterly**, Center fot Strategic and International Studies, Sumer 2012, p 83.
[3] - Xuecheng Liu, "china's energy security and grand strategy", **Policy Analysis Brief**, September 2006, p 1.

الإستراتيجي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. هذه التطورات التي حدثت منذ خمسينات القرن العشرين أدت إلى استنتاج المحللين والمراقبين بأن الاعتماد على الذات هو الخيار غير الطوعي الذي سلكته الصين بالجمع بين القوتين الخارجيتين (الاتحاد السوفياتي سابقا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وفي هذا الرأي جعل الصينيون الاعتماد على الذات بحكم الضرورة[1]، هو المبدأ السائد فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والدفاع الوطني، وإيلاء اهتمام خاص بالاعتماد على الذات في مجال الأمن الطاقوي باعتباره قطاعا حيويا.

بالرغم مما ترتب عن بدء الإصلاحات الاقتصادية في الصين أواخر السبعينات من نمو اقتصادي سريع أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة، ودفع بها بعيدا عن الاعتماد على الذات في مجال الطاقة، غير أن القيادة الصينية بقيت متمسكة بثبات بهذا المذهب.

لكن منذ أوائل الثمانيات، ونتيجة لنمو وتوسع القطاع الصناعي الصيني باستثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية وحاجته لإمدادات كبيرة وضخمة من الطاقة، أصبح ضروريا تلبية هذا الطلب المتزايد على موارد الطاقة خاصة النفط، ونتيجة لذلك بدأت الصين في استيراد النفط الخام من عمان في 1983م، كتدبير مؤقت للتعامل مع اختناقات النقل المحلي للنفط من حقول الشمال إلى مصافي التكرير الواقعة جنوب الصين، وبلغت صادرات الصين ذروتها من النفط الخام سنة 1985م بـ 30 مليون طن متري (mmt)، لكن منذ سنة 1988 بدأت واردات الصين من النفط في الارتفاع بسرعة، وابتداء من سنة 1993 أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط.[2]

إن فقدان الصين للاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، شكل تحديا وحالة لم يسبق لها مثيل تواجه الجيل الجديد من القادة الصينيين الذين استرشد أسلافهم بمبدأ "الاعتماد على الذات". فعلى الرغم من أن الباحثين وصانعي السياسات الصينيين أدركوا منذ فترة طويلة مدى واقعية حتمية الاعتماد على النفط، والأمل في الاعتماد على الذات، فإنه لا تزال فلسفة ومنطق التفكير في أمن الطاقة متجذرة بقوة في الصين.[3]

ولذلك يعتبر الصينيون أكثر حساسية للعجز النفطي من أي مشكلة أخرى تتعلق بالطاقة، بالرغم من أن التداعيات الأمنية، والاقتصادية للعجز النفطي أقل إلحاحا مقارنة بمشكلة الفحم والطاقة الكهربائية.

وهذا ما تؤكده الباحثة "إيريكا داونز" "Erica Downs"، التي تلاحظ بأن سياسات الأمن الطاقوي الصيني يمكن تفسيرها من خلال الخوف الصيني الدائم والطويل في الاعتماد على المصادر الخارجية

[1] - Friedrich Wu, "from self-reliance to interdependence ?: developmental strategy and foreign economic policy in post-Mao China", **Modern China** , Vol.7, No.4, 1981, p 453.

[2] - Zha Daojiong, "oiling the wheals of foreign policy ?:energy secutity and China's international relation", **working paper**, No.1, Asia Security Initiative Policy Series, RSIS centre for Non-Traditional security (NTS) studies, Nanyang technological university, 2010, p 3.

[3] - Yuanyuan Ding, "the party, the oil companies, and energy security : who determines chinese policy ?", **Master Thesis**, Georgia state university : Department of Political Science , 2008, p 4.

للطاقة.[1] ومع ذلك وإلى جانب العامل المثالي، هناك أيضا شواغل واقعية بشأن الأثر السلبي الذي قد يسببه الاعتماد على الطاقة، على الأمن الوطني كما هو الشأن في أزمات الطاقة.

يتصدر حاليا الأمن الطاقوي قائمة الإستراتيجيات التي وضعت لتطوير قطاع الطاقة في الصين، وتجلى ذلك منذ مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي الذي عقد في 29 نوفمبر 2003م، حيث وضع الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ورئيس الدولة "هوجين تاو" "Hu Jintao" تصورا للنفط والتمويل باعتبارهما قضيتين متعلقتين بالأمن الاقتصادي الوطني، كما خلصت إحدى الدراسات التي تدعمها الحكومة إلى: "أن أمن الطاقة من وجهة النظر طويلة الأجل بالنسبة للصين يمكن تحديده بدقة في أمن النفط".[2]

في أغلب الأحيان تربط العديد من الأعمال والدراسات العلمية الصينية الأمن الطاقوي بالطاقة أو جيوبوليتيكا النفط أو الصراع بين القوى العظمى للوصول إلى مرحلة ما قبل السمو، ووضع إستراتيجية عالمية لمعالجة النقص النفطي.

وتظل التوصيات التي يقدمها الأكاديميون إلى واضعي السياسات الاقتصادية الصينية بصفة عامة قريبة من الإستراتيجيات المتعلقة بالعرض، بينما تنحو إلى التأكيد على تنويع الدبلوماسية المتعلقة بمصادر الإمداد على تطوير النقل بخط الأنابيب لتقليل تعرض الصين للخطر.

فبالإضافة إلى العامل المثالي للاعتماد على الذات في مجال الطاقة، فإن منظور الصين بشأن الأمن الطاقوي تأثر إلى حد كبير بالتفكير الأمني الطاقوي الغربي، إذ أن المحللين وصناع القرار الصينيين عكفوا بالبحث عن كثب في الخبرات الغربية المكتسبة، وإستراتيجياتهم للتخفيف من الاعتماد على الإمدادات الخارجية للطاقة، ومواجهة انعدام الأمن (اللاأمن) الطاقوي.[3]

انعكس هذا التأثير بصورة رئيسية في تغير مفهوم أمن الطاقة لدى الصين، واستجابة السياسة الخارجية الإستراتيجية الصينية لانعدام الأمن الطاقوي، ومراعاة مفهوم "دانيال يورغن" "Daniel Yergin" لأمن الطاقة بتشديده على ضرورة توافر وموثوقية إمدادات الطاقة، وقدرتها على تحمل التكاليف.[4]

هذا التصور الجديد للأمن الطاقوي تجلى في أفكار القادة الصينين في العقدين الماضيين بتجديد أهداف السياسة الطاقوية في البلاد بأنها من أجل تأمين إمدادات النفط الطويلة الأجل، والمستمرة للصين.

ترى الصين أن ضعفها الرئيسي في تحقيق الأمن الطاقوي يرجع لاعتمادها على الإمدادات الطاقوية الخارجية لا سيما الإمدادات النفطية، خاصة في ظل التهديدات التي تواجهها الصين في مجال

---

[1] - Erica Downs, "The Chinese Energy Security Debate", **The China Quarterly**, No.177, 2004, p 6.
[2] - Fei Feng and others, "Report on China's energy development strategy and policy", project team of **Report** on China's energy development strategy and policy, vol.33 Jini Conkao Yanjiu, 2004, p 12.
[3] - Christian Constantin, "China's conception of energy security : sources and international impacts", **Working Paper**, No.43, University of British Columbia, 2005, p 9.
[4] - To expand more, see : Daniel Yergin, "ensuring energy security", **foreign Affairs**, vol.85, No.2, Mrch/April 2006, p.p 88-90.

تأمين الإمدادات البترولية، لعل أبرزها مشكلة انقطاع العرض النفطي، وتقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية، إلى جانب البيئة الدولية المضطربة، وغير المستقرة خاصة في مناطق إنتاج البترول.

هذه العوامل الخارجية غير المتحكم فيها تشكل مصدر قلق دائم يواجه صناع القرار الصينيين، نتيجة لتعقد مسألة الأمن الطاقوي الصيني وارتباطه بعوامل داخلية مثل: التنمية الاقتصادية، الاستقرار الاجتماعي، الأمن القومي وحماية البيئة من التدهور (الأمن البيئي).

لذلك سعت الصين لوضع استراتيجية من أجل تأمين مصادر الطاقة وضمان توفرها، لتلافي اللاأمن الطاقوي، ومراعاة كل العوامل المؤثرة في ذلك، ويمكن حصر هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

1- تكثيف استكشاف الطاقة المحلية وإنتاجها

من أجل تعزيز أمن الطاقة عملت الصين على ضمان استفادة كاملة من مواردها المحلية، لتنويع إمدادات الطاقة وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة والاستكشاف، وهذا طبقا للخطة الخماسية (2006-2010)م، التي تضمنت محاولة الصين تلبية طلبها على الطاقة أساسا من الإمدادات المحلية، واستخدام الفحم كمصدر رئيسي للطاقة.

تماشيا مع هذا النهج قررت الحكومة الصينية الحفاظ على الطاقة المحلية، واستغلالها بطريقة عقلانية، إلى جانب جعل الاستكشافات المحلية ذات أولوية محليا للإستراتيجيات الطاقوية، خاصة إذا علمنا بأن الصين لم تستغل سوى جزء ضئيل من مواردها الطبيعية، مع وجود احتياطيات هائلة من الطاقة لم تستكشف بعد.[1]

2- تحسين هيكل استهلاك الطاقة

من خلال تعزيز عملية مراقبة إجمالي استهلاك الطاقة، والتي تعتبر من أولويات السياسة الطاقوية الصينية، وبصفة خاصة مراقبة استهلاك الفحم الذي سيستحوذ على هيكل استهلاك الطاقة في الصين. غير أنه ومنذ الأزمة المالية الأسيوية لسنة 1998م سجل استهلاك الفحم انخفاضا ملحوظا واستمر في الانخفاض في السنوات اللاحقة، مرد هذا الانخفاض هو التباطؤ الحاد المسجل في استهلاك الطاقة الصناعية وزيادة استهلاك الطاقة الكهرومائية.[2]

وبالتالي تسعى الصين إلى توفير بدائل طاقوية أنظف مقارنة بالفحم، وتوسيع استهلاك الغاز الطبيعي، والطاقات النظيفة من أجل تخفيف الأعباء البيئية، وإحداث توازن في هيكل استهلاك الطاقة.

3- تحسين كفاءة استخدام الطاقة

بذلت الصين جهودا كبيرة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة، والاستدامة البيئية، وتبين الإحصائيات بأن 80% من الطاقة في الصين يتم استهلاكها عن طريق توليد الكهرباء، مواد البناء، المواد الكيميائية، والنقل، ومتوسط استهلاك الطاقة لكل منتج يزيد بنسبة 20% عنه في الدول المتقدمة.

---

[1] - Xuecheng Liu, Op.cit, p 5.

[2] - Du Wei, "The future of China's energy", **The Northeast Asian Economic Review**, Vol.4, No.1, March 2016, p 6.

وهو مؤشر غير جيد بالنسبة للصين، إذ من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير من عدم الكفاءة في استهلاك الطاقة في الصين مقارنة مع البلدان المتقدمة الرئيسية (اليابان، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الجنوبية).

هذه الوضعية تركت المجال مفتوحا أمام الصين من أجل تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، عن طريق الابتعاد والتقليل من استهلاك الفحم، وخفض الانبعاثات الغازية الملوثة، بتوسيع وتشجيع استخدام مصادر أخرى مثل: النفط، الغاز الطبيعي، الطاقة النووية والطاقة الشمسية، لتمكين الصين من الوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه اتفاقيات الاحترار العالمي.[1]

4- إنشاء نظام الاحتياطي البترولي الاستراتيجي

منذ اعتماد خطة بناء احتياطي وطني خاص من النفط، أظهرت الصين بعض الجهود والتقدم في تنفيذ هذا المشروع، إذ تتوقع رسميا بناء مخزون طوارئ لمدة 90 يوما بما يعادل الاستهلاك المحلي، وهو أنجح وسيلة برأي الخبراء لمنع الاستخدام السياسي للنفط كسلاح، والتقليل من أثر انقطاع الإمدادات إلى حد أدنى، وأظهرت بعض الدراسات أن الخوف من عالم خال من إمدادات النفط (نفاذ الإمدادات) في المستقبل القريب غير العقلاني إلى حد ما، إذا أن الانشغال الحقيقي حسبها هو الأسباب السياسية التي تقف وراء العرض والطلب والتسعير العالمي للنفط.[2]

يقترح البروفيسور "Wu" في ورقته البحثية المعنونة "تحديات الأمن النفطي الصيني وتدابيرها المضادة"، أنه نظرا لاعتبار العوامل غير الاقتصادية وغير السوقية مستمرة في العمل والتأثير على الأمن الطاقوي، وباعتبار الصراع الجيو- سياسي لن ينتهي على المدى الطويل، والاحتمال الكبير بأن أسعار النفط سترتفع ارتفاعا حادا، لاحتمال انقطاع الإمدادات الخارجية للنفط، ولهذا يجب أن تكون الصين مستعدة تماما من الناحيتين المادية والنفسية.[3]

لكن العوامل الجيوسياسية والاقتصادية قد تكون عاجزة عن تفسير بعض الجوانب المتعلقة بأسعار البترول، كما حدث منذ 2014م، إذ من المفترض في ظل العوامل الجيوسياسية والاضطرابات التي شهدتها المناطق المنتجة للبترول (ليبيا، سوريا، العراق...) أن ترتفع الأسعار، لكن العكس هو الذي حدث بالرغم من زيادة الطلب العالمي على البترول، وهذا ما يزيد من مخاوف الصين بالرغم من أنها استفادت كثيرا من هذا الانخفاض في دعم نموها الاقتصادي.

---

[1] - Xuecheng Liu, Op.cit, p 7.

[2] - Baker Institute, "running on empty ? prospects for future world oil supplies", Beker Institute Study, No.14, November 2000, see : https://www.bakerinstitute.org/media/files/Research/51aa602a/study_14.pdf (accessed 30/07/2018).

[3] - Lei Wu, "China's oil security challenges and its countermeasures", korea energy institute, 2003, see : https://www.keei.re.kr/main.nsf/index_en.html (accessed 30/07/2018).

5- تطوير موارد طاقوية بديلة جديدة

بعد الأزمات النفطية التي هزت اقتصاديات الدول الغربية الصناعية في القرن العشرين، أثير اهتمام كبير بمسألة تطوير واستغلال موارد الطاقة المتجددة. فابتداء من سبعينات القرن الماضي وصولا إلى السنوات الأخيرة، أصبحت الطاقات المتجددة تستخدم تدريجيا كبديل عن الوقود الأحفوري، ولعبت دورا مناسبا في نظام الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي.

ترتب عن الاعتماد الصيني على مصادر الفحم المحلية عواقب وخيمة على البيئة والسكان، لذلك أصبحت الصين حريصة على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وإنتاج طاقة "أنظف" وتحقيق النضج الذاتي. وقد شرعت الحكومة الصينية في انتهاج سياسة طموحة للطاقة من أجل تشجيع استخدام موارد الطاقة المتجددة، والتقدم التكنولوجي في تقنيات الغاز والفحم بما في ذلك تقنيات احتجاز الكربون.[1]

علاوة على ذلك، هناك عدة أسباب أخرى من شأنها تشجيع الصين لتطوير الطاقات المتجددة، وهي متعلقة بطبيعة نظام الطاقة الصيني الذي يواجه تحديات شديدة بسبب الندرة الهائلة في موارد الطاقة العالية الجودة (النفط والغاز الطبيعي)، إذ يمثل نصيب الفرد الصيني من موارد الطاقة الأحفورية نصف المتوسط العالمي، فهو لا يتجاوز 11.0% من المتوسط العالمي بالنسبة للنفط، ولا يتجاوز 4.0% من المتوسط العالمي بالنسبة للغاز الطبيعي، وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا الطاقة العتيقة، وانخفاض كفاءة استخدام الطاقة، إضافة إلى النمو الاقتصادي المتأجج، كلها عوامل من شأنها استنزاف واستنفاذ الموارد الطاقوية الصينية (غير المتجددة) بسرعة أكبر مقارنة بالبلدان الأخرى.[2]

فوفقا لخطة اللجنة الوطنية الصينية للتهيئة والإصلاح، سترتفع نسبة مساهمة موارد الطاقة المتجددة في الاستهلاك الصيني للطاقة الأولية إلى حدود 15% بحلول عام 2020م، وهذا من خلال توسيع استغلال الطاقة الكهربائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية، للإسهام في تحسين الأمن الطاقوي الصيني، عبر الحد من الاعتماد على الوقود التقليدي، وتحسين قدرتها على مواجهة نقص إمدادات الطاقة.[3]

بالرغم من الاهتمام المتزايد بموارد الطاقة البديلة من قبل الحكومة الصينية، غير أن استغلالها لم يحقق النجاح والانتشار على أوسع نطاق، وقد يعود السبب في ذلك إلى العوامل التكنولوجية- الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل أخرى.

لكن من المؤكد أن ارتفاع أسعار البترول وعدم استقرار أسواقه، بالإضافة إلى الوعي على نطاق واسع بمساعدة الحكومة الصينية، عن طريق الترويج لاستعمال الطاقات البديلة، فقد اقترحت في هذا

---

[1]- María J. García, "China's Alternative Energy Sources", in : Shujie Yao and Maria Jesus Herrerias (editors), **Energy Security and Sustainable Economic Growth in China**, Basingstoke (U.K), New York (U.S.A) : Palgrave Macmillan, 2014, p **167**.

[2] - Zhang Zhemin and others, "China national energy strategy and policy 2020", p 8, see : **http://www.kigeit.org.pl/FTP/PRCIP/Literatura/049_China_National_Energy_Strategy_and_Policy_2020%20_Renewable_energy.pdf** (accessed 30/07/2018).

[3] - Xuecheng Liu, Op.cit, p 9.

الصدد تقديم قروض تفضيلية للمؤسسات العمومية، من أجل تطوير أنواع مختلفة من موارد الطاقة المتجددة، لكن لا توجد خطة ملموسة لحد الآن.[1]

من غير الواقعي الافتراض بأن الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح ستكون لهما حصة كبيرة ضمن هيكل استهلاك الطاقة في المنظور المستقبلي المتوقع، لكن الحكومة الصينية تدعم بوضوح توسيع إمدادات الطاقة المتجددة، لأنها تعتبر من أسرع الأسواق العالمية نموا في طاقة الرياح منذ 2006م، وكذلك في مجال إنتاج وتركيب ألواح الطاقة الشمسية. فبحلول النصف الأول من سنة 2014م، تجاوزت الصين هدف زيادة الإنتاج من الطاقة الشمسية المثبتة بتركيبها 22 جيغا واط، متقدمة عن الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 3 جيغا واط من طاقاتها الشمسية الإجمالية.[2]

6- تعزيز التعاون الدولي وتنويع إمدادات الطاقة

يرتكز الأمن الطاقوي الصيني على النفط بوجه خاص منذ أن أصبحت مستوردا إضافيا لهذا المورد منذ 1993م، ففي غضون عقد من الزمن استوردت الصين أكثر من ثلث 3/1 إمداداته، وفي الوقت نفسه فإن تجدد التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تايوان منذ منتصف التسعينات قد أبرز إمكانية نشوب نزاع مع دول تبدو في وضع جيد يؤهلها لاستغلال اعتماد الصين المتزايد على واردات النفط.[3]

وتوقعت معظم الأدبيات المتعلقة بحاجة الصين المتزايدة للنفط، تصاعد الاحتكاكات ما بين الصين ودول أخرى في إطار التنافس الدولي على إمدادات النفط المحدودة في المناطق الإستراتيجية.

فالصين ليست الاقتصاد الوحيد من حيث الاستخدام المكثف للنفط، كما أنها ليست البلد الوحيد الذي يتصور أن الاعتماد الشديد على نفط الشرق الأوسط يمثل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن، فمن المحتمل أن تشترك الدول السريعة النمو المجاورة للصين على غرار الهند، كوريا الجنوبية واليابان، التي تعاني من قلة الموارد، لكنها مفتقرة من حيث الاهتمام بقضايا الأمن النفطي، وتحديدا تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، والسعي لتحقيق المزيد من التنويع الاقتصادي لموردي النفط.

إن عزم الصين زيادة وتنويع مصادر امداداتها من النفط وطرق النقل، له عواقب جيوسياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، فهناك خطر احتمال نشوب نزاعات مع جيرانها (اليابان، كوريا الجنوبية، الهند)، رغم أنه بالإمكان الوصول إلى تعاون مشترك والتنسيق للوصول إلى الموارد.[4]

وإدراكا لإمكانية تحقيق المصالح المشتركة، انخرطت الصين في جهود مع دول شرق آسيا سعيا للتعاون، ففي 2004 وافق وزراء خارجية الدول الـ 22 الأعضاء في "حوار التعاون الآسيوي على مبادرة

[1] - Joseph Y.S. Cheng, "China's energy security and energy diplomacy ", City University of Hong Kong, p11, see : http://rc41.ipsa.org/public/Santiago_2009/China.pdf (accessed 30/07/2018).
[2] - Damien Ma, "rebalancing China's energy strategy", **Paulson Papers On Energy And Environment**, the paulson institute, january 2015, p 18.
[3] - Andrew Kennedy, Op.cit, p138.
[4] - Pablo Bustelo, "China and oil in the Asian pacific region : rising demand for oil", **New England Journal Of Public Policy**, Vol. 21, Issue.2, 2007, p 194.

كينغداو" "Qingdao Initiative" التي تشجع زيادة التعاون بشأن قضايا الاستكشاف، الاستخراج وكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة، وبناء أنابيب الغاز والنفط.[1]

تمثل هذه المبادرة خطوة هامة للتحول نحو مستقبل يسوده قدر أكبر من التعاون بين الفواعل الإقليمية في مجال الطاقة من أجل تحقيق الأمن النفطي. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات لا يمكن أن تحل جميع المشاكل، ومن السذاجة الأمل في مستقبل خال من الصدام الجيوبوليتيكي الطاقوي في شرق آسيا، غير أن الترابط المتزايد بين دول المنطقة في مجال النفط والطاقة من شأنه رفع قيمة التعاون الإقليمي على المدى الطويل.

وعلى الصعيد العالمي، ينبغي للصين أن تتعلم من تجربة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في مجال التعاون الطاقوي، إذ أن معظم بلدان (OECD) مستوردة للنفط، لكنها تستخدم مؤسسات دولية مثل: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، إضافة إلى الجهود المتعددة الأطراف، لمعالجة المصالح المشتركة والتخفيف من أوجه ضعفها في تأمين إمدادات الطاقة، وبالرغم من أن الصين ليست عضوا في الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، فإنها تتعاون معها في العديد من المشاريع البحثية، وينبغي أن يكون التعاون المستقبلي أعمق وأوسع بينهما في مصلحة الطرفين، نظرا لأهميتها في مجال الطاقة العالمية.

وبطبيعة الحال فإن مستقبل التعاون في المجال الطاقوي، في الواقع لا يعتمد فقط على رغبة الصين الأحادية في المشاركة، بل يتعين على مختلف الفواعل الهامة في مجال الطاقة العالمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أن تصوغ سياستها الخارجية بإشراك الصين، وتهيئة بيئة يمكن أن تنمّي الحوار وتخفّف من التوترات، ومعالجة الاحتياجات الطاقوية المشتركة بشكل جماعي.

كما تضمنت الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة جوانب متعددة، تركزت حول تطوير وإيجاد مصادر دائمة للإمداد بموارد الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي، من خلال زيادة وارداتها النفطية من أهم المناطق الإستراتيجية التي اهتمت بها الحكومة الصينية، وأولتها مكانة خاصة ضمن إستراتيجيتها الطاقوية، واستهدفتها شركاتها النفطية، وتتمثل هذه المناطق في منطقة آسيا الوسطى، روسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا الجنوبية، إلى جانب اهتمام الصين بتنويع وصولها إلى موارد الطاقة الخارجية، من أجل تجنب مناطق الإمداد غير الآمنة (مناطق الإنتاج وخطوط النقل والعبور).[2]

[1] - To expand more, see : Asia Cooperation Dialogue (ACD), "Qingdeo Initiative", Adepted on 22 june 2004, Quigdao : china, see : **http://www.acd-dialogue.org/ministerial-meeting/3rd/6.pdf** (accessed 30/07/2018).

[2] - Xu Yi-Chong, "China's energy security", **Australian journal of International Affairs**, Vol.60, No.2, June 2006, p.p 273-274.

أدركت الصين بأن الاستفادة من موارد الطاقة في البلدان التي ليس لديها هياكل أساسية سليمة للنفط والغاز، ومساعدتها في إنشاء صناعاتها الطاقوية، سيؤدي إلى وضع يكسب فيه الطرفان بتقاسم الفوائد.[1]

لذلك اهتمت الصين بالقارة الإفريقية لتحقيق هذا المسعى، باعتبارها من أهم المناطق التي أصبحت تجذب صناع القرار والشركات الصينية على حد سواء، وهذا ما سيتم التطرق إليه في العنصر الموالي المتعلق بالاعتماد الطاقوي الصيني على الخارج وحاجتها للموارد الطاقوية الإفريقية.

المطلب الثاني: الاعتماد الطاقوي الصيني على موارد الطاقة الإفريقية

تجدر الإشارة إلى أن الإمدادات الطاقوية الموثوقة ضرورية لأي اقتصاد لكي يعمل بسلاسة، فالاقتصادات الرئيسية، وجميع الحكومات ديمقراطية كانت أو استبدادية تعتبر أمن الطاقة عنصرا أصيلا ضمن دائرة مصلحتها الخاصة، ومع ذلك فإن تحديد أمن الطاقة بدقة، وتحديد الفرق بينه وبين انعدام أمن الطاقة يختلف من بلد لأخر.

بالنسبة للصين يكتنف هذا التحديد الكثير من الصرامة مما هو عليه الأمر في البلدان الأخرى المستوردة للطاقة، نظرا لأن بكين لا تعتبر بالإمداد الموثوق به وغير المنقطع فحسب، وإنما أيضا تركز على الإمدادات الرخيصة من الطاقة، فهي تعتبر هذه الأخيرة (الإمدادات الطاقوية الرخيصة) عنصرا ضروريا وحاسما للتخفيف من المخاطر الاقتصادية، فضلا عن تخفيفه للمخاطر التي تهدد بقاء النظام السياسي الصيني ذاته.[2]

فالبنسبة لبكين، يعتبر تنويع مصادرها المضمونة من النفط، ضروريا من أجل التحوط ضد الاختلال في الإمدادات مع ما تسببه من ارتفاع الأسعار.

إن النهج الجيو اقتصادي الذي يعتمد اعتمادا شديدا على شراء النفط من الأسواق السلعية الدولية، يجعل الاقتصاد الصيني معرضا لارتفاع أسعاره، وقد يكون هذا الارتفاع في الأسعار نتيجة لتأثير الاضطرابات السياسية في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، مثل بلدان الشرق الأوسط، وكذلك يمكن أن يكون بسبب الأحداث الجيوسياسية التي تؤدي إلى فرض عقوبات غربية على موردي الطاقة الرئيسيين مثل إيران، بالإضافة إلى دور العامل المتعلق بزيادة الطلب العالمي للطاقة عموما والنفط على وجه الخصوص مثلما حدث قبل 2008.

بالرغم من الوفرة الكبيرة للفحم، وقدرته على تلبية احتياجات الصين الحالية والمستقبلية من الطاقة، فإن الاكتفاء الذاتي الصيني من النفط انتهى منذ 1993م، هذا ما شكل مصدر قلق للصين، لأن موارد

[1] - Xuecheng Liu, Op.cit, p 9.

[2] - John Lee, "China's geostrategic search for oil", **The Washington Quarterly**, Vol.35, Issue.3, Center For Strategic And International Studies, Summer 2012, p.p 77-78.

الطاقة المتجددة وغيرها مثل الطاقة الشمسية والمائية لا توفر لها إلا جزءا ضئيلا فقط من احتياجاتها الحالية والمستقبلية من الطاقة، إضافة إلى أن النفط مورد طاقوي أنظف وأكفأ بكثير من الفحم.[1]

جميع هذه العوامل الموضوعية تؤكد حاجة الصين الملحة والمتزايدة حاليا ومستقبليا لموارد الطاقة الأجنبية خاصة البترول والغاز الطبيعي، الذين شهدا تزايدا مستمرا في الطلب عليهما من قبل الصين منذ القرن الواحد والعشرين.

وبما أن الصين بلد متأخر في أسواق النفط العالمية، فإنها ليس لها بديل سوى الانخراط في البحث عن النفط في جميع أنحاء العالم، لأن الأصول أو المناطق الجذابة تم السيطرة عليها من قبل شركات النفط الغربية، التي كانت تعمل على الصعيد الدولي لعدة سنوات، في الوقت الذي بدأت فيه الشركات الصينية توسعها في الخارج، وغالبا انتهت الصين إلى الأماكن التي لديها أصول نفطية غير جذابة، بما تنطوي عليه من مخاطر سياسية عالية، وأنظمة سياسية سيئة (غير رشيدة)، والكثير منها موجود في إفريقيا المعروفة بالمتلازمة النمطية للعنة الموارد "Resource Curse" أو مفارقة الوفرة "Paradox of the Plenty".

بالرغم من هذه التحديات، عملت الصين في السنوات القليلة الماضية جاهدة لتحسين علاقاتها مع إفريقيا، خاصة بعد الزيارات المتكررة لكبار القادة الصينين لإفريقيا، وتنامي صورة الصين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإطلاق منتدى التعاون الصيني- الإفريقي عام 2000.[2]

فقد تنامت تدريجيا العلاقات الاقتصادية الصينية- الإفريقية، إلى أن أصبحت محور اهتمام الحكومة الصينية خاصة ما تعلق بإمدادات النفط، حيث تعتبر إفريقيا ثاني أكبر مَصدر للإمدادات الصينية من النفط الخام بعد الشرق الأوسط.

هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تفسر الاقبال الصيني المتزايد على إفريقيا كمصدر لإمداداتها الطاقوية خاصة النفط وتتمثل في:

1- زيادة واردات الصين النفطية من إفريقيا يحدث بالتوازي مع انخفاض واردتها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، حيث يتحول هذا الأخير إلى مستورد صاف للنفط، وحلت إفريقيا محل آسيا والمحيط الهادي باعتبارها ثاني أكبر مورد للنفط الصيني منذ 1999م.

2- بروز إفريقيا كمصدر رئيسي للنفط الصيني المستورد هو نتيجة لمحاولة الصين تنويع الموردين بعيدا عن اعتماده على منطقة الشرق الأوسط، التي يبدو بأنها منطقة تعاني باستمرار من عدم الاستقرار والاضطراب، هذا من شأنه إيجاد بيئة غير ملائمة لتأمين الطاقة، وهذا أمر مثير لقلق القيادات الصينية.

ويمكن إجمال مصادر القلق الصيني من الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط في النقاط التالية:[3]

---

[1] - Ibid, p76.

[2] - Zha Daojiong, "China's energy security : domestic and international issues", **Servival**, Vol.38, No.1, Spring 2006, p185.

[3] - Guang Pan, "China's energy strategy and primary role of the Middle East in this strategy", **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (In Asia)**, Vol.2, No.2, 2008, p70.

1- تأثير الحروب التي طال أمدها في المنطقة (حرب العراق 2003م، والحرب في سوريا منذ 2012م)، والمأزق النووي الإيراني، والاضطراب والتعقيد اللبناني واليمني، إلى جانب الأزمات الإيكولوجية في المنطقة، واستمرار الصراع الفلسطيني- الصهيوني منذ فترة طويلة، كلها عوامل من شأنها زيادة المخاطر المتعلقة بالاستثمار والتعاون الصيني في مجال الطاقة في المنطقة.

2- العقوبات التي فرضت على بعض الدول الشرق الأوسطية المصنفة في خانة الدول الإرهابية أو الداعمة للإرهاب من منظور الولايات المتحدة الأمريكية، على غرار سوريا وإيران، أدت إلى إعاقة التشغيل العادي لمشاريع التعاون الطاقوي الصيني مع هذه الدول.

3- تنامي المخاوف بشأن تأمين خطوط نقل الطاقة، خاصة بعد الموجة الجديدة للإرهاب والتطرف في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب العراق 2003، والأزمة السورية حاليا، وما تتعرض له خزانات النفط وقنوات النقل من هجمات مسلحة.

4- تفشي بعض العوامل غير الاقتصادية لا سيما مشكلة الفساد في بعض بلدان الشرق الأوسط، التي من شانها عرقلة التعاون، لأنها ستضر بفوائد المستثمرين.

5- ساهمت السمات الفريدة للنفط الإفريقي في جذب واستقطاب الشركات البترولية الصينية، ففي مقابل الأجزاء الأخرى من العالم، تحظى إفريقيا بوجود احتياطات كبيرة من النفط غير مستغلة، إضافة لوجودها في مواقع قريبة من السواحل، ما يجعلها أكثر ملائمة للنقل البحري، إضافة إلى أن النفط الخام الإفريقي يتميز بانخفاض الكثافة والمحتوى الكبريتي، وبالتالي توفير قاعدة مفتوحة للاستثمارات النفطية الأجنبية.

لقد استقطبت هذه السمات والامتيازات التي يتوفر عليها النفط الإفريقي الشركات النفطية الوطنية الصينية، خاصة إذا علمنا بأن ثلاثة أرباع ¾ طاقة التكرير في الصين مصممة للنفط الخام المنخفض الكبريت.[1]

إن التعطش الصيني المتزايد لموارد الطاقة الإفريقية (البترول والغاز الطبيعي)، من شأنه تعميق وانتشار الوجود الصيني في إفريقيا على مختلف الأصعدة والمستويات (الاقتصادية، الثقافية، العسكرية، والسياسية والديبلوماسية)، هذا ما يرفع ويزيد من مخاطر نشوء صراعات بين المصالح الصينية والغربية في القارة الإفريقية، لا سيما المنافسة لتأمين إمدادات الطاقة[2]، بعد أن أصبحت إفريقيا وجهة مفضلة للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت ولا زالت وجهة الدول الأوروبية خاصة فرنسا.

إن المقاربة البراجماتية الصينية المنتهجة في تنمية وتطوير علاقاتها داخل القارة الإفريقية قد تحققت أخيرا في نهاية العقد الماضي، لأن إفريقيا وفرت الأساس الصحيح للتوسع الاقتصادي الصيني. وفي هذا الصدد يرتكز هدف الصين الأساسي ويتجلى بوضوح في تأمين الموارد الطاقوية، لدعم الطلب

[1] - Kang Wu, "capacity, complexity expansions characterize China's refining industry : past, present, future", **Special Repport**, oil-gas journal, 2011, see : **https://www.ogj.com/articles/print/volume-109/issue-10/processing/special-report-capacity-complexity-expansions.html** (accessed 30/07/2018).

[2] - Li Anshan, "China and Africa : policy and challenges", **China Security**, Vol.3, No.3, World Security Institute, Summer 2007, p 83.

الصيني المتزايد على الطاقة، ويشير التوسع الصيني السريع في القارة الإفريقية إلى وجود معالم استراتيجية صينية طويلة الأجل لضمان استمرار شريان الحياة الاقتصادية لسنوات قادمة.

هذه الاستراتيجية يمكن أن إيجابية نعمة لبعض البلدان الإفريقية الغنية بموارد الطاقة غير المستغلة، من خلال تمكنها من استغلالها عبر علاقاتها الجديدة، لكسب النفوذ والتفاوض على صفقات أفضل مع المتعاملين الكبار في مجال الطاقة.[1]

وضعت الصين هذه الإستراتيجية بحكمة تقوم على التوغل الهادئ والسلس، من خلال توظيف القوة الناعمة لزيادة نفوذها في القارة الإفريقية، ودعم توسيع اقتصادها المتسارع، لأنها تدرك أن القوة الصلبة وحدها لا يمكنها من تحقيق النجاح المطلوب على المستوى المحلي والعالمي، بالنظر لتعثر الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال استخدامها للقوة الصلبة في العراق وأفغانستان.

فالصين عملت على تطبيق استخدام القوة الناعمة من خلال العمل على تعزيز العلاقات التاريخية المشتركة للصين مع قارة إفريقيا، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية من خلال مركزها ونفوذها في الأمم المتحدة، الذي لقي دعما كبيرا في الصين باستعماله كوسيلة لتنشيط مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من أجل حماية المصالح الصينية، باعتبار الدول الإفريقية تمثل عنصرا رئيسيا في هذا المسعى، بالإضافة إلى استخدام النموذج الصيني كبديل اقتصادي لتوافق واشنطن.

ستمكن هذه الإستراتيجية الوصول الصيني إلى مصادر الطاقة الإفريقية، وبالتالي تتيح تدفق رؤوس الأموال الصينية إلى قارة إفريقيا، مع ما سيكون له من أثر أكثر عمقا فيما يتعلق بديناميكية الثورة التكنولوجية، بالإضافة إلى تأثيرها على علاقات إفريقيا مع المؤسسات المالية الدولية.[2]

يمكن القول بأن إعادة ترتيب أولويات تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية، أدى إلى دخول الصين بقوة في صناعة النفط في القارة الافريقية، خاصة في البلدان الإفريقية المنتجة للنفط الثقيل مثل: أنجولا ونيجيريا، والمخاطرة في مناطق متصاعدة المخاطر مثل: تشاد، موريتانيا، النيجر وغينيا الاستوائية، إضافة إلى سعيها للبحث عن فرص استكشافية جديدة في كل من إثيوبيا، كينيا، مدغشقر وأوغندا.

ويعد انشاء مشاريع مشتركة مع شركات النفط الحكومية جانبا آخر من أوجه المشاركة الصينية في القارة الإفريقية من أجل البقاء قريبا من صناع القرار السياسي في مجال الطاقة، على غرار المشاريع المشتركة التي أقيمت مع شركة "سودابيت" (Sudapet) السودانية، وشركة سوناطراك (Sonatrach) الجزائرية، وسونانغول (Sonangol) الأنجولية، والشركة الوطنية النيجيرية للبترول (Nigerian National Petroleum Corporation).[3]

[1] - Uche Ofodile, "trade, aid and human rights : China's Africa policy in perspective", **Journal Of International Commercial Law And Technology**, Vol.4, issue.2, 2009, p 89.
[2] - Horace Cambell, "China in Africa : challenging U.S global heyemory", **Third World Quarterly**, Vol.29, No.1, 2008, p100.
[3] - Executive Research Associates (ERA), **China In Africa : A Strategic Everview**, ERA, October 2009, p 32.

وتشكل الشركات النفطية الصينية اليوم تحديا كبيرا للشركات الكبرى الغربية التي كانت تحظى بامتيازات كبيرة في مجال الطاقة في القارة الإفريقية، وهذا راجع إلى توغلها في جميع مناطق تواجد البترول، إذ تتواجد في أكثر من عشرين (20) دولة إفريقية في كل من قطاعي المنبع والمصب.

فالصين لم تكن مخيرة في اندفاعها نحو القارة الإفريقية، لأنها واجهت ثلاث خيارات في تعاملها مع مشكلة الطلب المتزايد على النفط والبنزين هي: إما استيراد البنزين مباشرة، أو إنشاء مصافي جديدة لتغطية إنتاج البنزين، أو اللجوء إلى شراء النفط الخام الخفيف الذي يؤدي إلى زيادة إنتاج البنزين.

قررت الصين عدم استيراد المزيد من البنزين، ولكنها تابعت مشاريع مشتركة مع شركات النفط الحكومية في الشرق الأوسط، وبناء مصافي جديدة، وبذلك أصبح الوصول الصيني إلى النفط الخام الخفيف ضرورة ملحة خاصة إذا علمنا بأن النفط الخام الخفيف أقل لزوجة، وأسهل لتنقيحه وتحويله إلى منتجات بسيطة مثل: البنزين ووقود الطيران والديزل. لكن لسوء حظ الصين فإن توافر النفط الخام الخفيف مقارنة مع الخام الثقيل آخذ في الانخفاض بشكل مستمر، ومع ذلك تشكل الاكتشافات الجديدة من النفط الخام الخفيف في القارة الإفريقية (خليج غينيا، وخارج الساحل الجنوب إفريقي) أملا كبيرة للصين من أجل توفير الخامات النفطية الخفيفة، من خلال وصولها لهذه المصادر الجديدة، بالإضافة إلى المصادر الأخرى في القارة الإفريقية (النفط الأنجولي والنيجيري).

بالرغم من تركيز الصين بعد سنة 1995م على التجارة والوصول إلى الموارد الطبيعية (الطاقوية) في تعاملها مع القارة الإفريقية، غير أن الموارد لم تكن السبب الوحيد المفسر للتواجد الصيني في إفريقيا، كما يذهب إلى ذلك الباحث "بروتيغام" Brautigam الذي يرى بأن "الصينيين مهتمون بكل شيئ".[1] فمنذ إصلاح السياسة الخارجية الصينية في 1995م، بدأ القادة الصينيون يؤكدون على أهمية العلاقات الصينية– الإفريقية، وابتداء من عام 1999م أصبح تقليدا لوزير الخارجية الصيني زيارة مجموعة من البلدان الإفريقية في شهر جانفي من كل سنة.[2]

ووفقا لما ذكره الباحث "بروتيغام"، تعتبر مشاركة الصين مع إفريقيا منذ تسعينات القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر بمثابة إستراتيجية طويلة الأجل ومدروسة جيدا.[3] فقد تم وضعها من خلال ثلاثة مراحل هامة، ارتبطت المرحلة الأولى منها بالإصلاحات الرئيسية للمساعدات الصينية الموجهة نحو إفريقيا وبقية دول العالم الأخرى في 1995م، والمرتبطة بالمعونة، التجارة والاستثمارات. أما المرحلة الثانية ارتبطت بالترويج لسياسة "الرخاء المشترك" في عام 2000م، باعتباره أمرا مهما ترافق مع إنشاء عدة منظمات إقليمية تدعم البرامج التي تجمع بين المعونة والتعاون الاقتصادي. في حين، تجسدت المرحلة الثالثة من خلال انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 2001م. بالإضافة إلى ذلك أدخلت الصين إستراتيجية اللجوء/الاعتماد على الخارج Going Out Strategy كأداة لمساعدة إعادة

[1] - Deborah Brautigam, "China's foreign aid in Africa :what do we know ?", in : Robert I. Rotberg (editor), Op.cit, p.p 197- 216.
[2] - Ibid, p 207.
[3] - Ibidem.

هيكلتها المحلية، عن طريق دفع صناعاتها الناضجة للاستثمار في الخارج.[1] واعتبر هذا الأمر مكملا لإستراتيجية الباب المفتوح Open Door Strategy.

[1] - Suisheng Zhao, "The making of Chinese foreign policy : actors and institutions", in : Amphiah Kweku and Naidu Sanushia (editors), **Crouching Tiger, hidden Dragon ?: Africa and China**, University of Kwa-Zulu, Natal Press, 2008, p.p 45-47.

الفصل الثالث

العلاقات الطاقوية الصينية-

الإفريقية بعد الحرب الباردة

في ظل النمو الاقتصادي الصيني المستمر كما رأينا سابقا، وتعطش الصين المتزايد لمصادر الطاقة، فقد أدى سعيها للحصول على المزيد من الواردات البترولية إلى تغيير سوق النفط العالمية وميزان العرض والطلب العالمي على النفط. فبين 2003 و 2004 زادت واردات النفط الصينية بأكثر من 40 % واستأثرت بأكثر من 30 % من الطلب العالمي المتزايد على النفط،[1] كما استحوذت على أكثر من 21,2 % من الاستهلاك العالمي للطاقة في 2014.[2]

وبالنظر إلى مفارقة تخلف القارة الإفريقية عن الركب العالمي في التحديث والازدهار الاقتصادي والسياسي مقابل غناها بموارد الطاقة، فإن الصين تسعى إلى تضييق هذه الهوة بإضفاء الطابع التشاركي لعلاقاتها مع القارة الإفريقية. ولعل البعد الطاقوي هو الجانب المهيمن على مسار علاقاتهما منذ نهاية الحرب الباردة، لذلك يختص هذا الفصل بمحاولة رصد وتحليل طبيعة العلاقات الطاقوية الصينية الإفريقية من خلال التجارة والاستثمارات الطاقوية الصينية في القارة، إضافة إلى التطرق لوسائل تأمين وتعزيز الصين لمصالحها الطاقوية في إفريقيا، والتحديات التي تواجهها في سعيها لتأمين موارد الطاقة من القارة الإفريقية.

ينبغي الإشارة لدى مناقشة العلاقات الطاقوية الصينية–الإفريقية، وجود اتجاه لاعتبار القارة الإفريقية كيانا واحدا، في حين يمكن للمرء أن يقدم ملاحظات أوسع نطاقا حول علاقات الصين مع إفريقيا. هناك أيضا الكثير من التنوع والتعقيد في العديد من البلدان الإفريقية التي تربطها علاقات نفطية بالصين، وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي يمكن مراعاتها في سياق دراسة العلاقات الطاقوية بين الصين وإفريقيا:

– قد يكون لدى بلد ما احتياطيات كبيرة من النفط، ومع ذلك قد لا يتم تطويره، أو قد يحول الصراع الداخلي دون استقرار النمو والإنتاج.

– مع أن وجود شركات النفط الوطنية الصينية أخذ في التوسع في إفريقيا عموما، فإنه ينبغي النظر إليه بالنسبة إلى الوجود الغربي، وبالتالي عدم المبالغة في تقدير تأثيره، لأنه من غير المعقول القول بأن شركات النفط الصينية ستحل محل الوجود الغربي في الأجل القريب.

– يشكل النفط أحد مكونات التواجد الصيني المتنامي في إفريقيا، لكنه يشمل كذلك استخراج الموارد الأخرى النحاس (زامبيا، جمهوريه الكونغو الديمقراطية)، والكوبالت (جمهوريه الكونغو الديمقراطية)، وخامات الحديد (ليبيريا).

[1]- International Energy Agency (IEA), **World Energy Outlook**, paris: IEA, 2005. P 83.
[2] - International Energy Agency (IEA), **key world energy statistics**, paris: IEA, 2016, p 30.

المبحث الأول: العلاقات التجارية الطاقوية الصينية–الإفريقية

يتم التطرق في هذا المبحث لتطور العلاقات التجارية الصينية– الإفريقية عموما، مع التركيز على دور الموارد في توجيهها، من خلال تتبع حجم ونوعية المبادلات التجارية الطاقوية الصينية مع دول القارة الإفريقية، التي أصبحت شريكا تجاريا مفضلا للصين.

المطلب الأول: تطور التبادلات التجارية الطاقوية الصينية – الإفريقية

تحتل العلاقات الطاقوية الصينية– الإفريقية (الاستثمار والتجارة في مجال الطاقة) مركز علاقاتهما الاقتصادية، إن لم يكن في صميم تفاعلهما الأوسع. وقد أدى النمو الاقتصادي الصيني السريع خلال العقود الثلاثة الماضية إلى زيادة الطلب على الطاقة والموارد المعدنية.

فخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تزايدت التدفقات التجارية بين إفريقيا وآسيا عموما بسرعة ملحوظة، وهذه هي السمة المميزة للنمو الذي حدث مؤخرا في التجارة والاستثمار ما بين بلدان الجنوب، الذي يمثل جانبا هاما من ملامح التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي. فقد شهدت صادرات إفريقيا نحو آسيا نموا سريعا منذ 1990 وتسارعت منذ 2003. في حين أن النمو البالغ 15 % من صادرات إفريقيا نحو آسيا خلال الفترة 1990– 1995 كان سريعا بشكل خاص بالمقارنة مع المناطق الأخرى، فقد نما إجمالي صادرات البلدان الإفريقية إلى آسيا علي مدى السنوات الخمس الماضية بمعدل أسرع بنسبه 20 %. وفي الواقع، منذ 2003 وصل معدل النمو السنوي إلى أعلى مستوى له بنسبه 30 %[1].

شكل رقم (09):المتوسط السنوي لمعدل نمو صادرات السلع الإفريقية إلى آسيا

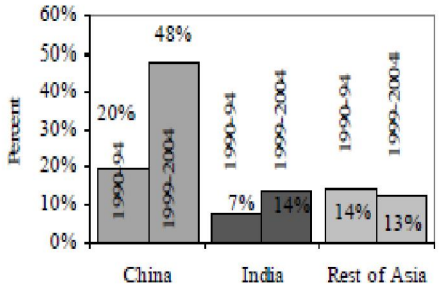

شكل رقم (10): قيمة واردات إفريقيا من السلع من الصين والهند (مليون دولار)

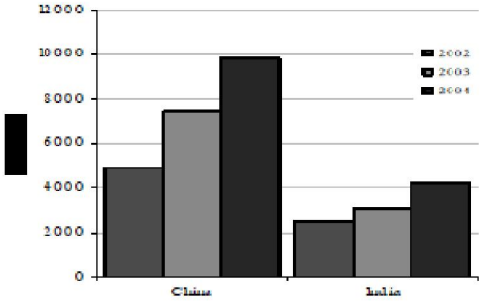

- **source** : Harry G. Broadman and others, op.cit, pp75-76.

من خلال الشكل رقم (09) يلاحظ ارتفاع المتوسط السنوي لصادرات السلع الإفريقية نحو كل من الصين والهند خصوصا في الفترة 1999–2004 مع استحواذ الصين على النسبة الأكبر، أما الشكل رقم (10) يبين الارتفاع المضطرد في قيمة الواردات الإفريقية من كل من الصين والهند، وهذا راجع إلى توثيق التبادلات التجارية بينهما خصوصا بعد سنة 2002.

[1] - Harry G. Broadman and others, **Africa's Silk Road China and India's New Economic Frontier**, Washington : The World Bank, 2007, p 65.

تعتبر الصين من أهم الأسواق للصادرات الإفريقية، إذ تمثل لوحدها 40 % من إجمالي صادرات إفريقيا إلى آسيا. وقد زادت الصادرات الإفريقية نحو الصين زيادة كبيرة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (أنظر الشكلين 9 و10). وضاعفت الصين معدل النمو السنوي لمشتريات الصادرات من إفريقيا بين 1990 و1994، وخلال الفترة من 1999 إلى 2004 زادت الصادرات من القارة إلى الصين بنسبه 48 % سنويا.

إن سعي الصين للحصول على النفط أصبح جزءا لا يتجزأ من سياستها الخارجية إزاء القارة الإفريقية، وعنصرا مهما ضمن جهودها العالمية لتحقيق أمن الطاقة، إذ تنفق الصين مليارات الدولارات على سوق النفط الإفريقية الواعدة التي تهيمن عليها منذ فتره طويلة مصالح النفط الأمريكية والأوروبية.

لا يقتصر الدور القيادي للصين في العلاقات التجارية الإفريقية– الآسيوية لصادرات إفريقيا فقط، وإنما على جانب الاستيراد أيضا، فأصبحت الصين شريكا تجاريا رئيسيا للبلدان الإفريقية. كانت اليابان أكبر مورّد للمنتجات التي تستوردها إفريقيا من آسيا، بيد أن الصين تبوأت موقع الريادة، حيث استأثرت بأكثر من ثلث إجمالي صادرات آسيا نحو إفريقيا.

بالنسبة لتوزيع منتجات التجارة الصينية–الإفريقية، تصدر إفريقيا أساسا النفط والمواد الخام إلى الصين، بينما تستورد سلعا إضافية ذات قيمه مضافة (أنظر الشكل 11)

يعتبر النفط والغاز الطبيعي الفئة الوحيدة الأكثر هيمنة للمنتجات المصدرة من إفريقيا إلى الصين، والتي تمثل أكثر من 62 % من إجمالي الصادرات الإفريقية نحو الصين، تليها الخامات والفلزات (17%) والمواد الخام الزراعية، تقدم أنغولا والسودان وجمهوريه الكونغو الديمقراطية 85 % من صادرات النفط الأفريقية إلى الصين.[1]

شكل رقم (11): توزيع منتجات الصادرات الإفريقية إلى الصين1996–2013

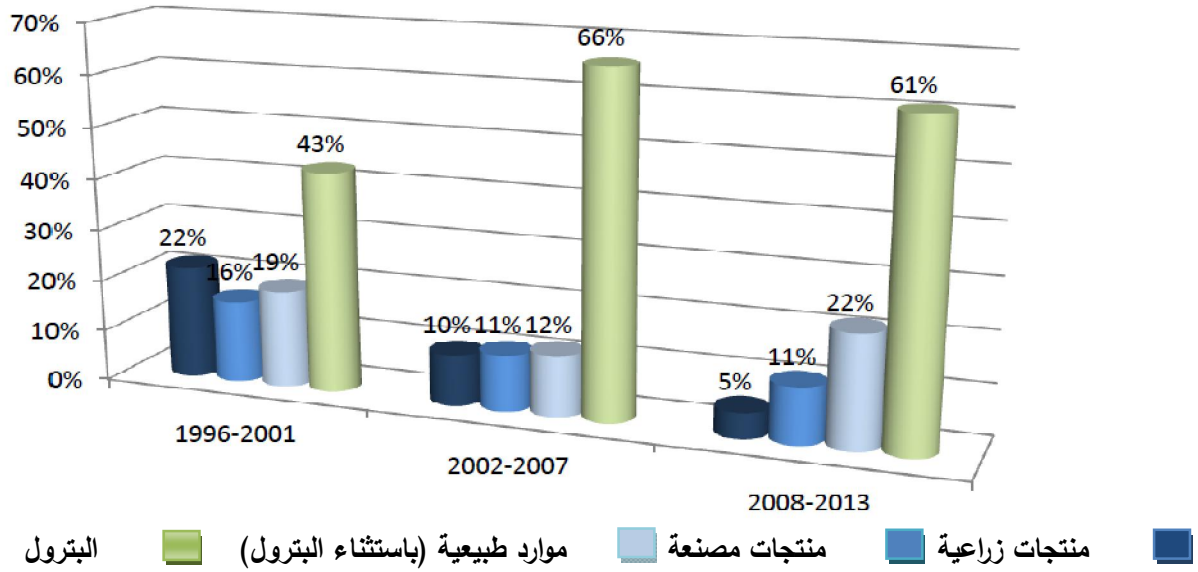

- **Source** : Personal data processing World Integrated Trade Solution data, World Bank, 2105.

[1] - Harry G. Broadman and others, op.cit, p 76.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه بين 2008 و2013، استحوذ قطاع الموارد على 84 % من صادرات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الصين، وفي مقدمتها النفط، تليها الموارد الطبيعية الأخرى التي تنمو تدريجيا، بينما لا تزال صادرات السلع المصنعة بعد 2001 في مستوى منخفض وثابت.

تتأثر الصادرات الإفريقية نحو الصين بالناتج المحلي الإجمالي للبلدان الإفريقية، وباستثماراتها المباشرة في بلدان القارة وكذلك بالمناطق الاقتصادية الخاصة التي أنشأتها هناك. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الصين تميل لاستيراد المزيد من البلدان ذات الإدارة السيئة، لأنها تكافح من أجل شراء النفط والموارد الطبيعية الأخرى من المنتجين الرئيسيين، باعتبارهم شركاء تقليديين للبلدان المتقدمة، ولأن البلدان الغنية بالأرز الطبيعي تميل في الغالب إلى سوء الإدارة.[1]وبموجب العقد توجه الصادرات بالفعل إلى البلدان الإفريقية التي تلتزم بتطبيق الحكم الراشد، وترتبط عادة بالتعاون الوثيق بين البلدين.

إن الموارد الطبيعية التي تشكل حجما كبيرا من التجارة الإفريقية– الصينية لا تثير الدهشة. فإفريقيا تمتلكها بوفرة، والصين بحاجه إليها، نظرا لحاجة اقتصادها المزدهر لها، ولا سيما النفط، وخام الحديد، والنحاس والكوبالت، والألمونيوم، والبلاتين. ونتيجة لذلك "سيكون من الصعب المبالغة في القول بأهمية إفريقيا بالنسبة لتنميه الصين نفسها".[2]

ولهذا الوضع تداعيات سياسية داخل الصين، لأن الحزب الشيوعي الصيني قد راهن بقدر كبير من شرعيته على معدل النمو الاقتصادي المستمر والعالي. وعلى هذا النحو، "اضطلعت إفريقيا بدور حاسم في تحقيق هذا الهدف". [3]

فالاندفاع الصيني نحو النفط الإفريقي، جعل بكين على استعداد للوصول إلى "المناطق المضطربة" troubled zones مع الاستثمار الجريء وتقديم المساعدات في مقابل الطاقة. إذ عندما أنهت أنجولا حربها الأهلية التي استمرت 27 عاما في 2002، كان عدد قليل من الدول والشركات الأجنبية راغبة في الاستثمار في البلاد. ومن ناحية أخرى، التزمت الصين بـ 3 مليار دولار خط ائتمان مدعوم بالنفط لإعادة بناء البنية التحتية المحطمة في البلاد، كما جعلت بكين أنجولا أكبر وجهه للمساعدات الأجنبية. والآن، تعد أنجولا ثاني أكبر منتج للنفط بعد نيجيريا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تنتج 1,4 مليون برميل يوميا، ويذهب ثلث صادراتها النفطية(13% من إجمالي الواردات الصينية) إلى الصين.[4]

تبوأت القارة الإفريقية موقعا مهما ضمن العلاقات الطاقوية الصينية – الإفريقية، وأصبحت أكثر حيوية بالنظر إلى المؤشرات الإيجابية، فحوالي ثلث واردات الصين من الطاقة تأتيها من إفريقيا جنوب

[1]- Jiann-jong Guo and others, "Do China's Outward Direct Investors Prefer Countries with High Political Risk? An International and Empirical Comparison", **China & World Economy**, vol 22, issue 6, November–December 2014, pp 27-28.

[2]- Taylor Ian, **China's New Role in Africa**, Op.Cit, p 15.

[3] - Chris Alden and Ana Christina Alves ,"China and Africa's Natural Resources: The challenges and implications for development and governance", **Occasional Paper**, No. 41, South African Institute of International Affairs (SAIIA), 2009, p 5.

[4]- Wenran Jiang, "China's booming energy relations with Africa", **China Brief**, Volume 6, Issue 13 June 21, 2006 , see : https://uyghuramerican.org/article/chinas-booming-energy-relations-africa.html(accessed 29/08/2017).

الصحراء الكبرى، خاصة أن معدلات استهلاك الطاقة في الصين قد زادت بأكثر من ضعف المتوسط العالمي خلال السنوات العشر الماضية. وبالرغم من زيادة الكفاءة وارتفاع الإنتاج المحلي، ما زال التحضر السريع والتصنيع الثقيل يحفزان الطلب الصيني القوي على الفحم والنفط والغاز الطبيعي، وقد دعّمت البنوك الصينية – خاصة بنك الصين الشعبي وبنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني– الاستثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية الإفريقية[1].

لكن من ناحية أخرى، أدى الطلب الصيني المتزايد على الموارد الطاقوية الإفريقية إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي معاناة الدول الإفريقية التي تستورد السلع الأساسية من بلدان إفريقية أخرى، لا سيما المواد الخام والطاقة. ووفقا لدراسة أجراها صندوق النقد الدولي بشأن 21 بلدا إفريقيا، فإنه مع الزيادة في أسعار السلع الأولية بين 2003 و 2004، خرج 14 بلدا فقط بتوازن حيادي، بسبب ضياع العائدات الناتجة عن الزيادة في أسعار الموارد الطبيعية (القطن) مع واردات النفط المتضخمة.[2]

فاتجاه الصين خلال العقد الماضي نحو تقوية الروابط التجارية الطاقوية بالقارة الإفريقية مرتبط بعوامل جيوسياسية، من خلال مسعاها لتنويع مصادر الواردات النفطية بعيدا عن الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا باتجاه إفريقيا وأمريكا اللاتينية. فخلال سنة 2014، استوردت الصين مايقارب6,2 مليون برميل في المتوسط من النفط الخام، بزيادة قدرها 9 % مقارنة بسنة 2013، وجاءت غالبيته من الشرق الأوسط بـ 3,2 مليون برميل يوميا (52 %) وإفريقيا بـ 1,4 مليون برميل يوميا (22 %).[3]

شكل رقم (12): الواردات النفطية الصينية من إفريقيا

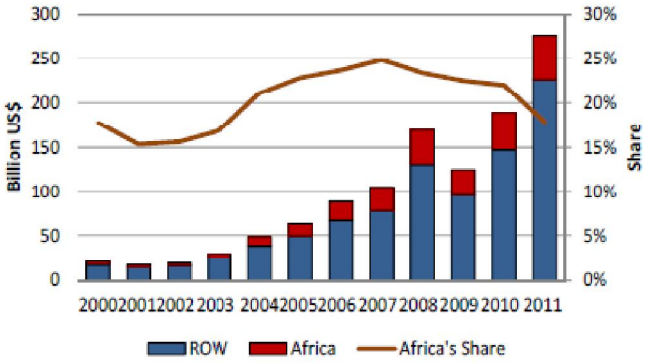

-Source : Global Trade Atlas.

من خلال الشكل (12)، يلاحظ الزيادة المضطردة للواردات النفطية الصينية من إفريقيا بنسبه 34 % بين 2001 و 2011، وبلغت حصة إفريقيا من واردات النفط الصينية ما يصل إلى 25 % في 2007، وتمثل أنجولا والسودان والكونغو وليبيا والجزائر ونيجيريا معا حوالي 90 % من واردات الصين

[1]-Miria Pigato and Wenxia Tang, "**China and Africa: Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context**",world bank**,** March2015, p 1 ,see : http://documents.worldbank.org/curated/en/241321468024314010/pdf/95161-REPLACEMENT-FILE-PUBLIC-China-FDI-Africa-conference-Final-1-May-2015-Final.pdf(accessed 26/08/2017).

[2] -Ali Zafar, "The Growing Relationship Between China and Sub-Saharan Africa: Macroeconomic,Trade, Investment, and Aid Links", **The World Bank Research Observer**, Vol. 22, No. 1, Spring 2007, p 113.

[3] -Energy Information Administration (EIA), "International energy data and analysis : China", **full report**, Washington : EIA, May 2015, P 10.

من النفط من إفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، شهدت الغابون، غينيا الاستوائية، تشاد وجنوب إفريقيا نموا قويا في صادرات النفط إلى الصين أيضا، واستوردت الشركات الوطنية الصينية ما يزيد علي 90% من النفط الإفريقي بين 2000 و 2010.

فمشاركه بكين في البلدان الإفريقية النفطية ترمز إلى حد ما للنهج الذي تم رسمه والمتعلق بحماية مصالحها البترولية في القارة. هذا النهج الذي يؤكد على ترابط الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لتأمين إمدادات النفط، كما يشير إلى أن الجهود التي تبذلها الصين غالبا ما تركز على ما يمكن تسميته بالأسواق المتخصصة[1].

وتقدم الصين إغراءات كبيرة لشركائها في القارة الإفريقية، من أجل دعم تغلغلها أكثر، فالصادرات الصينية نحو القارة الإفريقية تقدم فرصا خاصة، خاصة ما تعلق بانخفاض أسعارها، وبالتالي القدرة علي تحمل تكلفتها، ولا سيما من جانب الفقراء. عموما، يمكن أن تكون بعض الواردات الصينية أرخص بـ 75٪ من الواردات "المكافئة" من المصادر التقليدية و 50٪ من البدائل المنتجة محليا.[2]

ينبغي قراءة العلاقات التجارية الصينية–الإفريقية من خلال السياق الأوسع للدور الصيني في الاقتصاد العالمي. فمنذ أوائل تسعينات القرن الماضي، أقامت الصين حسابًا جاريًا إيجابيًا وثابتًا بشكل مطرد، مما يعكس السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية التي تهدف عمداً لتحويل الصين إلى مركز للتصنيع العالمي. وفي هذا السياق، تحتفظ الصين بتوازن تجاري إيجابي مع جميع البلدان الإفريقية، باستثناء البلدان المصدرة للنفط، وهي بيانات تعكس نجاح سياستها التجارية الهادفة إلى الإفراط في التصدير وتخفيض الاستيراد من خلال مجموعة من التدابير غير المتجانسة، بما في ذلك السياسة النقدية التي أبقت العملة الصينية (الين) مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية[3].

ففي قارة ذات قوه شرائية ضعيفة ومستوى عال من الحرمان والفقر، يمكن أن يكون ذلك فرصة لتحسين سبل عيش الفقراء. وعلاوة على ذلك، يمكن القول بأن المنافسة من الصادرات الصينية قد تثبط الأرباح العادية الفائقة من المستهلكين الأفارقة الفقراء من جانب الشركاء التجاريين التقليديين والمنتجين المحليين، الذين يقوم الكثيرون منهم بالتواطؤ وإتباع ممارسات تجاريه مجحفة، كما يمكنها أيضا تشجيع منتجي البدائل المحلية ليكونوا أكثر كفاءة ويستطيعون نقل فوائد هذه الكفاءة إلى المستهلكين بسهولة أكبر.

ومن جانب آخر يمكن أن تشكل الروابط التجارية الصينية الوثيقة بالبلدان الإفريقية النفطية تحديات متعلقة بمدى استيفاء السلع الصينية مختلف معايير الجودة والسلامة. وثمة خطر آخر هو احتمال ظهور

[1] - Denis M. Tull, "China's Engagement in Africa :Scope, Significance, and Consequences", in: John W. Harbeson and Donald Rothchild (editors), **Africa in World Politics: Reforming Political Order**, Fourth edition, Boulder : Westview Press, 2009, p 333.

[2]-Olu Ajakaiye, "China and Africa –Opportunities and Challenges",**A Presentation at the African Union Task Force on** : Strategic Partnership Between Africa and the Emerging Countries of the South, Addis Ababa, Ethiopia,11–13 September 2006, p 8.

[3] - Simone Raudino, **Development Aid and Sustainable Economic Growth in Africa : The Limits of Western and Chinese Engagements**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2016, p 224.

احتكارات صينية في الأجلين المتوسط والطويل، وبعد ذلك يمكنها أيضا الشروع في ممارسات تجاريه تواطئية ومجحفة، فضلا عن استخراج ريع نفطي احتكاري اقتداء بنهج المتعاملين الحاليين. وينطبق ذلك خاصة أن غالبيه الشركات الصينية ما زالت مملوكه للدولة أو ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكومة المركزية أو بمختلف حكومات المقاطعات، ويمكن أن تكون جزءا من الإستراتيجية العالمية للدولة الصينية.

ولعل التحدي الأكثر أهميه هو حقيقة أن اعتماد الصين المتزايد على الصادرات الطاقوية الإفريقية في مقابل إغراق الأسواق الإفريقية بالسلع الصينية الرخيصة قد تثبّط في الواقع تنويع الاقتصاديات الإفريقية المنتجة من المنتجات الزراعية والمعدنية الخام إلى التصنيع والخدمة، وتحويلها إلى سوق استهلاكية ومصدر للموارد الطاقوية الخام في إطار التقسيم الدولي للعمل.

هذا هو التحدي الحقيقي، لأن المستثمرين الجدد قد يجدون بيئة غير جذابة للتنافس مع السلع الصينية الرخيصة، في ظل الطلب الإفريقي المتزايد على مختلف السلع والخدمات، وعدم قدرة المستثمرين المحليين على تلبيته. في هذه الحالة، وبدلا من الشراكة التجارية الصينية– الإفريقية التي تقدم المساعدة لعمليه التحول والتنمية في إفريقيا، فإنها ستقوم في الواقع ببترها.

من جانب آخر، قد تستخدم أيضا عائدات النفط المكتسبة من الشراكة التجارية– الطاقوية الصينية مع بعض هذه الحكومات لدعم الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة، وإعاقة الشفافية في المعاملات التجارية وتأجيج الصراعات على الموارد وانتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا.

لقد أولت الدراسات الأكاديمية ووثائق السياسات اهتماما متزايدا بالصراعات على الموارد خاصة في القارة الإفريقية، بسبب الخراب الناتج عن الصراعات المرتبطة بضعف مؤسسات الدولة أو انهيارها، وعلاوة على ذلك، فإن هذه الصراعات، وإن كانت تخفض الإيرادات الآتية إلى البلدان المتضررة، يمكن أن تؤثر على التدفق العالمي للموارد الحيوية.[1] وكثيرا ما تغرق هذه الصراعات الفقراء في براثن الفقر المدقع، والتحدي الماثل أمام الحكام الأفارقة هو منع تصعيد الصراعات المتعلقة بالموارد الطاقوية، باعتبارها أحد عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في القارة الإفريقية، خاصة أنها امتداد لصراع القوى الدولية على موارد القارة.

فقد شهدت إفريقيا صراعا عنيفا على مدى العقود الأربعة الماضية أكثر من أي قارة أخرى، وكانت هذه الصراعات في الغالب في بلدان مثل أنغولا وجمهوريه الكونغو الديمقراطية وسيراليون والسودان التي تزخر بموارد طبيعية ونفطية هائلة. ويعتبر المصدر الرئيسي للصراعات في المقام الأول هو كيفية السيطرة على هذه الموارد. لكن بدأ السلام والاستقرار يسودان في العديد من البلدان، وإن كان الصراع العنيف في بعض البلدان –مثل السودان– مازال يشكل أكبر عقبة أمام التنمية.

[1]- Nelson Ijumba and Hassan Kaya, "Energy Resources and Environmental Conflicts in Africa: Implications on Indigenous Knowledge Systems and Environmental Policy", **Journal of Human Ecology**, Vol 53, n=2, 2016, P 97.

ومع ذلك، فإن المسؤولين والباحثين الصينيين يبذلون قصارى جهدهم للتأكيد بأن "سياسة الصين الإفريقية تتجاوز مجرد السعي للحصول على الموارد".[1] كما يوضح "ديفيد شينن"**David Shinn**، بالمقارنة مع المستثمرين الآخرين في أوروبا، فإن حصة الصين من الموارد الطبيعية الإفريقية منخفضة نسبيا. ويقول بعض النقاد أن الصين دولة استعمارية جديدة تستخدم ببساطة إفريقيا كمصدر للمواد الخام وخاصة البترول... ولكن هذه الحجة تمثل ضربا من الخداع والمبالغة. إذ يمكن القول بنفس الحجة بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا واليابان. فقد اشترت الصين 9% فقط من النفط الإفريقي في الصادرات في 2006 بينما حصلت الولايات المتحدة على 33 %وأوروبا 36 %.[2]

المطلب الثاني: تأثير عامل الموارد في التبادلات التجارية الصينية – الإفريقية

من أبرز السمات المتغيرة في هيكل التجارة الخارجية الصينية خلال العقد الماضي تزايد حصة المعادن والوقود الأحفوري في وارداتها العالمية، حيث ارتفعت من 15 % (348 مليار دولار) في 2000 إلى 27 % (000 303 مليار دولار) في 2008. يدل هذا الاتجاه بوضوح على تنامي اعتماد بكين على هذه السلع الأساسية، وبالتالي دعم الصورة المتزايدة لأمن الموارد ضمن توجهات السياسة الخارجية الصينية. وكما يتضح من الأشكال أدناه (الأشكال 13، 14، 15)، فإن غالبيه الواردات الصينية من المعادن والوقود الأحفوري تأتي من المناطق النامية، مما يبرر بقدر كبير تزايد أهميه هذه المناطق في السياسة الخارجية الصينية منذ أوائل سنة 2000.

شكل رقم (13): واردات الصين من الوقود حسب الأقاليم (2000)

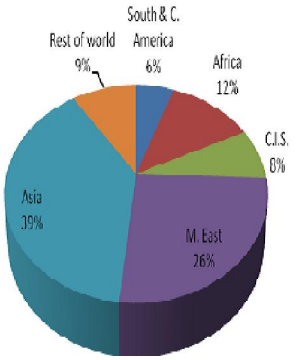

شكل رقم (14): واردات الصين من الوقود حسب الأقاليم (2009)

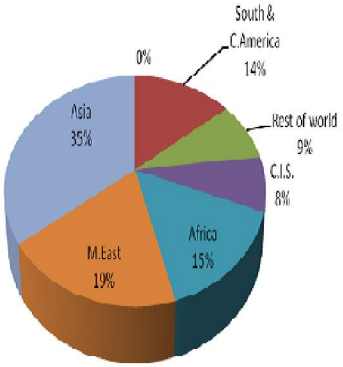

[1]-Wenping He, "The Balancing Act of China's Africa Policy", **China Security**, Vol. 3, No. 3, 2007, p 24.
[2] -Kwesi Aning and Lecoutre Delphine, "China's Ventures in Africa", **African Security Review**, Vol.17, No.1, 2008, p 47.

شكل رقم (15): هيكل الواردات الصينية حسب الأقاليم (2009)

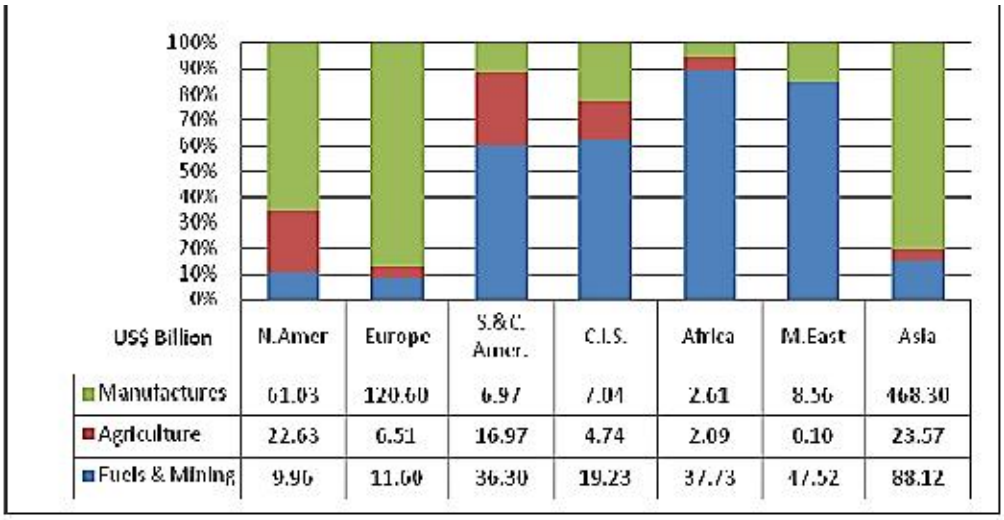

US$ Billion	N.Amer	Europe	S.&C. Amer.	C.I.S.	Africa	M.East	Asia
Manufactures	61.03	120.60	6.97	7.04	2.61	8.56	468.30
Agriculture	22.63	6.51	16.97	4.74	2.09	0.10	23.57
Fuels & Mining	9.96	11.60	36.30	19.23	37.73	47.52	88.12

- Source : WTO, International Trade Statistics(various years), merchandise trade by product, region and major trading partner-China; see: **http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm** (accessed 27/12/2017).

وخلال العقد الماضي، شهدت أسهم إفريقيا ضمن واردات الصين العالمية من السلع الأساسية أسرع توسع بين جميع المناطق. حيث ارتفعت حصتها من 12% إلى 16% على مدى الفترة نفسها (2000–2009). وتشكل هاته المنطقة حاليا نسبة معتبرة ضمن واردات الصين من المعادن والوقود. وبما أن جميع أسهم المناطق الأخرى قد انخفضت بالقيمة النسبية، فإن هذا المؤشر يؤكد كذلك الأهمية المتزايدة للقارة الإفريقية كمورد رئيسي للموارد الطاقوية للصين طوال العقد الحالي.

ومع ذلك، ففي الصورة العامة، لا تزال إفريقيا تستأثر بجزء صغير نسبيا من إجمالي التجارة الخارجية الصينية (4 % و 5 %على التوالي في 2009)، ولكن في الحقيقة حصتها قد زادت بأكثر من الضعف منذ 2000 (حوالي 2%)، تدل على الإمكانات الهائلة للتوسع في العلاقات التجارية الثنائية في المستقبل. سجلت التجارة الصينية–الإفريقية بالأرقام المطلقة توسعا ملحوظا بمقدار عشره أضعاف، حيث زادت من 10.5 بليون دولار في 2000 إلى 106.7 مليار دولار في 2008 (أنظر الشكل 16 أدناه). ومن السمات البارزة الأخرى في تجاره الصين مع إفريقيا عجزها المستمر منذ أوائل سنة 2000، وهو ما يعزى في معظمه إلى التضخم في وارداتها من الموارد.

شكل رقم (16): حجم التجارة الثنائية الصينية – الإفريقية 2000–2012 (100 مليون دولار أمريكي)

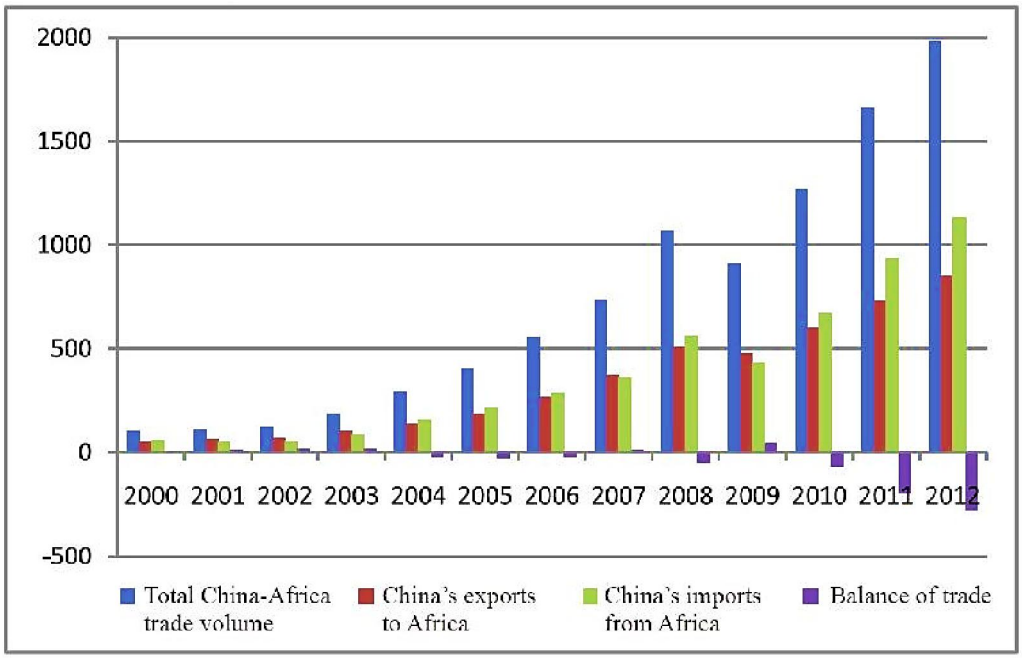

- **Source:** Information Office of the State Council,"China-Africa Economic and Trade Cooperation",Beijing, August 2013, see : http://english.gov.cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986536.htm (accessed 27/12/2017).

ومع ذلك، ففي عام 2009 سجل الانخفاض الأول في التجارة الثنائية الصينية– الإفريقية، حيث انخفضت إلى حدود 89.7 مليار دولار أمريكي. وهذا الانكماش الذي تبلغ نسبته 16 % يفسره سياق الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، الناتجة عن تداعيات أزمة الرهن العقاري التي ظهرت سنة 2007 بالولايات المتحدة الامريكية واستمرت إلى غاية انفجارها عام 2008، مسببة تباطؤا وركودا في الاقتصاد الصيني.

ويمثل الانكماش في قيمه الواردات النفطية وحدها (من 392 بليون دولار في 2008 إلى 27 مليار دولار في 2009) أي ما يعادل 75 % من الانخفاض المسجل في إجمالي التجارة الصينية– الإفريقية في 2009 (انخفاض بـ90 مليار دولار أمريكي، من مبلغ قدره 106.7 مليار دولار في 2008)، مما يؤكد الأهمية الحاسمة لتلك السلعة (النفط) في التجارة الثنائية. بالنظر إلى أن 2009 تمثل سنة غير عادية فيما يتعلق بالعلاقات التجارية الصينية – الإفريقية. تشير البيانات الأولية لسنة 2010 بكل تأكيد إلى استئناف اتجاه النمو في التجارة الثنائية للصين مع القارة الإفريقية، حيث بلغت التجارة الصينية مع إفريقيا في نفس الفترة (2010)، 125 مليار دولار أمريكي، لتواصل ارتفاعها المضطرد في بين عامي 2011 و2012.

ويرجع هذا الانتعاش في العلاقات التجارية الصينية– الإفريقية أن سنة 2010 تعتبر استثناءا فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج الصيني الذي عاد للارتفاع إلى 10.6%، ليتواصل ارتفاع النمو بين عامي

2011 و2014 إلى 24%حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي إلى 13.5تريليون دولار[1]، وهو الأمر الذي أكد مرة أخرى قدرة الاقتصاد الصيني على قيادة الاقتصاد العالمي من خلال عودة تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة، رغم أن اقتصاديات الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، اليابان) ظلت تسجل نموا اقتصادا متراجعا في تلك الفترة متأثرة بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008.

ويعزى التراجع في قيمة التجارة الثنائية في عام 2009 جزئيا إلى التقلبات في أسعار السلع الأساسية (ولا سيما النفط: من 140 دولارا للبرميل في جوان 2008 إلى 40 دولارا في أوائل 2009)، وليس بالضرورة بسبب انكماش مدخول الصين من هذا المورد (النفط).

لقد أتاح سياق الأزمة فرصة للصين لمواصلة زيادة مشترياتها الطاقوية من إفريقيا، فقد حدثت زيادة كبيره في كمية النفط والمعادن التي حصلت عليها بكين من القارة الإفريقية مستغله أسعار البيع المنخفضة، من أجل دعم برنامجها للتخزين الاستراتيجي الذي بدأته في السنوات الأخيرة.

ففي المقام الأول أسهمت أنغولا بنحو 40 % من واردات الصين النفطية خلال السنوات الأولى بعد 2000، كما أسهمت السودان بحوالي 35 %من واردات الصين النفطية في عام 2001، لتنخفض إلى حوالي 10 %في 2006[2].

لقد أصبح السودان وجنوب السودان مصدّرين هامين للنفط إلى الصين حتى تم إغلاق الإنتاج في بداية 2012 بعد الصراعات السياسية بينهما على الموارد النفطية، وانخفضت الصادرات من السودان وجنوب السودان نحو الصين من 260 ألف برميل/يوميا في 2011 إلى الصفر (00) بحلول أفريل 2012. ومع عوده الإنتاج في كليهما، استأنفت الصين المستوى المنخفض لوارداتها النفطية منهما، فبلغت 164 ألف برميل/يوميا في 2014. كما أن الإغلاق والتوقف الجزئي الذي أعقب ذلك لبعض إنتاج ليبيا من النفط منذ بدء الاضطرابات السياسية في 2011 قد أثر أيضا على صادرات النفط نحو الصين. وبالرغم من بعض الصادرات الليبية التي أعيدت إلى العمل عام 2012، فقد تدهورت الحالة السياسية بشكل عام، وترتب عنها انخفاض صادرات النفط نحو الصين إلى 19 ألف برميل/ يوميا فقط في 2014[3].

ومما لا شك فيه، يمكن القول بأن حملة الموارد الصينية في إفريقيا بداية منذ عام 2000 تؤكدها حقيقة أن الواردات الصينية المتدفقة من قارة إفريقيا تتركز بشكل متزايد في السلع الصلبة (الوقود، النفط الخام، المعادن) على حساب المنتجات المصنعة والزراعية. وهذا ما يدعم الاتجاه الصيني نحو إفريقيا

[1]- زاهي سهلي، "كيف أصبحت الصين أكبر اقتصاد في العالم؟"، 12-05-2014، متاحة على الموقع الإلكتروني: https://raseef22.com/economy/2014/05/12/كيف-أصبحت-الصين-أكبر-اقتصاد-في-العالم؟/ (تاريخ التصفح: 2017/12/29).

[2]-Global Timber,"China's imports of fossil fuel", see: http://www.globaltimber.org.uk/ChinaCrudeOilImports.htm (accessed 01/01/2018).

[3]- EIA, "International energy data and analysis : China", **full report**, U.S energy information administration, May 2015, p 10.

المرتكز على العامل الاقتصادي الذي بدأ بالفعل في أواخر التسعينات، وهذا يوحي بأن هذه المنطقة تلعب دورا متزايد الأهمية في الإستراتيجية العالمية الصينية لضمان أمن الموارد.

ففي منطقة الجنوب الإفريقي، تمثل كل من أنغولا وجنوب إفريقيا وحدهما 87% من الواردات الصينية. وكانت جميع واردات النفط الصينية تقريبا من مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية منشؤها أنغولا (22.4 مليار دولار أمريكي في 2008)، وهذا يمثل 58% من وارداتها النفطية من إفريقيا و17% من وارداتها النفطية العالمية، مما يجعل منها ثاني أكبر مورد للنفط في الصين بعد المملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى منطقة جنوب إفريقيا، فإن موردي النفط الهامين الآخرين هما السودان وليبيا، وكلاهما من بين أكبر موردي النفط للصين في 2009 (الخامس والتاسع علي التوالي) وفقا لإحصاءات الجمارك الصينية. وقد استأثرت أنغولا والسودان وليبيا بأكثر من ربع الواردات النفطية الصينية من القارة الإفريقية.

هذا الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية الإفريقية تجاه الصين يقود إلى تساؤل مفاده، ما الذي يؤثر على قيمة صادرات النفط الإفريقية نحو الصين؟ هل هي خاضعة لأسعار البترول؟ أم أنها مدفوعة بزيادة الواردات الصينية؟

من خلال دراسة كمية قام بها مجموعة من الباحثين صادرة عن مركز القانون التجاري**Trade Law Centre(tralac)**، والمجلس الوطني للتسويق الزراعي**National Agricultural Marketing Council** بجنوب إفريقيا سنة 2015، واعتمادا على مؤشرات الجدولين(18، 19) والشكل البياني رقم 17 تبين ما يلي:

1- أنه بحلول سنة 2013 زاد حجم الواردات الصينية من إفريقيا بمعدل 4.7 أضعاف مقارنة بمعدلها سنة 2001.

2- متوسط مؤشر الأسعار الذي ارتفع إلى حد ما بأقل من 4.1 مرات خلال الفترة نفسها (2001-2013). ويضم الإثنان مجتمعان(السعر والحجم) رقما قياسيا يزيد بمقدار 18.8 بالنسبة لإجمالي واردات النفط الخام الصينية خلال الفترة المذكورة. ويمكن الاستنتاج من ذلك أن متوسط سعر النفط الخام وحجم الواردات الصينية كلاهما يدفعان القيمة الإجمالية للواردات الصينية، مع ما لحجم الواردات من أثر أكبر هامشيا. وهناك بطبيعة الحال علاقة متزامنة هنا، حيث أن الواردات الصينية المتزايدة هي نفسها تعتبر عاملا في زيادة أسعار النفط العالمية التي تحدث ضد عدم الاستقرار في العديد من الدول المنتجة للنفط وأسواق النفط الدولية، حيث يتم التحكم في الأسعار من طرف كارتل التصدير (منظمه البلدان المنتجة للنفط-الأوبك**OPEC**) إلى حد كبير[1].

[1]-Ron Sandrey, "Is it all about the fuels and precious metals sector?", in: Ron Sandrey and others, **Africa'strade relations : Old friends, good friends and new friend**s, Stellenbosch (RSA) : Trade Law Centre, National Agricultural Marketing Council, 2015, p 348.

جدول رقم (18):وجهة النظام المنسق الإفريقي للفصل27، المجموع (بليون) ونسبة أسهم المستوردين

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Ex $B	70.1	68.3	87.6	123.5	180.6	236.3	237.1	336.6	203.9	276.2	346.8	392.6	340.9
EU27	45.7%	44.4%	42.7%	37.3%	38.9%	35.9%	32.8%	35.9%	35.0%	33.3%	31.5%	38.6%	41.2%
China	3.9%	4.0%	5.9%	8.6%	8.4%	9.8%	10.9%	11.7%	14.0%	14.3%	13.0%	14.9%	15.1%
USA	22.9%	20.8%	23.1%	28.1%	30.7%	28.7%	28.4%	26.7%	21.3%	23.2%	19.8%	13.6%	10.1%
India	3.4%	4.0%	3.2%	0.3%	0.5%	3.3%	4.2%	4.2%	5.9%	6.8%	7.2%	7.8%	8.4%
Brazil	3.4%	3.9%	3.3%	4.4%	3.3%	2.5%	3.4%	3.6%	3.4%	3.6%	4.4%	3.7%	4.2%
Japan	0.6%	1.8%	1.6%	1.5%	0.9%	1.2%	2.1%	1.2%	0.7%	0.5%	0.9%	2.3%	3.1%
RSA	0.4%	0.8%	0.9%	1.0%	0.7%	1.1%	1.4%	1.6%	1.8%	1.5%	1.5%	2.1%	2.1%

جدول رقم (19):الواردات الصينية من النظام المنسق 2709،النفط الخام

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Imports $ Billion	12	13	20	34	48	66	80	129	89	135	195	220	220
Index values of Chinese imports of HS 2709, Crude oils													
Volume	1.0	1.2	1.5	2.0	2.1	2.4	2.7	3.0	3.4	4.0	4.2	4.5	4.7
Average value	1.0	0.9	1.2	1.5	2.0	2.4	2.6	3.8	2.3	2.9	4.1	4.3	4.1
Tot imp	1.0	1.1	1.7	2.9	4.1	5.7	6.8	11.0	7.6	11.6	16.7	18.9	18.8

شكل رقم (17):مؤشر متوسط قيمة الزيادات في إجمالي الواردات الصينية (مليار دولار) من النفط الخام مقابل السعر ومؤشر حجم التداول

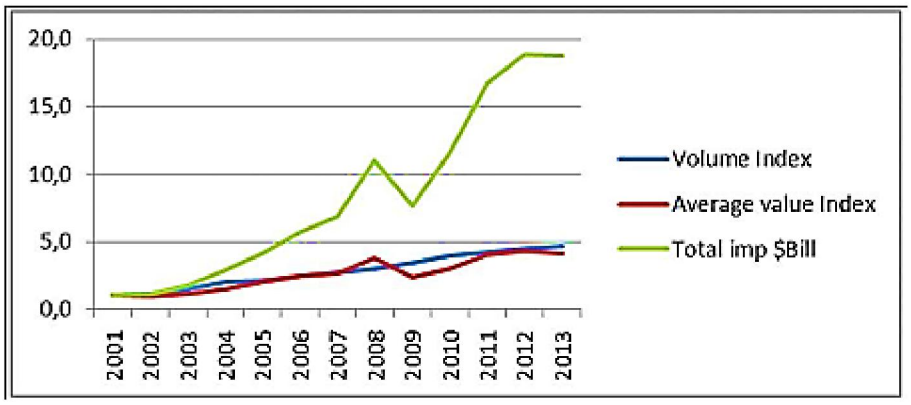

-Source: Ron Sandrey, op.cit, p.p 349-350.

يبدو أن سعي الصين لتوثيق الروابط التجارية– الطاقوية بالقارة الإفريقية راجع لإدراكها أهمية هذا المسعى لتنويع موردي الطاقة خاصة البترول والغاز الطبيعي، لكن الصين لم تكتفي بالاستيراد فقط، بل تستهدف الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة أيضا الحصول على أسهم الإنتاج في القارة الإفريقية، وذلك من أجل ضمان إمدادات ثابتة لموارد الطاقة، بالإضافة إلى الفرصة التي توفرها لها الاستثمارات الطاقوية في إبداء وإسماع صوتها في تطورات أسواق الطاقة العالمية والتأثير فيها. لهذا السبب من الأجدر استعراض تدفقات الاستثمارات الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية من أجل توفير المزيد من التبصر في الإستراتيجية الصينية فيها.

المبحث الثاني: الاستثمار في العلاقات الطاقوية الصينية – الإفريقية

لا تزال معظم البلدان الإفريقية الغنية بموارد الطاقة (النفط، الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة) مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية لأغراض الاستكشاف والإنتاج وتطوير الهياكل، لأنها تفتقر إلى المال والتكنولوجيا والمهارات والخبراء في هذه المجالات. وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم أصحاب الاحتياطيات الرئيسية الآخرين في المناطق الأخرى من العالم لا يسمحون لشركات النفط الأجنبية بالوصول إلى مواردها النفطية أو الحد من الفرص والحوافز للمستثمرين الأجانب، وبالتالي فجميع شركات النفط الدولية الرئيسية تقريبا تأتي إلى القارة الإفريقية للتنافس على فرص استثمارية لمواردها الطاقوية خاصة النفط. وقد أدركت الصين ذلك مبكرا لتتبوأ موقع متقدم كأهم شريك استثماري للقارة الإفريقية في مجال الطاقة.

وعلى الصعيد العالمي، يمكن تفسير توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد بمجموعه من المتغيرات التي تقيس كل من: حجم السوق (مجموع الناتج المحلي الإجمالي وتكافؤ القوة الشرائية)، ريع الموارد الطبيعية كحصة من الاقتصاد، والحوكمة، التي ينظر في تدبيرين منفصلين من مؤشرات الحوكمة العالمية هما[1]:

– سيادة القانون و"تصور مدى ثقة الوكلاء بقواعد المجتمع والتزامهم بها، ولا سيما نوعيه إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمالات الجريمة والعنف.

– الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب "لقياس تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستوريه أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب لدوافع سياسية.

يتم التركيز في هذا المبحث على معرفة واقع وملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القارة الإفريقية في قطاع الطاقة، بالتركيز على قطاعي النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى قطاع الطاقات المتجددة، الذي استقطب الطرف الصيني في السنوات الأخيرة، مع الإشارة إلى بعض الدول الإفريقية التي استأثرت باهتمام كبير لدى المتعاملين الصينيين في مجال الاستثمارات الطاقوية.

المطلب الأول: التبعية والحاجة للاستثمار الخارجي في قطاع الطاقة الإفريقي

تبنّت الصين في نهاية التسعينات "إستراتيجية التوجه نحو الخارج"، وتم الإعلان عنها رسميا في المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي في 2002. كما أطلق عليها اسم "السياسة العالمية" التي تهدف إلى وضع خطة مدتها عشر سنوات من أجل تحقيق خمسة أهداف متمثلة في: زيادة الاستثمار الصيني في الخارج، وتعزيز تنويع الإنتاج الصناعي، وتحسين مستوى ونوعية المشاريع الاستثمارية، وتطوير القنوات المالية الجديدة وإيجاد العلامات التجارية الصينية في الخارج. وتسارعت إستراتيجية

[1] - Wenjie Chen and others, "Why is China investing in Africa? Evidence from the firm level ", August 2015, P.P 6-7, see: **https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Why-is-China-investing-in-Africa.pdf** (accessed 01/02/2018).

التوجه نحو الخارج بخطة خماسية جديدة (من 2011 إلى 2015)، تم تعزيزها بقوة الاستثمارات المتجهة نحو الخارج وتخفيف الإجراءات البيروقراطية للموافقة علي المشاريع.

تتشكل الإستراتيجية الاقتصادية العالمية الصينية إلى حد كبير من أهدافها الإنمائية الوطنية، وطلبها على الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية لكي تكون اقتصادا قويا. وقد أدى تثبيتها لأمن الإمدادات النفطية إلى البحث عن مورّدين جدد في إفريقيا وفي أماكن أخرى. يعد أمن الطاقة جزءا لا يتجزأ من الأمن الوطني الصيني كما ينعكس في الكتاب الأبيض الذي نشرته وزاره الدفاع الصينية سنة 1998.

ومن هنا وضعت شركة CNPC إستراتيجية تشغيلية عابرة للحدود" في عام 1991م، والتي تضمنت البحث عن أصول نفطية في الخارج. ومنذ عام 2001 فصاعداً، حصلت هذه الإستراتيجية على موافقة رسمية من مركزية الحزب–الدولة، مما أدى إلى زيادة وتكثيف عمليات شراء وتملك النفط في الخارج من قبل شركات النفط الوطنية الصينية، بالاستناد إلى الأسهم، ولا سيما اعتماد عقود الإمداد طويلة الأجل.[1]

لقد تم انتهاج هذه السياسة بهدف تشجيع ودعم الشركات المحلية الصينية على القيام باستثمارات في الخارج، بالإضافة إلى توفير تدابير أخرى متعلقة بالحوافز الضريبية، والقروض منخفضة التكلفة، وتوفير المعلومات ذات الصلة بالاستثمار لدعم التوسع في الخارج[2]. والهدف الطويل الأجل لهذه السياسة هو تطوير تنافسية الشركات المتعددة الجنسيات ذات القيمة المضافة العالية.

بحلول الثمانينات، كانت الشركات الوطنية الصينية قد بدأت تستثمر بشكل أكثر كثافة في القارة الإفريقية، وهو اتجاه تسارع في العقد الماضي. ومع أن المشاركة الاقتصادية الصينية المبكرة كانت إيديولوجية إلى حد كبير، فإن المصالح التجارية والاستثمارية ازدادت بروزا علي مر الزمن. وفي حين تعتبر الموارد الطبيعية كمدخلات للنمو المحلي الصيني وهي المحرك الرئيسي للاقتصاد الصيني، فإن الشركات الصينية تعتبر الآن إفريقيا باعتبارها فرصه تجاريه واستثمارية ايجابيه على أوسع نطاق باعتبارها تتميز بمنافسه أقل من أسواقها المحلية.

بالرغم من نجاح الصين في تنويع إمداداتها النفطية إلى حد ما، فإنها ستستمر في الاعتماد على الخليج الفارسي وإفريقيا للحصول علي نسبة مئوية عالية من وارداتها النفطية لسنوات قادمة.[3]

من هذا المنطلق اعتبرت القارة الإفريقية من بين أكثر المناطق استقطابا للاستثمارات الطاقوية الصينية، بسبب غناها بمصادر الطاقة التي تسعي إليها الصين، فضلا عن اعتبارها بديلا محتملا عن الاعتماد على الشرق الأوسط. وعمليات الاستخراج، التي تعتمد على القوه العاملة المحلية بتكلفه منخفضة مقارنة بالمشاريع المماثلة المنفذة في الصين.

---

[1] - Monique Taylor, **The Chinese State, Oil and Energy Security**, Basingstoke, New York : Palgrave Macmillan, 2014, p 166.

[2]-Jing Gu, "China's Private Enterprises in Africa and the Implications for African Development",**European Journal of Development Research Special Issue**, Vol. 24, No.1, 2009, p.p 19- 20.

[3]- Andrew B. Kennedy, "China's search for oil security : a critique", in : David steven and others (Editors), **The New Politics of Strategic Resources: Energy and Food Security Challenges in the 21st century**, Washington : the Brookings Institution, 2015, p 30.

منذ 2003، عملت الصين على زيادة دائرة استثماراتها في بعض البلدان الإفريقية، وتوسعت في مناطق انتشار النفط لتغطي كل القارة الإفريقية تقريبا من سنة 2011 فصاعدا. ولا تزال حصة الاستثمارات التي تخصصها الصين لإفريقيا هامشيه مقارنه بالبلدان المستهدفة الأخرى: فعلى سبيل المثال في عام 2013 تلقت إفريقيا 4% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني مقارنه بنسبه 68% التي خصصت للبلدان الأسيوية، و13% لأمريكا. ولكنه شهد نموا ملحوظا، كما هو مبين في الشكل (18)، وتركّز في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث توجد أفقر البلدان وأكثرها تخلفا، مقارنة بمنطقة شمال إفريقيا التي كان الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني منخفضا فيها خلال الفترة 2003–2013.

شكل رقم (18): اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا 2003– 2013 (مليون دولار)

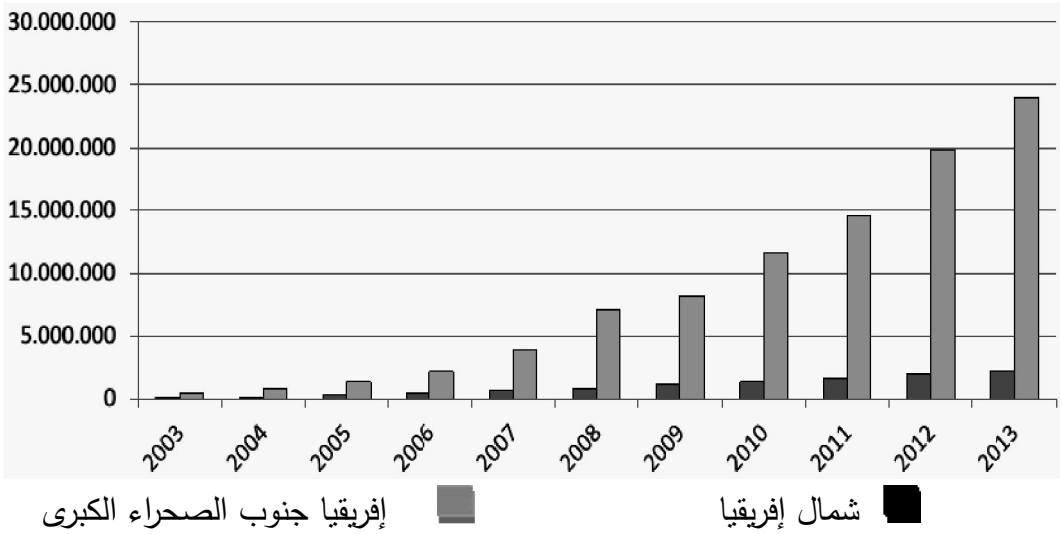

- **Source** : Personal data reprocessing UNCTAD statistical Data base, 2015.

بالرغم من هيمنة الاستثمارات الغربية على القارة الإفريقية، فقد سجلت الاستثمارات الصينية في إفريقيا زيادة مطردة وسريعة منذ 2003 لتتواصل في الارتفاع خلال خمس سنوات فقط بين 2010 و2015(من 13مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى 35 مليار دولار أمريكي في 2015) (أنظر الشكل 18). وهذا يعزى إلى حد كبير إلى توسع الاستثمارات الصينية الكبرى في جنوب إفريقيا. هذا الارتفاع المضطرد لحجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا من شأنه التأكيد أن القارة إفريقيا هي أكبر مقصد إقليمي للاستثمارات الصينية في الخارج، نظرا للعدد الكبير من الموارد التي حصلت عليها الشركات الصينية منذ بداية الأزمة المالية الأخيرة سنة 2008 (أنظر الشكل 19).

شكل رقم (19): أكبر الاقتصادات المستثمرة في القارة الإفريقية 2010– 2015 (مليار دولار)

- Source : UNCTAD, **World Investment Report** 2017.

تعتبر سياسة الصين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا مدفوعة إلى حد كبير بمصالحها الاقتصادية الخاصة.[1] ففي الفترة ما بين 2003 و2007، كانت نيجيريا المستفيد الرئيسي من الاستثمارات الصينية التي استقطبت ما يقارب خمس مجموع الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية. تعتبر الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC)، من بين اللاعبين الثلاثة الرئيسيين في قطاع الطاقة الصيني، كما لعبت دورا كبيرا في التفاوض مع نيجيريا للحصول علي سدس احتياطي النفط.[2] وتؤكد العلاقات الثنائية بين أنغولا والصين أيضا التزام الأخير بالقيام بدور ريادي في قطاع الطاقة في إفريقيا خصوصا منذ انتهاء الحرب الأهلية في أنغولا في 2002، وتمهيد الطريق للتوسع الملحوظ في العلاقات الصينية– الأنجولية التي شهدتها السنوات الأخيرة.[3]

يبدو من أنماط التجارة والاستثمار الصيني بأن الأولوية تعطى "للبلدان ذات الأوضاع الخاصة"، حيث تتسم فيها قطاعات الطاقة بمنافسه محدودة، لأن الشركات الغربية المتعددة الجنسيات ليس لديها سوى إمكانيات محدودة للوصول لهذه المصادر لأسباب سياسية، إضافة لاعتبار هذه البلدان جديدة في إنتاج النفط أو ناشئة نسبيا مما تتيح فرصا استثمارية كبيرة. وفي مقابل الحصول على إمدادات النفط،

[1]- Raphael Kaplinsky and Mike Morris,"Chinese FDI in Sub-Saharan Africa: Engaging with Large Dragons", **The European Journal of Development Research**, Vol.21, No. 4, 2009, pp.551- 569.
[2]- Tom Burgis, " China seeks big stake in Nigerian oil", **Financial Times**, 28 September 2009, see : **https://www.ft.com/content/9d714f96-ac60-11de-a754-00144feabdc0** (accessed 24/07/2018).
[3]- Ana Cristina Alves, "A Brief Analysis of China's Oil Interests in Angola", in : Centre for Chinese Studies, "Oil, Energy and Power in Sino-Angolan Relations", The Centre for Chinese Studies, Stellenbosch University, Issue 54, August 2010, p4, see: **http://www0.sun.ac.za/ccs/wp-content/uploads/2010/09/China_Monitor_AUGUST_2010.pdf** (accessed 24/07/2018).

ظلت الصين توفر الحماية الدبلوماسية وكذلك مجموعه من الحوافز الاقتصادية مثل المنح والقروض الميسرة والخطوط الائتمانية ومشاريع الهياكل الأساسية.[1]

كما تقوم بتمويل الكثير من مشاريع البنية التحتية في إفريقيا من البنك الدولي، وتقدم ملايير الدولارات من القروض ذات الفائدة المنخفضة إلى الاقتصادات الناشئة في القارة، في مقابل تأمين وصولها إلى الموارد الطبيعية. وتمنح الصين هذه الأموال بشروط قليلة أو بدون قيود، استنادا إلى مبادئها المتعلقة بعدم التدخل في شؤون دول القارة واحترام سيادتها، هذا ما جعل الغرب– الذي عادة ما يقدم قروضا مشروطة بمبادرات مثل تعزيز الديمقراطية والحد من الفساد– يصفها أنها "جهة مانحة مارقة" **Rogue donor** ستكون أعمالها مدمّرة للقارة الإفريقية على المدى الطويل.[2]

ومع الاكتشافات الجديدة للنفط في بلدان إفريقية مثل غانا وأوغندا، من الواضح مواصلة الصين القيام بدور رئيسي في تنميه قطاع الطاقة في إفريقيا. ولضمان وجود علاقة ذات منفعة متبادلة، يتحتم الاتفاق على ضوابط متعددة الأطراف بشأن التجارة والاستثمار في قطاع الطاقة التي من شأنها ضمان توحيد وتعزيز مصالح المصدرين والمستوردين علي حد سواء.

بالرغم من أن إفريقيا هي المتلقي الهامشي للصين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن هذا النمو مثير للاهتمام من الناحية التحليلية، وعلى العكس من ذلك، فإن الصين ليست على الإطلاق ذات دور هامشي لإفريقيا، باعتبارها اليوم أكبر شريك تجاري واستثماري للكثير من البلدان في القارة.

دفعت الحكومة الصينية الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية ذات الصلة، وقد قامت الشركات الصينية ببناء خطوط أنابيب، ومحطات لتوليد الكهرباء، وطرق، وخطوط سكك حديدية، والموانئ اللازمة لاستخراج ونقل النفط والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى. والبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2013 التي تبلغ قيمتها نحو 2,2 مليار دولار في شمال إفريقيا و24 مليار دولار في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تمثل جزءا صغيرا مقارنه بالأرقام العالمية، هي نتيجة للنمو الأخير.

بخلاف الاستثمارات الغربية في القارة الإفريقية، تسعى الصين إلى الموارد الطبيعية لإفريقيا، ولكنها لا تخفي أو تفعل ذلك بحجه الرغبة في تعزيز حقوق الإنسان أو الديمقراطية. وتستخدم الصين إستراتيجية المشاركة مع البلدان الإفريقية أو البلد المضيف في نوع من الشراكة الإنمائية development partnership، ولهذا السبب اتجهت بلدان كثيرة في القارة نحو الصين بوصفها طريقا جديدا للمساعدة الإنمائية development assistance، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة للصين وتمكينها من الوصول بسهولة وبصورة موسعة إلى موارد إفريقيا.[3] كما أظهرت الإحصاءات الأخيرة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

[1]- Deborah Bräutigam, China, Africa and the International Aid Architecture, African Development Bank Group, **Working Paper**, No.107, April 2010, p.p 20- 24.

[2]- Madison Condon, "China in Africa: What the Policy of Non intervention Adds to the Western Development Dilemma", **PRAXIS The Fletcher Journal of Human Security**, Vol 27 , 2012, p 6 .

[3] -Katarina Kobylinski,"Chinese Investment in Africa: Checking the Facts and Figures", **Briefing Paper**, No.7,Association for International Affairs, 2012, p 2.

الصينية في القارة الإفريقية تتزايد تدريجيا. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني نحو القارة من حوالي 3,17 مليون دولار في 2004 إلى2,52 مليار دولار في 2012. وحتى سنة 2012، تمت استضافه أكثر من 50 %من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في جنوب إفريقيا وزامبيا ونيجيريا والجزائر وأنجولا التي ارتفع رصيدها من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في العقد الأخير من317,2 مليون دولار في 2004 إلى11,2 مليار دولار في 2012.[1]

وهناك رأي واسع النطاق مفاده بأن الصين استثمرت بشكل كبير، ماليا وسياسيا في إفريقيا في العقود الأخيرة، وأن نفوذها قد تزايد ونما تبعا لذلك. فعلى سبيل المثال، روّجت الصين للمنتدى المعني بالتعاون الصيني–الإفريقي الذي يجتمع بانتظام كل ثلاث سنوات ويبرز كعرض رائد للعلاقات الصينية الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر صندوق التنمية الصيني– الإفريقي كأداة هامه للاستثمارات الصينية في القارة.

لقد أثارت الاستثمارات الطاقوية الصينية في إفريقيا نقاشا مكثفا ومثيرا للاهتمام بين الأكاديميين والممارسين في مجال التنمية. وقد ظل الاستثمار قيد التمحيص مع ظهور آراء مختلفة ومتعارضة. فبينما يبدو البعض الآخر متفائلا بشأن الاستثمار، ويعتبره فرصة لمساعدة القارة على تحقيق أحسن المكاسب من هبات مواردها الطبيعية، فإن الآخرين يميلون إلى التشكيك فيه بوصفه مجرد تكرار لما فعلته البلدان الغربية منذ عقود عندما استغلت الموارد الطبيعية للقارة الإفريقية.

لكن هناك شيء واضح هو وجود صلة بين التدافع الاستثماري الصيني في القارة الإفريقية مع مساعي الصين ودوافعها كي تصبح قوة عالمية، وهذا يستوجب تلبيه الطلب المتزايد على المواد الخام التي من شأنها أن تغذي القطاع الصناعي وليس بالضرورة للانخراط في مبادرات التنمية المجتمعية في القارة. وهذا بالطبع هو هدف كل مستثمر، ولكن من المهم مع السعي إلى تحقيق تلك الأهداف، أن ينشأ التوازن الصحيح بحيث تستفيد المجتمعات المحلية أيضا من مواردها بدلا من مجرد استغلالها.[2] كما هو الحال بالنسبة للبلدان الغربية التي اهتمت بالصناعات الاستخراجية (البترول والغاز الطبيعي) على حساب مشاركتها في تنمية دول القارة الإفريقية، مما زاد من تعميق تبعيتها وتشويه اقتصادياتها.

وقد واجه هذا الدور الصيني المتنامي بطبيعة الحال عناصر المقاومة والتشكيك والاتهامات باستغلال الموارد الطبيعية والتعدين والوقود الأحفوري للقارة الإفريقية[3]. ففي حين أن الصين مهتمة

[1] -Denise Leung and Lihuan Zhou ,"Where Are Chinese Investments in Africa Headed?", world resources institute, May 15, 2014, see : **http://www.wri.org/blog/2014/05/where-are-chinese-investments-africa-headed** (accessed 02/12/2017).

[2] - Mulonda Munalula and Kaliba Matildah, "Chinese Foreign Direct Investment in Africa's natural Resources and the Impacts on Local Communities (A Focus on Extractive Industries): Review of Literature", **World Journal of Social Sciences and Humanities**, Vol. 2, No. 3, 2016, p 107

[3] -Alexis Okeowo,"China in Africa: The New Imperialists?" , The New Yorker, June 2013, see : **https://www.newyorker.com/news/news-desk/china-in-africa-the-new-imperialists**(accessed 01/12/2017).

بالحصول علي الموارد الإفريقية، فإنه سيكون من الخطأ التقليل من مشاركتها في هذا العنصر الوحيد، أو الاعتقاد بأن النظراء الغربيين لهم مصالح اقتصاديه مختلفة اختلافا كبيرا[1].

وعلى سبيل المثال، فإن أنواع الوقود الأحفوري هي الصادرات الرئيسية لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن بين 2011 و2012 كانت صادرات الوقود الأحفوري المتجهة نحو الولايات المتحدة والصين متشابهة في القيمة الإجمالية، ولا تزال أقل مما صُدّر إلى الاتحاد الأوروبي ومع ذلك، فإن كلا من الصادرات نحو الولايات المتحدة والصين تتركز بشكل كبير في عدد قليل من الوقود الأحفوري والمعادن.

المطلب الثاني: تأثير عامل الموارد في الاستثمارات الصينية في إفريقيا

منذ أواخر التسعينات، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الموجه نحو الخارج نموا كبيرا، بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني تركز في البداية في أسواق الدول المتقدمة، فخلال العقد الماضي وسّعت الشركات الصينية أيضا عملياتها في جميع أنحاء العالم النامي، مدفوعة بسياسة التوجه نحو الخارج المنتهجة من قبل الحكومة الصينية.

سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الخارج نموا ملحوظا على مدى العقد الماضي، بعد أن اتسع من 40.7 مليار دولار أمريكي في 2000 إلى 90 مليار دولار في 2009[2]. في ذلك العام (2009) أصبحت الصين خامس أكبر مستثمر أجنبي في العالم بعد الولايات الأمريكية وفرنسا واليابان وألمانيا، وبذلك أصبحت تمثل أكثر من 5% من تدفقات الاستثمارات العالمية، وعلى عكس التجارة، يبدو أن الأزمة المالية لعام 2008 ليس لها تأثير يذكر على تدفقات الاستثمارات الخارجية الصينية. فبالرغم من انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في 2008، ارتفع الاستثمار الدولي المباشر الذي استهدف الصين بنسبة6.8 % بما يعادل 269,1 مليار دولار أمريكي.[3]

وقد تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه نحو الخارج بشكل سريع منذ 2005، حيث بلغ 90 مليار دولار في 2013.[4] ليصل إلى 126.2 مليار دولار في 2015.[5]

ومع نموه الديناميكي والتغطية الإعلامية المتكررة بشأن عمليات الاندماج عبر– الوطنية والمقتنيات التي قامت بها الشركات الصينية، تزايد الاهتمام الأكاديمي بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الخارج. غير أن المشكلة المشتركة التي يواجهها الباحثون بشأنه هي الافتقار إلى بيانات موثوقة،

[1] - Ivar Kolstad and Arne Wiig, "Better the Devil You Know?:Chinese foreign direct investment in Africa",**Journal of African Business**, vol. 12, issue. 1, 2011, p 35.

[2] -National Bureau of Statistics of China(NBS), China Statistical Yearbook(2000,2009), Beijing: NBS, see : **http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/annualdata/** (accessed 24/07/2018).

[3]-Japan external trade organization (JETRO), **global strategy for Japanese companies**, JETRO white paper on international trade and foreign direct investment, Tokyo : JETRO, 2009, p 20.

[4] -Tomoo Marukawa and others (editers), **China's Outward Foreign Direct Investment Data**, ISS_Contemporary Chinese Research Series No.15, University of Tokyo : Institute of Social Science (ISS), March 2014, p 1.

[5]- National Bureau of Statistics of China(NBS), China Statistical Yearbook2016, Beijing: NBS, 2016.

فبالرغم من أن كل من وزاره التجارة الصينية، والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي تنشر نشرات إحصائية مفصلة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي الصيني كل عام، لكن هذه النشرات لا تقدم سوى منظور ضعيف لما يحدث فعلا في مجال الاستثمارات الصينية المباشرة المتجهة نحو الخارج.

وقد تذبذبت تدفقات الاستثمارات الصينية عموما في إفريقيا، لهذا السبب فإن دراسة المخزونات الاستثمارية **FDI Stock** ستوفر رؤية أدق. فاعتبارا من سنة 2009 أكثر من نصف الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية (9.3 مليار دولار أمريكي) تركزت في جنوبي إفريقيا (4.8 مليار دولار أمريكي)، مما يؤكد أهميه هذه المنطقة الفرعية بالنسبة للصين، والواقع أن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي SADC استحوذت على نصف الوجهات الاستثمارية الصينية العشرة الأولى في إفريقيا (أنظر الجدول رقم 20)، ومن أبرزها جنوب إفريقيا (2.3 مليار دولار أمريكي، حظيت وحدها بالنصيب الكلي تقريبا من المجموع)، وزامبيا (448 مليون دولار)، وجمهوريه الكونغو الديمقراطية (498 مليون دولار)، وخارج الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، توجد مخزونات استثماريه صينية كبيرة أخرى في نيجيريا (1 مليار دولار أمريكي)، والجزائر (751 مليون دولار)، السودان (564 مليون دولار)، مصر (285 مليون دولار)، الغابون (100 مليون دولار)، مما يؤكد تفضيل بكين للبلدان الغنية بالموارد كوجهات استثمارية مغرية.

جدول رقم (20): مخزون الصين من الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية 2004–2010 (مليون دولار أمريكي)

Country/Region	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Niger	14.03	20.44	134.53	73.46	136.50	184.20	379.36
Nigeria	75.61	94.11	630.32	35.60	795.91	1025.96	1210.85
Rwanda	3.30	4.72	7.30	43.39	20.18	23.80	41.63
Sao Tome and Principe	--	--	--	1.65	--	0.00	0.01
Senegal	2.58	2.35	4.39	18.51	10.61	23.07	45.03
Seychelles	0.42	4.19	6.55	4.65	6.60	7.00	19.36
Sierra Leone	5.74	18.45	32.26	3.98	43.70	51.23	41.46
South Africa*	58.87	112.28	702.37	13.53	3043.62	2303.86	4152.98
Sudan	171.61	351.53	574.85	4.05	523.25	563.89	613.36
Tanzania	53.80	62.02	110.92	104.40	190.22	281.79	307.51
Togo	6.24	4.78	14.42	65.40	23.12	33.02	58.11
Tunisia	1.28	2.15	3.57	28.18	3.57	2.27	2.53
Uganda*	0.23	4.97	18.68	1.60	11.98	55.56	113.68
Zambia	147.75	160.31	429.36	131.60	651.33	843.97	943.73
Zimbabwe	38.06	41.63	59.15	44.63	60.01	99.75	134.54

Country/Region	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Africa	899.55	1595.25	2556.82	4461.83	7803.83	9332.27	13042.12
Algeria	34.49	171.21	247.37	393.89	508.82	751.26	937.26
Angola*	0.47	8.79	37.23	78.46	68.89	195.54	351.77
Benin	20.51	19.00	22.12	35.60	53.15	54.01	39.33
Botswana	3.80	18.12	25.52	43.39	65.26	119.25	178.52
Burundi	0.02	--	1.65	1.65	1.65	4.64	6.51
Cameroon	6.98	7.87	16.46	18.51	20.34	25.05	59.61
Cape Verde	0.01	0.60	1.65	4.65	5.13	5.04	4.58
Central African*	--	2.00	3.98	3.98	3.98	16.71	46.54
Chad	--	2.71	12.78	13.53	25.36	76.57	80.00
Comoros	0.01	0.01	4.05	4.05	4.05	4.05	4.04
Congo DR	15.69	25.11	37.61	104.40	134.14	397.43	630.92
Congo	5.65	13.32	62.90	65.40	75.42	115.17	135.88
Cote D'Ivoir	14.10	29.11	25.04	28.18	21.16	37.65	32.99
Djibouti	0.40	0.40	0.60	1.60	1.60	7.03	12.47
Egypt	14.28	39.80	100.43	131.60	131.35	285.07	336.72
Eq.Guinea	10.21	16.56	30.44	44.63	40.62	61.50	86.25
Eritrea	0.12	0.12	6.63	7.22	6.73	9.60	12.54
Ethiopia*	7.87	29.82	95.60	108.88	126.45	283.44	368.06
Gabon	31.27	35.36	51.28	55.59	88.14	100.05	125.34
Gambia	0.20	1.19	1.19	1.19	1.19	1.19	1.19
Ghana*	6.31	7.33	41.87	404.03	58.02	185.04	202.00
Guinea	25.77	44.22	69.97	1443.93	96.37	129.32	136.41
Guinea Bissau	--	--	--	7.74	--	27.00	27.00
Kenya	28.46	58.25	55.13	5.55	78.36	120.36	221.58
Lesotho	0.03	0.60	7.60	98.99	8.22	8.32	8.88
Liberia	6.38	15.95	29.78	0.15	37.36	56.39	81.67
Libya ArabJm	0.87	33.06	70.83	378.62	81.58	42.69	32.19
Madagascar	40.63	49.94	76.01	1.42	146.52	196.22	229.87
Malawi*	0.72	0.73	1.16	11.99	6.59	14.54	32.40
Mali	13.16	13.28	32.22	234.31	30.95	44.72	47.77
Mauritania	2.13	2.40	15.14	30.82	24.76	31.29	45.88
Mauritius	12.63	26.81	115.90	396.99	230.07	242.84	283.29
Morocco	9.06	20.59	29.65	107.23	28.06	48.78	55.85
Mozambique	5.60	14.68	34.24	4461.83	43.00	74.96	75.24
Namibia	2.21	2.36	7.24	393.89	19.95	46.18	47.11

- **Source :** Ministry of Commerce People's Republic of China (MOFCOM), **statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, 2010, P.P 89-90.

يوضح الجدول رقم (20) توزيع الصفقات حسب البلدان، ويبين النشاط الاستثماري الصيني الذي شمل جميع أنحاء القارة (49 دولة إفريقية). إذ نجد نيجيريا – تمتلك ثروة نفطية كبيرة– تستقطب معظم الشركات الصينية المستثمرة في القارة، أما بقية الدول الخمسة الأوائل المستفيدين من الشراكة الاستثمارية الصينية نجدها متنوعة من حيث الموقع ووفرة الموار. فجنوب إفريقيا وزامبيا بلدين غير نفطيين وغنيين بالموارد في جنوب القارة، وإثيوبيا بلد فقير من حيث الموارد في الشرق، ومصر هي أكبر دولة مستقبلة لاستثمارات الصينية في شمال إفريقيا، تليها الجزائر وليبيا الغنيتين بالبترول والغاز الطبيعي.

وفيما يتعلق بشرق إفريقيا، فإن عددا كبيرا من الشركات الصينية تستثمر في كينيا وتنزانيا وأوغندا، بالرغم من أنها مجموعه فقيرة نسبيا من حيث الموارد مقارنة ببلدان الجنوب الإفريقي مثل: زامبيا وأنغولا وجنوب إفريقيا. غير أنه من بين الأسباب التي تجعلها وجهة جذابة للاستثمارات الصينية الخاصة هو قربها من الصين وهياكلها الأساسية الأكثر تطورا نسبيا (بما في ذلك الموانئ)، وهو اتجاه من المرجح أن يظل قائما.

وتعد جماعه شرق إفريقيا(**EAC**) على وجه الخصوص، اتحادا تجاريا جمركيا وسوقا واحدا يعتمد في معظمه علي القروض التي تمنحها الحكومة الصينية للاستثمار بكثافة في الهياكل الأساسية، مثل مشروع السكك الحديدية القياسي في كينيا الذي يربط نيروبي– بومباسا وهو تمهيد لما سيصبح في نهاية المطاف ممر شرق إفريقيا بطول 2700 كيلومتر، يربط بين كينيا وأوغندا ورواندا وجنوب السودان وغيرها من بلدان شرق إفريقيا. وكذلك مشروع الطاقة الكهرومائية (بناء محطه توليد الطاقة وخطوط النقل المرتبطة بها) في كاروما Karuma بأوغندا (شمال شرقي العاصمة كمبالا) الذي تم التوقيع عليه في سبتمبر 2013 بعقد أولي بلغت قيمته 568 مليون دولار، وبطاقة إنتاجية قدرها 183 ميجاواط[1] . ستعزز هذه المشاريع الربط بين هذه البلدان وتوفر طاقة يعول عليها في السنوات القادمة، مما يجعل المنطقة مقصدا جاذبا بصورة متزايدة للاستثمارات الأجنبية عموما والصينية على وجه الخصوص.

كما تُظهر البيانات الأولية لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**) لسنة 2017 وجود أكثر من 3000 شركة صينية مستثمرة في قارة إفريقيا. بالرغم من أن إفريقيا تحصل على حوالي 3% فقط من إجمالي الاستثمارات الصينية المتجهة نحو الخارج (مقابل أقل من 4 % من الولايات المتحدة الأمريكية)، فإن المستثمرين الصينيين في إفريقيا يواصلون إثارة التكهنات بشأن الآثار الطويلة الأجل المترتبة عن التواجد الصيني المتزايد فيها. وقد يؤدي استعداد الشركات الصينية للاستثمار في بيئات الحكم الضعيفة في القارة، بالاقتران مع التمويل الإنمائي الحكومي

[1] - Deborah Brautigam and others, "Chinese Financed Hydropower Projects in *Sub*-Saharian Africa", Policy Brief, No.08, 2015, p 5, see: **https://static1.squarespace.com/static/5652847de4b033f56d2bdc29/t/568c48e669a91a2847f1ac46/1452034278357/CARI_PolicyBrief_8_Apr2015.pdf** (accessed 03/02/2018).

غير المرتبط بقيود، إلى تقويض المعايير العمالية والبيئية التي تنادي بها الحكومات الغربية والمصارف الإنمائية .[1]

خريطة رقم (01): توزيع صفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الصينية في إفريقيا 1998–2012

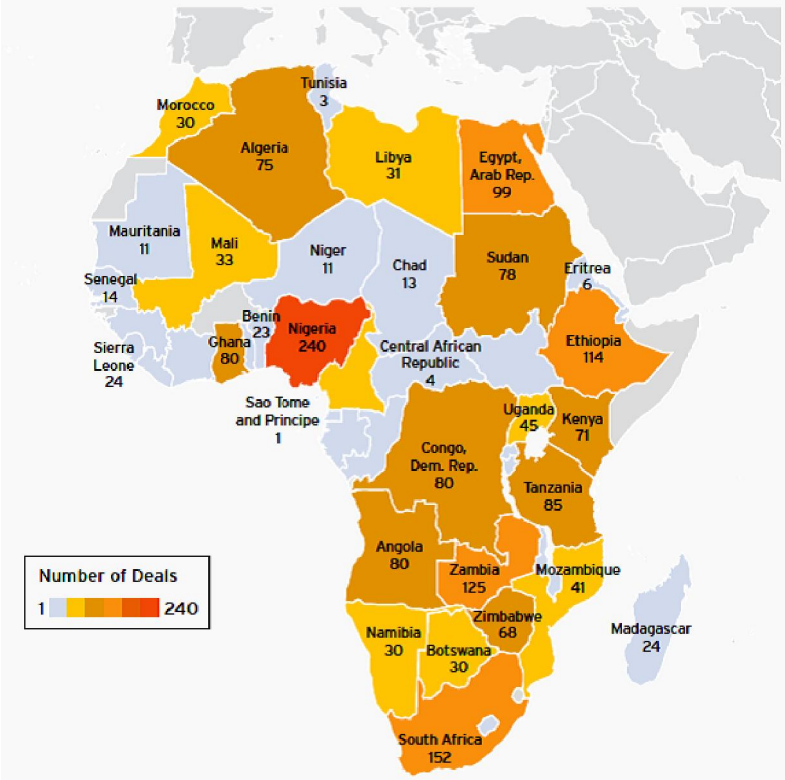

- **Source :** Wenjie Chen and others, op.cit, p 22.

من خلال هذا التوزيع يلاحظ من ناحية بأن الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية تحاكي نفس النمط الجغرافي الذي وجد في التجارة الثنائية، إضافة إلى تركز الاستثمارات والتجارة الثنائية في الدول الغنية بالموارد (الموارد الطاقوية والمعادن وغيرها....).

على ضوء ما سبق، يمكن القول أنه على غرار التجارة، تنمو التدفقات الاستثمارية الصينية في إفريقيا بسرعة كبيرة، ولكن حجم هذه التدفقات أكثر تواضعا من التجارة. فبينما توجد بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإفريقية في الصين، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا هو الغالب على هذه التدفقات. والواقع أن الجزء الأعظم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الإفريقية اليوم لا يزال مصدره الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وكما هو الشأن في الإطار العالمي الأوسع، بالرّغم من أن الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية متنوعة قطاعيا وجغرافيا، فإن الغالبية العظمى منها تركزت إلى حد كبير في الصناعات الاستخراجية

[1] - Virginia Harper Ho, "China's Soft Power in Africa or Real Corporate Accountability?", Peace Brief 232, United States Institute of Peace, September 2017, p 1, see : **https://www.usip.org/sites/default/files/PB232-China-s-Soft-Power-in-Africa-or-Real-Corporate-Accountability.pdf** (accessed 02/02/2018).

والمنشآت النفطية خلال العقد الماضي. ومن الناحية التاريخية، توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني أساسا إلى بلدان أسيوية أخرى، ومع ذلك، تعتبر القارة الإفريقية وجهة مفضلة ومستهدفة من قبل الاستثمارات الصينية بين عدة مناطق أخرى في العالم، نظرا لوفرتها من حيث الموارد الطبيعية، وهذا ما يفسّر تركيزها في المناطق الغنية بالموارد الطاقوية في القارة الإفريقية، من خلال تشجيع بكين لشركاتها النفطية الذهاب والتوجه نحوها من أجل تأمين مصادر الوقود الأحفوري، وتحقيق مسعاها في الحفاظ على مستوى عال نسبيا من النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في موارد الطاقات المتجددة الإفريقية

إن السعي وراء الطاقة النظيفة والمتجددة يمثل صميم طموحات العالم من أجل مستقبل أفضل، وتجلى ذلك من خلال توقيع 197 دولة على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فالانتقال من الوقود الأحفوري ذو الكثافة الكربونية العالية إلى مصادر الطاقة المتجددة منخفضة الكربون، والتي تعتبر أكثر موثوقية مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، أمر أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. هذا الانتقال من شأنه تغيير حياة 1.2 مليار شخص يعانون من الحياة بدون كهرباء، إضافة لخلق وظائف وفرص تجارية جديدة، والتقليل من تلوث الهواء الذي يهدد حياة ملايين البشر كل عام.

كما ساعد الالتزام العالمي بشأن التخفيف من تغير المناخ بموجب اتفاقية باريس في عام 2015 على الحد من الأثر القصير الأجل لأسعار النفط المنخفضة من خلال الاعتراف بالفوائد طويلة الأجل لمصادر الطاقة المتجددة. ويدعم التقرير السنوي للاتجاهات العالمية في الاستثمار في الطاقة المتجددة هذا التحول الايجابي من خلال إظهار التقدم الملحوظ، والإمكانات لهذا القطاع الديناميكي السريع النمو.

فيظهر التقرير الأخير للاتجاهات العالمية للطاقة المتجددة لعام 2017، تنامي الدعم المتعلق بالاستثمارات في هذا القطاع خلال العقد الماضي. استمر هذا الاتجاه في عام 2016، مع تجاوز الاستثمار في الطاقة المتجددة في توليد الوقود الأحفوري للسنة الخامسة على التوالي. وباستثناء الطاقة الكهرومائية الضخمة، وصل ما يقرب من 138 جيغاواط من قدرة الطاقة الجديدة إلى حيز العمل .(أنظر الشكل (20))

شكل رقم (20): الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقات المتجددة حسب أنواع الأصول 2004-2016 (مليار دولار أمريكي)

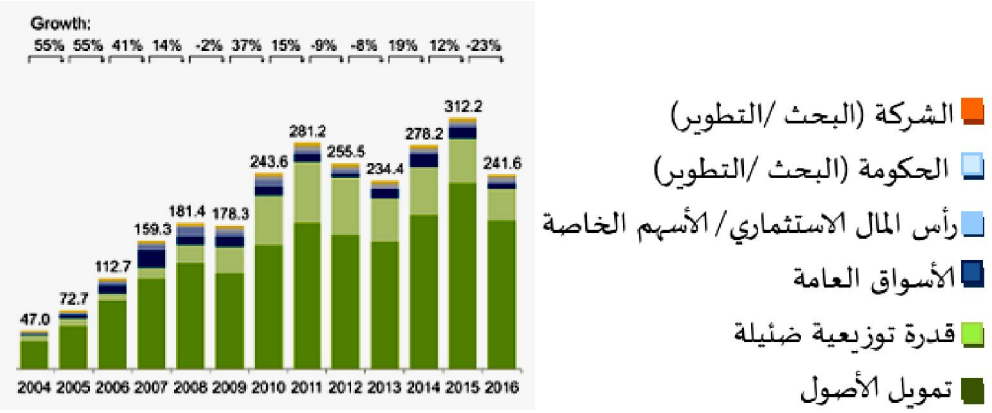

- Source : United Nations Environment Programme, "global trends in renewable energy investment 2017", **Report**, Frankfurt School-UNEP Centre/BNEF,2017, p 12.

التزمت مجموعة دول السبعة ومجموعة الدول العشرين بتسريع البرامج المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، على التوالي، وكان هناك بعض التطور في مجال سياسة الطاقة المتجددة أيضا – خاصة بالنسبة للكهرباء والتدفئة والتبريد والنقل ومبادرات المدن والحكومات المحلية–، وأدركت العديد من البلدان بوضوح فوائد استخدام الطاقة المتجددة كمصدر مضمون، حيث نما عدد البلدان التي لديها أهداف وسياسات للطاقة المتجددة منذ عام 2014، وجعلت العديد من الدول أهدافها الحالية أكثر طموحًا – بما في ذلك العدد المتزايد الذي يحدد أهداف الطاقة المتجددة بنسبة 100٪، وتوجد أكثر من 170 دولة لديها أهداف للطاقة المتجددة، وهناك ما يقدر بنحو 150 دولة لديها سياسات تدعم الطاقة المتجددة.

تصنف الصين كأكبر باعث عالمي للغازات الدفيئة، وتمثل الآن ما يقرب من 30 في المائة من الإنبعاثات العالمية، على هذا الأساس أصبحت الصين من أهم الدول الداعمة لسياسات الطاقة النظيفة، ومحركًا أساسيًا لتنمية الطاقات المتجددة على مستوى العالم. ففي عام 2015، استأثرت بحوالي ثلث الطاقة العالمية المركبة في كل من طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية، وأكثر من ثلث الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة المتجددة بقيمة 102,9 مليار دولار .[1] ووفقا لتقرير FS-UNEP Centre لسنة 2017، استثمرت الصين 78,3 مليار دولار في نفس القطاع في عام 2016، بانخفاض قدره 23 % عن سنة 2015، وهو تقريبا ضعف المبلغ الذي تعهدت به الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

تعتبر الصين الآن رائدة عالميا في مجال توليد الطاقة المتجددة، وإنتاج منتجات توليد الطاقة المتجددة على نحو فعال من حيث انخفاض التكلفة على نطاق واسع، وخاصة بالنسبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية المستخدمة على نطاق واسع في الآونة الأخيرة، مع امتلاكها أكثر من 150 غيغاواط من محطات الطاقة المتجددة في جميع أنحاء البلاد.

استثمرت الحكومة الصينية بكثافة في مجال الطاقة المتجددة في السنوات الأخيرة، هذا ما جعلها أكبر منتج لتوربينات الرياح والألواح الشمسية في العالم. ففي عام 2007، على سبيل المثال، بلغ إجمالي

[1] - United Nations Environment Programme, Op.Cit , p 22.
[2] - Ibidem.

الاستثمار الصيني في قطاع الطاقة المتجددة حوالي 15 مليار دولار، وجاءت في المرتبة الثانية بعد ألمانيا. وفي عام 2012، استثمرت الصين أكثر من 65 مليار دولار في الطاقة النظيفة، بزيادة قدرها 20٪ عن عام 2011. كانت محفظة الاستثمار في ذلك الوقت تتألف من حوالي 31 مليار دولار في الطاقة الشمسية، و27 مليار دولار في طاقة الرياح، وأكثر من 6 مليارات دولار في عدد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة الأخرى، مثل الطاقة المائية الصغيرة، والطاقة الحرارية الأرضية، والبحرية، والكتلة الحيوية.[1]

تعتبر تكنولوجيا الطاقة المتجددة في الصين قطاعاً استراتيجياً للتطور التكنولوجي، ولدى الصين طموحات قوية للحصول على حصة سوقية في السوق العالمية الآخذة في الاتساع. في هذا السياق، وبالتوازي مع إستراتيجية "حزام واحد، طريق واحد "One Belt, One Road" strategy"[*]، اهتمت الصين بالاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة في القارة الإفريقية، إذ تعد إفريقيا سوقًا جذابة بشكل متزايد، ويمكن أيضًا أن تكون بمثابة أرضية لاختبار للشركات الصينية التي تشرع في تنفيذ إستراتيجية توسع عالمية. كما يمكن لمشاركة الصين في الطاقات المتجددة الإفريقية أن تجلب عدة منافع لإفريقيا منها:

– زيادة فرص الحصول على الكهرباء، وزيادة الإمدادات، وتحسين أمن الطاقة، والحد من الاعتماد على واردات النفط.

– زيادة حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة، والتالي التخفيف من تغير المناخ والحد من الملوثات الناجمة عن مصادر الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري.

– دعم سبل العيش الريفية مع التوليد اللامركزي للطاقة والشبكات المحلية الصغيرة في غياب نظم الإرسال الوطنية الملائمة.

– حفز نقل المعارف وتطوير قطاع إفريقي لصناعة الطاقة المتجددة.

وتنتشر مشاريع الطاقة التأسيسية المتعاقد عليها مع الشركات الصينية على نطاق واسع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ بين 2010 و2020، أمّنت الشركات الصينية مشاريع في ما لا يقل عن 37 دولة إفريقية من أصل 54 دولة (أنظر الخريطة 02).

[1] -Anco S. Blazev, **Energy Security for The 21st Century**, Lilburn : The Fairmont Press, Inc, Boca Raton, London : Taylor & Francis Ltd, 2015, p 92.

[*]- **مبادرة الحزام والطريق (BRI)** : هو مشروع بدأه الرئيس الصيني شي جين بينغ. يهدف لبناء طرق التجارة بين الصين والدول الآسيوية وأوروبا والدول المطلة على المحيط الهادي. فهي إستراتيجية إنمائية اقترحتها الحكومة الصينية، وتركز على الاتصال والتعاون بين البلدان الأوراسية، وبالدرجة الأولى جمهورية الصين الشعبية، من خلال الحزام الاقتصادي عبر طريق الحرير البري (SREB)، وطريق الحرير البحري عبر المحيط(MSR)، وتؤكد هذه الإستراتيجية سعي الصين للقيام بدور أكبر في الشؤون العالمية من خلال شبكة تجارية تتمحور حول الصين.

خريطة رقم (02): مشاريع الطاقة التأسيسية المتعاقد عليها مع الشركات الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء 2010– 2020

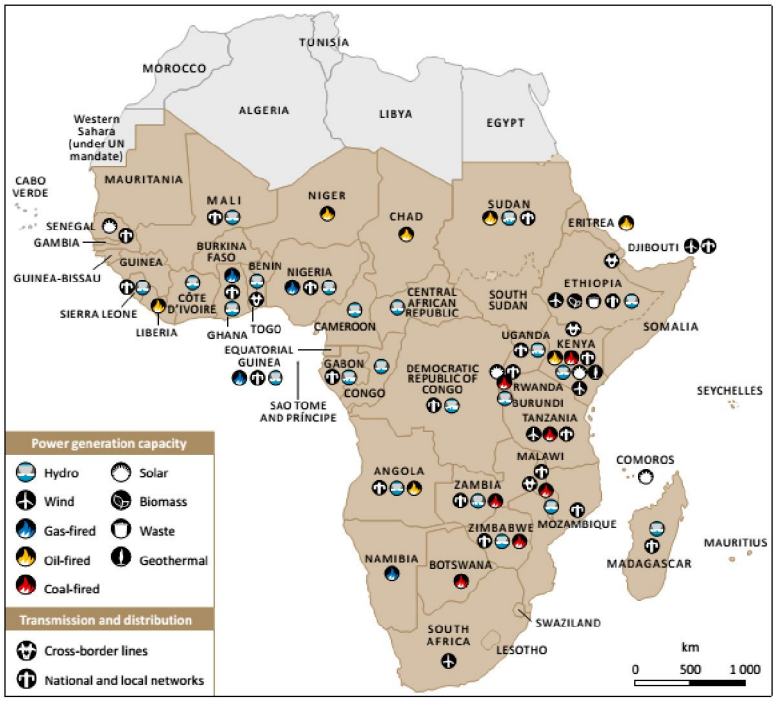

- Source : International Energy Agency (IEA), "Boosting the Power Sector in Sub-Saharan Africa: China's Involvement ", **Partner Country Series**, Paris : IEA, 2016, p 13.

كما أعلن رئيس مجلس الدولة الصيني "ون جياباو" Wen Jiabao في اجتماع منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2009، أن الصين ستقوم ببناء 100 مشروع للطاقة النظيفة في جميع أنحاء القارة، مع التركيز على الطاقة الشمسية والغاز الحيوي والمحطات الصغيرة للطاقة الكهرومائية[1]، وكذلك إنجاز 100 مشروع نموذجي يتعلق بتطوير التكنولوجيا والأبحاث[2]. علاوة على ذلك، أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" Xi Jinping في ديسمبر 2015، بأن الصين ستطرح 10 برامج رئيسية لتعزيز التعاون مع إفريقيا خلال الأعوام الثلاثة القادمة، حيث سيشهد مشروع التعاون للتنمية الخضراء بين الصين وإفريقيا دعم الصين لإفريقيا في تعزيز قدرتها في مجال الطاقة الخضراء منخفضة الكربون، والتنمية المستدامة، والمساعدة في تنفيذ 100 برنامج متعلق بالطاقة النظيفة، وحماية الحياة البرية، والزراعة الصديقة للبيئة، وبناء المدن الذكية.[3]

أثبتت الصين في السنوات الأخيرة نفسها كلاعب رئيسي في مجال الطاقة الكهرومائية، وعلى نطاق واسع في إفريقيا، مستفيدة من التقنية والخبرة الهندسية المكتسبة من خلال تطوير الطاقة الكهرومائية على صعيد كبير في الصين خلال العقود الأخيرة. إذ تشير قاعدة البيانات التي تحتفظ بها منظمة الأنهار

[1] - LI Anshan and others, "The Forum on China-Africa Cooperation: From a Sustainable Perspective", **Research paper**, Centre for African Studies, Peking University, July 2012, p.p 25-26.
[2] - Ibid, p 43.
[3] - Chubanshe Huaxia, "Backgrounder: 10 major China-Africa cooperation programs proposed by Chinese President Xi Jinping", 04/12/2015, see :http://www.xinhuanet.com/english/2015-12/04/c_134886479.htm (accessed 13/04/2018).

الدولية أن الانخراط الصيني في إفريقيا، أسفر عن وجود أكثر من 70 مشروعًا صينيا رئيسيًا للطاقة الكهرومائية في القارة، على غرار بناء سد Gibe III بإثيوبيا (1870 ميجاواط)، وسد Mambila النيجيري (2600 ميجاواط)، وسد Merowe السوداني (1250 ميجاواط)[1]، وقد تم تمويل هذه المشاريع عادة من خلال القروض المدعومة بالموارد .

في جويلية 2015، زادت غينيا في غرب إفريقيا من طاقة التوليد بمرفق "كاليتا" Kaleta الكهرومائي، الذي تبلغ كلفته 526 مليون دولار أمريكي، يعتبر من أكبر مشاريع الطاقة الكهرومائية في إفريقيا، التي تم تطويرها بالتعاون بين الصين وغينيا. حيث تم بناؤه بواسطة شركة الصين الدولية للمياه والكهرباء(CIWEC) وهي فرع تابع لشركة الخوانق الثلاثة الصينية China Three Gorges Corporation. وقد مولت غينيا 25٪ من المشروع، وقدم مصرف التصدير والاستيراد الصيني China Exim Bank 75٪ من الائتمان التفضيلي للمشتري[2].

كما يعتبر سد مروي Merowe Dam في السودان واحدًا من أكبر مشاريع الطاقة المائية التي أقامتها الصين في إفريقيا، باعتبار مصرف الصين للاستيراد والتصدير China Exim Bank هو الممول الرئيسي للمشروع، حيث قدم ما يقارب 520 مليون دولار أمريكي في تمويل المشروع، الذي تبلغ قدرته الاستيعابية 1250 ميجاوات. وقد ضاعف المشروع قدرة توليد الكهرباء في السودان، ومكن من إقامة خزان بطول 174 كيلومتر، ومساحة تبلغ 476 كيلومترًا مربعًا. لكن هذا المشروع قوبل بمعارضة شديدة من قبل جماعات المجتمع المدني الدولية والمحلية بسبب الآثار الاجتماعية والبيئية للسد.[3] والجدول التالي يوضح أهم مشاريع صناعة الطاقة الكهرومائية الصينية في القارة الإفريقية، التي كان لها دور كبير في تطوير الطاقة الكهرومائية في العديد من الدول الإفريقية.

جدول رقم (21): أهم مشاريع الطاقة الكهرومائية في القارة الإفريقية المنشأة من قبل الصين

المشروع	الدولة	الطاقة الكهرومائية المتولدة	الشركات المنجزة
سد أدجارالا	البنين والتوغو	147 ميجاواط	Mone River, China Exim Bank, Sinohydro
مشروع "مكين" للطاقة الكهرومائية	الكمرون	12 ميجاواط	Dja and Mekin Rivers, China Exim Bank
سد أمبولو	جمهورية الكونجو	120 ميجاواط	Lefini River, China Exim Bank, Sinohydro, China National

[1] - International Rivers, "Chinese Dams in Africa", see : https://www.internationalrivers.org/campaigns/chinese-dams-in-africa (accessed 22/04/2018).

[2] - Tim Buckley and Simon Nicholas, "China's global renewable energy expansion", Cleveland : The Institute for Energy Economics and Financial Analysis (IEEFA), January 2017, p 12, see : http://ieefa.org/wp-content/uploads/2017/01/Chinas-Global-Renewable-Energy-Expansion_January-2017.pdf (accessed 02/05/2018).

[3] -International Rivers, **The New Great Walls : A Guide to China's Overseas Dam Industry**, 2nd edition, Berkeley (USA) : International Rivers, November 2012, p 12.

	الديمقراطية		Machinery and Equipment Import and Export Corporation
مشروع "فيلو" للطاقة الكهرومائية	مالي	59 ميجاواط	Senegal River, Sinohydro
محطة كهرباء Grand Poubara	الغابون	160 ميجاواط	Ogooue River, China Exim Bank, Sinohydro
سد بوي	غانا	400 ميجاواط	Black Volta River, China Exim Bank, Sinohydro
مشروع Gibe III للطاقة الكهرومائية	إثيوبيا	1870 ميجاواط	Omo River, ICBC, Dongfang Electric Corporation
سد مروي	السودان	1250 ميجاواط	Nile River, China Exim Bank, Sinohydro, China International Water and Electric Corporation
سد كاجبار	السودان	300 ميجاواط	Nile River, Sinohydro
مشروع Itezhi–Tezhi للطاقة الكهرمائية	زامبيا	120 ميجاواط	Kafue River, Sinohydro

– **المصدر**: من إنجاز الباحث بالاعتماد على:

- International Rivers, **The New Great Walls : A Guide to China's Overseas Dam Industry,** Op.cit, p 18.

كما يعتبر مشروع الطاقة الريحية في مرتفعات ليسوتو من بين أكبر المشاريع الصينية للطاقات المتجددة في إفريقيا. هذا البرنامج قابل للتجديد بقيمة 15 مليار دولار، وهو مدعوم من قبل المقرضين الصينيين، وشركة تصنيع التوربينات الريحية الصينية "مينغ يانغ" التي توفر توربينات الرياح. يهدف مشروع مرتفعات ليسوتو للطاقة إلى تركيب 6 جيغاواط من طاقة الرياح، و4 جيغاواط من الطاقة المائية (التخزين/الضخ) في جبال مالوتي Maloti في ليسوتو على مدار الخمسة عشر عامًا القادمة، كما سيتم شراء جزء كبير من الكهرباء من خلال الشركة الوطنية الجنوب إفريقية "إسكوم" Eskom.[1]

علاوة على ذلك، استقطبت جنوب إفريقيا الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة المتجددة خاصة ما تعلق بطاقة الرياح والطاقة الشمسية الكروضوئية. حيث لعب "برنامج مشتريات الطاقة المتجددة لمنتجي الطاقة المستقلين" **RE IPPPP** [*] دورا حاسما في جذب الاستثمارات الصينية والمشاركة التكنولوجية إلى جنوب إفريقيا.

[1] - Thabo Thakalekoala, "Lesotho Highland Development Project Quarry is a Menace to the Ha Ntsi Community", International Rivers, November 14, 2002, see : **https://www.internationalrivers.org/resources/lesotho-highland-development-project-quarry-is-a-menace-to-the-ha-ntsi-community-3032** (accessed 01/05/2018).

[*] - يعد برنامج مشتريات الطاقة المتجددة لمنتجي الطاقة المستقلين The Renewable Energy Independent Power Producers Procurement Programme (RE IPPPP) أداة رئيسية لتأمين القدرة على توليد الطاقة الكهربائية من القطاع الخاص، لمصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة كما يحددها وزير الطاقة.

أتاح البرنامج فرصة للشركات الصينية من أجل اختبار الأوضاع فيما يتعلق بإمكانيات واحتمالات السوق ومخاطر الاستثمار في الأسواق الخارجية للطاقة المتجددة. فكان تركيزها الأولي منصبا على السوق المحلية، لأنها حساسة بشكل خاص للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في الخارج، وما إذا كان هناك شكل من أشكال الدعم الحكومي الوطني، ولا سيما اتفاق شراء الطاقة المدعوم من الحكومة في البلد المضيف. في حين قدم برنامج RE IPPPP الاطمئنان والثقة الذين تشتد الحاجة إليهما من قبل المستثمرين الصينيين، وبالتالي أي تأخير في برنامج RE REPPP قد يهدد الآن بتقويض استقراره، وقد يغري المستثمرين عبر جنوب إفريقيا بدورهم لصالح الأسواق متوسطة الدخل الأخرى التي تعتبر أكثر موثوقية.[1]

علاوة على ذلك، دخلت كل من الشركة الصينية Tianpu Xianxing Enterprises، والشركة الكينية Electrogen Technologies في شراكة بقيمة 140 مليون دولار لبناء مصنع الألواح الشمسية في نيروبي، الذي يعتبر أول مصنع في القرن الإفريقي. ومن المتوقع أن تعمل هذه الخطوة على جعل الطاقة الشمسية كمصدر رئيسي للطاقة في كينيا، مما يجعلها متاحة بشكل أكبر وبأسعار معقولة لملايين المستهلكين الذين لا يستطيعون الوصول إلى الشبكة الوطنية، وكذلك لأولئك الذين يعتمدون على شبكة الكهرباء الوطنية غير الموثوق بها لتلبية احتياجاتهم من الطاقة.[2]

[1] - Lucy Baker, "The Evolving Role of Finance in South Africa's Renewable Energy Sector", **Geoforum**, vol. 64, 2015, p.p 146-156.

[2]- Tsidiso Disenyana, "China in the African Solar Energy Sector: Kenya Case Study", **Occasional Paper**, no 25, South African Institute of International Affairs (SAIIA), 2009, p 13.

المبحث الثالث: دبلوماسية موارد الطاقة الصينية تجاه القارة الإفريقية

تسعى الصين من أجل اللعب على ورقة معاناة إفريقيا من الاستعمار الغربي، بتوجيه اهتمام سياستها الخارجية نحوها، وتوضيد علاقاتها بدول القارة. كما تعمل للظهور كقوة اقتصادية مؤثرة على الساحة العالمية. ونتيجة لذلك، أعطى الحزب الشيوعي الصيني في 2001 تعليمات مباشرة للشركات الوطنية الصينية من أجل التوجه نحو الخارج، والسعي على المدى الطويل للحصول على إمدادات مستقرة من الموارد الطبيعية، مثل: الحديد والفولاذ والنحاس والبترول باعتباره المحور الاستراتيجي للحكومة الصينية. وقد توجهت الشركات الوطنية الصينية – وفقا للتعليمات- إلى جميع أنحاء العالم من أوروبا إلى أمريكا اللاتينية وإفريقيا. لكن من المؤكد أنه أصبح من الواضح للصينيين أن إفريقيا هي آخر قارة رئيسية تشكل حقولها النفطية احتياطيات ضخمه لا تديرها بالفعل شركات الطاقة الغربية، وبالتالي فهي متاحة للشركات الصينية، وللحصول على هذه الموارد، عرضت الصين على إفريقيا صفقات مغرية، كما سعت إلى معالجه تحدياتها الاجتماعية-الاقتصادية.

بالرغم من أن العلاقات الإفريقية-الصينية تتسع للتفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية، فإن الاقتصاد والطاقة كانا ولا يزالان يشكلان المحور الرئيسي لهذه التفاعلات، بفضل امتلاك إفريقيا لموارد طاقوية ضخمة تحتاجها الصين من أجل دعم برامجها الصناعية وتنمية اقتصادها. فضلا عن ذلك، ترغب في الوصول إلى سوق يتضمن أكثر من مليار ونصف من الزبائن لصناعتها التحويلية المزدهرة. فالقارة الإفريقية توفر للصين موارد طاقوية مغرية وسوق استهلاكية واسعة، وهذا ما يفسر التوجه الصيني نحو تبني دبلوماسية الموارد تجاه القارة الإفريقية، لتصبح الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية المركز المحوري للعلاقات الإفريقية-الصينية.

وبالتالي سيتم التطرق إلى أهم مرتكزات ومقومات دبلوماسية الطاقة الصينية اتجاه القارة الإفريقية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الأدوات التي توظفها الصين من أجل ضمان تغلغلها في قطاع الموارد الإفريقية.

المطلب الأول: مرتكزات دبلوماسية الطاقة الصينية تجاه إفريقيا

دفع التباطؤ الاقتصادي الحالي في الصين الشركات الصينية للبحث عن أسواق جديدة في الخارج. ومع زيادة الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات، تحتاج الشركات الصينية إلى البحث عن أسواق جديدة للحفاظ على النمو. كما أدى التباطؤ الاقتصادي إلى تغيير في السياسات الاقتصادية الدولية للصين، حيث أن الحاجة إلى أسواق جديدة تضيف عناصر جديدة إلى متطلبات أمن الطاقة. في عام 2007، أصبحت دبلوماسية الطاقة عنصرا حاسما ضمن الخطاب الدولي الصيني.

يمتد تغلغل الدبلوماسية الصينية في القارة الإفريقية إلى نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، لتتجدد مرة أخرى عقب تطورات الأحداث المرتبطة بحادثة ساحة "تيانانمين" **Tiananmen**

Square في جوان 1989، عندما سارع القادة الأفارقة إلى دعم بكين في مواجهة الانتقادات الشديدة الموجهة إليها من قبل الغرب.

لقد جاءت عملية إعادة بعث العلاقات الصينية – الإفريقية بعد عقد من الإهمال لمّا بدأت بكين مشروعها المتعلق "بالتحديث الاشتراكي". فبعد العزلة الدولية الخطيرة والجزاءات الغربية التي واجهتها الصين، لعبت ستة بلدان في الجنوب الإفريقي (بوتسوانا، وليسوتو، وزمبابوي، وأنغولا، وزامبيا، وموزامبيق) دورا كبيرا في تكثيف جهودها وإنقاذ الصين من هذه الورطة بدعوة وزير الخارجية الصيني "تشيان كيشين" **Qichen Qian** لزيارتها في أوت 1989.[1] لتتذكر الصين بعد أحداث "ساحة تيانانمين" أن إفريقيا كانت مصدرا مفيدا جدا للدعم خاصة في مواجهة نزاعها مع الفواعل العالمية الأخرى، وكذلك ما تعلق باستمرار بكين في تهميش التايوانيين.

تزامن اهتمام الصين المتجدد بإفريقيا مع الطفرة الغربية في نشر قيم الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان. والواقع أنه مع انتهاء الحرب الباردة، اجتاحت إفريقيا ما يسمى بـ "الموجة الثالثة للديمقراطية" التي أيدها العالم المتقدم (وإن كان ذلك بصورة غير متكافئة)[2]، ليشكل هذا الاتجاه تهديدا كبيرا للمواقف المتصلبة للرؤساء الحاليين في جميع أنحاء القارة الإفريقية. وكما أشار "فيليب سنو" **Philip Snow**، فإن كلا من النخب الصينية والإفريقية ترغب في امتلاك موقف مستمد من الخبرة المشتركة، والاستمرار في مواجهة الأعداء المشتركين المتمثلين في الإمبريالية والإمبريالية الجديدة[3].

وتعبر هذه الصورة الذاتية لدى القادة الأفارقة عن شكوك عميقة إزاء انتقاد أنظمتها الحاكمة على أساس معايير حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية "المتمركزة حول الغرب" التي تظهر على الساحة كلما انتقدت سجلات الحكم المحلي، ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى التشديد الصيني حول قضية احترام سيادة الدول الإفريقية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية النابع من مبادئها الخمسة للتعايش السلمي التي اتخذت كأساس لعلاقاتها الخارجية منذ الخمسينات.

في السنوات السابقة، لم تحظ دبلوماسية الطاقة بقدر كبير من التركيز في الدبلوماسية العامة الصينية، لكن مع ازدهار الاقتصاد الصيني والتنامي السريع لطلبها على الطاقة المستوردة، أصبح الهدف المتمثل في توسيع قنوات الإمداد بالطاقة لتوريد الطاقة المستوردة، مهمة ضرورية للإستراتيجية الطاقوية الصينية. ووفقا لأحدث الإحصاءات لمنظمات الطاقة الدولية، فإن استهلاك الصين من النفط في سنة 2003 تجاوز استهلاك اليابان لأول مرة، وجاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- Yun Sun, "Africa in China's Foreign Policy", **report**, Washington : the Brookings Institution, April 2014, p.p 4-5.
[2]- Shaheen Mozaffar, "Democratic Transitions in Africa", **Bridgewater Review**, Vol.16, Issue.2, 1997, p 7.
[3]- Philip Snow, "China and Africa: consensus and camouflage", in: Thomas Robinson and David Shambaugh (editors),**Chinese foreign policy: theory and practice**, Oxford: Oxford University Press, 1995, p 285.

بالرغم من تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني مؤخرا، فإنها استأثرت بنحو 43 % من النمو المتزايد للطلب العالمي على النفط في الفترة الممتدة من 2009– 2015.[1] وبذلك استحوذت على ما يقرب من نصف الزيادة في الطلب بين 2005 و 2015. وهذه الزيادات تمثل تعويضا عن انخفاض الطلب/ الاستهلاك في أماكن أخرى خلال الفترة نفسها، حيث خفضت الولايات المتحدة استهلاكها من النفط بمقدار 1.3مليون برميل/ يوميا، وخفضت الاقتصادات المتقدمة الأخرى استهلاكها من النفط ب2.9مليون برميل/ يوميا.وتوحي التوقعات أن الطلب الصيني على النفط قد يدخل فتره نمو أسرع يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعاره، لأن شراء وبيع الأميركيين للنفط والمنتجات النفطية في السوق العالمية، وتوقعات الطلب العالمي كلها عوامل من شأنها التأثير علي ربحية منتجي النفط الأمريكيين والتكاليف التي يدفعها المستهلكون الأمريكيون. والتحليل المستند إلى العلاقة العالمية بين التنمية الاقتصادية والطلب على النفط يوضح آفاق نمو الطلب الصيني على النفط والفرص والتحديات الناجمة عن ذلك بالنسبة للمنتجين والمستهلكين في الولايات المتحدة[2].

نظرا لأهمية النفط من الناحية الإستراتيجية، أصبحت مراكز إنتاج النفط العالمي محور منافسة من قبل مختلف الفواعل الدولية. ستكون المنافسة على النفط حادة جدا وقاسية، مدفوعة بحاجة كل بلد في العالم إلى البقاء والنمو. وبالتالي ستواجه الصين ضغطا متزايدا بشكل كبير من التنافس على الموارد النفطية، وستكون حماية الأمن النفطي أكثر صعوبة في المستقبل. وفي نظام مصمم لتلبية طلب الاقتصاد الصيني السريع النمو على موارد الطاقة، بدأت الحكومة الصينية في تعزيز بناء نظام وطني لإمداد أمن النفط يركز على احتياطيات النفط الوطنية والمصادر المتنوعة للنفط المستورد.

هذا يعني خفض اعتماد الصين على منطقة واحدة لإنتاج النفط وطريق واحد لنقله. كل هذه العوامل ساهمت في جعل الموارد الطاقوية قضية محورية بالنسبة للتغلغل الصيني في القارة الإفريقية، وتحتل الجزء الأكبر من زخم استثماراتها وجهودها الدبلوماسية.[3] وبذلك أصبحت دبلوماسية الطاقة جزءا هاما من الدبلوماسية العامة للبلد. بل أنها أصبحت خلال السنوات القليلة الماضية جزءا هاما من دبلوماسية القمة. وفي الوقت نفسه، أصبحت الخصائص الدبلوماسية للأنشطة الدولية لمؤسسات الطاقة الصينية الرئيسية واضحة بشكل متزايد.

ففي مارس 2006، نصت الخطة الخماسية الحادية عشره للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لجمهوريه الصين الشعبية بوضوح علي ما يلي: توسيع نطاق التعاون في مجال التنمية الدولية للنفط

---

[1] - Gabriel Collins, "China's Evolving Oil Demand Slowing Overall Growth, Gasoline Replacing Diesel as Demand Driver, Refined Product Exports Rising Substantially", **Workin gPaper**, James Baker Institute for Public Policy, 2016, p 2.

[2] - Deepa D. Datta and Robert J. Vigfusson, "Forecasting China's Role in World Oil Demand", **FRBSF Economic Letter 24**, Pacific Basin Note, August 21, 2017, p.p 1-2, see: **https://www.frbsf.org/economic-research/files/el2017-24.pdf** (accessed 19/12/2017).

[3] - كريس ألدن، **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس ؟**، تر: عثمان جبالي المتلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أبو ظبي: كلمة، 2009، ص 25.

والغاز على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، المشاركة بنشاط ضمن نظام الطاقة الدولي، والاستفادة الكاملة من السوق الدولية، وضمان أمن إمدادات الطاقة في الصين.[1]

وفي جويلية 2006، أكد الرئيس الصيني "هو جين تاو"**Hu Jintao** في قمة مجموعه الثمانية(**G8**) في سان بترسبورغ **St. Petersburg:** "أن المضمون الأساسي للإستراتيجية الطاقوية الصينية يتمثل في الحفاظ علي الأولوية القصوى لاستخدام الطاقة، والمركّز علي الظروف المحلية، والانخراط في تنميه متنوعة، وحماية البيئة، وتعزيز التعاون الدولي المفيد للجانبين، والاضطلاع بالجهود الرامية إلى بناء نظام للإمداد بالطاقة المستقرة والاقتصادية والنظيفة. سنعزز تعاوننا مع جميع البلدان المنتجة والمستهلكة للطاقة بموجب مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة والربح المشترك للحفاظ على الأمن الطاقوي العالمي"[2]. فالوثائق والخطب المذكورة أعلاه تجسد جميعها المتطلبات اللّازمة للدّبلوماسية الطّاقوية الإستراتيجية فيما يتعلق بالإستراتيجية الوطنية الطاقوية الصينية.

ولئن كانت الصين تبذل جهودا دبلوماسية موجهة في المقام الأول نحو تحسين أمن الطاقة والموارد في البلاد، فهناك بعض المبادئ الأساسية التي تحكم نهجها في العلاقات الدولية، والتي تمثل مفتاحا لفهم نجاح الجهود الدبلوماسية الأخيرة للصين تجاه البلدان الغنية بالنفط في العالم النامي عموما، وفي إفريقيا على وجه الخصوص، وتظل سياسة المشاركة الصينية في القارة القائمة على مبدأ "عدم إخضاعها للاعتبارات السياسية"، إلى جانب الحوافز المالية للتعاون التي تقدمها الصين، متوافقة مع تقاليد السياسة الخارجية الصينية طويلة الأمد حول عدم المساس وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة[3].

وبالتالي ركزت الصين على لهجة خطابية تتضمن احترام السيادة والسلامة الإقليمية، التي ترددت أصداؤها بالنسبة للعديد من الأفارقة، لأن سياستها في عدم التدخل لقيت قبولا لدى العديد من القادة الأفارقة لأسباب واضحة، كما حظيت بترحيب لدى العديد من الأفارقة الذين يعتبرون المبادئ الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان والتحرر الاقتصادي والديمقراطية أمرا متعاليا، ومتسما بالازدواجية. وعلى النقيض من ذلك، فالافتقار إلى المشروطية أو المشاورات الواسعة الملحقة بالمساعدة والقروض الصينية يسمح بتنفيذ المشاريع بسرعة، مع نتائج واضحة وفورية في كثير من الأحيان[4].

والأهم من ذلك، أنه بالرغم من أن العلاقات الصينية–الإفريقية لها أساس وامتداد تاريخي متين، يستند إلى مبدأ"عدم التدخل"، يمكن القول بأن الدافع الاقتصادي أصبح الآن هو المهيمن. وهذا لا يعني وجود تناقض في السلوك الصيني، لأن فكرة الغطاء الإيديولوجي لبكين جزء لا يتجزأ من دبلوماسيتها النفطية وتلعب دورا بارزا في بناء علاقاتها الدبلوماسية، فهي تعتبر في نهاية الأمر فكرة جذابة للكثير من

[1]- Xu Qinhua, "China's Energy Diplomacy and its Implications for Global Energy Security", **FES Briefing Paper**13 August 2007, p 4 .
[2]- Ibidem.
[3] - Monique Taylor, Op.cit, p 170.
[4]-Ousmane Sall, "Chinese Soft Power in Africa: Case of Senegal", **Open Journal of Social Sciences**, Scientific Research Publishing, Vol.04, No.11, 2016, p 135.

القادة الأفارقة. بيد أن اهتمام وتركيز الصين بشكل خاص على النفط الإفريقي (بدون استبعاد الموارد الأخرى)، واقترانه بعدم اهتمامها المعلن بالشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية، ينطوي على مشاكل محتملة.[1]

لعل أبرز المفارقات أن سعي الصين نحو الاندماج بصوره متزايدة في الاقتصاد العالمي والتزامها بشروط اللعب –وإن كان ذلك مؤقتا– التي غلبت عليها القواعد الغربية أساسا (على النحو الذي جسدته عضويتها في منظمه التجارة العالمية)، رافقه أيضا سعيها إلى تعزيز العلاقات مع البلدان الإفريقية، من خلال إنشاء منتدى التعاون الصيني–الإفريقي في 2000، من أجل مواجهه التحديات الجديدة وحماية المصالح المشروعة باعتبارها أبرز المسائل المشتركة التي تفكر فيها كل من الصين والبلدان الإفريقية في مطلع القرن الواحد والعشرين. بل أن بعض الدول الإفريقية تحاجج بضرورة تكيف العلاقات الصينية– الإفريقية مع الوضع الجديد من خلال إقامة آليات اتصال رفيعة المستوى على نطاق واسع على غرار: منتدى الأعمال الأمريكي الإفريقي، ومؤتمر الكومنولث، ومؤتمر القمة الفرنسي–الإفريقي، مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية والقمة الأوروبية الإفريقية، فضلا عن تعزيز الاتصالات الثنائية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل السلام والتنمية[2].

ويجري بناء هذه الصلات جزئيا من أجل نشرها ضد المعايير التي تعتبرها بكين منتهكة للمشاعر الصينية، حتى في الوقت الذي تنخرط فيه الصين في توسع هائل لمشاركتها الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي. وهذه المفارقة تبرز التوتر العام في السياسة الخارجية الصينية في سعيها المتزامن إلى المشاركة في الاقتصاد العالمي من جهة والموقف الحاسم تجاه بعض القواعد التي يرتكز عليها النظام العالمي القائم من جهة أخرى.[3]

وقد أدى ذلك إلى صعوبات بالنسبة لبيجين لأنها اتهمت على نحو متزايد بغض الطّرف عن الاستبداد والفساد (وهي تهمة على ما يبدو، يمكن أن تكون موجهة إلى العديد من الفواعل الخارجية المشاركة في إفريقيا) في سعيها للحصول على موارد القارة الإفريقية[4]، ونظرا لتنامي المصالح النفطية الصينية في إفريقيا، تتزايد إثارة الأسئلة بشأن طبيعة هذه المشاركة في القارة الإفريقية وفي مناطق أخرى من العالم.

وإدراكا من الصين للتهم السلبية المحتملة الناتجة عن انخراطها الاقتصادي المتزايد في المناطق النامية (ولا سيما عندما يؤدي الحصول على الموارد دورا هاما في هذا المجال)، فإنها لم تدخر أي جهد دبلوماسي للتأكيد على النوايا الحسنة والمنفعة المتبادلة لتفاعل اقتصادي أوثق. وعلى هذا النحو، فإن

[1]- Ian Taylor, "China's oil diplomacy in Africa", **International Affairs**, Oxford: Oxford University Press, Vol 82, Issue 5, September 2006, p 941.

[2]-Yao Guimei, "FOCAC and its influence on China-African Economic Cooperation", in : Chen Gongyuan (editor), **A Probe into the New Strategic Partnership between China and Africa**, Beijing: Chinese Association of African Studies, 2007, p 263.

[3] - Ian Taylor, "China's oil diplomacy in Africa", op.cit, p 940.

[4]- Ian Taylor, "Unpacking China's Resource Diplomacy in Africa", in : Margaret C. Lee and others, **China in Africa**, current African Issues, No. 33, Stockholm: Nordiska Afrika institutet, 2007, p 12.

خطاب بيجين المتعلق بانخراطها المتزايد في هذه المناطق، يركز على تعزيز السلم العالمي وتطوير وإقامة نظام سياسي واقتصادي جديد، عادل ومنصف من خلال تعزيز الوحدة فيما بين البلدان النامية. لكن بجوار هذه المبادئ توجد ادعاءات مموهة حول الاستقامة الأخلاقية المتفوقة للسياسات الصينية.[1]

هذا الموقف بدون شك يعمل على الربط بين علاقات الصين بالعالم الثالث والخطاب الصيني الأوسع حول التنمية السلمية والعالم المتناغمPeaceful Development and Harmonious World– المرتبط بتراث هو جين تاو حول نظرية الحزب–،[2] والتي تحدد حاليا سياستها الخارجية كقوة صاعدة، وهذا من شأنه التأكيد على تموضع الصين كطريق ثالث Third Way بعيدا عن المشاركة الأمريكية المحدودة في إفريقيا (المسعى الضيق لدبلوماسية الموارد)، والمشاركة المعقّدة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فيها(الروابط الاقتصادية والسياسية والعسكرية)[3]. فقيام الصين بذلك غرضه التخفيف من حدة أي مخاوف ناتجة عن علاقات القوة غير المتماثلة asymmetrical power relations، والواقع أن الأسس المثالية لسياسة بيجين تجاه القارة الإفريقية ترجع إلى حد كبير لما يمكن اعتباره بمثابة "الاستثناء الصيني"China's exceptionalism تجاه المانحين التقليديين.

بالرغم من أن موطئ قدم الصين الاقتصادي العام في القارة الإفريقية لا يزال متخلفا عن القوى التقليدية، فإن الفجوة ما زالت تضيق بسرعة خلال العقد الماضي، وأصبحت الصين شريكا تجاريا رئيسيا لإفريقيا منذ 2009. بالإضافة إلى ذلك، اكتسبت بيكين نفوذا كبيرا في هذه المنطقة من خلال جميع المبادرات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف المنتهجة (منتدى التعاون الصيني الإفريقي"FOCAC"[*] 2000، وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا 2006)، التي دعّمت إلى حد كبير قوتها الناعمة في القارة.

بالإضافة إلى إنشائها لمنتدى التعاون المتعدد الأطراف، سعت بكين من أجل إقامة علاقات أوثق مع إفريقيا من خلال قيامها بتنشيط مشاركتها في كل من المصرف الإفريقي للتنمية (تعتبر الصين عضوا

[1]- For a detailed discussion on this topic, see : Chih-YuShih, **China's Just World: The Morality of Chinese Foreign Policy**, Boulder-Colorado & London: Lynne Rienner Publishers, 1993, p.p 167-200.

[2] - For a detailed discussion on thistopic, see : Kerry Brown, **Hu Jintao: China's Silent Ruler**, Singapour : world scientific publishing, 2012, p.p 101-160.

[3] - Chris Alden, "Africa as China's Cornucopia: the Changing Role of Beijing's Resource Diplomacy", in: Ruchita Beri and UttamKumar Sinha (editors), **Africa and Energy Security: Global Issues, Local Responses**, Delhi: Academic Foundation, 2009, p.p 112-118.

[*]– وفقا للإعلان التأسيسي ، يعتبر منتدى التعاون الصيني–الإفريقي"**FOCAC**" بمثابة منبر حوار متعدد الأطراف للتعاون بين الصين وإفريقيا يقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة، ويسعى إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويفترض المنتدى أن قاعدته الفكرية تستند إلى المبادئ الواردة في المواثيق التأسيسية للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، مع الأهمية الخاصة للتسوية السلمية للنزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة. كما يسلط الضوء أيضا على بعض الخصائص الأخرى لنموذج التعاون الصيني، كمبدأ "انعدام المشروطية والقيود"، وإتباع نهج أكثر مرونة إزاء حقوق الإنسان العالمية. وتجتمع الأمانة الدائمة للمنتدى – التي يوجد مقرها في وزارة الخارجية الصينية– في مؤتمر القمّة كل ثلاث سنوات بالتناوب بين بكين وإفريقيا من أجل الموافقة علة خطة عمل للسنوات الثلاث التالية.

فيه منذ 1985)[1]، والاتحاد الإفريقي، وإنشائها لصندوق التنمية الصيني – الإفريقي لتمويل القارة الصينية في 2007.

لقد أثار هذا الواقع الجديد مخاوف كل من الولايات الأمريكية والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة لأن هذه القارة كانت تحت تأثيرها منذ فترة طويلة، وهذا ليس بسبب المنافسة الاقتصادية فحسب، ولكنه يرجع أيضا إلى النهج المتميز الذي تتبعه الصين بشأن "انعدام المشروطية والقيود"، الذي يتعارض مع ممارسات التعاون المشروط من قبل المانحين التقليديين. لذلك، فإن إتباع الصين للمبادرات المذكورة أعلاه، يمكن أن يفسر إلى حد ما على أنه محاولة من بيجين لتخفيف القلق المتزايد ما بين البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتعاملات الصين في هذه المناطق. وفي هذا السياق، كان من الواضح أن الشواغل الرئيسية تمثلت في تزايد كمية الصادرات من الموارد من هذه المناطق نحو الصين، إضافة للاهتمامات المتنامية والسريعة للشركات الوطنية الصينية في قطاعات الموارد هناك، التي كانت حتى عهد قريب حكرا على الشركات الغربية.

في هذا السياق تبنّت الصين القوة النّاعمة كأداة رئيسية لإستراتيجيتها مع البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا. واستخدام القوه الناعمة في إفريقيا مرتبط أساسا بالحتميات الاقتصادية والدبلوماسية. وقد مثلت الأعمال التحضيرية لدخول منظمه التجارة العالمية، والحاجة إلى الموارد الطبيعية، والحاجة إلى إنشاء نظام تجاري متنوع، أهم الدوافع الاقتصادية الرئيسية التي تكمن وراء مصلحة الصين في القارة الإفريقية، وفي الوقت نفسه، تريد بكين أن تقدم نفسها كشريك "جذاب سياسيا" للبلدان الإفريقية، ومتميزة عن القوى الإمبريالية" الموجودة بالفعل في القارة. وأخيرا ، سعت الصين، من خلال نشر القوه الناعمة في إفريقيا إلى التخفيف من فكره "الخطر الصيني" علي الصعيدين الإقليمي والعالمي، لكي تحظى بالقبول ولتحقيق الاحترام ضمن المجتمع الدولي.[2]

تعتزم الصين تعزيز وتبرير تهيئه بيئة دوليه ايجابية وسلمية، لا سيما لصالح ظهورها كقوة عسكريه واقتصادية، مما يظهر قدرتها على المساهمة النشطة في عملية تهدئة القارة واستعدادها للتعاون مع القوى الأخرى في إدارة الصراعات. وتهدف بيجين إلى تعزيز صورة القوة المسؤولة، والالتزام بتعزيز السلام في القارة الإفريقية.

في هذه المرحلة الجديدة الموسعة من المشاركة الصينية في إفريقيا، ركزت الصين بشكل خاص علي الجوانب المتعلقة بالقوة الناعمة لمشاركتها، وبما أن مشاركتها في القارة تمضي قدما، فقد تضطر إلى إعادة تقويم بعض مقارباتها للقوة الصلبة والناعمة (المرنة) على حد سواء. وذلك سيشكل تحديات كبيرة

[1]-African Development Bank (AFDB), see : **https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/topics/partnerships/** (accessed 27/12/2017).

[2] - Martina Bassan, "Le soft-power chinois en Afrique", Fiche de l'Irsem n°13, Institut de recherche stratégique de l'École militaire, Janvier 2012, sur : **http://www.defense.gouv.fr/content/download/153104/1551459/file/Fiche_n13_chine_afrique.pdf** (accédé 01/12/2017).

في البلدان الإفريقية التي لديها حكومات ضعيفة ولا تحظى بشعبية واسعة، لا سيما في ظل تعاظم تأثير القوات غير الحكومية الموازية.[1]

المطلب الثاني: المساعدات والقروض الصينية للقارة الإفريقية

تنظر الصين للمساعدات بشكل مختلف عن نظرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ففي عام 1960، عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) باعتبارها تحويلات للموارد من حكومة إلى أخرى، أو من حكومة إلى هيئة دولية مثل الأمم المتحدة، والتي تُدار بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية.

وباعتبارها ليست عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الصين تحدد مساعدتها من خلال "المبادئ الثمانية" "Eight Principles". إذ بعد سلسلة من الزيارات إلى الدول الإفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية في أوائل الستينات، اقترح رئيس مجلس الدولة تشو إنلاي Zhou Enlai هذه المبادئ الثمانية التي تحكم المساعدات الأجنبية الصينية. توضح هذه المبادئ المساعي الصينية للمساعدات الخارجية كوسيلة لتطوير علاقات المنفعة المتبادلة بينها وبين غيرها من الدول "الفقيرة"، مع التزام الصين احترام سيادتها واستقلالها، واستخدام قروض منخفضة الفائدة أو بدون فوائد[2] .

في حين التعريف المستند إلى المبادئ الثمانية يتوافق إلى حد كبير مع تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالمساهمة في "التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية"، لكن من ناحية أخرى تصرف الصين المساعدات لأسباب ودوافع سياسية أيضًا. كما أنها لا تقدم بالضرورة على الأقل 25٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية كمنحة وفقًا لمعيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ووفقًا "للورقة البيضاء" الصادرة عن الحكومة الصينية المتعلقة بسياسة المساعدات الخارجية التي نشرتها في عام 2011، قامت وزارة المالية والمكتب الإعلامي الصيني بتقديم وعرض الحدود التالية لتصنيف المساعدات:[3]

– المنـــــــح: تشمل الإعانات المقدمة لمشاريع بناء المستشفيات، والمدارس، والمساكن منخفضة التكلفة، مشاريع إمدادات المياه، ومشاريع أخرى متوسطة وصغيرة من أجل الرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية، التعاون التقني، والمساعدات العينية والمعونات الطارئة.

– القروض بدون فوائد: تشمل المرافق العامة، مشاريع لتحسين سبل عيش الناس، وركزت على البلدان النامية التي تتمتع بظروف اقتصادية جيدة.

– القروض المفضلة أو التساهلية: تشمل مشاريع البنية التحتية الكبيرة والمتوسطة الحجم ذات المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- Ousmane Sall, Op.cit, P 135.

[2] - Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China (PRC), see : http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/ (accessed 05/05/2018).

[3]- Information Office of the State Council (PRC), "China's Foreign Aid", **1st White Paper**, Information Office of the State Council (PRC), Beijing , April 2011, p 4.

ونظرا لاعتبار محدودية الوصول إلى بيانات ملموسة حول سياسة المساعدات الخارجية الصينية، فإن طلب المجتمع الدولي على المزيد من المعلومات الملموسة آخذ في الارتفاع. وحتى الآن، تأتي المعلومات الأكثر موثوقية من مشاهدة نتائج المشاريع التي أطلقتها بكين في مناطق مثل: أفريقيا وآسيا، والتي تتلقى في الوقت الحالي الغالبية العظمى من مساعدات الصين المعاد تعريفها.

كما تضمنت الورقة البيضاء الثانية بشأن المساعدات الخارجية الصينية، والصادرة في 2014 عن مجلس الدولة الصيني، سبل تعزيز المساعدات الخارجية الصينية من خلال التركيز على أهم الجوانب المرتبطة بـــ:[1]

– المساعدة في تحسين معيشة الناس: من خلال تعزيز التنمية الزراعية، تحسين مستوى التعليم، تحسين الخدمات الطبية والصحية، بناء مرافق الرعاية العامة، والمساعدات الإنسانية.

– تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية: من خلال تحسين البنية التحتية، تعزيز بناء القدرات، دعم تنمية التجارة، وتوطيد حماية البيئة.

يعتبر النفط أحد مكونات انتشار الصين المتنامي في إفريقيا، ونتيجة لذلك تبنت الصين سياسة "المساعدات من أجل خدمة الإستراتيجية النفطية" التي يعتبر المستفيدون الرئيسيون منها هي الدول الإفريقي الغنية بالنفط على غرار أنغولا والسودان. لأجل ذلك استثمرت الصين مبالغ طائلة من الأموال لتطوير البنية التحتية في كل منهما.[2]

تجدر الإشارة أن نهج الحصول على السلع الأساسية (الموارد) في مقابل التمويل المضمون المطبّق في إفريقيا هو ليس اختراعا صينيا بالأساس. إذ يعود تاريخ هذه الآلية إلى أوائل التسعينات وأواسطها، وذلك بسبب السياق الإفريقي المتميز بنقص في رأس المال وانخفاض الجدارة الائتمانية لمعظم البلدان الإفريقية، ولكنها رغم ذلك تمثل خلفية قوية بوصفها مصدرا للسلع الأساسية والموارد الأولية. وقد وضعت هذه الصيغة لأول مرة في لندن من جانب عدد كبير من المؤسسات المصرفية الخاصة الغربية (البريطانية والفرنسية والهولندية والجنوب إفريقية لاحقا) للتخفيف من مخاطر إقراض الحكومات الإفريقية الغنية بالموارد الطاقوية (مثل أنغولا ونيجيريا)، أو في تمويل مشاريع تعدين محددة في القارة (مثل منجم لوموانا للنحاس Lumwana Copper Mine في زامبيا ومنجم الذهب في تنزانيا).

يمكن تلمس الفرق الرئيسي في النموذج الصيني من خلال اعتبار آلية التمويل المعتمدة ذات منشأ حكومي بالكامل، تربط بين كل من الحكومة في بكين، سياسات بنوكها، وموارد شركاتها المملوكة للدولة. بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن القروض المالية العادية المدعومة بالسلع الأساسية مضمونة إزاء

1 - Information Office of the State Council (PRC), "China's Foreign Aid", **2nd White Paper**, Information Office of the State Council (PRC), Beijing , July 2014, see : **http://english.gov.cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986592.htm** (accessed 05/05/2018).

2 -Atanu Ghoshray and Javier Ordoñez, "The Chinese Energy-Intensive Growth Model and Its Impact on Commodity Markets", in : Shujie Yao and Maria Jesus Herrerias (editors), **Energy Security and Sustainable Economic Growth in China**, Hampshire, New York : Palgrave Macmillan, 2014, p.p 40-41.

التعدين أو الصادرات النفطية بغض النظر عن المتعهد بالشراء أو الوجهة النهائية، فإنها في النموذج الصيني إما أنها مضمونة بتصدير النفط إلى الصين، أو إذا كانت صفقة تعدين، فإن الشركات الصينية عادة ما تكون هي المتعهد بالشراء. وعلاوة على ذلك، يبدو أن تغلغل شركات الموارد الصينية في إفريقيا يرتبط ارتباطا وثيقا بتوسيع نطاق هذا النوع من القروض في عدد من الدول. وإذا تم النظر إلى الأنماط المتطورة للقروض التي توفرها الصين في مجال الهياكل الأساسية مقابل الحصول على الموارد في إفريقيا طوال العقد الماضي، يبدو أن هناك فترتين متباينتين لهذا النهج تفصل بينهما الأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر 2008.

كانت البلدان الإفريقية الغنية بالنفط أول المتلقّين للتعاون الاقتصادي الصيني القارة، وهي أنغولا والسودان ونيجيريا. وفي مرحلة لاحقه فقط، بدأت الصين تواصلها مع منتجي الموارد المعدنية مثل: الغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، استنادا إلى نفس النهج من الصفقات التي تهدف إلى تمويل الهياكل الأساسية مقابل الحصول على إمدادات التعدين وحصص من الأسهم. إذ تعتبر الحكومات الإفريقية الصين كشريك جذاب، لأنها ستقوم ببناء مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق دون متطلبات مثل: الشفافية أو تحسين الإدارة والحكم التي يفرضها نادي باريس ومؤسسات بريتون وودز.

طورت الصين بنشاط تعاونها مع البلدان الأفريقية في إطار منتدى التعاون الصيني– الإفريقي FOCAC، فقامت تدريجيا بتوسيع مساعداتها إلى هذه القارة، وعززت بشكل فعال التنمية الشاملة لعلاقاتها معها. لقد أعطت الصين الأولوية للتنمية الزراعية، فقد أولت اهتماما كبيرا لتعاونها الزراعي مع إفريقيا، إذ خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى عام 2012، أنشأت الصين 14 مركزا تجريبيا للتكنولوجيا الزراعية، وشرعت في التخطيط أو إنشاء ثمانية مراكز أخرى. كما أرسلت الصين عددًا كبيرًا من الخبراء الزراعيين إلى إفريقيا لتنفيذ التعاون الفني، وتدريبهم لأزيد من 5000 من الفنيين الزراعيين في مختلف الدول الإفريقية. وفي جويلية 2012، خلال الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، وعدت الحكومة الصينية بتقديم المساعدة في بناء المزيد من مراكز عرض التكنولوجيا الزراعية في إفريقيا، وتعزيز التدريب التقني، والترويج، ومساعدة الدول الأفريقية على تحسين قدراتها في إنتاج الأغذية، وتجهيزها إضافة إلى التخزين والتسويق.[1]

وكما ذكر سابقا، فإن مخطط اتفاقات التعاون هذه (توفير الهياكل الأساسية مقابل الموارد) قد بدأ مع أنغولا، فهي تعتبر أول من تلقّى قرضا كبيرا على نطاق واسع من قبل الصين للبدء في إعادة إعمار البلاد بعد حوالي ثلاثة عقود من الصراعات والنزاعات الإثنية والعرقية، فتم توقيع الصفقة الأولية بقيمة 2 مليار دولار للبنية التحتية مع بنك التصدير والاستيراد الصيني China EXIM Bank في أوائل سنة 2004. وكانت القروض التساهلية the concessional loan مضمونة بمبيعات النفط (ما يعادل 10,000

[1] - Information Office of the State Council (PRC), "China's Foreign Aid", **2nd White Paper**, OP.Cit.

برميل من النفط يوميا) من سوناغول Sonagol (شركه النفط الوطنية الأنغولية) إلى فرع من SINOPEC، ومربوطة بالمصادر التي تصل إلى 70% من الشركات والمعدّات والعمالة في الصين. [1]

بالرغم من أن البنية التحتية التي سيتم بناؤها باستخدام خط الائتمان الخاص ببنك التصدير والاستيراد الصيني لا ترتبط مباشرة بعمليات التنقيب عن النفط الواقع بشكل كبير في الخارج، إلّا أنّ الصّفقة مهّدت الطّريق أمام الصّين لدخول قطاع النفط الأنجولي.

كما رافق هذه الصفقة تواجد وإنزال شركات البناء الصينية في أنجولا بشكل سريع، فكانت أول أصولها في الصناعة النفطية الأنغولية، في نفس الوقت الذي تم فيه الحصول على القرض. بيد أنه كان هناك خلاف بين بكين ولواندا حول بناء مصفاة، مما أدى إلى توتر علاقاتهما في 2007. وبالرغم من توقيع قروض إضافية قيمتها مليارات الدولارات مع بنك التصدير والاستيراد الصيني ومصرف التنمية الكاريبي (CDB) في 2010 لأغراض متعلقة بالبنية التحتية وتطوير الزراعة، فإن الشركة الصينية للبيتروكيماويات SINOPEC لم تتمكن من الحصول على مزيد من الأصول في صناعة النفط الأنغولية إلا بعد تمديد القروض التجارية الصينية من سوناغول Sonagol في 2013– 2015.[2]

لقد تبنت نيجيريا في ظل حكم أوليغون أوباسانجو Olegun Obasanjo أيضا صيغه البنية التحتية مقابل النفط، فقد أبرمت الشركة الصينية للبيتروكيماويات Sinopec عقودا سنوية مع شركة النفط الوطنية النيجيرية لتوريد 100.000 برميل/يوميا، في حين تحصّلت شركة البترول الصينية Petro China على عقود سنوية تبلغ قيمتها 30.000 برميل/يوميا.[3]

في الواقع، حصلت الشركات النفطية الصينية (CNPC, CNOOC and Sinopec) على أول حصصها في قطاع النفط النيجيري خلال السنوات الأخيرة من فترة حكم الرئيس أوباسانجو (2005–2007)، مقابل المشاركة في مشاريع البنية التحتية الرئيسية. وشملت هذه التدابير إصلاح معمل تكرير النفط في كادونا **Kaduna** بواسطة الشركة الصينية الوطنية للبترول **CNPC** (2 مليار دولار أمريكي)، وإنشاء سكة حديد لاغوس–كانو Lagos-Kano railway (1350كيلومتر)، وتمويل بناء محطة مامبيلا الكهرمائية the Mambilla hydroelectric station من قبل بنك التصدير والاستيراد الصيني (2.5 مليار دولار) بدعم جزئي من المجموعات النفطية النيجيرية[4]. غير أن معظم العقود الصينية للتنقيب عن النفط التي حصلت عليها الصين وتم التوقيع عليها في فترة حكم "أوباسانجو" جُمّدت من قبل "أومارو موسى يارادوا" Umaru Musa Yar'Adua بعد الانتخابات التي جرت في 2007. وبنفس الطريقة، واجهت المصالح الصينية في السودان عقبات كبيرة مع انفصال واستقلال جنوب السودان في 2011.

[1] - Ana Cristina alves, "China's economic Statecraft in africa: the resilience of development financing from Mao to Xi", in: Mingjiang Li and Natalie Yan Hong, **China's Economic Statecraft: Co-optation, Cooperation And Coercion**, Singapore: World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2017, P 230.

[2] -Ibidem.

[3] - Lillian Wong, "The Impact of Asian National Oil Companies in Nigeria", in: Alex Vines and others, **Thirst for African Oil Asian National Oil Companies in Nigeria and Angola**, London: Chatham House, 2009, p 9.

[4] - Gregory Mthembo-Salter, "Elephants, Antsand Superpowers: Nigeria Relations with China", **Occasional Paper**, No. 42, South African Institute of International Affairs (SAIIA), October 2009, P.P 12- 13.

وفي مرحلة لاحقة، بدأ الاتصال الصيني بمنتجي المعادن في القارة الإفريقية، استنادا لعقد صفقات مماثلة ترمي إلى تمويل مشاريع التعدين والهياكل الأساسية المتصلة بها، مقابل الحصول على امتيازات التعدين وإمدادات المعادن، وتم التوقيع مع الغابون وجمهوريه الكونغو الديمقراطية. وفي 2006 منحت الحكومة الغابونية اتحادا صينيا بقيادة شركة للبناء (الشركة الوطنية الصينية للآلات والمعدات CMEC) الحق في تطوير منجم بلينغا Belinga mine، الذي تدعي أنه يحتوي على واحد من أكبر رواسب الحديد الخام غير المستغلة المعروفة في العالم.[1]

بلغت قيمة الصفقة 3 مليار دولار ممولة من قبل مصرف التصدير والاستيراد الصيني، والتي سيسدد لها إيرادات من استكشاف منجم بلينغا Belinga mine ، وتشمل: تشييد خط سكة حديدية جديد يبلغ طوله 560 كيلومترا يربط بيلنغا بسكة حديد الغابون Transgabonais، إقامة مرفأ للتعدين في المياه العميقة في سانتا كلارا، وسد للطاقة الكهرومائية ومطحنة فولاذية مقابل حقوق الاستكشاف من خلال إنشاء مؤسسة الطاقة الكهربائية المشتركة التي يمتلك الصينيون فيها 75 % بالإضافة إلى حقوق التعهد بالشراء.

وقّعت الصين اتفاقا مماثلا مع جمهوريه الكونغو الديمقراطية في سبتمبر2007، بقرض أولي بلغت قيمته 5 مليار دولار أمريكي، ثم رفع قيمته إلى 9 مليار دولار أمريكي في جانفي 2008. وبموجب الاتفاق، ستخصص 6 مليار دولار أمريكي في المرحلة الأولى لإصلاح وبناء الهياكل الأساسية و3 مليار دولار أمريكي للتنقيب عن المعادن، وتشمل المشاريع طريقا سريعا 3400 كيلومتر، خط سكة حديدية 3200 كيلومترا يربط مقاطعه كاتانغا التعدينية mining province Katanga's بميناء ماتادي Matadi port في مصب نهر الكونغو؛ إنشاء 31 مستشفى، 145 مركزا صحيا؛ جامعتين و5000 وحدة سكنية. [2]

لطالما كانت البنية التحتية هي محور مساعدات الصين لإفريقيا، من خلال تقديم الدعم لبناء البنية التحتية والتنمية المتكاملة. إذ تعتبر سكة حديد تنزانيا–زامبيا مشروعاً بارزاً في المساعدة الصينية المبكرة لتعزيز البنية التحتية عبر الحدود الإفريقية. بعد اكتمالها، نفذت الصين باستمرار التعاون التقني لتقديم المساعدة في تشغيل وإدارة السكك الحديدية.

قامت الصين في الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2012 ، ببناء 86 مشروعًا للبنية التحتية الاقتصادية في القارة الإفريقية. في عام 2012، أعلنت الصين عن إقامة شراكة تعاون في بناء البنية التحتية عبر الوطنية وعبر الإقليمية مع البلدان الإفريقية، وتقديم الدعم في تخطيط المشروع ودراسة الجدوى، وتشجيع مشاركة الشركات الصينية والمؤسسات المالية القادرة في بناء المشروع.[3]

---

[1] - Romain Dittgen, "To Belinga or Not to Belinga: China's Evolving Engagement in Gabon's Mining Sector", **Occasional Paper**, No. 98, South African Institute of International Affairs (SAIIA), 2011, P.P 9-13.

[2] - Joe Bavier, "China to lend DRC $5bn in latest Africa foray", **Mail & Guardian**, September 18, 2007, see: **https://mg.co.za/article/2007-09-18-china-to-lend-drc-5bn-in-latest-africa-foray** (accessed 05/02/2018).

[3] - Information Office of the State Council (PRC), "China's Foreign Aid", **2nd White Paper**, OP.Cit.

لكن بالرغم من حرص الصين على تقديم قروض أرخص وغير مشروطة واستعدادها لاحتضان مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي أهملها المانحون الغربيون، يمثل ميزة تنافسيه قيّمة للشركات الصينية في إفريقيا (من أجل مساعدتها لتعويض وضعها المتأخر في القارة مقارنة بالدول الغربية) ، فإنها لم تسفر دائما عن النتائج المرجوة.

وهذا هو الحال بالنسبة لجمهوريه الكونغو الديمقراطية، حيث تأخر تطوير المشروع بسبب ضغط المانحين التقليديين لإعادة التفاوض على العقد، وتنقيح القرض وتخفيضه إلى 6 مليار دولار أمريكي في 2009 بموجب طلب كينشاسا. إضافة أن العقد الجديد الموقع في 2009 دخل حيز التنفيذ بصفة جزئية فقط، لأن الجزء الأكبر من القرض لم يفرج عنه، ريثما توافق عليه السلطات المختصة في كلا الجانبين.[1] وفي الغابون، أرجئ مشروع بيلنغا مرارا وتكرارا بسبب استمرار الخلافات (المسائل المتعلقة بقضايا العمالة والبيئة) وتم الدعوة لإعادة التفاوض بشأن العقد، وهو ما يعتبره المجتمع المدني مواتيا للصين. كما أضافت التقلبات العالمية في أسعار السلع الأساسية والسياق السياسي المحلي المتغير (مع وفاة عمر بونغو) مخاطر وتكاليف جديدة بالنسبة للصينيين.[2]

إن انتهاج الصين لهذا النوع من الدبلوماسية (دبلوماسية النفط) بشكل صارم دون النظر في المخاوف وهواجس المجتمع الدولي قد تفيد الصين في المدى القصير، لكنها قد تضر بها على المدى الطويل، مما يقلل من فوائدها المستقبلية في القارة.[3] كما أن القارة الإفريقية قد تستفيد من هذا الوضع، لكنه قد يؤدي إلى انعكاسات وآثار غير مرغوبة كما سيتم التطرق لذلك في الفصل الأخير.

وبالتالي، يجب على الصين أن تكون حذرة للغاية في استمرار ومتابعة هذا النوع من الدبلوماسية النفطية في القارة الإفريقية. وذلك بمراعاة بكين وأخذها بعين الاعتبار للعديد من العوامل بما في ذلك مخاوف واشنطن، خصوصا لما تعكس مخاوف الولايات المتحدة أيضاً مخاوف شريحة كبيرة من المجتمع الدولي.

[1] - Johanna Jansson, "The Sicomines Agreement: Change and Continuity in DRC's International Relations", **Occasional Paper**, No. 97, South African Institute of International Affairs (SAIIA), 2011, P 5.
[2] - Romain Dittgen, Op.cit, P 5.
[3] - Zhongxiang Zhang, "China's Hunt For Oil In Africa In Perspective", **Energy & Environment**, Sage Publications, Ltd, Vol. 18, No. 1, 2007, p 91.

المبحث الرابع: تحديات الأمن الطاقوي الصيني في القارة الإفريقية

يعتبر تأمين الوصول إلى موارد الطاقة الإفريقية واستخراجها والحصول عليها من طرف الصين، عرضة لمجموعة من التهديدات والتحديات الناشئة عن مصادر مختلفة ومتفاوتة من حيث درجة حدتها. سيختص هذا الجزء بدراسة وتحليل هذه التهديدات والتحديات، واستكشاف آثارها على أمن الطاقة الصيني في إفريقيا. وسيتم التركيز على التنافس الدولي من أجل السيطرة على مصادر الطاقة الإفريقية، إضافة إلى التحديات الأمنية المرتبطة بالصراعات المسلحة في القارة الإفريقية وما تشكله من تهديد للمواقع النفطية الصينية.

المطلب الأول: التنافس الدولي على مصادر الطاقة الإفريقية

من الناحية التاريخية، بذلت القوى العظمى جهدًا كبيرًا لضمان امتلاك مصادر الطاقة اللازمة للمنافسة في النظام الدولي. واليوم، مع تناقص مصادر الوقود الأحفوري وزيادة الطلب على الطاقة، تتنافس أقوى الدول وتحديداً الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي على موارد الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة مع الاستمرار في حماية، واكتساب مصادر الوقود الأحفوري المتبقية في جميع أنحاء العالم.

باعتبار أمن الطاقة أمر ضروري لقوة الدولة، فإن الدول تستخدم الطاقة لضمان الأمن القومي وزيادة مكانتها العالمية. لذلك، فإن لها دور مركزي في بنية الدول وبقائها، وتعزيز سلطتها ومؤسساتها. ويمكن تحليل استراتيجيات المنافسة ودوافع مختلف الفواعل الدولية لحماية موارد الطاقة والحصول عليها، من خلال النموذج الواقعي، الذي يفسر التفاعل بين الموارد الطبيعية وسلوك السعي نحو امتلاك القوة، والصراع بين الدول.

وهكذا، عندما يتعلق الأمر بموضوع الطاقة في المشهد الدولي، يعتمد جزء كبير من الأدبيات على تركيز نظري جيوسياسي وواقعي، الذي يتبنى مجموعة من الافتراضات: 1– السيطرة على الموارد الطبيعية والوصول إليها هما أمران أساسيان للقوة والمصلحة الوطنية ؛ 2– ندرة موارد الطاقة، ووجودها في مناطق غير آمنة ؛ 3– تنامي التنافس الدولي على الموارد؛ 4–النزاعات على الموارد محتملة أو حتمية.[1] فسلوك الدولة مدفوع بتحقيق القوة والبقاء، وموارد الطاقة هي من ضمن العناصر المساهمة في تحقيق أقصى قدر من هذه القوة.[2]

وفقا لنتائج دراسات الباحث والخبير في شؤون أمن الطاقة "مايكل كلير" Michael Klare، يرى بأنه: "على غرار شركات الموارد الكبيرة، ستضطر القوى الكبرى في العالم أيضًا خلال السنوات القادمة

[1] - Roland Dannreuther, International Relations Theories: Energy, Minerals and Conflict, Polinares EU Policy on Natural Resources, **Polinares Working Paper**, No. 8, September 2010, p 3.
[2]- Giedrius Česnakas, "energy resources in foreign policy: a theoretical approach", **Baltic Journal of Law & Politics**, Vol. 3, No.1, 2010, p 31.

للتنافس بصورة أكثر عدوانية في السباق على ما تبقى"[1]. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه المنافسة العدوانية مقيدة عن طريق استراتيجيات التعاون بين الدول. إلى جانب ذلك، يمكن اعتبار دمج موارد الطاقة المتجددة في أجندة أمن الطاقة والتنافس الدولي بمثابة "سباق من أجل التكيف"race for adaptation. وفي هذا الصدد، وفقًا لـ :مايكل كلير، لم تخف الصين تصميمها على أن تكون قوة مهيمنة في مجال التكنولوجيا الخضراء.[2]

وتراهن الصين من خلال انفتاحها الاقتصادي العالمي، على صعود الشركات المحلية الصينية إلى مستوى التحدي، لتصبح قوية بما يكفي لمواجهة المنافسين العالميين، إذ يعتقد رئيس الوزراء الصيني– متأثراً بأصحاب الاتجاه النيوليبرالي–، بأنه استنادا لتجربته الشخصية، سيؤدي الانفتاح الصيني على المنافسة العالمية إلى تحويل التحديات إلى فرص، والضغط إلى دوافع[3].

أثار التوسع العالمي السريع لشركات النفط الوطنية الصينية مخاوف من احتمال فوزها بالسباق العالمي لأصول الاستكشاف (التنقيب) والإنتاج. إذ تعمل العديد من وسائل الإعلام الرئيسية من خلال تقاريرها، على توسيع البصمة العالمية لشركات النفط الصينية، مع أنها لا تسرد سوى مجموعة واسعة من البلدان التي تستثمر فيها هذه الشركات، ولا تقدم معلومات عن حجم وجودة أصولها. ومع ذلك، فقد خلص بعض القراء إلى أن شركات النفط الوطنية الصينية قد تركت شركات النفط الدولية في مؤخرة السباق العالمي على مصادر الطاقة. فأدرك العالم حقيقة مدى قوة الصين فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية على غرار العناصر الأرضية النادرة، وموارد الطاقة، وأنها تمتلك اليد الطولى عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى هذه الموارد[4].

لكن الواقع مختلف تمامًا، فمما لا شك فيه أن التوسع الخارجي لشركات النفط الوطنية الصينية يغير بالتأكيد المشهد التنافسي لصناعة النفط العالمية، ويتوقع بعض المحللين أن تصبح شركات النفط الوطنية، وخاصة شركة CNPC من اللاعبين الدوليين في منافسة شركات النفط العالمية الرئيسية. ومع ذلك، فإن التقارير التي تفيد بأن شركات النفط الوطنية الصينية قد قهرت بالفعل الشركات الدولية الأخرى تعتبر مبالغ فيها كثيرا[5].

ستلعب الدول الإفريقية دوراً متزايد الأهمية في الأمن الطاقوي العالمي وإنتاج النفط، لأنها تعتبر موطن احتياطيات النفط والغاز الطبيعي، على غرار أنجولا، نيجيريا، تشاد والسودان.[6]

---

[1]- Michael T. Klare, **The Race for What's Left: The Global Scramble for the World's Last Resources**, New York: Picador, 2012, p 218.

[2] - Ibid, p.p 226-227.

[3] - Jianyong Yue, **China's Rise in the Age of Globalization : Myth or Reality?**, Cham(Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018, p 87.

[4] - Lukas K. Danner, **China's Grand Strategy : Contradictory Foreign Policy?**, Cham(Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018, p 113.

[5] - Erica S. Downs, "Who's Afraid of China's Oil Companies?", in : Carlos Pascual and Jonathan Elkind, **Energy security : economics, politics, strategies, and implications**, Washington : The Brookings Institution, 2010, p.p 82-83.

[6] - Steve A. Yetiv, **Myths of the Oil Boom : American National Security in a Global Energy Market**, New York : Oxford University Press, 2015, p 152.

تعتبر القارة الإفريقية اليوم من أهم مناطق التنافس الدولي على موارد الطاقة، إذ قبل وقت طويل من التنافس الدولي الحالي بحثا عن تأمين الطاقة، جابت القوى الأوربية الاستعمارية دول إفريقيا بحثا عن موارد الطاقة وغيرها من المواد الأولية الأخرى. لكن مع انتهاء الحقبة الاستعمارية في الستينيات، وصعود منتجي النفط في الشرق الأوسط، انطلق التدافع الدولي إلى هذه المنطقة الجديدة، وخسرت إفريقيا بعض أهميتها من حيث الموارد. لكن ونظرا للظروف والتحولات التي طبعت منطقة الشرق الأوسط والاعتماد الدولي المفرط عليها في تأمين الطاقة، جعلها منطقة غير مستقرة. على هذا الأساس، بدأت إفريقيا في الظهور من جديد كمصدر محتمل للموارد الحيوية.

بالرغم من أن الرواسب النفطية والغازية الإفريقية ليست في معظمها كبيرة ووفيرة مثل تلك الموجودة في منطقة الخليج، إلا أنها تمتلك العديد من عوامل الجذب الملحوظة لمستهلكي الطاقة الأجانب والمتمثلة في:[1]

– يستهلك المنتجون الأفارقة القليل جدا من النفط والغاز لتغطية احتياجاتهم الخاصة، وبالتالي فإن معظم ما يستطيعون إنتاجه سيكون متاحا للتصدير.

– لم يتم بعد استكشاف العديد من المناطق الرئيسية المنتجة في إفريقيا، مما يعني أنه لا تزال هناك احتياطيات إضافية لا تزال قيد البحث والاستكشاف.

– إن معظم النفط الذي يتم الحصول عليه من غرب إفريقيا هو من النوع "الخفيف" (أي السوائل الشديدة الميوعة والمنخفضة الكبريت) الذي يحظى بتقدير كبير من قبل المصافي الأمريكية والأوروبية والصينية.

إذ في السنوات القليلة الماضية، بدأ التدافع والتنافس الدولي الجديد في إفريقيا، حيث كانت إمدادات الطاقة هدفاً رئيسياً للفواعل الدولية الرئيسية، مع انضمام بعض اللاعبين الجدد إلى ساحة المنافسة على موارد الطاقة في القارة – بما في ذلك دول العالم الثالث سابقاً على غرار الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا– . وهذا ما جعل إفريقيا اليوم مغرية وجذابة للغاية، ومفتوحة بشكل واضح للاستغلال الدولي، بسبب الوفرة الهائلة للمواد الخام الحيوية الموجودة(احتفاظها ببعض أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي غير المستغلة في العالم، إلى جانب الاحتياطيات الرئيسية في بعض المعادن) في قارة تميزها الانقسامات الشديدة، والهشاشة السياسية. وحتى إذا رغبت الشركات الصينية في الحصول على حصة أكبر من النفط الإفريقي، فإنها تواجه معركة شاقة، في ظل المنافسة الشديدة مع شركات أجنبية أخرى تتمتع بخبرة أكبر وعلاقات أقوى في القارة.[2]

[1] - Michael T. Klare, **Rising Powers, Shrinking Planet : how scarce energy is creating a new world order**, Oxford : Oneworld Publications, 2008, p 150.

[2] -Timothy S. Rich and Sterling Recker, "Understanding Sino-African Relations: Neocolonialism or a New Era?", **Journal of International and Area Studies**, Institute of International Affairs, Graduate School of International Studies, Vol.20, No.1, June 2013, P 66.

أولا– المنافسة الأوروبية

يُظهر التركيز الأوروبي على أمن الطاقة في القارة الإفريقية لهجة مميزة في العديد من النواحي مقارنة بتلك السائدة في مناطق الإنتاج الطاقوية الأخرى. إذ ينبثق التركيز على الطاقة بالتأكيد من الهواجس التنموية، ويبقى متجذراً بقوة في الفلسفة المتعلقة بقضايا "فقر الطاقة"energy poverty.[1]

فبالنظر إلى الروابط التاريخية– وإن كانت في الغالب قاسية– بين أوروبا وإفريقيا، فليس من المستغرب استمرار الشركات الأوروبية لعب دور واضح في استغلال احتياطيات الطاقة الإفريقية. وهذا نابع من رغبة الدول الأوروبية الإبقاء على مصالحها القديمة في القارة الإفريقية عن طريق ضمان السيطرة الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

تبشر الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي التي دشنت في 2007 ببداية جديدة للعلاقات الطاقوية بين الجانبين. وتهدف بالأساس إلى زيادة إمكانية وصول أوروبا إلى مصادر الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن يفترض أيضا أن تكفل سبل تطوير نهج تنموي ملائم للدول الإفريقية للخروج من دائرة التخلف، اتضح هذا المسعى في اجتماع المسؤولين الأوروبيين والأفارقة، خلال المؤتمر الثاني الرفيع المستوى للشراكة الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا في فيفري 2014، حيث تم التأكيد مجددا على أهداف سنة 2020 المحددة في الاجتماع السابق، وهي:[2]

– جلب الطاقة الحديثة والمستدامة إلى 100 مليون إفريقي إضافي.

– مضاعفة قدرة التوصيلات الكهربائية داخل إفريقيا، وبين إفريقيا والاتحاد الأوروبي.

– مضاعفة استخدام الغاز الطبيعي في إفريقيا.

– مضاعفة صادرات الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي.

– بناء 10 آلاف ميغاواط من منشآت الطاقة الكهرومائية الجديدة، و5000 ميغاواط من طاقة الرياح، و500 ميغاواط من الطاقة الشمسية، وثلاثة أضعاف قدرة مصادر الطاقة المتجددة الأخرى.

– تحسين كفاءة الطاقة في إفريقيا في جميع القطاعات.

لكن المساعي المرتبطة بتنمية القارة الإفريقية لم تتحقق في ظل المبادرات السابقة، مما جعل الدول الإفريقية تمثل مجرد محمية أوروبية للموارد الطبيعية.

بالنسبة للأوروبيين، يعتبر القرب الجغرافي لاحتياطيات إفريقيا أكثر جاذبية بالنسبة لهم، وحرصا على تقليل اعتمادهم على مصادر الطاقة الروسية – وبالتالي إمكانية الابتزاز الجيوسياسي – شجع العديد من قادة أوروبا شركات الطاقة الوطنية على الاستثمار في إفريقيا. إذ مثلت هذه الشركات في الآونة

[1] - Richard Youngs, "What Role for Sub-Saharan Africa in Europe's Energy Policies?", **Working paper**, European Development Cooperation to 2020, No.5, November 2009, p 17.

[2] - Stefan Bössner and Gerald Stang, "The EU and sub-Saharan Africa: An energy partnership?", Brief Issue, No.5, European Union Institute for Security Studies, February 2014, p.p 2-3, see : **https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Brief_5_energy_in_SSA.pdf** (accessed 17/05/2018).

الأخيرة 60 % من الاستثمارات الجديدة لشركات النفط والغاز المتواجدة في غرب إفريقيا.[1] وبالتالي، أصبح قطاع الطاقة يلعب دورا مركزيا ضمن دائرة الاهتمام الأوروبي بإفريقيا، خاصة في إطار مسعى تعميق مساره التكاملي في إطار الاتحاد الأوروبي، لدعم موقعه كأحد أقوى أقطاب النظام العالمي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والصين. من أجل ذلك، يولي أهمية كبيرة لتقوية اقتصاده الذي يحتاج للموارد الطاقوية الإفريقية.

تعتبر شركة"توتال" Total الفرنسية للنفط والغاز، من أهم الشركات الأوروبية الرائدة في إنتاج النفط والغاز في القارة الإفريقية خاصة مستعمراتها السابقة، إذ لا تزال تحصل على الكثير من بترولها الخام. وحسب أدبيات الشركات، تقوم حالياً بإنتاج النفط في سبع دول إفريقية هي: الجزائر، أنغولا، الكاميرون، الكونجو برازافيل، الغابون، ليبيا ونيجيريا.

علاوة على ذلك، تعتبر الشركة البريطانية–الهولندية "رويال دانش شل" Royal Dutch Shell من الشركات الأجنبية البارزة في إفريقيا، وخصوصا في نيجيريا، إذ بحلول عام 2005، أنتجت 1.1 مليون برميل يومياً في نيجيريا (قبل الاضطرابات في منطقة دلتا النيجر أجبرتها على إغلاق بعض منشآتها النفطية). وبوصفها المنتج الرئيسي للنفط في نيجيريا، ظلت شركة "شل" الهدف الرئيسي للهجمات المسلحة من قبل سكان دلتا الغاضبين، الذين لم يستفيدوا من هذه المشاريع، إضافة لمعاناتهم من الأضرار البيئية الخطيرة الناتجة عن عمليات الحفر في المناطق القريبة منهم. إذ بعد الهجوم الذي شنته حركه تحرير دلتا النيجر في جوان 2009 على خط أنابيب الكراكاما Krakama الذي يغذي محطه بوني Bonny للتصدير في ولاية ريفرز Rivers، أكد متحدث باسم شركه "شل" أن المنشآت النفطية قد أغلقت، وتم حشد فريق للحد من التأثيرات البيئية.[2]

وتولي شركة "بريتيش بتروليوم" British Petroleum البريطانية اهتمامات كبيرة في العديد من البلدان الأفريقية. على غرار الجزائر، من خلال تعاونها مع الشركة الوطنية "سوناطراك" لزيادة وتطوير الإنتاج في Rhourde El Baguel بولاية ورقلة، ثاني أكبر حقل نفطي في الجزائر. كما تعمل مع كل من شركة "سوناطراك" وشركة "شتات أويل" Statoil النرويجية لتطوير احتياطيات الغاز الطبيعي الواعدة في أماكن أخرى.[3]

كما أنها دخلت في مشروع مشترك بقيمة 900 مليون دولار مع شركة النفط الوطنية الليبية عام 2009، لاستكشاف واستخراج النفط والغاز الطبيعي من حوض "غدامس" والجزء الساحلي من حوض سرت. وفي أنغولا، تشارك "بريتيش بتروليوم" في العديد من مشاريع النفط البحرية الرئيسية في البلاد.

---

[1] - Michael T. Klare, **Rising Powers, Shrinking Planet : how scarce energy is creating a new world order**, OP.cit, p 155.

[2] - Agence France-Presse (AFP), "Nigéria: Attaque contre Shell au Nigeria, un message à la Russie", 25 juin 2009, voir : http://www.jeuneafrique.com/depeches/111686/politique/nigeria-attaque-contre-shell-au-nigeria-un-message-a-la-russie/ (consulté le 16/05/2018).

[3]- للتوسع أكثر في الموضوع راجع:

- Michael T. Klare, **American Arms Supermarket**, Austin : University of Texas Press, 1984, p.p 33–62, 127-204.

من الواضح أن الدول الأوروبية (من خلال شركاتها الطاقوية) تسعى بحزم أن تظل من أهم اللاعبين الرئيسيين في الصناعات الإستخراجية الإفريقية لفترة طويلة قادمة. ومع ذلك، في العقد الماضي، تعرض مركزهم المميز في القارة الإفريقية لمنافسة وهجوم شديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها الطاقوية العملاقة، إلى جانب الصين والهند وغيرها من الدول التي دخلت سوق الطاقة الإفريقية.[1]

ثانيا- المنافسة الأمريكية

من الناحية التاريخية، لم تحظ إفريقيا في الواقع باهتمام كبير ضمن الخطة الإستراتيجية الأمريكية، فكانت هامشية بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية الأمريكية. إذ تم تجاهل القارة من قبل صناع القرار الأمريكيين إلى غاية نهاية الحرب الباردة. حتى في إطار الدائرة الدبلوماسية، كان ينظر لإفريقيا باعتبارها "منعزلة"، وهي قارة تنافست فيها القوى الاستعمارية الأوروبية القديمة من أجل السيطرة. بعد الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من دعمها لتصفية الاستعمار، تركت الولايات المتحدة الأمريكية عموما النضال من أجل الاستقلال للشعوب الإفريقية وقواها الاستعمارية ما دام الاتحاد السوفيتي لم يتدخل. في حين تميزت حقبة ما بعد الحرب الباردة بانفصال إستراتيجي للولايات المتحدة عن القارة، خاصة مع نهاية الفرص الأمنية المشحونة إيديولوجيا بين المعسكرين الغربي والشرقي.

غير أن تدخل الولايات الأمريكية في الصومال في التسعينات من القرن العشرين، يعد مؤشرا قويا على تحول كبير في سياستها تجاه إفريقيا. إلا أن العملية العسكرية المشؤومة التي حدثت في "مقديشيو" والقلق الذي يثيره وضعها الاقتصادي الداخلي، قد أدت إلى وضع حد لهذه المشاركة، وشكلت رادعا لإدارة "كلينتون" Clinton في اتخاذ أي سياسات استباقية للمساعدة في التخفيف من معاناة ملايين الأفارقة، بما في ذلك وقف الإبادة الجماعية في رواندا. والواقع أن المعونة الأمريكية الثنائية المقدمة إلى إفريقيا في التسعينات قد انخفضت بمقدار الثلث تقريبا، مقارنة بفترة ما بعد 2001، حيث قدرت بـ 14,6% في 1995، لتصل إلى 18,3% في عام 2004.[2]

في أواخر عام 2000 أثناء الحملة الرئاسية، أعلن "جورج دبليو بوش" George W. Bush أن إفريقيا لا تتناسب مع المصالح الإستراتيجية القومية الأمريكية. "وبحلول بداية الألفية الجديدة، أظهر بعض السياسيين في الولايات المتحدة بوضوح كبير، المزيد من الاهتمام بإفريقيا بسبب غناها بالموارد. ففي الأسبوع الثاني من توليه منصب الرئاسة، قام "جورج دبليو بوش" بإنشاء المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة (NEPD) التي يقودها نائبه ديك تشيني، من أجل "تطوير سياسة وطنية للطاقة". علاوة على ذلك، شددت مجموعة NEPD على أهمية إفريقيا، وأوصت بإعطاء أمن الطاقة أولوية قصوى، كما أوصت الرئيس بتوجيه أمناء الدولة والتجارة والطاقة لتعزيز التنويع الجغرافي لموارد الطاقة و"مواصلة دعم شركات

[1] - Michael T. Klare, **Rising Powers, Shrinking Planet : how scarce energy is creating a new world order**, OP.cit, p 157.
[2] - Congressional Research Service, Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy, **CRS Report for Congress**, January 19, 2005, p 15.

الطاقة الأمريكية المتنافسة في الخارج واستخدام عضويتنا في المنظمات المتعددة الأطراف ...وعلاقاتنا الثنائية إلى ... تهيئة ظروف تنافسية ملائمة للشركات الأمريكية"[1]. علاوة على ذلك، دفعت الأوضاع غير المستقرة بشكل متزايد في الشرق الأوسط بعض المؤسسات الفكرية والسياسيين القلقين في الكونجرس الأمريكي إلى النظر إلى إفريقيا كبديل حقيقي للحصول على إمدادات الطاقة البديلة. كم أن الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، وما تلاها من شن "الحرب العالمية على الإرهاب" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أعادت مرة أخرى تفعيل أهمية إفريقيا ضمن دوائر الأمن القومي الأمريكي.[2]

حيث أشار مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية المسئول عن إفريقيا، بأن النفط والغاز من أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها إفريقيا. وأبدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الحكومات الإفريقية على استخدام تلك الموارد، مع إعطاء الأولوية للكيفية التي تمكن من بناء "اقتصاد موارد" وطني ناجح. إضافة إلى ذلك، أعلنت إدارة "بوش" أن النفط الأفريقي "ذو أهمية إستراتيجية وطنية" للولايات المتحدة نظراً لاحتمال استيراد الولايات المتحدة اثنين من كل ثلاثة براميل من نفطها من القارة الإفريقية بحلول عام 2020.[3]

كما تم عقد ندوة حول "النفط الإفريقي: أولوية للأمن القومي الأمريكي والتنمية الإفريقية" في جانفي 2002، حضرها العديد من المسؤولين في إدارة بوش، والسياسيين في الكونغرس، والاستشاريين الدوليين، وشركات النفط ومراكز الأبحاث. وفي عام 2003، تم تشكيل فريق عمل آخر معني برفع حصص الطاقة الأمريكية في إفريقيا تحت رعاية مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بتمويل من المعهد الأمريكي للسلام. بعد ذلك بعامين (2005)، تم تنظيم فريق عمل آخر من قبل مجلس العلاقات الخارجية لدراسة الوضع النفطي في إفريقيا كمسألة ذات أهمية حالية وحاسمة للسياسة الخارجية الأمريكية. وأدت جميع هذه الجهود والمبادرات إلى استنتاج مفاده أن "خليج غينيا هو حلقة الوصل بين أولويات السياسة الخارجية الأمريكية الحيوية"، وقد حان الوقت لوضع إستراتيجية شاملة وطويلة الأجل للتعامل مع إفريقيا.

وبحلول عام 2006، أعلنت كل من الصين والولايات المتحدة بشكل صريح باعتبار إفريقيا تزداد أهمية لأمن الطاقة لكليهما، كما أكدت كل منهما الحاجة الملحة لوضع سياسة إستراتيجية متماسكة تجاه إفريقيا. لذلك فرغبتهما في تأمين الوصول إلى الموارد الإستراتيجية أخذتهما إلى كل مكان في العالم وليس إفريقيا فقط. لكن مؤخرا، أصبحت إفريقيا جذابة للقوى الكبرى باحتياطياتها النفطية الأقل خضوعا للسيطرة، واحتياطات الموارد الإستراتيجية الأخرى.[4]

---

[1] - National Energy Policy Development Group, "Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America's Future**",** **Report**, NEPDG, May 2001, p 8-6.

[2] - Elisabeth Sköns, "The United States", in : Olawale Ismail and Elisabeth Sköns (editors), **Security Activities of External Actors in Africa**, SIPRI : Oxford University Press, 2013, p 105.

[3] - Pádraig Carmody, "Transforming Globalization and Security: Africa and America Post–9/11", **Africa Today**, Vol. 52, No.1, Fall 2005, p 99.

[4] - Yi-Chong Xu, "The Competition For Oil And Gas In Africa", **Energy & Environment**, Vol.19, No.8, December 2008, p 1222.

فالتركيز على النفط الإفريقي من قبل مسؤولي الإدارة الأمريكية مرتبط بمجموعة من الحجج الموضوعية التي يرون بأنها كافية لاندفاع واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا، وتتمثل هذه الحجج فيما يلي:[1]

1- تعتبر إفريقيا أهم بكثير من أن تترك لوحدها (خصوصا منطقة وسط وغرب إفريقيا)؛ 2- ينبغي معاملة النفط الإفريقي ضمن أولويات الأمن القومي الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001 (النفط = الأمن)؛ 3- تعتبر منطقة وسط وغرب إفريقيا (خليج غينيا) منطقة ذات "مصلحة حيوية" للولايات المتحدة؛ 4- يجب على الولايات المتحدة الأمريكية تعبئة جميع القوى – السياسية والدبلوماسية والمخابراتية والعسكرية والاقتصادية – لتأمين سيطرتها على المنطقة.

ومن بين مجموعة المصالح الأمريكية في إفريقيا، تم إبراز "الاهتمام الجوهري والراسخ بشأن قضايا الجغرافيا السياسية للنفط والمشاركة فيها "[2] كأولوية قصوى بسبب ثلاثة تطورات متمثلة في: ارتفاع الطلب المحلي الأمريكي على الطاقة، الاكتشافات الجديدة (خاصة في خليج غينيا، وغرب إفريقيا) وزيادة إنتاج النفط في إفريقيا، وتحرك الفواعل الجديدة في القارة، وسعيهم نحو المصالح النفطية والغازية.

من الواضح أن الصين معروفة بأنها المنافس الذي يوجب على الولايات المتحدة الأمريكية "العمل بحزم" للمنافسة من أجل النهوض بمصالحها. وتعتبر السودان أفضل مثال بشأن التحديات التي تطرحها الصين أمام الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي. بعد أن استثمرت ملايين الدولارات، في محاولة للعثور على احتياطي نفطي كبير في البلاد خلال السبعينات من القرن العشرين، فاضطرت شركة "شيفرون" Chevron الأمريكية للانسحاب من البلاد بعد أن قُتل العديد من موظفيها من قبل القوات الجنوبية.

تجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة هواجس تقلق الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المنافسة الصينية على موارد القارة الإفريقية، وتتمثل في:

1- سوف تؤثر المصالح الصينية في إفريقيا بشكل مباشر على مصالح الولايات المتحدة في تأمين الوصول إلى النفط الإفريقي.

2- الطريقة التي توسّع بها الصين نفوذها في إفريقيا من شأنها إعاقة تطبيق القواعد والممارسات الديمقراطية، لا سيما حقوق الإنسان، والشفافية، والممارسات الأخرى للحكم الرشيد.

3- يعد التوسع الصيني في إفريقيا جزءًا من إستراتيجيتها العالمية لتحدي الزعامة الأمريكية.

---

[1]- للتوسع أكثر فيما يخص الاهتمام الأمريكي بإفريقيا، وأجندتها الطاقوية في القارة خصوصا منطقة وسط وغرب إفريقيا، راجع:
- Center for Strategic and International Studies (CSIS), "Promoting Transparency in the African Oil Sector", **A Report of the CSIS Task Force on Rising US Energy Stakes in Africa**, CSIS, March 2004, p5, p10, pp 14-15.
- The Council on Foreign Relations (CFR), "More than Humanitarianism: a strategic U.S. approach toward Africa", **Report of an Independent Task Force**, No. 56, New York : The Council on Foreign Relations , 2006, p3, pp 28-30, pp 58-60.

[2] - Ian Rutledge, **Addicted to Oil : America's Relentless Drive for Energy Security**, London/ New York : I.B.Tauris, 2005, p 11.

يتم التعبير عن القلق الأول من قبل أولئك الذين يتبعون الحجة الواقعية التقليدية، باعتبار أن المنافسة الدولية هي لعبة صفرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة غير المتجددة وغير القابلة للاستبدال، فإذا كانت الصين تأخذ برميل نفط واحد من إفريقيا، يعني ذلك حصول الولايات المتحدة على أقل من ذلك، وإذا كانت الصين توسع تجارتها مع الدول الإفريقية، فإن الولايات المتحدة سوف تخسر في تلك الأسواق.

يفسر الاستثمار من قبل شركات النفط الصينية في إفريقيا على أنه جهود متعمدة ومدروسة "لإغلاق إمدادات النفط في البلدان المنتجة".[1] وإبعاد الولايات المتحدة خارج الأسواق الإفريقية. ففي لعبة صفرية، الطريق الوحيد للولايات المتحدة لضمان مصالحها في القارة هو توسيع وجودها العسكري، والاقتصادي واستخدام مواردها السياسية والاقتصادية والعسكرية لمنع الصين من الهيمنة على الدول المنتجة للنفط.[2]

أما بالنسبة للهاجس الثاني الذي يقلق الولايات المتحدة الأمريكية، هو الطريقة التي تدير بها الصين أعمالها في إفريقيا، من خلال سعيها "لنشر الرأسمالية والترويج للنموذج التنموي الذي تعتبر فيه حقوق الإنسان والديمقراطية والرفاهية هي انحرافات عن الأعمال الرئيسية للنمو الاقتصادي".[3]

وبدون وضع شروط لاستثماراتها أو مساعداتها الأجنبية المتعلقة بالشفافية أو المساءلة أو الحوكمة أو النزاهة المالية أو حقوق الإنسان، فإن الصين لا تتحدى فقط القيم الأساسية للغرب، ولكنها تهدد أيضاً الأسواق الدولية المفتوحة والتنافسية، من خلال توفير المزايا للشركات الصينية. وقد ساعدت سياسة الصين في "انعدام القيود المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والمساعدات في "دعم القمع السياسي والاقتصادي في إفريقيا، لمقاومة التأثيرات التحريرية للشركاء الأوروبيين والأمريكيين التقليديين لإفريقيا"،[4] وتقويض جهود المجتمع الدولي من أجل "مساعدة" أو "إجبار" العديد من الحكومات الفاسدة في إفريقيا على تبني ممارسات "سليمة". كما تسمح لبعض البلدان الإفريقية الهروب من الضوابط المحددة من قبل صندوق النقد الدولي والدول المانحة، لإعادة هيكلة اقتصاداتها أو تحسين المساءلة السياسية.

جادلت الحكومة الصينية بأن القروض والمساعدات غير المشروطة التي تقدمها للدول الإفريقية النفطية تعتبر ضرورية، فالشركات الصينية وخاصة شركاتها النفطية، "في وضع غير موات للتنافس على احتياطيات النفط العالمية بسبب تأخر وصولها نسبيا إلى قطاع النفط الدولي، بالإضافة إلى أن تمويل الدولة هو أداة شائعة الاستخدام من طرف الحكومات الأخرى لصالح شركات النفط الخاصة بهم.[5]

---

[1] - Harold Brown, "Managing Change: China and the United States in 2025", after-dinner address, **8 th Annual RAND-China Reform Forum Conference**, 28 June 2005, p 6.

[2]- Peter Brookes and Ji Hye Shin, "China's Influence in Africa: Implications for the United States", **working paper**, No.1916, Washington : The Heritage Foundation, February 22, 2006, p.p 7-8.

[3] - Lindsey Hilsum, "The Chinese are coming", **channel news**, 04 July 2005, see : **http://www.channel4.com/news/articles/world/asia_pacific/the+chinese+are+coming/109600.html** (accessed 13/05/2018).

[4] - Peter Brookes and Ji Hye Shin, Op.cit, p 2.

[5] - Peter C. Evans and Erica S. Downs, "Untangling China's Quest for Oil Through StateBacked Financial Deals", **Brookings Policy Brief**, No.154, The Brookings Institution, May 2006, p 3.

الهاجس الآخر، بالرغم من أن أنشطة الصين في إفريقيا لا تجعل الصين عدواً أو تهديداً للولايات المتحدة بشكل تلقائي، إلا أن اقتصادها المتصاعد يعمل على تغيير ساحة المنافسة الإستراتيجية والاقتصادية في إفريقيا والعالم[1]. ففي سياق استراتيجي، يجري الآن إعادة رسم خريطة القوى، ويشكل تقدم ونفوذ الصين في إفريقيا جزءاً من انتقالها إلى المسرح العالمي. إذ يعتبر مؤشرا واضحا على أن "بكين بدأت تتطلع إلى ما وراء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع العلم تمامًا أنه إذا كان تنامي قوتها سيظل دون معوقات بمرور الوقت، فسيكون على الصين جعل وجودها يتجاوز محيطها المباشر".[2]

بالرغم من القوة الهيكلية الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن الكثير يعتمد على مدى نجاحها في القيام بدور كبير في اللعبة الدولية، لإتاحة الفرص الاقتصادية لشركاتها مع ضمان عدم تضاؤل مكانتها الاقتصادية النسبية إلى الحد الذي يظهر فيه المنافس. إذ أثبتت الصين أنها بارعة جدا في تفادي بعض جوانب إعداد الأجندة الأمريكية، فقد تمكنت من الحيلولة دون توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية. وفي العديد من الحالات، تمكنت أيضا من مواجهة قوة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتجارة، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، لأن العديد من الشركات الأجنبية لديها مصلحة ثابتة في ضمان بقاء الصين مفتوحة أمام الأعمال. علاوة على ذلك، وبالرغم من توظيف الولايات المتحدة الأمريكية قوتها باستمرار إلى جانب مجموعة كبيرة من تقنيات المراقبة، فإن هذا لا يعني تلقائيًا أن لديها دائمًا خطة واضحة أو خطة متماسكة للمستقبل، وهذا يعتمد كثيرًا على طبيعة وسرعة الأحداث التي تتكشف[3].

المطلب الثاني: التحديات الأمنية (الصراعات المسلحة في القارة الإفريقية والهجومات المسلحة على المواقع النفطية)

هناك العديد من مصادر عدم اليقين المرتبطة بالتطلعات والمصالح الطاقوية الصينية في إفريقيا. فغالباً ما تقع الأنشطة الصينية في استغلال الموارد الطبيعية الإفريقية فريسة لعدم الاستقرار المتوطن والعنف في الدول الإفريقية الشريكة اقتصادياً. منذ عام 2004، أصبحت العديد من الشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا في مقدمة الصراعات الداخلية، ففي نفس السنة قام المتمردون باختطاف العمال الصينيين الذين كانوا يعملون في جنوب السودان.

كما قامت حركة تحرير دلتا النيجر(MEND) بتفجير سيارة مفخخة بالقرب من مصفاة النفط "ووري" Warri oil refinery في الجزء الغربي من دلتا النيجر الغنية بالنفط. وتزامن الانفجار مع زيارة الرئيس الصيني "هو جينتاو" لنيجيريا، حيث تم منح أربعة رخص حفر نفطية قيمتها 4 مليارات دولار

[1] - Princeton N. Lyman, "China's Rising Role in Africa", Council on Foreign Relations, 21 July 2005, p 5, see : **https://www.uscc.gov/sites/default/files/7.21-22.05lyman_princeton_wrts.pdf** (accessed 14/05/2018).

[2] - Ashley J. Tellis, "China's grand strategy : the quest for comprehensive national power and its consequences", in : Gary J. Schmitt (editor), **the rise of china : Essays on the Future Competition**, New York : Encounter Books, 2009, p 38.

[3] - John G. Glenn, **China's Challenge to US Supremacy : Economic Superpower versus Rising Star**, London : Palgrave Macmillan, 2016, p 17.

لشركات النفط الصينية.[1] وحذرت الحركة من أن المستثمرين الصينيين سيعاملون "كلصوص"، كما هددت بهجمات جديدة على عمال النفط الصينيين، ومرافق التخزين، والجسور، والمكاتب، وغيرها من أهداف صناعة النفط الصينية في نيجيريا. وأدانت متحدثة باسم الحركة المناضلة لتحرير دلتا النيجر الصين بسبب استحواذها على 2.2 مليار دولار في حقول النفط في الدلتا.[2] وفي جويلية من نفس العام، اندلعت احتجاجات عنيفة في منجم تشامبيسي Chambisi للنحاس المملوك للصين في زامبيا، أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وخسائر مادية جسيمة. وشن المتمردون السودانيون في نوفمبر، ثلاث هجمات على منشآت نفطية صينية، واستولوا لفترة وجيزة على حقل أبو جبرا النفطي Abu Jabra oil field القريب من دارفور.[3]

شهدت نيجيريا –باعتبارها أكبر منتج للنفط في إفريقيا– موجة من عمليات خطف للعمال الأجانب (الصينيين) من طرف متشددين ينتمون لجماعات مسلحة مختلفة. ففي جانفي 2007، اختُطف خمسة عمال اتصالات صينيين على يد مسلحين في مدينة بورت هاركورت النفطية Port Harcourt في جنوب نيجيريا. وبعد أسبوعين، اختفى تسعة عمال نفط صينيين آخرين بعد مهاجمتهم من قبل جماعة مسلحة في ولاية بايلسا Bayelsa state النيجيرية.[4] وبعد شهر، قام أربعة مسلحين مهاجمين بمداهمة مصنع صيني للحجر في كينيا وقتل موظف صيني. وقام بعض سكان مقاطعة ناروك الواقعة جنوب غرب كينيا بمهاجمة موقع للشركة (CRBC) الصينية العاملة في مشروع انجاز خط سكة حديد مومباسا– نيروبي، احتجاجا على انعدام فرص العمل التي وعدوا بها، إضافة إلى تدني الأجور وظروف العمل.[5]

وفي أفريل 2007، قُتل تسعة مهندسين نفط صينيين و65 إثيوبيا خلال هجوم على موقع للتنقيب عن النفط يديره مكتب "تشونغيوان" Zhongyuan للاستكشافات البترولية التابع لشركة سينوبك SINOPEC في منطقة أوغادين Ogaden بإثيوبيا.[6] كما اختطفت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين The Ogaden National Liberation Front (ONLF)– وهي جماعة صومالية عرقية– سبعة رجال صينيين في أفريل 2007، وتم القبض على الرجال خلال هجوم للمتمردين على منشأة نفطية صينية في شرق إثيوبيا.[7]

---

[1] - Cyril I. Obi, "Enter the Dragon? Chinese Oil Companies & Resistance in the Niger Delta", **Review of African Political Economy**, Taylor & Francis, Ltd, Vol. 35, No. 117, September 2008, p 418.

[2] - Craig Timberg, "Militants Warn China Over Oil in Niger Delta", **Washington Post** , Foreign Service, Monday, May 1, 2006, see : http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/04/30/AR2006043001022.html (accessed 06/05/2018).

[3] - Associated Press," Sudan Rebels Attack Kordofan Oilfield", **Sudan Tribune**, 27 November 2006, see, http://www.sudantribune.com/spip.php?article18927 (accessed 06/05/2018).

[4] - Reuters Staff, "Chronology-Nigerian militant attacks on oil, gas industries", **Reuters, world** news, February 19, 2007, see : https://www.reuters.com/article/us-nigeria-kidnap/chronology-nigerian-militant-attacks-on-oil-gas-industries-idUSL1330227320070219 (accessed 10/05/2018).

[5] -Lily Kuo, "Kenyan rail workers are protesting against their Chinese employer for a raise-to $5 a day", **Quartz Africa** , August 03, 2016 , see : https://qz.com/author/lilkuo/ (accessed 10/05/2018).

[6] -Jeffrey Gettleman , "Ethiopian Rebels Kill 70 at Chinese-Run Oil Field", **The New York Times**, April 25, 2007, see : https://www.nytimes.com/2007/04/25/world/africa/25ethiopia.html (accessed 10/05/2018).

[7] - BBC News, "Chinese workers freed in Ethiopia", **BBC News**, 29 April 2007, see : http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6605561.stm (accessed 10/05/2018).

وجاء هذا الهجوم بعد تحذيرات الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين المتكررة للشركات النفط الأجنبية ومنها الصينية، من مغادرة المنطقة المتاخمة للصومال.

قامت الحكومة الصينية في عام 2008 بإجلاء مواطنين صينيين من تشاد إلى الكاميرون، بعد وقوع اشتباكات في العاصمة التشادية نجامينا. كما تعرضت السفن الصينية لعمليات قرصنة في البحار المحيطة بإفريقيا (خاصة القرن الإفريقي)، إذ بين عامي 2000 و2006 تم الإبلاغ عن سبعة حوادث متعلقة بالقراصنة الصوماليين،.

وفي عام 2008 ، نظمت الحكومة الصينية عملية إجلاء مواطنين من تشاد إلى الكاميرون بعد اشتباكات في نجامينا عاصمة تشاد. كما أنه في البحار حول إفريقيا، هناك خطر آخر يلوح في الأفق، فقد تم الهجوم على سفن الصيد الصينية مرارا وتكرارا عندما اقتربت من القرن الإفريقي. إذ بين عامي 2000 و 2006، تم الإبلاغ عن سبعة حوادث تتعلق بالقراصنة الصوماليين، وفي عام 2008 ، استهدف القراصنة ست سفن صينية في خليج عدن.

فالعنف يهدد المصالح الاقتصادية (الطاقوية) بشكل غير مباشر. وإذ تضع في اعتبارها المثل القائل: "حماية السلام العالمي لضمان التنمية المحلية" للقائد الصيني دنج شياو بينغ Deng Xiaoping، تستثمر بكين جهداً متزايداً في ترسيخ نفسها كفاعل مسؤول على الساحة الدولية[1].

في هذا السياق كتب وزير الخارجية لي تشاوشينغ Li Zhaoxing في عام 2005: "لقد أصبح التعاون متعدد المجالات، متعدد المستويات، ومتعدد القنوات داخل المجتمع الدولي هو الخيار الأكثر واقعية"، "إن السعي الحثيث من أجل السلام والتنمية والتعاون من قبل شعوب جميع البلدان، شكّل مجرى التاريخ...لقد حققت دبلوماسية الصين تقدماً جريئاً في خدمة التنمية المحلية والمساهمة في السلام العالمي والتنمية المشتركة"[2]. ومع ذلك، فإن ما يحدث في إقليم دارفور السوداني يلقي بعض الشكوك على هذه الطموحات.[3]

لم يتم انتقاد الصين فقط لدعمها الخرطوم بعد ارتكاب جرائم حرب، لكن حالة دارفور وضعت بكين في مأزق بين جانبين متباينين من المعايير الدبلوماسية الصينية الجديدة. فمن ناحية، هناك التأكيد الصيني التقليدي على احترام السيادة وعدم التدخل، وهي المبادئ التي أثبتت أنها مربحة في إقامة صفقات اقتصادية (نفطية) في السودان وفي أماكن أخرى في إفريقيا.[4] ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ

---

[1]– للمزيد من التفاصيل حول تحول الهوية الدبلوماسية للصين، أنظر:

- Rosemary Foot, "Chinese Power and the Idea of a Responsible State", in : Yongjin Zhang and Greg Austin (editors), **Power and Responsibility in Chinese Foreign Policy**, 2nd edition, Canberra : ANU E Press, 2013, p.p 21-42.

[2] - Li Zhaoxing, "Banner of Diplomacy Stressed", **China Daily**, 23 August 2005, see : http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2005-08/23/content_471272.htm (accessed 11/05/2018).

[3] - Jonathan Holslag, "China's Diplomatic Maneuvering on the Question of Darfur", in : Suisheng Zhao (editor), **China's Search for Energy Security: Domestic Sources and International implications**, Oxon and Newy York : Routledge, 2013, p.p 181-190.

[4]– للمزيد من التفاصيل حول استخدام مبدأ عدم التدخل كوسيلة لتعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني في إفريقيا، أنظر:

المشاركة البناءة كما وصفها الوزير "لي تشاوشينغ" Li Zhaoxing هي أمر ضروري للحفاظ على علاقات جيدة مع الدول، والمشاركة في المنظمات المتعددة الأطراف. غير أنه في حالة السودان، كانت سياسة الصين التقليدية في عدم التدخل مخالفة لتوقعات الدول الإفريقية الأخرى بأن بكين سوف تساهم في تحقيق الاستقرار في دارفور. باعتبار العنف المحلي في إفريقيا من وجهة نظر الصين، يقلل من قدرتها على المناورة الدبلوماسية، وقدرتها على الحفاظ على سياسة عدم التدخل التي سهلت التجارة مع مختلف البلدان.

أصبح الموقف الصيني أكثر صعوبة عندما بدأ العنف في السودان ينتقل إلى تشاد. ففي أعقاب إقامة علاقات دبلوماسية مع تشاد في عام 2006 واتفاقات النفط اللاحقة، أوضحت الحكومة التشادية لبكين ضرورة توقيف تسلل المتمردين من دارفور إلى أراضيها. وأكّدت ذلك أثناء زيارة وزير خارجية تشاد إلى بكين في أفريل 2007، من خلال حثّه جمهورية الصين الشعبية بالضغط على الخرطوم لإنهاء دعمها للمعارضة المسلحة التشادية. إذ بعد فرض الحصار على نجامينا في أوائل عام 2008، قال مبعوث تشاد إلى الأمم المتحدة: "كانت الصين دولة صديقة لكل من السودان وتشاد"، وأعرب عن أمله في أن "تمارس الصين المزيد من الضغوط على السودان لوقف عملية زعزعة الاستقرار في تشاد". فالسودان كانت تحاول الإطاحة بالحكومة الشرعية لتشاد، من أجل تسوية الصراع في إقليم دارفور، وكان من مصلحة الصين الضغط على السودانيين.[1]

انضم رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى "فرانسوا بوزيزي" Francois Bozize إلى نداء تشاد المتعلق بممارسة المزيد من الضغط الصيني على السودان، وذلك بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الصيني "لي تشاوشينغ" إلى إفريقيا الوسطى في جانفي 2007. كما طلبت الحكومة الإثيوبية في أفريل 2007 من وزارة الخارجية الصينية اتخاذ موقف أكثر حزما وفعالية إزاء الأزمة في الصومال، مما يعني ضمنياً، أن الصين يجب أن تتغاضى عن التدخل الإثيوبي في الصومال لطرد اتحاد المحاكم الإسلامية.

زيادة على ذلك، تشعر الصين بالقلق إزاء التواجد العسكري المتزايد للقوى الأجنبية في إفريقيا خاصة الأمريكي. إذ بين عامي 2000 و 2006، زادت الولايات المتحدة عدد قواتها المسلحة في إفريقيا من 220 إلى ما يقارب 1000، كما عملت على دعم التعاون الأمني–العسكري مع دول القارة. باعتبار أن بناء القدرات الدفاعية للدول الشريكة يشكل هدفاً رئيسياً للإستراتيجية العسكرية الأمريكية في إفريقيا، وبالتالي فقد تم ربط هذه الأهداف الرئيسية بالأفريكوم.[2] إذ أثار إعلان إنشاء قيادة أميركية جديدة في إفريقيا (أفريكوم) (AFRICOM) الدهشة في بكين، حيث تزامن الإعلان عنها مع الجولة التي كان الرئيس الصيني "هو جين تاو" Hu Jintao يقوم بها في إفريقيا 2006–2007، وبالرغم من أن الحكومة الصينية

- Jonathan Holslag, "China's New Mercantilism in Central Africa", **African and Asian Studies**,Vol.5, Issue.2, 2006, p.p133-169.

[1]- United Nations, "Press Conference by Chad's Foreign Minister ", **press Conference**, 26 February 2008, see : **https://www.un.org/press/en/2008/080226_Chad.doc.htm** (accessed 11/05/2018).

[2] - Lauren Ploch, "Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa", **CRS Report for Congress**, Congressional Research Service, July 22, 2011, p 21.

لم تعلق بشكل رسمي على هذه المبادرة، إلا أن وسائل الإعلام الصينية الرسمية أفادت بأن المبادرة الأمريكية كانت بمثابة "موازنة الحرب الباردة"، كما أشارت إلى رفض هذه الخطوة من قبل الدول الإفريقية.

بالرغم من المعارضة الإفريقية الشديدة للقيادة الأمريكية الجديدة، إذ يخشى بعض الأفارقة أن هذا التحرك يمثل جهدا استعماريا جديدا للسيطرة على المنطقة عسكريا. وينظر العديد من الأفارقة نظرة شك إزاء الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ويبدو أن هناك اعتقادًا واسعًا بأن الأهداف الأساسية للقيادة الجديدة ستكون مطاردة الإرهابيين، وتأمين وصول الولايات المتحدة إلى النفط الأفريقي. كما يتساءل بعض الأفارقة أيضا، عما إذا كانت "الأفريكوم" جزءًا من السباق الجديد بين الولايات المتحدة والصين للتأثير على القارة الإفريقية. ومع ذلك، فقد ردت بعض الحكومات الإفريقية على هذه المبادرة بتفاؤل حذر، ونصحت الولايات المتحدة بدراسة الكيفية التي يمكن بها للأفريكوم أن تكمّل بنية السلام والأمن الناشئين في الاتحاد الأفريقي.[1]

كما أن اختلاف تحديد موقع أفريكوم في إفريقيا، نابع من انتشار مخاوف مفادها أن هذه المبادرة سوف تعطي الولايات الأمريكية قاعدة عسكرية لإلقاء اللوم على الحكومات الإفريقية، وشن هجمات على الدول أو المنظمات التي تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية.[2]

فيمكن تفسير إنشاء"أفريكوم" أساسا في سياق الحرب الأمريكية ضد الإرهاب خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، ولكن أيضا، يجدر الاعتراف أن الدبلوماسية العسكرية بالنسبة للأميركيين، هي وسيلة لإحداث التوازن مع الصين، والحفاظ على ميزة إستراتيجية. وذهب نائب مدير أكاديمية العلوم العسكرية "لين تشى يوان" Lin Zhiyuan أبعد من ذلك بقوله: "سوف تسهل أفريكوم التنسيق، أو الإشراف على الأعمال العسكرية الأمريكية في إفريقيا، من أجل السيطرة الفعالة على القارة بأكملها". وأضاف قائلا: "عززت الولايات المتحدة من تسللها العسكري في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، مع تضاعف مساعداتها العسكرية للقارة، والارتفاع الحاد والمستمر لمبيعاتها من الأسلحة لدول القارة.[3]

تنطوي محاولة قطاع واسع من السياسة الخارجية الأمريكية لتكثيف عسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا– من خلال أفريكوم والشركات العسكرية الخاصة النيوليبرالية–، على ضمان تأمين إفريقيا، للتأكيد على الهيمنة الأمريكية والوصول إلى الموارد الإستراتيجية ورأس المال السياسي العالمي، من أجل الحفاظ

[1] - Lauren Ploch, "US Africa Command: A More »Active« American Approach to Addressing African Security Challenges?", 2009, p.p 59-60, see : **http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2009-1/06_a_ploch_us.pdf** (accessed 12/05/2018).

[2] - Laurie Nathan, "AFRICOM: A Threat to Africa's Security", **Contemporary Security Policy**, Vol.30, No.1, April 2009, p 59.

[3] - Lin Zhiyuan, "U.S. Moves to Step up Military Infiltration in Africa", **People's Daily**, 26 February 2007, see : **http://en.people.cn/200702/26/eng20070226_352530.html** (accessed 12/05/2018).

على الإمبراطورية الأمريكية. وهذا الهدف، الذي يعد جزءًا من التخطيط الأمريكي للهيمنة العالمية، يتناقض مع الأجندة الأمنية الإفريقية لإعادة البناء والتحول.[1]

وبالنظر إلى التاريخ العرضي (الهامشي) للالتزامات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، شكك آخرون في مدى استدامة هذه المبادرة الجديدة، خاصة في ظل قلق البعض، من أن الاهتمام المتزايد الذي يبديه المحللون الأمريكيون بشأن الدور الصيني في القارة الإفريقية، سوف يؤدي إلى نشوء قوة عظمى محتملة لعسكرة القارة الإفريقية.[2] مع ما قد يترتب عن ذلك من تحديات أمنية وعسكرية تعمل على تغذية الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار في القارة. وهذا السيناريو يخيف الطرف الصيني، باعتبار أن الصراعات العرقية والإثنية المسلحة في القارة الإفريقية، تؤدي إلى تهديد الأمن الطاقوي الصيني في الكثير من الدول الإفريقية.

علاوة على ذلك، يميل المسؤولون الصينيون أيضا إلى الاعتقاد بأن واشنطن، لا تهتم حقا بقضايا حقوق الإنسان، كما تروج لذلك في حالتي السودان وزمبابوي، ولكنها تسلط الضوء على هذه القضايا بغرض تقييد الصين، ولتفعيل دولة النظام في نهاية المطاف على حساب النفوذ الصيني.

كما تشكل التحولات والاضطرابات التي تمر بها منطقة شمال إفريقيا منذ 2011 تحديات كبيرة للمصالح الطاقوية الصينية في المنطقة. حيث رسمت موجات التغيير الجديدة في منطقة شمال إفريقيا صورة مختلفة جدا، فالرجل القوي الجديد في مصر أشرف على حملة للقضاء على خصومه السياسيين بشكل أشد قسوة قبل قيام الاضطرابات، وليبيا انحدرت نحو الفوضى والتطرف بعد إنهاء السلطة المطلقة للعقيد معمر القذافي، في حين الديمقراطية الجديدة في تونس لا تزال هشة وتعاني من الإرهاب والمشاكل الاقتصادية، والإصلاح في الجزائر والمغرب تباطأ بشكل كبير.[3]

هذه المستجدات الجديدة أدخلت منطقة شمال إفريقيا في الفوضى والاضطرابات وعدم الاستقرار، مما جعلها تؤثر مباشرة على مصالح وأهداف القوى الكبرى في المنطقة، ومن ضمنها الصين كفاعل أساسي خاصة ما تعلق بالشق الاقتصادي.

وجدت الصين نفسها أمام أحداث فجائية غير متوقعة في المنطقة، فكان لا بد من تكييف سياستها الخارجية لتتلاءم مع هذه المعطيات الجديدة، من أجل حماية مصالحها الاقتصادية والقنصلية في كل من تونس، ليبيا ومصر. ففي ليبيا لوحدها وفقا لتقديرات رسمية يتواجد حوالي 38000 مواطن

[1] - Horace G. Campbell, "The United States and Security in Africa: The Impact of the Military Management of the International System", **Africa Development**, Vol. 42, No. 3, 2017, p 65.
[2] -J. Peter Pham, "America's New Africa Command: Paradigm Shift or Step Backwards?", **the brown journal of world affairs**, Vol.15, Issue.1, Fall/Winter 2008, p 267.
[3] - Anthony Dworkin, "Europe's interlocking interests in north africa", in : Anthony Dworkin (editer), **five years on a new European agenda for North Africa**, London :The European Council on Foreign Relations, 2016, p 9 .

صيني، إضافة إلى امتلاكها لعقود بلغت قيمتها 18.8 مليار دولار.[1] أما مصر فيتواجد بها حوالي 1800 صيني.

تراوحت نظرة الصين تجاه الانتفاضات العربية ما بين الإهمال والشك في أول الأمر ثم عملت على مراقبتها بشكل حذر، حيث ركزت في البداية على محاولة حجبها عن وسائل الإعلام الصينية وبالتالي ضمان عدم انتقال قضايا الديمقراطية والتغيير الاجتماعي إلى الرأي العام الصيني، لأنها قضايا حساسة بالنسبة للصين ويمكن أن تؤثر على استقرارها الداخلي وحتى على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. لكن ردة فعل القذافي العنيفة اتجاه تحركات الشارع الليبي وانتشار الفوضى وضعت الصين في موقف حرج لأنه يستحيل عليها مواصلة سياسة الإهمال.[2] خاصة ما تعلق بحماية وإجلاء الرعايا الصينيين المتواجدين بكثرة في هذه الدول التي شملتها الاضطرابات والعاملين في الشركات الصينية، وما عرفته من صعوبات خاصة مع تزايد وتيرة الهجومات المسلحة خاصة في ليبيا.

مع هذا الوضع زادت درجة المخاطر الاقتصادية الصينية، خاصة بعد انتقال الاضطرابات إلى مصر التي تعتبر من أكبر البلدان اكتظاظا بالسكان، وأكثرها نفوذا في المنطقة، فالتجارة الثنائية بين الصين ومصر وصلت إلى 7 مليار دولار عام 2010، مع تواجد أكثر من ألف (1000) شركة صينية للاستثمار ما يقدر بـ: 800 مليون دولار، وفي الواقع أقامت الصين في السنوات الأخيرة علاقات متعددة المجالات مع مصر امتدت إلى المجال العسكري.[3]

كان موقف الصين من الانتفاضات العربية **Arab uprisings** يصب باتجاه تغليب الحوار السياسي بين القوى المنتفضة والنظم الحاكمة، من أجل حماية المدنيين من أعمال العنف، وفي هذا الصدد عارضت الصين وحذرت بشدة الرئيس الفرنسي ن. ساركوزي **N.Sarkozy** بشأن التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا وما قد ينجر عنه من انزلاق الأوضاع الأمنية، وفق مقاربة مفادها أن استخدام القوات المسلحة لا تحل المشاكل، لأن موجات العنف المسلح في المنطقة ستؤدي إلى الإخلال بمبدأ الصين المقدس وهو ضمان الاستقرار.

مازالت الصين تدرك المزايا التي يمكن الاستفادة منها في ظل وجود حكومات آمنة ومستقرة في شمال إفريقيا، من أجل تسهيل سبل مد الروابط التجارية. وحتى الآن أظهر الشارع العربي أن الشعوب تريد تحقيق مطالب أكثر تتجاوز الاستقرار السلطوي، وهذا الظرف سيجبر الصين على التكيف معه بطريقة براجماتية (عملية) من أجل حماية مصالحها في المنطقة، فقد يؤدي ذلك إلى أن تصبح أكثر

[1] - Jonas Parello-Plesner, "China and the Arab Spring: External and Internal Consequences and Implications for EU-China Cooperation", **ISPI analysis**, Milano, n=53, may 2011, p 1, see: **http://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_53_2011.pdf** (accessed 12/05/2017).

[2] - Jonas Parello-Plesner and Raffaello Pantucci, "China's Janus-Faced response to the Arab revolutions", London: The European Council on Foreign Relations, No.34, June 2011, p2, in :**http://www.ecfr.eu/page/ /ECFR34_CHINA_ARAB_REVOLUTIONS_AW.pdf** (accessed 12/05/2017).

[3] - John Calabrese, "China and the Arab Awakening: The Cost of Doing Business", **CHINA REPORT**, No.49, Los Angeles/London: Sage Publications, 2013, P.P 8-9.

انفتاحا على عناصر الحكم الراشد والترويج للديمقراطية في شمال إفريقيا، من أجل تأمين استثماراتها وعمالها في المنطقة.[1]

فهذه الأحداث والتحولات التي تعرفها المنطقة، علّمت الصين أن دعمها للأنظمة غير المستقرة في شمال إفريقيا يمكن أن ينتج عنه تأثيرات سلبية مباشرة على المصالح الصينية في المنطقة وفي جميع المناطق القريبة منها. هذا ما يؤدي إلى ضرورة اهتمام الصين، واستعدادها للتعاون مع الشركاء والقوى الدولية الفاعلة في المنطقة (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية) أكثر من أي وقت مضى فيما يخص المسائل المتعلقة بتدعيم مسار الحكم الراشد والإصلاح السياسي من أجل إيجاد أنظمة وحكومات أكثر استقرارا وأمنا في المنطقة. لذلك تغير موقف الصين إزاء الهيئات متعددة الأطراف نحو تبني نظرة إيجابية– تعاونية.

إذ أن الموقف الصيني المؤيد والداعم للمؤسسات متعددة الأطراف ينبع من التحديات الجيوسياسية للأمن الطاقوي الصيني بعد عام 2010. فقد هددت انتفاضات الربيع العربي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بشكل مباشر واردات الصين من الطاقة، التي تمثل أكثر من 50% من إجمالي الواردات الطاقوية الصينية.[2]

[1] - Jonas Parello-Plesner, "China and the Arab Spring: External and InternalConsequences and Implications for EU-China Cooperation", Op cit, p 6.

[2] - Elzbieta Maria Pron, "China's Energy Diplomacy via the Shanghai Cooperation Organisation", in : Shujie Yao and Maria Jesus Herrerias (editors), **Energy Security and Sustainable Economic Growth in China**, Hampshire, New York : Palgrave Macmillan, 2014, p 66.

الفصل الرابع

انعكاسات النفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا على دورها في القارة

أدى تنامي المشاركة الصينية–الإفريقية على مدار العقدين الماضيين إلى بروز نقاشات بين المؤيدين والمشككين بشأن طبيعة الدور الصيني في القارة، والآثار المترتبة عن نفوذها الاقتصادي المتنامي– خاصة قطاع الموارد– في إفريقيا. كما تم الإعراب عن القلق لمعرفة ما إذا كانت الصين شريكا حقيقيا لدول القارة أم أنها قوة تسعى لتعزيز وتعظيم مصلحتها الخاصة في القارة، خصوصا في ظل اندفاعها المتزايد لاستغلال الموارد الطاقوية الإفريقية من خلال ما تم التوصل إليه في الفصل السابق.

وكثيرا ما قدمت مجموعة كبيرة من المقالات والكتب العلمية وآراء المعلقين السياسيين والخبراء في مجال العلاقات الدولية الصين بأنها تشكل فرصة وتهديدا لإفريقيا في الوقت نفسه. حيث ينظر الكثيرون إليها بشكل إيجابي باعتبارها تمنح فرصة لإفريقيا في البنية المتغيرة للعلاقات الدولية الحالية في شكل تكريس التعاون جنوب – جنوب، وبأنه سيكون مفيدا سياسيا واقتصاديا لإفريقيا. فالنفوذ الصيني وفق هذا المنظور يتضمن إمكانية وجود أشكال جديدة للتنمية وقيام الصين بعلب دور تنموي أكثر حزما في القارة الإفريقية. وبذلك، تقدم الصين مستقبلًا تنمويًا بديلاً يختلف عن السياسات الليبرالية الجديدة التي تفرضها المؤسسات الدولية متعددة الأطراف على إفريقيا.[1] وهي القارة التي تم تهميشها وحرمانها من فرص التنمية الحقيقية لفترة طويلة من قبل الغرب.

ومع ذلك، يعتبر آخرون أن السلوك الصيني يماثل سلوك القوى الغربية سابقا لكن بأساليب جديدة، وبالتالي فهي تقوم بنفس الأدوار التي لعبها الغرب في إفريقيا. كما يجادلون أن العلاقات الاقتصادية الصينية– الإفريقية ذات طابع مجحف من الجانب الصيني، باعتباره يشكل شكلاً جديدًا من الإمبريالية المؤدية إلى تعزيز استغلال القارة، بل إنهم يميلون إلى تسميتها بـ "القوة الاستعمارية الجديدة" the neocolonialist power. لكن في الواقع، يجب توخي الحذر للغاية حول هذا الحكم، والتوصل إلى نتيجة حول هذا التأكيد ما لم يكن هناك خبرة جيدة بحقيقة ما تعمله الصين فعلا في إفريقيا، وتبصر وإلمام كبير بطبيعة ونوايا سلوكها في القارة.

[1] - Edson Ziso, **A Post State-Centric Analysis of China-Africa Relations : Internationalisation of Chinese Capital and State-Society Relations in Ethiopia**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018, p 1.

المبحث الأول: الآثار الإيجابية للنفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا

من خلال هذا المبحث تتم معالجة الفرص التنموية الإيجابية التي يمكن أن يتيحها التواجد الصيني في إفريقيا، من خلال إفادتها من نموذجها التنموي، وتركيزها على تقوية الروابط التجارية والاستثمارية بالدول الإفريقية الغنية بالموارد الطاقوية والمعادن، علاوة على ذلك، استفادت البلدان الإفريقية الغنية بالثروات الطبيعية (الطاقة والمعادن) من المساعدات الصينية في القارة، مما جعل هذه الدول تحظى بمعاملة خاصة من قبل الصين، التي تسعى إلى توسيع تغلغلها الاقتصادي، السياسي والدبلوماسي في كل الدول الإفريقية التي تتواجد فيها الموارد والثروات الطبيعية.

المطلب الأول: الاستفادة من النموذج التنموي الصيني

أدى الصعود الصين في القرن الحادي والعشرين في المجالات الحاسمة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وحتى العسكرية، إلى إضعاف شديد للهيمنة الغربية على المستوى العالمي، من خلال تبنيها لنظام مؤسس على الرأسمالية التي تقودها الدولة. كما يمكن القول أن القرن الحادي والعشرين سيُذكر على أنه قرن صعود بلدان القارة الآسيوية، ولا سيما جمهورية الصين الشعبية، مقارنة بقارات ودول العالم الثالث الأخرى. ولعل بروز مراكز جديدة للقوة متبلورة بصورة خاصة في القوى الناشئة على غرار الصين والبرازيل والهند وغيرها، سيوفر لإفريقيا منفذاً استراتيجياً لابتكار طرق يتم من خلالها دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي.[1]

لقد أصبح النموذج الصيني الذي تلعب فيه الدولة دوراً حازما وأكثر نشاطاً في دفع الخيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنهوض بالتنمية، كنموذج يسترشد به من قبل الكثير من البلدان. إذ تبنت تقريبا كل دول أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذا النموذج خصوصا عند ملاحظتها للنمو الاقتصادي السريع الصيني.

ويعود ذلك جزئياً إلى الظروف الاقتصادية الفريدة التي تسببها "مؤسسات السوق الحر غير المنظمة"، والتي اتبعتها هذه القارات والبلدان لفترة طويلة جداً. إن انهيار "مؤسسات السوق الحرة غير المنظمة" خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008م، بسبب انخفاض قطاع الرهن العقاري والإقراض المتهور من جانب البنوك الأمريكية والبريطانية[2]، وبذلك أدى جزء كبير من هذه الأسباب لجعل العديد من الحكومات الإفريقية، وحكومات الدول النامية الأخرى تنظر إلى النظام السياسي والاقتصادي الصيني على أنه أفضل طريقة للرد على تحديات مؤسسات السوق الحرة الغربية.

---

[1] - Sabelo J. Ndlovu-Gatsheni, **Empire, Global Coloniality and African Subjectivity**, New York/Oxford: Berghahn Books, 2013, p215.

[2] – للتوسع أكثر في موضوع الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، أنظر:

- Eric Helleiner, "Understanding the 2007-2008 Global Financial Crisis: Lessons for Scholars of International Political Economy", **Annual Review of Political Science**, Vol.14, January 20, 2011, p.p 67-87.

وتجدر الإشارة أن فشل الاقتصاد العالمي، الناتج عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 حدث بسبب "شركات السوق الحرة غير المنظمة"، التي تعتبر من أساسياتها عدم ضعف الحكومة أمام الأسواق.

فالنظام الرأسمالي المنهار، الذي تم إتباعه من خلال إجماع/توافق واشنطن والعولمة النيوليبرالية في وقت لاحق، ظل مستمرا في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، أين كان لمفهوم النيوليبرالية علاقة بالاستراتيجيات التمثيلية والخطابية في المجال العام للديمقراطيات الليبرالية.[1]

في ظل هذا السياق تم حفز العلماء وصانعي السياسات والحكومات في جميع أنحاء العالم للتفكير من جديد في طرق التفاعلات الاجتماعية–الاقتصادية بين الشعوب والأمم. وهكذا، وبعد استعراض مزايا ومساوئ "النظام الرأسمالي" وإعادة التفكير فيها، أصبح من الواضح أن مثل هذا النظام لا يمكن أن يتصدى للتحديات التي تواجه العالم. ولهذا السبب، أصبح تدخل الدولة حلا بارزا وحتميا لأن الناس أصبحوا يفقدون ممتلكاتهم، كما أضحت البطالة تتدفق إلى مستويات غير مقبولة. كل هذا بسبب مؤسسة السوق الحرة والنظام المصرفي المتداعي. وعلى النقيض من ذلك، فإن الصين ظلت تشهد نموا اقتصاديا مضطردا وتساهم في إخراج المزيد من الناس من خط الفقر.

هناك أدلة كثيرة تبين تورط الشركات الكبرى الرأسمالية في إفريقيا لفترة ما بعد الاستعمار في استغلال الشركات الصغيرة والنامية في القارة. لذلك، فقد لعبت أيضًا دورًا كبيرًا في إعاقة التجارة داخل إفريقيا، وهذه الأخيرة تعتبر من مستلزمات النهوض بالتنمية. كما تستمر الرأسمالية بمختلف أشكالها ومظاهرها باضطراد لإنشاء وإيجاد عدم المساواة في قدرة الناس على شراء السلع والخدمات.[2]

فبعد تعاقب سلسلة من الأحداث، يتفق كل من المؤيدين والمنتقدين أن الليبرالية الجديدة قد شكلت التجارة والممارسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أتاحت القوة الهيكلية للولايات المتحدة الأمريكية في التمويل العالمي تشكيل الاقتصاد العالمي من خلال التأثير على الدول الأخرى لجعل ممارساتها الاقتصادية متوافقة مع المفهوم والممارسة الأمريكيين للرأسمالية العالمية، وبتبني طريقة تفكير مشتركة حول الشؤون والمسائل الاقتصادية.[3]

علاوة على ذلك، فإن سقوط جدار برلين في عام 1989 وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991م، إلى جانب تحول النظرة الشيوعية الصينية باتجاه تبني السياسات الليبرالية الجديدة التي تحركها الدولة، قد غير مسار الاستراتيجيات المعاصرة بشأن التنمية والاقتصاد السياسي الدولي. فالتجربة الصينية في منتصف التسعينات، وتمكنها من استقطاب مبالغ استثنائية من الاستثمارات الخاصة من خلال نظام

[1] - Heikki Patomaki, "Neoliberalism and the Global Financial Crisis", **New Political Science**, Vol.31, No. 4, December 2009, p 435.

[2] - Jason Hickel, "Liberalism and the politics of Occupy Wall Street", Anthropology of this century, London School of Economics and Political Science, Issue 4, May 2012, see : **https://core.ac.uk/download/pdf/2800152.pdf** (accessed 30/05/2018).

[3] - Robert W. Cox, "Beyond Empire and Terror: Critical Reflections on the Political Economy of World Order", **New Political Economy**, Vol. 9, No. 3, September 2004, p.p 312-313.

الملكية العامة (مؤسسات المدن والقرى)، توضح كيف يمكن تحقيق الأهداف المشتركة (حماية حقوق الملكية) في بعض الأحيان في إطار قواعد متباينة.[1]

إزاء هذه الخلفية، كانت ولا تزال السياسات الليبرالية الجديدة بمختلف أشكالها ومظاهرها، تشكل صعوبات وتحديات لشعوب إفريقيا، لا سيما بالنسبة نيجيريا. لهذا السبب، وفي معظم الحالات، يتحول معارضو الليبرالية الجديدة من إفريقيا ومناطق نامية أخرى إلى رؤيتها كنظرية أو بالأحرى كمنظور إيديولوجي من شأنه توسيع الهيمنة الاستعمارية الجديدة إلى إفريقيا وجزء من دول العالم الثالث. وفي هذا السياق، يمكن فهم الأساس المنطقي للاستعمار الجديد على أنه استخدام وسائل القوة الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية للنهوض بالرأسمالية العالمية، الغربية لتحقيق المصالح الضيقة للدول الغربية على حساب الدول الضعيفة اقتصاديا، بالإضافة إلى إيجاد الترابط بين ديناميكيات الهيمنة الخارجية والاستقلال السياسي الرسمي للدول الطرفية الخاضعة.[2]

فضلا عن ذلك، يشير "جونز" Jones إلى تأثير الاستعمار الجديد على الجناح المحلي للطبقة الحاكمة والطبقات الفرعية للدول الإفريقية وإيجاد وكلاء محليين لتحقيق مصالحم، وبذلك تشكيل بيئة تمكينية يستطيعون من خلالها إثراء أنفسهم عن طريق ما يسميه "بالتراكم البدائي الطفيلي والفاسد" parasitic and corrupt primitive accumulation.[3]

في الوقت الحالي، تتقدم الليبرالية الجديدة من خلال عولمة الأعمال في الغالب على شكل الشركات متعددة الجنسيات (MNCs). انضمت الصين مؤخرًا إلى منظمة التجارة العالمية من خلال الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة من أجل الحصول على الموارد للحفاظ على نموها الاقتصادي.

بالرغم من تعزيز توسع العولمة النيوليبرالية الجديدة بعد الحرب الباردة، وتنفيذ إصلاحات السوق المفتوحة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، بالرغم من هذا التغلغل، لا تزال حالة جمهورية الصين الشعبية تظهر كنموذج فريد للتنمية.

يرتكز النهج التنموي الصيني على التوجهات الفكرية للإصلاحيين الصينيين الذين يرون أن الاحتياجات غير الملباة منتشرة في كل مفاصل وفروع الاقتصاد الصيني، فبعضها بسبب أن الصين كانت فقيرة ومتخلفة من ناحية، وبعضها الآخر لم يتم الوفاء به نظرا لطبيعة الاقتصاد الموجه الذي ينطوي على تبديد الموارد والإسراف. من هذا المنطلق، خفّض الإصلاحيون الصينيون الحواجز وتم فتح النظام الاقتصادي تدريجيا، حيث أعطى الأفراد والجماعات فرصة لإطلاق روح المبادرة ومباشرة الأعمال الحرة لتلبية متطلبات الأسواق. كما سمح للشركات الأجنبية بالعمل بحرية في مناطق اقتصادية خاصة، باعتبار

[1] - Dani Rodrik, "Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion? A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform", **Journal of Economic Literature**, Vol.44, December 2006, p 979.

[2] - George Klay Kieh, "Neo-Colonialism: American Foreign Policy and the First Liberian Civil War", **The Journal of Pan African Studies**, vol.5, no.1, March 2012, p 167.

[3] - Branwen Gruffydd Jones, "Neo-Colonialism, Structural Violence and Resistance in Africa", **Paper** presented at the Annual Convention of the International Studies Association. San Diego, California. March 22, 2006, p 1.

هذا النهج المتبع سيزيد من تدفق الاستثمارات نحو الصين، وقد يقنع الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا إليها. كان ينظر إلى هذه السياسات على أنها تسهم في النمو بينما لا تهدد في البداية القدرة الكلية للحكومة على إدارة وتوجيه الاقتصاد.[1]

فوفقا للباحث "جوشوا رامو" Joshua Ramo، يرتكز توافق بكين (النموذج الصيني) على ثلاث خصائص من شأنها أن تحلّل كيف يمكن لدولة نامية أن تجد مكانها الخاص في الاقتصاد العالمي، الميزة الأولى متعلقة بالتجريب والابتكار المستمر. والثانية مرتبطة بالتركيز الذي توليه الصين لنوعية الحياة، ولاسيما العدالة والاستدامة في قضايا التنمية. أما السمة الثالثة متعلقة بالهدف السياسي لمبدأ "تقرير المصير"، تاركة جانبا إملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويرتبط مبدأ تقرير المصير حسب "رامو"، بمقاومة الضغط المهيمن، وهذا بعد سياسي مهم للتوسع الاقتصادي الصيني. فوفقا له، تعتبر الدول النامية بمثابة القوة الرئيسية لاحتواء الهيمنة الغربية وحماية السلام العالمي".[2]

تبنت الصين إستراتيجية التقليل من وضع القوة العظمى المطلقة للولايات المتحدة، من خلال الترويج لعالم اقتصادي دولي متعدد الأقطاب.[3] وكل هذه العوامل الحاسمة تجعل توافق بكين، أو النموذج الصيني، جاذباً للدول النامية الأخرى، أو كما يسميها "رامو" بـ: "الجاذبية الفكرية لإجماع بكين".[4]

وبالتالي، فإن "توافق بكين" سيكون نموذجا تنمويا خاصا بالصين، الذي ستخضع إستراتيجيته للمحاكاة من قبل البلدان النامية الأخرى على غرار الدول الإفريقية، مع تضمن هذا النموذج الفريد لعنصر مواجهة الهيمنة الغربية. ولذلك، فإن الصين ستؤدي لإحداث تأثيرات إيجابية، باعتبار نموذجها يمثل كرد فعل على أفكار "توافق واشنطن" القديمة حول التنمية. كما سيكون النمو الاقتصادي الصيني بمثابة نقطة جذب واستقطاب للدول الأخرى لتتماشى مع المصلحة الاقتصادية الصينية.

ما يمكن ملاحظته من تعريف "رامو" أنه يفسر نموذجًا تنمويا أكثر منه نمط محدد للاعتماد المتبادل، وقدّم وصفا لأوضاع أكثر مثالية، مع تركيزه على أسس معيارية قوية مقارنة بالنمط الجديد المعقد للعلاقات بين الشمال والجنوب. وبالتالي، يعتبر هذا النموذج قاصرا عن فهم الآثار الجيو–سياسية والجيو–اقتصادية للاعتماد المتبادل الاقتصادي منقطع النظير بين إفريقيا والصين.

إن العلاقة الوثيقة المتنامية بين الصين ودول القارة الإفريقية قائمة على التجارة التكاملية المدعومة بالتوسع التجاري والمالي الصيني، والنمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع أسعار السلع وموارد الطاقة، هي علاقة أكثر تعقيدا بكثير من عملية محاكاة واستنساخ النموذج التنموي الصيني من قبل الدول الإفريقية. ففي الواقع، وفي ظل السيناريو السياسي الحالي في دول جنوب الكرة الأرضية، يكاد يكون من المستحيل

[1] - Barry Naughton, **The Chinese economy: transitions and growth**, Cambridge, London: The MIT Press, 2007, p 87.
[2] - Joshua Cooper Ramo, **The Beijing Consensus**, London: Foreign Policy Centre, 2004, p 27.
[3] - William Ratliff, "In Search of a Balanced Relationship: China, Latin America, and the United States", **Asian Politics & Policy**, Vol. 1, No. 1, January/March 2009, p 7.
[4] - Joshua Cooper Ramo, Op.Cit , p 27.

التفكير في الاستراتيجيات الرامية إلى الاندماج العالمي والتكامل الإقليمي باستبعاد العملاق الآسيوي باعتباره من أهم الفواعل خارج إقليمه.

وبهذا المعنى، يعتبر "توافق بكين" مفهوما أكثر إفادة لفهم هذه العلاقة الجديدة التكاملية وغير المتماثلة بين الشمال والجنوب في فترة ما بعد توافق واشنطن. إذ يشكل "إجماع بكين" قوة شبكية جديدة بين جمهورية الصين الشعبية وبعض المناطق الأقل نموا خصوصا في القارة الإفريقية. ويهدف هذا المفهوم إلى توضيح نوع من علاقات القوة التي تفرضها التغيرات الاقتصادية العالمية، وتوسع ونمو الاقتصاد الصيني، والسمات الخاصة بالنموذج الاقتصادي الصيني.

بالنسبة لمعضلات القارة الإفريقية، لا تتعلق المعضلة بمحاكاة النموذج التنموي الصيني. فمعدلات نموها غير العادية لا علاقة لها بإتباع الخطوات الصينية، كما يدعي الباحث "رامو". بل على العكس من ذلك، فهي ترتبط بمدى الاستفادة من الإمكانيات الجديدة لاندماجها في الاقتصاد العالمي على أساس التجارة التكاملية مع جمهورية الصين الشعبية. ومع ذلك، يمكن لهذه العلاقة القائمة على السلع الأساسية والصناعات الاستخراجية أن تسرع من تبلور قوة شبكية طرفية– أساسية جديدة. كما تكشف ديناميكية هذه العلاقات عن المضمون الحقيقي "لتوافق بكين" والمصلحة البراغماتية التي تتمتع بها الصين في الدول الإفريقية.[1]

وفي هذا السياق، من الممكن استخلاص بعض النقاط والسمات الهامة "لتوافق بكين" فيما يلي:

1– زيادة احتمالات المناورة السياسية للدول الإفريقية النامية والمتخلفة. إذ يظهر الوجود الاقتصادي المتنامي للصين في إفريقيا كخيار تجاري ومالي جديد للدول الإفريقية، في مقابل القيود الصارمة لتوافق واشنطن. حيث تعتبر الفرص التجارية الجديدة والاستثمارات في الطاقة، والموارد الطبيعية، والبنية التحتية والمعونة المالية التي تتيحها الشراكة الصينية، عوامل مهمة للغاية لانتعاش اقتصاديات القارة الإفريقية. كما أنها تمثل فرصا حقيقية للنهوض بالقارة، والخروج من دائرة التخلف والفقر والتهميش.

2– بالرغم من أن الاعتماد المتبادل المتزايد بين الصين وإفريقيا لا يشكل تهديداً حقيقياً للولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالقلق الشديد إزاء الوجود الصيني في المنطقة وتطالب بالشفافية فيما يخص النشاطات الصينية في القارة الإفريقية، من خلال إنشاء آليات تشاور منتظمة حول العلاقات الصينية والمصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا.

لطالما أكد المسؤولون الصينيون أن تركيزهم في إفريقيا يعتمد بشكل صارم على المسائل الاقتصادية وأنه ليس لديهم طموحات سياسية. غير أن المفارقة تكمن في أن مبدأ "عدم التدخل" و" القيام بأعمال تجاريه فقط" يتعارض مع المصالح الأمريكية في مناطق حاسمة في إفريقيا (بالتحديد في السودان وجنوب السودان).

[1] - Ernani Contipelli and Simona Picciau, "China's Global Order : a New Paradigm in South to South Relations", CIRR, No.73, 2015, p 96, see : **https://hrcak.srce.hr/file/211309** (accessed 01/06/2018).

3- تهدف جمهورية الصين الشعبية إلى الحفاظ على علاقات متناغمة، وتعزيز الاستقرار في القارة الإفريقية من أجل ضمان سلامة استثماراتها وتجارتها، مدعومة في ذلك بالخطابات الكونفوشيوسية حول العالم المتناغم[1]، وخاصة في ظل حكومة "هو جينتاو" (2003-2013).

4- تعتبر الصين خيارا جديدا كَمَصدر لتمويل للبلدان الإفريقية، على نحو مختلف عن تلك القروض المقدمة من قبل المؤسسات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فالصين لا تفرض أي شروط سياسية مقابل المعونات والاستثمارات، مما يُضعف بعض أسس توافق واشنطن.

إذ يلعب كل من بنك التنمية الصيني China Development Bank ومصرف التصدير والاستيراد الصيني China Exim Bank دوراً هاماً في هذا السياق من خلال الصفقات المالية الضخمة الممولة من قبلهما في بعض البلدان الإفريقية.[2]

5- يستند نمط علاقة الصين بالدول الإفريقية المتخلفة (الأقل نموا) على إستراتيجية ثنائية للمفاوضات التجارية والاستثمارية، فعلى الرغم من إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)، قامت الصين بالتوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، وتفاوضها بشكل منفصل إزاء وضعها كاقتصاد سوق حر في منظمة التجارة العالمية مع عدد من الدول الإفريقية.[3]

ومع ذلك لا يمكن إغفال ما قد تسببه النشاطات الاقتصادية الصينية في القارة الإفريقية على المدى المتوسط والبعيد من استقطاب واستنزاف لدول القارة، يمكن أن تجر إلى شكل من أشكال الاستعمار الجديد.

فمن الضروري بطبيعة الحال النظر في الأهمية المحتملة لمفهوم الاستعمار الجديد الذي يتعدى جوهر ممارسات المانحين الغربيين والشركات والمؤسسات الحاكمة العالمية التي يقودها الغرب مثل البنك الدولي. فهناك الكثير من التركيز العلمي الآن على دور التدخلات والنشاطات الصينية في إفريقيا، كجزء من كتابات أوسع نطاقا عن صعود دول "البريكس" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا) ودورها المحتمل في القارة الإفريقية. في هذا السياق، أثيرت مخاوف شديدة من أن السيادة وهامش السياسات العامة الإفريقية الحقيقية المؤيدة للفقراء ستتعرض للخطر من قبل عناصر خارجية (النشاطات الصينية) في كل من الحكومة وشكل الشركات.[4]

---

[1] - Jana S. Rošker," The Concept of Harmony in Contemporary P. R. China and in Taiwanese Modern Confucianism", **Asian Studies**, Vol.1, No.2, 2013, p 6.

[2] – للمزيد من التفاصيل حول أهم الصفقات المالية الممولة من قبل المؤسسات المالية الرسمية الرئيسية الصينية في إفريقيا، راجع:

- Austin Strange and others, "China's Development Finance to Africa: A Media-Based Approach to Data Collection", **working paper**, No. 323, Washington: Center for Global Development, April 2013, p 33.
- David Dollar, "China's engagement with Africa: From natural resources to human resources", **Report**, Washington: The Brookings Institution, July 13, 2016, p.p 59-61.

[3] - Ian Taylor, **The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC**, London /New York: Routledge, 2011, p.p 40,43, 50, 68.

[4] -Mark Langan, **Neo-Colonialism and the Poverty of Development in Africa**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018, p 89.

إن استخدام الصين للتجارة والمساعدات لتوجيه بعض النخب الإفريقية نحو تبني المواقف السياسية التي تعمل على تعزيز المصالح التجارية الصينية، والتي تؤدي إلى تحسين ربحية الشركات الصينية، يمكن دراستها من خلال منظور الاستعمار الجديد. فقد أثار سعي الصين نحو موارد الطاقة والمواد الخام، فضلاً عن اهتمامها التجاري الهائل بفتح الأسواق الإفريقية لاستهلاك المُعدات الصينية، المخاوف بشأن نفوذها السياسي والاقتصادي غير المبرر. وقد ظهرت هذه المخاوف بشكل خاص في الدول التي شهدت حتى الآن اعتمادًا نسبيًا على المعونات والاستثمارات الصينية كما هو الحال بالنسبة لأنغولا وزامبيا.[1]

المطلب الثاني: أثر النفوذ الصيني على التنمية الاقتصادية-الاجتماعية في إفريقيا

تنطوي المشاركة الاقتصادية الصينية في إفريقيا على فرص وتحديات أمام دول القارة. وقد أظهرت دراسة النشاطات الاقتصادية الصينية في بعض الدول الإفريقية أنه في ضوء انخفاض الاستثمارات الغربية فيها، فإن الاستثمارات الصينية تشكل مصدراً جديداً للاستثمار الأجنبي المباشر. إذ ساهمت الاستثمارات الصينية بالفعل في النمو الاقتصادي لبعض الدول الإفريقية. لذلك، أصبحت تحظى بترحيب وتفضيل من قبل العديد منها، لأن استثماراتها وقروضها غير مرفقة بشروط. وقد يكون عدم وجود الشروط مناسبا لتنمية إفريقيا، لأن البلدان الإفريقية يمكنها أن تتوصل إلى سياساتها الأصلية التي تخدم مصالحها الاقتصادية بدلا من انتهاج سياسات غريبة عنها، والتي أدت إلى تفاقم الفقر في أماكن كثيرة من القارة.

منذ عام 2009، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا لستة أعوام متتالية. ففي عام 2014 مثلا تجاوز حجم التجارة بينهما 220 مليار دولار. وبلغت قيمة الاستثمارات الصينية في القارة 25 مليار دولار في عام 2013. وأصبحت بذلك الصين كقوة هامة محفزة للنمو الاقتصادي الإفريقي، إلى جانب اعتبارها كعامل دافع لانتعاش اقتصادات بعض دول القارة.[2]

فخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من القرن العشرين، شهدت بلدان إفريقية مثل زامبيا ونيجيريا وأنغولا عودة النمو الذي أطلق عليه اسم "النهضة الإفريقية". وبدعم من ازدهار السلع الأساسية وتأثير الصين المتزايد عبر القارة، حققت بعض البلدان الإفريقية معدلات نمو اقتصادي إيجابية، واجتذبت رؤوس الأموال الاستثمارية، وشهدت زيادة طفيفة في استثمارات الهياكل الأساسية.[3]

ومع ذلك، فمما يستدعي القلق الشديد أن الاستثمارات الصينية تركزت في استخراج الموارد في الدول الغنية بالمصادر الطاقوية. ويشير هذا الوضع إلى أن اهتمام الصين المتجدد بإفريقيا قد يكون قائماً على مصالحها الاقتصادية الذاتية، بالرغم من أن سياستها تزعم تحقيق المنفعة المتبادلة للجميع. وعلاوة على ذلك، هناك خطر يتمثل في أن المشاركة الاقتصادية الصينية على المدى الطويل قد تؤدي إلى

[1] - Ibid, p 101.
[2] - Cheng Aiqin and Cai Jianhong, Op.cit, p 129.
[3] - Madalitso Zililo Phiri, "Africa's Governance Travails After More Than Two Decades of Democratic Experiments", in : Olayinka Akanle and Jìmí Olálékan Adésìnà (editors), **The Development of Africa : Issues, Diagnoses and Prognoses**, Cham (Switzerland) : Springer International Publishing AG, 2018, p 134.

اعتماد إفريقيا على الإيرادات المحققة من استخراج الموارد، مما يجعل بقاءها الدائم كدول ريعية مع ما ينجر عن هذا الوضع من انعكاسات سلبية. على هذا النحو، تصبح الاقتصادات الإفريقية عرضة لصدمات الأسعار بسبب زيادة الاعتماد على استخراج الموارد.

لكن بالرغم من ذلك، يختلف دور الصين كفاعل تنموي في القارة الإفريقية بشكل كبير عن دور الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. والأهم من ذلك، أن الصين تشير إلى علاقاتها التنموية مع البلدان الأفريقية باسم "التعاون جنوب–جنوب" باعتبارها دولة نامية على غرار الدول الإفريقية الأخرى. إذ يقف مفهوم التعاون جنوب–جنوب في مواجهة التعاون التقليدي بين الشمال (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) والجنوب (الدول النامية).

وعلى عكس التعاون التنموي التقليدي، لا يعتمد التعاون جنوب–جنوب بين الصين وإفريقيا على مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، على النحو المبين من قبل لجنة المساعدات الإنمائية(DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.[1] وعلى النقيض من تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية(ODA) الخاص بلجنة المساعدات الإنمائية، الذي يستثني الترتيبات التجارية من قبل فواعل القطاع الخاص، فإن النهج التنموي الصيني يتميز بتعاون مفيد موجه نحو الأنشطة التجارية.[2]

ومن ثم، بخلاف النهج التنموي التقليدي للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الذي يهدف إلى الحد من الفقر من خلال تقديم وصرف المنح، لا تمثل المعونة القائمة على المنح إلا جزءاً صغيراً من المساعدات الخارجية الصينية الموجهة نحو منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. بسبب أن التعاون الصيني–الإفريقي مدفوع بفكرة الشراكة الرابحة للجانبين، إذ يجادل القادة الصينيون بأن نهج التنمية الصيني أقل أبوية (وصاية) من نهج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.[3]

تبدو الفوائد التي تعود على الصين جراء نشاطاتها في إفريقيا جلية وواضحة، من حيث الوصول إلى الموارد الطبيعية، والأسواق الجديدة، والدعم داخل المحافل متعددة الأطراف، ولكن ليس من الواضح دائما ما هي الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تحصل عليها الدول الإفريقية من تعاملها مع الصين، بغض النظر عن ادعاءات الصين فيما يتعلق بالشراكة المتبادلة.

ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى أن الصين قامت ببعض الاستثمارات في بعض القطاعات الأخرى كذلك. على غرار القطاع الزراعي، حيث دعمت الصين برنامج الإصلاح الزراعي عن طريق جلب معدات الميكنة الزراعية. وبشكل عام، تشير وسائل الإعلام الصينية أن النشاطات الاستثمارية الصينية

---

[1] – وفقاً للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعتبر التدفقات المالية مؤهلة كمساعدة إنمائية رسمية: 1– إذا اضطلعت بها وكالات رسمية؛ 2– إذا كانت بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية؛ و 3– إذا كانت ذات طبيعة تساهلية (بشروط ميسرة).

[2] - Deborah Bräutigam, "Chinese Development Aid in Africa : What, Where, Why and How Much?", in : Jane Golley and Ligang Song (editors), **Rising China : Global Challenges and Opportunities**, Canberra : Australian National University Press, 2011, p 203-206.

[3] - Denis M. Tull, "China in Africa: European Perceptions and Responses to the Chinese Challenge", **Working Paper**, School of Advanced Iinternational Studies (SAIS), No.02-08, 2008, p 6.

في إفريقيا تتماشى مع مبدأ المنفعة المتبادلة والمربحة للجانبين، حيث قامت باستثمارات في مختلف المجالات، التي لم تلبِ الاحتياجات الاستهلاكية للسكان المحليين فحسب، بل عملت على زيادة فرص العمل المحلية وإيرادات الضرائب، وتحقيق وضع مربح للجانبين.

كما أن اهتمام الصين المتجدد بإفريقيا قد مكن البلدان الإفريقية من الحصول على شريك تجاري بديل. وقد وفر ذلك نفوذاً كبيرا للبلدان الإفريقية التي أصبحت الآن تتمتع باستقلالية بشأن المبادلات التجارية، بعكس الطرق التقليدية حيث كان فيها المستعمرون السابقون هم الشركاء التجاريون الوحيدون المتاحون. ومن ثم، كانت العلاقات التجارية منحرفة لصالحهم. لقد أصبحت الصين تمتلك شركات رائدة على المستوى العالمي، وهي تنتج الآن أكثر مما يتطلبه اقتصادها الخاص. ولذلك، فإن اهتمامها المتجدد بإفريقيا كان مدفوعا أيضا باهتمامها بتأمين الأسواق لمنتجاتها. ومن ناحية أخرى، فإن حاجة الصين إلى المواد الخام أشعلت شروط تجارية جديدة، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، التي كانت مفيدة للعديد من البلدان الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، أدت التجارة الصينية–الإفريقية، التي نمت بشكل كبير خلال العقد الماضي، إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول الإفريقية، وهذا راجع لانتشار وتوسع ثمار العولمة الصينية من خلال السلع المصنعة ذات الأسعار المنخفضة.

بالرغم من أن المشاركة الاقتصادية الصينية في إفريقيا تساهم في العديد من النواتج المحلية الإجمالية للبلدان الإفريقية، إلا أن بعض جوانب العلاقات الصينية–الإفريقية تقدم انطباعا لأوجه العولمة من فوق، باعتبارها تنطوي على طبيعة استغلالية.

إذ تظهر أيضا العلاقة الاستغلالية من خلال التجارة الثنائية الصينية–الإفريقية، حيث تظل إفريقيا موردًا للمواد الخام، في حين تصدر الصين السلع المصنعة إلى إفريقيا مما قد يعني أن الصين تحتفظ وتعيد رسم العلاقات التجارية الإفريقية القديمة مع الدول الأوروبية. علاوة على ذلك، حيث يتمثل الشركاء التجاريون الرئيسيون للصين في الدول الغنية بالموارد مثل: أنجولا، السودان، نيجيريا، الجزائر... هذه التوجهات والتفضيلات الصينية من شانها دفع الباحثين إلى القول أن الصين تمثل قوة استعمارية جديدة في القارة الإفريقية.

ويمكن تلمس ذلك بوضوح في العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، إذ عملت الصين على نهب موارد القارة الإفريقية من خلال الاستفادة من النفط السوداني، ففي عام 1996م، اشترت شركة الصين الوطنية للبترول 40٪ من مجمّع النفط السوداني، شركة النيل الكبرى للبترول، واشترت أسهماً بقيمة 8 مليارات دولار في 14 مشروعًا.[1]

كما أثير مؤخرا الحديث بشأن امتلاك واستغلال الصين لأراضي زراعية في القارة الإفريقية، وتحدثت بعض الشركات الصينية المستثمرة أو المتطلعة للاستثمارات الزراعية في إفريقيا علانية عن

[1] - Dawn Nagar, "Conclusion", in **:** Dawn Nagar and Charles Mutasa(editors), **Africa and the World : Bilateral and Multilateral International Diplomacy**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018, p508.

الأمل في أن استثماراتها في القارة قد تزود الأسواق الصينية في يوم من الأيام بالمنتجات الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي الصيني[1].

وبالتالي فالقوة الناعمة الصينية ليست مفهومة تماماً من قبل البعض، وتؤدي إلى سوء فهم خطير في مختلف البلدان. على سبيل المثال، اتهمت الصين عن طريق علاقاتها الثنائية الطيبة مع الدول الإفريقية (المساعدات والعلاقات التجارية) باستغلال الموارد والأراضي الإفريقية. حتى لو لم يكن هذا التشويه المتعمد للحقيقة، فإنه سيؤدي بالتأكيد إلى سوء الفهم إزاء الدور الصيني الحقيقي في القارة الإفريقية. في الواقع، يُفترض وجوب إعفاء الصين من هذا اللوم، باعتبار كل فعلته يدخل في سياق تطوير العلاقات الثنائية ذات المنفعة المتبادلة مع الدول الأفريقية على أساس المساواة، من أجل الحصول على انطباع جيد لها.[2]

ففي محاولة لتحسين التصورات العامة لدورها في إفريقيا عموما وفي السودان على وجه الخصوص، زادت الصين من المساعدات الإنسانية للسودان، بما في ذلك المساعدة في بناء 120 مدرسة ومستشفى. ومع ذلك، قيمة هذه المساعدات التي تقدر بحوالي 10 ملايين دولار، لا تزال صغيرة نسبيا مقارنة بمصالحها الاقتصادية–الطاقوية المتنامية في السودان وفي إفريقيا.[3]

لكن، تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الصينية في قطاعات أخرى مثل البنية التحتية لها أهمية كبيرة، وتعتبر مفيدة للصين نفسها. لأن مثل هذه الصفقات تُتخذ للفوز بالعقود في الصناعات الاستخراجية في إفريقيا، وكذلك لتسهيل نقل المواد الخام إلى الموانئ. ومع ذلك، فإن الاستثمارات الصينية في إفريقيا تجعل من الصين كعامل مطور للبنية التحتية الإفريقية، وهو الأمر الذي تتردد الدول الغربية في فعله بغض النظر عن أهمية تطوير البنية التحتية للنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.

يستكشف الباحث "بروتيغام" Brautigam كيف أن شبكات الأعمال الصينية لديها القدرة على توفير حافز مهم للتصنيع المحلي في إفريقيا من خلال نموذج "الإوز الطائر Flying Geese "*. في هذا النموذج، يتواصل الرعايا الصينيون الذين يعيشون في الخارج مع شبكات الأعمال الصينية داخل الصين، حيث

---

[1] -Deborah Brautigam, **Will Africa Feed China?**, New York : Oxford University Press, 2015, p.p 156- 157.

[2] - Guozuo Zhang, **Research Outline for China's Cultural Soft Power**, Translation : Xiaoyan Li, Beijing : Social Sciences Academic Press, Singapore : Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2017, p 102.

[3] - Desire Assagbavi, "The role of China in peace and security in Africa", in : Axel Harneit-Sievers and others (editors), **Chinese and African Perspectives on China in Africa**, Cape Town, Dakar, Nairobi and Oxford : Pambazuka Press, 2010, p.p 198- 199.

*– نموذج "الإوز الطائر": هو نمط اقتصادي ناتج عن توسع الصناعات التحويلية كثيفة العمالة في بلد ما، ونتيجة لزيادة الأجور وأسعار العوامل الأخرى مع مرور الوقت، وبالتالي، ستفقد الصناعات كثيفة العمالة في نهاية المطاف ميزتها النسبية التقليدية، مما يدفع الشركات إلى الانتقال إلى مناطق أو بلدان أخرى بتكاليف أقل. مع ارتفاع أسعار العوامل في البلدان المتقدمة، تميل الصناعات كثيفة العمالة إلى الانتقال إلى بلدان أخرى أقل تكلفة مع احتفاظ البلدان المتقدمة فقط بتلك الصناعات التي تتسم بكثافة رأس المال وذات القيمة المضافة المرتفعة.

– للتوسع أكثر في نموذج "الإوز الطائر"، راجع:

- Qu Yue and others, "Has the "Flying Geese" Paradigm Occurred in China?", **China Economist**,Vol.8, No.6, November-December 2013, p.p 18-29.

يجلبون رأس المال لتمويل تنمية وتطوير التصنيع المحلي. وفي نهاية المطاف تستبدل المصالح التجارية المحلية هؤلاء المستثمرين الأجانب. ففي موريشيوس مثلا، تحول الاستثمار في الأعمال التجارية بنجاح من 90٪ من الصينيين (هونج كونج) إلى 60٪ للمحليين على مدى 50 سنة.

الميزة الأخرى للدول الإفريقية هي أن المساعدات الإنمائية الصينية أسرع وأكثر توفرًا مقارنة بالمساعدات الغربية. وكثيراً ما تكون الصين مستعدة لإطلاق أعمال تجارية في بلدان إفريقية تعتبر من جانب أصحاب الأعمال الغربيين ذات مخاطرة كبيرة.

- الصين والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية في نيجيريا

يتضمن الدور الصيني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لنيجيريا آثارا إيجابية وأخرى سلبية. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية لعام 2017 أن نيجيريا تمثل أكبر حصة من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا بنسبة 29,3 %، فالركود الاقتصادي في نيجيريا يؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا عموما، كما حدث عام 2012 وعام 2016، أين سجل النمو الاقتصادي النيجيري انحدارا وركودا شديدا بسبب مزيج من التأثيرات المتعلقة بتراجع أسعار النفط بداية من منتصف عام 2014، والقضايا الهيكلية، إضافة إلى تقييد النمو الاقتصادي الناتج عن تصاعد الصراعات والنزاعات المسلحة، خصوصا جماعة "بوكو حرام" Boko Haram group المسلحة، والجماعات المسلحة في منطقة دلتا النيجر، التي من المتوقع تحسن الإنتاج فيها بعد إلقاء القبض على بعض المتشددين الذين كانوا وراء الهجمات الأخيرة على حقول النفط بالمنطقة.[1]

يلاحظ كذلك تنامي حصة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 13% سنة 2000 إلى 34,7 % سنة 2010، كما تمثل حصة القطاع الزراعي نسبة كبيرة ومعتبرة تقدر بـ: 16%، وتهيمن عليها زراعة الكفاف (الاكتفاء الذاتي).[2] وبالتالي يعتبر القطاع غير النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي النيجيري، وهذا راجع إلى التنوع الاقتصادي، حيث أصبح أكثر توجها نحو الخدمات، لا سيما من خلال تجارة التجزئة والجملة والعقارات والمعلومات والاتصالات. كما ارتفعت حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9,5 % سنة 2015، في حين كانت تقدر بـ: 2,8 % عام 2005، وهذا بفعل الأداء القوي لبعض القطاعات الفرعية مثل: النسيج والملابس، وأنشطة الأحذية والمعادن الأساسية والحديد والصلب، حيث لعبت دورا كبيرا في نمو القطاع الصناعي خلال هذه الفترة.[3]

ترجع بعض الجوانب الإيجابية لاقتصاد نيجيريا إلى تحسن العلاقات مع الصين. إن ما يجعل الصين أكثر قبولا من نيجيريا هو أنه عندما يثار القلق بأن الصين هي فقط المستفيدة من نيجيريا، فإن الصين لا تعارض ذلك، بل إنها تعود إلى طاولة المفاوضات، و تسعى إلى إيجاد الحلول والعمل من أجل

[1]- African Development Bank, "African Economic Outlook 2017: entrepreneurship and industrialisation", **Report**, African Development Bank, 2017, p.p 24-31

[2] - Ibid, p 31.

[3] - Ibid, p 164.

معالجة أوجه القصور في الاقتصاد النيجري. وبالعكس من ذلك، فإن الدول الغربية لا تريد أن يُنظر إليها باعتبارها جهات خاطئة.

واجه الاقتصاد النيجيري العديد من التحديات التي أثرت على النشاط الاقتصادي العام في السنوات الأخيرة، وقد شهد الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في كل من القطاع النفطي وغير النفطي. كان إنتاج النفط أقل من المتوقع بسبب التحديات الأمنية، والفيضانات التي حدثت، في حين تأثر القطاع غير النفطي (لا سيما الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة) بالفيضانات وضعف الطلب من المستهلكين.[1]

كما يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 2016، إلى تحسن طفيف لتصنيف نيجيريا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2015 عند 0.527 مقارنة بـ 0.50 في 2011، و0.51 في سنة 2014، لكن نيجيريا لا تزال تصنف ضمن الدول ذات تنمية بشرية متدنية/منخفضة، باعتبارها جاءت في الترتيب 152 من أصل 179 دولة، من خلال تراجع مختلف مؤشرات التنمية البشرية على غرار العمر المتوقع عند الولادة (53.1)، العدد المتوقع لسنوات الدراسة (10.0)، متوسط سنوات الدراسة (6.0^{q})، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (5.443 دولار)[2]. علاوة على ذلك، بلغت نسبة عدم المساواة في التعليم 34.8 %، وعدم المساواة في الدخل 23.1 %.[3]

تعتبر نيجيريا من بين الدول الإفريقية التي تعاني من الهشاشة المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والصراع، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، حيث تظهر أدنى مستويات التنمية البشرية، فهناك مثلا 2.2 مليون شخص في نيجيريا اضطروا إلى الفرار والنزوح من ديارهم بسبب العنف والاضطهاد.[4]

أما بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية حسب الجنس بلغت قيمة 0.482 بالنسبة للإناث و0.569 بالنسبة للذكور، والعمر المتوقع للإناث 53.4 أما بالنسبة للذكور 52.7، وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 4.132 دولار للإناث، و6.706 دولار للإناث[5].

وبالنسبة للفوارق بين الجنسين قدرت نسبة مشاركة وشغل المرأة النيجيرية للمجالس النيابية 5.8 % وهي نسبة ضعيفة، كما سجلت الأنثى النيجيرية نسبة 48.4 % بالنسبة لمعدل المشاركة في القوى العالمة، مقارنة بـ 64.0 % للذكور[6]، وقدرت نسبة السكان النيجيريين الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد

[1] - National Bureau of Statistics, "economic outlook for the Nigerian economy (2013-2016)", **Report**, National Bureau of Statistics, February 2013, p 5.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع**"، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص 202.

[3] – نفس المرجع، ص 210.

[4] - African Development Bank, Op.cit, p.p 110-111.

[5] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 214.

[6] – نفس المرجع، ص 218.

الأبعاد بـ 30.0 %[1]. تشير هذه المؤشرات بأنه قد أثمرت الجهود المبذولة ودفعت نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بعض المجالات، لكن لا تزال هناك تحديات ونقائص تستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

بالرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في تحسين الأوضاع المعيشية للنساء في نيجيريا، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التمكين الاجتماعي والاقتصادي والمناصب القيادية والمشاركة السياسية للمرأة في نيجيريا، ويعود ذلك إلى الممارسات والقوانين العرفية التي مازالت تنفذ، مؤدية لإخضاع العديد من النساء للقهر والتمييز ضدهن، قد رسخ الأثر العام للتحيز القائم على نوع الجنس والأعراف والممارسات الثقافية شعورا بالدونية لدى المرأة ووضعها في موقع غير مساو إزاء نظيرها الذكر في الساحة الاجتماعية– السياسية حتى في المراكز الحضرية.[2]

فالقوانين العرفية كانت ولا تزال تحرم المرأة من جوانب عديدة، ليس فقط في نيجيريا بل في جميع أنحاء العالم. ففي بعض المجتمعات الشبيهة بنيجيريا، يفضلون إرسال الذكور أكثر من البنات إلى المدارس، وذلك تحديدا بسب شيوع الاعتقاد السائد أنه إذا كان الرجال متعلمين فإنهم سيعتنون بإخوتهم. لقد أعاق عدم التوازن بين الجنسين في الوصول إلى فرص التطوير التربوي لفترة طويلة تنمية المرأة الكاملة لقدراتها، وبالتالي أثر على مساهماتها في التنمية الوطنية.[3] فلا تزال هناك مجموعة من الحواجز الثقافية في المجتمع النيجيري التي تعوق بشكل خطير تطوير وتنمية النساء كمواطنات ومهنيات.[4]

أدى هذا الموقف النمطي تجاه المرأة النيجيرية إلى إضعاف مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية وأكثر من ذلك مشاركتها السياسية، بالرغم من الحقيقة المتمثلة في أن النساء النيجيريات يشكلن نصف سكان البلاد. لكن هناك فكرة ومنظور مترسخ لدى الرجل النيجيري حول دخول المرأة عالم السياسة، على أنها شريرة ووقحة، حتى أن المتعلمين يرفضون فكرة مشاركة المرأة في السياسة.

وعلاوة على ذلك، عند مقارنة مشاركة المرأة في نيجيريا ببلدان إفريقية أخرى، ظل أداء نيجيريا سيئا علي مر السنتين، ولا سيما نسبة مساهمتها في التشريعات الوطنية بنسبة 5.9%، بالمقارنة مع "أوغندا (34.6 %)، جنوب إفريقيا (43.2 %)، إثيوبيا (27.7 %)، الكاميرون (20%)، النيجر (12.3 %)، وحتى الكونغو (8.0 %).[5] وبالرغم من تزايد هذا الرقم (المشاركة السياسية للمرأة النيجيرية)

[1] – نفس المرجع، ص 221.

[2] -Damilola Taiye Agbalajobi, "Women's Participation and the Political Process in Nigeria: Problems and Prospects", **African Journal of Political Science and International Relations**,Vol.4, Issue.2, February 2010, p 79.

[3] - A.O. Ovute and others , "Empowering Nigerian women for national development: State of the art, challenges and prospects", **Journal of Research in Business and Management**, Vol .3 , Issue.1, 2015, p 6.

[4] - Uzoma Aja-Okorie ,"women education in Nigeria: problems and implications for family role and stability", **European Scientific Journal**, Vol.9, No.28, October 2013, p 280.

[5] - Dickson E. Ekpe and others, "Women, gender equality in Nigeria: a critical analysis of socio-economic and political (gender issues)", **Journal Research in Peace, Gender and Development**, Vol.4, Issue.1, February 2014, p 16.

على مر السنتين اللاحقتين، فإنه لا يزال منخفضا إلى حد كبير عندما يؤخذ في الاعتبار أن النساء يشكلن نصف سكان نيجيريا.

من خلال ما سبق، يمكن القول أنه لا يمكن إغفال حقيقة وجود فرص وإمكانات تنموية متاحة لإفريقيا نتيجة التواجد الصيني، ولكن لم تترجم جميع هذه الحقائق إلى واقع إيجابي في إفريقيا. وتشمل بعض الفرص التجارية: انخفاض سعر السلع الصينية التي يمكن أن تحسن مستوى المعيشة لأولئك الذين يعانون من الفقر، وتحسن في البيئة الاقتصادية الكلية، التي قد تؤدي لتقليل الحاجة في تحمل عجز الميزانية للبرامج الاجتماعية. تعتمد هذه التحسينات على اقتصاد دولي متنامي مع زيادة الطلب على الموارد المعدنية والزراعية، كما أنها تعتمد أيضا على الدول الإفريقية التي تحول المكاسب المحتملة إلى حقيقة من خلال الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة.

باختصار، يمكن استنتاج أن الصين تسعى بكل تأكيد إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية، إلا أنها تقدم فرصًا لوضع مربح للجانبين. ففي بعض الحالات، يتم إلقاء اللوم على الصين في السعي وراء مصالحها الاقتصادية التي تتجاهل الحكم الرشيد في كل المجالات. ومع ذلك، فإن اللوم لا يقع على عاتق الصين بالكامل لأن الحكم الرشيد لا يزال قضية محلية تحتاج إلى معالجة من جانب البلدان الإفريقية نفسها. علاوة على ذلك، افترض النقاد أن التجارة تميل لصالح الصين، لأن الصين باعتبارها قوة عالمية، من الآن فصاعدا فإن علاقتها مع إفريقيا تميل إلى صالحها، ولكن مع مرور الوقت، من المرجح تغير هذا الوضع بسبب تشجيع الصين وتشديدها على حاجة الدول الإفريقية الملحة إلى تنويع اقتصادياتها. والأهم من كل ذلك هو أن الصين بحاجة إلى إنشاء شركات تصنيع في إفريقيا ومساعدتها على إنتاج وتصدير المنتجات التامة الصنع من أجل تشجيعها على تطوير القطاع الصناعي وتنمية اقتصادياتها.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للنفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا

إن التحديات والآثار غير المرغوبة الناتجة عن انخراط الصين في إفريقيا متنوعة ومعقدة بالنسبة لدول القارة، التي تحتاج إلى تعلم كيفية التعامل مع هذا الشريك التنموي الجديد المتلهف استراتيجياً، إضافة إلى شركائها التقليديين، الذين يشعرون وكأن جهودهم المبذولة في إصلاح الحكم والسياسة الاقتصادية قد تتراجع وتفقد دورها.[1]

تمثل لعبة الشركات الاستخراجية الغربية والصينية ضد بعضها البعض في محاولة "للتوصل إلى صفقة أفضل" مصدر إغراءا كبيرا للقادة الأفارقة الذين يرغبون في ذلك. لأنهم في الواقع، ومن المهم بالنسبة لهم تدبير المشاريع الاستخراجية بعناية من أجل ضمان أفضل صفقة ممكنة لشعوبهم. ولكن في نهاية المطاف، سيكون من المهم إدراك أن هذا النموذج الاقتصادي المنخفض السعر/ المرتفع التكلفة لن يكون في صالح إفريقيا ولا الصين ولا لبقية العالم[2].

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى الآثار الناجمة عن توسع التواجد الصيني في إفريقيا واستمرار استغلالها لموارد القارة الإفريقية، في سياق ما يعرف "بنقمة الموارد" وتداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على الدول الإفريقية.

المطلب الأول: إضعاف اقتصاديات القارة الإفريقية

بالنظر إلى الهدف المتمثل في التعرف على الدور الذي تلعبه أنشطة الشركات الصينية في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الإفريقية المضيفة، يمكن في هذا السياق إثارة بعض التساؤلات التالية: هل يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام إلى نمو اقتصادي في البلد المضيف؟ وإذا كان كذلك، هل يمكن أن ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا؟.

تضع العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم وتحديداً حكومات البلدان النامية كل أنواع التدابير في كثير من الأحيان في شكل حوافز ضريبية وإعانات من أجل جذب واستقطاب المستثمرين الأجانب، باعتبار منطق قرار صانعي السياسة في هذه البلدان مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الاقتصادي، وهو رأي تدعمه أيضا الدراسات الأكاديمية. وفي هذا السياق، هناك من يقول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق آثاراً مرغوبة غير مباشرة للبلدان المتلقية من خلال بعض العوامل الاقتصادية مثل: نقل التكنولوجيا، والمعرفة التجارية، وزيادة إنتاجية الشركات المحلية.[3]

---

[1] - Deborah Brautigam, "Chinese Development Aid in Africa", in : Jane Golley and Ligang Song (editors), **Rising China : Global Challenges and Opportunities**, Canberra : ANU E Press, 2011, p 218.

[2] - Michelle Chan-Fishel, "Environmental impact: more of the same?", in : Firoze Manji and Stephen Marks (editors), **African perspectives on China in Africa**, Oxford, Cape Town, Nairobi : Fahamu, 2007, p 149.

[3] - Sourafel Girma and others, "Who Benefits from Foreign Direct Investment in UK?", **Scottish Journal of Political Economy**, Vol. 48, No. 2, 2001, p.p 125-131.

وإجمالا، فإن هذا الرأي يعني أن التأثيرات المباشرة للاستثمارات الأجنبية تؤثر إيجاباً على اقتصاديات البلدان المضيفة. وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن إنتاجية الشركات في بلد ما هي أحد مصادر نموها الاقتصادي، فهذا يستوجب مواصلة النظر على المستوى الجزئي، لمعرفة إلى أي مدى يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاجية الشركات الوطنية محليا، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية.

على أي حال، في هذه المرحلة ماذا يمكن قوله عن وجود الشركات الوطنية الصينية في إفريقيا؟ هل يؤدي وجودها إلى تقدم نقل التكنولوجيا من الشركات الوطنية الصينية إلى الشركات المحلية الإفريقية وهل يعزز الإنتاجية؟ وبعبارة أخرى، هل تستفيد الشركات الإفريقية من وجود الشركات الصينية في إفريقيا؟

تبين الأدلة الإمبريقية المتعلقة بنشاط أكثر من 1800 شركة صناعية في إفريقيا جنوب الصحراء أنه في الفترة بين عامي 1991 و2004، لا يؤدي الانفتاح المتنامي لأسواق إفريقيا جنوب الصحراء أمام الاستثمارات الأجنبية الصينية إلى نقل التكنولوجيا من الشركات الصينية إلى الشركات المحلية الإفريقية فقط، ولكن الأسوأ من ذلك، هو انخفاض إنتاجية هذه الأخيرة بسبب المنافسة الناجمة عن السلع المصنعة الصينية المستوردة. وبناءً على ذلك، فإن الحضور المتنامي للصين في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ولا يؤدي إلى تحسن مستويات المعيشة.[1]

علاوة على ذلك، هناك عامل آخر مرتبط بالشركات متعددة الجنسيات الصينية في إفريقيا خصوصا تلك التي تنشط في أعمال البنية التحية، والتي لا تعمل على نقل التكنولوجيا، من خلال ميلها لتوظيف العمال القادمين من الصين واستبعاد العمال الأفارقة من الوصول إلى الإدارة وغيرها من المناصب المهمة التي يتم الاحتفاظ بها للصينيين فقط. وبذلك، فإن القوة العاملة الإفريقية لا تحصل على فرص تعلم واستيعاب التكنولوجيا المهيمنة في أعمال تشييد البنية التحتية، وهكذا يصبح انتشار هذا النوع من التكنولوجيا محدودًا للغاية.

فبالإضافة إلى أن استيراد العمال الصينيين لا يعزز عمالة الأفارقة، أدى تحرير التجارة بين الصين وإفريقيا إلى آثار سلبية على المنتجات الإفريقية التي لم تستطع منافسة المنتجات الصينية المستوردة والرخيصة، وكل هذه العوامل تسببت في ارتفاع معدل البطالة، ففي جنوب إفريقيا مثلا، ذكرت النقابات أن أكثر من 800 شركة و60 ألف عامل قد أصبحوا عاطلين عن العمل نتيجة إزالة التعريفات على المنسوجات، ونجحوا في تقديم التماسات إلى الحكومة للضغط على بكين لوضع قيد طوعي على الصادرات الصينية من المنسوجات.[2]

ويتأكد هذا الوضع من خلال النتائج التي توصل إليها الباحثين "إلو" و "برايس" Elu and Price حول تأثير الشركات الصينية في قطاع الصناعات التحويلية، والتي لا تؤدي إلى تحسين مستويات معيشة

[1] -Juliet U. Elu and Gregory N. Price, "Does China Transfer Productivity Enhancing Technology to Sub-Saharan Africa? Evidence from Manufacturing Firms", **Africa Development Review**, Vol. 22, No. 1, 2010, p 595.

[2] - Chris Alden and Martyn Davies, "A Profile of the Operations of Chinese Multinaltionals in Africa", **South African Journal of International Affairs**, Vol. 13, No. 1, Summer/Autumn 2006, p.p 93-94.

الأفارقة[1]، كما أن الأجور المنخفضة المدفوعة لعمال المناجم الأفارقة في زامبيا[2]، تضاف إلى العوامل التي تسببت في تدهور مستويات معيشة الأفارقة.

وبالتالي تبين مختلف التحليلات الاقتصادية الجزئية، أن وجود المؤسسات الأجنبية نادرا ما يشجع النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة، من خلال بعض العوامل مثل زيادة إنتاجية شركات البلدان المضيفة، وحدود نقل التكنولوجيا، وتعزيز مستويات المعيشة. وهذا ما تبينه استثمارات الشركات الصينية في إفريقيا التي لها تأثير إيجابي محدود للغاية على الشركات المحلية الإفريقية.

غير أنه على مستوى الاقتصاد الكلي، من المثير للاهتمام النظر إلى أي مدى يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في القارة.

فقضية ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يسبب النمو الاقتصادي أم أن النمو داخل بلد يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من المستثمرين بحثاً عن مصادر جديدة لتحقيق الربح، أثارت مسألة نقاش ساخن بنتائج مختلفة للغاية. وتؤكد في هذا الصدد بعض الدراسات أن النمو الاقتصادي لأي بلد يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن معظم الدراسات ترى عكس ذلك. وتكشف النتائج التجريبية عن مجموعة من البلدان أنه بقدر ما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر النمو، يجذب هذا الأخير الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لا يزال موضع شك[3].

ومع ذلك، يجادل "كاركوفيتش" Carkovic و"ليفين" Levine أنه على المستوى الكلي، لا يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته النمو على المدى الطويل في البلدان المتلقية[4]، وهو موقف يوحي بضرورة وجود عوامل أخرى إضافية تعزز النمو لتمكين الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون له تأثير إيجابي على اقتصاد البلد المتلقي.

بعبارة أخرى، لكي تكون البلدان المتلقية قادرة على استيعاب المزايا المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، يجب عليها الوفاء بجملة من الشروط التي تتراوح بين انفتاح اقتصادياتها على التجارة الدولية، وبلوغ درجه معينة من التطور في البنية التحتية والنظام المالي إلى حد أدنى من الثروة الوطنية، كما يجب أن تكون القوه العاملة فيها قد بلغت مستويات مقبولة من التعليم.

وتشير وجهات النظر المختلفة هذه إلى أن العلاقة غير ملتبسة على الرغم من أن الرؤية التقليدية تريد قبول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو. ونتيجة لذلك، من العدل الاعتراف بأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الوطنية الصينية في إفريقيا والنمو الاقتصادي في البلدان الإفريقية

---

[1] - Juliet U. Elu and Gregory N. Price,"Does China Transfer Productivity Enhancing Technology to Sub Saharan Africa? Evidence from Manufacturing Firms", **Africa Development Review**, Vol. 22, Issue.1, December / Decembre 2010, p 595.

[2] - Chris Alden and Martyn Davies, Op.Cit, p 93.

[3] -Jong Il Choe, "Do Foreign Direct Investment and Gross Domestic Investment Promote Economic Growth?", **Review of Development Economics**, Vol. 7, Issue. 1, February 2003, p 45.

[4] - Maria Carkovic and Ross Levine, "Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?", May, 2002, p.p 8-13, see: **http://siteresources.worldbank.org/INTFR/Resources/fdi.pdf** (accessed 21/06/2018).

المستقبلة ليست مسألة حقيقة واضحة. ومع ذلك، فإن تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بالاقتران مع عوامل أخرى تعزز النمو يمكن أن يسمح لنا بإصدار أحكام حول المدى الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات الصينية باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي في القارة الإفريقية.

لقد أثير الشعور بأن المشاهد على وشك اكتشاف خيار أفضل للقارة الأفريقية، ولا سيما في ظل تنامي الاعتقاد بأن الاستثمارات الصينية في إفريقيا ستحقق النتائج التي فشلت القوى الغربية في تحقيقها. ولكن بعد أن أظهرت من ناحية، خطابات الحكومة الصينية حول التعاون جنوب – جنوب باعتبارها لا تتفق مع التطور التاريخي للمفهوم، ومن ناحية أخرى، بعد أن تم التوصل إلى إدراك حقيقة أن الشعارات الصينية لعبت دورا بارزا في تسهيل اختراق الشركات الصينية للقارة الإفريقية (خصوصا الشركات النفطية الصينية)، وقد قيل أن استثمارات الشركات الصينية التي تلت ذلك في إفريقيا لا يمكن أن تؤدي إلى نمو اقتصادي كبير في القارة، وهذا مرتبط بمجموعة من الأسباب.

أولاً: تعتبر الاستثمارات الصينية في إفريقيا صغيرة الحجم نسبيًا وموزعة بشكل غير متساوٍ على مستوى القارة. إذ تعد إفريقيا الوجهة الثالثة المفضلة للاستثمارات الصينية في العالم النامي بعد كل من آسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى هذا النحو فإن حجم الاستثمارات الأجنبية الصينية المباشرة في إفريقيا أقل أهمية بكثير من تلك المستثمرة في بقية العالم الثالث. وفي إفريقيا نفسها، ينحصر ضخ حوالي ثلاثة أرباع تدفقات الاستثمارات الصينية إلى القارة في عدد قليل جداً من الموارد الطبيعية، كما تتركز معظمها في البلدان الإفريقية الغنية بالنفط.

علاوة على ذلك، عندما تتم مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين من جميع أنحاء العالم بالتدفقات إلى إفريقيا، فمن الواضح للجميع أن الصين تستقبل كل عام تقريبا –منذ سياسات الإصلاح الانفتاحية– من ضعفين إلى أربع أضعاف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا. ويعود الفضل جزئياً في هذه التدفقات الاستثمارية نحو الصين أن الساحل الشرقي يظهر نمواً اقتصادياً مذهلاً بينما تتخلف بعض مناطقها الأخرى عن الركب. ومن ثم فإن هاتين الحقيقتين (حجم تدفقات الاستثمارات الصينية إلى إفريقيا وتركيزها في عدد قليل من البلدان الإفريقية) تشيران إلى أن قطاع الموارد والبلدان الإفريقية الغنية بالنفط قد تظهران في نهاية المطاف بعض علامات النمو الاقتصادي، على عكس الدول الإفريقية الأخرى الفقيرة من حيث الموارد، حيث لم تظهر فيها بوادر النمو الاقتصادي.

ثانيا: يبدو أن التفاوت الشديد في انتشار التجارة بين الصين وإفريقيا يؤكد أيضا الحجة القائلة بأن قلة من البلدان الإفريقية قد تشهد بعض النمو الاقتصادي كنتيجة للتواجد الصيني في القارة. وتتركز تجارة الصين أساسا في الدول الإفريقية الغنية بالموارد والنفط. إلى جانب غالبية الدول الإفريقية، بما في ذلك البلدان القليلة الغنية بالنفط التي تمارس التجارة مع الصين، فإنها تواجه عجزا تجاريا مقارنة بالصين.

فبالرغم من أن عدد كبيرا من النخب والمفكرين الأفارقة ينظرون إلى الصين على أنها نموذج اقتصادي جذاب يستحق المحاكاة وحافزا محتملا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، ورؤيتهم للعلاقات

الناشئة بين بلدان الجنوب كفرصة تاريخية لدول إفريقيا للهروب من الروابط الاستعمارية الجديدة مع الغرب. ومع ذلك، ليس من الواضح أن التجارة الصينية – الإفريقية تختلف بشكل كبير عن الأنماط التجارية الغربية – الإفريقية. ولا من الواضح كذلك أن مشاركة الصين ستحسن إلى حد كبير آفاق التنمية في إفريقيا[1]، واستنادا لأهم شركاء الاستيراد الأفارقة للصين، لا تختلف مصالح بكين الاقتصادية في إفريقيا عن مصالح الدول الغربية فيها.[2]

ثالثًا: معظم مشاريع البنية التحتية التي حققتها الشركات الوطنية الصينية بالكاد تدر احتياطيات من العملات الأجنبية للدول الإفريقية، في حين أنها تخلق حالات دين جديدة لهذه الدول، لأنه يتعين عليها أخذ قروض جديدة لتمويل هذه المشاريع. وفي الوقت نفسه، تضخم المشاريع عمليات تحول الشركات الصينية، وبالتالي فإنها تولد لها إمكانية تحقيق الأرباح. وتجدر الإشارة إلى أن حالات الديون الجديدة تزيد من عبء الديون القائمة بالفعل على عاتق البلدان الإفريقية، وبذلك تتقلص بشكل خطير إمكانيات خلق نمو اقتصادي في القارة.

فقد حققت الصين مليارات الدولارات في مشاريع البنية التحتية في القارة الإفريقية من خلال FOCAC بالاستفادة من التصنيع والبنية التحتية في القارة، من خلال تسهيلات الحكومات الإفريقية التي سمحت للصين بجلب العمالة الصينية إليها، بغض النظر عن البطالة المذهلة المنتشرة في إفريقيا، حيث بلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل 11600000 شخص في عام 2016[3].

ومن ثم، وبالاستناد إلى الحقائق المشار إليها أعلاه، يمكن القول أن استثمارات الشركات الوطنية الصينية في إفريقيا لن تؤدي إلى تنمية اقتصادية مهمة في إفريقيا. وبدلاً من ذلك، ستقود إلى بعض الآثار الاقتصادية التدريجية غير المرغوبة، مؤدية إلى انتشار نمو اقتصادي محدود للغاية في جميع أنحاء القارة الإفريقية.

ومما يزيد الأمر سوءا، حالة معظم المنتجين الإفريقيين الذين ليسوا ببساطة في وضع يمكنهم من منافسة الشركات الصينية حتى في الأسواق المحلية الإفريقية، حيث أنهم غير قادرين على تقويض تكاليف الإنتاج وأسعار الإنتاج الصينية.علاوة على ذلك، يواجه تجار التجزئة المحليين أيضًا منافسة تجارية متزايدة بسرعة من قبل التجار الصينيين المغتربين[4]. بالرغم من وجود بعض الأدلة التي تبين بأن

---

[1] -Andrea Goldstein and others, **The Rise of China and India : what's in it for Africa?**, Paris: OECD Development Centre Studies, 2006, p 133.

[2] - Joshua Kurlantzick, "Beijing's Safari: China's Move into Africa and Its Implications for Aid, Development, and Governance", policy outlook, Carnegie Endowment For International Peace, November 2006, p 5, see : **http://carnegieendowment.org/files/kurlantzick_outlook_africa2.pdf** (accessed 22/06/2018).

[3] - Dawn Nagar, Op.cit, p 513.

[4] – مثلا يعيش حوالي 400 ألف صيني في جنوب إفريقيا (2007)، وحوالي 3 آلاف صيني في الكاميرون (2005)، عشرة آلاف صيني في السودان (2005)، 100 ألف في نيجيريا (2007)، 8 آلاف في الجزائر (2003)، 10 آلاف في ساحل العاج (2007)، و10 آلاف في زيمبابوي (2007). أنظر:

- Giles Mohan and Ben Lampert, "Chinese Migrants in Africa: Bilateral and Informal Governance of a Poorly Understood South-South Flow", **Draft paper**, prepared for the UNRISD Conference : Regional Governance of

الأنشطة الاقتصادية لرجال الأعمال الصينيين يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في التنمية المحلية للدول الإفريقية، غير أن التقارير الصحفية تشير إلى أن وجودهم الملحوظ يثير أيضًا استياءًا محليًا كبيرًا[1].

ومع أن، تنويع الشركاء التجاريين يعد مؤشرا مشجعا، بيد أنه على الدول الإفريقية إدراك حقيقة أن الصين لن يكون لها في حد ذاتها تأثير إيجابي على اقتصادياتها، على اعتبار سياساتها الخارجية للتجارة ليست مدفوعة بدوافع الإيثار. فكل من الشركات الصينية والإفريقية أولاً وقبل كل شيء متنافسون اقتصاديون في مجال الاستثمارات والأسواق، ولا سيما في مجال الصناعات كثيفة العمالة والصناعات الموجهة للتصدير مثل المنسوجات والملابس[2]. ومع ذلك، لا يشير أي شيء حتى الآن أن إفريقيا ستكون قادرة على التنافس بنجاح مع الصين، ونتيجة لذلك، فإن صادراتها نحو الصين تقتصر بشكل عام على السلع كثيفة رأس المال. وهذا الخلل في التوازن يؤثر على إفريقيا في إيجاد الوظائف في الصين، بينما تعمل الواردات الإفريقية من الصين على تقويض أسواق العمل في القارة الإفريقية.

بالرغم من أن هذا الوضع غير المتكافئ هو نتيجة المنافسة المشروعة في السوق، فإنه يتناقض مع التصريحات الصينية الرسمية الساعية إلى تعزيز التفاعل الإيجابي الصيني–الإفريقي المفضي دائما إلى حالات مربحة لكلا الطرفين.

أقل ما يمكن للمرء قوله في هذا الشأن، هو أن خطاب بكين المحلق عاليا في أغلب الأحيان يتضاءل ويبدو هزيلا في مواجهة الحقائق الصارخة. وحتى الآن، على سبيل المثال، يعتبر البُعد النسبي للاستثمارات الصينية طويلة الأجل في إفريقيا خارج القطاع الاستخراجي يتناقض ما تود بكين إبداءه لالتزامها الاقتصادي تجاه القارة الإفريقية. ولذلك، ستكون الحكومات الإفريقية ساذجة لما تحمل بمحمل الجد ظاهر الخطاب الصيني عن التضامن جنوب–جنوب. فالحقيقة القاسية هي أن الصين ليست سوى دولة تسعى لخدمة مصالحها الذاتية مثلها مثل أية دولة أخرى. وتقدم العلاقات الصينية–الزيمبابوية أبرز مثال على ذلك.

تعرضت زيمبابوي خلال السنوات السابقة لأزمة تفاقمت آثارها بسبب حظر المساعدات المالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ليتم عزلها بعد عام 2000م عن المجتمع الدولي، كما تم انتقاد حكومة الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي(الجبهة الوطنية) بسبب انتهاكها لمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الراشد، وحقوق الإنسان.[3]

في ظل هذه الظروف السيئة، لجأ النظام الزيمبابوي بقايدة الرئيس "روبرت موغابي" Robert Mugabe إلى الصين كشريك اقتصادي جديد ليحل محل المستثمرين الغربيين، من أجل تخفيف تأثير

Migration and Socio-Political Rights: Institutions, Actors and Processes, Geneva (Switzerland), 14-15 January 2013, p 3.

[1] - Chris Alden, "China in Africa", **Survival**, Vol.47, Issue.03, September 2005, p 157.

[2] - Rhys Jenkins and Chris Edwards, "How Does China's Growth Affect Poverty Reduction in Asia, Africa and Latin America?", **Expanded Report to DFID**, Norwich : University of East Anglia, 10 December 2004, p 13, p.p 21-22, p 33.

[3] - Zhang Chun, "China–Zimbabwe Relations: A Model of China–Africa Relations?", **occasional paper**, No. 205, Johannesburg : South African Institute of International Affairs (SAIIA), November 2014, p 8.

العقوبات المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ عام 2002م، كما أبدت الصين من جهتها رغبة في احتضان "موغابي" علنا، بالرغم من العقوبات الدولية المفروضة عليه.[1]

ولكن بعد زيارة الرئيس "موغابي" للصين في 2005م لتأمين عملية إنقاذ اقتصاده المنهار، عاد فارغ اليدين تقريبًا، إذ لم تكن كل طلبات "موجابي" إلى حكومة بكين ناجحة. فخلال هذه الزيارة الرسمية، طلب قرضاً بقيمة مليار دولار، لكنه لم يحصل عليه. وبدلاً من ذلك، حصل على ستة ملايين دولار فقط كمساعدات غذائية.[2]

وبالتالي، فإن امتيازات البلاتين التي قدمتها زمبابوي لم تكن حافزا كافيا للصين لمنح أموال على النطاق المطلوب من قبل "موغابي". وهذا مؤشر واضح على أن المصالح الصينية هي التي حلت محل الخطابات الغامضة حول التضامن جنوب–جنوب، وهي أيضاً بمثابة درس تعلمته جنوب إفريقيا بعد ذلك. حيث تثير نقابات العمال فيها مخاوف بشأن خطر تنامي واردات المنسوجات الصينية الرخيصة في القضاء على الصناعات النسيجية المحلية، كما تشكك هذه النقابات في مساعي حكومة بريتوريا بشأن اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية لحماية صناعات النسيج الوطنية. وكان رد الطرف الصيني على هذه المخاوف، أن أي تحرك من جانب حكومة جنوب إفريقيا لتقييد واردات المنسوجات الصينية من شأنه انتهاك اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية.

[1] - Chris Alden, **China in Africa**, london / new york : Zed Books, 2007, p 63.

[2] - Abiodun Alao, "China and Zimbabwe: The Context and Contents of a Complex Relationship ",**occasional paper**, No. 202, Johannesburg : South African Institute of International Affairs (SAIIA), October 2014, p 18.

المطلب الثاني: التغاضي عن قضايا حقوق الإنسان، ودعم الأنظمة الفاسدة

أصبحت الروابط الصينية الإفريقية الأخيرة تشكل موضوعا رئيسيا ومحل اهتمام متزايد في دوائر العلاقات الدولية. وتعتبر قضايا الصين وحقوق الإنسان في إفريقيا إحدى القضايا الرئيسية التي أضحت تهيمن حتى الآن على الأجندة البحثية. ومن أهم المفارقات، أن الصين لها تأثير سياسي قوي في إفريقيا رغم أنها تنتهج سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. هذا التأثير ناجم عن تعاظم مصالحها الاقتصادية في القارة خصوصا حاجتها لموارد الطاقة الإفريقية.

وبالتالي، ترتبت عن ممارساتها الاقتصادية آثار سياسيه واضحة، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، ويبدو أنها لا تسهم كثيرا في تعزيز الديمقراطية المرتبطة بحماية حقوق الإنسان. لكن النخب الإفريقية الحاكمة هي أكثر المستفيدين من غيرها في تعاملها مع الصين، في حين يرى الرأي العام الإفريقي في ذلك مزايا قليلة وعددا كبيرا من المساوئ،[1] في ظل السعي الدائم للقادة الأفارقة للبحث عن نماذج للنجاح، ولكن بشرط أن لا تؤدي إلى تهديد المصالح القائمة للأنظمة الحاكمة. إذ من الواضح وجود قدر كبير من التشابه والاشتراك بين المنظورات الصينية للحكم المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، ونهج العديد من القادة الأفارقة. باعتبار أن العديد منهم إن لم يكن معظمهم، لا يشاطرون الغرب قلقه بشأن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.[2]

ففي سياق العلاقات الصينية– الإفريقية الحالية، أخذت حقوق الإنسان حيزا كبيرا من الخطاب السائد، خاصة ما تعلق بالتوجس من السلوك الصيني وتواطئه مع الحكومات الإفريقية التي لا تلتزم بقضايا حقوق الإنسان. ففي تقرير لمجلس العلاقات الخارجية (CFR) تم اتهام الصين بحماية "الدول المارقة" مثل زيمبابوي والسودان، وتسخير نفوذها لمواجهة الضغوط الغربية المسلطة على الدول الإفريقية، والمتعلقة بتحسين حقوق الإنسان والحكم في القارة.[3]

لقد أعرب المسؤولون الغربيون ومنظمات حقوق الإنسان عن جزعهم/قلقهم من استعداد الصين للاستثمار في البلدان الإفريقية ذات السجلات المشكوك فيها في مجال حقوق الإنسان. لأن توسيع الصين لاستثماراتها في هذه الدول سيجعلها تقوم بإضفاء الشرعية وتشجيع أكثر الأنظمة القمعية في إفريقيا، مما يزيد من احتمال قيام الدول الضعيفة والفاشلة.[4] بالنسبة للدول ذات سجلات حقوق الإنسان المشكوك فيها، فإن الصفقات الصينية تعتبر بدائل مغرية للحزم الاستثمارية المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية والحكومات الغربية الأخرى، والتي تتطلب في كثير من الأحيان معايير الشفافية والمساءلة. إذ تقدم الصين مساعدات تنموية شاملة للدول الإفريقية لإثبات حسن نواياها، وإيجاد بيئة مواتية للتجارة وعلاقات

[1] -Denis M.Tull, "China's engagement in Africa: scope, significance, and consequences", **Journal of Modern African Studies**, Vol.44, No.3, 2006, p.p 474–475.
[2] -Ian Taylor, "Sino-African Relations and the Problem of Human Rights", **African Affairs**, Vol.107, No.426, January 2008, p 82.
[3] - The Council on Foreign Relations (CFR), Op.cit, p.p 49-50.
[4] - Peter Brookes and Ji Hye Shin, "China's Influence in Africa: Implications for the United States", **Report**, Washington DC: Heritage Foundation, No. 1916, February 22, 2006, p 2.

سياسية ودية، بينما ترحب البلدان الإفريقية بشكل عام برغبة الصين في تقديم المساعدات دون شروط مسبقة متعلقة باحترام حقوق الإنسان أو ضمان الشفافية الحكومية، كما هو مطلوب عادة من جانب الولايات المتحدة والعديد من الجهات الدولية المانحة الأخرى.[1]

ففيما يتعلق بالأزمة في دارفور، كانت الإستراتيجية الصينية آنذاك هي تخفيف لغة قرارات مجلس الأمن وكثيراً ما تمتنع عن التصويت.[2] على سبيل المثال، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سبتمبر 2004 قرارا رقم 1564 يقضي بإدانة القتل الجماعي للمدنيين في منطقة دارفور، لكنه لم يستطع فرض عقوبات على السودان، لأن الصين امتنعت عن التصويت. كما امتنعت الصين أيضا عن التصويت على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1706، في 31 أوت 2006 بشأن إيفاد العملية المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأظهر تصويت الصين للخرطوم أن العاصمة لن تضطر إلى مواجهة تنفيذ القرار رقم 1706 بشكل عاجل أو قاسي، وأن الحماية والدعم الدبلوماسيين سيمتدان إلى رفض السودان المتعنت الالتزام بالقانون الدولي.[3]

غير أنه طرأ تحول في موقف بكين منذ بداية عام 2007، عندما تعالت الدعوات الغربية من أجل مقاطعة الألعاب الأولمبية لعام 2008 (سميت أولمبياد الإبادة الجماعية) التي استضافتها الصين. وفي وقت لاحق، أقنعت الصين السودان بقبول تواجد القوة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، باستخدام ما أسمته "دبلوماسية القوة الناعمة"، وليس التدخل. وبناءا على ذلك، تم تعيين Guijin الممثل الخاص للشؤون الإفريقية لفترة قصيرة في ماي 2007 من أجل تسهيل التوصل إلى حل سياسي للأزمة في دارفور. ومع الاستفتاء المطبق منذ 9 جويلية 2011، حصلت جنوب السودان على استقلالها عن الشمال وشكلت حكومتها الخاصة.

يمكن القول أن مسؤولية الصين عن انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا يجب أن تكون راسخة تماما وأنها هي بالفعل "مسؤولة" أو "مدانة" عن مساعدة الأنظمة التعسفية في القارة. لكن من ناحية أخرى، واستنادا للتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية (مكتب الديمقراطية) في 2016م، تمت الإشارة من خلاله أنه بدون الصين لا تحظى معايير حقوق الإنسان في أغلبية البلدان الإفريقية بأفضل من ذلك.

ففي نيجيريا، على سبيل المثال، من بين أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعاً ما يلي: الاتجار بالبشر لأغراض الدعارة والسخرة، العنف المجتمعي وجرائم القتل، عمالة الأطفال والاستغلال، التمييز القائم على أساس الجنس والعرق والمنطقة والدين، والقيود المفروضة على حرية التجمع والتنقل والصحافة

[1] - Larry Hanauer and Lyle J. Morris, Op.cit, p 5.

[2] - Human Security Baseline Assessment (HSBA), "Arms, Oil and Darfur: The Evolution of Relations between China and Sudan", **Sudan Issue Brief**, Small Arms Survey, No. 7, July 2007, p7, see : **http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-07-Arms.pdf** (accessed 17/07/2018).

[3] - Helene Cooper, "Darfur Collides With Olympics, And China Yields", **The New York Times**, April 13, 2007, see : **https://www.nytimes.com/2007/04/13/washington/13diplo.html** (accessed 17/07/2018).

والتعبير والدين[1]، والتي لا تقدم الصين أية مساهمة بشأنها. يترتب على ذلك، القول بأن الصين لا تستطيع تحمل كل اللوم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، لأن حقوق الإنسان للأفارقة لم تكن جديرة بالثناء حتى بدون الصين.

في الواقع، هناك عدة طرق لا بد أن تكون الصين قد ارتكبت أو ساعدت من خلالها انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا في سبيل دعم مصالحها الاقتصادية– الطاقوية في القارة. وقد تم الاستشهاد ببعض الطرق التي ساعدت بها الصين انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا.

لعل أبرز هذه الطرق، القضايا المتعلقة بظروف العمل، فقد كانت ممارسات الأعمال الصينية وظروف العمل السيئة التي تجاهلت حقوق الإنسان للمواطنين الأفارقة مصدر قلق دائم. على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى مسألة منجم النحاس في زامبيا. إذ تم إغلاق منجم شامبيشي للنحاس The Chambishi Copper Mine الذي يقع في قلب حزام زامبيا النحاسي لأكثر من عقد، عندما اشترت الشركة الصينية للمعادن غير الحديدية(CNMC) 85% من المنجم في عام 1998م مقابل 20 مليون دولار.[2]

وقد تم الترحيب بالمشروع كمثال بارز على الكيفية التي يمكن بها للاستثمار الأجنبي جلب فرص العمل والتكنولوجيات الجديدة إلى إفريقيا. وفي أفريل 2005م، تسبب انفجار وقع في المنجم في مقتل واحد وخمسين (51) عاملا زامبيا بسبب سوء معايير السلامة. وبعدها بسنة واحدة، عقب حظر الصين لنشاطات النقابات العمالية، وبداية الصين دفع رواتب موظفيها الزامبيين بأقل من الحد الأدنى للأجور التي تقدر بـ 67 دولارا في الشهر، تم إطلاق النار على ستة عمال زامبيين من قبل مراقب صيني في مظاهرة عمالية.[3]

بالرغم من أنه قد تم إيجاد/إنشاء ما لا يقل عن 20 ألف وظيفة للزامبيين في مناجم النحاس والصناعات الداعمة له[4]، فإن سوء ظروف العمل للشركات الصينية التي تجاهلت حقوق العمال من خلال عدم توفير معايير السلامة تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. وفي نيجيريا، بدأ العمال النيجيريون في شركة Dura Pack (وهي شركة صينية تنتج أكياس النايلون)، إضرابًا في أبريل 2013 احتجاجًا على وفاة زميلهم نتيجة لصعقة كهربائية، بسبب ما وصفوه ببيئة العمل غير الآمنة ونقص معدات السلامة والأمان.[5]

---

[1] – للمزيد من التوسع فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا، أنظر:

- US Department of State, "Country Reports on Human Rights Practices for 2016: Nigeria", **Report**, Bureau of Democracy, Human Rights and Labour, 2016, p.p 2-28.

[2] - Deborah Brautigam, **The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa**, New York: Oxford University Press, 2009, p 5.

[3] -Howard W. French, "China In Africa: All Trade, With No Political Baggage", **New York Times**, August 8, 2004, see : **https://www.nytimes.com/2004/08/08/world/china-in-africa-all-trade-with-no-political-baggage.html** (accessed 17/07/2018).

[4] - Madison Condon, "China In Africa: What The Policy Of Nonintervention Adds To The Western Development Dilemma", **Praxis :The Fletcher Journal Of Human Security**, Vol.27, 2012, P 10.

[5]- Niyi Adeoshun, "Workers Protest Death Of Colleague, Poor Working Conditions At Lagos-Based Chinese Firm", **information : Nigeria**, April 18, 2013, see :

أما في كل من ناميبيا وجنوب إفريقيا وزامبيا، تبين أن المديرين الصينيين يتجاهلون بشكل متكرر القوانين المحلية للحد الأدنى للأجور ومتطلبات/شروط العمل الإيجابي، فيما يرفضون دفع الضمان الاجتماعي والعلاوات.[1] كما يشار أيضا إلى أن الصين تتجاهل الحماية البيئية المتعلقة بتنفيذ المشاريع في إفريقيا.[2]

ولكن الحقيقة هي أن البيئة المحلية الصينية لا تسير على ما يرام، وأن شركاتها لن تفعل أي شيء في إفريقيا مختلف عما تفعله محليا (داخل الصين). كيف يمكن للمرء توقع التزام شركات التعدين الصينية في إفريقيا بقوانين البيئة والسلامة، إذا كانت الألغام التي تعمل بها هذه الشركات في إفريقيا مصنّعة في الصين، وتصنف ضمن الألغام الأكثر خطورة في العالم؟.[3]

علاوة على ذلك، يقال إن مبيعات الأسلحة الصينية إلى دول مثل: السودان وزيمبابوي شجعت على الإبادة الجماعية في دارفور نتيجة للصراعات المسلحة، واستعملتها الحكومة الزيمبابوية ضد مواطنيها. وفي السودان، تمتلك شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) أكبر حصة في قطاع النفط السوداني، شركة النيل الكبرى للبترول العاملة، وقد ساعدت استثماراتها السودان على بدء تصدير النفط في عام 1999، بعد انسحاب الدول الغربية في أوائل التسعينات بسبب ما أسموه "انتهاكات حقوق الإنسان في السودان".

كان يُنظر إلى الاستثمارات الصينية في قطاع النفط السوداني والأموال المتراكمة من النفط بأنها ساعدت أزمة حكومة عمر البشير في مواجهة أزمة الوقود، وتمويل التطهير العرقي من خلال الحصول على الأسلحة أيضا من الصين. كما ذُكر بأن الصين باعت مجموعة من الطائرات والأسلحة الصغيرة بقيمة 100 مليون دولار للرئيس السوداني عمر البشير بين عامي 1996 و2003.[4]

وشملت الأسلحة طائرات حربية، وطائرات هليكوبتر عسكرية قيل إنها استخدمت في قمع المدنيين في الجنوب، الأمر الذي جعل الصين متواطئة في انتهاكات الحكومة ضد حقوق الإنسان. في حين تصر حكومتها على أنها لا تبيع الأسلحة المتجهة نحو دارفور. لكن ذكرت منظمة العفو الدولية أن الأسلحة الصغيرة، والطائرات التي قدمتها كل من الصين وروسيا شوهدت في دارفور، وأن هذه الطائرات استخدمها الجيش السوداني لدعم هجمات الجنود على المدنيين.[5]

---

http://www.informationng.com/2013/04/workers-protest-death-of-colleague-poor-working-conditions-at-lagos-based-chinese-firm.html (accessed 17/07/2018).

[1] - Herbert Jauch and Iipumbu Sakaria, "Chinese investments in Namibia", in : Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch (editors), **Chinese Investments in Africa: A Labour Perspective**, Harare (Zimbabwe) : african labour research network (ALRN), May 2009, p.p 218-220.

[2]- Laura Freschi, "China in Africa myths and realities", February 08, 2010 , see : http://www.nyudri.org/aidwatcharchive/2010/02/china-in-africa-myths-and-realities (accessed 17/07/2018).

[3]- Loro Horta, "China in Africa: Soft Power, Hard Results", **Yale Global**, November 13, 2009, see : https://yaleglobal.yale.edu/content/china-africa-soft-power-hard-results (accessed 17/07/2018).

[4] - Deborah Brautigam, **The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa**, Op.cit, p 282.

[5]-BBC, "China, Russia, Deny Weapons Breach", **BBC News**, 8 May 2007, see: http://news.bbc.co.uk/2/hi/6632959.stm (accessed 17/07/2018).

بالرغم من أن الأسلحة الصينية قد تكون ساعدت في مهاجمة المدنيين وإساءة معاملتهم في نزاع دارفور، لكن من المهم التمييز بين تلك التجاوزات التي تكون الصين مسؤولة عنها بوضوح أو متواطئة معها، من تلك المتعلقة برغبة المجتمع الدولي أو بعض الدول في تقييد الصين أو منعها عن طريق استخدام حق الفيتو (الذي لا يمكن أن يعزى استعداد الصين أو عدم استعدادها للتصرف إلى الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات). إذ من الواضح أن الصين مسؤولة عن تسليم الأسلحة التي يُعرف استخدامها من قبل أطراف النزاع في دارفور، وهي تنتهك الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة، ويمكن القول أيضاً أنها متواطئة مع الانتهاكات الإنسانية المرتكبة من قبل الحكومة السودانية في استغلال النفط أواخر التسعينات، حيث كانت تعرف أيضاً الغايات التي ستستخدم بها أسلحتها وطرقها.[1]

من الواضح اهتمام الصين وسعيها لتحقيق المصلحة الوطنية من خلال الحفاظ على نموها الاقتصادي، والتركيز على الأعمال التي تفضلها في إفريقيا. وينعكس ذلك في تعليقات نائب وزير الخارجية الصيني، تشو ون تشونغ Zhou Wenzhong، عندما تم إجراء مقابلة معه حول موقف الصين من الصراع في السودان، حيث أشار إلى أن "الأعمال الصينية في السودان تجارية بالأساس. ونحن نحاول فصل السياسة عن الأعمال التجارية ... ".[2]

وعلاوة على ذلك، الصين ليست هي الدولة الوحيدة التي تمارس أنشطة عسكرية تساهم في انتهاك حقوق الإنسان في إفريقيا. على سبيل المثال، لدى الولايات المتحدة قاعدة عسكرية قوية في جيبوتي، وقد أنشأت قوة إفريقية في القيادة الإفريقية (أفريكوم AFRICOM) في القارة، كما شنت غارتين جويتين على جنوب الصومال في جانفي2007، وعمومًا تلعب دورًا أكثر قوة في القارة أكثر من الصين.[3] في حين قامت الصين وروسيا بحماية الحكومات المحاصرة في السودان وبورما، تستمر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في العمل من أجل حماية إسرائيل (ضد الفلسطينيين).[4]

من الواضح أن اهتمام الصين بمصلحتها الذاتية في علاقتها مع إفريقيا لا يختلف عن أهداف مشاركة الدول الغربية معها. فعلى سبيل المثال، تضطلع الحكومة الأمريكية وشركاتها النفطية بشكل وثيق في دعم النظام الاستبدادي لغينيا الاستوائية بقيادة الرئيس تيودورو أوبيانغ نغويما Teodoro Obiang Nguema، الذي يعتبر من بين أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في القارة الإفريقية.

عادة وفي ظل بيئة دولية مهددة، يتم وصف المصلحة الوطنية باعتبارها الأساس المنطقي المبرر والكامن وراء سلوك الدول ورجال الدولة. والحجة في ذلك، هي أن الانتقادات المكثفة ضد للصين من قبل

---

[1] - Stephen Brown and Chandra Lekha Sriram, "China's Role in Human Rights Abuses in Africa: Clarifying Issues of Culpability", in : Robert I. Rotberg (editor), **China into Africa : Trade, Aid, and Influence**, Op.cit, p 259-260.

[2] -Howard W. French, Web site mentioned.

[3] - Maxi Schoeman, "China in Africa: The Rise of Hegemony?", **Strategic Review for Southern Africa**, Vol.29, No. 2, 2007, p 85.

[4]-Anup Shah, "China and Human Rights", **Global Issues**, May 12, 2010, see: **http://www.globalissues.org/article/144/china-and-human-rights** (accessed 17/07/2018).

الإعلام الغربي والنخب السياسية الغربية تنم عن شيء من الازدواجية في التعامل مع ملف حقوق الإنسان، بالنظر إلى أن الغرب أنفسهم أيضا لديهم سجل أسود حول قضايا حقوق الإنسان في القارة.

ويبدو أن سلوك الدول الكبرى إزاء هذه القضايا يعتمد على المكان الذي تكمن فيه مصالحها في ذلك الوقت، ومدى أهمية أن "المصلحة" سوف تملي إلى أي مدى ستنخرط هذه الدولة في منطقة معينة من أجل حماية ومتابعة حقوق الإنسان فيها. ففي السياسة الدولية، غالباً ما يتم وضع مصالح الدولة وبقائها ضمن الأولويات في علاقتها بدول أخرى. وعادةً ما توصف السياسة الدولية بأنها أنماط التفاعلات السياسية بين الدول، والتي تنطوي على سلوك يسعى إلى تحقيق الأهداف، كما أنها تعتبر عملية تحديد من يحصل على ماذا ومتى وكيف.

كما أن الدول الغربية والأوروبية وجهت انتقادات شديدة للصين بشأن مساعداتها غير المشروطة التي أدت إلى تقويض الحكم الرشيد والمبادئ الديمقراطية، كما عملت على تغذية انعدام المساءلة من قبل الحكومات المتلقية في إفريقيا. ويمكن تلمس ذلك في العلاقات الصينية– الأنجولية، إذ تعتبر مساعدات الصين غير المشروطة بمثابة جزرة للحكومة الأنجولية المختلة.

ففي عام 2004، لما كان صندوق النقد الدولي (IMF) يربط متطلبات تدبير الشفافية بالقروض التي يقدمها لأنغولا من أجل جهود إعادة الإعمار بعد الحرب. وكانت النخبة الأنجولية الحاكمة مترددة في توقيع مثل هذه الصفقة، وبالمقابل كانت في أمس الحاجة إلى الأموال. لكن على طول الخط، قدم بنك التصدير والاستيراد الصيني Exim Bank عرضًا بتقديم قروض بقيمة 2 مليار دولار، مع عدم وضعه لشروط متعلقة بالفساد أو الشفافية. وبالتالي، رفضت أنجولا مساعدة صندوق النقد الدولي، ووافقت على القرض الصيني مقابل تزويد الصين بـ 40.000 برميل من النفط يوميا.

أثبتت الصين استعدادها للإقراض إلى أنجولا حيث تردد صندوق النقد الدولي. إذ تمثل القرض الصيني في إعادة بناء البنية التحتية التي دمرت أو أهملت خلال الحرب الأهلية الطويلة في البلاد. ولأن المعونة التي قدمتها الصين لم تشترط أية قيود على الشفافية والمساءلة، ولم تتطلب تنفيذ تدابير مكافحة الفساد، فإن كفاءة هذه المعونة كانت موضع شك. إذ لا يمكن الشك في أن الصين لا تشترط تدابير لمكافحة الفساد، لأنه كما أشار "كوندون" Condon، "الفساد لا يزال أمرا شائعا ومألوفا داخل الشركات الصينية نفسها".[1]

يمكن للقادة الأفارقة استخدام الإيرادات التي يتحصلون عليها من الصين في عدة سبل لا تعود بالنفع على الشعوب الإفريقية وتهدد حقوق الإنسان. فبينما تصر الصين على التمسك بمبادئ عدم التدخل واحترام سيادة الدول، يستغل القادة الأفارقة هذا الوضع من أجل حماية حكمهم. فهم يوظفون سلطتهم في استخدام العنف، والحصول على توزيع مواتٍ للثروة من التجارة والمساعدات الصينية. وبذلك، يتعين على الصين إدراك أن الاحترام غير المشروط لسيادة الدول الإفريقية لن يضمن استفادة أغلبية الأفارقة من

[1] - Madison Condon, Op.cit, p 7.

الانخراط الصيني في القارة.[1] إذ يمكن لمثل هذا الانخراط أن يهدد المصالح الذاتية الصينية في المنطقة. على سبيل المثال، فإن علاقات الصين مع "موجابي" Mugabe في زيمبابوي سوف تقوض بشكل خطير أي علاقات ستقام مع نظام ما بعد "موغابي" في زيمبابوي. خاصة عندما يتم استخدام العوائد التجارية مع الصين لإثراء الأنظمة الاستبدادية الحاكمة والحفاظ على بقائها، هنا ينبغي النظر في عدة عواقب ناجمة عن هذا الوضع.

يمكن القول أن عدم التدخل كان دائماً ممارسة مرنة، وهذا يتوقف على الظروف المحيطة، لأن مثل هذا المبدأ لا يمكن بالضرورة الالتزام به دائمًا. عندما يتم توقيع الصفقات مع أنظمة ديكتاتورية لا تحظى بشعبية، والتي يمكن لاحقا تنقيحها من قبل حكومة جديدة، يصبح من الضروري للصينيين حماية مثل هذه الأنظمة.[2]

لعل أحد أهم هذه العواقب الوخيمة يتمثل في إعاقة مسار تعزيز الديمقراطية في الدول الإفريقية. باعتبار الصين كبديل جزئي عن المساعدات الغربية، لأنها لا تهتم كثيراً بطبيعة النظام الإفريقي الذي تستثمر فيه بقدر ما تهتم بتحقيق الفوائد. يقول "تايلور" Taylor في هذا الصدد، أن استثمارات الصين لم تقتصر على دعم بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في القارة، فقد أضعفت أيضا نفوذ الآخرين الذين يحاولون تشجيع احترام أكبر لحقوق الإنسان في إفريقيا. إذ أنهم يقدمون الموارد للأنظمة الخاضعة لعقوبات والتي لم يكن بوسعهم الوصول إليها.[3] كما يستخدم "بروكس" و"شين" Brookes and Shin لغة قوية مماثلة، مجادلين أن الصين تساعد وتحرض الديكتاتوريات الإفريقية القمعية والمعدمة من خلال إضفاء الشرعية على سياساتها المضللة، والإشادة بنماذجها التنموية بما يتلاءم مع الظروف الوطنية المنفردة لكل بلد.[4]

ويشير وايت وألفيس White and Alves إلى أن الجمع بين الأنشطة التجارية الصينية وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية قد ضاعف من مشاكل الحكم فيها لا سيما في السودان، تشاد، ليبيريا، زيمبابوي وأنغولا.[5] كما يزعم كابلينسكي Kaplinsky وآخرون أن مشاركة الصين في بعض الدول الهشة في إفريقيا تؤدي إلى تقويض الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الشركات والحوكمة البيئية، كما أنها قد تعيق تكريس مبادرات الشفافية والحكم الجيد في القارة.[6] هذه ليست مشكلة سياسية فحسب، ولكنها تمثل أيضا تحديا اقتصاديا، لأن القادة الأفارقة لن يعتمدوا مبادئ السوق عندما تقوض قوتهم.

---

[1] -Lyal White and Phil Alves, "China in Africa: A Relationship of (Un)equals in the Developing World", **The South African Journal of International Affairs**,Vol.13, No.1, Summer/Autumn 2006, p 61.

[2] -Marcus Power and others, **China's Resource Diplomacy in Africa : Powering Development?**, Basingstoke, New York : Palgrave Macmillan, 2012, p 224.

[3] -Ian Taylor, **China's New Role in Africa**, Op.Cit, p.p 89-100.

[4] - Peter Brookes and Ji Hye Shin, Op.Cit, p 1.

[5] - Lyal White and Phil Alves, Op.Cit, p.p 61-62.

[6] - Raphael Kaplinsky and others, "The Impact of China on Sub-Saharan Africa", **Working Paper**, No.291, The Institute of Development Studies, November 2007, p 9.

علاوة على ذلك، يمكن أن تلعب إيرادات التجارة والمساعدات الصينية التي تنفق على العسكرة، دورا في تغذية الصراع/القمع ضد الشعوب الإفريقية، بدلا من دعم مشاريع التنمية المستدامة. لقد تجاهلت الصين العقوبات الدولية، حيث اشترت كميات كبيرة من الأخشاب المقطوعة بطريقة غير قانونية من غينيا الاستوائية، الكاميرون والموزمبيق، وفي الوقت نفسه اشترت أيضا الأخشاب المتنازع عليها في كل من الكونغو وليبريا.[1]

ساعدت عمليات الشراء هذه في تمويل الصراعات الجارية في هذه المناطق، مع ما ينجر عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تبيع الصين المعدات العسكرية للأنظمة الفاسدة التي تزيد من قدرتها على قمع شعوبها. على سبيل المثال، باعت الصين لزيمبابوي طائرات مقاتلة ومركبات عسكرية مقابل 200 مليون دولار بالرغم من الحظر المفروض على توريد السلاح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، استخدمت الحكومة الزيمبابوية أجهزة صينية للتشويش على الراديو بغرض منع بث التقارير المناهضة للحكومة من قبل وسائل الإعلام المستقلة خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2005.[2]

كما أن الأسلحة المباعة إلى الحكومة النيجيرية، والتي استخدمت لإخماد العنف والصراعات (انعدام الأمن) في منطقة دلتا نهر النيجر، أدت إلى تراكمها، ونشرها وإساءة استخدامها مسببة معاناة إنسانية مستمرة، مما أدى إلى تأجيج الجريمة، وزيادة حدة الصراع، وبذلك تم تقويض جهود المصالحة وبناء السلام، وإعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

من الواضح أن الصين لديها مصلحة مباشرة في مساعدة نيجيريا (ودول شريكة أخرى) من أجل السيطرة على هذا العنف. ومن بين المتلقين الإضافيين للطواقم العسكرية: السودان، الموزمبيق، أنجولا، مالي، الكونغو، ناميبيا، سيراليون، وكلا من إريتريا وإثيوبيا أثناء حربهما ضد بعضهما البعض.

إن عسكرة القارة الإفريقية والنزاعات المتزايدة لا تعرض الناس للخطر فحسب، بل تهدد أيضا الأصول الرأسمالية والتنمية الاقتصادية لبلدان القارة في المستقبل. كما أن هذا الوضع يخلق مناخاً استثمارياً غير مواتٍ، ويستنزف الاستثمار الأجنبي المباشر. فكل هذه القضايا والأوضاع الناتجة عنها تؤثر تأثيرا سلبيا على حقوق الإنسان الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية والسياسية في إفريقيا.

---

[1] – أنظر في هذا الصدد:

- Denis M.Tull, Op.Cit, p 465, p 468, p 475.
-David Shinn, "The China Factor in African Ethics", Carnegie Council for Ethics in International Affairs, December 21, 2006, see : **https://www.carnegiecouncil.org/publications/archive/policy_innovations/commentary/ChinaAfricaEthics** (accessed 20/07/2018).

[2]- Abraham McLaughlin, "A rising China counters US clout in Africa", March 30, 2005, see : **https://www.csmonitor.com/2005/0330/p01s01-woaf.html** (accessed 20/07/2018).

[3] - Olubukola S. Adesina,"Efficacy of Small Arms and Light Weapons Control Measures and Initiatives in Nigeria", in: Samuel Kale Ewusi (editor), **Peacebuilding in Sub-Saharan Africa: African Perspectives**, Addis Ababa: University for Peace, 2014, p 256.

تتفاقم هذه الآثار السلبية للعلاقات الصينية– الإفريقية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة في العديد من البلدان الإفريقية. ففي الكثير منها تعتبر الظروف السياسية غير ملائمة لتحويل الاستثمارات الصينية إلى مشاريع تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وهذا راجع لطبيعة النخب السياسية الحاكمة التي لديها تحكم وسيطرة على مقدرات الاقتصاد الوطني، هذا الأخير غير منظم بطريقة تنساب/تصل بواسطتها الفوائد إلى شرائح كبيرة من السكان.

وبالتالي، فدوافع الشركات الصينية المتعددة الجنسيات التي تحركها الأرباح المادية في القارة الإفريقية، لديها القدرة على أن تؤدي إلى الاستغلال، والتدهور، وفساد النخبة والقمع الشعبي. في حين أن الآثار الإيجابية المحتملة يمكن أن تنبع من التقدم في التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تنامي المطالب نحو تحقيق المزيد من الحقوق.

يبدو أن الشركات الصينية لا تدعم الاشتراك في مبادرة الشفافية الخاصة بالصناعات الاستخراجية من أجل الحد من الفساد الحكومي وتعزيز النمو الاقتصادي للبلدان الإفريقية التي تمتلك الموارد والثروات الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، تدافع الصين عن نموذج التنمية الاقتصادية وفق النمط الصيني القائم على نظام سوق مقيَّد بحزب سياسي واحد في السلطة.[1] وهذا لا يعيق فقط التحول الديمقراطي مع ما يترتب عنه من اعتداء على حقوق الإنسان، ولكنه يوفر أيضًا وصولًا محدودًا إلى الأسواق لشركاء تجاريين عالميين آخرين، تاركًا الولايات المتحدة في وضع غير موات للشركات الصينية المفضلة الأخرى، ويمكن أن يضع المصدرين الأفارقة في وضع سيء مستقبلا.

فالانخراط الصيني الحالي في إفريقيا ليس له تأثير إيجابي ملحوظ على حقوق الإنسان، ولكن يبدو من غير المحتمل تمكُّن الحكومة الصينية من تبرير استراتيجياتها الحالية على المدى الطويل. وحتى لو تم اعتماد المعايير الصينية لحقوق الإنسان التي تؤكد على التنمية الاقتصادية على حساب الحقوق المدنية والسياسية، فإن الصين ستفشل في تعزيز حقوق الإنسان في إفريقيا.

كما أن ارتباط المساعدات الصينية بالقليل من الشروط المتعلقة بأداء الحوكمة تعني أيضاً أن منظمات المجتمع المدني غير قادرة على تحميلها المسؤولية، وفي هذا السياق، سوف تسكت الحكومات أي معارضة للمساعدات الصينية بالرغم من وجود استياء مفتوح حول الجودة الرديئة للسلع الصينية وتجاهل قوانين العمل.

[1] - Peter Brookes and Ji Hye Shin, Op.Cit, p 6.

المطلب الثالث: عسكرة القارة الإفريقية والتورط في الصراعات المسلحة

يتم التطرق هذا المطلب إلى خلفية تدخل/تورط الصين في عدد من الصراعات المسلحة في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين، على غرار ما تفعله الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي)، فيمكن من خلال اكتشاف دوافعها ومصالحها في التدخل في الأزمات الإفريقية، الإسهام في فهم البيئة الجيوسياسية المتغيرة، والظروف الحالية لإدارة الصراع في إفريقيا. ويفترض بأن جميع التدخلات حتى وإن كانت تدعي تحقيق السلم والأمن في القارة، فإنها تتمحور في الأخير حول خلفية تحقيق "المصلحة الوطنية" الصينية المرتبطة بهواجس الأمن والثروة الاقتصادية.

أولا: خلفية التواجد العسكري الصيني في إفريقيا

من أجل فهم أفضل لخلفية التواجد والنشاط العسكري الصيني الحالي في إفريقيا، من الضروري إجراء مراجعة تاريخية موجزة للدبلوماسية العسكرية الصينية في القارة. إذ مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية، بدأ جيش التحرير الشعبي الانخراط في العلاقات العسكرية الخارجية بطريقة ممنهجة. وعلى ضوء تطور السياسة الخارجية الشاملة الصينية والتغيرات في الوضع الدولي، يمكن تقسيم تاريخ الدبلوماسية العسكرية الصينية في إفريقيا إلى ستة مراحل كما يلي:

- **المرحلة الأولى(من عام 1949 حتى نهاية الخمسينيات):** شهدت هذه الفترة بداية الدبلوماسية العسكرية الصينية في إفريقيا. فبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تبنت الحكومة الصينية سياسة "الميل إلى جانب واحد" من خلال إعلانها أنها ستميل نحو الاشتراكية. لذلك، أصبح التعاون والتواصل العسكري مع الدول الاشتراكية يشكل المحتوى الرئيسي للدبلوماسية العسكرية الصينية في هذه الفترة. وشهدت هذه المرحلة أيضا بداية تطور العلاقات الدفاعية الصينية مع إفريقيا، وتقديم المساعدات العسكرية لها. فبالرغم من مواجهتها لوضع صعب للغاية خلال هذه الفترة، قدمت الصين بعض المساعدات العسكرية إلى العديد من البلدان الأفريقية، مثل الجزائر وغينيا.[1]

- **المرحلة الثانية(من 1960 إلى بداية السبعينيات):** من السمات البارزة لهذه الفترة توفير المساعدة والدعم العسكريين بشكل نشط للبلدان المستقلة حديثًا والحركات المستقلة في إفريقيا. في حين لم يتغير عداء الولايات المتحدة تجاه الصين، كما تدهورت علاقات الصين مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشكل كبير في نهاية الخمسينات. وفي الوقت نفسه، تنامت عملية إنهاء الاستعمار وبدأت الحركات المستقلة في إفريقيا وآسيا تكتسب زخما كبيرا. في هذه الفترة، كانت الدول المستقلة حديثًا والحركات المستقلة في إفريقيا من ضمن الأهداف الرئيسية للدبلوماسية العسكرية الصينية في إفريقيا، عن طريق توفير المساعدات العسكرية بشكل نشط. فخلال زيارته إلى إفريقيا في نهاية عام 1963 وبداية عام 1964، أعلن رئيس الوزراء الصيني "زهو إنلاي" Zhou Enlai "المبادئ الثمانية" لتقديم المساعدات

[1] -Shen Zhixiong, "On China's Military Diplomacy in Africa", in : Chris Alden and others (editors), **China and Africa : Building Peace and Security Cooperation on the Continent**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018, p 104.

الاقتصادية والتكنولوجية للبلدان الأجنبية، والتي كانت بمثابة المبادئ التوجيهية للمساعدة العسكرية. وكانت الجزائر وتنزانيا أبرز المستفيدين الرئيسيين من المساعدات العسكرية الصينية في هذه الفترة.[1]

– **المرحلة الثالثة(من بداية 1970 إلى 1978):** بدأت مع حدوث الانفراج في العلاقات الصينية الأمريكية. بعد ذلك، تحسنت علاقات الصين مع الدول الغربية الأخرى. أصبحت مكافحة الهيمنة، ولا سيما هيمنة الاتحاد السوفييتي، المهمة الأساسية في السياسة الخارجية الصينية، واستمرت الصين في تقديم المساعدات العسكرية إلى بعض الدول وحركات التحرير في الدول المستقلة حديثا. عانت سياسة الصين الخاصة بالمساعدة العسكرية من نكسات في هذه الفترة، التي شهدت بلوغ المساعدات الصينية للجزائر مرحلة الذروة ثم تعطلت بعد ذلك. كما أنه بعد تشييد خط السكك الحديدية بين تنزانيا وزامبيا، عززت الصين مساعداتها العسكرية لتنزانيا[2].

– **المرحلة الرابعة(من 1979 إلى 1989):** في هذه الفترة حدث تغيير وتعديل في العلاقات الصينية الإفريقية والدبلوماسية العسكرية الصينية في إفريقيا، من خلال تبني الصين لسياسة "الإصلاح والانفتاح" لتطوير اقتصادها. من أجل تحقيق هذا المسعى، تم تعديل السياسة الخارجية الصينية تدريجياً لتصبح سياسة خارجية سلمية مستقلة. عدلت الصين نطاق المساعدات العسكرية لإفريقيا وأهدافها وحجمها ووسائلها. فيما يتعلق بالهدف، خفضت الصين تدريجيا دعمها لبعض الأحزاب اليسارية والقوات المناهضة للحكومة. أما من حيث أشكال ووسائل المساعدة العسكرية، جمعت الصين بين المساعدة المجانية والمساعدة عن طريق القروض عوضا عن المساعدات المجانية البحتة. ومن حيث محتوى المساعدة، تم تعديل نسبة المساعدات المالية لصالح المساعدات في الأسلحة والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، شهدت أشكال وطرق تدريب الطلاب العسكريين الأفارقة تغييرات ملموسة. ونتيجة لذلك، شهدت هذه الفترة السريعة انخفاض المساعدة العسكرية لحركات التحرير في إفريقيا[3].

– **المرحلة الخامسة(من 1990 إلى 1999):** بدأت مع نهاية الحرب الباردة. وخلال السنوات القليلة الأولى من هذه الفترة، واجهت الدبلوماسية العسكرية الصينية نكسات كبيرة. إذ تقلصت الدبلوماسية العسكرية الصينية مع الدول الغربية إلى الصفر تقريباً. ومع ذلك، فتحت نهاية الحرب الباردة حيزا جديدا وأوسع نطاقا للدبلوماسية العسكرية الصينية. فمنذ عام 1993، بدأت هذه الدبلوماسية تتطور في اتجاه متعدد الأبعاد والمستويات. لقد اتخذ شكل جديد في الدبلوماسية العسكرية للصين، وابتداء من عام 1996، عززت الصين جهودها للدبلوماسية العسكرية في إفريقيا، مما أدى إلى القيام بزيارات عسكرية عالية المستوى إلى البلدان الإفريقية. علاوة على ذلك، فإن جهود الصين في عمليات حفظ السلام في إفريقيا منذ التسعينات تتحول بثبات وبسرعة من عدم الرغبة في المشاركة إلى المساهمة المسؤولة.[4]

---

[1] - Ibid, p.p 104-105
[2] - Ibid, 105
[3] -Ibidem.
[4] - Kossi Ayenagbo and others, "China's Peacekeeping Operations in Africa: From Unwilling Participation to Responsible Contribution", **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol.6, No.2, February 2012, p 22.

– **المرحلة السادسة(من عام 2000 حتى الآن):** شهدت هذه الفترة مزيدًا من التطوير للدبلوماسية العسكرية الصينية في إفريقيا. من خلال إنشاء منتدى التعاون الصيني–الإفريقي وتطوره المستمر، والتنفيذ الصادق للحكومة الصينية لالتزامها بتقديم المساعدة لإفريقيا، كل ذلك أدى إلى العمل على دفع العلاقات الصينية الإفريقية إلى مستوى جديد. كما حظيت أيضا الدبلوماسية العسكرية الصينية بالتطور السريع مع توثيق التعاون في الشؤون الأمنية، وتنويع المبادلات مع البلدان الإفريقية.[1]

بينما توسع الصين مشاركتها في جميع أنحاء إفريقيا، تجد نفسها متورطة على نحو متزايد في مناطق الصراع الإفريقية إما بطريقة مقصودة أو بمحض الصدفة. وتأخذ هذه المشاركة ثلاثة أشكال أساسية هي: المشاركة الصينية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتمويل بالأسلحة الصينية، وخاصة الأسلحة الصغيرة، التي تشق طريقها إلى مناطق الصراع والنزاع، بالإضافة إلى اختطاف المواطنين الصينيين أو الهجمات على المواطنين والمنشآت الصينية. وفي حالة الاختطافات والهجمات، بدأت الصين تواجه بعضا من نفس التحديات التي واجهت المصالح الغربية منذ عقود، مما استدعى تكثيف الوجود العسكري الصيني في المناطق التي تشهد أعمالا مهددة للنشاطات الصينية في القارة الإفريقية.

مثلما تدفع المصالح الاقتصادية وموارد الطاقة بالبحرية الصينية إلى التواجد بالمحيط الهندي، فإن توسيعها للعلاقات الاقتصادية مع منطقة شمال إفريقيا، باعتبارها منطقة تقع ضمن دائرة اهتمام البحرية الصينية في حوض البحر الأبيض المتوسط يرتبط بنفس المسعى. يبدو أن تواجد الصين في حوض البحر الأبيض المتوسط يتبع نمطًا مشابهًا لوجودها في المحيط الهندي، بالرغم من أنه، على عكس إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" في المحيط الهندي، فإن التواجد الصيني في البحر المتوسط لم يستقطب قدرا كبيرا من الاهتمام والدعاية.

عزز اهتمام الصين بالموارد الطبيعية العلاقات والاستثمارات في القطاعات ذات الصلة في البلدان الغنية بالموارد حول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط والتي تتراوح من الجزائر ومصر إلى ليبيا.[2] لكن المخاطر الكبيرة التي تواجهها الصين في المنطقة والتقلبات التي تميزها في أعقاب الانتفاضات العربية الأخيرة في المنطقة توفر دافعًا قويًا لوجود بحري صيني أكثر قوة. إذ كشفت الأزمة الليبية في عام 2011م عن عدم استعداد الصين لحماية مصالحها في الخارج. فخسرت الصين أكثر من 20 مليار دولار واضطرت إلى تحريك عملية الإخلاء غير المسلحة لإنقاذ أكثر من 30،000 مواطن صيني.[3] تعتبر هذه العملية الأولى في تاريخ الصين، والتي جرت في مياه البحر الأبيض المتوسط، لتقدم دروسا عديدة للقيادة الصينية مفادها أن: الوجود العسكري أصبح ذا أهمية قصوى في المناطق التي تستقر فيها

[1] - Shen Zhixiong, Op.cit, p 106.
[2] - Franco Zallio, "China in the Mediterranean: Recent Developments and New Challenges", **Policy Brief**, GMF, Mediterranean Policy Program—Series on the Region and the Economic Crisis, February 2011, p.p 1-2.
[3] - Yun Sun, "Syria: What China Has Learned From its Libya Experience", **Asia Pacific Bulletin**, No.152, February 27, 2012, p.p 1-2, see : **https://www.eastwestcenter.org/sites/default/files/private/apb152_1.pdf** (accessed 08/07/2018).

المصالح الاقتصادية الصينية الحيوية، ويعيش المواطنون الصينيون ويعملون فيها، وهذا يوفر حافزًا للصين لإعادة النظر في مناطق البحر المتوسط لأجل الحفاظ على أسطولها.

لعبت أصول الحكومة الصينية، وكذلك الحفاظ على علاقات دبلوماسية قوية مع الدول المجاورة، دورًا مهمًا جدًا في نجاح هذه المهمة. ووفرت الشركات الوطنية الصينية على غرار شركة كوسكو COSCO والشركة الوطنية الصينية للبترول(CNPC)، بالإضافة إلى الشركة الصينية لتشييد السكك الحديدية، مساعدة كبيرة في عملية الإخلاء، كما تم تقديم الدعم اللوجستي من قبل الدول الصديقة: مثل السودان، مما سمح للطائرات العسكرية الصينية بالهبوط والتزود بالوقود.[1]

من المهم وضع السياسة الأمنية الصينية في إفريقيا في منظورها الصحيح. فمن ناحية، تقدم الصين بديلاً سياسياً واقتصادياً وحتى أمنياً عن الدول الغربية بالنسبة للعديد من البلدان الإفريقية. فتعتبر كل من السودان وزيمبابوي– باعتبارهما من البلدان التي نبذها الغرب– أحسن مثال عن الدول الإفريقية التي تعتمد على الصين بشكل كبير في معظم معداتها العسكرية، ومن جهة أخرى، تعتمد الصين بشكل متزايد على إفريقيا كمصدر للمواد الإستراتيجية الطاقوية (النفط) والمعدنية (النحاس والكوبالت والتنتاليوم).

وبالرغم من أن الصين تمثل موردا مهما للأسلحة والمعدات العسكرية إلى البلدان الأفريقية، إلا أن وجودها العسكري يظل محدودا إلى جانب تعيين الموظفين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبرامج التدريب والتبادل العرضية، وانتداب الملحقين العسكريين بالسفارات الصينية. ونادراً ما ترسل الصين سفنها البحرية إلى الموانئ الإفريقية، إذ أن آخر زيارة بحرية جرت في عام 2002.[2]

يبدو أن الصين ليس لديها خطط في الوقت الحالي لتوسيع نفوذها البحري إلى الساحل الشرقي لإفريقيا، ولكن من المؤكد تقريباً أنها مهتمة بحماية الممرات البحرية التي تجلب النفط من السودان وحول خليج غرب إفريقيا. كما انضمت الصين مؤخراً إلى الجهود الدولية لمكافحة القرصنة الصومالية في خليج عدن، وهي تسعى إلى وضع ما يسمى بإستراتيجية "عقد اللؤلؤ" string of pearls" strategy" في المحيط الهندي التي ستؤدي في النهاية إلى الساحل الشرقي لإفريقيا.[3] من أجل إيجاد ممر اقتصادي أزرق يربط الصين بكل من المحيط الهندي، إفريقيا، والبحر المتوسط.[4]

تمت صياغة مصطلح "عقد اللآلئ" في عام 2005 من قبل "بوز ألن" Booz Allen في تقريره الموسوم بـ: "مستقبل الطاقة في آسيا" Energy Futures in Asia. وتوقع محاولة الصين توسيع وجودها البحري في جميع أنحاء منطقة المحيط الهندي من خلال بناء بنى تحتية في الدول الصديقة في

[1] - Gabe Collins and Andrew S. Erickson, Implications of China's Military Evacuation of Citizens from Libya. **China Brief**, Vol.11, Issue 4, March 10, 2011, p 8.

[2] - David H. Shinn, "Military and Security Relations: China, Africa, and the Rest of the World," in: Robert I. Rotberg (editor), **China into Africa : Trade, Aid, and Influence**, Washington: Brookings Institution Press, 2008, p 180.

[3] - Robert D. Kaplan, "Center Stage for the Twenty-First Century : Power Plays in the Indian Ocean", **Foreign Affairs**, Vol.88, issue 2, March/April 2009, p.p 16-32.

[4] -Alice Ekman, "China in the mediterranean: an emerging presence", **Notes from the IFRI**, paris : French Institute of International Relations (IFRI), February 2018, p 10.

المنطقة.[1] وتركز إستراتيجية "عقد اللآلئ" على زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والسياسية الصينية في منطقة المحيط الهندي، حيث ترمز كل لؤلؤة في هذه السلسلة إلى نطاق القوة والنفوذ، الذي تحاول الصين تأمينه على طول منطقة المحيط الهندي، كما تمثل كل "لؤلؤة" حلقة وصل للتأثير الجيوسياسي الصيني أو الوجود العسكري.

تشكل مشاريع بناء الموانئ والمطارات، والعلاقات الدبلوماسية، وتحديث القوة جوهر إستراتيجية "عقد اللآلئ" الصينية، التي تمتد من سواحل الصين القارية عبر سواحل بحر الصين الجنوبي، ومضيق ملقا عبر المحيط الهندي، نحو سواحل البحر العربي والخليج الفارسي، إذ تقوم الصين ببناء علاقات إستراتيجية وتطوير القدرة على إقامة وجود متقدم على طول خطوط الاتصالات البحرية (SLOCs) التي تربط الصين بالشرق الأوسط، أوروبا وإفريقيا.

يبدو بأن الصين أدركت آراء المؤرخ والاستراتيجي "ألفريد ثاير ماهان" Alfred Thayer Mahan الذي يعتبر من كبار ضباط البحرية الانجليزية، لما توقع أن مستقبل القرن الحادي والعشرين سيتحدد على مياه المحيط الهندي بهذه العبارة: "من يسيطر على المحيط الهندي، يسيطر على آسيا. هذا المحيط هو مفتاح البحار السبعة في القرن الواحد والعشرين، وسيتم تقرير مصير العالم في هذه المياه".[2]

يغطي المحيط الهندي ما لا يقل عن خمس مساحة المحيطات في العالم ويرتبط بإفريقيا وشبه الجزيرة العربية (المعروفة باسم المحيط الهندي الغربي)، ومياه الهند الساحلية (وسط المحيط الهندي)، وخليج البنغال، بالقرب من ميانمار وإندونيسيا (شرق المحيط الهندي)، كما تمر الطرق التجارية الأكثر أهمية في العالم عبر هذه المنطقة، وتربط هذه الطرق الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا بالقارة الآسيوية الأوسع إلى الشرق وأوروبا إلى الغرب. ويتم تنفيذ أكثر من 50% من تجارة النفط البحري في العالم عبر منطقة المحيط الهندي، التي يُعتقد في حد ذاتها أنها غنية باحتياطيات الطاقة.[3]

علاوة على ذلك، تعتبر هذه المنطقة محور أهم نقاط الاختناق الإستراتيجية في التجارة البحرية العالمية، مما يجعل الأمن البحري والوصول إلى المياه أمرين حيويين لقوة الدولة وإحراز النجاح والتقدم. كما أن كل من مضيق هرمز وملقا هما أيضا من بين نقاط الاختناق هذه التي يتم من خلالها نقل 32.2 مليون برميل من النفط الخام والبترول كل يوم.

بدأ السباق والتنافس الاقتصادي للهيمنة على طرق التجارة في القرن الحادي والعشرين، خاصة فيما يتعلق بالأمن البحري في منطقة المحيط الهندي، نظرا لأهميتها الإستراتيجية وتهيمن عليها حاليًا الولايات

[1] - Benjamin David Baker, "Where is the 'String of Pearls' in 2015?", **Diplomat**, October 05, 2015, see : **https://thediplomat.com/2015/10/where-is-the-string-of-pearls-in-2015/** (accessed 09/07/2018).

[2] -Sufyan A. Khan, "Greater Indian Ocean: A Peaceful Geo-political Pivot or a Contentious Source Of Hedging", **Eurasia Review**, June 23, 2011, see : **https://www.eurasiareview.com/23062011-greater-indian-ocean-a-peaceful-geo-political-pivot-or-a-contentious-source-of-hedging/** (accessed 09/07/2018).

[3] -Eleanor Albert, "Competition in the Indian Ocean", Council on Foreign Relations, May 19, 2016, see : **https://www.cfr.org/backgrounder/competition-indian-ocean** (accessed 09/07/2018).

المتحدة وحلفاؤها. ومن جهة أخرى، تسعى الصين لتحسين موقعها في منطقة المحيط الهندي من خلال تنفيذ إستراتيجية "عقد اللآلئ" المندرجة تحت مبادرة الحزام والطريق the Belt and Road Initiative.

تعد دراسة إستراتيجية "عقد اللآلئ" الصينية مهمة بالنسبة لتداعيات السياسة والتنمية الإقليمية في آسيا، حيث من المحتمل أن تصبح الصين قوة بحرية كبيرة في القرن الحادي والعشرين، متحدية هيمنة الولايات المتحدة في المحيط الهندي، وقيامها بالصيد غير المشروع في الساحة الخلفية للهند في خليج البنغال. حيث تتشابك هذه اللآلئ وتغلق في سلسلة قوية بسبب موقعها الاستراتيجي وترتيبها لبعضها البعض.[1]

وبذلك، أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر استباقية، ومدفوعة عالميا، وتشكل مبادرة الحزام والطريق حجر الزاوية لهذا التوجه، إذ تتوسع عبر 60 دولة على طول مسارات متصورة تمتد عبر آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وحتى إفريقيا، ويمكن أن تحدث تأثيراً دولياً أكبر.

بدأ تغيير السياسة الخارجية الصينية في وقت متأخر من فترة الرئيس السابق "هو جينتاو" Hu Jintao، ومع تعزيز قوتها الاقتصادية والمالية بشكل كبير، بدأت الصين مساعي المشاركة في التعاون الإقليمي متعدد الأطراف. ومن ثم، فإن السياسة الخارجية الاستباقية الصينية الحالية في عهد الرئيس "شي جين بينغ" Xi Jinping، هي انعكاس للاستقرار والتطور المستمر بدلاً من التغيير الثوري.

لقد انتقلت الصين الآن إلى صفحة جديدة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، خاصة في ظل مواقفها الحازمة والراسخة لإعادة صياغة وتشكيل النظام العالمي بدلاً من أن يتم تشكيله بواسطة العالم المتغير. وبالمقارنة مع أسلافه، فقد تجاهل الرئيس "شي جين بينغ" سياسة الصين الراسخة منذ أمد بعيد في الحفاظ على الظهور على الساحة الدولية. إذ أصبحت السياسة الخارجية الصينية الآن أكثر مركزية واستباقية، وأكثر عدوانية.[2]

ثانيا: أشكال الانخراط العسكري الصيني في القارة الإفريقية

لقد أدركت الصين أهمية تواجدها العسكرية في القارة الإفريقية، من أجل تقوية مواقفها إزاءها في مواجهة القوى الغربية الأخرى، وضمان حماية مصالحها الاقتصادية (خاصة الطاقوية) المتنامية في القارة، واتخذ التواجد العسكري الصيني فيها عدة أشكال هي:

1- الانخراط في عمليات حفظ السلام، مكافحة القرصنة، ونزع الألغام

باشرت الصين في أوائل التسعينات إرسال أعداد صغيرة من أفراد الجيش الصيني إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا. وبعد ذلك، بدأت الأرقام في الزيادة بشكل ملحوظ في عام 2001م عندما أرسلت الصين أكثر من 200 جندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسرعان ما تبعت ذلك

[1] - Shee Poon Kim, "An Anatomy of China's 'String of Pearls' Strategy", **Hikone Ronnso**, No.387, spring 2011, p 23.

[2] -Hong Yu, "Motivation behind China's 'One Belt, One Road' Initiatives and Establishment of the Asian Infrastructure Investment Bank", **Journal of Contemporary China**, Vol. 26, Issue.105, November 2016, p.p 353-368.

بوحدات كبيرة أخرى من قواتها العسكرية. وفي عام 2007، أصبح اللواء "جاو جينغ مين"Jingmin Zhao أول صيني يقود عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ممثلة في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية.[1]

وبحلول نهاية فيفري 2009، كان لدى الصين 1745 من القوات المسلحة والشرطة والمراقبين المعينين في ست من عمليات حفظ السلام السبع التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، وكانت أكبر الوحدات في ليبريا، وجنوب السودان ودارفور، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ أن حوالي 75% من جميع قوات حفظ السلام الصينية تعمل في إفريقيا. فبالرغم من أن الصين تساهم بـ 3٪ فقط من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا أن لديها قوات حفظ سلام في القارة الإفريقية أكثر بكثير من أي عضو دائم آخر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[2] وفي أعقاب الأزمة السودانية، وتحديدا في ديسمبر 2014، أرسلت الصين أول كتيبة مشاة لها قوامها 700 جندي مقاتل إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان، مبدية استعدادها لنشر أعداد كبيرة من جنود الخطوط الأمامية[3].

تلقت الصين إشادة واسعة النطاق من القادة الأفارقة، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة لاستعدادها لإرسال قوات حفظ سلام إلى القارة. وفي هذا السياق حدد كل من "بيتس غيل" Bates Gill و"تشين هاو هوانغ" Chin-Hao Huang من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ثلاث أسباب رئيسية لاهتمام الصين بحفظ السلام تتمثل في: أولاً، تعتبر المساهمة الصينية الإيجابية في السلام والأمن عاملا مساعدا على إبراز صورة إيجابية أكثر تناسقًا وتناغما من أجل تحقيق التوازن مع النفوذ الأمريكي والغربي. ثانيا، يريد جيش التحرير الشعبي الصيني توسيع مهماته غير القتالية مثل حفظ السلام، ومكافحة القرصنة، والاستجابة للكوارث والإغاثة الإنسانية. ثالثًا، يمكن لجيش التحرير الصيني، وقوات الأمن الصينية تعلم دروس مهمة والحصول على خبرة عملية من شأنها تحسين قدراتهم على الاستجابة، ومراقبة الشغب، وتنسيق أنظمة قيادة الطوارئ العسكرية، والقدرة على إجراء مهام غير قتالية داخل الصين.[4]

بالإضافة إلى النشاطات الصينية في حفظ السلام في إفريقيا، لعبت دورا بارزا في مجال مكافحة القرصنة البحرية. إذ نشرت الصين في أوائل عام 2009 مدمرتين، من بينهما مدمرة "ووهان" the Wuhan destroyer، التي تعتبر واحدة من أكثر السفن الحربية تطوراً، وسفينة إمداد للمساعدة في مكافحة القرصنة الصومالية في منطقة خليج عدن/القرن الإفريقي، ضمت السفن حوالي 800 من أفراد الطاقم و70 فردا

[1] - Edgar Agubamah, "China and Peacekeeping in Africa", **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 4, No. 11, September 2014, p 196.

[2] – للمزيد من الإحصائيات المتعلقة بحفظ السلام، راجع:

- United Nations, Global peacekeeping Data, see : **https://peacekeeping.un.org/en/data** (accessed 09/07/2018).

[3] - Institute for Security & Development Policy, "China's Role in UN Peacekeeping", BACKGROUNDER, ISDP, March 2018, p 5, see : **http://isdp.eu/content/uploads/2018/03/PRC-Peacekeeping-Backgrounder.pdf** (accessed 09/07/2018).

[4] - Bates Gill and Chin-Hao Huang, "China's Expanding Peacekeeping Role: Its Significance And The Policy Implications", **SIPRI Policy Brief**, SIPRI, February 2009, p.p 4-5 .

من قوات العمليات الخاصة.[1] وتعرضت نحو 20 % من السفن الصينية التي كانت في طريقها إلى خليج عدن عام 2008 إلى 1265 هجوماً، بما في ذلك اختطاف ناقلة مسجلة في هونغ كونغ.[2]

ووفقا للمكتب البحري الدولي، بلغت هجومات القراصنة ذروتها في عام 2011 لما أطلقوا 237 هجوما قبالة السواحل الصومالية، وأخذهم لمئات الرهائن، كما قامت سفينة تابعة للبحرية الصينية مدعمة بطائرة هيلكوبتر تابعة للبحرية الهندية بإحباط هجوم شنه قراصنة صوماليون على سفينة تجارية في أفريل 2017.[3] لقد منحت هذه المشاركة خبرة بحرية مفيدة لجيش التحرير الشعبي الصيني في المناطق البعيدة عن سواحلها، كما أنها أتاحت لها فرصة لإظهار وإبراز قوتها في منطقة مهمة لتجارتها.

تعتبر هذه العمليات الانتشارية البحرية، هي التي دفعت/ورّطت البحرية الصينية للمشاركة لأول مرة في التاريخ الحديث في مهمة عملية خارج مياهها الإقليمية التي تدّعيها. ومن ناحية أخرى، نظر الكثيرون في الولايات المتحدة الأمريكية، وأماكن أخرى إلى مشاركة جيش التحرير الشعبي الصينيPLAN في العمليات الدولية لمكافحة القرصنة على أنها مؤشر على استعداد الصين الواضح للقيام بدور عسكري أكبر في أماكن تواجدها بالقارة الإفريقية وعلى المسرح العالمي.

علاوة على ذلك، تستخدم الصين مهمة القرصنة لشيء آخر غير هدفها المزعوم، لأنها تقوم بإرسال سفن غير عملياتية للقيام بعمليات لمكافحة القرصنة، مما يدل على أن القرصنة ليست هي السبب الوحيد وراء عملها في خليج عدن. فضلا عن ذلك، تستعمل الصين هذه الفرصة من أجل زيادة قدراتها اللوجستية، مما يسمح لها بالاستجابة لمختلف التحديات والتهديدات والعمليات. إذ أنه في سبتمبر 2014، أصدرت الصين معلومات تفيد بأنها أرسلت غواصة ديزل للهجوم السريع إلى خليج عدن للمساعدة في عمليات مكافحة القرصنة.[4] ووفقاً لتحليل غربي في الأخبار الصادرة عن المعهد البحري للولايات المتحدة الأمريكية USNI News، فإن "الرحلة الصينية الطموحة إلى خليج عدن هي اختبار للوجستيات اللازمة لتشغيل غواصاتها في أماكن أبعد من ذلك".[5]

غير أن الصين تزعم أنها توسع ترسانتها البحرية للمساعدة في عمليات مكافحة القرصنة، وأن الغواصات ستستمر في لعب دور في مهمات الحراسة.[6] ومع ذلك، فمن المنطقي القول باستخدام الصين

---

[1] - Reuters, "Chinese warships start anti-piracy Somalia mission", Reuters Staff, January 6, 2009, see : **https://af.reuters.com/article/somaliaNews/idAFPEK2627520090106** (accessed 10/07/2018).

[2] -Sharon Otterman And Mark Mcdonaldnov, "Hijacked Supertanker Anchors Off Somalia", The New York Times, November 18, 2008, see : **https://www.nytimes.com/2008/11/19/world/africa/19pirate.html** (accessed 10/07/2018).

[3] - Aditya Kalra, "India, China navies stop suspected Somali pirate attack on merchant vessel", **Reuters/World News**, April 9, 2017, see **:** **https://www.reuters.com/article/us-somalia-piracy/india-china-navies-stop-suspected-somali-pirate-attack-on-merchant-vessel-idUSKBN17B09F** (accessed 10/07/2018).

[4] - Sam LaGrone, "Chinese Submarine Headed to Gulf of Aden for Counter Piracy Operations", **USNI News**, September 30, 2014, see : **https://news.usni.org/2014/09/30/chinese-submarine-headed-gulf-aden-counter-piracy-operations** (accessed 11/07/2018).

[5] - Ibid.

[6] - People's Daily, "Getting Close to a Submarine Detachment of the PLA Navy", **People's Daily Online**, May 7, 2015, see : **http://en.people.cn/n/2015/0507/c98649-8888292.html** (accessed 11/07/2018).

لسفن ومنها مثلا استعمالها للغواصة لأغراض أكثر توسعية وأوسع نطاق، وليس لعمليات مكافحة القرصنة. لأن الغواصات عادة لا تستخدم للمهمات العملياتية، ولا هي سفينة لمكافحة القرصنة.

فالغرض من الغواصات عادة هو العمل عن بعد، بشكل مستقل، وأكثر سرية لعمليات مثل: الاستطلاع أو إدخال القوات الخاصة. وبشكل عام تعتبر كل من المدمرة destroyer، الفرقاطة frigate، أو مراكب الدوريات patrol craft هي التي تمتاز بالحجم المناسب لعمليات مكافحة القرصنة. لأن السفن من هذا الحجم قادرة على تنفيذ مطاردات عالية السرعة بالإضافة إلى القيام بتكتيكات المناورة السريعة، إذ تستلزم عمليات مكافحة القرصنة صعود سفينة القراصنة لاستخراج الأسلحة، ومصادرة أدوات: مثل الخطافات والسلالم، واكتساب القياسات الحيوية على القراصنة لجمع البيانات. وكل هذه القدرات نجدها محدودة في الغواصات. والغواصات أيضا غير قادرة على نقل العتاد الضخم مثل المروحيات، التي تساعد في مراقبة وحماية فريق الصعود، أو القوارب الصغيرة ذات الهيكل الصلب (RHIBs)، التي تنشر فرق الصعود، وتوزع السفن بشكل عام مع طائرتين مروحيتين على الأقل، ومن اثنين إلى ثلاثة طائرات RHIB. ولذلك، فإن عمليات مكافحة القرصنة ستكون صعبة للغاية بالنسبة للغواصات لأنها غير مهيأة للعبور بالموارد المناسبة لمثل هذا النوع من المهام.

لقد أثبتت الصين أن نيتها قد تكون خارج عمليات مكافحة القرصنة، وأنها قد تركز على توسيع قدراتها اللوجستية. وذكر "أندرو إريكسون" Andrew Erickson * أن دوريات القرصنة في البحار البعيدة قد أتاحت الفرصة "لسد الفجوة بين التنمية والقدرات العملياتية".[1] بعبارة أخرى، قد ترى الصين مكافحة القرصنة كطريقة لتوسيع أسطولها البحري الحديث في المياه العميقة، وتطوير قدراتها في البحار البعيدة.

رغم الإدعاءات الصينية، تشير عدة تقارير إخبارية أن الصين تسعى لإنشاء قواعد عسكرية في أعالي البحار. كما أفادت تقارير أخبار الصناعة الدفاعية، أن "الصين تدفع بقوة من أجل الوصول الاستثنائي إلى الموانئ أو اكتساب الحقوق الأساسية في المستعمرة الفرنسية السابقة (جيبوتي)، وهي تمثل مركزا رئيسيا تعمل فيه القوات الخاصة الأمريكية والفرنسية".[2] جاء مصدر هذا البيان من مقابلة مع رئيس جيبوتي "إسماعيل عمر جيله" Ismail Omar Guelleh، الذي كشف عن هذه المعلومات للصحافة الفرنسية.

من المثير للاهتمام أن مصادر إعلامية مختلفة مثل "أخبار العالم العربي" و"الجزيرة" و "أفريكا" والعديد من المصادر الإخبارية الأمريكية تحدثت جميعها عن القصة نفسها في 12 مارس 2015، لكن

---

*– أندرو إريكسون Andrew Erickson: أستاذ بقسم الأبحاث الإستراتيجية في الكلية الحربية البحرية، وعضو أساسي في المعهد الصيني الدراسات البحرية.

[1] - Andrew S. Erickson and Austin M. Strange, **No Substitute for Experience, Chinese Antipiracy Operations in the Gulf of Aden**, China Maritime Study no. 10, Newport, RI: China Maritime Studies Institute, U.S. Naval War College, 2013, p 30.

[2] -Colin Clark, "China Seeks Djibouti Access; Who's A Hegemon Now?", **Breaking Defense**, May 12, 2015, See : **https://breakingdefense.com/2015/05/china-seeks-djibouti-access-whos-a-hegemon-now/** (accessed 11/07/2018).

هذه الأخبار لم يتم بثها في وسائل الإعلام الصينية حتى 13 مارس 2015. كما نشر كل من موقع وزارة الدفاع الوطني لجمهورية الصين الشعبية وموقع مشروع الصين الإفريقي عدة مقالات في هذا الصدد. غير أن لغة هاتين المادتين كانت مختلفة عن بعضها البعض، وذكر موقع مشروع الصين في إفريقيا أن "جيبوتي ترحب بالصين لبناء قاعدة عسكرية".[1]

كانت وزارة الدفاع الوطني لجمهورية الصين الشعبية أكثر غموضاً إزاء هذه المزاعم، وأعلنت أنها لا تؤكد ولا تنفي مزاعم إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي.[2] كما أن جميع المقالات المتعلقة بهذا الحدث غامضة بشأن الاستخدامات المحددة للقاعدة، لكن وزارة الدفاع الوطني لجمهورية الصين الشعبية قالت: "لو كان لدينا مرافق مناسبة في مكان قريب، فإن سفننا البحرية المكلفة بمهمات مكافحة القرصنة في خليج عدن لن يكون لها وجود"، وقد اضطرت إلى تعليق الدوريات العادية (المنتظمة) فقط لسحب الرعايا الصينيين من اليمن الذي مزقته الحرب.[3] وتشير هذه المقالات إلى أن الصين تسعى إلى إبراز القوة والمحافظة على وجودها الدائم والمستمر في أعالي البحار. وتوضح هذه الأدلة أيضًا أن عمليات مكافحة القرصنة قد تكون قناة فعالة لتبرير إنشاء خطوط لوجستية تسمح للصين بالحفاظ على وجودها في المنطقة فقط، وكذلك الاستمرار في بناء قواتها والاستجابة للتحديات المختلفة، التهديدات والعمليات، وتوفير الحماية لخطوط إمدادها بمصادر الطاقة من القارة الإفريقية.

وبالتالي، يعتمد التوجه الصيني الجديد إزاء القارة الإفريقية على تبنيها لإستراتيجية بحرية جديدة متمثلة في الدفاع عن البحار القريبة، وحماية البحار البعيدة (أعالي البحار)، لذلك، يمكن اعتبار الوجود الصيني في "جيبوتي"، ومساعيها لإنشاء قاعدة عسكرية فيها هو بمثابة لؤلؤة أخرى تضاف إلى ترتيبات إستراتيجيتها المسماة "عقد اللآلئ". وعلى أقل تقدير، فهو يشير إلى وجود صيني رمزي في منطقة مزدحمة ونشطة بشكل متزايد. والأهم من ذلك، إنها خطوة إستراتيجية نحو تقوية قدرات البحرية الصينية في المياه العميقة، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على الذات في حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية في الخارج.

بيد أنه، ستترتب على هذه المناورات الإستراتيجية الصينية آثار على إفريقيا عموما ومنطقة جيبوتي على وجه الخصوص، لعل أهمها التنافس المتزايد للحصول على المساحات والموارد في جيبوتي والمناطق المجاورة. ومع ازدياد حركة الشحنات في الميناء وازدياد النشاط الاقتصادي، سوف تعمل التحولات الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية على إحداث تأثيرات إيجابية أو سلبية على منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل. كما أنه من المتوقع تحرك دول مجموعة الخمس بما فيها فرنسا والولايات المتحدة للعمل على مواجهة هذه المنافسة الصينية المتزايدة على مناطق النفوذ في إفريقيا. وتحتاج جيبوتي على المدى

[1] - Jiang Anquan and Zhang Jianbo, "Djibouti welcomes China to build a military base", The China Africa Project, March 13, 2013, see : **https://chinaafricaproject.com/djibouti-welcomes-china-to-build-a-military-base-translation/** (accessed 11/07/2018).

[2]- Jianing Yao, "Defensive Arm Now Needs to be Extended," **China Daily**, May 13, 2015, see : **http://eng.mod.gov.cn/Opinion/2015-05/13/content_4584777.htm** (accessed 11/07/2018).

[3] - Ibid.

القصير والمتوسط إلى تعلم دروسها من الموانئ في كل سنغافورة ودبي، وتوجيه اهتمامها نحو التركيز على النهج التنموي للنهوض بوضعها الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير نفسها كمركز للتواصل الاقتصادي في القارة الإفريقية مستقبلا.

من ناحية أخرى، قدمت الصين أيضًا مساعدات وإمدادات عسكرية إلى الدول الإفريقية، وكان هدفها الأساسي تعزيز قدرات هذه الأخيرة في بناء وصنع السلام. على سبيل المثال، بدأت بكين بتدريب الأفراد العسكريين الأفارقة على أعمال مسح الألغام بينما كانت توفر المعدات اللازمة لهذا الغرض منذ عام 2007.[1]

وبذلك أسهمت المساعدات الصينية في إزالة الألغام مساهمة إيجابية في حالات ما بعد الصراع في القارة الإفريقية. فخلال السنوات الماضية، عقدت الصين دورات لإزالة الألغام في بعض الدول الإفريقية على غرار أنغولا، الموزمبيق، تشاد، بوروندي، غينيا بيساو والسودان. وتبرعت الصين بمعدات إزالة الألغام إلى جميع البلدان المذكورة أعلاه، وقدمت مصر لإثيوبيا مبالغ مالية للقضاء على الألغام.[2]

2- توريد الأسلحة الصينية لإفريقيا

لقد حددت الصين دورها في القارة الإفريقية على أنه شريك تنموي، وهي علاقة تحددها أعمالها ونشاطاتها في تزويد الدول الإفريقية بالاستثمار الأجنبي المباشر، والدعم اللازم لتعزيز وتطوير بنيتها التحتية واقتصادها وتجارتها واستقرارها السياسي. إذ تشرف الصين على العديد من هذه الجهود التنموية في القارة لضمان أن تكون لديها فرص أكبر للنجاح، وأن تتم الموافقة على اتفاقياتها في الوقت المحدد، وأن تستفيد إلى أقصى حد من التنامي الكبير لعلاقاتها مع الدول الإفريقية.

وكثيراً ما ادعت الصين أنها تهدف إلى تطوير إفريقيا، من خلال دعم مسارها التنموي، وأن تصبح شريكاً حقيقيا لدول القارة، بالإضافة إلى منح الاعتبار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب واعتباره ضمن الأولويات في جميع الأوقات، فضلاً عن اعتبارها واحدة من عدد قليل من القوى الناشئة الراغبة في التعامل مع بعض الأنظمة الإفريقية ودعمها. لقد أدت سياسات عدم التدخل السياسي الصيني إلى ازدهار هذه العلاقات من خلال التجارة العادلة. إذ تزود الدول الإفريقية الصين بالموارد طبيعية وموارد الطاقة مقابل حصولها على المساعدات التي تحتاجها من الصين، والتي غالباً ما تأخذ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير البنية التحتية، وأشكال الدعم الأخرى التي تهدف إلى تعزيز اقتصاد الدول الإفريقية.

تزعم الصين أنها تعمل على تطوير علاقات طويلة الأمد مع الدول الإفريقية لأنها ليست شريكا تنمويا فحسب، بل تهدف أيضًا إلى جلب السلام والأمن والرخاء إلى القارة الإفريقية التي مزقتها الصراعات العرقية والإثنية المسلحة. ومع تطور منتدى التعاون الصيني الإفريقي(FOCAC)، وجهت الصين تركيزها نحو إفريقيا لتوفير الدعم السياسي، وهذا بسبب الفرص الاقتصادية العديدة، وتوافر الموارد

[1] - Xiaohong Xu, "China's Engagement in African Security Affairs in the Post-Cold War Era", **International Relations and Diplomacy**, Vol. 5, No. 7, July 2017, p 417.

[2] - Information Office of the State Council (PRC), " China's National Defense in 2008" , **White Paper**, Information Office of the State Council (PRC), Beijing , January 2009, p 54.

الطبيعية– الطاقوية، وإمكانات السوق الإفريقية. كما أقامت الصين من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي FOCAC علاقات عسكرية مع دول إفريقيا، والتي أحدثت ثورة في العلاقات الصينية– الإفريقية عبر القارة.

يعود تقديم أولى المعدات العسكرية الصينية نحو البلدان الأفريقية إلى فترة الثورة الجزائرية في الخمسينات من القرن الماضي، والدعم العسكري للعديد من حركات التحرير الإفريقية. فقد تم تدريب الجنود الجزائريين في الصين، وخلال الفترة (1959–1962) م عندما وافقت فرنسا (تحت ضغط الثورة الجزائرية) على منح الاستقلال للجزائر، قدمت جمهورية الصين الشعبية أسلحه تبلغ قيمتها حوالي 10 ملايين دولار إلى الجزائريين، وعلى نحو أكثر تحديدا، زعم أن الصين مولت مشتريات الجزائر من الأسلحة في الشرق الأوسط وأوروبا بواسطة "قرض معفي من الفائدة" ودربت ضباطا جزائريين مختارين في الصين في أوائل ربيع 1959م.[1] ليتواصل توريد الأسلحة الصينية نحو بلدان القارة الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال.

وبالرغم من وجود أمثلة لحالات كانت فيها تفاعلات الصين مع الدول الإفريقية مفيدة وفقًا لبعض التقارير. ولكن في نفس الوقت، كانت هناك تداولات/صفقات مرتبطة بالأسلحة أدت إلى زيادة في وتيرة الصراعات العنيفة المسلحة في القارة، والاعتداءات والقمع والاضطهاد ضد المدنيين ومعارضي الدولة.

ففي حالة العلاقات الصينية–الزيمبابوية، كان الحدث الأبرز في تقوية علاقاتهما هو الأزمة المتعلقة بالأراضي الزيمبابوية والإصلاحات الدستورية، التي بدأت في عام 2000م، قامت حكومة زيمبابوي بتنفيذ سياسة الاستحواذ على الأراضي الجديدة في عام 1997م. وخلال الفترة 2000–2002، فرض الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول الناتو الأخرى) عقوبات على زيمبابوي، وتم سحب مبادرات الدعم السياسي والاقتصادي. وقد أتاح ذلك فرصة فريدة للصين لتعزيز علاقاتها مع النظام الزيمبابوي، وتبنيها الدعم الاقتصادي، والسياسي والعسكري لنظام "موغابي" the Mugabe regime.[2]

لقد واجهت زمبابوي العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية على مدى العقد الماضي، وأدت القرارات الحكومية إلى تعريض حياة مواطنيها للخطر، وتآكل مصداقيتها، وانهيار اقتصادها، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، وإضعاف البنية التحتية، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، والتضخم المفرط. كانت الصين واحدة من بين عدد قليل من الدول في المجتمع الدولي التي واصلت دعم النظام الزيمبابوي، في أعقاب العقوبات المفروضة عليه بسبب انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، والعنف السياسي.[3]

[1] - Donovan C.Chau, **Exploiting Africa : the influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania**, Annapolis : Naval Institute Press, 2014, p 46.
[2] - Zhang Chun, Op.Cit, p.p 7-9.
[3] - Samuel J. Spiegel and Philippe Le Billon, "China's weapons trade: from ships of shame to the ethics of global resistance", **International Affairs**, Vol. 85, No.2, March 2009, p.p 323–346.

أصبحت العلاقات الصينية–الزيمبابوية حاسمة في مواجهة آثار عقوبات الأمم المتحدة، ولعبت الصين بدورها دورًا مهمًا في زيمبابوي، ولكن من ناحية أخرى، تم انتقادها لتقويضها الجهود المبذولة من قبل الغرب لإنهاء العنف السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان والقمع في البلاد. لكن الطرف الصيني ذهب إلى أبعد حد إزاء هذه القضية، باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرارات مجلس الأمن الدولي، واستخدام وضعه كبلد نامٍ لكسب النفوذ السياسي في زيمبابوي، واستخدام سياسة عدم التدخل لتقديم الدعم لها دون الخضوع للمساءلة بخصوص كل العواقب المترتبة عن هذه الإجراءات.[1]

تجاوزت العلاقات الصينية–الزيمبابوية الجوانب الاقتصادية–السياسية نحو الجوانب العسكرية، التي تعرضت للانتقادات في كثير من الأحيان، لا سيما وأن معظم هذه العلاقات تتميز بتجارة/توريد الأسلحة بين الطرفين، وخاصة نقل الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، في حين أن زيمبابوي تخضع لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وقد تسببت أحداث نقل البضائع "يو جيانغ" Yue Jiang في عام 2008م في تسليط الضوء على هذه الصفقات غير المشروعة وإيصالها للرأي العام، حيث كان من المفترض أن تُفرَّغ في جنوب إفريقيا سفينة صينية تحتوي على شحنة من الأسلحة، والذخائر موجهة إلى زمبابوي ليتم نقلها إليها في وقت لاحق.[2]

لكن تم رفض إفراغ هذه الشحنة من قبل عمال الشحن البحري في جنوب إفريقيا، حيث كان يُخشى استخدامها من طرف نظام "موغابي" في وقت لاحق لدوافع سياسية في اضطهاد المدنيين. وقد حاولوا إبقاء الشحنة هادئة/سرية حتى لا يتم لفت الانتباه إلى نقل الأسلحة بقدر الإمكان، ولكن بمجرد اكتشافها، جلب هذا الحدث معها مستوى جديدًا من التوعية والتدقيق في العلاقات الصينية– الإفريقية، كما تعمدت الصين تزويد الشحنة إلى زمبابوي، مدركة تماماً أن الأسلحة كانت ستستخدم في القمع السياسي. وفي وقت لاحق ذكرت تقارير عن العنف السياسي في زمبابوي خلال مرحلة الانتخابات، كيف تم استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، من أجل ضمان إعادة انتخاب روبرت "موغابي" لعهدة جديدة.[3]

أما في الحالة السودانية، تعتبر المبيعات العسكرية الصينية الموجهة نحو السودان هي الأكثر إثارة للجدل، حيث كان هناك صراعان رئيسيان هما: الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب والأزمة في دارفور. فعلى مدى العقد الماضي، أصبحت المعدات العسكرية الصينية شائعة بشكل متزايد في كل من السودان وجنوب السودان، خاصة بين القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها.

في حين أن البيانات الجمركية متفاوتة وغير مكتملة، ولا تعكس المدى الكامل لعمليات النقل بين الدول المستوردة والدول المصدرة، فقد مثلت الصين في الفترة 2001–2002 نسبة 58% من الواردات المبلغ عنها نحو السودان من الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخائرها والأسلحة التقليدية. تعتبر الأنواع

[1] - Zhang Chun, Op.cit, p 8.
[2] - Ibid, p 13.
[3] - Samuel J. Spiegel and Philippe Le Billon, Op.cit, p.p 323–346.

الجديدة من الأسلحة والذخيرة الصينية أقل شيوعاً في مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكن بالنظر إلى أن قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لجنوب السودان ليست متاحة بعد، فإن تقدير حصة الدولة الجديدة من الأسلحة الصينية لا يزال صعباً.[1]

وقدمت الصين ما يصل إلى 90% من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تم تسليمها إلى السودان بين عامي 2004م و2006م. كما ساعدت الصين في بناء ثلاثة مصانع للأسلحة خارج الخرطوم. إذ أصبحت الأسلحة الصينية الصغيرة مستخدمة على نطاق واسع في دارفور ووجدت طريقها إلى النزاع في تشاد المجاورة.[2]

لقد حصد الصراع في دارفور آلاف الأرواح، وشرد أكثر من 1.5 مليون مدني حسب الأمم المتحدة، وبذلت الصين جهودا علنية لإنهاء هذا الصراع المعروف. ففي عام 2014م، دعا مسؤولوا وزارة الخارجية الصينية إلى إنهاء النزاع، وكان الدبلوماسيون الصينيون يعملون مع الاتحاد الإفريقي، والدول الغربية من أجل حل النزاع المستمر. كما خططت الصين لإشراك الأطراف المتحاربة دبلوماسياً في النزاع، فضلاً عن إرسال قوات إضافية لحفظ السلام للمساهمة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.[3]

فبعد ديسمبر 2013 م، تطورت طبيعة مهمة القوات الصينية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان بشكل كبير، عندما أصبحت أول وجهة للحكومة الصينية التي قامت بنشر كتيبة مشاة بموجب تفويض من الأمم المتحدة بمقتضى الفصل السابع. وفي أفريل 2015، انتشرت الوحدة الأخيرة للقوات الصينية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على هذا الأساس، وبذلك خرجت عن الدور الصيني السابق في حفظ السلام، الذي كان يشمل وظائف الدعم اللوجستي أو الطبي، لاسيما أن المساهمة المستحدثة للقوات الصينية في حفظ السلام شملت دور حماية المدنيين باعتباره جانباً أساسياً من ولاية بعثة الأمم المتحدة في المنطقة.[4]

وبينما تزعم كل من حكومة جنوب السودان، وقوات المتمردين أنها مهتمة بإنهاء النزاع من خلال القرارات السلمية، غير أنه من الواضح أن كلا الطرفين عازمان على مواصلة تدمير بعضهما البعض من خلال الصراع العنيف، وانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والمدنيين.

أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة بأن جميع الأطراف المتحاربة في الصراع قد استهدفت المدنيين، وهاجمتهم خلال العمليات العسكرية. من خلال هذا الاستهداف لغير المقاتلين (المدنيين)، فقد الآلاف من المدنيين أرواحهم، وتعرضوا للتعذيب، والاغتصاب والتشويه. ويشير التقرير أيضاً إلى أن

---

[1] - Jonah Leff and Emile LeBrun, **Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan**, Geneva : Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, 2014, p.p 38-39.

[2] -William D. Hartung, "Deadly Traffic: China's Arms Trade with the Sudan", **Policy Brief**, Arms and Security Initiative, August 2008, p 2.

[3] - Ilya Gridneff, "China Halts Arms Sales to South Sudan After Norinco Shipment", **Bloomberg**, septembre 30, 2014, see : **https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-09-29/china-halts-weapons-sales-to-south-sudan-after-norinco-shipment** (accessed 12/07/2018).

[4] -Daniel Large, "China And South Sudan's Civil War, 2013-2015", **African Studies Quarterly**, Vol. 16, Issue 3-4, December 2016, P 41.

الأطفال قد تم استهدافهم وتجنيدهم كمقاتلين في جبهات القتال، ومن ثم أجبروا على القتال، وارتكاب فظائع ضد كل من القوات المتقاتلة والمدنيين. وخلّف هذا الصراع المستمر آثارا جانبية متمثلة في تجاهل حقوق الإنسان بشكل صارخ، واغتصاب النساء وقتلهن وإساءة معاملتهن، وتشريد أكثر من 1.6 مليون شخص داخل السودان. كما يعاني 4.6 مليون جنوب سوداني آخر من انعدام الأمن الغذائي وآثار الاقتصاد المنهار.[1]

لكن في الوقت نفسه الذي حاولت فيه الصين حل النزاع في عام 2014م، كانت تقوم ببيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة لحكومة جنوب السودان بقيمة أكثر من 38 مليون دولار. فمنذ بداية الحرب في جنوب السودان، أنفقت الحكومة السودانية أكثر من مليار دولار على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، بالرغم من أن المخاوف/الشواغل الإنسانية قد ناشدت بتقديم مساعدات إغاثة إنسانية بقيمة 1.3 مليار دولار للمتضررين من النزاع المسلح. ولئن كانت الدولة تواجه أزمة مجاعة وأزمة إنسانية، ومع ذلك تستمر في إنفاق عائداتها على الأسلحة بدلاً من معالجة هذه الأزمة. لأن هذا السياق، يتطلب من ناحية أخرى معالجة مسؤولية موردي الأسلحة، لأنها تشجع وتفاقم النزاع من خلال استمرارها في تزويد الأسلحة ضد المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال، بدلاً من التركيز على حل النزاع بشكل مشروع.[2]

فوفقا للوثائق التي تم الحصول عليها من قوائم تعبئة شحنة الأسلحة، وكذلك عمليات التفتيش الميدانية في السودان وجنوب السودان كشفت عن مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعدات والأسلحة الصينية التي تم تحديدها عبر ساحات الصراع، بما في ذلك البنادق الهجومية، أسلحة رشاشة للأغراض العامة، مدافع رشاشة ثقيلة، وقاذفات من طراز RPG-7، وقاذفات قنابل يدوية، قنابل مضادة للأفراد، وصواريخ مضادة للدبابات عالية التحمل، وأنواع مختلفة من الصواريخ، وصواريخ صغيرة، ذخيرة البنادق الهجومية والمسدسات.[3]

والأخطر من ذلك، أنه لم يكن هناك أي حظر على الأسلحة ضد جنوب السودان خلال صفقات الأسلحة هذه، ولم يعد الاتجار بهذه الأسلحة غير قانوني بأي حال من الأحوال، ولكن عواقب مبيعات هذه الأسلحة على سكان جنوب السودان من نساء وأطفال ومدنيين كانت مدمرة. إذ قدم الصينيون الأسلحة إلى جنوب السودان عن قصد، بالرغم من أن تقارير انتهاكات حقوق الإنسان كانت علنية ومعروفة لدى الجميع في ذلك الوقت.[4]

ووفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة حول الأزمة السودانية، فإن توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض

---

[1] -Shannon Tiezzi, "UN Report: China Sold $20 Million in Arms and Ammunition to South Sudan", **The Diplomat**, August 27, 2015, see : **https://thediplomat.com/2015/08/un-report-china-sold-20-million-in-arms-and-ammunition-to-south-sudan/** (accessed 12/07/2018).

[2] - Daniel Large, Op.cit, p.p 42-45.

[3] – للمزيد من التفاصيل حول الأسلحة والذخائر الصينية المنتشرة في السودان وجنوب السودان، أنظر:

- Jonah Leff and Emile LeBrun, Op.cit, p.p 39-77.

[4] -Shannon Tiezzi, Op.cit.

وغيرهما من قوات المتمردين، كان عاملاً رئيسياً في إطالة أمد الصراع وتفاقمه وتعقده. حتى وإن تم اقتراح عقوبات مستمرة من قبل مجلس الأمن ضد جنوب السودان، فقد تم نقض هذه العقوبات، بسبب معاناة المدنيين من آثارها السلبية مقارنة بالنخب الحاكمة.[1]

ولئن كانت المساهمات الصينية في عمليات حفظ السلام، ومكافحة القرصنة، وإزالة الألغام إيجابية بالنسبة لإفريقيا، فإن مبيعاتها من الأسلحة كانت لها آثار سلبية عندما أصبحت تستعمل في مناطق الصراعات العديدة في القارة الإفريقية.

فخلال الفترة (2000–2003) م، سلمت الصين إلى إفريقيا جنوب الصحراء بقيمة حوالي 13% من جميع الأسلحة، لتحل في المرتبة الثانية بعد روسيا بـ 16,18% خلال الفترة نفسها. وخلال الفترة من 2004م إلى 2007م، ارتفعت النسبة المئوية للصين إلى ما يقارب من 18%، بالرغم من أنها ظلت في المرتبة الثانية بعد ألمانيا بـ 24,14%. تضمنت الشحنات الصينية خلال هذه الفترة: 240 قطعة مدفعية، 370 ناقلة أفراد مدرعة وسيارات مدرعة، 29 من مقاتلات السطحية الصغيرة، 10 طائرات مقاتلة فوق صوتية (أسرع من الصوت) و40 طائرة أخرى.[2] أما في الفترة (2008–2011) م جاءت الصين في المرتبة الثالثة بتسليمها قيمة 14,77% من الأسلحة لإفريقيا بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على التوالي، لترتفع النسبة خلال الفترة (2012–2015) م متصدرة الترتيب العالمي بتسليمها لقيمة 32,17% من الأسلحة للقارة الإفريقية، وتضمنت الشحنات مختلف الأسلحة.[3]

لكن ما أثار المزيد من القلق والخوف هو توفير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لإفريقيا على مدار عدة سنوات. ورغم أن قيمة الصفقات في كل بلد بعينه كانت صغيرة في كثير من الأحيان، فقد قدمت الصين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ففي القرن الحالي، تقدم الصين المساعدة والتدريب العسكريين، دون تحالفات عسكرية رسمية، للعديد من الدول الثماني والأربعين في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وباعتبارها المورد الخامس أو السادس للأسلحة الصغيرة في العالم النامي، فإنها تبيع الأسلحة (خاصة النسخة الصينية من البندقية الهجومية (كلاشينكوف) AK–47) لتوطيد تلك التحالفات وتحقيق أرابح من إفريقيا.[4]

فمنذ عام 2000، تلقت كل من أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينافاسو، الكاميرون، جيبوتي، إثيوبيا، غانا، كينيا، الموزمبيق، النيجر، جنوب إفريقيا، السودان، تنزانيا، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي مثل هذه الأسلحة الصينية بكميات معقولة. وتركزت العلاقات العسكرية الثنائية الرئيسية مع كل من: أنغولا (التدريب، وترقيات الاتصالات، والأجهزة)؛ غانا (ترقيات الاتصالات، تشييد المباني العسكرية، المركبات

[1] -Ibid.
[2] - Richard F. Grimmett, "Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2000-2007", **CRS Report**, Congressional Research Service, October 23, 2008, p.p 50-61.
[3] - Catherine A. Theohary, "Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2008-2015", **CRS Report**, Congressional Research Service, December 19, 2016, p 44, p 54.
[4] - Robert I. Rotberg, " China's Quest for Resources, Opportunities, and Influence in Africa", in : Robert I. Rotberg (editor), Op.cit, p 9.

والطائرات النفاثة)؛ نيجيريا (المنشآت العسكرية، الطائرات، قوارب الدوريات ومرافق الاتصالات)؛ جنوب إفريقيا (مشاورات أمنية رسمية، مبيعات الأسلحة)؛ السودان (مجموعة من المعدات العسكرية، قوات صينية ميدانية يزعم أنها لحماية خطوط الأنابيب، طائرات للتدريب والقتال، الشاحنات العسكرية)؛ أوغندا (الشاحنات، الثكنات، التدريب، إنتاج الذخيرة)؛ زامبيا (طائرة وخبراء طبيون)؛ وزمبابوي (طائرات تدريب، الأسلحة، الثكنات، والتدريب العسكري).[1]

أما بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا، تتمتع الجزائر بعلاقات عسكرية طويلة الأمد مع الصين تعود إلى حرب التحرير ضد الاستعمار/الاستدمار الفرنسي. ومنذ عام 2000م، شهدت الصين والجزائر العديد من التبادلات العسكرية رفيعة المستوى. حيث أجرى وزير الدفاع الصيني مشاورات مكثفة مع الجيش الجزائري في عام 2000م. ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ، تلقت الجزائر 25 صاروخاً مضادا للسفن بقيمة 35 مليون دولار من الصين خلال الفترة (2000–2002)م. كما زار قائد البحرية الجزائرية بكين عام 2005م، وفي ذلك الوقت قال وزير الدفاع الصيني إن القوات المسلحة ستعزز التبادلات والتعاون بين البلدين. وزار قائد قوة المدفعية الثانية الصيني الجزائر عام 2005 لإجراء محادثات حول زيادة التعاون العسكري. كما عقد نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية محادثات مع نظيره في الجزائر عام 2006، حيث تعهد بتوسيع التبادلات العسكرية والتعاون. وفي عام 2006، وقع رئيسا الصين والجزائر في بكين اتفاقية تعاون استراتيجي شملت الشؤون العسكرية، وهو مماثل للاتفاق الذي أبرمته الصين مع جنوب إفريقيا.[2]

وفي المقابل، يعاني عدد كبير من هذه البلدان الإفريقية من صراعات داخلية منذ عام 2000 م. وهو ما أدى إلى تزايد القلق بشأن الدور العسكري الصيني في هذه المناطق، لأن أسلحتها الصغيرة رخيصة جداً، كما أنها أصبحت المزود المفضل للنسخة الصينية من الكلاشينكوف AK–47 والبنادق الهجومية ذات الصلة. وبالرغم من أن الصين تبيع الأسلحة إلى الحكومات الإفريقية، إلا أنها تجد طريقها بشكل متزايد إلى مناطق الصراع.[3] التي تشكل فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أطول الصراعات المسلحة في القارة.

إذ كانت هناك العديد من الروايات/الشهادات على مر السنين التي أشارت إلى مساهمة الأسلحة الصينية الصغيرة في العديد من أعمال القتل في المنطقة. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن البنادق الآلية (كلاشينكوف) من طراز AK–47 كانت شائعة بين الجنود والميليشيات والجماعات المسلحة العاملة في

---

[1] - Ibid, p.p 9-10.

[2] - David H. Shinn, " Military and Security Relations: China, Africa, and the Rest of the World", in : Robert I. Rotberg (editor), Op.cit, p.p 164-165.

[3] – أنظر في هذا الصدد:

- Kester Kenn Klomegah, "Trade: Russia Supplying Legal And Illegal Arms To Africa", **IPS (Inter Press Service)**, January 29, 2009, See : **http://www.ipsnews.net/2009/01/trade-russia-supplying-legal-and-lsquolsquoillegalrsquorsquo-arms-to-africa/** (accessed 15/07/2018).

- Congressional Research Service (CRS), **China's Foreign Policy And Soft Power In South America, Asia, And Africa**, Washington : U.S. Government Printing Office, April 2008, P 113.

مقاطعة كيفو Kivu Province ومنطقة إيتوري Ituri District في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث استخدمت هذه الأسلحة لارتكاب جرائم فظيعة.

كما أسفرت نتائج التحقيق الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أصل الـ 1100 قطعة سلاح التي تم جمعها في منطقة إيتوري Ituri District عن تحديد حوالي 17% منها ذات أصل صيني. وانتهت منظمة العفو الدولية إلى حقيقة مفادها أن هذه الأسلحة وصلت إلى المنطقة عن طريق عمليات تسليم قدمت إلى حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، رواندا وبوروندي، أو من خلال أطراف ثالثة وسيطة خارج المنطقة على غرار ألبانيا وزيمبابوي.[1]

من خلال الحقائق السابقة المتعلقة بتنامي الدور العسكري الصيني في إفريقيا، والمرتبط بحماية المصالح والاستثمارات الطاقوية الصينية في القارة، يمكن القول أن الصين بوصفها قوة عالمية صاعدة، تتعرض لضغوط لكي تكون لها التزامات عسكريه فعالة وشاملة مع بقية العالم على غرار إفريقيا، ولم يعد بإمكانها الإيمان بما تدعو إليه من تبني سياسة خارجية غير تدخلية، وتشارك الصين تجاريا في العديد من مناطق الصراع كما هو الحال في إفريقيا.

وبذلك فإن توفر الأمن في القارة الإفريقية أمر حتمي لنجاحها الاقتصادي المستمر. فإنشاء قاعدة بحريه في جيبوتي، ومساهمتها في تمويل القوات المسلحة الإفريقية، ودعمها من قبل جيش التحرير الشعبي الصيني، من بين أشكال أخرى حديثه للدبلوماسية والتعاون الأمني، قد تعني المزيد بالنسبة للصين. وهي تتجه نحو تعريف أكثر توسعا لمصالحها العالمية، حيث أن أعمالها في إفريقيا تدفعها إلى إنشاء آليات جديدة لتأمين مصالحها، بما في ذلك النزعة العسكرية المتنامية في الخارج.

[1] – أنظر في هذا الصدد:

- Amnesty International, "China: Sustaining Conflict and Human Rights Abuses: The Flow of Arms Continues", **Report**, Amnesty International, 10 June 2006, p.p 8-9.
- Jonathan Holslag, "Friendly Giant? China's Evolving Africa Policy ", **Asia Paper**, The Brussels Institute of Contemporary China Studies (BICCS), Vol. 2, No. 5, August 24, 2007, p 9.

المبحث الثالث: أثر النشاطات الطاقوية الصينية على البيئة في إفريقيا

ظهرت عدة نقاشات حول صعود الصين كقوة اقتصادية، وتأثير أنشطتها على البيئة في القارة الإفريقية. إذ على مدى خمس وعشرين عامًا، كانت الصين تعمل على إصلاحات اقتصادية أدت إلى تحسين حياة الشعب الصيني وفي نفس الوقت، كان لهذا النمو أضرارا بيئية. فقد تسببت المشاكل البيئية، التي تراكمت خلال فترة التحضر والتصنيع السريع، في حدوث آثار بيئية حادة محليا، وخارجيا حيث تمارس الصين نشاطاتها في مناطق النفوذ، وبالأخص القارة الإفريقية التي توثقت علاقاتها بالصين منذ التسعينات من القرن العشرين. ولذلك، سيركز هذا القسم على تحليل الآثار التي خلفتها النشاطات الاقتصادية والطاقوية الصينية على القطاعات الإفريقية المرتبطة بالبيئة.

المطلب الأول: التحديات البيئية الناتجة عن الاستثمارات الصينية في إفريقيا

ظهرت الهواجس بشأن الأثر البيئي للنشاطات الصينية في إفريقيا نتيجة لمجموعة من الأسباب المتمثلة في:[1]

1- تتركز الاستثمارات الصينية في إفريقيا في القطاعات الحساسة بيئيا، مثل: التنقيب عن النفط والغاز، والتعدين، والطاقة المائية واستخراج الأخشاب، بالإضافة إلى تركزها في مشاريع البنية التحتية التي تساعد على تسهيل الاستثمارات الحساسة بيئياً، مثل: الطرق وخطوط السكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية.

2- لئن كانت الاستثمارات الصينية في قطاعات التعدين والنفط والغاز والطاقة الكهرومائية والأخشاب تحمل في الغالب مخاطر بيئية كبيرة، فإن النشاطات الإستراتيجية الصينية المتمثلة في جعل الوصول متاحا إلى الموارد التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا، يمكن أن تزيد وتعقد من هذه المخاطر. إذ يقوم المستثمرون الصينيون بتطوير مشاريع في مناطق نائية، هشة إيكولوجياً، وفي مناطق محمية حتى الآن كمنتزهات وطنية، وفي بلدان ذات هياكل حكم ضعيفة.

3- أعطت السياسات الداخلية الصينية الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب حماية البيئة، وكانت النتائج مرعبة في كثير من الأحيان. وقد وضعت الحكومة الصينية القوانين واللوائح والمؤسسات لحماية البيئة، ولكن نجاحها كان محدودا.[2] وبالتالي، تخاطر الصين بتصدير سجلها البيئي المحلي السيئ إلى أجزاء أخرى من العالم من خلال إستراتيجيتها الاستثمارية الأجنبية. وقد تشجع سياساتها البيئية المحلية حتى أسوأ الملوثين المحليين الصينيين على نقل إنتاجهم إلى أماكن أخرى مثل إفريقيا.

4- اعتمدت المؤسسات المالية الدولية منذ التسعينات مبادئ توجيهية، ومعايير بيئية لمعالجة الآثار البيئية لمشاريعها. ولم يعتمد المستثمرون الصينيون الرئيسيون، والمموّلون، وموردو المعدات حتى الآن

[1] - Peter Bosshard, "China's Environmental Footprint in Africa", **SAIIA policy briefing**, No.3, South African Institute of International Affairs, April 2008, p 3.

[2] -Elizabeth C. Economy, "The Great Leap Backward?", Foreign Affairs, September/October 2007, see: **https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/2007-09-01/great-leap-backward** (accessed 30/06/2018).

مثل هذه المعايير، أو قاموا بوضع سياسات لا تتماشى بالضرورة مع المعايير الدولية. ويشعر الممولين والشركات الغربية بالقلق إزاء استخدام المنافسين الصينيين لمعايير بيئية أقل صرامة كإستراتيجية للفوز بحصة أكبر من الأعمال في البنية التحتية الدولية والقطاعات الإستخراجية.

5- زاد التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا من المخاوف الغربية، باعتبار أن النمو الاقتصادي الصيني السريع سيضع عبئا ثقيلا على موارد العالم والبيئة العالمية.

وقد أوضحت بعض الأمثلة البارزة المخاطر التي أحدثتها الاستثمارات الصينية على البيئة في إفريقيا. ففي الغابون، قامت شركة سينوبك Sinopec بالتنقيب واستكشاف النفط في منتزه "لوانجو" Loango الوطني، وهو نظام إيكولوجي هش، إلى غاية إصدار أمر بالتوقف عن التنقيب من قبل دائرة المتنزهات الوطنية في البلاد في سبتمبر 2006.[1] وأشارت جماعات المحافظة على البيئة أن التنقيب على النفط في "لوانجو" يهدد النباتات والحيوانات النادرة، بالإضافة إلى ذلك، لم يتم اعتماد تقرير تقييم الأثر البيئي من قبل الوزارة المعنية (وزارة البيئة).

وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن سينوبيك Sinopec استهزأت بقوانين البلاد وأنظمتها. وفي حالة أخرى، يمكن لسد كونجو Kongou Dam الصيني، الذي تم اقتراحه لتشغيل مشروع خام الحديد في بيلنغا Belinga بالغابون، أن يؤثر سلبًا على غابات متنزه إيفيندو Ivindo الوطني. كما سيعمل سد بويه في سينوهيدرو Sinohydro's Bui Dam- وهو مشروع يموله بنك التصدير والاستيراد الصيني - على إغراق حوالي ربع محمية بوي الوطنية في غانا. و على نحو مماثل، سيضع سد كافوي جورج السفلي The Lower Kafue Gorge Dam، وهو مشروع شركة Sinhoydro الذي يموله بنك التصدير والاستيراد الصيني China Exim Bank في زامبيا، ضغطًا إضافيًا على شقق كافوي Kafue Flats ومنتزهاتها الوطنية الهامة إيكولوجيا (بيئيا).

كما أصبحت الصين- بوصفها قوة عالمية عملاقة اقتصاديا- تتصدر باضطراد تنمية الطاقة الكهرومائية، ولكن هناك الكثير من الجدل حول جدوى هذه المشاريع واستدامتها، نظراً لجشع الحكومات، وضعف المؤسسات، والنمو السريع، وخطر التلوث البيئي. ففي بعض الأحيان يتم إطلاق مشاريع الطاقة الكهرومائية من قبل المقاولين الصينيين، في مقابل الحصول على حقوق التعدين المربحة واستخراج الموارد. ومع ذلك، فإن الوعود المتعلقة بالطاقة الكهرومائية تبقى غامضة وملتبسة. بالإضافة إلى الأضرار البيئية المترتبة عنها جنبا إلى جنب مع ظاهرة الاحتباس الحراري، مما يثير العديد من المشاكل المتعلقة باستخدامها.[2]

[1] -Johanna Jansson and others, "Chinese Companies in the Extractive Industries of Gabon & the DRC: Perceptions of Transparency", **research paper**, Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, January 2009, p 15.

[2] -Naaborle Sackeyfio, **Energy Politics and Rural Development in Sub-Saharan Africa : The Case of Ghana**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018, p 152.

إزاء هذا الوضع، أولت الحكومة الصينية اهتماما بقضايا البيئة في القارة الإفريقية. ففي سياق انتقالها منذ 2006م إلى المرحلة الثالثة من تخطيط تطوير الطاقة، حيث أنها لا تولي اهتماما بالتنمية الاقتصادية وأمن الطاقة فقط، ولكنها أصبحت تهتم بقضايا التلوث البيئي[1]. كما يعتبر بنك التصدير والاستيراد الصيني، – وهو مؤسسة التمويل الرئيسية للشركات الصينية المتستثمرة في الخارج– أحد أهم الفواعل البارزة في حث السياسات البيئية الصينية نحو الأفضل. ففي عام 2004، طوّر السياسة البيئية الخاصة به، وتقييمات الأثر البيئي التي شجعت فيها الشركات الصينية الناشطة في الخارج، بالامتثال لسياسات البلد المضيف فيما يتعلق تقيدها بمعايير التنمية المستدامة وحماية البيئة.[2]

لم تكن المخاوف والهواجس البيئية جزءًا هامًا من مناقشات منتدى التعاون الصيني–الإفريقي (FOCAC) في السنوات الأولى.[3] إذ يبدو بأن الصين تتبع نهج عدم الاكتراث بالممارسات البيئية للشركات الصينية العاملة في الخارج. لكن في 2006، اتفق القادة الصينيون والأفارقة في منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين على تكثيف التعاون في مجال حماية البيئة وتبادل الخبرات وتعزيز التنمية المستدامة لكلا الجانبين. وفي نفس السنة، اجتمع فريق عمل تابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بشأن الأداء البيئي في بكين، أين تم التوصل فيه سوية مع الوفد الصيني، إلى سلسلة من التوصيات المتعلقة بالممارسات البيئية، وشملت التوصيات الحاجة إلى تحسين الرقابة الحكومية على الأداء البيئي الصيني في العمليات الخارجية للشركات الصينية.[4]

كما خصص المسؤولون الصينيون والأفارقة المزيد من الاهتمام للقضايا البيئية، وخاصة تغير المناخ في اجتماع منتدى التعاون الصيني–الإفريقي لعام 2009 في شرم الشيخ. واتفقوا على استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، لكنهم لم يتطرقوا للممارسات البيئية للشركات الصينية في القارة الإفريقية.[5] وفي عام 2010، قام مجموعة من الأكاديميين والمخططين والخبراء الاقتصاديين الصينيين، وبدعم من المعهد البيئي العالمي (منظمة صينية غير حكومية) بنشر مؤلف جماعي بعنوان: "السياسات البيئية للاستثمارات الخارجية الصينية" Environmental Polices on China's Investment Overseas، خلص من خلاله المؤلفون إلى أن سياسات حماية البيئة تفتقر بشدة

[1] - Qinhua XU and William Chung, **China's Energy Policy from National and International Perspectives: The Energy Revolution and One Belt One Road Initiative**, Hong Kong : City University of Hong Kong Press, 2016, p 39.

[2] - Daouda Cissé, "State-directed Multi-National enterprises and transnational governance: Chinese investments in Africa, corporate responsibility and sustainability norms", **Discussion Paper**, Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, January 2014, p 13.

[3] -Lucy Corkin, "China, Africa and the Environment", A Briefing Paper on the Forum on China-Africa Co-operation, International Rivers, November 5, 2009, p 6, see : **http://asiandrivers.open.ac.uk/FOCAC%20Background%20Paper.pdf** (accessed 01/07/2018).

[4] – للمزيد من التفصيل حول هذه التوصيات، أنظر:

-The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), **Environmental Performance Reviews: China**, Paris : OECD, 2007, p.p 15-30.

[5] -Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC), "Sharm El Sheikh Action Plan(2010-2012)", November, 11, 2009, see : **http://www.focac.org/eng/dsjbzjhy/hywj/t626387.htm** (accessed 01/07/2018).

بخصوص ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية والمساعدات الخارجية. ودعوا الصين إلى إصدار مبادئ توجيهية عاجلة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والقروض في البلدان الأخرى.

هناك أدلة متزايدة تؤكد أن الصين تشجع الآن شركاتها على إتباع ممارسات بيئية أفضل بينما تستثمر في إفريقيا وبلدان أخرى من العالم، من خلال استخدام الشركات الصينية بصورة متزايدة لتقييمات الأثر البيئي، وفي بعض الأحيان تستفيد من خبرة الشركات الغربية المتخصصة في هذا النوع من الدراسات.[1] وفي عام 2013، أصدرت وزارة التجارة الصينية ووزارة حماية البيئة مبادئ توجيهية طوعية تشجع الشركات الصينية المستثمرة في الخارج على إتباع القوانين البيئية المحلية، وتقييم المخاطر البيئية لمشاريعها، والتقليل من التأثير على التراث المحلي، وإدارة النفايات، والامتثال للمعايير الدولية، ووضع خطط للتعامل مع حالات الطوارئ[2]. هذا التطور ليس مفاجئًا في ضوء القلق المتزايد بشأن المشكلات البيئية في الصين، والجهود التي تبدلها الحكومة لفهمها بعمق، إذ ليس من مصلحة الصين تصدير ممارساتها البيئية السيئة نحو الخارج.[3]

في عام 2014، أعلنت غرفة تجارة المعادن والفلزات ومستوردي ومصدري المواد الكيميائية التابعة للحكومة الصينية عن مبادئ توجيهية لتنظيم استثمارات وعمليات التعدين في الخارج. وقد تم تطوير المبادئ التوجيهية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ووكالة التنمية الألمانية GIZ، ومنظمة الشاهد الدولي Global Witness، وهي مجموعة تدعو للتركيز على ضرورة الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية. هذه الإرشادات من شأنها تشجيع الشركات الصينية المستثمرة في الخارج على إيلاء اهتمام خاص لقضايا العمل، وحماية البيئة، وبذل العناية الواجبة في التعامل مع سلسلة التوريد، والاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفيما يلي سيتم التطرق للتأثيرات البيئية للنشاطات الاقتصادية الصينية (خاصة النشاطات المرتبطة بالاستثمارات الطاقوية) في بعض المناطق والدول الإفريقية، وذلك للوقوف للتعرف على حقيقة التواجد الصيني في هذه المناطق وإصدار أحكام موضوعية بشأن الانتقادات الشديدة الموجهة ضد التغلغل الصيني في قطاع الموارد الإفريقية.

[1] -Becky Davis, "Chinese Mining Group Sets Guidelines for Overseas Interaction", **New York Times** , October. 24, 2014, see : **https://www.nytimes.com/2014/10/25/business/international/chinese-mining-group-sets-guidelines-for-overseas-interaction.html** (accessed 01/07/2018).

[2] - Ministry Of Commerce People's Republic Of China, "Notification of the Ministry of Commerce (MOFCOM) and the Ministry of Environmental Protection (MEP) on Issuing the Guidelines for Environmental Protection in Foreign Investment and Cooperation", Date of Issuance: February 18, 2013 MOFCOM and MEP, March 1, 2013, see : **http://english.mofcom.gov.cn/article/policyrelease/bbb/201303/20130300043226.shtml** (accessed 01/07/2018).

[3] - Ibid.

المطلب الثاني: الآثار البيئية للنشاطات الطاقوية الصينية في شرق إفريقيا

لعبت الشركات النفطية الصينية دورا بارزا في قطاع الطاقة السوداني، فقد مولت الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) معظم مشاريع تنمية قطاع النفط في السودان. بين عامي 1999م و 2011م، كان السودان سادس أكبر مَصْدر للنفط الصيني المستورد، حيث قام بتوفير متوسط 5,5% من إجمالي الواردات النفطية الصينية سنويا.[1]

بلغ إنتاج السودان من النفط ذروته في عام 2007 بنحو 483 ألف برميل/يوميا.[2] وأدى الانخفاض الطبيعي في حقول النفط الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلا عن نقص الاستثمار في الاسترجاع الثانوي إلى انخفاض معدلات الإنتاج.[3] ترك استقلال جنوب السودان في عام 2011 والتقسيم اللاحق للبلاد حوالي 75٪ من احتياطيات النفط المعروفة في جنوب السودان و 25٪ في السودان.[4] أدت هذه الانقسامات إلى نزاعات بين السودان وجنوب السودان حول رسوم استخدام البنية التحتية لخطوط الأنابيب في السودان، وأدت إلى إيقاف الإنتاج لمدة طويلة في جنوب السودان.[5] لم تمض فترة طويلة بعد حل المشكلة واستئناف الإنتاج، حتى اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان في أواخر عام 2013م، ومع تنامي العداوات السياسية في هذا الصراع المسلح، أصبح قطاع النفط هدفا رئيسيا في ظل حرب أهلية مستمرة. مما أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاج النفطي، وأجبر على إجلاء مئات العمال الصينيين من مواقع الحقول النفطية.[6]

تطلب تطوير حقول النفط السودانية إجراء مسح زلزالي أدى إلى إحداث مئات الكيلومترات من المسارات الجارفة (التي تم تحطيمها بالجرافات)، مما أفضى إلى تدمير الأراضي الزراعية وإزالة/اجتثاث الغابات بشكل متزايد[7]. كماعطل تشييد الطرق تدفقات المياه التي أضرت بنظم الري، وأجبرت السكان المحليين على إخلائها، وترك تفريغ "المياه المستخلصة" الملوثة (تحتوي على مواد كيميائية خطيرة على البيئة) من خزانات النفط، والتخلص غير السليم من الطين الناتج عن عمليات الحفر، والنفايات الأخرى أكثر الآثار الضارة على البيئة. علاوة على ذلك، أدت هذه الممارسات إلى قتل الماشية، وتسببت في أمراض خطيرة في المجتمعات المحلية المجاورة.[8] وبالتالي، أدى توسيع الشركات النفطية لنشاطاتها في السودان إلى المزيد من المظالم المحلية، كما فرض تنامي نطاق عملياتها المزيد من الضغوط على

---

[1] - Luke A. Patey, **The New Kings Of Crude: China, India, And The Global Structure For Oil In Sudan And South Sudan**, London : C. Hurst & Co Publishers Ltd, 2014, p 118.
[2] - Daniel Large and Luke Patey, "Riding The Sudanese Storm: China, India, Russia, Brazil & The Two Sudans", **Occasional Paper** ,no. 197, South African Institute of International Affairs (SAIIA), July 2014, p 12.
[3] -Ibidem.
[4] - BBC, "South Sudan profile", BBC News, 7 July 2011, see : **https://www.bbc.com/news/world-south-asia-13964352** (accessed 02/07/2018).
[5] -Al Jazeera, "South Sudan restarts oil production", Al Jazeera **News** : Business & Economy, 6 April 2013, see : **https://www.aljazeera.com/news/africa/2013/04/2013461437362148.html** (accessed 02/07/2018).
[6] - Daniel Large and Luke Patey, Op.cit, p.p 8-9.
[7] - Luke A. Patey, **The New Kings Of Crude: China, India, And The Global Structure For Oil In Sudan And South Sudan**, Op.cit, p 189.
[8] - Ibidem.

المجتمعات المحلية، حيث تم الاستيلاء على بعض المناطق الزراعية والمراعي من خلال البنية التحتية النفطية.[1]

في ظل هذا الوضع السيئ، حاولت الشركات الصينية (CNPC خصوصا) التخفيف من الآثار البيئية السلبية لإنتاج النفط عن طريق بناء آبار المياه والمدارس والمستشفيات في المجتمعات المتضررة. كما ساهمت في تحسين الزراعة، وبناء شبكات الطرق الجديدة، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتغطية الهاتف المحمول على نطاق أوسع.[2]

رغم من هذه المساهمات، يمكن التوصل إلى حقيقة مفادها أنه ليس من المستغرب أن تساهم شركة البترول الوطنية الصينية CNPC في التدهور البيئي في السودان، لأن هذه الشركة لديها سجلا حافلا بالإدارة البيئية السيئة داخل الصين نفسها.

بالرغم من تأثيرات الشركات الصينية على البيئة، فإن وزارة الطاقة والتعدين السودانية هي المسؤولة عن الإشراف على القوانين واللوائح البيئية في قطاع النفط. إذ حدد كل من قانون الثروة البترولية السوداني، وقانون حماية البيئة قواعد الحفاظ على البيئة.[3] ومع ذلك، توضح هذه القوانين وآثارها العملية، أن مسئولي الحكومة السودانية كانوا مهتمين أكثر بتقدم صناعة النفط، وتحقيق العوائد المادية من عائداتها، على حساب تطبيق القوانين البيئية التي بقيت مغيبة.

وبالتالي، أدى غياب الإشراف الحكومي الدقيق، وتساهل الحكومات الإفريقية مع الطرف الصيني فيما يتعلق باحترام وتطبيق المعايير البيئية المتضمنة في تشريعاتها المحلية، إلى تشجيع شركات النفط الصينية على المشاركة في الممارسات البيئية السيئة. كما أن تقييمات الأثر البيئي في السودان غالباً ما تكون دون المستوى ولا تتم إلا بعد بدء العمليات، وتم تعليق البعض الآخر بعد الانتهاء من ذلك بمتابعة ضئيلة، ونتيجة لذلك أصبحت الشركات الصينية وعمال النفط هدفا للعنف من قبل المجتمعات المحلية.[4]

أن فيما يتعلق بالتشاد، فعندما استأنفت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع تشاد في عام 2006م، كان الاستثمار في صناعة النفط يتصدر الأجندة الصينية في المنطقة.[5] فقامت شركة البترول الوطنية الصينية CNPC بشراء جميع الأسهم المتعلقة بالترخيص في تشاد، والتي كانت تحتفظ بها شركة نفط كندية. بعد ذلك، طلبت الشركة CNPC تمويلًا صينيًا بقيمة 1 مليار دولار، لبناء خط أنابيب بطول 311 كلم يربط حقول النفط في حوض بونغور Bongor في شرق ووسط تشاد بمصفاة تبعد بحوالي خمسين

[1] - Leben Nelson Moro, "Chinese oil companies and local communities in Unity State, South Sudan", in : Saferworld, "Oil, security and community engagement: a collection of essays on China's growing role in South Sudan", **Report**, London: Saferworld, August 2013, p 26.

[2] - Luke A. Patey, **The New Kings Of Crude: China, India, And The Global Structure For Oil In Sudan And South Sudan**, Op.cit, p 171, p 189.

[3] - Osman Mirghani Mohamed Ali, "The Role of EIA Studies in the Management and Conservation of Cultural Heritage in the Sudan", in : Herman Kiriama and others (editors), **Cultural Heritage Impact Assessment In Africa**, Mombasa (Kenya) : Centre for Heritage Development in Africa, 2010, p.p 44-45.

[4] - Luke A. Patey, "Crude Days Ahead? Oil And The Resource Curse In Sudan", **African Affairs**, Vol.109, Issue.437, August 2010, p.p 617-633.

[5] - Romain Dittgen and Daniel Large, "China's Growing Involvement In Chad: Escaping Enclosure?", **Occasional Paper**, No. 116, South African Institute of International Affairs (SAIIA), May 2012, p.p 8-9.

كيلومترا (50كلم) شمالي العاصمة نجامينا، في ما يعرف باسم مشروع رونيير R^onier project [1]. ومع أنه يعتبر مشروعا مبتكرا، فإن حجمه صغير جدا. إذ تبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى للمصفاة 40.000 برميل في اليوم، إلا أنها تتم معالجتها بشكل جيد بموجب هذا الحجم.[2] غير أنه، كانت هناك خلافات مستمرة بين شركة البترول الوطنية الصينية CNPC وحكومة تشاد بشأن سعر الوقود المنتج في المصفاة، مما أدى إلى إغلاقها لبعض الوقت.[3]

إن الأنظمة البيئية الخاصة بالقطاع النفطي أكثر تطوراً في الصين منها في تشاد، لكن الخبرة السابقة في تشاد مع شركات النفط الغربية، والبنك الدولي نتج عنها وجود معايير متطورة نسبياً تم إنفاذها في العادة.[4] لكن، ليس من الواضح ما إذا كانت القوانين واللوائح الصينية المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي تنطبق على المشروع في تشاد.[5] على أي حال، بدأت شركة البترول الوطنية الصينية CNPC في إجراء تقييم بيئي لمشروع رونيير R^onier project في عام 2008، والذي اكتمل في غضون عام تقريبًا.[6]

كما قام المعهد الصيني للتصميم التابع لشركة (CNPC) بإجراء دراسة حول المصفاة، في حين قامت شركة استشارية هندسية تشادية بمراجعة حقول النفط وخطوط الأنابيب.[7] ولم يتم الكشف عن أي من الدراستين بشكل كامل للجمهور، وهو أمر مخالف للقانون التشادي ولكنه لا يتعارض مع القانون الصيني.[8] كما أن أشغال البناء في حقول النفط، وعلى طول مسار خط الأنابيب بدأت قبل الموافقة على التقييم البيئي، وهذا مخالف للقانونين التشادي والصيني.[9] تم الانتهاء من الدراسة الخاصة بالمصفاة (التي تملك شركة البترول الوطنية الصينية CNPC 60٪ منها، و40٪ منها تعود لملكية الحكومة التشادية)، وتمت الموافقة عليها من قبل الوزارات المعنية قبل بدء أشغال البناء.[10]

بمجرد بدء أعمال البناء، اشتكى السكان المحليون من ضجيج حركة المرور وتلوث الهواء الناجم عن قوافل شاحنات شركة CNPC، ولفتوا الانتباه إلى مياه الصرف الصحي غير المعالجة في أحد مصانع فرز النفايات التابعة للشركة، مما اضطر شركة CNPC لاتخاذ تدابير تصحيحية. وتجدر الإشارة أنه كان هناك تأثير ضئيل على التنوع البيولوجي والحياة البرية في محيط المشروع، كما وافقت شركة CNPC على تقديم تعويضات إلى القرويين الذين تعرضت أراضيهم الزراعية للإزاحة والجرف، ولكن بمستوى أقل سخاءا من التعويض الذي قدمته شركة إكسون Exxon سابقا.[11]

---

[1] - Romain Dittgen, "Of Other Spaces? Hybrid Forms of Chinese Engagement in Sub-Saharan Africa", **Journal of Current Chinese Affairs**, Vol.44, Issue.01, 2015, p 49.
[2] - Romain Dittgen and Daniel Large, Op.cit, pp 9-12.
[3] - Ibid, p.p 15-18.
[4] - Yiran Lin And Others, "Cnpc's Hse System Put To The Test In Chad", In : Geert Van Vliet and Géraud Magrin (Editors), **The Environmental Challenges Facing a Chinese Oil Company In Chad**, Paris : French Development Agency (AFD), November 2012, p.p 151-155.
[5] - Ibid, p 166.
[6] - Ibid, p.p 168-169.
[7] - Ibidem.
[8] - Ibid, p.p 169-170.
[9] - Ibid, p 170.
[10] - Ibid, p 169.
[11] - Ibid, p.p 172-178.

وتجدر الإشارة إلى دراسة أجريت في عامي 2009م و 2010م، تم من خلالها المقارنة بين الاستثمار الذي تقوده شركة إكسون Exxon في تشاد، ومشروع رونيير R^onier الذي تقوده شركة CNPC توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الشركتين قد شهدتا حالة عدم امتثال متشابه نسبيا خلال مرحلة التشييد المتعلقة بالغبار، والضوضاء، والمحاجر، ونفايات المواد، وحوادث الطرق، والتعويضات، وغيرها من الشواغل، غير أن الشركتين قامتا بمعالجة هذه المشكلات بسرعة، وكان الاختلاف الرئيسي هو شفافية شركة إكسون Exxon، في حين شركة CNPC وضعت إجراءات تقييدية للغاية للتواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين. وشكّل الحوار تحديًا حقيقيًا لشركة CNPC، التي كانت تميل إلى الاجتماع فقط مع المسؤولين في وزارة البترول، في حين أن المسؤولين التنفيذيين الصينيين العاملين مع شركة CNPC نادراً ما التقوا بالسلطات المحلية.[1]

لكن بعد ذلك، تدهورت حالة شركة CNPC في تشاد، ففي عام 2013، قام وزير النفط التشادي Djerassem le Bemadjiel بتوقيف جميع عمليات الشركة CNPC نتيجة لانتهاكاتها الصارخة للتنظيمات واللوائح البيئية أثناء استكشاف النفط الخام.[2] وادعى الوزير أن الشركة الصينية لم يكن لديها المعدات اللازمة لتنظيف بقع النفط، وقامت بتعمد تسربه.[3] وفي عام 2014، سحبت تشاد خمسة تصاريح للاستكشاف بعد رفض شركة CNPC دفع غرامة بقيمة 1.2 مليار دولار كتعويض عن "الممارسات غير المقبولة" التي أدت إلى تسرب النفط حول مواقع الحفر.[4] وأعلنت الحكومة التشادية أيضاً أنها تعتزم توجيه اتهامات ضد الشركة الصينية الوطنية للنفط في المحاكم في نجامينا وباريس.[5]

في نهاية عام 2014، أعلن الوزير أن شركة CNPC وافقت على دفع 400 مليون دولار كتعويض عن الانتهاكات البيئية وإعطاء تشاد حصة نسبتها 10٪ في حقولها النفطية النشطة بالإضافة إلى حصة 25٪ في حقول الإنتاج المستقبلية. علاوة على ذلك، وافقت تشاد على إسقاط قضية التحكيم الخاصة بها ضد شركة CNPC، والسماح لها بتصدير النفط عبر خط الأنابيب بين تشاد والكاميرون.[6] كما أنه من المحتمل أن تكون الانتهاكات البيئية المزعومة خدعة من تشاد لإجبار الصين على دفع المزيد مقابل تنازلاتها النفطية.

---

[1] - Ibid, p.p 181-184.

[2] - Bate Felix, "Chad Suspends China's Cnpc Unit Over Environment", **Reuters**, August 14, 2013, see : **https://www.reuters.com/article/us-chad-china-cnpc/chad-suspends-chinas-cnpc-unit-over-environment-idUSBRE97D0VN20130814** (accessed 03/07/2018).

[3] - Agence France-Presse, "Chad suspends Chinese oil company for environmental violations", **DAILY NATION**, August 13, 2013, see : **https://www.nation.co.ke/news/africa/Chad-suspends-Chinese-oil-company-for-environmental-violations/1066-1946990-diofwcz/index.html** (accessed 03/07/2018).

[4] -New Straits Times, Chad scraps Chinese oil permits over alleged environmental violations, **New Straits Times**, August 10, 2014, see **: https://www.nst.com.my/news/2015/09/chad-scraps-chinese-oil-permits-over-alleged-environmental-violations** (accessed 03/07/2018).

[5] - Al Jazeera, "Chad withdraws Chinese exploration permits", **Al Jazeera News**, August 10, 2014, see : **https://www.aljazeera.com/news/africa/2014/08/chad-withdraws-chinese-exploration-permits-20148101246141518 39.html** (accessed 03/07/2018).

[6]- The Economist, "Settlement Is Reached With CNPC", **The Economist**, November 5, 2014, see : **http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=672467451&Country=Chad&topic=Economy&subtopic=Forec_1** (accessed 03/07/2018).

المطلب الثالث: الآثار البيئية للنشاطات الطاقوية الصينية في وسط إفريقيا

يمكن تلمس الآثار البيئية للنشاطات الطاقوية الصينية في وسط إفريقيا من خلال حالة الغابون، حيث خصصت الحكومة الغابونية في عام 2002م ربع أراضيها كمحمية طبيعية لحماية معظم الغابات المطرية البكر، التي تعيش فيها مجموعة متنوعة من النباتات والحيوانات.[1] وقد نشأت أولى المخاوف البيئية بشأن الممارسات الصينية، عندما بدأت الشركة الصينية للبيتروكيماويات SINOPEC التنقيب عن النفط في الحديقة الوطنية لوانجو Loango National Park، لذلك وجهت منظمة بيئية غير حكومية أمريكية، وجمعية المحافظة على الحياة البرية، ومجموعة بيئية محلية اتهامات لشركة SINOPEC لقيامها بعمليات تفجير باستعمال الديناميت، وتلويث الحديقة الوطنية، وتدمير الغابة ببناء طرق جديدة.[2]

هذا الأمر جعل الحكومة الغابونية تتخذ قرارا مفاده وقف أنشطة الاستكشاف المرتبطة بشركة SINOPEC في عام 2006. وفي وقت لاحق، عملت الشركة الهولندية كشريك للتقييم البيئي الأصلي مع منظمة غابونية وصندوق الحياة البرية العالمية لإجراء تقييم جديد، والذي تقول إحدى الدراسات إنه ذو جودة عالية، مما تعين على شركة SINOPEC الإلتزام به.[3] ثم استأنفت بعد ذلك عمليات استكشافها للنفط.

حدثت المشكلة مع شركة SINOPEC في نفس الوقت الذي كانت فيه الشركة الوطنية الصينة لتصدير واستيراد الآلات والمعدات (CMEC)، وشركة Sinosteel Corporation الصينية في مرحلة مبكرة من تطوير امتياز خام الحديد الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات في جبال بيلينغا B´elinga، وكان على البنك الصيني للاستيراد والتصدير توفير التمويل اللازم لتطوير المنجم والبنية التحتية.[4]

سوف تقوم الشركة المشتركة المعروفة باسم Comibel بسداد القرض من خلال عائداتها من التعدين على مدار خمسة وعشرين (25) سنة.[5] شمل المشروع إنشاء سد آيفندو Ivindo Dam لتوفير الطاقة، وخط سكة حديد بطول 560 كلم يربط بيلينغا B´elinga بالساحل، ومرفأ مياه عميق شمال العاصمة ليبرفيل Libreville.[6]

---

[1] - Ian Taylor, "China's Environmental Footprint In Africa", **China Dialogue**, Feb 2, 2007, see : **https://www.chinadialogue.net/article/show/single/en/741-China-s-environmental-footprint-in-Africa** (accessed 04/07/2018).

[2] -Ibid.

[3] - Johanna Jansson and others, **Chinese Companies in the Extractive Industries of Gabon & the DRC: Perceptions of Transparency**, Stellenbosch (south Africa) : Centre for Chinese Studies, January 2009, p.p 15-16.

[4] - Chris Alden and Christopher R. Hughes, "Harmony and discord in China's Africa strategy: some implications for foreign policy", **China Quarterly**, Vol. 199 , September 2009, p.p 563-571.

[5] - Johanna Jansson, "Chinese Investments in Gabon's Extractive Industries", **Pambazuka News**, July 8, 2010, see : **https://www.pambazuka.org/global-south/chinese-investments-gabon%E2%80%99s-extractive-industries** (accessed 05/07/2018).

[6] - International Rivers, "Belinga Dam, Gabon", International Rivers, see : **https://www.internationalrivers.org/resources/belinga-dam-gabon-3597** (accessed 05/07/2018).

أجريت المفاوضات بشأن شروط المشروع بصفة سرية في مكتب الرئيس الغابوني.[1] واعترض البنك الدولي والعديد من المنظمات غير الحكومية على الطبيعة السرية للمباحثات، وكذلك على حقيقة مفادها أن سد "آيفندو" سيكون له آثار سلبية على المنتزه الوطني "إيفيندو" the Ivindo National Park.[2] هذا الأمر أقلق الطرف الصيني باعتبار الشركات الوطنية الصينية العاملة في المنطقة ستواجه التزامات متعلقة بحماية البيئة في المنطقة.

في عام 2008 م، بعث "مارك أونا إيسانغي" Marc Ona Essangui، رئيس منظمة Brainforest – وهي منظمة بيئية غير حكومية في الغابون– رسالة إلى رئيس البنك الصيني للتصدير والاستيراد يشكو من أن أعمال البنية التحتية التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المنتزه الوطني "إيفيندو" والتي تسببت في تدمير وإزالة الغابات على نطاق واسع، كما أنها تهدد شلالات "كُنجو" Kongou falls الواقعة على نهر "إيفيندو" Ivindo River.

وقال رئيس Brainforest أن المشروع قد يتسبب أيضًا في تلوث شديد، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بصناعة الصيد المحلية. كما أشارت الرسالة أن القانون الغابوني يقضي بأن تقوم اللجنة بإجراء حملة إعلامية محلية لشرح تأثير المشروع على السكان المحليين، وهو أمر لم يفعله.[3] بالإضافة إلى إرسال الرسالة، يُزعم أن "إيسانغي" حاول إثارة تمرد في البلاد، وبالتالي تم إلقاء القبض عليه لفترة قصيرة في الغابون. بعد ذلك، وتحديدا في عام 2009م، حصل على جائزة جولدمان البيئية Goldman Environmental Prize الخاصة بإفريقيا.[4]

خسرت شركة Comibel حقوق استغلال رواسب خام الحديد "بيلينغا" B´elinga في عام 2011م، لأن تطوير المشروع قد تأخر عن الجدول الزمني المحدد. ومع ذلك، توصلت الحكومة الغابونية إلى اتفاق جديد مع شركة Comibel في 2013م لاستعادة رواسب خام الحديد، وإعادة فتح العروض لاستغلال خامات المعادن. كما قامت الغابون بتنقيح قانون التعدين لمراعاة المشاكل البيئية السابقة.[5]

رغم ذلك، فإن المنجم المفتوح المقترح لخام الحديد لا يزال يجتذب معارضة شديدة من السكان المحليين وجماعات حماية البيئة، على أساس أنه يقع في منطقة تتسم بدرجة عالية من التنوع البيولوجي

---

[1] - Ibid.

[2] - Romain Dittgen, "To B´Elinga Or Not To B´Elinga?: China's evolving engagement In Gabon's mining sector", **Occasional Paper**, No. 98, Johannesburg : South African Institute Of International Affairs (Saiia), November 2011, p.p 12-14.

[3] - Global CCS Institute, "Brainforest's letter to China Exim Bank on the social and environmental impacts of the Belinga Project, Gabon", Global CCS Institute, October 20, 2008, see : **https://hub.globalccsinstitute.com/publications/new-great-walls-guide-china%E2%80%99s-overseas-dam-industry/box-8-brainforests-letter-china-exim-bank-social-and-environmental-impacts-belinga-project-gabon-excerpt** (accessed 05/07/2018).

[4]- Ben Block, "In Gabon, Activists Challenge Chinese Mine", World Watch Institute, April 28, 2009, see : **http://www.worldwatch.org/node/6088** (accessed 05/07/2018).

[5]- Sarah Tzinieris, "Bidding for Untapped Gabon Iron Ore Reserve, World's Largest, Could Spark Mining Sector", MINING.COM, June 20, 2014, see : **http://www.mining.com/web/bidding-for-untapped-gabon-iron-ore-reserve-worlds-largest-could-spark-mining-sector/** (accessed 05/07/2018).

بالقرب من الحديقة الوطنية "إيفيندو".[1] في حين توقعت الغابون أن فتح المجال لتقديم عروض جديدة لاستغلال خام الحديد في عام 2016 وفي السنوات التي تليها، قد تشهد تراجع الطرف الصيني عن تقديم أي عرض في هذا الشأن نتيجة للقيود البيئية الكبيرة التي تتعرض لها الشركات الصينية، وعدم قدرتها على الالتزام بها.

وهو ما حدث في فيفري 2018 لما وقّعت الحكومة الغابونية اتفاقية إطارية مع مجموعة التعدين الأسترالية Havilah Consolidated Resources لاستغلال خامات الحديد في "ميلينجا". ووفقاً لمصادر رسمية، فإن استغلال هذا الأخير سيتطلب استثمار مليار دولار(حوالي 527 مليار فرنك أفريقي)، يتم تعبئته من قبل الشركة الإفريقية لاستكشاف وتطوير المعادن(AMED)، وهو صندوق استثماري يضم عدة مشاريع في حافظته المالية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما في جنوب إفريقيا وناميبيا وليبيريا. وبموجب شروط الاتفاقية، ستقوم مجموعة التعدين الأسترالية Havilah Consolidated Resources بتطوير المنجم على ثلاث مراحل بين عامي 2018 و 2028.[2]

يمكن القول أنه هناك تصور سلبي بشكل عام عن التأثيرات البيئية للنشاطات الطاقوية الصينية في إفريقيا. لكن بالرغم من وجود بعض الاستثناءات، فإن الصحافة التي تسيطر عليها الحكومات الإفريقية والمسؤولين الأفارقة يميلون إلى تجنب توجيه انتقادات للشركات الصينية. حيث أصبحت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة أكثر حساسية إزاء هذه الانتقادات، وقد بذلت جهوداً متضافرة لتحسين المبادئ التوجيهية البيئية وتشجيع تنفيذها من أجل إضفاء الشفافية. وحتى الآن، لا تخضع الشركات الصينية العاملة في إفريقيا إلا للمبادئ التوجيهية الطوعية. فما لم تضفي الصين على هذه المبادئ التوجيهية صفة الإلزامية وتعلق عقوبات على المخالفات، فإنها على الأرجح لن تغير سلوك العديد من شركاتها العاملة في إفريقيا. من المهم الاعتراف بصعوبة تطبيق المبادئ التوجيهية البيئية على الشركات الصينية الناشطة في القارة، وخاصة في ظل السيطرة الحكومية في العديد من البلدان الإفريقية، وضعف منظمات المجتمع المدني الإفريقية للدفاع عن البيئة.

[1]-Ibid.

[2] - Sylvain Vidzraku, "Gabon : un investissement d'un milliard de dollars pour l'exploitation du gisement de fer de Milingui", Afrique La Tribune, 06/02/2018, see **:** **https://afrique.latribune.fr/finances/investissement/2018-02-06/gabon-un-milliard-de-dollars-d-investissements-pour-l-exploitation-du-gisement-de-fer-de-milingui-767425.html** (accessed 05/07/2018).

الخـــــاتمة

تمحورت هذه الأطروحة حول معالجة إشكالية مدى تأثير سعي الصين لتأمين موارد الطاقة الإفريقية على دورها في القارة بعد الحرب الباردة، من خلال التركيز على دراسة التواجد الصيني في بعض المناطق من القارة خاصة تلك الغنية بموارد الطاقة. لتتوصل الأطروحة بعد دراسة وتحليل هذا الموضوع إلى النتائج التالية:

– عملت الصين على توظيف منظور الصعود السلمي والقوة الناعمة لتوطيد علاقاتها بالقارة الإفريقية، إذ تحولت من منطق الالتزام الإيديولوجي خلال فترة الحرب الباردة إلى تكريس منطق المصالح الاقتصادية خصوصا بعد انفتاحها على اقتصاد السوق بعد الحرب الباردة.

– عرفت الصين اختلالا كبيرا بين حجم استهلاك الطاقة وحجم الإنتاج لتتحول إلى أهم مستورد للنفط على الصعيد العالمي خصوصا بعد سنة 1993، وهو ما أدى إلى اهتمامها بقضية الأمن الطاقوي ضمن إستراتيجيتها الكبرى، التي اتجهت نحو الاعتماد على الخارج في المجال الطاقوي وتنويع موردي الطاقة من أجل تجنب حالة اللاأمن الطاقوي، وبذلك حظيت القارة الإفريقية بمكانة ضمن أولويات السياسة الخارجية الصينية باعتبارها تتوفر على مخزونات معتبرة من موارد الطاقة.

– وظفت الصين "ديبلوماسية الموارد" من أجل تسهيل تغلغلها لموارد الطاقة الإفريقية، من خلال تعميق التبادلات التجارية بالقارة الإفريقية خصوصا بالدول الغنية بالموارد، علاوة على ذلك، عملت على توسيع استثماراتها في القارة الإفريقية خصوصا في البنية التحتية وقطاع الأشغال العمومية والقطاع الزراعي من أجل كسب المزيد من الامتيازات في قطاع الطاقة الإفريقية.

فالصين كانت ولا تزال مستمرة بشكل كبير في تعميق استثماراتها الطاقوية في القارة الإفريقية، كما أنها تواصل تقديم القروض والمساعدات والمزايا التجارية الأخرى بسخاء للقارة بغرض تسهيل وصولها السلس إلى الموارد. وهكذا، وبسبب ذلك، من المحتم أن يتغير الخطاب الصيني بشأن "عدم التدخل" تجاه الدول الأخرى. أكثر من ذلك، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحث عن موارد الطاقة التي تزداد الحاجة إليها لتنمية اقتصادها، جنبا إلى جنب مع مواطنيها الذين يلجئون إلى الخارج، يتعين عليها تغيير إستراتيجيتها للتعامل مع العالم الخارجي.

– يشكل الصراع الدولي على موارد الطاقة الإفريقية من قبل الفواعل الدولية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية والدول الصاعدة، تحدي حقيقي للأمن الطاقوي في القارة الإفريقية، التي أصبحت مجالا مفضلا للمنافسة الدولية، من خلال مختلف الاستراتيجيات التي توظفها هذه الفواعل للهيمنة على قطاع الطاقة.

– يواجه الأمن الطاقوي الصيني في إفريقيا تحديات أمنية من شأنها التأثير على النشاطات الطاقوية الصينية في الدول الغنية بموارد الطاقة، من خلال تنامي الصراعات المسلحة في القارة مع ما يترتب عنها من هجومات على المواقع النفطية الصينية في القارة.

– استمرار الصين في استخراج المواد الخام وموارد الطاقة من إفريقيا وإغراق السوق الإفريقية بسلع مصنعة رخيصة الثمن، مما يؤدي إلى تقويض عملية التصنيع الخاصة بالدول الإفريقية. وتجدر الإشارة أن الطريقة الوحيدة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا تكمن في التأكيد على إعطاء الأولوية للتجارة البينية داخل إفريقيا. ومع ذلك، قد يبدو من الصعب حاليا على إفريقيا القيام بذلك، لأنه من ناحية، ستظل تعتمد بشكل كبير على الصين ولا يمكنها الاستغناء عنها، ومن ناحية أخرى، ستبقى الصين منشغلة بشأن قضايا الأمن الطاقوي وتوفير احتياجاتها الطاقوية والحرص على ضمان عملاء ثابتين لصناعاتها التحويلية على غرار الدول الإفريقية.

– يتضح من فصول هذه الدراسة أن السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا تتغير بسبب الحاجة الملحة إلى الموارد الطاقوية اللازمة لاقتصادها. هذا التغير في سياسة الصين الخارجية قد يكون خطيرا بالنسبة للأفارقة في المستقبل، بسبب الصراعات الداخلية التي ما زالت تشهدها بعض الدول الإفريقية. ويمكن للصين بسبب ذلك، أن تكون طرفا داعما للأنظمة الاستبدادية التي تحمي مصالحها، وتتجاهل حقوق المواطنين العاديين الذين قد يقاتلون من أجل مسار عادل. كما يمكن للصين القيام بذلك من خلال تورطها العسكري بإرسال أو بيع الأسلحة إلى الأنظمة الإفريقية التي تستخدمها ضد شعوبها، أو إلى مختلف الجماعات المتصارعة كما رأينا في الفصل الأخير.

– أظهرت الدراسة أنه بالرغم من بعض المزايا الإيجابية التي يظهرها التواجد الصيني في القارة الإفريقية، ومع ذلك، فإن أنماط التجارة التي كانت ولا تزال تطبقها الدول الغربية إزاء الدول الإفريقية، لم تتغير مع الصين. ونتيجة لذلك، فإنها تعمل على تقييد إفريقيا لتصبح على الدوام قارة يتعين عليها استهلاك السلع الصينية، وتزويد الصين بالمواد الخام. قد يبدو من الصعب على إفريقيا عكس هذا النمط بينما لا تزال تعتمد على الصين من أجل بقائها. والمهم بالنسبة لإفريقيا في هذه الحالة الحالية هو قيام دول القارة بتعزيز وتمكين البيئة المواتية للتجارة داخل إفريقيا، حتى تتمكن من تقليل عبء الاعتماد على الدول الأخرى التي تسعى لاستغلال القارة على غرار الصين والدول الغربية الأخرى. ومع ذلك، فإن هذا التغيير لن يكون سهلاً على إفريقيا لأن ذلك سيعني أن الصين والدول الغربية الأخرى لن تستفيد من التجارة مع إفريقيا.

– تعتبر الموارد الطاقوية في القارة الإفريقية عاملا مكرسا لاستغلالها من قبل القوى الكبرى على غرار الصين، التي تسعى لتعظيم مصالحها في إفريقيا على حساب تكريس التنمية، إذ لا تحرص على التحقق من الفساد وسوء الإدارة في البلدان الإفريقية، بقدر ما تحرص على الهيمنة على الموارد الطاقوية للقارة وتحقيق مصالحها. ونتيجة لذلك، فإن الفساد في القارة يثبت أنه مستدام بسبب الأموال الصينية التي لا تتحمل أية مساءلة، إلا أن هذا الوضع يجعل الصين أكثر نفوذاً على الحكومات الإفريقية. فالفساد في إفريقيا هو أحد القضايا التي تجعل الناس العاديين لا يستفيدون من الاستثمارات الصينية، لأن الأموال المخصصة لمشروعات التنمية المستدامة لا تصل أبداً إلى هؤلاء الأشخاص.

– هناك أدلة قوية تم تقديمها في هذا البحث على أن الصين تعمل في الواقع من أجل بسط هيمنتها على إفريقيا. ولوضع ذلك في السياق الصحيح، ومن خلال الإحصائيات المقدمة سابقا، تجدر الإشارة أن هنالك فجوة تجارية كبيرة بين الصين وإفريقيا لصالح الصين، باعتبار صادرات الصين نحو الدول الإفريقية تفوق بكثير صادرات الدول الإفريقية نحو الصين. مما يشير بوضوح أن إفريقيا لا تستفيد من الصين كما أعلن عنها البعض في إفريقيا والعديد من أنحاء العالم. زيادة على ذلك، فإن الجانب السلبي في العلاقات الصينية– الإفريقية هو أن الصين تواصل إرسال السلع المصنعة الرخيصة نحو إفريقيا، وخاصة ما تعلق بصناعة النسيج. هذه الميزة ناتجة عن وضع الصين كقوة شبه إمبريالية تقود عملية التدافع والتسابق إلى الموارد الطاقوية الإفريقية.

وفي الأخير يمكن القول أن عامل الموارد كان عاملا بارزا وحاسما في تفسير السلوك الصيني في إفريقيا، من خلال تأثيره على طبيعة الدور الصيني في القارة. فالسعي الصيني لتأمين موارد الطاقة الإفريقية أدى في بعض الحالات إلى دعم ومساعدة الدول الإفريقية في مسارها التنموي خصوصا الدول الغنية بالموارد الطاقوية. ومع ذلك، لا يمكن تجاوز الآثار السلبية المتزايدة (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا، بيئيا)، والناتجة أساسا عن النفوذ الطاقوي الصيني في القارة، مؤدية إلى تنامي الدور الاستغلالي الصيني لإفريقيا وتكريس منطق المصلحة القائمة على حساب المنفعة المتبادلة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكـــتب

1- إبراهيم قصي عبد الكريم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري أنموذجا**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

2- الجمل شوقي وإبراهيم عبد الله الرازق، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2002.

3- ألــدن كريس، **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟**، تر: المتلوثي عثمان جبالي ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أبو ظبي: كلمة، 2009.

4- السويدي جمال سند، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

5- باي لوسيان دبليو، "القيم الآسيوية هل تتحول من قوى محركة إلى أحجار دومينو؟"، في: هاريزون لورانس وهنتنغتون صمويل (محررين)، **الثقافات وقيم التقدم**، ط2، تر: شوقي جلال، القاهرة: الموقع القومي للترجمة، 2009.

6- براهيمي عبد الحميد، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

7- بلقزيز عبد الإله، **نقد الثقافة الغربية في الاستشراق والمركزية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

8- حبيب هاني، **النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا: مصدر الثروة والطاقة والأزمات**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.

9- حسين فوزي حسن، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

10- زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

11- عبد الحي وليد، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978-2010**، أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث، 2000.

12- ميرشايمر جون، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، الرياض: النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، 2012.

13- هــارفي ديفـيد، **الوجيز في تــاريخ النيوليبرالية**، ترجمة: وليد شحـادة، دمشـق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013.

14- هنتنغتون صمويل، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ط 2، تر: طلعت الشايب، القاهرة: دار سطور للنشر، 1989.

15- هيرن فولفانج ، **التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا**، ترجمة: محمد رمضان حسين، ط1، الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011.

2- المقــالات

1- أبو حسن ياسر، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا: أنموذج التنافس الأمريكي . الصيني على السودان"، **مجلة دراسات إفريقية**، العدد 45، السنة 27، جوان 2011.

2- الدسوقي أبو بكر، "الدور العالمي للصين... رؤى مختلفة"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 173، يوليو 2008.

3- الدسوقي محمد إبراهيم، "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 112، 1993.

4- الشيخ طارق عادل ، "الصين وتجديد سياستها الإفريقية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 156، أفريل 2004.

5- المصري خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد 02، 2014.

6- عبد الرحمان حمدي، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الثاني، سبتمبر 2005.

7- هلال رضا محمد ، "الوجود الاقتصادي لصين في إفريقيا: الفرص والتحديات"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، جانفي 2006.

3- مذكـرات وأطروحــات

1- دندن عبد القادر، "الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا"، **أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة**، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2012-2013.

4- التـــــقارير

1-مرعي جلاء محمد، "الثروة النفطية..والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا"، في: مجلة البيان السعودية، الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، **التقرير الاستراتيجي السابع**، الرياض: مجلة البيان، 2010.

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع**"، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

5- مقـالات، ومواقع إلكترونية

1- أحمد الحاج عاصم فتح الرحمان، "التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية"، على الموقع الإلكتروني:https://www.sudaress.com/sudanile/16577 (تاريخ التصفح: 2015/07/10).

2- سهلي زاهي ، "كيف أصبحت الصين أكبر اقتصاد في العالم؟"، 12-05-2014، متاحة على الموقع الإلكتروني:https://raseef22.com/economy/2014/05/12/كيف-أصبحت-الصين-أكبر-اقتصاد-في-العالم؟/ (تاريخ التصفح: 2017/12/29).

3- وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا، بكين، 12 جانفي 2006، متاحة على الموقع الإلكتروني: http://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/gb/W020160115345916404312.pdf (تاريخ التصفح: 2018/02/21).

4- وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل وزياني زيدان، أنظر الموقع الالكتروني: https://mega.nz/#!Xdgk2bQD!-iH0eIg1rKm-QESjnKWA43MdsgVP4SCmatVqHZYq9AE (تاريخ التصفح: 09-08-2017).

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

1- Books and Books' Chapters

1- Acharya Amitay, **constructing a security community in Southeast Asia : ASEAN and the problem of regional order**, London and New York : Routledge, 2001.

2- Adesina Olubukola .S,"Efficacy of Small Arms and Light Weapons Control Measures and Initiatives in Nigeria", in: Ewusi Samuel Kale (editor), **Peacebuilding in Sub-Saharan Africa: African Perspectives**, Addis Ababa: University for Peace, 2014.

3- Aiqin Cheng and Jianhong Cai, "China's Energy Diplomacy Towards Africa from the Perspective of Politics", in : Kim Young-Chan (editor), **China and Africa A: New Paradigm of Global Business**, Cham, Switzerland : Palgrave Macmillan, 2017.

4- Alden Chris, "Africa as China's Cornucopia: the Changing Role of Beijing's Resource Diplomacy", in: Beri Ruchita and Sinha UttamKumar (editors), **Africa and Energy Security: Global Issues, Local Responses**, Delhi: Academic Foundation, 2009.

5- ————, **China in Africa**, london / new york : Zed Books, 2007.

6- alves Ana Cristina, "China's economic Statecraft in africa: the resilience of development financing from Mao to Xi", in: Li Mingjiang and Yan Hong Natalie, **China's Economic Statecraft: Co-optation, Cooperation And Coercion**, Singapore: World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2017.

7- Andrews- Speed Philip, **energy policy and regulation in the People's Republic of China**, London, New York : kluwer law international, 2004.

8- Anshan Li, "China's new policy toward Africa", in : Rotberg Robert .I (editor), **China into Africa : trade, aid, and influence**, Washington : Brookings Institution Press, 2008.

9- Assagbavi Desire, "The role of China in peace and security in Africa", in : Harneit-Sievers Axel and others (editors), **Chinese and African Perspectives on China in Africa**, Cape Town, Dakar, Nairobi and Oxford : Pambazuka Press, 2010.

10- Bergsten Fred and others, **China's rise : challenges and opportunities**, Washington : Center for strategic and international studies, 2008.

11- Blazev Anco .S, **Energy Security for The 21st Century**, Lilburn : The Fairmont Press, Inc, Boca Raton, London : Taylor & Francis Ltd, 2015.

12- Bräutigam Deborah, "China's foreign aid in Africa : what do we know ?", in : Rotberg Robert (editor), **China into Africa : trade, aid, and influence**, Cambridge : Brookings Institution Press, 2008.

13- ————————, "Chinese Development Aid in Africa : What, Where, Why and How Much?", in : Jane Golley and Ligang Song (editors), **Rising China : Global Challenges and Opportunities**, Canberra : Australian National University Press, 2011.

14- ————————, "Chinese Development Aid in Africa", in : Golley Jane and Song Ligang (editors), **Rising China : Global Challenges and Opportunities**, Canberra : ANU E Press, 2011.

15- ————————, **The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa**, New York: Oxford University Press, 2009.

16- ————————, **Will Africa Feed China?**, New York : Oxford University Press, 2015.

17- Broadman Harry .G and others, **Africa's Silk Road China and India's New Economic Frontier**, Washington : The World Bank, 2007.

18- Brown Kerry, **Hu Jintao: China's Silent Ruler**, Singapour : world scientific publishing, 2012.

19- Buzan Barry and others, **The logic of anarchy : neorealism to structural realism**, New York : Columbia University Press, 1993.

20- Chan-Fishel Michelle, "Environmental impact: more of the same?", in : Manji Firoze and Marks Stephen (editors), **African perspectives on China in Africa**, Oxford, Cape Town, Nairobi : Fahamu, 2007.

21- Chau Donovan .C, **Exploiting Africa : the influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania**, Annapolis : Naval Institute Press, 2014.

22- Chau Donovan .C, **Exploiting Africa : The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania**, Annapolis : Naval Institute Press, 2014.

23- Cheng Joseph Y.S, "Regional Security in Southeast Asia", in: Solomon Hussein (editer), **Challenges to Global Security: Geopolitics and Power in an Age of Transition**, New York and London : I.B.Tauris, 2008.

24- Clegg Jenny, **China's global strategy : toward a multipolar world**, London : Pluto Press, 2009.

25- Congressional Research Service (CRS), **China's Foreign Policy And Soft Power In South America, Asia, And Africa**, Washington : U.S. Government Printing Office, April 2008.

26- Danner Lukas .K, **China's Grand Strategy : Contradictory Foreign Policy?**, Cham(Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018.

27- Deng Xiaogang and Zhang Lening, "China's cultural exports and its growing cultural power in the world", in : Li Ming jiang (editor), **Soft power : China's emerging strategy in international politics**, Plymouth : Lexington Books, 2009.

28- Dongxiao Chen, "the constructivist challenge to the debate on East Asian security in the new century", in : Lovell David .W (editor) ,**Asia- Pacific security : policy challenges**, Singapore : Institute of southeast Asian studies, 2003.

29- Downs Erica .S, "Who's Afraid of China's Oil Companies?", in : Carlos Pascual and Jonathan Elkind, **Energy security : economics, politics, strategies, and implications**, Washington : The Brookings Institution, 2010.

30- Doyle Michael .W, "discovering the limits and potential of peace keeping", in : Otunnu Olara .A and Doyle Michael .W (editors), **peacemaking and peacekeeping for the new centuy**, Boston : Rownan/Little field publishers. Inc, 1998.

31- Dworkin Anthony, "Europe's interlocking interests in north africa", in : Dworkin Anthony (editer), **five years on a new European agenda for North Africa**, London :The European Council on Foreign Relations, 2016.

32- Erickson Andrew .S and Strange Austin .M, **No Substitute for Experience, Chinese Antipiracy Operations in the Gulf of Aden**, China Maritime Study no. 10, Newport, RI: China Maritime Studies Institute, U.S. Naval War College, 2013.

33- Executive Research Associates (ERA), **China In Africa : A Strategic Everview**, ERA, October 2009.

34- Fenby Jonathan, **modern China : the fall and rise of a great power, 1850 to the present**, New York : Harper Collins Publishers, 2008.

35- Foot Rosemary, "Chinese Power and the Idea of a Responsible State", in : Zhang Yongjin and Austin Greg (editors), **Power and Responsibility in Chinese Foreign Policy**, 2nd edition, Canberra : ANU E Press, 2013.

36- Freedman Lawrence, "China as a global strategic actor", in : Buzan Barry and foot Rosemary (editors), **Does China matter ? a reassessment : Essays in memory of Gerald Segal**, London and New York: Routledge, 2004.

37- Gaoyue Fan, "alliances, military balances and strategic policy", in : Ron Huisken, **rising China : power and reassurance**, Canberra : ANU E press, 2009.

38- García María .J, "China's Alternative Energy Sources", in : Yao Shujie and Herrerias Maria Jesus (editors), **Energy Security and Sustainable Economic Growth in China**, Basingstoke (U.K), New York (U.S.A) : Palgrave Macmillan, 2014.

39- Ghoshray Atanu and Ordoñez Javier, "The Chinese Energy-Intensive Growth Model and Its Impact on Commodity Markets", in : Shujie Yao and Maria Jesus Herrerias (editors), **Energy Security and Sustainable Economic Growth in China**, Hampshire, New York : Palgrave Macmillan, 2014.

40- Glenn John .G, **China's Challenge to US Supremacy : Economic Superpower versus Rising Star**, London : Palgrave Macmillan, 2016.

41- Global Investment Center (USA), **China : energy policy, laws and regulations handbook**, Vol.1, Washington : International business publications, 2015.

42- Goldstein Andrea and others, **The Rise of China and India : what's in it for Africa?**, Paris: OECD Development Centre Studies, 2006.

43- Goldstein Avery, **rising to the challenge : China's grand strategy and international security**, California : Stanford University press, 2005.

44- Grousset René, **Histoire de la Chine**, Paris : Club des Libraires de France, 1942.

45- Guerrero Drothy-Grace and Manji Firouza, **china's new role in Africa and the south**, Oxford : Fahamu, 2008.

46- Guimei Yao, "FOCAC and its influence on China-African Economic Cooperation", in : Gongyuan Chen (editor), **A Probe into the New Strategic Partnership between China and Africa**, Beijing: Chinese Association of African Studies, 2007.

47- Holslag Jonathan, "China's Diplomatic Maneuvering on the Question of Darfur", in : Zhao Suisheng (editor), **China's Search for Energy Security: Domestic Sources and International implications**, Oxon and Newy York : Routledge, 2013.

48- International Energy Agency (IEA), **Energy Supply Securiry**, Paris : IEA, 2014.

49- ———————————, **key world energy statistics**, paris: IEA, 2016.

50- ———————————, **World Energy Outlook**, paris: IEA, 2005.

51- -International Rivers, **The New Great Walls : A Guide to China's Overseas Dam Industry**, 2nd edition, Berkeley (USA) : International Rivers, November 2012.

52- -Japan external trade organization (JETRO), **global strategy for Japanese companies**, JETRO white paper on international trade and foreign direct investment, Tokyo : JETRO, 2009.

53- Jansson Johanna and others, **Chinese Companies in the Extractive Industries of Gabon & the DRC: Perceptions of Transparency**, Stellenbosch (south Africa) : Centre for Chinese Studies, January 2009.

54- Jauch Herbert and Sakaria Iipumbu, "Chinese investments in Namibia", in : Yaw Baah Anthony and Jauch Herbert (editors), **Chinese Investments in Africa: A Labour Perspective**, Harare (Zimbabwe) : african labour research network (ALRN), May 2009.

55- Jervis Robert, "realism, neoliberalism, and cooperation : understanding debate", in : Elman Colin and Fendius Elman Miriam (editors), **progress in international relations theory : appraising the field**, London : MTI press, Cambridge, Massachusetts, 2003.

56- Kambara Tatsu and Howe Christopher, **China and the global energy crisis : development and prespects for China's oil and natural gas**, Cheltenham (UK) : Edward Elgar Publishing limited, 2007.

57- Karlantzick Joshua, **charm offensive : how China's soft power is transforming the world**, New Haven and London : Yale University Press, 2007.

58- Kennedy Andrew .B, "China's search for oil security : a critique", in : David steven and others (Editors), **The New Politics of Strategic Resources: Energy and Food Security Challenges in the 21st century**, Washington : the Brookings Institution, 2015.

59- Keohane Robert .O and Lisa L. Martin, "institutional theory as a research program", in : Elman Colin and Fendius Elman Miriam (editors), **progress in international relations theory : appraising the field**, London : MTI press, Cambridge, Massachusetts, 2003.

60- Keohne Robert .O and Nye Joseph S., **power and interdependence**, third edition, New York : Longman, 2001.

61- Keohne Robert .O, **After hegemony : cooperation and discord in the world political economy**, New Jerzey : Princeton University Press, 1984.

62- Klare Michael .T, **Rising Powers, Shrinking Planet : how scarce energy is creating a new world order**, Oxford : Oneworld Publications, 2008.

63- ———————, **The Race for What's Left: The Global Scramble for the World's Last Resources**, New York: Picador, 2012.

64- ———————, **American Arms Supermarket**, Austin : University of Texas Press, 1984.

65- Kupchan Charles .A, **how enemies become friends : the sources of stable peace**, Oxford : Princeton University Press, 2010.

66- Kurlantzick Joshua, "China's soft power in Africa", in : Mingjiang Li, **soft power : China's emerging strategy in international politics**, Lanham : Lexington Books, 2009.

67- Lahtinen Anja, **China's Diplomacy and Economic Activities in Africa : Relations on the Move**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018.

68- Lamy Steven, "contemporary mainstream approaches : neo-realism and neo-liberalism", in: Baylis john and Smith Steve (editors), **The Globalization of World Politics. An introduction to international relations**, Second Edition, New York : Oxford University Press, 2001.

69- Langan Mark, **Neo-Colonialism and the Poverty of Development in Africa**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018.

70- Leff Jonah and LeBrun Emile, **Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan**, Geneva : Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, 2014.

71- Li Anshan, "Cultural Heritage and China's Africa Policy", in : Men Jing and Barton Benjamin, **China and the European Union in Africa : Partners or Competitors?**, Surrey, Burlington : Ashgate Publishing, 2011.

72- Li Nan," the evolution of China's naval strategy and capabilities : from near coast and near seas to far seas, in : Saunders Phillip .C and others (editors), **the Chinese Navy : expanding capabilities, evolving roles**, Washington : National Defence University Press, 2011.

73- Li Shubo, **Mediatized China-Africa Relations : How Media Discourses Negotiate the Shifting of Global Order**, Palgrave Series in Asia and Pacific Studies, Singapore : Palgrave Macmillan, 2017.

74- Lin Yiran And Others, "Cnpc's Hse System Put To The Test In Chad", In : Van Vliet Geert and Magrin Géraud (Editors), **The Environmental Challenges Facing a Chinese Oil Company In Chad**, Paris : French Development Agency (AFD), November 2012.

75- Lyman Princeton .N, "the war on terrorism in Africa", in : Harbeson John . W and Rotchild Donald, **Africa in world politics : reforming political order**, 4th edition, Philadelphia : Westview Press, 2009.

76- Ma Hengyun and Oxley Les, **China's energy economy : situation, reforms, behavior, and energy intensity**, London, New York : Springer, 2012.

77- Ma Xengyan and Oxley Les, **China's energy economy : situation, reforms, behaviour, and energy intensity**, Berlin : springer, 2012.

78- Marukawa Tomoo and others (editers), **China's Outward Foreign Direct Investment Data**, ISS_Contemporary Chinese Research Series No.15, University of Tokyo : Institute of Social Science (ISS), March 2014.

79- Mathews John .A and Tan Hao, **China's Renewable Energy Revolution**, Hampshire, New York : Palgrave Macmillan, 2015.

80- Mersheimer John, **the tragedy of great power politics**, New York : w.w.Norton, 2001.

81- Mohamed Ali Osman Mirghani, "The Role of EIA Studies in the Management and Conservation of Cultural Heritage in the Sudan", in : Kiriama Herman and others (editors), **Cultural Heritage Impact Assessment In Africa**, Mombasa (Kenya) : Centre for Heritage Development in Africa, 2010.

82- Nagar Dawn, "Conclusion", in **:** Nagar Dawn and Mutasa Charles (editors), **Africa and the World : Bilateral and Multilateral International Diplomacy**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018.

83- Naughton Barry, **The Chinese economy: transitions and growth**, Cambridge, London: The MIT Press, 2007.

84- Ndlovu-Gatsheni Sabelo .J, **Empire, Global Coloniality and African Subjectivity**, New York/Oxford: Berghahn Books, 2013.

85- Nye Joseph .S, **the paradox of American power : why the world only super power can't go it alone ?**, New York : Oxford University press, 2002.

86- Onuf Nicholas Greenwood, **world of our making : rules and rule in social theory and international relations**, Columbia : University of south Carolina press, 1989.

87- Patey Luke .A, **The New Kings Of Crude: China, India, And The Global Structure For Oil In Sudan And South Sudan**, London : C. Hurst & Co Publishers Ltd, 2014.

88- Phiri Madalitso Zililo, "Africa's Governance Travails After More Than Two Decades of Democratic Experiments", in : Olayinka Akanle and Jìmí Olálékan Adésìnà (editors), **The Development of Africa : Issues, Diagnoses and Prognoses**, Cham (Switzerland) : Springer International Publishing AG, 2018.

89- Power Marcus and others, **China's Resource Diplomacy in Africa : Powering Development?**, Basingstoke, New York : Palgrave Macmillan, 2012.

90- Pron Elzbieta Maria, "China's Energy Diplomacy via the Shanghai Cooperation Organisation", in : Yao Shujie and Herrerias Maria Jesus (editors), **Energy Security and Sustainable Economic Growth in China**, Hampshire, New York : Palgrave Macmillan, 2014.

91- Ramo Joshua Cooper, **The Beijing Consensus**, London: Foreign Policy Centre, 2004.

92- Raudino Simone, **Development Aid and Sustainable Economic Growth in Africa : The Limits of Western and Chinese Engagements**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2016.

93- Rostow Walt Whitman, **Politics And The Stages Of Growth**, Cambridge, New York : Cambridge University Press 1971.

94- Rutledge Ian, **Addicted to Oil : America's Relentless Drive for Energy Security**, London/ New York : I.B.Tauris, 2005.

95- Sackeyfio Naaborle, **Energy Politics and Rural Development in Sub-Saharan Africa : The Case of Ghana**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018.

96- Sandrey Ron, "Is it all about the fuels and precious metals sector?", in: Sandrey Ron and others, **Africa'strade relations : Old friends, good friends and new friend**s, Stellenbosch (RSA) : Trade Law Centre, National Agricultural Marketing Council, 2015.

97- Saunders Phillip .C and Wiseman Joshua .K, **Buy, Build, or Steal:China's Quest for Advanced Military Aviation Technologies**, China Strategic Perspective No=4, Washington : National Defense University Press December 2011.

98- Shambaugh David, **China goes global : the partial power**, New York : Oxford University Press, 2013.

99- Shinn David .H, "Military and Security Relations: China, Africa, and the Rest of the World", in: Rotberg Robert .I (editor), **China into Africa : Trade, Aid, and Influence**, Washington: Brookings Institution Press, 2008.

100- Simpfendorfer Ben, **the new silk road : How a Rising Arab World is Turning Away from the West and Rediscovering China**, London : Palgrave Macmillan, 2009.

101- Sköns Elisabeth, "The United States", in : Ismail Olawale and Sköns Elisabeth (editors), **Security Activities of External Actors in Africa**, SIPRI : Oxford University Press, 2013.

102- Smart Alan and Hsu Jinn-Yuh, "the Chinese diaspora, foreign investment and economic development in China", in : Keith Ronald .C (editor), **China as a rising world power and its response to globalization**, London and New York : Routledge, 2005.

103- Snow Philip, "China and Africa: consensus and camouflage", in: Robinson Thomas and Shambaugh David (editors),**Chinese foreign policy: theory and practice**, Oxford: Oxford University Press, 1995.

104- Stahl Anna Katharina, **EU-China-Africa Trilateral Relations in a Multipolar World**, London : Palgrave Macmillan, 2018.

105- Steinfeld Edward .S, **playing our game : why China's economic rise doesn't threaten the West**, New York : Oxford University Press, 2010.

106- Tan-Mullins May, "Chinese Perception of Soft Power: The Role of the Media in Shaping Chinese Views and Discourses on Foreign Aid to Africa", in : Zhang Xiaoling and others (editors), **China's Media and Soft Power in Africa: Promotion and Perceptions**, Palgrave Series in Asia and Pacific Studies, Hampshire, New York : Palgrave Macmillan, 2016.

107- Taylor Ian, "Unpacking China's Resource Diplomacy in Africa", in : Lee Margaret .C and others, **China in Africa**, current African Issues, No. 33, Stockholm: Nordiska Afrika institutet, 2007.

108- ————, **China and Africa : engagement and compromise**, New York : Routledge, 2006.

109- ————, **China's new role in Africa**, Boulder : Lynne Rienner Publishers, 2009.

110- ————, **The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC**, London /New York: Routledge, 2011.

111- Taylor Monique, **The Chinese State, Oil and Energy Security**, Basingstoke, New York : Palgrave Macmillan, 2014.

112- Tellis Ashley .J, "China's grand strategy : the quest for comprehensive national power and its consequences", in : Schmitt Gary .J (editor), **the rise of china : Essays on the Future Competition**, New York : Encounter Books, 2009.

113- Teunissen Jan Joost, "clichés, realities and policy challenges of Africa : by way of", in : Teunissen Jan Joost and Akkerman Age (editors), **Africa in the world economy**, the Hague : FONDAD, December 2005.

114- The Compling Team of China's energy outlook (edit), **China's Energy Outlook 2004**, Beijing : Tsinghua University Press, 2006.

115- -The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), **Environmental Performance Reviews: China**, Paris : OECD, 2007.

116- Thrall Lioyd, **China's expanding African relations : implications for U.S national security**, California : RAND Corporation, 2015.

117- Tull Denis .M, "China's Engagement in Africa :Scope, Significance, and Consequences", in: Harbeson John .W and Rothchild Donald (editors), **Africa in World Politics: Reforming Political Order**, Fourth edition, Boulder : Westview Press, 2009.

118- UNCTAD, **Unctad handbook of statistics**, New York : United Nations Publications, 2015.

119- Waltz Kenneth, **theory of international politics**, Reading, MA : Addison publishing company, 1979

120- Weizhong Xu, "Sino-African relations : new transformations and challenges", in : Guerrero Dorothy.G and Manji Firoze (editors), **China's new role in Africa and the south**, Oxford : Fahamu, 2008.

121- Wendt Alexander, **social theory of international politics**, New York : Cambridge University Press, 1999.

122- Wong Lillian, "The Impact of Asian National Oil Companies in Nigeria", in: Vines Alex and others, **Thirst for African Oil Asian National Oil Companies in Nigeria and Angola**, London: Chatham House, 2009.

123- XU Qinhua and Chung William, **China's Energy Policy from National and International Perspectives: The Energy Revolution and One Belt One Road Initiative**, Hong Kong : City University of Hong Kong Press, 2016.

124- Yetiv Steve .A, **Myths of the Oil Boom : American National Security in a Global Energy Market**, New York : Oxford University Press, 2015.

125- Yue Jianyong, **China's Rise in the Age of Globalization : Myth or Reality?**, Cham(Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018.

126- YuShih-Chih, **China's Just World: The Morality of Chinese Foreign Policy**, Boulder-Colorado & London: Lynne Rienner Publishers, 1993.

127- Zhang Guozuo, **Research Outline for China's Cultural Soft Power**, Translation : Xiaoyan Li, Beijing : Social Sciences Academic Press, Singapore : Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2017.

128- Zhixiong Shen, "On China's Military Diplomacy in Africa", in : Alden Chris and others (editors), **China and Africa : Building Peace and Security Cooperation on the Continent**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018.

129- Ziso Edson, **A Post State-Centric Analysis of China-Africa Relations : Internationalisation of Chinese Capital and State-Society Relations in Ethiopia**, Cham (Switzerland) : Palgrave Macmillan, 2018.

130- -Hanauer Larry and Morris Lyle. J, **Chinese engagement in Africa**, Washington : RAND corporation, 2014.

2- Review Articles

1- Agbalajobi Damilola Taiye, "Women's Participation and the Political Process in Nigeria: Problems and Prospects", **African Journal of Political Science and International Relations**,Vol.4, Issue.2, February 2010.

2- Agubamah Edgar, "China and Peacekeeping in Africa", **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 4, No. 11, September 2014.

3- Aja-Okorie Uzoma,"women education in Nigeria: problems and implications for family role and stability", **European Scientific Journal**, Vol.9, No.28, October 2013.

4- - Alden Chris and Davies Martyn, "A Profile of the Operations of Chinese Multinaltionals in Africa", **South African Journal of International Affairs**, Vol. 13, No.1, Summer/Autumn 2006.

5- Alden Chris and Hughes Christopher .R, "Harmony and discord in China's Africa strategy: some implications for foreign policy", **China Quarterly**, Vol. 199 , September 2009.

6- Alden Chris, "China in Africa", **Survival**, Vol.47, Issue.03, September 2005.

7- Alemazung Joy Asongazoh, "post- colonial colonialism : an analysis of international factors and actors marring African socio-economic and political development", **the journal of pan African studies**, Vol 3, n=10, September 2010.

8- Andrews-Speed Philip and Others, "the Ongoing reforms to China's gouvernment and State sector : the case of the energy industry", **Journal of Contemporary China**, Vol.9, Issue.23, 2000.

9- Aning Kwesi and Delphine Lecoutre, "China's Ventures in Africa", **African Security Review**, Vol.17, No.1, 2008.

10- Anshan Li, "China and Africa : policy and challenges", **China Security**, Vol.3, No.3, World Security Institute, Summer 2007.

11- Aolin Hu and Qing Dong, "On natural gas pricing reform in China", **Natural Gas Industry**, Vol.2, Issue.4, October 2015.

12- Ayenagbo Kossi and others, "China's Peacekeeping Operations in Africa: From Unwilling Participation to Responsible Contribution", **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol.6, No.2, February 2012.

13- Baker Lucy, "The Evolving Role of Finance in South Africa's Renewable Energy Sector", **Geoforum**, vol. 64, 2015.

14- Besada Hany, "Assessing China's relations with Africa", **Africa Development**, Vol 38, n=1-2, 2013.

15- Bustelo Pablo, "China and oil in the Asian pacific region : rising demand for oil", **New England Journal Of Public Policy**, Vol. 21, Issue.2, 2007.

16- Cambell Horace, "China in Africa : challenging U.S global heyemory", **Third World Quarterly**, Vol.29, No.1, 2008.

17- ——————, "The United States and Security in Africa: The Impact of the Military Management of the International System", **Africa Development**, Vol. 42, No. 3, 2017.

18- Carmody Pádraig, "Transforming Globalization and Security: Africa and America Post–9/11", **Africa Today**, Vol. 52, No.1, Fall 2005.

19- Česnakas Giedrius, "energy resources in foreign policy: a theoretical approach", **Baltic Journal of Law & Politics**, Vol. 3, No.1, 2010.

20- Chan Stev, "realism, revisionism, and the great powers", **Issues & Studies**, 40, no. 1 , March 2004.

21- Choe Jong Il , "Do Foreign Direct Investment and Gross Domestic Investment Promote Economic Growth?", **Review of Development Economics**, Vol. 7, Issue. 1, February 2003.

22- Condon Madison, "China in Africa: What the Policy of Non intervention Adds to the Western Development Dilemma", **PRAXIS The Fletcher Journal of Human Security**, Vol.27 , 2012.

23- Condon Madison, "China In Africa: What The Policy Of Nonintervention Adds To The Western Development Dilemma", **Praxis :The Fletcher Journal Of Human Security**, Vol.27, 2012.

24- Cox Robert .W, "Beyond Empire and Terror: Critical Reflections on the Political Economy of World Order", **New Political Economy**, Vol. 9, No. 3, September 2004.

25- Daojiong Zha, "China's energy security : domestic and international issues", **Servival**, Vol.38, No.1, Spring 2006.

26- Dittgen Romain, "Of Other Spaces? Hybrid Forms of Chinese Engagement in Sub-Saharan Africa", **Journal of Current Chinese Affairs**, Vol.44, Issue.01, 2015.

27- Dollar David, **China's engagement with Africa : from natural resources to human resources**, Washington : China center at Brookings Institution, 2016.

28- Downs Erica, "The Chinese Energy Security Debate", **The China Quarterly**, No.177, 2004.

29- Doyle Michael .W and Sambanis Nicholas,"international peacebiulding: a theoretical and quantitative analysis", **the American political science Review**, Vol 94, n=4, December 2000.

30- Ekpe Dickson .E and others, "Women, gender equality in Nigeria: a critical analysis of socio-economic and political (gender issues)", **Journal Research in Peace, Gender and Development**, Vol.4, Issue.1, February 2014.

31- Elhadji Omar Ndo, "investment and trade between West Africa and China : the Senegalese case", **Journal of International Business Research**, vol.11, N.1, 2012.

32- Elshehawy Mohamed .A and Others, "Chinas relation with North Africa : trade and investment", **International Journal Of Social Science And Humanities Research**, vol.2, Issue.3, july - september 2014.

33- Elu Juliet . U and Price Gregory . N, "Does China Transfer Productivity Enhancing Technology to Sub Saharan Africa? Evidence from Manufacturing Firms", **Africa Development Review**, Vol. 22, Issue.1, December / Decembre 2010.

34- Elu Juliet .U and Price Gregory .N , "Does China Transfer Productivity Enhancing Technology to Sub-Saharan Africa? Evidence from Manufacturing Firms", **Africa Development Review**, Vol. 22, No. 1, 2010.

35- Frynas Jedrzej George And Paulo Manuel, "a new scranble for Africa oil ? historical, political, and busines perspeetives", **African Affairs**, vol.106, Issue.423, April 2007.

36- Girma Sourafel and others, "Who Benefits from Foreign Direct Investment in UK?", **Scottish Journal of Political Economy**, Vol. 48, No. 2, 2001.

37- Gu Jing, "China's Private Enterprises in Africa and the Implications for African Development",**European Journal of Development Research Special Issue**, Vol. 24, No.1, 2009.

38- Guo Jiann-jong and others, "Do China's Outward Direct Investors Prefer Countries with High Political Risk? An International and Empirical Comparison", **China & World Economy**, vol 22, issue 6, November–December 2014.

39- Hang Leiming and Tu Meizeng, "the impacts of energy prices on energy intensity evidence from China", **Energy Policy**, Vol.35, Issue.5, 2007.

40- He Wenping, "The Balancing Act of China's Africa Policy", **China Security**, Vol. 3, No. 3, 2007.

41- Helleiner Eric, "Understanding the 2007-2008 Global Financial Crisis: Lessons for Scholars of International Political Economy", **Annual Review of Political Science**, Vol.14, January 20, 2011.

42- Holslag Jonathan, "China's New Mercantilism in Central Africa", **African and Asian Studies**,Vol.5, Issue.2, 2006.

43- - Ijumba Nelson and Kaya Hassan, "Energy Resources and Environmental Conflicts in Africa: Implications on Indigenous Knowledge Systems and Environmental Policy", **Journal of Human Ecology**, Vol 53, n=2, 2016.

44- Jiang Wenran, "Fuelling the Dragon : China's rise and its energy and resources extraction in Africa", **the China Quarterly**, n=199, September 2009.

45- Jing Xu and Others, "health diplomacy in China", **Global Health Governance**, vol.4, No.2, Spring 2011.

46- Kaplan Robert .D, "Center Stage for the Twenty-First Century : Power Plays in the Indian Ocean", **Foreign Affairs**, Vol.88, issue 2, March/April 2009.

47- Kaplinsky Raphael and Morris Mike ,"Chinese FDI in Sub-Saharan Africa: Engaging with Large Dragons", **The European Journal of Development Research**, Vol.21, No. 4, 2009.

48- Kennedy Andrew .B, "China's new energy-security debate", **Servival**, vol.52, No.3, June -July 2010.

49- Keohne Robert .O and Martin Lisa, "the promise of institutionalist theory", **international security**, Vol 20, n=1, Summer 1995.

50- Kieh George Klay, "Neo-Colonialism: American Foreign Policy and the First Liberian Civil War", **The Journal of Pan African Studies**, vol.5, no.1, March 2012.

51- Kim Shee Poon, "An Anatomy of China's 'String of Pearls' Strategy", **Hikone Ronnso**, No.387, spring 2011.

52- Kolstad Ivar and Wiig Arne , "Better the Devil You Know?:Chinese foreign direct investment in Africa",**Journal of African Business**, vol. 12, issue. 1, 2011.

53- Large Daniel, "China And South Sudan's Civil War, 2013-2015", **African Studies Quarterly**, Vol. 16, Issue 3-4, December 2016.

54- Lee John, "China's geostrategic search for oil", **The Washington Quarterly**, Center fot Strategic and International Studies, Sumer 2012.

55- Lee John, "China's geostrategic search for oil", **The Washington Quarterly**, Vol.35, Issue.3, Center For Strategic And International Studies, Summer 2012.

56- Ma Xin and Andriews- speed Philip, "the overseas Activities of China's national oil companies: rationale and outlook", **Minerals/Energy**, routledge, Vol.21, No.1, 2006.

57- Meidan Michal, "China's Africa Policy: Business Now, Politics Later", **Asian Perspective**, Lynne Rienner Publishers, Vol. 30, No. 4, 2006.

58- Mersheimer John, "conversation in international relations: interview with John Mersheimer part 1", **international relations**, vol.20 (1), 2006.

59- ——————, "conversation in international relations: interview with John Mersheimer part 2", **international relations**, vol.20 (2), 2006.

60- ——————, "the gathering storm: China's challenge to U.S power in Asia", **the Chinese journal of international politics**, vol.3, 2010.

61- Mozaffar Shaheen, "Democratic Transitions in Africa", **Bridgewater Review**, Vol.16, Issue.2, 1997.

62- Munalula Mulonda and Matildah Kaliba, "Chinese Foreign Direct Investment in Africa's natural Resources and the Impacts on Local Communities (A Focus on Extractive Industries): Review of Literature", **World Journal of Social Sciences and Humanities**, Vol. 2, No. 3, 2016.

63- Nathan Laurie, "AFRICOM: A Threat to Africa's Security", **Contemporary Security Policy**, Vol.30, No.1, April 2009.

64- Nowak Wioletta, "China's Development aid strategies", **Chinese Business Review**, vol.14, No.4, April 2015.

65- Nye Joseph .S, "the future of American power: dominance and decline in perspective", **foreign affairs**, Vol 89, n=6, November /December 2010.

66- Obi Cyril .I, "Enter the Dragon? Chinese Oil Companies & Resistance in the Niger Delta", **Review of African Political Economy**, Taylor & Francis, Ltd, Vol. 35, No. 117, September 2008.

67- Ofodile Uche, "trade, aid and human rights : China's Africa policy in perspective", **Journal Of International Commercial Law And Technology**, Vol.4, issue.2, 2009.

68- Osei –Hwedie Bertha .Z, "the dynamics et China-Africa Cooperation", **Afro Asian journal of social sciences**, vol.3, N.3.1, quarter I, 2012.

69- Ovute A.O. and others , "Empowering Nigerian women for national development: State of the art, challenges and prospects", **Journal of Research in Business and Management**, Vol.3 , Issue.1, 2015.

70- Oye Kenneth .A, "explaining cooperation under anarchy: hypotheses and strategies", **world politics**, Vol 38, n=1, October 1985.

71- Pan Guang, "China's energy strategy and primary role of the Middle East in this strategy", **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (In Asia)**, Vol.2, No.2, 2008.

72- Pannell Clifton .W, "China's economic and political penetration in Africa", **Eurasian Geography And Economics**, vol.49, No.6, 2008.

73- Patey Luke .A, "Crude Days Ahead? Oil And The Resource Curse In Sudan", **African Affairs**, Vol.109, Issue.437, August 2010.

74- Patomaki Heikki, "Neoliberalism and the Global Financial Crisis", **New Political Science**, Vol.31, No. 4, December 2009.

75- Pham J. Peter, "America's New Africa Command: Paradigm Shift or Step Backwards?", **the brown journal of world affairs**, Vol.15, Issue.1, Fall/Winter 2008.

76- Pollock Greg, "back to the future : understanding China's return to Africa and its implications for U.S policy", **Journal of Public and International Affairs**, Volume 18, Spring 2007.

77- Ratliff William, "In Search of a Balanced Relationship: China, Latin America, and the United States", **Asian Politics & Policy**, Vol. 1, No. 1, January/March 2009.

78- Rich Timothy .S and Recker Sterling, "Understanding Sino-African Relations: Neocolonialism or a New Era?", **Journal of International and Area Studies**, Institute of International Affairs, Graduate School of International Studies, Vol.20, No.1, June 2013.

79- Rodrik Dani, "Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion? A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform", **Journal of Economic Literature**, Vol.44, December 2006.

80- Rošker Jana .S," The Concept of Harmony in Contemporary P. R. China and in Taiwanese Modern Confucianism", **Asian Studies**, Vol.1, No.2, 2013.

81- Sall Ousmane, "Chinese Soft Power in Africa: Case of Senegal", **Open Journal of Social Sciences**, Scientific Research Publishing, Vol.04, No.11, 2016.

82- Schoeman Maxi, "China in Africa: The Rise of Hegemony?", **Strategic Review for Southern Africa**, Vol.29, No. 2, 2007.

83- Siradağ Abdurrahim, "the EU's security policy towards Africa : causes, rationales, and dynamics", **Insight Turkey**, Vol 14, n=04, 2012.

84- Spiegel Samuel .J and Le Billon Philippe, "China's weapons trade: from ships of shame to the ethics of global resistance", **International Affairs**, Vol. 85, No.2, March 2009.

85- Taylor Ian, "China's oil diplomacy in Africa", **International Affairs**, Oxford: Oxford University Press, Vol 82, Issue 5, September 2006.

86- ————, "Sino-African Relations and the Problem of Human Rights", **African Affairs**, Vol.107, No.426, January 2008.

87- Tull Denis. M, "China's engagement in Africa: scope, significance, and consequences", **Journal of Modern African Studies**, Vol.44, No.3, 2006.

88- Waltz Kenneth, "structural realism after the cold war", **international security**, vol.25, n=1, Summer 2000.

89- Wang Yuan-Kang, "offensive realism and the rise of China", **Issues/Studies**, 40, n=1, March 2004.

90- Wei Du, "The future of China's energy", **The Northeast Asian Economic Review**, Vol.4, No.1, March 2016.

91- Wendt Alexander, "anarchy is what states make of it: the social construction of power politics", **international organization**, Vol 46, N=2, Spring 1992.

92- ———————, "constructing international politics", **international security**, Vol 20, n= 01, Summer 1995.

93- White Lyal and Alves Phil, "China in Africa: A Relationship of (Un)equals in the Developing World", **The South African Journal of International Affairs**,Vol.13, No.1, Summer/Autumn 2006.

94- Wu Friedrich, "from self-reliance to interdependence ?: developmental strategy and foreign economic policy in post-Mao China", **Modern China** , Vol.7, No.4, 1981.

95- Wu King and Li Binsheng, "energy development in China : national policies and regional strategies", **Energy Policy**, Vol.23, Issue.2, February 1995.

96- Wu Lei and Wang Youyong, "compowative analysis of china's energy activities in the middle east and Africa", **Journal Of Middle Eastern And Islamic Studies (In Asia)**, vol.3, N.1, 2009.

97- Xu Xiaohong, "China's Engagement in African Security Affairs in the Post-Cold War Era", **International Relations and Diplomacy**, Vol. 5, No. 7, July 2017.

98- Xu Yi-Chong, "The Competition For Oil And Gas In Africa", **Energy & Environment**, Vol.19, No.8, December 2008.

99- Yaqing Qin, "culture and global thought : Chinese international theory in the making", **Revista CIDOB d'Afers Internacionals**, n= 100, December 2012.

100- Yergin Daniel, "ensuring energy security", **foreign Affairs**, vol.85, No.2, Mrch/April 2006.

101- Yi-Chong Xu, "China's energy security", **Australian journal of International Affairs**, Vol.60, No.2, June 2006.

102- Yu Hong, "Motivation behind China's 'One Belt, One Road' Initiatives and Establishment of the Asian Infrastructure Investment Bank", **Journal of Contemporary China**, Vol. 26, Issue.105, November 2016.

103- Yue Qu and others, "Has the "Flying Geese" Paradigm Occurred in China?", **China Economist**,Vol.8, No.6, November-December 2013.

104- Zafar Ali, "The Growing Relationship Between China and Sub-Saharan Africa: Macroeconomic,Trade, Investment, and Aid Links", **The World Bank Research Observer**, Vol. 22, No. 1, Spring 2007.

105- Zhang Zhong Xiang, "energy prices, subsidies and resource tax reform in China", **Asia α The Pacific Policy Studies**, Vol.1, No.3, September 2014.

106- Zhang Zhongxiang, "China's Hunt For Oil In Africa In Perspective", **Energy & Environment**, Sage Publications, Ltd, Vol. 18, No. 1, 2007.

3- Dissertations and Thesis

1- Byrnes Christopher, "China's rise and satisfaction with the modern global order", **Master of Arts in security studies**, California : Naval Postgraduate school, 2009.

2- Ding Yuanyuan, "the party, the oil companies, and energy security : who determines chinese policy ?", **Master Thesis**, Georgia state university : Department of Political Science , 2008.

3- Li Shuyang, "Chinese investment in Africa and human rights abuses : is there a way out ?", **Master of Arts in human rights**, Wine University, 2015.

4- Pazienza Toni Ann, "challenging the democratic peace theory: the role of U.S-China relationship", a **thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts**, college of Arts ans sciences, University of South Florida, March 2014.

5- Ward Steven Michall, "**status immobility and systemic revisionism in rising great powers**", a dissertation doctorat, Faculty of the graduate school of Arts and sciences, George Town University, Washington, May 2012

6- Zhang Danwei, "The future of natural gas in China : effects of pricing reform and climate policy", **Master of Science In The Tchenoligy and Policy**, Massachusetts Institute of Technology, February 2016.

4- Working Papers

1- Acharya Amitay, "seeking security in the dragon's shadow : China an southeast Asia in the emerging Asian order", **working paper**, submitted to the institute of defence and startegic studies : Singapore, N. 44, March 2003.

2- ———————, "theoretical perspectives on international relations in Asia", **draft paper** of the conference on international relations in Asia : The new regional system, George Washington university, 27, 29 september 2007.

3- Ajakaiye Olu, "China and Africa –Opportunities and Challenges",**A Presentation at the African Union Task Force on** : Strategic Partnership Between Africa and the Emerging Countries of the South, Addis Ababa, Ethiopia,11–13 September 2006.

4- Alao Abiodun, "China and Zimbabwe: The Context and Contents of a Complex Relationship ",**occasional paper**, No. 202, Johannesburg : South African Institute of International Affairs (SAIIA), October 2014.

5- Alden Chris and Alves Ana Christina ,"China and Africa's Natural Resources: The challenges and implications for development and governance", **Occasional Paper**, No. 41, South African Institute of International Affairs (SAIIA), 2009.

6- Andrews- Speed Philip, "the institutions of energy governance in China ", **Working Paper**, Paris : IFRI , January 2010.

7- Anshan LI and others, "The Forum on China-Africa Cooperation: From a Sustainable Perspective", **Research paper**, Centre for African Studies, Peking University, July 2012.

8- Austin Angie, "energy and power in China : domestic regulation and foreign policy", **Working Paper**, London : foreign policy centre, 2005.

9- Borah Jayshree, "Chinese international relations theory : is it a narrative of China's rise?", **Working Paper**, Presented in Annual International Studies Convention, Jawaharlal Nehru University, New Delhi, 2013.

10- Bosshard Peter, "China's Environmental Footprint in Africa", **SAIIA policy briefing**, No.3, South African Institute of International Affairs, April 2008.

11- Bräutigam Deborah, China, Africa and the International Aid Architecture, African Development Bank Group, **Working Paper**, No.107, April 2010.

12- Brookes Peter and Shin Ji Hye, "China's Influence in Africa: Implications for the United States", **working paper**, No.1916, Washington : The Heritage Foundation, February 22, 2006.

13- Brown Harold, "Managing Change: China and the United States in 2025", after-dinner address, **8 th Annual RAND-China Reform Forum Conference**, 28 June 2005.

14- Chun Zhang, "China–Zimbabwe Relations: A Model of China–Africa Relations?", **occasional paper**, No. 205, Johannesburg : South African Institute of International Affairs (SAIIA), November 2014.

15- Cissé Daouda, "State-directed Multi-National enterprises and transnational governance: Chinese investments in Africa, corporate responsibility and sustainability norms", **Discussion Paper**, Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, January 2014.

16- Collins Gabe and Erickson Andrew .S, Implications of China's Military Evacuation of Citizens from Libya. **China Brief**, Vol.11, Issue 4, March 10, 2011.

17- Collins Gabriel, "China's Evolving Oil Demand Slowing Overall Growth, Gasoline Replacing Diesel as Demand Driver, Refined Product Exports Rising Substantially", **Workin gPaper**, James Baker Institute for Public Policy, 2016.

18- Constantin Christian, "China's conception of energy security : sources and international impacts", **Working Paper**, No.43, University of British Columbia, 2005.

19- Dale Spencer, "New Economics of Oil", **society of business economists Annual conference**, London, 13 october 2015.

20- Dannreuther Roland, International Relations Theories: Energy, Minerals and Conflict, Polinares EU Policy on Natural Resources, **Polinares Working Paper**, No. 8, September 2010.

21- Daojiong Zha, "oiling the wheals of foreign policy ?:energy secutity and China's international relation", **working paper**, No.1, Asia Security Initiative Policy Series, RSIS centre for Non-Traditional security (NTS) studies, Nanyang technological university, 2010.

22- Disenyana Tsidiso, "China in the African Solar Energy Sector: Kenya Case Study", **Occasional Paper**, no 25, South African Institute of International Affairs (SAIIA), 2009.

23- Dittgen Romain and Large Daniel, "China's Growing Involvement In Chad: Escaping Enclosure?", **Occasional Paper**, No. 116, South African Institute of International Affairs (SAIIA), May 2012.

24- Dittgen Romain, "To B´Elinga Or Not To B´Elinga?: China's evolving engagement In Gabon's mining sector", **Occasional Paper**, No. 98, Johannesburg : South African Institute Of International Affairs (Saiia), November 2011.

25- ——————, "To Belinga or Not to Belinga: China's Evolving Engagement in Gabon's Mining Sector", **Occasional Paper**, No. 98, South African Institute of International Affairs (SAIIA), 2011.

26- Ekman Alice, "China in the mediterranean: an emerging presence", **Notes from the IFRI**, paris : French Institute of International Relations (IFRI), February 2018.

27- Evans Peter .C and Downs Erica .S, "Untangling China's Quest for Oil Through StateBacked Financial Deals", **Brookings Policy Brief**, No.154, The Brookings Institution, May 2006.

28- Fattouh Bassam and Others, "gasoline and diesel pricing reforms in the BRIC countries : a comparison of policy and outcomes", **Working Paper** , WPM 157, Oxford Institute for Energy Studies, January 2015.

29- Gernot pehnelt, "the political economy of China's aid policy in Africa", **Jena Economic Research Pepers**, No.51, August 24, 2007.

30- Gill Bates and Huang Chin-Hao, "China's Expanding Peacekeeping Role: Its Significance And The Policy Implications", **SIPRI Policy Brief**, SIPRI, February 2009.

31- Hartung William . D , "Deadly Traffic: China's Arms Trade with the Sudan", **Policy Brief**, Arms and Security Initiative, August 2008.

32- Holslag Jonathan , "Friendly Giant? China's Evolving Africa Policy ", **Asia Paper**, The Brussels Institute of Contemporary China Studies (BICCS), Vol. 2, No. 5, August 24, 2007.

33- Information Office of the State Council (PRC), " China's National Defense in 2008" , **White Paper**, Information Office of the State Council (PRC), Beijing , January 2009.

34- Information Office of the State Council (PRC), "China's Foreign Aid", **1st White Paper**, Information Office of the State Council (PRC), Beijing , April 2011.

35- - International Energy Agency (IEA), "Boosting the Power Sector in Sub-Saharan Africa: China's Involvement ", **Partner Country Series**, Paris : IEA, 2016.

36- Jansson Johanna and others, "Chinese Companies in the Extractive Industries of Gabon & the DRC: Perceptions of Transparency", **research paper**, Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, January 2009.

37- Jansson Johanna, "The Sicomines Agreement: Change and Continuity in DRC's International Relations", **Occasional Paper**, No. 97, South African Institute of International Affairs (SAIIA), 2011.

38- Jian Zhang, "China's energy securirty: prospects, challenges, and opportunities", **Working Paper**, Washington: the Brookings Institution, july 2011.

39- Jones Branwen Gruffydd, "Neo-Colonialism, Structural Violence and Resistance in Africa", **Paper** presented at the Annual Convention of the International Studies Association. San Diego, California. March 22, 2006.

40- Kaplinsky Raphael and others, "The Impact of China on Sub-Saharan Africa", **Working Paper**, No.291, The Institute of Development Studies, November 2007.

41- Kobylinski Katarina,"Chinese Investment in Africa: Checking the Facts and Figures", **Briefing Paper**, No.7,Association for International Affairs, 2012.

42- Large Daniel and Patey Luke, "Riding The Sudanese Storm: China, India, Russia, Brazil & The Two Sudans", **Occasional Paper** ,no. 197, South African Institute of International Affairs (SAIIA), July 2014.

43- Lester Richard .K and Steinfeld Edward .S, "the coal industry in china and secondarily India", **Working paper series**, Cambridge : Industrial performance center, January 2007.

44- Li Xin, "natural gaz in China : a regional analysis", **Oies Paper** , NG.103, The Oxford Institute for Energy Studies, November 2015.

45- Liu Xuecheng, "china's energy security and grand strategy", **Policy Analysis Brief**, September 2006.

46- Ma Damien, "rebalancing China's energy strategy", **Paulson Papers On Energy And Environment**, the paulson institute, january 2015.

47- Ma Hengun, "China's energy situation and its implications in the new millennium", **working paper**, No.1, Departement of Economics, Univercity at Canterbury, New Zealand, January, 2009.

48- Mohan Giles and Lampert Ben, "Chinese Migrants in Africa: Bilateral and Informal Governance of a Poorly Understood South-South Flow", **Draft paper**, prepared for the UNRISD Conference : Regional Governance of Migration and Socio-Political Rights: Institutions, Actors and Processes, Geneva (Switzerland), 14-15 January 2013.

49- Mthembo-Salter Gregory, "Elephants, Antsand Superpowers: Nigeria Relations with China", **Occasional Paper**, No. 42, South African Institute of International Affairs (SAIIA), October 2009.

50- Pecoraro Eugenia, "China's strategy in North Africa and future economic challenges for the Mediterranean region", **EUGOV Working Paper**, Barcelona: Institut Universitari d'Estudis Europeus , No.26, November 2010.

51- Qinhua Xu, "China's Energy Diplomacy and its Implications for Global Energy Security", **FES Briefing Paper**13 August 2007.

52- Renard Mary-Françoise, " China's Trade And Fdi In Africa", **Working Paper**, No.126, African Development Bank Group, May 2011.

53- Strange Austin and others, "China's Development Finance to Africa: A Media-Based Approach to Data Collection", **working paper**, No. 323, Washington: Center for Global Development, April 2013.

54- Tull Denis .M, "China in Africa: European Perceptions and Responses to the Chinese Challenge",

55- Urban Frauke and Other, "China and the Africa oil sector : channels of engagment, motives, actors and impacts", **IDS Working paper**, No.374, 2011.

56- Youngs Richard, "What Role for Sub-Saharan Africa in Europe's Energy Policies?", **Working paper**, European Development Cooperation to 2020, No.5, November 2009.

57- Yu George .T, China, "Africa and Globalization : the China alternative", **Asia paper**, Stockholm : Institute for security and development policy, June 2009.

58- Zallio Franco, "China in the Mediterranean: Recent Developments and New Challenges", **Policy Brief**, GMF, Mediterranean Policy Program—Series on the Region and the Economic Crisis, February 2011.

59- **Working Paper**, School of Advanced Iinternational Studies (SAIS), No.02-08, 2008.

5- Reports

1- African Development Bank, "African Economic Outlook 2017: entrepreneurship and industrialisation", **Report**, African Development Bank, 2017.

2- Amnesty International, "China: Sustaining Conflict and Human Rights Abuses: The Flow of Arms Continues", **Report**, Amnesty International, 10 June 2006.

3- Andrews- Speed Philip and Others, "China's energy crossroads : forging a new energy and envirommental balance", **NBR Special Report**, No. 47, Washington : The National Bureau of Asian Research, November 2014.

4- Brautigam Deborah, "U.S and Chinese efforts in Africa in global health and foreign aid", in : Xiaoqing Lu Boynton (editor), China's emerging global health and foreign aid engagement in Africa, **A Report at CSIS**, Washington : CSIS, november 2011.

5- Brookes Peter and Shin Ji Hye, "China's Influence in Africa: Implications for the United States", **Report**, Washington DC: Heritage Foundation, No. 1916, February 22, 2006.

6- Calabrese John, "China and the Arab Awakening: The Cost of Doing Business", **CHINA REPORT**, No.49, Los Angeles/London: Sage Publications, 2013.

7- Cargill Tom, "Our common strategic interest : Africa's role in the post- G8 world", **A Chatham house Report**, London : Royal Institute of International Affairs, 2010.

8- Carroll Antony.J,"more than humanitarianism : a strategic U.S approach toward Africa", **Independent task force Report**, n=56, New York : the Council on foreign relations, 2006.

9- Center for Strategic and International Studies (CSIS), "Promoting Transparency in the African Oil Sector", **A Report of the CSIS Task Force on Rising US Energy Stakes in Africa**, CSIS, March 2004.

10- Congressional Research Service, Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy, **CRS Report for Congress**, January 19, 2005.

11- Dollar David, "China's engagement with Africa: From natural resources to human resources", **Report**, Washington: The Brookings Institution, July 13, 2016.

12- Energy Information Administration (EIA), "International energy data and analysis : China", **full report**, Washington : EIA, May 2015.

13- Feng Fei and others, "Report on China's energy development strategy and policy", project team of **Report** on China's energy development strategy and policy, vol.33 Jini Conkao Yanjiu, 2004.

14- Grimmett Richard .F, "Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2000-2007", **CRS Report**, Congressional Research Service, October 23, 2008.

15- International Energy Agency (IEA), oil and gaz security emergency respence of IEA Countries, **Report**, 2012.

16- ———————————, "China International Analysis", **Full Report**, U.S energy information (EIA), May 2015.

17- ———————————, "Africa Energy Outlook : a focus on energy prospects in Sub-Saharan Africa", **special Report**, Paris : IEA, 2014.

18- ——————————, "oil supply security : emergency reponse of IEA countries", **IEA Report**, Paris : IEA, 2007.

19- ——————————, world energy investment outlook, **special Report**, Paris : international Energy Agency, 2014.

20- Jenkins Rhys and Edwards Chris, "How Does China's Growth Affect Poverty Reduction in Asia, Africa and Latin America?", **Expanded Report to DFID**, Norwich : University of East Anglia, 10 December 2004.

21- Moro Leben Nelson, "Chinese oil companies and local communities in Unity State, South Sudan", in : Saferworld, "Oil, security and community engagement: a collection of essays on China's growing role in South Sudan", **Report**, London: Saferworld, August 2013.

22- Morrison Wayne .M, "China's economic conditions", **CRS Report for Congress**, Congressional research service, June 2011.

23- National Bureau of Statistics, "economic outlook for the Nigerian economy (2013-2016)", **Report**, National Bureau of Statistics, February 2013.

24- National Energy Policy Development Group, "Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America's Future**", Report**, NEPDG, May 2001.

25- NEPAD Agency, Africa's decade of change : reflections on 10 years of NEPAD, **Final Report**, NEPAD planning and coordinating Agency, August 2012.

26- NEPAD Planning and Coordinating Agency, "Africa's decade of change : reflections on 10 years of NEPAD", **Final Report**, NEPAD Agency, 2012.

27- O'Rourke Ronald, "China naval modernization : implications for U.S navy capabilities- background and issues for Congress", **CRS report**, 23 december 2014.

28- Ploch Lauran, Africa command : U.S strategic interests and the role of the U.S military in Africa, **CRS Report** for Congress, Congressional research service, May 2007.

29- Ploch Lauren, "Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa", **CRS Report for Congress**, Congressional Research Service, July 22, 2011.

30- Rather Michael and others, "China's natural gas : uncertainty for markets", **CRS Report**, Congressional Research Service, May 2, 2016.

31- Sun Guodong, "Coal in China : resources, uses, and advanced coal technologies", **Coal Initiative Repports**, Combridge : Harvard University, March 2010.

32- Sun Yun, "Africa in China's Foreign Policy", **report**, Washington : the Brookings Institution, April 2014.

33- The Council on Foreign Relations (CFR), "More than Humanitarianism: a strategic U.S. approach toward Africa", **Report of an Independent Task Force**, No. 56, New York : The Council on Foreign Relations , 2006.

34- Theohary Catherine .A, "Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2008-2015", **CRS Report**, Congressional Research Service, December 19, 2016.

35- UNCTAD, "foreign direct investment in africa:Performance and Potential", **Report**, Geneva : UNCTAD, June 1999.

36- ————, **World Investment Report**, UNCTAD, 2017.

37- ————," towards a new generation of investment policies", **world investment Report**, UNCTAD, 2012.

38- ————,"reforming international investment governance" , **world investment Report**, UNCTAD, 2015.

39- United Nations Environment Programme, "global trends in renewable energy investment 2017", **Report**, Frankfurt School-UNEP Centre/BNEF, 2017.

40- US Department of State, "Country Reports on Human Rights Practices for 2016: Nigeria", **Report**, Bureau of Democracy, Human Rights and Labour, 2016.

6- Data and statistics

1- Personal data processing World Integrated Trade Solution data, World Bank, 2105.

2- Personal data reprocessing UNCTAD statistical Data base, 2015.

3- National Bureau of Statistics of China(NBS), China Statistical Yearbook(2000,2009), Beijing: NBS.

4- ————————————————, China Statistical Yearbook 2016, Beijing: NBS, 2016.

5- Ministry of Commerce People's Republic of China (MOFCOM), **statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, 2010.

6- B.p, statistical review of world energy, London : Bp, June 2015.

7- ————, statistical review of world energy, London : Bp, June 2016.

8- ————, statistical review of world energy, London : Bp, June 2017.

9- ————, statistical review of world energy, London : Bp, June 2018.

7- Web Articles

1- Adeoshun Niyi, "Workers Protest Death Of Colleague, Poor Working Conditions At Lagos-Based Chinese Firm", **information : Nigeria**, April 18, 2013, see : **http://www.informationng.com/2013/04/workers-protest-death-of-colleague-poor-working-conditions-at-lagos-based-chinese-firm.html** (accessed 17/07/2018).

2- African Development Bank (AFDB), see : **https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/topics/partnerships/** (accessed 27/12/2017).

3- Agence France-Presse, "Chad suspends Chinese oil company for environmental violations", **DAILY NATION**, August 13, 2013, see : **https://www.nation.co.ke/news/africa/Chad-suspends-Chinese-oil-company-for-environmental-violations/1066-1946990-diofwcz/index.html** (accessed 03/07/2018).

4- Al Jazeera, "Chad withdraws Chinese exploration permits", **Al Jazeera News**, August 10, 2014, see : **https://www.aljazeera.com/news/africa/2014/08/chad-withdraws-chinese-exploration-permits-201481012461415183 9.html** (accessed 03/07/2018).

5- - ————, "South Sudan restarts oil production", Al Jazeera **News** : Business & Economy, 6 April 2013, see : **https://www.aljazeera.com/news/africa/2013/04/2013461437362148.html** (accessed 02/07/2018).

6- Albert Eleanor, “Competition in the Indian Ocean”, Council on Foreign Relations, May 19, 2016, see : **https://www.cfr.org/backgrounder/competition-indian-ocean** (accessed 09/07/2018).

7- Alves Ana Cristina, "A Brief Analysis of China's Oil Interests in Angola", in : Centre for Chinese Studies, "Oil, Energy and Power in Sino-Angolan Relations", The Centre for Chinese Studies, Stellenbosch University, Issue 54, August 2010, see: **http://www0.sun.ac.za/ccs/wp-content/uploads/2010/09/China_Monitor_AUGUST_2010.pdf** (accessed 24/07/2018).

8- Anquan Jiang and Jianbo Zhang, "Djibouti welcomes China to build a military base", The China Africa Project, March 13, 2013, see : **https://chinaafricaproject.com/djibouti-welcomes-china-to-build-a-military-base-translation/** (accessed 11/07/2018).

9- Asia Cooperation Dialogue (ACD), "Qingdeo Initiative", Adepted on 22 june 2004, Quigdao : china, see : **http://www.acd-dialogue.org/ministerial-meeting/3rd/6.pdf** (accessed 30/07/2018).

10- Associated Press," Sudan Rebels Attack Kordofan Oilfield", **Sudan Tribune**, 27 November 2006, see, **http://www.sudantribune.com/spip.php?article18927** (accessed 06/05/2018).

11- B.P energy outlook, "country and regional insights-Africa", 2018, see : **https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy-economics/energy-outlook/bp-energy-outlook-2018-region-insight-africa.pdf** (accessed 27/07/2018).

12- Baker Institute, "running on empty ? prospects for future world oil supplies", Beker Institute Study, No.14, November 2000, see : **https://www.bakerinstitute.org/media/files/Research/51aa602a/study_14.pdf** (accessed 30/07/2018).

13- Baker Benjamin David, “Where is the ‘String of Pearls’ in 2015?”, **Diplomat**, October 05, 2015, see : **https://thediplomat.com/2015/10/where-is-the-string-of-pearls-in-2015/** (accessed 09/07/2018).

14- Bavier Joe, “China to lend DRC $5bn in latest Africa foray”, **Mail & Guardian**, September 18, 2007, see: **https://mg.co.za/article/2007-09-18-china-to-lend-drc-5bn-in-latest-africa-foray** (accessed 05/02/2018).

15- BBC News, "Chinese workers freed in Ethiopia", **BBC News**, 29 April 2007, see : **http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6605561.stm** (accessed 10/05/2018).

16- BBC, "China, Russia, Deny Weapons Breach", **BBC News**, 8 May 2007, see: **http://news.bbc.co.uk/2/hi/6632959.stm** (accessed 17/07/2018).

17- BBC, "South Sudan profile", BBC News, 7 July 2011, see : **https://www.bbc.com/news/world-south-asia-13964352** (accessed 02/07/2018).

18- Block Ben, "In Gabon, Activists Challenge Chinese Mine", World Watch Institute, April 28, 2009, see : **http://www.worldwatch.org/node/6088** (accessed 05/07/2018).

19- Bössner Stefan and Stang Gerald, "The EU and sub-Saharan Africa: An energy partnership?", Brief Issue, No.5, European Union Institute for Security Studies, February 2014, see : **https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Brief_5_energy_in_SSA.pdf** (accessed 17/05/2018).

20- B.P, "statistical review of world energy", June 2016

21- ———, "statistical review of world energy", London : Bp, June 2015.

22- Bradscher Keith, "China leading global race to make clean energy", **The New York Times**, jan 30, 2010, see : **https://www.nytimes.com/2010/01/31/business/energy-environment/31renew.html** (accessed 29/07/2017).

23- Brautigam Deborah and others, "Chinese Financed Hydropower Projects in *Sub*-Saharian Africa", Policy Brief, No.08, 2015, see: **https://static1.squarespace.com/static/5652847de4b033f56d2bdc29/t/568c48e669a91a2847f1ac46/1452034278357/CARI_PolicyBrief_8_Apr2015.pdf** (accessed 03/02/2018).

24- Buckley Tim and Nicholas Simon, "China's global renewable energy expansion", Cleveland : The Institute for Energy Economics and Financial Analysis (IEEFA), January 2017, see **:** **http://ieefa.org/wp-content/uploads/2017/01/Chinas-Global-Renewable-Energy-Expansion_January-2017.pdf** (accessed 02/05/2018).

25- Carkovic Maria and Levine Ross, "Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?", May, 2002, see: **http://siteresources.worldbank.org/INTFR/Resources/fdi.pdf** (accessed 21/06/2018).

26- Chen Wenjie and others, "Why is China investing in Africa? Evidence from the firm level ", August 2015, see: **https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Why-is-China-investing-in-Africa.pdf** (accessed 01/02/2018).

27- Cheng Joseph Y.S, "China's energy security and energy diplomacy ", City University of Hong Kong, see : **http://rc41.ipsa.org/public/Santiago_2009/China.pdf** (accessed 30/07/2018).

28- Clark Colin , "China Seeks Djibouti Access; Who's A Hegemon Now?", **Breaking Defense**, May 12, 2015, See : **https://breakingdefense.com/2015/05/china-seeks-djibouti-access-whos-a-hegemon-now/** (accessed 11/07/2018).

29- Cooper Helene , "Darfur Collides With Olympics, And China Yields", **The New York Times**, April 13, 2007, see : **https://www.nytimes.com/2007/04/13/washington/13diplo.html** (accessed 17/07/2018).

30- Contipelli Ernani and Picciau Simona, "China's Global Order : a New Paradigm in South to South Relations", CIRR, No.73, 2015, see : **https://hrcak.srce.hr/file/211309** (accessed 01/06/2018).

31- Corkin Lucy, "China in Africa", Strategy EMEA, 21 April 2011, see : **http://www.thefastestbillion.com/res/Research/China_in_Africa-210411.pdf** (accessed 28/07/2018).

32- ——————, "China, Africa and the Environment", A Briefing Paper on the Forum on China-Africa Co-operation, International Rivers, November 5, 2009, see : **http://asiandrivers.open.ac.uk/FOCAC%20Background%20Paper.pdf** (accessed 01/07/2018).

33- Datta Deepa .D and Vigfusson Robert .J, "Forecasting China's Role in World Oil Demand", **FRBSF Economic Letter 24**, Pacific Basin Note, August 21, 2017, see: **https://www.frbsf.org/economic-research/files/el2017-24.pdf** (accessed 19/12/2017).

34- Davis Becky, "Chinese Mining Group Sets Guidelines for Overseas Interaction", **New York Times** , October. 24, 2014, see : **https://www.nytimes.com/2014/10/25/business/international/chinese-mining-group-sets-guidelines-for-overseas-interaction.html** (accessed 01/07/2018).

35- Economy Elizabeth .C, "The Great Leap Backward?", Foreign Affairs, September/October 2007, see: **https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/2007-09-01/great-leap-backward** (accessed 30/06/2018).

36- Felix Bate, "Chad Suspends China's Cnpc Unit Over Environment", **Reuters**, August 14, 2013, see : **https://www.reuters.com/article/us-chad-china-cnpc/chad-suspends-chinas-cnpc-unit-over-environment-idUSBRE97D0VN20130814** (accessed 03/07/2018).

37- Fokuyama Francis, "Has History Started Again?", Winter 2002, see : **https://www.cis.org.au/app/uploads/2015/04/images/stories/policy-magazine/2002-winter/2002-18-2-francis-fukuyama.pdf** (accessed 01/10/2017).

38- Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC), "Sharm El Sheikh Action Plan(2010-2012)", November, 11, 2009, see : **http://www.focac.org/eng/dsjbzjhy/hywj/t626387.htm** (accessed 01/07/2018).

39- French Howard . W, "China In Africa: All Trade, With No Political Baggage", **New York Times**, August 8, 2004, see : **https://www.nytimes.com/2004/08/08/world/china-in-africa-all-trade-with-no-political-baggage.html** (accessed 17/07/2018).

40- - Freschi Laura , "China in Africa myths and realities", February 08, 2010 , see : **http://www.nyudri.org/aidwatcharchive/2010/02/china-in-africa-myths-and-realities** (accessed 17/07/2018).

41- Gettleman Jeffrey , "Ethiopian Rebels Kill 70 at Chinese-Run Oil Field", **The New York Times**, April 25, 2007, see : **https://www.nytimes.com/2007/04/25/world/africa/25ethiopia.html** (accessed 10/05/2018).

42- Gilley Bruce, "why China is not disrupting world order", see : **https://www.pdx.edu/sites/www.pdx.edu.hatfieldschool/files/media_assets/poli_sci/Gilley_WhyARisingChinaIsNotDisruptingWorldOrder-1.pdf** (accessed 02/10/2017).

43- Global CCS Institute, "Brainforest's letter to China Exim Bank on the social and environmental impacts of the Belinga Project, Gabon", Global CCS Institute, October 20, 2008, see : **https://hub.globalccsinstitute.com/publications/new-great-walls-guide-china%E2%80%99s-overseas-dam-industry/box-8-brainforests-letter-china-exim-bank-social-and-environmental-impacts-belinga-project-gabon-excerpt** (accessed 05/07/2018).

44- Global Timber,"China's imports of fossil fuel", see: **http://www.globaltimber.org.uk/ChinaCrudeOilImports.htm** (accessed 01/01/2018).

45- Global Trade Atlas.

46- Gridneff Ilya, "China Halts Arms Sales to South Sudan After Norinco Shipment", **Bloomberg**, septembre 30, 2014, see : **https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-09-29/china-halts-weapons-sales-to-south-sudan-after-norinco-shipment** (accessed 12/07/2018).

47- Hickel Jason, "Liberalism and the politics of Occupy Wall Street", Anthropology of this century, London School of Economics and Political Science, Issue 4, May 2012, see : **https://core.ac.uk/download/pdf/2800152.pdf** (accessed 30/05/2018).

48- Hilsum Lindsey, "The Chinese are coming", **channel news**, 04 July 2005, see : **http://www.channel4.com/news/articles/world/asia_pacific/the+chinese+are+coming/109600.html** (accessed 13/05/2018).

49- Ho Virginia Harper, "China's Soft Power in Africa or Real Corporate Accountability?", Peace Brief 232, United States Institute of Peace, September 2017, see : **https://www.usip.org/sites/default/files/PB232-China-s-Soft-Power-in-Africa-or-Real-Corporate-Accountability.pdf** (accessed 02/02/2018).

50- Horta Loro, "China in Africa: Soft Power, Hard Results", **Yale Global**, November 13, 2009, see : **https://yaleglobal.yale.edu/content/china-africa-soft-power-hard-results** (accessed 17/07/2018).

51- Huaxia Chubanshe, "Backgrounder: 10 major China-Africa cooperation programs proposed by Chinese President Xi Jinping", 04/12/2015, see :**http://www.xinhuanet.com/english/2015-12/04/c_134886479.htm** (accessed 13/04/2018).

52- Human Security Baseline Assessment (HSBA), "Arms, Oil and Darfur: The Evolution of Relations between China and Sudan", **Sudan Issue Brief**, Small Arms Survey, No. 7, July 2007, see : **http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-07-Arms.pdf** (accessed 17/07/2018).

53- Information Office of the State Council (PRC), "China's Foreign Aid", **2nd White Paper**, Information Office of the State Council (PRC), Beijing , July 2014, see : **http://english.gov.cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986592.htm** (accessed 05/05/2018).

54- ——————————————,"China-Africa Economic and Trade Cooperation",Beijing, August 2013, see : **http://english.gov.cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986536.htm** (accessed 27/12/2017).

55- Institute for Security & Development Policy, "China's Role in UN Peacekeeping", BACKGROUNDER, ISDP, March 2018, see : **http://isdp.eu/content/uploads/2018/03/PRC-Peacekeeping-Backgrounder.pdf** (accessed 09/07/2018).

56- International Rivers, "Belinga Dam, Gabon", International Rivers, see : **https://www.internationalrivers.org/resources/belinga-dam-gabon-3597** (accessed 05/07/2018).

57- ——————————, "Chinese Dams in Africa", see : **https://www.internationalrivers.org/campaigns/chinese-dams-in-africa** (accessed 22/04/2018).

58- Jansson Johanna, "Chinese Investments in Gabon's Extractive Industries", **Pambazuka News**, July 8, 2010, see : **https://www.pambazuka.org/global-south/chinese-investments-gabon%E2%80%99s-extractive-industries** (accessed 05/07/2018).

59- Jian Zhang, "China's energy security: prespects, challenges, and opportunities", the Brookings Institution: Center for North East Asian policy studies, july 2011, see : **https://www.brookings.edu/wp-**

content/uploads/2016/06/07_china_energy_zhang_paper.pdf (accessed 27/07/2018).

60- Jiang Wenran**, "**China's booming energy relations with Africa", **China Brief**, Volume 6, Issue 13 June 21, 2006 **,** see **:** **https://uyghuramerican.org/article/chinas-booming-energy-relations-africa.html**(accessed 29/08/2017).

61- Kalra Aditya , "India, China navies stop suspected Somali pirate attack on merchant vessel", **Reuters/World News**, April 9, 2017, see **:** **https://www.reuters.com/article/us-somalia-piracy/india-china-navies-stop-suspected-somali-pirate-attack-on-merchant-vessel-idUSKBN17B09F** (accessed 10/07/2018).

62- Kejun Jiang, "management of energy resources in China", Energy Research Institute, see : **http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.489.7515&rep=rep1&type=pdf** (accessed 28/07/2017).

63- Khan Sufyan.A, "Greater Indian Ocean: A Peaceful Geo-political Pivot or a Contentious Source Of Hedging", **Eurasia Review**, June 23, 2011, see : **https://www.eurasiareview.com/23062011-greater-indian-ocean-a-peaceful-geo-political-pivot-or-a-contentious-source-of-hedging/** (accessed 09/07/2018).

64- Klomegah Kester Kenn , "Trade: Russia Supplying Legal And Illegal Arms To Africa", **IPS (Inter Press Service)**, January 29, 2009, See : **http://www.ipsnews.net/2009/01/trade-russia-supplying-legal-and-lsquolsquoillegalrsquorsquo-arms-to-africa/** (accessed 15/07/2018).

65- Kuo Lily, "Kenyan rail workers are protesting against their Chinese employer for a raise-to $5 a day", **Quartz Africa** , August 03, 2016 , see : **https://qz.com/author/lilkuo/** (accessed 10/05/2018).

66- Kurlantzick Joshua, "Beijing's Safari: China's Move into Africa and Its Implications for Aid, Development, and Governance", policy outlook, Carnegie Endowment For International Peace, November 2006, see : **http://carnegieendowment.org/files/kurlantzick_outlook_africa2.pdf** (accessed 22/06/2018).

67- LaGrone Sam, "Chinese Submarine Headed to Gulf of Aden for Counter Piracy Operations", **USNI News**, September 30, 2014, see : **https://news.usni.org/2014/09/30/chinese-submarine-headed-gulf-aden-counter-piracy-operations** (accessed 11/07/2018).

68- Leung Denise and Zhou Lihuan ,"Where Are Chinese Investments in Africa Headed?", world resources institute, May 15, 2014, see : **http://www.wri.org/blog/2014/05/where-are-chinese-investments-africa-headed** (accessed 02/12/2017).

69- Lin Christina .Y, "the rise of Africa in the international geopolitical landscape : a U.S energy perspective", see : **https://www.files.ethz.ch/isn/45570/Rise_of_Africa.pdf** (accessed 18/02/2018).

70- Lyman Princeton .N, "China's Rising Role in Africa", Council on Foreign Relations, 21 July 2005, see : **https://www.uscc.gov/sites/default/files/7.21-22.05lyman_princeton_wrts.pdf** (accessed 14/05/2018).

71- McLaughlin Abraham, "A rising China counters US clout in Africa", March 30, 2005, see : **https://www.csmonitor.com/2005/0330/p01s01-woaf.html** (accessed 20/07/2018).

72- Ministry Of Commerce People's Republic Of China, "Notification of the Ministry of Commerce (MOFCOM) and the Ministry of Environmental Protection (MEP) on Issuing the Guidelines for Environmental Protection in Foreign Investment and Cooperation", Date of Issuance: February 18, 2013 MOFCOM and MEP, March 1, 2013, see : **http://english.mofcom.gov.cn/article/policyrelease/bbb/201303/20130300043226.shtml** (accessed 01/07/2018).

73- Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China (PRC), see : **http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/** (accessed 05/05/2018).

74- N.A, "confronting the rise of china : an analysis of realist and liberal approaches", Question number 3, see : **http://www.columbia.edu/itc/sipa/U6800/Question_3.pdf** (accessed 08/10/2015).

75- National Bureau Of Statistics Of China, "China Statistical Year Book (2005-2015), see: **http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/annualdata/** (accessed 28/07/2017).

76- ———————————————, "China Statistical Yearbook 2015", see : **http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2015/indexeh.htm** (accessed 28/07/2017).

77- ———————————————, China Statistical Year Book 2015, see : **http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2015/indexeh.htm** (accessed 28/07/2017).

78- ——————————————— , "China Statistical Yearbook (2007-2015)", China Statstical Press, see : **http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/annualdata/** (accessed 28/07/2017).

79- ———————————————, China Statistical Yearbook(2000,2009), Beijing: NBS, see : **http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/annualdata/** (accessed 24/07/2018).

80- -New Straits Times, Chad scraps Chinese oil permits over alleged environmental violations, **New Straits Times**, August 10, 2014, see **:** **https://www.nst.com.my/news/2015/09/chad-scraps-chinese-oil-permits-over-alleged-environmental-violations** (accessed 03/07/2018).

81- Okeowo Alexis,"China in Africa: The New Imperialists?" , The New Yorker, June 2013, see : **https://www.newyorker.com/news/news-desk/china-in-africa-the-new-imperialists**(accessed 01/12/2017).

82- Onuf Nicholas, "rule and rules in international relations", Erik Castrén Institute of International Law and Human rights, University of Helsinki, 24 April 2014, see : **http://www.helsinki.fi/eci/Events/Nicholas%20Onuf_Rule%20and%20Rules%20%204-2-14.pdf** (accessed 30/09/2015).

83- OPEC, "oil supply and demand outlook to 2040**", World Oil Outlook 2016,** p 99, p104,see :**https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO%202016.pdf** (accessed 28/07/2018).

84- - Otterman Sharon And Mcdonaldnov Mark, "Hijacked Supertanker Anchors Off Somalia", The New York Times, November 18, 2008, see : **https://www.nytimes.com/2008/11/19/world/africa/19pirate.html** (accessed 10/07/2018).

85- Parello-Plesner Jonas and Pantucci Raffaello, "China's Janus-Faced response to the Arab revolutions", London: The European Council on Foreign Relations, No.34, June 2011, in :**http://www.ecfr.eu/page/ /ECFR34_CHINA_ARAB_REVOLUTIONS_AW.pdf** (accessed 12/05/2017).

86- Parello-Plesner Jonas, "China and the Arab Spring: External and Internal Consequences and Implications for EU-China Cooperation", **ISPI analysis**, Milano, n=53, may 2011, see: **http://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_53_2011.pdf** (accessed 12/05/2017).

87- People's Daily, "Getting Close to a Submarine Detachment of the PLA Navy", **People's Daily Online**, May 7, 2015, see : **http://en.people.cn/n/2015/0507/c98649-8888292.html** (accessed 11/07/2018).

88- Pham Peter, "China's Interests in the Middle East and North Africa in the Light of Recent Developments in those Regions", testimony before the U.S China economic and security review comission hearing on China's current and emerging foreign policy priorities, wednesday, 13 April 2011, see : **https://www.uscc.gov/sites/default/files/4.13.11Pham.pdf** (accessed 27/07/2018).

89- Pigato Miria and Tang Wenxia, "China and Africa: Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context", March 2015, see : **https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015/investing-in-africa-forum-china-and-africa-expanding-economic-ties-in-an-evolving-global-context.pdf** (accessed 28/07/2018).

90- Ploch Lauren, "US Africa Command: A More »Active« American Approach to Addressing African Security Challenges?", 2009, see : **http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2009-1/06_a_ploch_us.pdf** (accessed 12/05/2018).

91- Reuters Staff, "Chronology-Nigerian militant attacks on oil, gas industries", **Reuters, world** news, February 19, 2007, see : **https://www.reuters.com/article/us-nigeria-kidnap/chronology-nigerian-militant-attacks-on-oil-gas-industries-idUSL1330227320070219** (accessed 10/05/2018).

92- Reuters, "Chinese warships start anti-piracy Somalia mission", Reuters Staff, January 6, 2009, see : **https://af.reuters.com/article/somaliaNews/idAFPEK2627520090106** (accessed 10/07/2018).

93- Rogers Simon, "how china, overtook the US in renewable energy", **The Guardian Online**, 25 March 2010, see : **https://www.theguardian.com/news/datablog/2010/mar/25/china-renewable-energy-pew-research** (accessed 29/07/2017).

94- Runi Aoyama, "Chinese public diplomacy in the multimedia age : public diplomacy and civil diplomacy", dec . 2014, see : **https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/378080040.pdf** (accessed 30/10/2016).

95- Shah Anup, "China and Human Rights", **Global Issues**, May 12, 2010, see: **http://www.globalissues.org/article/144/china-and-human-rights** (accessed 17/07/2018).

96- Shinn David , "The China Factor in African Ethics", Carnegie Council for Ethics in International Affairs, December 21, 2006, see :

https://www.carnegiecouncil.org/publications/archive/policy_innovations/commentary/ChinaAfricaEthics (accessed 20/07/2018).

97- Steinsson Sverrir, "John Mearsheimer's Theory of Offensive Realism and the Rise of China", 6 march 2014, see **:** **http://www.e-ir.info/2014/03/06/john-mearsheimers-theory-of-offensive-realism-and-the-rise-of-china/** (accessed 01/08/2015).

98- Sun Yun, "Syria: What China Has Learned From its Libya Experience", **Asia Pacific Bulletin**, No.152, February 27, 2012, see : **https://www.eastwestcenter.org/sites/default/files/private/apb152_1.pdf** (accessed 08/07/2018).

99- Taylor Ian, "China's Environmental Footprint In Africa", **China Dialogue**, Feb 2, 2007, see : **https://www.chinadialogue.net/article/show/single/en/741-China-s-environmental-footprint-in-Africa** (accessed 04/07/2018).

100- Thakalekoala Thabo, "Lesotho Highland Development Project Quarry is a Menace to the Ha Ntsi Community", International Rivers, November 14, 2002, see : **https://www.internationalrivers.org/resources/lesotho-highland-development-project-quarry-is-a-menace-to-the-ha-ntsi-community-3032** (accessed 01/05/2018).

101- The Economist, "Settlement Is Reached With CNPC", **The Economist**, November 5, 2014, see : **http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=672467451&Country=Chad&topic=Economy&subtopic=Forec_1** (accessed 03/07/2018).

102- The New York Times, "ICBC to buy 5.6 Billion $ stake in south African bank", **New York Times**, 25 October, 2007, see : **https://www.nytimes.com/2007/10/26/business/worldbusiness/26iht-26icbc.8062473.html** (accessed 28/07/2018).

103- Tiezzi Shannon_, "UN Report: China Sold $20 Million in Arms and Ammunition to South Sudan", **The Diplomat**, August 27, 2015, see : **https://thediplomat.com/2015/08/un-report-china-sold-20-million-in-arms-and-ammunition-to-south-sudan/** (accessed 12/07/2018).

104- Timberg Craig, "Militants Warn China Over Oil in Niger Delta", **Washington Post** , Foreign Service**,** Monday, May 1, 2006, see : **http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/04/30/AR2006043001022.html** (accessed 06/05/2018).

105- Tzinieris Sarah, "Bidding for Untapped Gabon Iron Ore Reserve, World's Largest, Could Spark Mining Sector", MINING.COM, June 20, 2014, see : **http://www.mining.com/web/bidding-for-untapped-gabon-iron-ore-reserve-worlds-largest-could-spark-mining-sector/** (accessed 05/07/2018).

106- United Nations, "Press Conference by Chad's Foreign Minister ", **press Conference**, 26 February 2008, see : **https://www.un.org/press/en/2008/080226_Chad.doc.htm** (accessed 11/05/2018).

107- ——————, "Global peacekeeping Data", see : **https://peacekeeping.un.org/en/data** (accessed 09/07/2018).

108- Vidzraku Sylvain, "Gabon : un investissement d'un milliard de dollars pour l'exploitation du gisement de fer de Milingui", Afrique La Tribune, 06/02/2018, see **:** **https://afrique.latribune.fr/finances/investissement/2018-02-06/gabon-un-milliard-de-dollars-d-investissements-pour-l-exploitation-du-gisement-de-fer-de-milingui-767425.html** (accessed 05/07/2018).

109- -WTO, International Trade Statistics(various years), merchandise trade by product, region and major trading partner-China; see: **http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm** (accessed 27/12/2017).

110- Wu Kang, "capacity, complexity expansions characterize China's refining industry : past, present, future", **Special Repport**, oil-gas journal, 2011, see : **https://www.ogj.com/articles/print/volume-109/issue-10/processing/special-report-capacity-complexity-expansions.html** (accessed 30/07/2018).

111- Wu Lei, "China's oil security challenges and its countermeasures", korea energy institute, 2003, see : **https://www.keei.re.kr/main.nsf/index_en.html** (accessed 30/07/2018).

112- Yao Jianing, "Defensive Arm Now Needs to be Extended," **China Daily**, May 13, 2015, see : **http://eng.mod.gov.cn/Opinion/2015-05/13/content_4584777.htm** (accessed 11/07/2018).

113- Zhaoxing Li, "Banner of Diplomacy Stressed", **China Daily**, 23 August 2005, see : **http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2005-08/23/content_471272.htm** (accessed 11/05/2018).

114- Zhemin Zhang and others, "China national energy strategy and policy 2020", see : **http://www.kigeit.org.pl/FTP/PRCIP/Literatura/049_China_National_Energy_Strategy_and_Policy_2020%20_Renewable_energy.pdf** (accessed 30/07/2018).

115- Zheng Yu, "China's aid investment in Africa : aviable solution to international development", August 15, 2016, see: **https://www.hhs.se/contentassets/bc7089cd2c364b2cae4c287184ad743b/yu-zheng---chinas-aid-and-investment-in-africa-.pdf** (accessed 28/07/2018).

116- Zhiyuan Lin , "U.S. Moves to Step up Military Infiltration in Africa", **People's Daily**, 26 February 2007, see : **http://en.people.cn/200702/26/eng20070226_352530.html** (accessed 12/05/2018).

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

1- Livres

1- Nicolas François, **le Maghreb dans son environnement régional et international : la présence économique Chinoise et Indienne au Maghreb**, paris : centre des études économiques, 2010.

2- Vairon Lionel, **Defis Chinois : Introduction à une géopolitique de la Chine**, Paris : Ellipses édition marketing, 2006.

2- Articles

1- Abid Zohra, "la Chine à l'assaut du Maghreb", **Revue Afkari/Idée**, n=16, Hiver 2007-2008.

2- Chaponniére Jean Raphael, "la Chine et l'enjeu African : analyse des échanges sino-africaines", **revue d'intelligence stratégique et des relations internationales** , N.3, September 2010.

3- Jiang Chung – Lian, "les relations de la Chine avec l'Afrique : fondements, réalités, et perspectives", **Monde Chinois**, n=8, Eté 2006.

4- Lafrague François, "la Chine, une puissance Africaine", **Revue Perspectives Chinoises**, No.90, Juillet- Aout 2005.

5- Niquet Valérie, "la géopolitique de l'énergie en Extrême-Orient : un noueux enjeu des relations Sino-Japonaises ? ", **Politique Étrangère**, No.4, Hiver 2005.

6- -Valérie Niquet-Cabestan, "la stratégie Africaine de la Chine", **Politique étrangère**, Paris : IFRI, 2e trimestre, 2006.

3- Documents de travail

1- Noel Pierre et Meidan Michal, "l'approvisionnement énergétique de la Chine, marchés et politiques", **Policy Paper**, IFRI, juillet 2005.

4- Rapports

1- Groupe de la Banque Africaine de developpement et centre African des ressources naturelles, "strategie (2015-2020)", Departement ANRC, **Rapport**, Juin 2015.

5- Articles Web

1- Agence France-Presse (AFP), "Nigéria: Attaque contre Shell au Nigeria, un message à la Russie", 25 juin 2009, voir **:** **http://www.jeuneafrique.com/depeches/111686/politique/nigeria-attaque-contre-shell-au-nigeria-un-message-a-la-russie/** (consulté le 16/05/2018).

2- Bassan Martina, "Le soft-power chinois en Afrique", Fiche de l'Irsem n°13, Institut de recherche stratégique de l'École militaire, Janvier 2012, sur : **http://www.defense.gouv.fr/content/download/153104/1551459/file/Fiche_n13_chine_afrique.pdf** (accédé 01/12/2017).

3- Girouad Etienne, "la Chine en Afrique : neocolonialisme ou nouvel axe de cooperation Sud/Sud ?", un survol des enjeux pour le forum Afrique- Canada, April 2008, voir **:** **https://www.ftq.qc.ca/wp-content/uploads/ftqimport/5025.pdf** (consulté le 20/02/2018).

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	سيناريو تطور الإنتاج النفطي في إفريقيا (مليون برميل/يوميا)	**55**
الجدول 2	سيناريو تطور إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا (مليار متر مكعب)	**55**
الجدول 3	تطور حجم التجارة الخارجية لإفريقيا (مليون دولار)	**61**
الجدول 4	إجمالي الاحتياطات البترولية المؤكدة في إفريقيا	**84**
الجدول 5	إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في إفريقيا	**86**
الجدول 6	حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في قطاع الطاقة في إفريقيا	**87**
الجدول 7	الاحتياطيات البترولية الصينية المضمونة (المؤكدة)	**103**
الجدول 8	الإنتاج والاستهلاك الصيني من البترول الخام (ألف برميل يوميا)	**103**
الجدول 9	تطور الإنتاج والطلب الصيني على البترول (Kb/d)	**105**
الجدول 10	الطلب الصيني على النفط على المدى المتوسط (مليون برميل/يوميا)	**105**
الجدول 11	الطلب الصيني على النفط على المدى البعيد (مليون برميل/يوميا)	**106**
الجدول 12	الاحتياطيات الصينية المؤكدة من الفحم (100 مليون طن)	**107**
الجدول 13	تطور حجم الإنتاج الصيني من الفحم (مليون طن مكافئ نفطي)	**108**
الجدول14	نسبة استهلاك الفحم من إجمالي استهلاك الطاقة في الصين (%)	**108**
الجدول 15	انتاج واستهلاك الفحم في الصين (مليون طن مكافئ نفطي)	**109**
الجدول 16	احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة للصين (تريليون متر مكعب)	**110**
الجدول 17	الاحتياطيات الصينية المؤكدة من الغاز الطبيعي (100 مليون $م^3$)	**110**
الجدول 18	وجهة النظام المنسق الإفريقي للفصل27، المجموع (بليون) ونسبة أسهم المستوردين	**152**
الجدول 19	الواردات الصينية من النظام المنسق 2709،النفط الخام	**152**

الجدول 20	مخزون الصين من الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية 2004-2010 (مليون دولار أمريكي)	**155**
الجدول 21	أهم مشاريع الطاقة الكهرومائية في القارة الإفريقية المنشأة من قبل الصين	**168-167**

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	مستوى قبول الصين حسب المناطق الجغرافية	**77**
الشكل 2	مستوى قبول الصين حسب البلدان	**78**
الشكل 3	تطور حجم التجارة الصينية – الإفريقية (%)	**89**
الشكل 4	توزيع صادرات وواردات الصين في إفريقيا حسب الدول	**90**
الشكل 5	الميزان التجاري الصيني مع أهم الدول الإفريقية (مليار دولار)	**91**
الشكل 6	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2003-2013) (مليون دولار أمريكي)	**93**
الشكل 7	التنظيم القديم لإدارة الطاقة في الصين (قبل 1998)	**118**
الشكل 8	التنظيم الجديد لإدارة الطاقة في الصين (بعد إصلاحات 1998)	**119**
الشكل 9	المتوسط السنوي لمعدل نمو صادرات السلع الإفريقية إلى أسيا	**141**
الشكل 10	قيمة واردات إفريقيا من السلع من الصين والهند (مليون دولار)	**141**
الشكل 11	توزيع منتجات الصادرات الإفريقية إلى الصين1996-2013	**142**
الشكل 12	الواردات النفطية الصينية من إفريقيا	**144**
الشكل 13	واردات الصين من الوقود حسب الأقاليم (2000)	**147**
الشكل 14	واردات الصين من الوقود حسب الأقاليم (2009)	**147**
الشكل 15	هيكل الواردات الصينية حسب الأقاليم (2009)	**148**
الشكل 16	حجم التجارة الثنائية الصينية – الإفريقية 2000-2012 (100 مليون دولار أمريكي)	**149**
الشكل 17	مؤشر متوسط قيمة الزيادات في إجمالي الواردات الصينية (مليار دولار) من النفط الخام مقابل السعر ومؤشر حجم التداول	**152**

الشكل 18	اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا 2003- 2013 (مليون دولار)	**155**
الشكل 19	أكبر الاقتصادات المستثمرة في القارة الإفريقية 2010- 2015 (مليار دولار)	**156**
الشكل 20	الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقات المتجددة حسب أنواع الأصول 2004-2016 (مليار دولار أمريكي)	**164**

3- قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
الخريطة 1	توزيع صفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الصينية في إفريقيا 1998- 2012	**162**
الخريطة 2	مشاريع الطاقة التأسيسية المتعاقد عليها مع الشركات الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء 2010- 2020	**166**

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
خطـــــة البحـــــث	
قائمة الاختصارات	
مقـــــــدمة	**7**
الفصل الأول: الصّعود الصّيني وسياق العلاقات الصينية- الإفريقية	**18**
المبحث الأول: الصعود الصيني ومؤشراته	**20**
المطلب الأول: الاتجاهات النظرية المفسّرة للصّعود الصّيني	**20**
أولا: منظور الواقعية الجديدة	**20**
ثانيا: منظور الليبرالية الجديدة	**26**
ثالثا: منظور البنائية	**33**
المطلب الثاني: مؤشرات الصعود الصيني	**40**
أولا: المؤشرات الاقتصادية	**40**
ثانيا: المؤشرات السياسية والثقافية	**43**
ثالثا: المؤشرات العسكرية	**46**
المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية	**53**
المطلب الأول: موارد الطاقة الإفريقية وتعزيز الأمن الطاقوي العالمي	**53**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية	**58**
المطلب الثالث: الأهمية السياسية- الأمنية للقارة الإفريقية	**62**
أولا: المنظور الأوروبي (الفرنسي) لإفريقيا	**63**
ثانيا: المنظور الأمريكي لإفريقيا	**63**
ثالثا: المنظور الصيني لإفريقيا	**66**
المبحث الثالث: تطور العلاقات الصينية – الإفريقية	**68**
المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية – الإفريقية منذ القديم حتى **1949م**	**68**
المطلب الثاني: تطور العلاقات الصينية – الإفريقية من **1949م** إلى نهاية الحرب الباردة	**70**

المطلب الثالث: تطور العلاقات الصينية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة	**74**
الفصل الثاني: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا من منظور أمن موارد الطاقة	**80**
المبحث الأول: أهداف ووسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا	**82**
المطلب الأول: أهداف الإستراتيجية الصينية في إفريقيا	**82**
أولا: تعزيز إمدادات الطاقة والمعادن	**82**
ثانيا: إيجاد أسواق جديدة	**88**
ثالثا: تعزيز الفرص الاستثمارية الصينية في إفريقيا	**92**
المطلب الثاني: وسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا	**95**
أولا: الوسائل الاقتصادية	**95**
ثانيا: الوسائل السياسية والدبلوماسية	**97**
ثالثا: الوسائل الثقافية	**100**
المبحث الثاني: الموارد الطاقوية الصينية	**102**
المطلب الأول: البترول	**102**
أولا: احتياطيات البترول الصينية	**102**
ثانيا: الإنتاج والاستهلاك البترولي الصيني	**103**
ثالثا: تزايد الطلب الصيني على البترول	**104**
المطلب الثاني: الفحم	**106**
أولا: الاحتياطات والإنتاج الصيني من الفحم	**106**
ثانيا: الاستهلاك والطلب الصيني على الفحم	**108**
المطلب الثالث: الغاز الطبيعي	**110**
أولا: الاحتياطات والإنتاج الصيني من الغاز الطبيعي	**110**
ثانيا: الاستهلاك والطلب الصيني على الغاز الطبيعي	**111**
المطلب الرابع: الطاقات المتجددة	**113**
المبحث الثالث: النظام الطاقوي الصيني: الفواعل ومساعي الإصلاح	**115**
المطلب الأول: الفواعل المؤسساتية للنظام الطاقوي الصيني	**115**
المطلب الثاني: إصلاح نظام تسعير الطاقة في الصين	**121**

المبحث الرابع: الأمن الطاقوي من منظور الإستراتيجية الصينية	**125**
المطلب الأول: إستراتيجية الأمن الطاقوي الصيني	**125**
المطلب الثاني: الاعتماد الطاقوي الصيني على موارد الطاقة الإفريقية	**133**
الفصل الثالث: العلاقات الطاقوية الصينية– الإفريقية بعد الحرب الباردة	**139**
المبحث الأول: العلاقات التجارية الطاقوية الصينية– الإفريقية	**141**
المطلب الأول: تطور التبادلات التجارية الطاقوية الصينية – الإفريقية	**141**
المطلب الثاني: تأثير عامل الموارد في التبادلات التجارية الصينية – الإفريقية	**147**
المبحث الثاني: الاستثمار في العلاقات الطاقوية الصينية – الإفريقية	**153**
المطلب الأول: التبعية والحاجة للاستثمار الخارجي الصيني في قطاع الطاقة الإفريقي	**153**
المطلب الثاني: تأثير عامل الموارد في الاستثمارات الصينية في إفريقيا	**159**
المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في موارد الطاقات المتجددة الإفريقية	**163**
المبحث الثالث: دبلوماسية موارد الطاقة الصينية تجاه القارة الإفريقية	**170**
المطلب الأول: مرتكزات دبلوماسية الطاقة الصينية تجاه إفريقيا	**170**
المطلب الثاني: المساعدات والقروض الصينية للقارة الإفريقية	**177**
المبحث الرابع: تحديات الأمن الطاقوي الصيني في القارة الإفريقية	**183**
المطلب الأول: التنافس الدولي على مصادر الطاقة الإفريقية	**183**
أولا– المنافسة الأوروبية	**186**
ثانيا– المنافسة الأمريكية	**188**
المطلب الثاني: التحديات الأمنية (الصراعات المسلحة في القارة الإفريقية والهجومات المسلحة على المواقع النفطية)	**192**
الفصل الرابع: انعكاسات النفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا على دورها في القارة	**200**
المبحث الأول: الآثار الإيجابية للنفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا	**202**
المطلب الأول: الاستفادة من النموذج التنموي الصيني	**202**
المطلب الثاني: أثر النفوذ الصيني على التنمية الاقتصادية–الاجتماعية في إفريقيا	**208**
المبحث الثاني: الآثار السلبية للنفوذ الطاقوي الصيني في إفريقيا	**216**

المطلب الأول: إضعاف اقتصاديات القارة الإفريقية	**216**
المطلب الثاني: التغاضي عن قضايا حقوق الإنسان، ودعم الأنظمة الفاسدة	**223**
المطلب الثالث: عسكرة القارة الإفريقية والتورط في الصراعات المسلحة	**232**
أولا: خلفية التواجد العسكري الصيني في إفريقيا	**232**
ثانيا: أشكال الانخراط العسكري الصيني في القارة الإفريقية	**237**
المبحث الثالث: أثر النشاطات الطاقوية الصينية على البيئة في إفريقيا	**250**
المطلب الأول: التحديات البيئية الناتجة عن الاستثمارات الصينية في إفريقيا	**250**
المطلب الثاني: الآثار البيئية للنشاطات الطاقوية الصينية في شرق إفريقيا	**254**
المطلب الثالث: الآثار البيئية للنشاطات الطاقوية الصينية في وسط إفريقيا	**258**
الخـــــاتمة	**261**
قائمة المراجع	**265**
فهرس الجداول والأشكال والخرائط	**298**
فهرس الموضوعات	**301**
ملخص الدراسة	**305**

ملخص الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بمحاولة فهم كيفية تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، لمعرفة ما إذا كانت النشاطات الاقتصادية–الطاقوية الصينية تعتبر عاملا مكرسا لزيادة الفرص التنموية في إفريقيا، أم أنها تؤدي إلى تغليب منطق المصلحة الذاتية الصينية وتكريس الهيمنة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على دول القارة. وتكمن أهمية الموضوع أنه يعنى بدراسة الموارد الطاقوية ومسألة الأمن الطاقوي كعامل مفسر للسلوك الصيني في إفريقيا، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات على دول القارة، وكيفية تعامل صناع القرار الأفارقة مع هذا التغلغل لتوسيع فرص الاستفادة منه.

ركزت هذه الدراسة على تطور العلاقات الصينية–الإفريقية منذ القديم إلى غاية فترة ما بعد الحرب الباردة، من أجل تتبع الإستراتيجية الصينية في القارة من منظور الأمن الطاقوي، علاوة على محاولة فهم التغلغل الصيني في قطاع الموارد الإفريقية من خلال المبادلات التجارية الطاقوية والاستثمارات الطاقوية الصينية فيها، مع الإشارة إلى دبلوماسية الموارد الطاقوية الصينية في إفريقيا، وأهم التحديات التي تواجهها في تأمين موارد الطاقة فيها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الآثار الإيجابية والسلبية للنشاطات الطاقوية الصينية على القارة الإفريقية.

أظهرت الدراسة أن عامل الموارد كان عاملا بارزا وحاسما في تفسير السلوك الصيني في إفريقيا، من خلال تأثيره على طبيعة الدور الصيني في القارة. فالسعي الصيني لتأمين موارد الطاقة الإفريقية أدى في بعض الحالات إلى دعم ومساعدة الدول الإفريقية في مسارها التنموي خصوصا الدول الغنية بالموارد الطاقوية. ومع ذلك، لا يمكن تجاوز الآثار السلبية المتزايدة (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا، بيئيا)، والناتجة أساسا عن النفوذ الطاقوي الصيني في القارة، مؤدية إلى تنامي الدور الاستغلالي الصيني لإفريقيا وتكريس منطق المصلحة القائمة على حساب المنفعة المتبادلة.

Abstract :

This study is concerned with trying to understand how energy resources affect the Chinese role in the post-cold-war African continent to see if China's economic and energy activities are a factor for increasing development opportunities in Africa or lead to the logic of Chinese self-interest and the consolidation of hegemony, With negative consequences for the countries of the continent. The importance of the topic is that it deals with the study of energy resources and the issue of energy security as an explanatory factor for Chinese behavior in Africa, with implications for the countries of the continent and how African decision makers deal with this penetration to expand the opportunities to benefit from it.

The study focused on the development of Sino-African relations from the old to the post-Cold War period, in order to follow the Chinese strategy on the continent from the perspective of energy security, as well as to try to understand the Chinese penetration in the African resources sector through China's energy trade and energy investments, With reference to the diplomacy of China's energy resources in Africa, the most important challenges it faces in securing energy resources in addition to highlighting the most important positive and negative effects of China's energy activities on the African continent.

The study showed that the resource factor has been a prominent and decisive factor in the interpretation of Chinese behavior in Africa, through its impact on the nature of the Chinese role in the continent. China's efforts to secure African energy resources have in some cases led to the support and assistance of African countries in their development path, especially those with energy resources. However, the increasing negative effects (political, economic, security, environmental), resulting mainly from Chinese energy influence on the continent, can not be overcome, leading to China's growing exploitative role in Africa and the consolidation of the logic of interest at the expense of mutual benefit.